

المجلس النسائي اللبناني

Dienst und Kapitel von
der Kuppe des libanesischen
Frauenrates

اللبيبة أمانة شفاعة

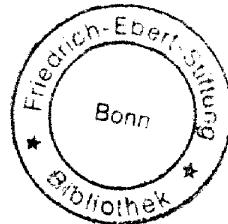
Dr. Amman Kabbara Lataam

Beirut 1997

مطبوع

سِطُورَ و فُصُولٍ تَحْتَ قَبَّةِ
الْمَحِلِّ السِّيَّاهِ الْلَّبَنَانِيِّ

الدكتورة أمان كباره شعراوي



بَيْرُوت ١٩٩٧

٠٩٨ - ٠٤٠٠١

الإهداء

إلى المجلس النسائي اللبناني المؤسسة التي شرفتني رئاستها وانخرطت
لخدمتها سنوات من حياتي جاهدة من أجل نهضة أساسها كرامة المرأة
وحقوقها.

د. أمان كباره شعراني

تقديم

أن تقرأ قطعة أدبية أو شعرية، يجعلك ذلك ومن خلال تأثيرها عليك، أن تصور مؤلفها وهو جالس وراء مكتبه مرهف الحس ينظر من نافذته إلى الأفق البعيد، أو يفترش رمال الشاطئ يراقب لحظة الغروب، يحاكي القمر والنجوم. تفجر هذه المشاهد عقريته ومكونات قلبه فيخطتها أسوداً على أبيض، يخالجك عند قراءة سطورها شعور بالفرح أو الحزن بالأمل أو اليأس بحلوة الحياة أو بمرارتها.

أما أن تحمل بين يديك وثيقة تؤرخ لعمل ميداني فلأنك تكتشف نوعاً جديداً من تعابير وعبر زمانها سنوات أربع، مكانها رحاب الوطن من جنوبه إلى بقاعه ومن شماله إلى جبله وساحله، موضوعها الإنسان: واقعه، موقعه، دوره، واجباته، حقوقه.

وثيقة من سبعينات وعشرين صفحة تعيد إلى الذاكرة أياماً وأسابيع وأشهرأ إطارها الالتزام المسؤول ومضمونها كلمات وموافق ودراسات.

«سطور وفصول تحت قبة المجلس النسائي اللبناني».

وثيقة بمثابة قاموس للعمل الدؤوب، للمسؤولية التطوعية، للالتزام بقضية الإنسان. قاموس يلقي مزيداً من الأضواء على دور المجلس النسائي اللبناني الذي سار ويسير في طريق عبدتها رائدات بارزات على مدى خمسة وأربعين عاماً، ادخلن لنا إرثاً غنياً من تجارب وخبرات، وضعته أمانة بين أيدي اللواتي يكملن الطريق.

مؤرخة هذه الوثيقة غنية عن التعريف. لأنها لم تسجن علمها في إطار ذهبية تعلق على الجدران، لكنها أعطته بعداً تربوياً إنسانياً ووطنياً شاملأ. فمن

جهة، وظفته لخدمة الأجيال الطالعة وخصصت من جهة أخرى جزءاً كبيراً من
معرفتها ووقتها وراحتها لبني جنسها - المرأة!
الدكتورة أمان كباره شعراني شكرأ لك!

السيدة ليندا مطر

رئيسة المجلس النسائي اللبناني

مقدمة

انتدبت إلى المجلس النسائي اللبناني بصفة عضو في سنة ١٩٦٥ إيماناً
مني بدوره وأهمية موقعه. ولقد كان لي شرف المساهمة في تطوير نظامه
الأساسي ونظامه الداخلي قبل تسلّمي مهمّة الرئاسة سنة ١٩٩٢.

قامت رؤيتنا في المجلس الإداري الجديد على اعتبار قضية المرأة جزءاً
لا يتجزأ من قضية الإنسان. وأردنا لا تقتصر دعوتنا على المطالبة بمساواتها
مع الرجل بل أن تتعدي ذلك إلى السعي لجعلها عنصراً فاعلاً في ورش البناء
الوطني والاجتماعي، في مناخ يؤمن تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين نساء
ورجالاً.

وهذا يتطلب السعي لتشبيك التكامل بين الجنسين، لأن تقدم المجتمع
يقوم ولا شك على هذا التكامل. ثم إن الالتزام بعملية الإصلاح والبناء يقوم
في الدرجة الأولى على استقطاب جميع الطاقات لتوظيفها في الورش الجماعية
خدمة للإنسان ولل الوطن. ولا ننسى أن هدر الطاقات خسارة كبرى في هذا
المجال. ولا ننسى أيضاً أن الممارسة الديمقراطية تقوم على العدالة التي
ترفض كل أنواع التمييز بما في ذلك هذا التمييز المتختلف بين المرأة
والرجل.

لقد شكلنا في الهيئة الإدارية للمجلس النسائي اللبناني فريق عمل ناشط
متعاون. وكان هذا الفريق العزيز عائلاً ثانية. تقاسمنا المسؤوليات
والأعمال في ظروف لم تكن كلها سلسة وسهلة، والبلاد ما زالت تمر في
مرحلة ما بعد المحنّة. هذه المحنّة التي هزّت الأركان المعنية والمادية
 واستنفدت على قيم كثيرة وأصول أكثر.

إن رئاسة المجلس النسائي اللبناني هي التزام وعمل مسؤول.

- ٧ - التواصل مع الاتحادات النسائية العربية وعدد من اتحادات الدول الصديقة.
- ٨ - المشاركة في مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية، والمساهمة في تأسيس شبكات إقليمية.
- ٩ - تأسيس مركز للتوثيق والدراسات.
- ١٠ - تدريب وتأهيل القيادات النسائية.
- ١١ - إصدار منشورات ودراسات وأبحاث.

إن هذا التغيير التطوري الذي حاولنا أن نقوم به أو نبدأ، لم يقم أبداً على إغفال الرائدات قبلنا ونسبيان أصحابهن جهودهن التاريخية. وهن اللواتي خضن غمار النضال الاجتماعي بشجاعة فائقة. ولقد تميز نضالهن بالمحافظة على القيم الاجتماعية وعلى الوحدة الوطنية المتمثلة في المجلس النسائي نفسه وهو يضم المؤسسات والجمعيات النسائية من كل مناطق لبنان.

إن تجربتي في المجلس النسائي اللبناني، أنا الأستاذة الجامعية والمسؤولة من الإدارة الجامعية، والباحثة التربوية، قد أغتنتني وفتحت أمامي آفاقاً كثيرة في مجال التخطيط والبحث والتربية لبناء مجتمع أساسه الوعي والتكامل والمساواة والرقي والإنتاج. وسوف يظل المجلس النسائي حاضراً في مسیرتي وعطائي، وهو خلية مباركة وملتقى حتى للانصهار الوطني والإنساني، فالرئاسة مرحلة، لكن الالتزام حياة مستمرة وعطاء مستمر.

إن هذا الكتاب أردته مرجعاً متواضعاً يضم الكلمات والدراسات في مختلف المناسبات التي كان لي شرف حضورها أو تنظيمها وترؤسها بالتعاون مع أخواتي وزميلاتي، وذلك خلال فترة رئاستي من سنة ١٩٩٢ حتى سنة ١٩٩٥.

إنه صفحات توثيقية أرجو أن تنقل إلى القارئ والباحث الفائدة الموجودة لهذه المنجزات في إطارها الزمني والسكاني وفي إطار ترتيبها الزمني.

وهذا طبعاً يتطلب تفرغاً وانصرافاً شبه كامل. لكن إمكانات المجلس لم تكن كلها قادرة على تلبية شروط هذا التفرغ وحاجاته. وذلك في مجالات التنظيم والبناء والتخطيط وجمع الشمل والتثوير والإرشاد فضلاً عن الجهد في سبيل التجديد والتحسين، وكل ما تتطلبه واجبات القيادة العاملة والفاعلة. الوطن العزيز الذي يحتاج مثـا إلى كل شيء ما زال مقصراً عن إعطاء المرأة مواطنة حقوقها الكاملة في مختلف المجالات.

كان هي مع إخواتي في الهيئة الإدارية إحداث تغيير في أسلوب العمل وفي أهدافه، وإن كان عملنا تطوعياً. وببقى الهدف في كل ذلك تفعيل دور المرأة وتنمية قدراتها واعتماد المنهجية الموضوعية المتينة الأركان في مجالات هذا العمل النضالي. أذكر هنا من غير أن أتجاهل العقبات والصعوبات ذات الأساليب المتعددة والمختلفة. لكن النضال هو اختراق لهذه الصعوبات بالبدائل الإيجابية والبناء.

ولا بد لي من ذكر أعمال قامت بها الهيئة الإدارية خلال الفترة التي توليت فيها الرئاسة من سنة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ :

- ١ - العمل على استقلالية المجلس وتحييده عن كل التيارات والاتجاهات السياسية والطائفية والمذهبية، وترسيخ الثوابت الوطنية، وجمع أعضاء المجلس حول قضايا موحدة.

- ٢ - رفع مستوى الوعي لأدوار المرأة في المجتمع وبخاصة دورها السياسي.

- ٣ - زيادة عدد الجمعيات المتممة إلى المجلس النسائي اللبناني إلى ١٣٦ من المناطق اللبنانية كافة.

- ٤ - تنظيم هيكلية المجلس إدارياً.

- ٥ - تعديل بعض القوانين المجنحة بحق المرأة، والسعى لإبرام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- ٦ - استقطاب هيئات ونقابات واتحادات وأساتذة جامعات في المجتمع المدني لدعم ومساندة قضايا المرأة.

كان الله معنا في كل عطاء يسعى إلى خير الإنسان وإلى حقه وكرامته.
وتبقى الرئاسة مرحلة من مراحل الخدمة المستمرة في طريق العطاء.

د. أمان كباره شعراني

كلمات

**كلمة الدكتورة أمان كباره شعراني
إلى أخواتها اللبنانيات بمناسبة انتخابها رئيسة
للمجلس النسائي اللبناني***

أختي اللبنانية

يشرفني وأنا على عتبة مسؤوليتي الجديدة التي اخترت أن أتحملها بكل جوانبها وأن أتوجه إليك بتحية المحبة لك والاعتزال بك، أختنا وزميلة مواطنة، وأنا ابنة طرابلس الفيحاء التي علمتني الإيمان بالوطن وبالمرأة.

إنني أتوجه بالشكر إلى كل من منحني ثقته، وأعتبر هذه الثقة مشاركة لي لتحقيق الأهداف التي ستجند كلنا لها تعزيزاً لدور المرأة ولكرامة الإنسان في لبنان.

إن إيماني بدور المجلس النسائي اللبناني كبير، ولقد كان لي شرف المساهمة في تطوير قانونه ونظامه الداخلي أملاً بتشييه مرجعاً للمرأة اللبنانية، وأعمل بالتعاون مع الهيئة الإدارية الجديدة التي انتخبتني في جوّ من الديمقراطية المشرفة، لتعزيز حق المرأة وواجباتها في شئيسي الميادين في هذا الوطن، لأن حضور المرأة الفاعل ليس لمنافسة الرجل بل لمشاركته في بناء لبنان الجديد.

وستقوم مهامي على توجهات ومبادئ أهمها:

- ١ - الاستعانة بأهل الكفاءة والاختصاص والخبرة.
- ٢ - المساهمة في ورشة التخطيط والبناء في هذا الوطن على مختلف الصعد

(*) تم انتخاب الدكتورة أمان شعراني رئيسة للمجلس النسائي اللبناني في ٢/٣/١٩٩٢.

الاجتماعية والتربية والاقتصادية والتشريعية والوطنية.

٣ - مساندة المرأة المواطن في ثبيت حقها وواجباتها وأم كزوجة، كعاملة ومربيّة، كموظفة ومسئولة.

٤ - المساهمة في ثبيت القيم الأخلاقية والوطنية التي يجب أن يقوم عليها لبنان الجديد بواسطة القيادات المناسبة وأهل الاختصاص.

٥ - السعي الجاد لجعل المجلس النسائي بيت المرأة اللبناني ومرجعاً لها. وأغتنم المناسبة لأدعو كل الجمعيات النسائية خارج المجلس النسائي اللبناني للالتساب إليه بغية تشكيل قوة نسائية منظمة تتजند للإصلاح والتطوير.

إنني من المؤمنات بالعمل الجماعي، لذلك فإنني بالاشتراك مع أخواتي في الهيئة الإدارية في المجلس سنسعى لتحقيق كل الأهداف التي تعزز كرامة الإنسان والوطن.
والله ولي التوفيق.

مشاركة المرأة في السياسة*

يبدو لنا العجو السياسي العام في لبنان حالياً من مشروع مشاركة النساء في السياسة، وهذا يرجع إلى أبعاد اجتماعية اقتصادية ثقافية في مجتمعنا. إن العلاقة بين الرجل والمرأة غلت عليها الصورة التقليدية، فتقدم الرجل وزرع الأدوار. كانت السلطة له والأفضلية، وإن بدت ملامح صورة جديدة النشأة والانتشار لكنها بقيت غير مكتملة ولم تعالج بعمق.

فالسلطة الأسرية التقليدية التي تقوم أساساً على توزيع للأدوار والمهام داخل الأسرة وبين كلي الجنسين (رجل وامرأة) بحيث يمارس الرجل داخلها السلطة الاقتصادية والقانونية، ويربّي فيها أصلًا ليكون حاكماً ومسطراً، وإن على صعيد أسرته فقط، فيما تقوم المرأة بالمهام الاجتماعية والعاطفية، وتربي على تلك الوظائف منذ نعومة أظفارها.

والتحليل النفسي السلفي للمرأة يتحاور حول عاطفتها الفطرية، وينظر إليها على أنها كتلة من المشاعر والأحساس والتخلّيات لا تمت بصلة لرجحان عقل الرجل وقدرته على اتخاذ القرار الصائب على معرفة دقيقة بأمور الدنيا والسياسة.

والحقيقة أن وضع المرأة اللبنانية يتّأرجح بين ثلاثة اتجاهات:

الأول تقليدي محافظ يحصر وظيفتها في الإطار الزوجي بمفهومه الانجابي والرعوي. ويعرف الاتجاه الثاني بحقها في العمل لكن في إطار ضيق ينسجم مع طبيعتها الأنثوية، واتجاه ثالث تحرري منفتح يساوي بين

(*) مداخلة ألقيت في الصالون الأدبي في جبيل، بدعوة من الدكتور جورج طربه، موضوعها «مشاركة المرأة في السياسة» في ٥/٣/١٩٩٢.

سهرة أو زيارة ما، يعود لعدم احترام قدرات المرأة على البحث والمناقشة، وحتى إن كان السبب الآخر يعود لبحث أمور سياسية، فهذا لا يخرج عن كون دور المرأة سلبياً في كلا الحالتين، وذلك لأن اطلاعها وثقافتها في الأمور السياسية محدودان، ولأن إدراكتها لهذه المواضيع غير كافية كمواطنة وكأم مسؤولة عن تربية جيل جديد لمجتمع معين، له صفات ومقومات تختلف بطبعيتها عن أي مجتمع آخر.

وفي سؤال آخر عن انزعاجها من تفرد الجنس الآخر في تبادل الأحاديث على حدة، ذكرت ٤٣,٦٪ أنهن يتضايقن من تفرد الجنس الآخر على حدة لتبادل الأحاديث عندما يجتمع الجنسان في سهرة أو زيارة ما.

وهنا يمكن الاستنتاج أن ظاهرة الانزعاج من هذا التفرد للجنس الآخر، دليل أن الجنس الآخر لا يزال يدي عدم الرغبة في إشراك المرأة في جميع المواضيع محور البحث، كما أن ظاهرة عدم الانزعاج من قبل النساء بهذا التفرد والتي تشكل ٣٣٪، ليست دليلاً عافية، لأن ذلك يعني أن المرأة لا تزال تستمع بالأحاديث النسائية، وليس عندها أية نية للإقدام على المشاركة أو المنافسة، بل الاستسلام للأمر الواقع.

كيف يمكن للمرأة أن تصل إلى اقتناع بذاتها وشخصيتها وهي في الواقع أمام تمييز مجحف بحقها قانونياً واجتماعياً؟

مسيرة الإنقاذ في مجتمعنا لا يمكن أن تعبّر بدون المرأة. ولذلك يجب وضع سياسة وطنية ترمي في الدرجة الأولى إلى تهيئة الفرص المتكافئة لإشراك المرأة اللبنانية في الحياة العامة، وأن تكون نساء لبنان مواطنات لا رعایا، وأن تقوم الهيئات النسائية بتوحيد صفوفها وصبّ جهودها لإحداث التغيير المطلوب لتصبح المرأة شريكة الرجل في الحقوق والواجبات وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها. فمساندة الرجل لها، ومساندة الدولة، والمؤسسات والأحزاب، هي مساندة لبناء مجتمع حضاري فاعل.

حقوق المرأة والرجل وواجباتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها.

ولعل الدراسات الميدانية تلقي قليلاً من الأضواء في هذا المجال، ففي دراسة ميدانية نفسية اجتماعية شملت عينة من خمسة عشر امرأة في طرابلس - لبنان في كتاب «أوضاع وقضايا المرأة»^(١) طرح سؤال عن أسباب عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المناصب العليا، فكانت النتيجة أن ٤٢٦ منهن، أي ما يعادل ٨٥,٢٪ من أفراد العينة المتعلمات وغير المتعلمات، ومن بينات مختلفة، امتنعن عن الإجابة عن هذا السؤال.

والذي يستتبع ويستغرب في آن واحد، أن المتعلمات وغير المتعلمات من اللواتي لا يؤمنن بقدرة المرأة على الوصول إلى المناصب العليا، يحددن الأسباب كالتالي:

٦٪ منها لا يقنن بقدرتها.

٦٪ يعتقدن بعدم احترام المجتمع لقدرتها.

٦٪ يعتقدن أنه يجب على المرأة الالتفاء بأموالها وإدارة منزلها دون عمل أو ترقى إلى مناصب وغيرها.

وفي الإجابة عن سؤال آخر عن أسباب تفرد الجنس الآخر في سهرة ما في تبادل الأحاديث:

اعتقدت ٥٨,٢٪ من النساء أن تفرد الجنس الآخر على حدة، عندما يجتمع الجنسان في سهرة أو زيارة، يعود لبحث أحاديث سياسية، بينما ذكرن أن ذلك يعود لعدم احترام قدرات المرأة على البحث والمناقشة، وامتنعت ١٢,٨٪ عن الإجابة.

ولعل من الخطورة بمكان أن تعرف ٢٩,٤٪ أن تفرد الجنس الآخر في

(١) د. آمان كبار شعراني، «أوضاع وقضايا المرأة»، منشورات صالون فضيلة فتال الأدبي، طرابلس - لبنان.

وأختم كلمتي بقول حكيم هندي: «إن أشنع جريمة تقترفها المرأة، عندما تربى رجلاً يسيء إلى مكانتها ولا يقدرها حق قدرها».

حفل تكريم الأديبة ناديا نويهض*

للأدب رسالة تكمن في تجسيد روح الشعب على أنقى صورة. وما أكثر اللبنانيين الذين جسدوا هذا الأمر في كل مجال وقطاع.

وإن في الوفاء لأدبائنا شهادة على أصالة لبنان، فكل من ضحى وأعطى لتجسيد ما يزخر به هذا الوطن من طاقات، وإبداع، هو منارة يقتدي بها الأفراد، ووطننا غني بالمنارات في كل مجال.

فتحية العرفن والإكبار إلى هذا الرعيل من الأدباء الذين عززوا الانفتاح الاجتماعي، والحرية والقيم الأخلاقية، والترفع والمسؤولية لاغناء ثقافتنا وتجديد بنائها.

فتحن اليوم نكرم أديبة من أدبائنا، السيدة ناديا الجردي نويهض، التي أغنت المكتبة العربية بمؤلفاتها ومن جديدها كتاب «كلمات من ذهب» الذي حرصت على أن يكون خلاصة أمينة لمطالعاتها وثقافتها، حتى فيه كل قارئ على سبر الغور في الأمثال والحكم لاكتشاف غنى التجربة الإنسانية، والتعلم منها، واكتساب الخبرات، و اختيار طريق الحكمة والخير.

ف Nadia Nweidat أرادت أن تعطي الحياة، كل الحياة، احترامها وقدرها، روحًا ومادة، فأضاءت شموعاً في يد كل امرأة وكل رجل وفي أرجاء كل بيت، وهذه حقاً مسؤولية الأديبة في الكلمة، وهذا حقاً مرتجم الوطن في المرأة، وهي تعلم أن مستقبل المرأة هو من مستقبل مجتمعها، لأن قضية المرأة لصيقة بقضايا مجتمعها، تؤثر فيها وتتأثر بها. وأي تقدم في وضع

(*) كلمة ألقيت في لقاء الجمعية الخيرية الدرزية لتكريم الأديبة السيدة ناديا نويهض لصدر كتابها «كلمات من ذهب»، في مقر الجمعية في المصيطبة، في ٣/١٨/١٩٩٢.

فليبدأ بأن نصوغ للسلام ثقافته.

فأحياء الفاعلية الثقافية الراخفة في وجдан اللبنانيين واستثار إمكاناتهم ومواهبيهم للمشاركة في بناء لبنان الجديد، يضمن بناء الإنسان والقيم على أساس الخير والتسامح والافتتاح. إن طريق السلام والتضامن على قاعدة الاحترام المتبادل هي طريق إنسان العصر الحديث.

فللتطلع في هذه المسيرة إلى أصالتنا وإلى حقيقة صورتنا، لشق طريق المستقبل، طريق الحضور الحي الفاعل، طريق الفكر والثقافة والإبداع ولنبعث بهضبة إيداعية شاملة ومميزة تحفي روح تراثنا العربي العريق.

المرأة وقضاياها يتوقف على مدى استعداد المرأة لأخذ المبادرة والانطلاق، مسلحة بمعارفها، وثقافتها وخبراتها.

ولعل ناديا نويهض في كتابها «نساء من بلادي» أثبتت وعيها لمسؤولياتها في مجتمعها ووطنهما، عندما أرادت أن تسطر أن سيرة الأختiar قدوة لجيل طالع وأجيال مقبلة.

وناديا نويهض كرائدة اجتماعية، استطاعت من خلال عطائها الدؤوب أن تقدم خدمات جلى على الصعيد الاجتماعي، من خلال رئاستها وانتسابها إلى المجلس النسائي اللبناني. وناديا نويهض، وكرائدة روحية، استطاعت التعبير بالكلمة الصادقة، والأسلوب الشيق عن تصورها في بناء صورة هذا الوطن وصورة أبنائه. فالإنسان الذي تؤمن به هو الإنسان الذي يزخر بالعقل والبطولة والوطنية.

بعض ما قالته في هذا المجال:

- إن تربية أولادنا تربية وطنية صالحة هي أكبر وأجل خدمة تقدمها إلى الوطن.

- الوطنية ليست بالتغنى، بل بالعمل المجدى من أجل رفعة الوطن، فالرياح تبعثر الكلمات والأيدي تخليدتها أعمالها.

- يوم يلتم شمل أزهارنا المنتشرة في حقول الغربة، يومها تعود إلى لبنان ملامح العافية ومواسم الخير والفرج.

- أخطر داء يمكن أن يصيب الفرد والأمة هو الاستسلام. العيش في وطني لذتي وسعادتي وموتي فيه عزتي ومجدي.

فإذا كانت الحرب قد هدمت الكثير في بلدنا، فإن إصرارنا على إعادة البناء أكبر، لأننا نملك طاقة التجدد والاستمرار، ونملك الثقة بأنفسنا وبالوطن وبالمستقبل وعندها الإيمان بأننا نستحق الحياة.

لبنان لا يبنيه إلا المبدعون.

الشاملة المطلوبة رغم الصعوبات التي عشناها والمشكلات التي نحاول أن تتخطاها.

ولا يسعني إلا أن أحيي أخواتي المواطنات في البقاع وفي كل أنحاء لبنان على العمل الدؤوب والنشاط المستمر الذي قمن به في ظل الأيام العصيبة التي عشناها.

إننا نفتخر بصمودكن كأمهات واعيات، استثمرن عاطفة الأمومة بكل أبعادها، وقمن بالتضحيات بشتى أنواعها: من إغاثة وإسعاف وإنقاذ، وبطولة، وإيقاظ الرأي العام وتحريكه، فجعلن من إرادتهن مواقف وأفعالاً تتخطى الكلام على صفحات الورق المقصوق.

هذا وقد ظهرت هذه المواقف والأفعال على صعيد التوعية والتحرير في تحسين الخدمات الموجودة في حقل التأهيل المهني، والتدريب والإعداد وتنظيم الأسرة، ومحر الأمية، ورعاية الأطفال، وتأمين الخدمات الإنسانية، والاهتمام بالمعاقين، وشؤون المرأة، وإيصال صوت لبنان إلى العالم. كما تجلت هذه التوعية أيضاً في إقامة النشاطات والحلقات والندوات والمؤتمرات، التي كانت تنبثق عنها التصورات والتوصيات في سبيل التغيير المطلوب.

ولكن قوة مؤسساتنا في مستواها الفردي لم تتعكس قوة جماعية بعد لجهة التنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الرسمية، لتتمكن من تحديد دورها تحديداً واضحاً في المشاركة، وذلك بالتحظيط لرسم السياسة العامة على أسس وقواعد ومبادئ مشتركة في سبيل بناء الوطن الواحد. وبما أن التنسيق كاتجاه ليس الآن سلوكاً مقبولاً على أكثر من صعيد، فوجودنا بينكم اليوم يهدف لإعادة صياغة شاملة لعلاقات القطاع الأهلي بعضه مع بعضه الآخر أولاً، ومع الدولة ثانياً، وذلك لضمان فعاليته وتطوير بنائه وقدراته.

إن الزمن الذي نعيشه لم يعد يحتمل تنظير الكلام والعلاج المسكن، فخلاصتنا اليوم يكون بتعاوننا الأخوي، قولاً وممارسة لنتخذ القرار الموحد

لقاء الجمعيات في محافظة البقاع*

أخواتي وأخوانني

اسمحوا لي أن أعبر عن شكري وشكر المجلس النسائي اللبناني، لتحقيق فرصة هذا اللقاء، وإقامة هذا التواصل بيننا وبين أهلنا في البقاع، الممثل بمؤسساته الأهلية الفاعلة، في سبيل خدمة هذا الوطن وأبنائه.

كما أتوجه بالشكر للسيدة لوسي مجذلاني فاخوري، رئيسة جمعية حضانة الطفل، وهيتها الإدارية والعاملين فيها لضيافتهم الكريمة، وفتح أبواب مؤسستهم لهذا النوع من اللقاءات الذي يصبّ في توحيد المفاهيم والكلمة لبناء وطننا العزيز لبنان.

وأتوجه بالشكر لرئيسة تجمع الهيئات النسائية في البقاع ومندوبة البقاع في المجلس النسائي اللبناني السيدة نازك قزعون لما قامت به من جهود جبارية لعقد هذا اللقاء الشامل لجمعيات البقاع، بعد المحنّة العصيبة التي حلّت بها.

محنة لبنان الإنسان، لبنان المواطن، لبنان المتخبط على مشارف مستقبل لن يكون مستقبلاً إذا لم يكن لإرادة المواطن فيه دور المجاهدة في إنقاذه. أما تكوين تلك الإرادة فيدخل في إطار المسؤوليات التي تتحملها مواطنة نفسها والمؤسسات الرسمية والأهلية في مجال التنمية المطلوبة.

كان للهيئات الأهلية دورٌ كبيرٌ في دفع عجلة التغيير ضمن التنمية

(*) كلمة أقيمت في سياق زيارة المجلس النسائي اللبناني للمحافظات لإقامة التواصل بين جمعيات لبنان وذلك في محافظة البقاع - زحلة في جمعية حضانة الطفل، في ٤/٢٥ . ١٩٩٢

الذى عبره وحده تتم عملية الإنقاذ. وحين تكون المسؤولة من أجل إنقاذ وطن، فلا بد من يقظة ومشاركة شعبية، ورصد كل الطاقات العاملة والمتحركة، على نحو يؤمن حماية الوطن والمواطن، بعد أن لمسنا فشل وقصیر الأسلیب القائمة على الارتجال والمساومة والتجميد وتشتت الطاقات.

فالهيئات النسائية التي كانت، ولا تزال، تسعى وتطالب بديمقراطية تشعر فيها كل مواطنة في مجموعة ما، أنها تشتراك في التفكير والتخطيط وصنع القرارات، لن يتحقق لها ذلك إلا إذا استجمعت هذه الهيئات قواها ونظمت صفوتها، ووسيط نشاطها من الخدمات الاجتماعية، إلى المجالات التنموية الأخرى، فثبتت وجودها بقدرتها وفعاليتها وإنتاجها وجديتها جنباً إلى جنب مع الرجل، وبذلك يتوصلان معاً إلى مستوى الوعي الحضاري الذي تتطلبه طبيعة العمل المشترك.

نديمقراطية الهيئات النسائية تبلور في صب الجهود على التغيير في المفاهيم ضمن سياسة التنمية الشاملة، والمشاركة في التخطيط والتنفيذ، والقيام بالدراسات والإحصاءات لتحديد الحاجات.

ولذلك، يمكن للمجلس النسائي اللبناني أن يقوم بمهمة التواصل بين المؤسسات وتوحيد الرؤية والمفاهيم من أجل الوطن الوعي.

المراة والتهجير*

إن أزمة التهجير التي تشغلتنا، رغم خطورتها ودمويتها لا يجوز أن تزعزع ثقتنا بأنفسنا وبقدرتنا على تحظى مصالعيها، وذلك من خلال التمسك بالثوابت الأساسية في المحافظة على وحدة الأرض والشعب.

ولأن مفارقات الحرب بقدر ما رفعت الحاجز واصطنعت الحدود بين اللبنانيين، بقدر ما وحدت بينهم على قاعدة معاناتهم المشتركة، وجذرت فيهم بأنهم هم المستهدفوون الرئيسيون، أي الشعب اللبناني على اختلاف انتماماته، في وحدته وهويته وقوته وكرامته.

فالعيش المشترك هو قدر اللبنانيين، وهو إلى ذلك ميزة يتفرد بها لبنان، وتغنى تاريخه وحضارته. ومما لا شك فيه، أن حل قضية المهجرين هو حجر الأساس في إعادة ترميم بناء العيش المشترك الذي تضرر. والقيم الإنسانية والروحية هي أساس العيش المشترك، وهي المنطلق الذي لا بد من الاعتماد عليه في مشروع الوحدة والانصهار الوطني. إلا أن هذه القيم لوحدها غير كافية لصونه، لأن الحياة الاجتماعية والوطنية بحاجة إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنمائية وسياسية.

والعيش المشترك يصونه بالوقت نفسه أيضاً النظام والقانون والعدالة والمساواة والحرية.

لا شك أن المهجرين في كل المناطق والطوائف كانوا الضحية الحية للحرب وأولهم المرأة.

(*) مداخلة في مؤتمر المهجرين موضوعها «المراة والتهجير»، في فندق الكارلتون في ٢٥/٦/١٩٩٢.

ولقد أدى التهجير كما نلاحظ إلى توقف أرباب الأسر عن العمل، لهذا وجدت المرأة المهاجرة نفسها وأسرتها في مأزق معيشي صعب، وكان البحث عن عمل هو الحل العملي الوحيد للتخفيف من حدة الوضع المعيشي الصعب، وإن تكن هذه الفكرة أمراً غير مرغوب فيه وغير مطروح بالأصل في الأوقات العادلة.

كان عليها أن تعيش منها مع مواجهة تحديًّا كبيراً يكمن في تحملها ويشكل منفرد مسؤولية أسرتها بعدها فقدت المعيل وفي ظروف صعبة على المستويات كافة.

وبالرغم من الدور المتميز الذي لعبته المرأة المهاجرة على صعيد تلبية الحاجات الحياتية لأسرتها، إلا أن دورها الأهم كان في محاولتها تأمين الاستقرار والراحة النفسيين لأسرتها في ظروف تهجيرها الصعبة وهو دور لم يكن باستطاعة غيرها تأديته.

وهكذا يظهر أن أهمية الإسهامات التي قدمتها المرأة لأسرتها، إن كان على صعيد دورها كأم وكزوجة أو كعاملة، كلفتها الكثير من الجهد والعناء، ودفعت ثمنها من نفسها وجسدها وحياتها.

ومهما تعلالت على الآلام والتهجير في سبيل إغاثة أسرتها إلا أنها لا تستطيع الإفلات منها، وستترك الآلام آثارها على كيان المرأة، فهي واحدة من الأفراد التي طالها التهجير بتساوية بغضّ النظر عن الدور الذي لعبته أو المطلوب منها أن تلعبه.

وقد كان للمؤسسات الأهلية، وأخص بالذكر الهيئات النسائية، دور وحضور مستمر في التخفيف من معاناة التهجير، عن طريق تأمين الخدمات من تأمين للسكن والغذاء في أحلال الظروف وأصعبها، مع ما رافقها من إقامة حفلات الترفيه للأطفال أو التوجيه الصحي والإرشاد الغذائي، ضمن الإمكانيات المتوافرة لديها، لتلبية حاجات الأسر المهاجرة السكنية والتموينية والمدرسية.

كانت المرأة أول المتوجعين من آلام التهجير وكذلك أول العاملين على الخروج منه ومن دائرته.

عانت المرأة اللبنانية من الأحداث الطارئة والمستجدة ووقيعت غالباً ضحيتها وضحية نتائجها. عاشت المرأة المهاجرة قساوة التهجير وبالمُكَبِّر الحالات التي خسرت فيها الزوج أو أحد الأبناء أكان خططاً أم قتلاً. وعاشت مأساتها على أمل لقاء من خطف من أسرتها مع ما تكبده في سبيل ذلك من مشقة ووصلت حدود الاستجداء أحياناً من خلال مراجعتها باستمرار وإلحاح لإطلاق سراح من خطف من أسرتها.

قدمت المرأة اللبنانية تصريحات جسام خلال الحرب من إعالة أولاد، ومن مواجهة مأسى فقدان المنزل والقوت والتهجير القسري مع ما يتبع عنها من تصدع الخلية العائلية وفقدان استقرارها وتوازنها، فكانت المرأة اللبنانية العامل الأساس الذي حال دون انبعاث البنية الاجتماعية في زمن تفشي السلوك الجائع، والتحكم المطلق للقوة المسلحة في العلاقات الاجتماعية وتدهور مستوى التعليم وغياب المعيارية الاجتماعية.

وبالرغم من أنها مهاجرة مثلها مثل سائر أفراد الأسرة، إلا أنها في دورها الأسري تعالت على آلامها الذاتية لتلتفت إلى أسرتها بكل محبة وتضحيه، فظلت الزوجة الحنون التي جهّدت لتخفيف مأساة التهجير عن زوجها، عاملة في الوقت ذاته على حل مشاكل أسرتها. وحُلت في قلبها آثار الحرب ولا سيما في ذاكرتها، فجعلت من نفسها مؤرخة للألم الجماعي وحاضنة للضيق والرد الأنساب على البؤس.

فمرحلة التهجير وما رافقها وتبعها من اختلال في حياة الأسرة، كانت تتطلب الكثير من التضحيه والتغلب على الذات.

وكان للمرأة دور مميز في تعاملها مع تلبية حاجات أسرتها، فكانت الأكثر قدرة على تلبيتها. ولم يقتصر دورها على تلبية الحاجة إلى السكن والأموال بل تعدّت ذلك لتدير شؤون أسرتها الصحية والمدرسية والتموينية.

لقاء الجمعيات في محافظة الشمال*

أخواتي العزيزات:

إنه لقاء عزيز في مدينة عزيزة،

بين رفيقات أجيحة تتجدد بينهن أواصر العهد بدوام المضي قدماً في دروب العمل الاجتماعي الشاقة الصعبة.

لقاء في الشمال.

لقاء في طرابلس.

المدينة المعطاء الفيحاء.

القلب النابض في جسم الوطن.

إنها مسقط الرأس، والأساس الأول في حياتي الذي مدنني وما يزال يمدبني بقوة لا تلين في:

١ - التزامي بالمبادئ والقضايا العادلة في المهنة والعمل الاجتماعي على حد سواء التزاماً هانت معه الصعاب العظام.

٢ - وانتمائي إلى هذا الوطن انتماء حراً لسيادته ومصلحته العليا وتطوره.

وإن كنتُ اليوم آتي إلى هذا اللقاء وأقصده، فأنا لست وافدة إلى طرابلس بل أعود إليها كما في جميع لحظات العمل المثمر. أعود إلى منبت

(*) كلمة ألقاها في سياق زيارة المجلس النسائي اللبناني للمحافظات لإقامة التواصل بين جمعيات لبنان وذلك في محافظة الشمال، في طرابلس في مركز الرابطة الثقافية في

. ١٩٩٢/٧/٤

ولكن قوة مؤسساتنا الأهلية في مستواها الفردي لم تتعكس بعد قوة جماعية لجهة التنسيق فيما بينها، وبين المؤسسات الرسمية لتتمكن من تحديد دورها تحديداً واضحاً من المشاركة، وذلك بالتحيط لرسم السياسة العامة على أسس وقواعد ومبادئ مشتركة في سبيل بناء الوطن الواحد.

فجاجتنا الملحة اليوم، هي إلى إعادة صياغة شاملة لعلاقات القطاع الأهلي بعضه مع بعضه الآخر أولاً، ومع الدولة ثانياً، وذلك لضمان فعاليته وتطوير بنائه وقدراته.

إن الزمن الذي نعيشه لم يعد يحتمل تنظير الكلام والعلاج المسكن، فخلالصنا اليوم يكون بتعاوننا الأخرى قولهً وممارسة لتخذ القرار الموحد الذي عبره وحده تم عملية الإنقاذ.

وحين تكون المسؤولية من أجل إنقاذ وطن، فلا بد من يقظة ومشاركة شعبية ورصد كل الطاقات العاملة والمتحركة، على نحو يؤمن حياة الوطن والمواطن.

إن المجلس النسائي اللبناني يتمى للقيمين على هذا المؤتمر الوصول إلى تصور وحلول لهذه المعضلة الوطنية والإنسانية والسياسية مؤكداً النواحي التالية:

١ - ضرورة عودة المهجرين إلى بيوتهم وأرزاقهم ومناطقهم.

٢ - رفض الولايات المذهبية والطائفية عنصراً محدداً للهوية والتأكيد على المواطنة الصالحة للفرد اللبناني.

٣ - ضرورة ترسیخ الوعي الوطني الشامل لدى الشعب اللبناني بوحدته وسيادته على أرضه.

٤ - التأكيد على العيش المشترك وعلى تماسك النسج الاجتماعي والثقافي الوطني، المبني على المبادئ والقيم.

٥ - التأكيد على تماسك العائلة.

التصورات والتوصيات في سبيل التغيير المطلوب.

ولكن قوة مؤسساتنا في مستواها الفردي لم تعكس قوة جماعية بعد لجهة التنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الرسمية، لتمكن من تحديد دورها تحديداً واضحاً في المشاركة وذلك بالتحطيط لرسم السياسة العامة على أسس وقواعد ومبادئ مشتركة في سبيل بناء الوطن الواحد. وبما أن التنسيق كاتجاه ليس الآن سلوكاً مقبولاً على أكثر من صعيد، فوجودنا بينكم اليوم يهدف لإعادة صياغة شاملة لعلاقات القطاع الأهلي بعضه مع بعضه الآخر أولاً، ومع الدولة ثانياً وذلك لضمان فعاليته وتطوير بنائه وقدراته.

إن الزمن الذي نعيشه لم يعد يحتمل تنظير الكلام والعلاج المسكن، فخلصتنا اليوم يكون بتعاوننا الأخوي، قولهً وممارسة لتنفيذ القرار الموحد الذي عبره وحده تتم عملية الإنقاذ. وحين تكون المسؤولية من أجل إنقاذ وطن، فلا بد من يقظة ومشاركة شعبية، ورصد كل الطاقات العاملة والمنتجة، على نحو يؤمن حياة الوطن والمواطن، بعد أن لمسنا فشل وتقصير الأساليب القائمة على الارتجال والمساومة والتجميد وتشتت الطاقات.

فالهيئات النسائية التي كانت ولا تزال تسعى وتطالب بديمقراطية تشعر فيها كل مواطنة في مجموعة ما، أنها تشارك في التفكير والتحطيط وصنع القرارات، تدرك أنه لن يتم لها ذلك إلا إذا استجمعت هذه الهيئات قواها ونظمت صفوتها، ووسع نشاطها من الخدمات الاجتماعية، إلى المجالات التنموية الأخرى، فثبتت وجودها بقدرها وفعاليتها وإنتاجها وجديتها جنباً إلى جنب مع الرجل فيتوصلان معاً إلى مستوى الوعي الحضاري الذي تتطلبه طبيعة العمل المشترك.

فديمقراطية الهيئات النسائية تتبلور في صب الجهود على التغيير في المفاهيم ضمن سياسة التنمية الشاملة، والمشاركة في التخطيط والتنفيذ، والقيام بالدراسات والإحصاءات لتحديد الحاجات.

أول، وبيت أول أخذت منه حباً وإصراراً كبيرين زرعهما في كل بيت آخر. وكما تواجد الرجال العظام في طرابلس، وفي الشمال، تواجدت أيضاً الرائدات اللواتي كنّ المثل الأعلى الذي يحتذى به.

وكما علمتني طرابلس الالتزام بالقضايا العادلة والانتقام الحر الصحيح للوطن فهي أيضاً ستكون عونني في كل خطوة أقدمُ عليها لأنها لن تكون إلا الخطورة الفضورية في سبيل مصلحة هذا البلد وهذا الوطن.

محنة لبنان الإنسان، لبنان الوطن، لبنان المتخطط على مشارف مستقبل لن يكون مستقبلاً إذا لم تكن إرادة المواطن فيه دور المجاهدة في إنقاذه. أما تكوين تلك الإرادة فيدخل في إطار المسؤوليات التي تحملها المواطن نفسها والمؤسسات الرسمية والأهلية في مجال التنمية المطلوبة.

كان للهيئات الأهلية دور كبير في دفع عجلة التغيير ضمن التنمية الشاملة المطلوبة رغم الصعوبات التي عشناها، والمشكلات التي نحاول أن نتخطاها.

ولا يسعني إلا أن أحبي أخواتي المواطنات في الشمال وفي كل أنحاء لبنان على العمل الدؤوب والنشاط المستمر الذي قمن به في ظل الأيام العصيبة التي عشناها.

إننا نفتخر بصمودهن كأمها، واعيات، استمددين عاطفة الأمومة بكل أبعادها، وقمن بالتضحيات بشتى أنواعها: من إغاثة وإسعاف وإنقاذ، وبطولة، وإيقاظ الرأي العام وتحريكه، فجعلن من إرادتهن مواقف وأفعالاً تخطي الكلام على صفحات الورق المقصوق. هذا وقد ظهرت هذه المواقف والأفعال على صعيد التوعية والتحريك في تحسين الخدمات الموجودة في حقل التأهيل المهني، والتدريب والإعداد وتنظيم الأسرة، ومحو الأمية، ورعاية الأطفال، وتأمين الخدمات الإنسانية والاهتمام بالمعاقين، وشؤون المرأة، وإيصال صوت لبنان إلى العالم. كما تجلت هذه التوعية أيضاً في إقامة النشاطات والحلقات والندوات والمؤتمرات، التي كان يتبثق عنها

ولذلك يمكن للمجلس النسائي اللبناني أن يقوم بمهمة التواصل بين المؤسسات وتوحيد الرؤية والمفاهيم من أجل الوطن الواحد.

واسمحوا لي أن أعرف البعض منكم على أهداف المجلس النسائي وأنظمته، ونشاطاته ومشاريعه المستقبلية.

لقاء الاتحاد العام لنساء سوريا*

تحية عربية من عضوات المجلس النسائي اللبناني لأخواتهن في الاتحاد العام لنساء سوريا، القطر الشقيق الذي نكن له كل تقدير واحترام، ولقائده الحكيم سيادة الرئيس حافظ الأسد، رمز القيادة الفذّة الحكيم، وهو الذي سجل في تاريخ بناء الوطن، ورفع شأن المرأة صفة مشرقة يفخر بها العرب جميعاً.

أما لبنان، فكان له الأخ، الساهر دوماً لتأمين سلامته ولإنقاذه من المحن التي تخطّط فيها.

أيتها الأخوات

إن المجلس النسائي اللبناني، هو مؤسسة وطنية تأسست سنة ١٩٥٢، وقد صمد هذا المجلس أيام المحنّة، متماسكاً متحدداً، بفضل إيمانه بثوابt
الوفاق الوطني، والعيش المشترك، ووحدة لبنان واستقلاله.

ولا شك أن الحرب المدمرة، استهدفت بنيته التحتية أسوة بغيره من المؤسسات. إلا أنه مصمم ببنيته الإدارية الجديدة، على الصمود والاستمرار والمساهمة الفعلية والفاعلية في بناء الوطن وفي إرساء قواعد الإصلاح حتى التغيير الجذري أحياناً في القضايا التربوية والاجتماعية والاقتصادية.

وإن من أهم أهداف هذا المجلس وأغراضه التنسيق والتعاون مع الهيئات النسائية العربية أولاً والدولية في سبيل تطور المرأة وإعلاه شأنها.

ويشرف المجلس النسائي أن تكون مبادرته الأولى في هذا السياق،

(*) كلمة ألقاها بمناسبة زيارة عضوات المجلس النسائي اللبناني إلى الاتحاد العام لنساء سوريا في مقر الاتحاد في دمشق - سوريا في ١٨/٧/١٩٩٢.

المرأة اللبنانية تاريخ لبنان بالبطولة والشهادة.

لن أطيل حتى لا أدخل باب المديح، لكنني التزاماً بالحق والحقيقة، أشير إلى دور المرأة اللبنانية الفاعل في تحسين أساليب الخدمات الاجتماعية في حقول التأهيل المهني والتدريب، والإعداد، وفي تنظيم الأسرة، ومحو الأمية، ورعاية الأطفال، وإرشاد الأمهات، والاهتمام بالمعاقين ويشؤون المرأة.

وكان ولا يزال لها الدور المتميّز في إيصال صوت لبنان إلى أشقائه العرب وإلى المحافل الدوليّة خصوصاً في موضوع الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه والتّأكيد على شرعية القرار ٤٢٥ وتحمّله تنفيذه.

ولا شك في أن رسالة المرأة اللبنانية المناضلة هي في ثبيت النظام الديمقراطي السليم الذي يصون الوطن والمواطن معاً، وذلك باعتماد الأساليب الجديدة القائمة على العلم والمعرفة، والعمل المتجدد.

إن مسيرة الإنقاذ في مجتمعنا وفي وطننا لا يمكن أن تعبّر وتنمو وتستمر من غير المرأة. كما أن النهضة العربية لا تقوم إلا بتكاتف النساء العربيات في الوطن العربي الكبير.

أيتها الأخوات

إن زيارتنا إليكـنـ اليوم ليست زيارة تقليدية بل هي تعـبـير عن تقدير ومحبة، وتأكيد على ضرورة التعاون والتواصل والتنسيق.

باسمي وباسم المجلس النسائي اللبناني، اسمـحـنـ لي أن أعبر عن اعتزازـناـ بكـنـ ومحبتـناـ.

هـذاـ الاستقبالـ الحـارـ، سـيـقـىـ عـنـوانـاـ غالـياـ فيـ ذـاكـرـتـناـ، يـعـكـسـ الأـخـوـةـ والـكـرـمـ، وـيـشـطـ القـلـبـ والـهـمـ.

فـإـلـىـ لـقـاءـاتـ بيـنـاـ، متـكـرـرةـ خـصـوصـاـ فيـ لـبـانـ الـوطـنـ الشـقـيقـ.

أـهـلاـ وـسـهـلاـ بـكـنـ بيـنـاـ فيـ كـلـ حـينـ.

زيارة الاتحاد العام لنساء سوريا وهدفه على الدوام تمتين الروابط الأخوية بين المرأة السورية والمرأة اللبنانية، فضلاً عن رغبته الدائمة في الإطلاع على جهود ونشاطات الأخوات في سوريا الشقيقة للاستفادة من خبراتهن في شتى حقول البناء والخدمة الاجتماعية.

أيتها الأخوات

إن مفارقات الحرب في لبنان، رفعت الحاجز وأصطفنت الحدود بين اللبنانيين، لكنها في الوقت نفسه جمعتهم حول هموم المعاناة المشتركة، وهم اليوم أشد إدراكاً لقيمة العيش المشترك، وأساس العيش المشترك ومنطلقه طبعاً هو القيم الوطنية والإنسانية والخلقية التي لا بد من الاعتماد عليها في خطط الوحدة والانصهار الوطني المنشود. لكن هذه القيم يجب أن تساندها مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنمائية، في ظل نظام عادل وبحماية قانون يصون الحرية والعدالة والمساواة.

لقد عانت المرأة اللبنانية الكثير من ويلات الحرب، وتحولت أحياناً إلى ضحية من ضحاياها في الدمار والتهجير والحرمان، وما يتـجـعـ عنهاـ كلـهاـ من تصديع للخلية العائلية، وإفـقـادـ لـاستـقرارـهاـ وـتوازنـهاـ.

لكن المرأة اللبنانية بقيت العنصر الأساس، الذي حال دون انهيار البنية الاجتماعية في زمن، صالح فيه وجـالـ العنـفـ، والـجنـوحـ والـانـحرـافـ وـتـدـهـورـ مستوى التربية والتعليم، فضلاً عن تغييب المعايير الاجتماعية والأخلاقية.

ويـشـرفـنيـ فيـ هـذـاـ المـجـالـ أـنـ أـتـوـهـ بـدـورـ الـهـيـثـاتـ النـسـائـيـةـ الـأـهـلـيـةـ فيـ لـبـانـ، وـكـانـ دـورـاـ بـطـولـيـاـ فيـ دـفـعـ عـجلـةـ التـغـيـيرـ رـغـمـ الصـعـوبـاتـ وـالـعـقـبـاتـ وـالـآـلـامـ.

هـذـاـ الصـمـودـ يـقـىـ مـوـضـعـ اـعـتـزاـزـناـ وـإـيمـانـاـ بـالـمـرأـةـ الـتـيـ تـشـرقـ بـأـمـوـمـتهاـ، وـلـلـأـمـوـمـةـ أـبـعـادـ عـظـيمـةـ تـخـطـيـ طـاقـ الـبـيـتـ وـالـعـائـلـةـ إـلـىـ مـيـادـينـ التـضـحـيـاتـ منـ إـغـاثـةـ وـإـسـعـافـ وـإـنـقـاذـ وـإـرـشـادـ وـدـفـاعـ عـنـ كـرـمـ الـوـطـنـ وـالـمـوـاـطـنـ، وـأـخـصـ بالـذـكـرـ وـلـوـ فـيـ سـطـورـ قـلـيلـةـ الـمـرأـةـ الـجـنـوـبـيـةـ الـتـيـ صـمـدـتـ فـيـ أـرـضـهـاـ، وـرـفـعـتـ صـوـتـ الـجـنـوبـ الـمـنـاضـلـ، الـرـافـضـ لـالـاحـتـالـلـ الـإـسـرـائـيـلـيـ الـغـاشـمـ وـقـدـ رـضـعـتـ

ولإنعاش الثقافة العربية التي يجب أن تعود إلى عصرها الذهبي. وكانت في الأمس المنارة والمرجع والمدرسة الجامعة.

ولن ننسى أن تعبر في حضرتك عن إعجابنا بكل المشاريع التي رعاها سعادة الرئيس حافظ الأسد، في مجالات الثقافة المتعددة، لتكون الثقافة في متناول الجميع ومنارة لكل مواطن ومواطنة.

يا معالي الوزيرة

لمعاليك في لبنان أصدقاء كثيرون، يكتون لك كل الأعجاب، ونحن في طليعتهم، فاقبلي متّا في هذه المناسبة الكريمة حب الصداقة وإعجابها ووفاءها.

وإلى لقاءات بيننا مستمرة بإذن الله.

**لقاء معالي الدكتورة السيدة نجاح العطار
وزيرة الثقافة في الجمهورية العربية
السورية الشقيقة***

بكل اعزاز يشرفني أن أرفع إلى معاليك باسمك الشخصي وباسم المجلس النسائي اللبناني التهنة القلبية لتوليك مجدداً وزارة الثقافة، و كنت في هذا المنصب مثلاً مشرقاً للمرأة الناجحة، والقادرة على المشاركة الفعالة في مجال القرار المسؤول.

لا شك في أن هموم الثقافة تجمعنا، وهي أساس في النهضة العربية المرجوة.

وقد تابعنا نشاطاتك في هذا الحقل، وقدرنا تحريكك لعناصر الثقافة، من أجل الإبداع والمعرفة والعلم في سوريا الشقيقة وخارجها. وأعجبنا بإنهاضك لكل الشاطرات التي أبرزت فيها العطاء الفني والأدبي والفكري، وساندته و كنت في طليعة المساهمين في جعل سوريا عاصمة للثقافة والإبداع.

إن نجاحك يعني لنا الكثير، لأنك يكرس قدرة المرأة في العطاء، وفي القيادة، وأنت في تاريخ العرب الحديث، رائدة لامعة في هذا المضمار.

يسعدني أن أنقل إلى معاليك اليوم رغبة المجلس النسائي في التعاون مع وزارتك الزاهرة، لتعزيز العلاقات الثقافية بين لبنان، وشقيقته سوريا،

(*) كلمة ألقاها بمناسبة لقاء عضوات المجلس النسائي اللبناني معالي الدكتورة السيدة نجاح العطار، وزيرة الثقافة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، في مكتبه، في ١٨/٧/١٩٩٢.

- وضع استراتيجية تربوية تنمية.
- التنسيق والتعاون بين الجامعات والمجتمعات العلمية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات العربية التي تعنى بتطوير هذه الجامعات وتحديثها لجعلها في خدمة الواقع المحلي وحاجاته.
- تعزيز التعليم التقني.
- تشجيع حركة الترجمة لنقل الفكر العربي وللتفاعل مع الحضارات الأخرى.
- تأسيس مراكز الأبحاث، وربطها بخدمة البيئة المحلية، وتشجيع الباحثين الجامعيين والمؤلفين، وبخاصة التي تعنى بشؤون المرأة.
- تعزيز المكتبات.
- تأمين الرعاية والتوجيه اللازمين للشباب.

ولا شك في أن وجودك على رأس هذه الوزارة برهان على ثقة بحضرتك كبيرة، كما أنه برهان على أن العلم واحتياجاته الكثيرة المتعددة يجمع المرأة العربية والرجل العربي في مجال واحد.

وهذا لا شك يعود إلى رؤية قائد البلاد سعادة الرئيس حافظ الأسد التي اتسمت بالتقدمية وبعد النظر والإنصاف.

إن المجلس النسائي اللبناني، يطبع في صلات معك مستمرة للتعاون وللفائدة، وخدمة للعلم والمعرفة لخلق أجيال النهضة التي نراها قريبة بإذن الله.

لقاء معالي الدكتورة السيدة صالحه صنقر وزيرة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية الشقيقة*

يسعدني ويشرفني أن أرفع إلى معاليك باسمي الشخصي وباسم المجلس النسائي اللبناني التهنة القلبية لتوليك وزارة التعليم العالي. وإنني كأستاذة جامعية خبرت التعليم الجامعي، والإدارة الجامعية، أدرك عظمة هذه المسؤولية التي تولينها، لأن الجامعة في الوطن العربي تبقى حصن المعرفة، وحصن الفكر، للبناء والإصلاح والتطوير، كما أنها حصن كبير لصون التراث ولصون الحقيقة.

ولكم تمنينا أن يكون في لبنان وزارة للتعليم العالي، لأننا مثلكم نؤمن بالتعليم الوطني المتطور المتعدد، كما نؤمن بدور الجامعة الوطنية، التي ينصلح المواطنون فيها في وحدة متماسكة في ظل المعرفة والحقيقة.

إنني يا معالي الوزيرة أُنقل اليوم إلى حضرتك، رغبة المجلس النسائي اللبناني في التعاون وهو يضمّ نخبة من الجامعيات ومن أهل الاختصاص والفكر، ومعاليك أدرى الناس بضرورة افتتاح التعليم العالي وحاجته إلى التفاعل مع الإخوة والزملاء في الأقطار العربية، وخصوصاً الشقيقة سوريا.

- أمور كثيرة توحد بيننا وتجمع أهدافنا أهلهما:
- تعزيز الثقافة العربية وبعث التراث العربي.

(*) كلمة ألقيت بمناسبة لقاء عضوات المجلس النسائي اللبناني معالي الدكتورة السيدة صالحه صنقر، وزيرة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، في مكتبهما، في ١٨/٧/١٩٩٢.

فيها، لكنه أخذ على نفسه أن يقرن القول بالفعل في مجالات الإصلاح على الصعيد التشريعي والتنفيذي، ولا بد أن يكون للمرأة فيها حضور شرعي فاعل وحق في القرار.

كما أن المجلس النسائي اللبناني ملتزم بدعم كل مرشحة تتمتع بالكفاءة المطلوبة التي تعزز أهدافه وتحقق طموحاته في إعلاء شأن المرأة وفي خدمة الوطن.

إعلان ترشيح سيدات

من المجلس النسائي اللبناني للانتخابات*

حضره نقيب الصحافة الأستاذ محمد العلبيكي، نصير المرأة المحترم

حضرات مندوبي وسائل الإعلام المحترمين

أحبي الحاضرين الكرام في هذا المؤتمر التاريخي في دار نقابة الصحافة التي كانت وما تزال رمزاً وحصناً للحرية والديمقراطية.

يسعدني أن أنقل إليكم رغبة المجلس النسائي اللبناني في ترشيح كل من الزميلات السيدات:

الدكتورة أمان كباره شعراني رئيسة المجلس

السيدة أميلي فارس إبراهيم رئيسة السابقة

الأستاذة لور مغيل المستشاره القانونية للمجلس

وقد جاء هذا الترشيح نتيجةً لقرار جدي يستند إلى مزايا وكفاءات أساسية، نحوها بالكفاءة العلمية، والكفاءة الخلقية، فضلاً عن الالتزام البارز بقضايا المجتمع والوطن في نضال متميز ومشهود له.

ونظراً لاختلاف الظروف، ترك المجلس النسائي اللبناني، لكل مرشحة فرصة دراسة وضعها وموقعها بالنسبة إلى هذا الترشيح.

إن المجلس النسائي اللبناني يعي تماماً صعوبة الطريق والعقبات القائمة

(*) إعلان ترشيح سيدات من المجلس النسائي اللبناني، لخوض الانتخابات النيابية، ألقته السيدة ماجدة الخطيب كباره في مؤتمر صحفي بحضور نقيب الصحافة الأستاذ محمد العلبيكي، في مقر المجلس، في ١٠/٩/١٩٩٢.

حضرات السيدات والسادة

موعدُ للشكُر والوفاء يجمعنا الليلة مع هذه النخبة. إنه موعدُ للزمن الحقيقي كي يعلن أمجادنا خارج ذلك الضباب الأسود الذي لقنا طويلاً بعثاته الخانقة.

وها نحن نعود إلى العافية تُشرق فيها نماذجُ الخير والريادة في طريق الحق والحرية. السيدة أميلي فارس إبراهيم من هذه الدرجات الصعبة، اختارت كما المناضلون اتحاد القول بالفعل وتحملت القلق الدائم على العدالة والحرية والمعرفة العاقلة.

في صفحات قلمها الفذ كما في صفحات نصالها، الصوت الواحد والشعار الواحد.

وأدركت سيدتنا الرائدة أن تحرر المرأة حضورُ شجاع في ساحة البناء وفي طريق القرار. استقوت على سلبيات الجمود فترشت المقدمة التيبية ورفعت منبرها الانتخابي فوق حساب الفوز أو الخسارة إلى مصاف الشجاعة الجليلة.

وفي جمعية أهل القلم ثبتت ولاءها للقلم سيفاً للوحدة ورسولاً للحق والخير.

وظلت مؤلفاتها بالعربية والفرنسية صفحات ثمينة للحب ولسلام الأمس واليوم والغد.

أما قيادتها للمجلس النسائي اللبناني فجسّدت الالتزام الثابت بحق المرأة وبوحدة الوطن فوق القواسم السلبية التي تعصّف به وتُضعفه.

هذا الالتزام الشاق حصن المجلس النسائي اللبناني طوال اثنين وعشرين عاماً. وتوج هذا الثبات أناقةً فيها ومنها تُطلَّ في فصاحة القول وفي إشراق الطلعة.

لن يكون كافياً كلامي في هذه السيدة الكبيرة.

تكريم المجلس النسائي اللبناني لرئيسه الفخرية السيدة أميلي فارس إبراهيم*

حضره ممثل فخامة الرئيس الأستاذ الياس الهراوي
معالى الأستاذ ميشال إده وزير الثقافة والتعليم العالي
حضره ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري

معالى الأستاذ بشارة مرمح وزير الداخلية
دولة الرئيس شفيق الوزان

أصحاب المعالي
 أصحاب السيادة
حضره السفير

حضره رئيسة المجلس النسائي اللبناني شرف أول السيدة أميلي فارس إبراهيم
حضرات السيدات والسادة

يسُرّ المجلس النسائي اللبناني، أن يكون معالي الوزير ميشال إده ممثل فخامة الرئيس الياس الهراوي موجوداً في هذه المناسبة لتقليد وسام الأرز برتبة ضابط إلى السيدة أميلي فارس إبراهيم. والوزير ميشال إده قطب من أقطاب الثقافة والفكر في لبنان. تميز بعمق التحليل وبُعد النظر في تناوله لقضاياها الوطنية والسياسية.

(*) كلمة بمناسبة الاحتفال الذي أقامه المجلس النسائي اللبناني لتقليد السيدة أميلي فارس إبراهيم الرئيسة السابقة للمجلس وسام الأرز الوطني برتبة ضابط، في فندق البرистول، بيروت في 19/11/1992.

وهو الذي آمن بالاقتصاد ثروة في خدمة الإنسان وسندأ لكرامته ولعزته.
نحن كلنا الليلة في ضيافة الأستاذ موريس فاضل. فكيف نشكّره؟ كيف
نصف له عرفاًنا الحار بمساندته الدائمة لنا، وهو الذي كان السباق الصامت
في دعم أولى انطلاقات المجلس النسائي اللبناني في عهد التحول نحو السلم
والاستقرار والبناء الجديد.

إن الثروة المباركة هي التي تشرق للخير. ونحن اليوم في حضرة
الثروتين ثروة الوجدان وثروة اليد، والشكر حيالهما يبقى قليلاً وفقيراً.
فأهلاً وسهلاً بكم.

ولن يساوي وفاونا لها مدحياً شفوياً للمناسبات.

وفاؤنا هو موعدنا الدائم تحت قبة العطاء. ونحن في ذلك الرابحون
والكافسيون.

سيديتي الكريمة

إن هذا الوسام الذي خصّك به رئيس البلاد فخامة الأستاذ الياس
الهراوي هو وسامنا الذي رفع تاريخ المرأة اللبنانية بمجد جديد. فباسم
المجلس النسائي نرفع إلى فخامة الرئيس عبارات الإكبار والامتنان. كما
لا ننس استجابة دولة الرئيس رشيد الصلح السريعة لطلبنا منع هذا الوسام
للسيدة أميلي فارس إبراهيم، وهو الذي قدر الرائدات في أكثر من موقف
لإيمانه بقدرات المرأة وكفاءاتها وبضرورة تعزيزها.

فباسمي وباسم المجلس النسائي، أرفع إلى دولته الشكر والتقدير.

وإننا كمجلس نسائي لبناني نعبر عن غبطتنا وسرورنا لهذه اللفتة الكريمة
التي خصّنا بها دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري، التي تزرع
في نفوسنا الأمل والتقاول في بناء وطن يرتكز على العدالة الاجتماعية
والكفاءة وقد اختار ممثلاً له في هذه المناسبة معالي الأستاذ بشارة مرّاج وزير
الداخلية، الذي طالما نادى بهذه العبادىء في ندواته الثقافية والاجتماعية.
نشكرأً لدولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري، وشكراً لمعالي
وزير الداخلية الأستاذ بشارة مرّاج.

نعدك يا حضرة الرئيس شرف أول السيدة أميلي فارس إبراهيم أننا
سنحافظ على الأمانة، ونحن حولك الليلة نتقاسم وعد الاستمرار وإن قسّت
 علينا الظروف كما قسّت عليك وعلى رفيقاتك قبلنا.

ورائع أن يقيم لنا هذه الحفلة الجامعة عصاميًّ من وجهاء لبنان ومن
وجهاء الشمال هو النائب السابق الأستاذ موريس فاضل. أراد معنا أن يكرّم
الريادة بسخائه المعروف، وأراد معنا أن يقدم إلى النور نموذج المرأة المتميزة

أترغبون ما التدرب على الألم؟

يقول نيتشه، إن من أهم فضائلنا في الحياة التدرب على الألم، الألم الكبير الذي يسمو بالإنسان إلى ذروة وجوده. التدرب على الألم هو أن تُصلب النفس في الشقاء وينحها العزم والانتفاضة، أمام الفراق الكبير، وينحها القدرة على الاستبطاط وشجاعة الصبر على الشقاء، ومقاساته وفهمه واستخدامه.

صديقتنا، وعزيزتنا السيدة نازك المقدم قرعون عرفناها بالشعلة المقدمة فيها للخدمة والعطاء حتى الرمق الأخير. رغم أعمالها وواجباتها العائلية كانت مجتدة لعمل الخير، تُسخر كل إمكاناتها لتوظيفها في حل أية مشكلة مستعصية، كانت في داخلها طاقة تستفيض بالمحبة والإخلاص والتfanي والتضحية.

كانت سيدة فاضلة، حادة الذكاء، مذهلة الحسن، متسمة بالوداعة على خفِّر، أنيسة في مجلسها ولطفها، ذات شخصية تتصف بالشفافية والعمق والظرف، تركت من الآثار في نفوسنا ما يعجز الزمن عن محوه من رصيد ذاكرتنا. وما الفرق بين السفر الطويل والموت ما دامت الذكرى هي وحدها التي تبقى بين الأحبة. كنا، نحن أصدقاءها في كل حدب وصوب، في يوم عزائها تنهمر الدموع من أعيناها بغزاره، فلتنتقي على ذكرها بصمت وإجلال. وكنا نشعر جيئاً أننا قد خسرنا صديقة يصعب أن يغدق الزمان علينا بأخرى. كانت المرحومة نازك تتحدث عن الموت بلغة الحياة، كانت تحاول أن تستخدم من كلمات الحياة أكثرها ثائقاً وأشدتها تألفاً، وأقدرها على إسماع صوت الحياة، صوت النبض.

حقاً، إن الحياة البشرية ملهاة مميزة، تنتهي بمحاسبة مميزة، وتثير في صفوف المشاهدين من الضحك المميز ما لا يسمح لهم أن يجاهروا به. فموت نازك أذلتنا وصادمنا، واقتلونا من يومياتنا الخامدة، الجائمة فوق صدورنا، يكشف لنا من أغوارنا، أغواراً نحس أمامها أننا أبداً أمام أغوار وراءها أغوار..

تأبين المرحومة

السيدة نازك المقدم قزعون*

شاء القدر أن أقف على هذا المنبر في حضانة الطفل في زحلة مرة وأنا في قمة سروري وفرحي، وذلك عندما قامت المرحومة السيدة نازك المقدم قزعون بجهود جبارة في تنظيم لقاء الجمعيات من كل أنحاء البقاع.

كان ذلك اللقاء يهدف للتعرف بأهداف المجلس النسائي اللبناني، وأعماله ونشاطاته، وحتى المؤسسات والجمعيات على التعاون معه في خدمة المرأة ورفع شأنها.

وها أنا اليوم أقف على هذا المنبر مرة ثانية، والأسى والحزن يهزني بفقدان الصديقة والعزيزة، المرحومة نازك المقدم قزعون، لأشارك في تأبينها بين أهلها في البقاع الذين أحبتهم، وسعت إلى تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية لهم حاملة شعار الوحدة الوطنية والانصهار الوطني.

في رثاء المرحومة السيدة نازك المقدم قزعون تزدحم الكلمات، بل تزدحم المعاني ثم يخرس اللسان فجأة ويشبح العقل مذهولاً. لا نعرف بماذا نبدأ الدعوة: بالولاء؟ أم بابتسامة الرضا والاطمئنان إلى الحق؟ أم بمسحة الحزن التي نكاد نلاحظها على وجهها رغم تسترها بها وإنفاثها أحياناً، هادفة من وراء ذلك إلى تجنب الألم لمن تعجبهم وتقدّرهم؟

من يُحدّق في عينيها، يرى أن هناك آلاماً أصابتها في محطات حياتها، فواجهتها بشجاعة وتدربت عليها.

(*) كلمة في ذكرى تأبين المرحومة السيدة نازك المقدم قزعون، في زحلة - البقاع، في ٢٩/١١/١٩٩٢.

افتتاح مؤتمر تفعيل دور المرأة في القرار السياسي*

باسمي وباسم المجلس النسائي اللبناني أرجوكم أعضاء مشاركين في هذا المؤتمر الذي يجمعنا حول موضوع تفعيل دور المرأة في القرار السياسي. وأوجه شكري وترحبي بنوع خاص إلى اللبنانية الأولى السيدة مني الهراوي التي شملت هذا المؤتمر برعايتها، كما أوجه تحية الشكر والتقدير إلى مؤسسة فريديريش إيربرت، وخصوصاً الزميل والصديق الأستاذ سمير فرح نصیر المرأة ونصیر الحقيقة في لبنان، وهذه المؤسسة بذلت جهداً كبيراً لإنجاح هذه المناسبة دعماً لقضايا المرأة.

وأرجو كذلك بجميع من تطوعوا للعمل والمشاركة أفراداً وجماعات في هذه المناسبة نساء ورجالاً، كماأشكر الباحثين والباحثات الذين قاموا بإعداد المحاضرات والكلمات وتنظيم الأبحاث التي تجعل من مؤتمتنا هذا، وفي ظل الأحداث السياسية الصارخة، حدثاً بارزاً خصباً بالأفكار والمقترحات البناءة في سبيل مجتمع أفضل، قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية وقابل للتطور ولتجاوز الركود.

في هذا المجال يطالعنا استفهام على لسان سياسيين يسألون: لماذا الإلحاح على مشاركة المرأة في العمل السياسي؟
بعد بكير؟ يقولون.

(*) كلمة في افتتاح مؤتمر «تفعيل دور المرأة في القرار السياسي» الذي أقامه المجلس النسائي اللبناني بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيربرت في فندق البرистول - بيروت في 11/12/1992.

فلغز الموت كما يفهمه الإنسان العادي، هو خروج من الحياة، إنه غياب ليس بعده حضور، وإن كل إنسان يموت، فإنه وحده يموت، وحيداً يموت، ولو احتشد الناس من حوله وتجمهروا.

ولكن إذا تعمقنا قليلاً في عملية الموت والحياة، نستطيع القول، إن الحياة عبودية والموت انعتاق، مع أن الكثير متى لا يقبل الموت القادم إلينا إلا في موعد موجّل يقع أبداً خارج الزمان.

كان لقائي الأول معها في كتف روابط عائلية جمعتنا ورسخت المحبة في قلوبنا، وكان لقاونا الآخر في المجلس النسائي اللبناني، الذي ساهمت بانطلاقته الجديدة بفعالية، واندفاع، ومسؤولية في العمل، رغم التزاماتها العائلية، لثبت أن العمل هو الدواء والعلاج لشخصية الإنسان ومجتمعه، لأنه يفتح العقل، ويحرك القلب، ويملاً الوقت، ويلطف المزاج، ويؤلف مصرفًا للنفعات الضارة، ويساهم في خدمة الأجيال وننمائهم.

لن يكون كافياً كلامي عن هذه السيدة الكبيرة، الصديقة، والأم، والأخت، فقد لعبت جميع هذه الأدوار بتميز، ولن يساوي وفاعنا لها ذكر فضائلها ومزاياها، وإنما وقاونا هو موعدنا الدائم تحت قبة العطاء، التي أرسست فقيدتنا الغالية أرفع أمثلة عنه.

وأخيراً، إن رثاءنا للسيدة نازك المقدم فرعون، تعبير صادق من القلب، و فعل اجتماعي، نزيد من خلاله التمثال بالقيم التي حملت لواءها، لتكون قدوة لكل من يرغب في المساهمة في العطاء وفي الخدمة الاجتماعية.

نبتهل إلى الله أن يلهم الصبر لأولادها وأهلها ولأصدقائها، ويكتف رحمته عليها.

إنه سميّ مجتب.

وشكرأً لدار الحضانة في زحلة. باسمي وباسم المجلس النسائي اللبناني أرفع تقديرني وشكري لها بشخص رئيسها السيدة لوسي فاخوري.

وكان الزمن يتظر طويلاً.

إن الرجل في لبنان لا يزال يستأثر باللعبة السياسية، ويسود مجتمعنا اقتناع بأنه هو الأقدر على تسلم مراكز القرار، وفضلاً عن ذلك هناك الكثير من النساء يصرخن بأنهن لا يفهمن السياسة، ولا يزال الترحب بهن يتوجه إلى حضور المرأة في الصالونات وليس في اللجان التنفيذية، أو في المكاتب السياسية. وحتى الأحزاب التي تعتبر نفسها تقدمية، رجالها لا يساندون المرأة ولا يساعدونها لتبوء المراتب القيادية.

أما الدولة، فإن أهل الحل والربط فيها من الرجال يسدون أمام المرأة طريق الوصول إلى مناصب القرار والتنفيذ وحق التشريع.

لقد أجمع الباحثون والأخصائيون على أن المرأة تتمتع بقدرات كبيرة تحولها أن تساهم في تحريك عجلات التطور والإنساء والقرار في شتى حقوله. وتؤكد تميزها في القيادة والريادة والتخطي التي تتطلب كلها الشجاعة والجرأة والوعي والحرص.

ولقد أظهرت المرأة اللبنانية تميزاً واضحاً في تعاطيها مع واقع الوطن في مختلف الميادين. والمؤسف أن نسبة كبيرة من إمكاناتها ما زالت تصب في قنوات الدفاع عن الكرامة وإثبات الوجود.

وهذا موقف قد تخططه الزمن والواقع أيضاً. كل هذا بدلاً من توحيد الجهود بين أهل المعرفة والكتافة والخبرة لخدمة هذا الوطن والمحافظة عليه.

تحملت المرأة خلال محنة لبنان، مسؤوليات إضافية وصمدت في تجنب البلاد وبيلات كثيرة، منها التصدع والتشرذم والانحلال وخصوصاً الانحلال الخلقي.

هذا الصمود هو برأيي موقف وطني تاريخي قرن القول بالفعل والإيمان بالمارسة.

وهذا ما نحتاج إليه في مسلكينا الوطنية والاجتماعية. وأذكركم بتحدي المرأة اللبنانية وعلى شتى المستويات لمظاهر الإرهاب والقمع والفسق والإذلال والحرمان.

ويشرفني في هذه المناسبة الكبيرة أن أحياي بفخر المرأة اللبنانية وخصوصاً الجنوبية التي ميزت بين الصديق والعدو، وبين الأخ العدو، واشتركت في مقاومة العدو الإسرائيلي بشتى الوسائل.

واقتحمت المرأة اللبنانية ميادين العمل والإنتاج، فحققت التواصل في الإنتاج مما دعم الاقتصاد الوطني، رغم الظروف القاسية التي ضربته.

فكيف لا تقول، بأن المرأة هي العامل الأبرز في حركة تغيير مجتمعها، لا لكونها الحارسة للأسرة والراعية لشؤونها والحربيصة على وحدتها وترابطها فقط، بل لكونها قادرة على التغلب على عوامل الفشل والإحباط، حين تواجه الوطن الأزمات الاجتماعية والتربية والاقتصادية والسياسية.

إتها تعاني بصبر ووعي الانفصالي الواضح بين الواقع المفروض عليها، والواقع الذي تشنده لنفسها، وهي تشعر أن الحركة السياسية في مجتمعنا لا تعبّر عن كل المشاكل التي تمسها، كما تمس كل يوم الإنسان اللبناني والأسرة اللبنانية، ومؤسسات العمل، وخلافاً للمجتمع بصورة عامة.

إن المرأة اللبنانية تعاني أيضاً من تهميش مشاكلها، ومن تأجيل قضيتها التي ما زالت تحشر في المقام الثانوي على الدوام.

إن هدف مؤمننا هذا الذي يضم النخبة في هذا الوطن، هو ترسيخ الثقة بالمرأة اللبنانية، وبقدراتها لتنمية طاقاتها، ولتطويرها، وإلشاعة الوعي عند المواطن اللبناني، الرجل والمرأة على السواء.

هذا الوعي لا يمكن أن يقوم إلا على مبادئ المساواة والمشاركة والديمقراطية والتحرر الوعي، وهذه كلها يجب أن تؤمن النقلة النوعية من خط التنظير إلى خط الممارسة الفعلية والفاعلة.

لقاء المجلس النسائي اللبناني مع جمعيات جبل لبنان*

أيتها الأخوات العزيزات

التحية الأولى إلى هذه العائلة الاجتماعية الكريمة التي تستضيفنا اليوم،
في منطقة هي من أعرق المناطق اللبنانية.

وأعني بهذه العائلة عضوات جمعية الرسالة الاجتماعية في عاليه وعلى
رأسهن السيدة الكريمة وحيدة شرف الدين. هذه السيدة التي جسدت العطاء
الكبير، متمسكة بالتواضع، مؤمنة بالعمل الصامت المثارب بعيداً عن ضجيج
الكلام.

السيدة وحيدة سليلة البيت العريق نموذجٌ مشرفٌ للمرأة اللبنانية: لها
ولأخواتها في جمعية الرسالة الاجتماعية شكرُنا وإعجابُنا.

أخواتي

نجممُ اليوم في محافظة جبل لبنان، في سلسلة لقاءاتنا بالجمعيات في
جميع محافظات لبنان، لنكرّس ظاهرة المحبة، وظاهرة الوحدة والتفاعل
والتكافُف.

فالمرأة اللبنانية اليوم، من أولى مسؤولياتها لملمة أبناء الوطن عبر
النهوض به، أخلاقياً وإنسانياً وثقافياً وتربوياً.

(*) كلمة في لقاء المجلس النسائي اللبناني مع جمعيات جبل لبنان، في سياق زياراته
للمحافظات، لإقامة التواصل بين جمعيات لبنان، وذلك في محافظة جبل لبنان في
عاليه، في مقر جمعية الرسالة الاجتماعية في ١٩/١٢/١٩٩٢.

إن هذا المؤتمر هو بكل نشاطاته رسالة إلى أصحاب المسؤولية والقرار
لإشراك المرأة في القرار السياسي.

والقرار السياسي بالمفهوم الحضاري العصري هو قرار اجتماعي وتربوي
واقتصادي وعمراني ووطني.

لن أطيل، لكتني أطرح السؤال: كيف يقوم لبنان الحضارة والثقافة
والريادة والحرية من غير مشاركة المرأة؟

وأطرح السؤال: كيف ننهض من كبوات محنتنا من غير صمود المرأة
وتضحياتها ووعيها وتأهليها الدائم للعطاء؟

نحن اليوم نطرح السؤال لكتني أؤكد لكم أننا قریباً سنحمل الجواب.

الجهل والفقر والمرض والقهر في شتى المجالات المعنوية والنفسية والمادية. وأذكُر مع المذكَّرين بأن حقوق المرأة تبدأ في أن لا تحرم من حقوق كرستها أعراف الطبيعة وأعراف الدين، وأعراف дsasitier المحلية والعالمية، هذه الحقوق أساسٌ في دينامية الحياة المتكاملة والمتوازنة. وكل انحراف عنها، يؤدي إلى خلل يصل لا شك إلى دركات الدمار والانحلال على الصعيدين الفردي والجماعي.

المطلوب طبعاً المرأة المنقذة، لكن مع المرأة المنقذة، المرأة في مكانها الطبيعي تتكامل أو تشتراك مع الرجل، في مجرب الحياة وفي مراحلها المختلفة.

إن حضور المرأة في مرفاق العطاء والعمل في لبنان أصبح حضوراً لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته. هذا الحضور والحمد لله يسير في خط تصاعدي، من أسبابه ارتفاع نسبة المتعلمات في لبنان في شتى مجالات الاختصاص وإقبال المرأة على ميادين العمل لأسباب اقتصادية تعني المرأة والرجل على السواء.

وتعزيز هذه النسبة المباركة، يتطلب جهوداً غير عادية، يبذلها كل مواطن مدرك من الرجال والنساء.

وأما أهل التخطيط والقرار في لبنان، فعليهم مسؤولية تكاد تكون في مستوى القدر. أعني قدر حياة هذا الوطن بالكرامة والحق والديمقراطية الفاعلة.

إن مسيرتنا في النضال والكفاح من أجل الاستقلال والحرية، والعدالة هي مسيرة طويلة، ولكن تصميمنا على متابعة طريقنا، حازم لمصلحة المرأة والمجتمع الكامل المتكامل.

فلتوحد الفئات المثقفة الداعية في لبنان ولتدفع نحو عمل مشترك يبني للمرأة حاضرها اللائق الذي منه المستقبل الجديد والتاريخ الجديد، وفوق كل هذا الوطن الجديد.

في هذا الإطار تكون أهمية اتحاد المرأة اللبنانية وتعاونها. المطلوب مزيدٌ من الوعي، المطلوب تجديد الفكر والتسلح بقدرات العقل. المطلوب الارتقاء بالنفس إلى أعلى درجات النقاء والصفاء والمحبة. وسنظل نعمل بصمتٍ دؤوبٍ مهما بدت العقبات صلبة.

ولن أعود إلى أمينا الموجع الذي سقطت فيه دعائم كثيرة واضطربت فيه مفاهيم أكثر، إذ إن مأساة الماضي قد جمعتنا كلنا في الميدان الواحد وهو ميدان البناء الجديد. إنه ميدان التحدي الأكبر لإرادة البقاء فينا والإرادة الإصلاح والتغيير.

وللتذكّر: إن الإنقاذ لا يمكن أن يقوم على رؤية تمييزية تصنف الإنسان حسب جنسه، كما لا يمكن أن يكون خلاص العالم بإضعاف المرأة، أو بتضييقها أو بتأجيل دورها. ولا يكفي أبداً أن يقتصر دور الإصلاح في بلادنا على رفع شأن المرأة التي يختلف وضعها عن مستوى الوجود السليم والكريم، بل إن أبرز أهدافه وأهمها هو إشراك المرأة في هذا العمل إشراكاً فعالياً وفاعلاً في مراتب البناء والتقدم.

لكنَّ التقدم أصبح في حاجة ماسة إلى النهج الجديد والأسلوب الجديد، متقدساً ومثبّتاً بخطبة وطنية متكاملة، عمادها الوعي عند الرجل والمرأة معاً لدفع عملية الإنقاذ والتجدد.

ويشرفي أن أقول، إن المجلس النسائي اللبناني في خطبه الجديدة المجددة، قد أكد على ضرورة الكلمة وتوحيد الرؤية بين المؤسسات الأهلية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية التي بها تُنصف المرأة وينصف الإنسان في لبنان.

ويشرفي أيضاً أن أخبركم أن المجلس النسائي يشتراك اليوم مع المعنيين بقوانين الدولة والمسؤولين لتحديث هذه القوانين حتى تصبح في خدمة التحرر الذي يعني الرجل والمرأة على السواء، خصوصاً التحرر من

بين المطالبة بالحق وأخذ الحق مسافة نضال تتطلب ارتدادنا لتجسيد
أخلاقنا في الواقع الراقي الذي يليق بنا. فعلى اللقاء الدائم في المواعيد
الكبرى مع الحق ومع الحياة الفاعلة والكريمة.

المرأة والأم*

طلبت مني السيدة حسانة الداعوق أن تتمحور كلمتي في هذه المناسبة
عن المرأة الأم لاقراب الاحتفال بعيدتها.

تبادر إلى ذهني الأسئلة التالية:

ماذا يعني العيد للأم؟

وما هو شعور الولد في عيد الأم؟

وكيف يختلف بعيد الأم؟

لا أريد أن أنتهز هذه المناسبة لأنقي أبياتاً من الشعر، أو أنسق الكلمات
والmfيرdas في تقديرها، أو أردد العبارات في مدحها، وإنما أريد أن أدعوها
في هذا اليوم هي وأبناؤها إلى وقفة تأمل، نستعرض معًا ما يجري في هذا
العيد من أداء يحقق الهدف من تكريسه عيداً تختلف به الشعوب المختلفة في
كل بلد من بلاد العالم.

الأمومة عنوان حياة، لذلك فإن يوماً واحداً لا يمكن أن يسعها، رغم
فرح العيد وهداياه البراقة الحلوة.

بالأمومة المباركة نؤكد سُنن الحياة وقيمها ومنطقها العظيم، أعني
التجدد والخصب واستمرار الحياة بالحياة، وأعني الحب والعطاء والتضحية
التي تخطئ منطق المحاسبة ومنطق الربح والخسارة، الذي تقوم عليه
علاقات كثيرة من حياتنا الدنيا الجانحة نحو المادية الجافة.

(*) كلمة بمناسبة الإفطار الرمضاني الذي دعت إليه جمعية العناية بالطفل والأم في مركزها
- بيروت في ٣/٢ ١٩٩٣.

افتتاح الاحتفال بيوم المرأة العالمي*

يطيب لي في البداية التوجّه إلى السيدة اللبنانيّة الأولى بكلمة صادقة، مفعمةً بالتقدير لكلّ ما نشرّع به ونعيشه من التزامها بالعمل العام وقضاياها. فهو أصبح شعارك ودافعيك إلى التواجد بيننا والعمل معنا للمؤازرة والدعم.

إننا يا سيدتي نحيي فيك الإصرار على البقاء قرينةً من قضايا ومتطلبات الجميع.

يوم المرأة عنوان لأيام السنة بكمالها، وقد أجمع العالم كله بمؤسساته وأنديةه، ومنظماته المختلفة، على اعتباره مرجعًا زمنيًّا للإصلاح الشامل، إذ يوم عُيّنت المرأة، أو أُزيحَت عن معادلات البناء والتّنمية، تفاصِلُ الخلل في شتى الميادين وفي المجتمعات المتقدمة والنامية والمختلفة على السواء. كلٌّ بالنسبة إلى وضعه وظروفه. ولستنا هنا في هذه المناسبة المهمة لإرساء حزبية جديدة في مجتمعنا المحلي وفي المجتمع العالمي. بل لتأكيد حقيقة باركها النظام الكوني كما ثبّتها في الواقع رؤى الإصلاح والتطوير والبناء. هذه الحقيقة قائمة على الترابط الأساسي بين المرأة والرجل في شتى حقول الحياة، وفي مواجهة المصير المشترك والقدرة المشتركة. وكما أنّ المرأة قد مُنحت نعمة الولادة، وهي قمة في الإبداع، وحقًّ لا يرد في حقوق كيانها، فإنّ هذا الإبداع لا يقف عند حد الإنجاب في محيط العائلة الضيق، بل يتعدى ذلك كلّ ما يتجلّى من قيم العطاء والوعي، المثابرة والمناعة إلى إبداع بناء في المجتمع الأكبر المحلي والوطني ثم العالمي.

ولا يسمح المجال هنا للإلقاء الضوء على ما تقوم به المنظمات

(*) كلمة في افتتاح الاحتفال في يوم المرأة العالمي، في قاعة كلية الطب في الجامعة الأميركيّة - بيروت في ١٩٩٣/٣/٧.

الأمومة تخطّت كلَّ هذا، تعلّت على كلّ هذا، وتحرّرت من انتظار المكافأة لأنّها مكتفيّة بنعم لا تساويها المكافآت، لذلك لم تقوُ أيُّ سلطة على سلطة الأمومة القائمة على الحب والعطف والخلق والتجدد.

لكتي أرغب في أن أرى وعيًّا أعمق للأمومة، أي لحضور الأمومة ولدور الأمومة ولرسالتها التي تتجلّد على الدوام لتلبية قساوة الحياة وأوجاعها. ول يكن هذا أكثر من توجّه غريزي يربط الولد بأمه والأسرة بسيطتها.

في عصور الثقافة والحضارة لم لا تكون الأمومة موضوع دراسة وتحليل وتقديم وتكرير، وهكذا الأبوة؟ لم لا يكون تنظيم الأسرة قائمًا على المعرفة التي لا تكتفي بأسرار الجسد وحاجاته وحده، بل تتعدي ذلك إلى جوهر النفس والروح وحاجاتها؟

لماذا لا يكون الحب قائمًا على المعرفة والإدراك والتقدير المنصف للأمومة وللأبوة أيضًا، ومعهما البنّة، وهي الثمرة والنتيجة؟ أتمنى أن يكون عيد الأم احتفاء بها لا تذكيراً بها، أو اختصاراً سريعاً لأيام السنة كلّها، لأنّ الأيام مع الأم لا تختصرُ بيوم.

وكل سنة وأنتم بخير.

هو يومهن أولاً.

كما يشرفني في الحاضر أن أشير بفخر إلى إنجازات المرأة اللبنانية في شتى حقول العمل والعطاء والإنتاج، وهي التي برزت أيضاً في ميادين الإبداع الفكري والفنى والثقافي.

يشغل العالم اليوم بمسايه الكثيرة عناوين ثلاثة مهمة، هي التميز العرقي، والعنف المستشرس في وجه السلم، والبيئة المهددة بغزو التلوث والأمراض. أمام هذا الواقع الخطير، أسأل: كيف يُنقذُ هذا العالم من غير المرأة بعقلها، وقلبها، وجسدها، وإيمانها بالحياة السليمة، وهي أم الحياة، وأم التقدم والتجدد.

لكن التقدم أصبح في حاجة ماسة إلى النهج الجديد والأسلوب الجديد، مجسداً ومثبتاً بخطبة وطنية متكاملة، هي في نظرنا القرار السياسي الذي نطالب به ونتطلع إليه.

العالمية، والحركات النسائية في الشرق والغرب من نشاط لا يمكن تجاهله، ولا أنسى المرأة العربية في نضالها المشرف، لتشييد ودعم التوازن الحيوي بين دور المرأة ودور الرجل. وهذا التوازن الذي لا بد أن يرتقي إلى درجات الاتحاد والتوحد، هو وحده الأساس والمنطلق، وإلا بقينا في الإصلاحات المجزأة المبتورة، والأعمال الناقصة، والرؤية غير المتكاملة.

إن الخلل في العلاقة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة، يضرُّ العالمين أعني العالم الصناعي التكنولوجي المتتطور، كما يضرُّ العالم المتختلف السائرة في دروب النمو كلاً في نطاقه. والعالم النامي هو الذي يعنيني، في قلبه وقلبه.

إن الإنقاذ لا يمكن أن يقوم على رؤية تميزية، تصنف الإنسان حسب جنسه، فالجنس لم يوجد ليصنف، بل وجد ليكتمل بالجنس الآخر. وهذا ما أكدته الشرائع الدينية والشريان المدنية على السواء.

وخلالُ العالم النامي، لا يكون بإضعاف المرأة أو بتصغيرها أو بتأجيل دورها. ولعلَّ من أولى أسباب تخلفه إبعاد المرأة عن ورشات الإنقاذ في وجه الجهل، والجهل، والمرض، والفقر، والحرمان، في شتى المجالات المعنية والنفسية والمادية.

ولا يكفي أبداً أن يقتصر دور الإصلاح في البلاد النامية على رفع شأن المرأة التي يختلف وضعها عن مستوى الوجود السليم والكريم، بل إن أبرز أهدافه وأهمها إشراك المرأة في هذا العمل إشراكاً فعلياً وفاعلاً في مراتب البناء، حتى القيادة. فالقيادة هي أيضاً رسالة ومسؤولية، وهي تخسر الكثير من إشراقها وزخها إذا حُصرَت بجنس دون آخر.

في هذا اليوم، يُشرفني أن أحكي نساء العالم الرائدات اللواتي كنَّ رمزاً للقيادة بمقوماتها الخلقية الفكرية والنضالية. وضمن هذه النخبة العظيمة نساء من بلادي، لا يمكن أن يُدُونَ تارิกنَا من غير أسمائهن. والقائمة مشرقة وطويلة، والمجلس النسائي يسير من وحي خطى هؤلاء الكبيرات، واليوم

ولست هنا لأضع الخط الفاصل بين المرأة والرجل، كما يظن البعض. أنا هنا لأؤكد اتحادهما وتكاملهما وضرورة مشاركتهما الواحد للآخر في كل ميادين العطاء. وقد يكون من أسباب محنتنا تغيب المرأة عن هذه الميادين لد الواقع وظروف لا مجال لتعدادها الآن، إذ تهمني النتائج، ويهمني ما بعد النتائج في المرحلة التي نقف فيها اليوم جميعاً مؤمنين بضرورة عودة الوطن إلى عافيته ونهضته واستقراره.

والراهن أن الأديان السماوية قد سوت بين المرأة والرجل وأنصفت بينهما خلافاً لما قد يقول به البعض. وحضور المرأة في هذه الأديان حضور نبيل يحيى القيم التي كرسها الأديان ويشيرت بها وأبرزها الأمومة والتضحيه والمحبة والعطاء والوفاء.

وقد يكون من مشاكلنا سوء تفسير التعاليم الدينية بنصوص مجملة هي أبعد ما تكون عن روحانية الأديان وجواهرها العظيم.

أيها الأعزاء

إن الإنقاذ لا يمكن أن يقوم على رؤية تمييزية تصنف الإنسان حسب جنسه، وخلاص العالم لا يمكن بإضعاف المرأة أو تغييرها أو تأجيل دورها، ولا يكفي أبداً أن يقتصر دور الإصلاح في بلادنا على رفع شأن المرأة التي مختلف وضعها عن مستوى الوجود السليم والكريم، بل إن أبرز أهدافه وأهمها إشراك المرأة في هذا العمل إشراكاً فعلياً وفاعلاً في مراتب البناء والتقدم.

لكن التقدم أصبح في حاجة ماسة إلى النهج الجديد والأسلوب الجديد، متجسدًا ومثبتاً بخطة وطنية متكاملة، هي في نظرنا القرار السياسي الذي نطالب به وننطليع إليه.

في هذا اليوم يشرفني أن أحكي نساء العالم الرائدات، اللواتي كنّ رمزاً للقيادة، بمقوماتها الخلقية والفكرية والنفسالية، وضمن هذه النخبة نساء من بلادي لا يمكن أن يدون تاريخنا من غير أسمائهن، والقائمة مشرقة وطويلة.

الاحتفال بيوم المرأة العالمي في بعلبك*

أيها الإخوان والأخوات

القادم إلى بعلبك كالقادم إلى أكثر من مشرق، مشرق الشمس، وشرق التاريخ، وشرق البطولات فيه، وشرق حضارات لم تغب، بل بقيت في غنى هذه الأرض التي أعطت للبنان والعرب أعلاماً كباراً في العلم والفلسفة والفقه والشعر والمسرح. إليهم جميعاً إكباري وتحياتي.

القادم إليكم لا يقلقه التفتيش عن الكلام، فأنتم نخبة من بلادنا جمعتم بين خصب الأرض وخصب المعرفة. وها نحن اليوم متتفقون لا شك باسم المعرفة على المحافظة على مكانة المرأة إيماناً متأناً بأن ما يبعد المرأة عن ميادين الحياة هو من تهقر الجهل واضطراب الضعف.

للمرأة، كما للإنسان، أيام الحياة كلها، وليس يوم المرأة سوى عنوان لأيام لا بد أن تجمع وتوحد بين الرجل والمرأة. لن أعود إلى أمسنا الموجع الذي سقطت فيه دعائم كثيرة واضطربت فيه مفاهيم أكثر. وإن مأساة الماضي قد جمعتنا كلنا في ميدان واحد هو ميدان البناء الجديد.

في هذا الميدان لا بد من إعادة النظر في أساليب كثيرة، ولا بد من التمسك بقيم تحلى بها إما ضعفاً أو تقصيرأً، فوقعنا في مأسى الانحراف التي ضربت الرجل والمرأة على السواء.

(*) كلمة في الاحتفال بيوم المرأة العالمي، بدعوة من لجنة حقوق المرأة في بعلبك في ٨/٣/١٩٩٣.

دعم قضايا الطفولة*

حضره ممثل فخامة رئيس الجمهورية
حضره الإخوان والأخوات

في هذه المناسبة الجامعة خلال شهر الطفولة أحثي الهيئة الوطنية ل يوم الطفل اللبناني، وأحيي عميدتها، والدتنا جميعاً، الرائدة السيدة زهية سلمان التي حلت مع رفاقها ورفيقاتها لواء الطفولة، وطالبت بأن تكون قضايا الطفولة في صلب الإصلاح التشعري والتربوي والصحي والوطني والإعماري، وذلك منذ نصف قرن تقريباً.

إن المجلس النسائي اللبناني، والهيئة الوطنية إحدى المؤسسات المتممية إليه، يدعم كل ما يعزز الخدمة الاجتماعية، وخصوصاً تلك التي توجه نحو الطفولة وقضايا الأسرة. ويركز في مجالات العمل الاجتماعي على النقاط التالية:

- ١ - ضرورة التنسيق الإيجابي بين الجمعيات والمؤسسات العاملة في هذا الحقل بهدف التعاون الصحيح والمثمر.
- ٢ - ضرورة التنسيق مع مؤسسات الدولة وإداراتها بهدف التعاون بين قطاع الخدمات الأهلية والخاصة وقطاع الخدمات الرسمية تحقيقاً للأهداف الموحدة.
- ٣ - ضرورة شمل كل المناطق اللبنانية بمختلف بيئاتها تأكيداً على دور العمل الاجتماعي الوطني الذي يهدف إلى وحدة الوطن، وإلى إزالة حواجز التفرقة بين أبناءه، هذه الحواجز لا بد أن يتجاوزها زمن الإصلاح

(*) كلمة من ندوة الهيئة الوطنية للطفل في نادي خريجي الجامعة الأمريكية في ١٨ / ٣ / ١٩٩٣.

كما يشرفني في الحاضر أن أشير بفخر إلى إنجازات المرأة اللبنانية في شتى حقول العمل والعطاء والإنتاج، وهي التي برزت أيضاً في ميادين الإبداع الفكري والفنى والثقافي.

أيها الإخوان والأخوات

أحل إليكم تحيات المجلس النسائي اللبناني، كما أحل إلى أخواتنا في بعلبك والبقاع والجنوب اعزازه بهن وقد برزن في شتى مجالات العطاء والخدمة الاجتماعية والثقافية، رغم الظروف القاسية، صامدات، مناضلات، مؤكدات حقيقة لا تردد هي أن بناء الوطن وبناء الإنسان فيه هما فعل مشترك بين المرأة والرجل. وإن إبعاد المرأة عن مجالات الإنتاج والتطوير سيعرض واقعنا ومجتمعنا لشتى أنواع الخلل والارتباك والتقصير.

يوم المرأة هو يوم الإنسان، ولأن المرأة إذا أُنْصَفَتْ بها ومعها قيم تحرر الإنسان وترقيه وتسعده.

لن أطيل عليكم الشرح، لكن يشرفني أن أعلمكم بأن المجلس النسائي اللبناني في خطته الجديدة المتجدة قد أكد على ضرورة جمع الكلمة وتوحيد الرؤية بين المؤسسات الأهلية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية التي بها تنصف المرأة وينصف الإنسان في لبنان.

ويشرفني أيضاً أن المجلس النسائي اللبناني يشترك اليوم مع المعنيين بقوانين الدولة والمسؤولين لتحديث هذه القوانين حتى تصبح في خدمة التحرر الذي يعني الرجل والمرأة على السواء، خصوصاً التحرر من الجهل والفقر والمرض والقهقر في شتى المجالات المعنوية والنفسية والعادية.

أيها الأعزاء

وأسأل: هل يوم المرأة هو يومها وحدها؟ معكم وبينكم أقول: إن يوم المرأة هو يومنا كلنا وهو واحد من أيام لبنان المبشرة بالوحدة والخير والأمل. والى اللقاء معكم على الدوام.

والإنقاذ والتجديد.

لقد تقدمت الهيئة الوطنية ليوم الطفل اللبناني بكل مؤسساتها وجمعياتها بمطالب محورية رفعتها في مذكرات إلى الرؤساء الثلاثة مطالبة:

أولاً: بالتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي.

ثانياً: الضمان الصحي المجاني للطفل وللأسرة.

ثالثاً: إقامة مراكز للثقافة ولاستقبال الأطفال في أوقات فراغهم معتمدة في كل لبنان، ليتمكن الطفل بالفائدة وبالمرح في الوقت نفسه، بعيداً عن التضييق والحرمان الثقافي اللذين يعاني منهما أطفالنا. ولن أتحدث هنا عن الانحراف الثقافي الذي يعرض أطفالنا لشتي أنواع المشاكل، ونحن تجاهه مسؤولون كلنا.

هذه المطالب يدعمها المجلس النسائي اللبناني في تحركه في مجالات الإصلاح والبناء والتخطيط مؤكداً على إعادة النظر في تشريعات صارت مقصورة تجاه حقوق الإنسان في هذا الوطن، وخاصة حقوق الطفل.

ونحن معكم على الدوام لأننا كلنا جنود للحق وللبناء في سبيل نهضة لبنان وكرامة إنسانه.

أهنيء الهيئة الوطنية ليوم الطفل اللبناني بما تقدمه وبما تتطلع إليه لسلامة الطفل والأسرة، وأدعو لها بما تستحقه من توفيق.

الاحتفال بيوم المرأة العالمي في النبطية*

سعادة المحافظ

أيها الإخوان والأخوات الأعزاء

رائع أن أقف معكم اليوم فوق أرض الشمم والشهامة في النبطية العريقة في أمسها وفي حاضرها. ولقد سطّر بنوها فصولاً مشرقة في الطموح والتقدم.

هذا الطموح الذي واجه عدوان العدو بشجاعة يدرك أن الشر في النهاية يأكل نفسه، وأن الاعتداء طمع يقتل صاحبه، وأن الحق هو المنتصر، لأن الأرض كالألم لا تضم إلا أبناءها.

الله معكم أيها الأعزاء، والحق معكم، ونحن معكم نتحسس بشجاعتكم مجدنا وحرمة وطننا.

أيها الإخوان والأخوات

تكريماً ليوم المرأة اجتمعنا اليوم، والمرأة كالأرض أساس.

المرأة كالأرض حصن للكرامة وحضن لأسرار التجدد والحياة. وأروع ما في هذا اليوم أخوات لنا منكن جعلن من العلم قدرأً لهن يسرن في هديه، وهو سلاح جديد من أسلحة الشجاعة والمقاومة والثبات.

فالتحرر هو شجاعة النفس، والعقل والإرادة والمعرفة والتحرر فعل من

(*) كلمة في الاحتفال بيوم المرأة العالمي في النبطية بدعوة من «جمعية تقدم المرأة» في ٢٠/٣/١٩٩٣.

أفعال العلم والثقافة.

فكيف لا نرى في هذه النخبة الجنوبية طلائع الحرية الجديدة في طريقها الجديدة؟ إنها حرية العلم لا حرية الجهل، إنها حرية التقدم لا حرية التخلف. إنها سلاح الصمود في معركة التصدّي لعداوة الاستبداد، والاحتلال في طليعتها.

ومهما تمادي الاحتلال في استغباء أهل البيت فإنه لن يستطيع أن يتحكم بمصير وطن. فالوطن جزء من قدر أو هو قدر بحد ذاته، ولا يلغيه قدر دخيل غارق في أطماعه.

يوم المرأة عنوان لأيام السنة بكمالها، وقد أجمع العالم كله بمؤسساته وأنديته، ومنظماته المختلفة، على اعتباره مرجعًا زمنياً للإصلاح الشامل، إذ يوم غيبت المرأة، أو أزيحها عن معادلات البناء والتنمية، تفاقم الخلل في شتى الميادين وفي المجتمعات المتقدمة والناامية والمتخلفة على السواء، كل بالنسبة إلى وضعه وظروفه.

ولا يسمح المجال هنا للقاء الضوء على ما تقوم به المنظمات العالمية والحركات النسائية في الشرق والغرب من نشاط لا يمكن تجاهله، ولا أنسى المرأة العربية في نضالها المشرف لتبني التوازن الحيوي بين دور المرأة ودور الرجل ودعمه. هذا التوازن الذي لا بد أن يرتفع إلى درجات الاتحاد والتوحد هو وحده الأساس والمنطلق، والا بقينا في الإصلاحات المجزأة المبتورة، والأعمال الناقصة، والرؤى غير المتكاملة.

إن الإنقاذ لا يمكن أن يقوم على رؤية تمييزية تصنف الإنسان حسب جنسه، وخلاص العالم لا يكون بإضعاف المرأة أو تصغيرها أو بتأجيل دورها. ولا يكفي أبداً أن يقتصر دور الإصلاح في بلادنا على رفع شأن المرأة التي يتختلف وضعها عن مستوى الوجود السليم والكريم، بل إن أبرز أهداف وأهمها إشراك المرأة في هذا العمل إشراكاً فعلياً وفاعلاً في مراتب البناء والتقدم. لكن التقدم أصبح في حاجة ماسة إلى النهج الجديد والأسلوب

الجديد، مثيناً بخطة وطنية متكاملة، هي في نظرنا القرار السياسي الذي نطالب به وننطليع إليه.

في هذا اليوم، يشرفني أن أحكي نساء العالم الرائدات اللواتي كنّ رمزاً للقيادة بمقوماتها الأخلاقية والفكريّة والضافية. وضمن هذه النخبة نساء من بلادي لا يمكن أن يدون تاريخنا من غير أسمائهن، والقائمة مشرقة وطويلة. كما يشرفني في الحاضر أن أشير بفخر إلى إنجازات المرأة اللبنانيّة في شتى حقول العمل والعطاء والإنتاج، وهي التي برزت أيضاً في ميادين الإبداع الفكري والفنّي والثقافي.

أيها الإخوان والأخوات

أهل إليكم تحيات المجلس النسائي اللبناني، كما أهل إلى أخواتنا في النبطية والجنوب والبقاع الغربي اعزازه بينّ وقد برز في شتى مجالات العطاء والخدمة الاجتماعية والثقافية، رغم الظروف القاسية، صامدات، مناضلات، مؤكّدات حقيقة لا ترد هي أن بناء الوطن وبناء الإنسان فيه هما فعل مشترك بين المرأة والرجل. وإن إبعاد المرأة عن مجالات الإنتاج والتطوير سيعرض واقعنا ومجتمعنا لشتى أنواع الخلل والارتباك والتقصير.

يوم المرأة هو يوم الإنسان، ولأن المرأة إذا أُنْصَفتُ بها ومعها قيم تحرر الإنسان وترقيه وتسعده.

فمن الجنوب المثال أندلي:

يا نساء وطني اتحدن لخير الحق والكرامة والحرية!

ونحن معاً على الدرب الواحدة سائرون.

دينامية الحياة المتكاملة والمتوازنة، وكل انحراف عنها، ينبع عنه خلل يصل لا شك إلى دركات الدمار والفناء على الصعيدين الفردي والجماعي.

ويعنينا في لبنان وفي الدرجة الأولى الخلل الذي يرز في الجهل والفقر والمرض، ومن نتائج هذا المثلث ظواهر العنف والانحراف.

المطلوب طبعاً، المرأة المتنيدة، لكن مع المرأة المتنيدة المرأة في مكانها الطبيعي تتكامل أو تشتراك مع الرجل في مجرى الحياة وفي مراحلها المختلفة.

إن حضور المرأة في مرافق العطاء والعمل في لبنان أصبح حضوراً لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته. وهو لا شك يسير في خط تصاعدي، من أسبابه ارتفاع نسبة المتعلمات في لبنان في شتى مجالات الاختصاص، وإقبال المرأة على ميادين العمل لأسباب اقتصادية تعنى المرأة والرجل على السواء.

ولتعزيز هذه النسبة، جهود غير عادية مطلوبة من المرأة، ومن المواطن اللبناني، ومن أهل التخطيط والقرار في لبنان.

كما أن منظمة اليونسكو معنية في هذا المجال أيضاً. أما دور المرأة في مجال القرار المسؤول فما زال محدوداً جداً، وهذا لا شك يؤخر عجلة التقدم في الوطن.

وأشير هنا إلى ضرورة التفريق في البلاد النامية بين الزعامة والتزعيم والقيادة. ولا شك في أن تقدّم مفهوم القيادة المسؤولة الوعية على مفهوم الزعامة سيفسح للمرأة في المجال الواسع لأن تتميز في القيادة.

البحث حول حقوق المرأة في لبنان يطول ويشعب ويدخل في تفرع اختصاصات متعددة، سيعالجها هذا المؤتمر، الذي أتمنى أن ينجح، ويكون في مستوى أهدافه.

يبقى لي أن أذكر بأن المجلس النسائي في لبنان، يعكس المجالس

حقوق المرأة في لبنان*

يشرقني في هذا الملتقى التخبوبي أن أحيل تحيات المجلس النسائي اللبناني، الذي يعتبر نفسه خلية متواضعة بين خلايا العمل لخدمة قضايا الإنسان في بلادنا وخصوصاً قضايا المرأة. وهو في مجالات عطائه، يعي توجه المنظمات الإنسانية والثقافية نحو قضايا المرأة، في بيئات العالم المختلفة، وأبرزها منظمة اليونسكو التي تساهم ملحوظة في إبراز الحقائق على الصعيدين العملي والنظري، وهي مساعدة تجمع بين الرسالة العلمية، والرسالة الإنسانية، على اعتبار أن المعرفة حق وخير.

إن هذه الندوة الجامعية لا شك ستساهم بمستوى حضاري لائق في تأكيد حقوق المرأة، بمنهجية تفرض طبعاً إلقاء الضوء على أوضاعها وعلى ما تواجهه من عقبات وما تعاني منه من مشاكل. لكن هذا كلّه في النهاية يتحول إلى شهادات وبراهين تدعم دور المرأة، وتحتممه في حقل البناء والإنشاد وفي المسؤولية، وأهمها مسؤولية القرار.

هنا أشير إلى أن القرار الأساسي في هذا المجال، هو قرار البلاد الانقال من مرحلة النماء والنمو إلى مرحلة التطور والتقدم. هذا القرار المصيري، هو القدر الجديد الذي نطبع إليه، وهذا القدر لا يمكن أن يقع وأن يصير بغياب المرأة، أو بتغيبها أو بتأجيل دورها وتصفيه.

من حقوق المرأة، أن لا تحرم من حقوق كرستها أعراف الطبيعة، وأعراف الدين، وأعراف الدساتير المحلية والعالمية. هذه الحقوق أساس في

(*) كلمة في افتتاح ندوة «حقوق المرأة في لبنان» التي أقامتها اللجنة الوطنية لليونسكو في مقرها في اليونسكو بيروت في ٢٠/٤/١٩٩٣.

كلمة ترحيب برائدة الفضاء السيدة فالنتينا تريشكوفا*

On behalf of the Lebanese Council of Women I welcome Mrs. Valentina Tereshkova, and I hope that we could have gained a time in her schedule, during her visit to Lebanon, in order to meet all the members in our Council all over Lebanon, and to discuss with her some of the issues that are important for both of us, concerning the development of women all over the world.

I am not now in a position to mention her great accomplishments because she is a great international pioneer, and an ideal personality, that we have been looking forward for having the opportunity to meet her one day.

We thank you again, for giving us some of your precious time to visit Lebanon, and to meet the people who appreciate your courage which affected all of us, specially the women in our country.

النسائية والجمعيات الأهلية فيسائر دول العالم، ما زال محروماً من دعم منظمة اليونسكو لمشاريعه وخصوصاً بعد المحنّة في لبنان، وذلك في ميادين البحث النظري، والدراسات الميدانية، والندوات المتخصصة، التي تشكل محوراً مهماً من محاور هذا المجلس.

إن المجلس النسائي اللبناني الذي يضم أكثر من مئة وعشرين جمعية من كل مناطق لبنان له على منظمات اليونسكو حق يجب أن يعطى له، فيتعزز التنسيق بين جعياته وبين اليونسكو، تحقيقاً للأهداف المشتركة، ووصولاً إلى فئات المجتمع اللبناني المتعددة.

إن إمكانية قيام برامج مشتركة بين المجلس النسائي ومنظمة اليونسكو هو أملنا ورغبتنا، وهدف من أهدافنا. وأزيد: إنه حق من حقوقنا، ونحن اليوم في مناسبة لتعزيز الحق الإنساني الفردي والجماعي.

(*) كلمة ترحيب ارتجالية، برائدة الفضاء السيدة فالنتينا تريشكوفا، أثناء زيارتها إلى لبنان في السفارة الروسية . ١٩٩٣/٥/٢٠

وهذه الأهداف لا بد أن تحتاج إلى سند مادي، هو لا شك وسيلة من وسائل التنفيذ.

فالمجلس يعني بإقامة حلقات دراسية متخصصة تلقي الأضواء على جوانب الواقع، كما تحدد نقاط الحلول وخطوات التنفيذ.

وهو يعني أيضاً باشتراك المرأة اللبنانية في المؤتمرات العربية والدولية، بقصد الاستفادة والتفاعل. ثم إنه يهتم بالتحطيط لمشاريع مختلفة في ميادين الخدمة العامة، بقصد التوعية والتنمية والتوجيه والإرشاد لمصلحة المرأة بصورة خاصة، والمواطن اللبناني بصورة عامة.

والمجلس النسائي طبعاً لا يعتبر تكتل استفاراً لمنافسة الرجل أو الانفصال عنه، بل هو يمثل تنظيماً لبنانياً، هدفه الأول تمتين الصلة بين اللبنانيين، بمختلف فئاتهم ومناطقهم، نساء ورجالاً.

لن أشغلكم الليلة بوصف ما لحق بالمجلس النسائي اللبناني من تدمير وخسائر، فهو قد شارك المؤسسات الأخرى في هذا الوطن في قدر الخسارة الكبيرة.

ونحن عازمون على إعادة البناء بالسرعة الضرورية كخطوة أولى نحو الخطوات الكبرى ضمن أهدافنا وطموحاتنا.

وهذا الاجتماع الليلي الجميل يمثل تعاونكم وتفهمكم لواقعنا، ونحن نعتزّ بمساندتكم لنا على الصعيدين المادي والمعنوي.

أمامي قائمة مشرقة من أصدقاء المجلس ومناصريه، أرفع إليهم شكري الخاص وشكر المجلس النسائي اللبناني مقروناً بالتقدير والاحترام.

أول القائمة حضرة اللبنانية الأولى السيدة مني الياس الهااوي؛ وحضرت السيدة رندة بري، عقيله دولة رئيس مجلس النواب؛ ومعالي الوزراء وسعادة النواب، وسعادة السفراء؛ والأسرة الدبلوماسية الذين أغنووا هذه الليلة بحضورهم، ويتزين مائدتنا بأطياط بلادهم السخية، فضلاً عنا قدموه إلى

ترحيب بالمشاركين

في حفلة عشاء الطبق الدولي*

حضررة راعية الاحتفال اللبنانية الأولى السيدة مني هراوي

حضررة مثل دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رفيق الحريري

حضررة السيدة رندة نبيه بري، قرينة رئيس مجلس النواب اللبناني

معالى الوزراء الكرام والسيدات عقيلاتهم

سعادة النواب المحترمين والسيدات عقيلاتهم

سعادة سفراء الدول الشقيقة والصديقة وعقيلاتهم

حضررة أعضاء الأسرة الدبلوماسية في لبنان

حضررة الضيوف الكرام، أصدقاء المجلس النسائي ومناصريه

يشرفني أن أرحب بكم فرداً فرداً في هذه المناسبة الجامعة التي تترجم

بعضًا من أهداف المجلس النسائي اللبناني، أذكر منها ترسیخ أواصر الصداقة

والمحبة بين اللبنانيين، بمختلف فئاتهم، وترسيخ أواصر الصداقة بين

البنانيين والإخوة والأصدقاء من الدول الأخرى. لأن لبنان كان وما زال وطن

التلاقي، كما أنه وطن تفاعل بين الثقافات عبر عصوره التاريخية حتى اليوم.

إن المجلس النسائي اللبناني هو مجلس المرأة في كل لبنان. وهو غني

بعضاته، وطموح أهدافه، طموحه إلى الإصلاح والتقدم والبناء.

(*) كلمة ترحيب بالمشاركين في حفلة عشاء الطبق الدولي، الذي أقامه المجلس النسائي اللبناني بالتعاون مع السفارات في لبنان، في الكورال بيتش - بيروت في ٦/١٨/١٩٩٣.

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً بيتنا.

ليلتنا من هدايا مختلفة، منها ما هو رمز تتجه بلادهم فنياً وصناعياً.
وأشكر جميع ضيوفنا الكرام، القادمين إلينا من كل مناطق لبنان، الذي
قام من أزمنته موحداً، مؤمناً بعهد جديد، قائم على التعاون والثقة والمحبة
والسلام.

نضال المرأة من أجل الحقوق*

كثيراً ما عانت المرأة وناضلت في شتى أنحاء العالم من أجل حقوقها ومن أجل حرية وكرامة كلي الجنسين. وقد سطرت الحركات النسائية عدداً من أنصع صفحات تاريخ معارك التحرير. وفي أوقات المقاومة والكفاح من أجل الاستقلال والحرية، كثيراً ما اضطاعت المرأة بمهام جرى العرف على اختصاص الرجل لها، وأدت أدواراً حاسمة. وكانت حساسيتها وعنادها وقدرتها على التضحية والتفاني في أحيان كثيرة هي العامل الحاسم في أوقات احتمام الأزمات التي مررت بها حياة الشعوب.

وفي ظل وقائع عصرنا الراهن، حين بات واقع المرأة يشغل حيزاً من الاهتمام الاجتماعي، على المستويين العالمي والوطني، أصبح من المعتذر وجود قضية لها، فللمرأة قضية بصفتها أحد قطاعات المجتمع المتقدمة حقوقها في العيش والحياة، إلا أن مضمون نضال المرأة وأشكاله، وإن تكن تقوم على مبدأ جامع لنساء العالم هي إلغاء التمييز الاجتماعي، فإنها تتباين من خصوصية المجتمعات نفسها، إذ ثمة علاقة جدلية بين قضية المرأة والمجتمع بمستوياته المختلفة، وتبعاً لمنطق هذه العلاقة، ولذلك هناك تلازم بين تقدم المرأة وتقدم المجتمع.

إن المكانة التي تحتلها المرأة في مجتمع ما هي العامل الأساس الذي يحدد ما إذا كانت تتمتع بفرص متكافئة في كل المجالات؛ وما إذا كانت تشارك في اتخاذ القرارات. كذلك يحدد هذا العامل القيمة التي يمنحها

(*) كلمة نشرت في مجلة «لجنة حقوق المرأة»، في عددها الصادر في ٦/١٨

والسلام في الدرجة الأولى معناه بناء ما تهدى، وقد عمدنا بأنفسنا إلى التدمير، لذلك يجب أن نعيد بناء الإنسان، رجلاً كان أو امرأة، الذي فقد طويلاً قدراته وإيمانه بوطنه، ومصيره وحقه بالعيش بأمان، كما فقد مصداقية القيم التي كان متمسكاً بها.

فلبنان الجديد الذي نريد هو لبنان العقل ولبنان السلم، والوطن الذي نريد لا يعرف الحواجز الطائفية ولا المذهبية ولا يؤمن بالتمييز بين الرجل والمرأة.

فلتوحد الفئات المثقفة الوعية المالكة لعقلية حضارية في لبنان، ولتدفع نحو عمل مشترك يساهم بالتوعية الثقافية للمرأة، ليعمل بفعالية أوسع وأشمل في بناء وطنها وتطوره.

المجتمع لعملها، وإلى أي مدى يجري إعدادها كي تتمكن من المساهمة في التنمية.

إن مشاكل المرأة في جميع أقطار العالم تكاد تكون واحدة، وإن اختلفت في بعض الوجوه. فجميع نساء العالم يخضعن للنظام الأبوي الذي يفرض على المرأة التبعية للرجل ويربطها بالخدمة البيتية ويعزلها عن شؤون الحكم وقضايا المجتمع.

إن الحركة النسائية في الغرب، بلغت من الاتساع شأنًا لم تبلغه عندنا، فمن واجبنا الاطلاع على هذه الحركة في ما تقوم به وفي ما تنشره من صحف وكتب ومجلات، لدرس أهدافها ووجوه تطورها، لنتستوحى منها ما نراه منسجمًا مع حقوق الإنسان، ونعتمد المبادئ التي اصطلح الناس عمومًا على اعتبارها عقلانية إنسانية، ونستبعد ما نراه مخالفًا لتلك المبادئ.

ويعمل عديد من الرجال والنساء والحكومات والمجتمعات والمنظمات الدولية في شتى أنحاء العالم من أجل إلزام المزيد من التقدم في وضع هذه المبادئ موضع التطبيق. ولا يسعنا إلا أن نذكر في هذا المجال ما تقوم به منظمة اليونسكو من برامج وجهود لتعزيز تقدم النساء في جميع المجالات التعليمية، من محو للأمية، والتركيز على المهارات المهنية والاجتماعية، وتوسيع أدوارها في الإنتاج الاقتصادي، وزيادة وعيها في المجال الاجتماعي والثقافي.

إن الحركة النسائية اليوم، في مجتمعنا، ضمن التغيرات التي نعيشها، تدفعها في اتجاه تحديد الأطر المناسبة والموحدة في تحديد المطالب والأهداف، انطلاقاً من منحى التطور الاجتماعي في لبنان وتطلعاته.

إن إعادة بناء لبنان الجديد على أسس ديمقراطية عادلة لا يتحقق إلا بجهود المرأة والرجل معاً. وإن السلام الذي نتوق إليه لا يسعه أبداً أن يكون مجرد وقف للحرب، وإنما السلام نظام جديد، يحمل عبر عمليات وإجراءات.

كيف نقيم هذه الخطوة وهي لم تحصل على التفاعل المطلوب لتصل إلى غايتها المطلوبة، وهي التغيير، وإشراك المرأة في العمل السياسي إشراكاً كافياً ووافيأ؟

كيف تكون هذه الخطوة نمواً سياسياً وقد كانت محاصرة برفض مبدئي رغم الصراع الطويل الذي خاضته وتخوضه النساء؟ وليس دخول بعض النساء الندوة البرلمانية إلا تأكيداً على شرعية الفتنة التي يحق لها الاشتراك في العمل السياسي.

إن مبدأ قبول المشاركون لأي جنس أو عائلة سياسية انتَمَوا هو أولاً لا يرده، ومبدأ قبول السلطة كتعبير عن التنافس الحر الشديد هو ثانياً من مبادئ التفاعل في العملية الانتخابية. إن أساس الديمقراطية هو إفساح المجال أمام التمثيل الشامل والمنصف، والديمقراطية عدّلها لا يحيّزها.

على كل حال ينطلق إصرارنا على خوض التجربة من الإشكالية التالية:

١ - هل السياسة المبنية في هذا المجتمع موضوعةً بأسلوب علمي ومعتمدةً على معطيات علمية؟ أم أن السياسة والقرار السياسي هما الحياة في هذا المجتمع؟

٢ - ما هي طبيعة العلاقة بين القطاع العلمي وقطاعات الحياة السياسية؟

٣ - كيف يتم الاتصال والتفاهم بين رجال السياسة وأصحاب الاختصاص والمعرفة العلمية؟

٤ - ما هو واقع قطاع التربية والتعليم حيث تعكس كل جوانب الحياة الاجتماعية؟

إن هذه الأسئلة تتطابق مع واقع آخر يجمعُ بين السياسي المثقف والسياسي غير المثقف. لا أعلم لأي مبرر في أيام كهذه تكون السياسة غير مرتكزة على اختصاص وعلم.

لماذا تكتفي السياسة بمشرورة أصحاب الاختصاص والاستعانة بهم استعاناً جانبياً؟ لماذا لا يسمح لهؤلاء بدخول بـهـو القرار السياسي من الباب

البعد السياسي للانتخابات*

أيها الإخوة والأخوات

يسريني في هذه المناسبة المهمة أن أشارك بإبداء ملاحظاتي وانطباعاتي حول موضوع خضتُ أول خطواته، وخرجت من هذه التجربة التي لم تخلُ من دقة وصعوبة بتائج متعدد النقاط تجمع بين الرؤية العامة والرؤية الشخصية.

لقد كان تصميسي مبنياً على قناعات تتمسك بمفاهيم وقيم وثوابت أعتبرها أساس عملي في الحقلين الاجتماعي والتربوي العلمي. وأضيف أن طريق العمل السياسي، آن له أن يكون بحد ذاته طريق التغيير، وضمن التغيير الإصلاح والتجدد.

وهي تجربة تجندت أثناء خوضي لها قوى وفعاليات راهنت هي الأخرى على منهج واضح للعوائد الكبرى التي طبقت تحرّكها الاجتماعي خلال عملها كهيئات أهلية ومدنية. وتجندت لها كذلك محاور وجهود لاستيعاب مزيج من علاقات اجتماعية سياسية، لتجاوزها إلى خطٍّ جديد بأكثر ما يمكن من الانفتاح الموضوعي على طبيعة هذه العلاقات المعقدة.

إنني لا أطرح مفاهيم مجردة، بل أعبر عن مُحصلة واقعية يجب أن يتم نقاشها داخل النسق الذي صدرت عنه، وبالتحديد من المجلس النسائي وترشيحه لنساء يحملن تاريخاً طويلاً في العمل العام.

(*) مداخلة في حلقة الدراسات الشمالية، التي أقامها المركز اللبناني للدراسات حول «الانتخابات النيابية»، موضوعها «البعد السياسي للانتخابات» في سمع الناعورة، في ١٤/٧/١٩٩٣.

افتتاح مؤتمر الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الإنماء*

لا شك في أن تأثير الإعلام في مجتمعنا يكُبر اليوم بعد اليوم ولا شك في أنه يدخل في حياتنا اليومية من غير استثناء فارضاً دوره في واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

والحاجة إلى الإعلام أصبحت جزءاً من حاجتنا إلى التقدم والتطور والمعرفة فضلاً عن حاجتنا الأساسية إلى التوحد والاندماج في البيئة الاجتماعية والوطنية الواحدة. ومن هذا الاندماج والتفاعل ينطلق التجانس في التعامل مع الحاضر وفي الإعداد للمستقبل.

والإعلام الناجح هو الإعلام الجذاب والإعلام المقنع، وفي كلا الحالتين تبرز خاطر الوسائل التي تعتمد على الإثارة السطحية وعلى المتنق الرخيص وعلى العجيد المستورد.

كلّ هذا يعرض الإعلام بوسائله المختلفة لشّتى أنواع التشويه، والتزييف والهدم والتخريب.

إن الواقع الإعلامي عندنا اليوم، أصبح جزءاً من واقعنا التّجاري، يكمله، يدعمه، أو يعبر عنه ويختبئ لموازينه.

ولا شك في أن الإعداد للإعلام الذكي في خدمة الجماهير، ما زال إعداداً مقصراً وضعيفاً ينقصه التكامل والاستمرارية والنباهة. فالتفصيف

(*) كلمة في افتتاح «الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الإنماء»، الذي أقامه المجلس النسائي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، في فندق البريستول، بيروت في ١٠ و ١١/١٢/١٩٩٣.

إن الشريحة الاجتماعية التي تحمل هذه الأسئلة وهذه الهموم، تمنى أن تستطيع الدولة تمثيل العقلانية وسيلة الحكم الموضوعي.

ولكنها تعين قسماً من الموظفين قاضياً وحكماً على قسم آخر. فأين البيروقراطية العقلانية؟ وتتصدرُ قانوناً لموظفي الفتنة الأولى تغدو معه العقلانية والكفاءة بدون قيمة ولا أهمية أمام المحافظة على موروثات ليصبح معها العمل العام هبة لا خدمة، ولتصبح العلاقات العامة علاقات إحسان وولاء، من مسؤولياتها المباشرة وغير المباشرة ضرورة المحافظة على التوازن الطائفي وعلى الإطار التقليدي القائم.

لن أطيل، بل أكتفي بالتوقف عند هاتين النقطتين وهما:

١ - ضرورة دخول أصحاب الاختصاص بهؤ القرار السياسي من خارج عملية تشكيل اللوائح وقواعدها ومستلزماتها.

٢ - ضرورة قيام وبناء العقلانية التي بها نضمن دينامية التغيير والتجدد والإصلاح المستمرة مع تطور الزمن.

لكل بحثٍ منهج ولكلّ منهج مسلمات، وإن بحثنا في موضوع العقل السياسي يعتمد الدولة الحديثة العقلانية. فهل نستطيع تقديم النتائج بأقل ضرر ممكن.

نعم طبعاً، أقول هذا وبثقة وبكلّ تواضع لأننا لن نتوانى عن الاستمرار في طرح منهجنا ولن نتقاعس عن التقدم طالما أن الأسئلة المطروحة على النظام ما زالت قائمة، لأنها تتناول فقرَ وجودنا وقدر حقنا وقدر كرامتنا.

إنه مشارك عارف في عمليات التقدّم والإنتاج، وهنا لا بد أن يكون الإعلام عوناً للمواطن في تصديه للحرمان والتخلّف وفي سعيه للتحرر منه وتحطّيه بالسرعة المطلوبة ويأقل ما يمكن من الخسارة.

ونشير هنا إلى الإعلام المنشوش الذي يساهم في تشویه الحقائق وفي سلخ المواطن والمشاهدين عن الحقائق الحية خدمة لمصالح تجارية وفتورية تحول الإعلام إلى سلعة كسائر السلع التي يتحكم بها أيضاً منطق الربح المقاؤم للخسارة بأي ثمن.

هذا الإعلام يفرق الرأي العالمي اليوم في ضجيج التجارة والإنسان فيه وبه خادم مرتفق مسيّر.

في هذا الخلل، إن الإعلامي اللبناني، هو المسؤول الأول عن حفظ التوازن في تسيير العلاقة بين الإعلام والإنماء تسييراً واعياً ومتطروراً: أول خطواتها التعامل الصادق والمنصف مع الحق وهذا طبعاً التزام فيه الكثير من الرسولية ومن الشجاعة ومن الجهد والتضحية والثبات.

إن الإعلام في البلدان النامية قيادة قبل أن يكون إخباراً، والإعلامي حاكم ومعلم قبل أن يكون راوي خبر وناقل صورة.

والمرأة في هذا المجال جزء من هذا الواقع المتخطّب تعاني من تلك الفجوة الخطيرة بين عالم الحق وعالم الحقيقة، بين المعرفة النظرية والممارسات التي تناقض منطق تلك المعرفة وأصولها ومقاييسها.

ويفرض السؤال نفسه:

إلى أي مدى تتركّز اهتمامات الإعلام المرئي والمكتوب والمسنّع على قضايا المرأة وعلى المشاكل التي تكبّلها وتشوّه دورها أمّا وزوجة وعاملة ومواطنة.

إلى أي فتّة من النساء توجه أقلام الإعلام وعدساته نقلأً للسرّع البراق المثير الذي يأتي مع الزمن العابر وينذهب معه. وكان الإعلام في هذا المجال

الإعلامي فنّ له أربابه وله أخصائيوه، يجمعون بين الفن والعلم، بين المعرفة والذوق بعيداً عن التبشير السمج، والمواعظ المباشرة المملة.

وأطرح في هذا المجال مع الكثيرين هذه الأسئلة، لعلّ في السؤال بداية الطريق الطويلة والصعبة لكنها طريق لا غنى عنها أبداً. أعني طريق الإعلام الحي.

أسال:

ما هو الدور الذي يلعبه الإعلام عندنا على الصعيد الوطني؟

ما هو دوره في مجال تثبيت القيم الأخلاقية وتثبيتها في حياتنا الخاصة والعامة؟

ما هو دور الإعلام في إطلاق صوت المرأة وفي تلبية حاجاتها في مجالات التطور والإنماء كما في مجال العيش الكريم؟

يقول المؤرخ البريطاني كارل ليل:

«إن من يدير صحيفة ناجحة يحكم المجتمع»، مؤكداً سلطة الإعلام التي لم تعد محصورة في المترفة الرابعة، إذ إن الإعلام انتزع لنفسه سلطات من كل السلطات، بدءاً بالسلطة الأبوية حتى السلطات التي تتكون معها هرمية المجتمع وهرمية الوطن والدولة معاً.

وهنا يطلع السؤال الأكبر، أي حدود لهذه السلطة التي تستخدم الصورة والكلمة والتي تكاد تحتكر ساعات الفراغ؟

إن سحر الإعلام بوسائله أصبح سلحاً لا يُرَد ولا يُناقَش لأنّه الأقوى في التشوّيق والإغراء والتسلية السريعة السهلة الباهرة. كل ذلك خدمة للعجلة الاستهلاكية في الساحة التجارية التي تحكم بالساحات الأخرى.

المطلوب بالحاج هو التلازم الديناميكي بين الإنماء والإعلام حيث الفرد أكثر من متفرج.

ورشات الإصلاح والترميم والبناء، وتتطلع إلى المشاركة في القرار السياسي وهذا حق من حقوقها وأساس من حريتها.

إن ما نطلبه يتخطى الانتقاد والشكوى نحو تحول في الأسلوب وتحول في اللغة الإعلامية لتدخل صلب واقعنا ومجاهله وخياله المحتجبة. وذلك طبعاً بإقامة ورشة جماعية غنية بالكتفاءات.

إن عملية البناء الإعلامي في سبيل إنماء الوطن وفي سبيل إنعاش دور المرأة واستغلاله في العطاء ليست شأن متطوعين وحدهم، إنما قضية وطنية تدخل في صلب السياسة التربوية والثقافية وحتى الاقتصادية.

فالحكم هو للإنسان ولوطن الإنسان لا للإعلان.

نحن اليوم نطرح قضية البناء الإعلامي المناسب والجديد لإنسان لبنان رجلاً كان أم امرأة، ليكون شريكاً في حياتنا الحقيقة. وهذه الشراكة عنوان فضال يعني كل فرد منا، ويتخطى كثيراً من يفصل هذه الشراكة ويجزئ الأدوار ويعثرها.

تمر للتألق الموسمي، وحده هذا التألق الذي يهرب إليه القارئ والمتفرج ليتسلل وينسى همومه ومشاكله وحرمانه وجهله.

إن إنسان اليوم وخاصة المرأة في حاجة إلى شاشات إعلام تترجم الألم ألمًا والحرمان حرماناً والفائدة فائدة والحب حباً لا لقاء أجساد في الضياع وفي الخدر.

إن الإعلان التجاري هو السيد على الشاشة في الصفحات ووراء المذيع، هذا الإعلان يجب أن يتبع غريميه ومنافسه مهما كان الشمن.

والمرأة فيه تكاد تساوى مع السلعة التي يروج لها، وكأنها وسيلة للجذب السهل السريع: الفم واليدان والخصر والقامة المستلقية إما على السرير أو على مقاعد القيلولة.

إنها تطلّ من كأس الخمرة أو من المطبخ أو من حمام الطفل لكنها في كل هذا لا تقول كلمتها خارج الحلقات التقليدية التي تسجّلها في الأرض المؤلفة خارج عناوين وجودنا وهيمنا الكبri في الاجتماع والسياسة والاقتصاد، وكأنها مبعدة عن أقاليم المتنطق والتنظيم والتشريع والتنفيذ، وكأنها مصنفة في دائرة العطاء العاطفي والجنساني والإنجابي وحدها.

إن من أدوار الإعلام أن يطلق سراح أنوثة المرأة وأمومتها خارج نطاق جسدها وبيتها إلى ما هو أرفع من ذلك في عوالم الجمال والعطاء والتضحية والمثابرة والإبداع.

ومن أدوار الإعلام ألا يكتفي بدور المتفرج والناقل المعبر لنشاطات المرأة بل لعطاءاتها الجدية في شتى الحقول، عليه أن يتدخل مشجعاً وداعماً ومطهراً وموجهاً.

ومن أدوار الإعلام أيضاً تخطي هذا الانقسام بين صورة المرأة في الإعلام وصورتها هي كمواطنة تحمل هم مجتمعها وأسرتها ووطنها وتعاني من مشاكل المرض والجهل والفقر والخلاف، وتشترك في دورات الإنتاج وفي

حال لا يمكن أن يتساوى مع العطاء المعنوي السخلي.

إن معظم هؤلاء السيدات الكريمات من عائلة المجلس النسائي اللبناني. كما يعتبر المجلس أنّ من واجبه تكريم كل سيدة أُعْتَرَفُ بقدراتها وكفاءاتها وعطاءاتها في خدمة مجتمعها. ولا ننسى أن هناك العديد من النساء اللبنانيات كُرِّمنَ بالأوسمة لتألّقهنَّ في مجالات العمل والإبداع والثقافة. إليهنَّ أيضاً تحيات التهنة والتقدير.

ولا ينسى المجلس النسائي اللبناني مستشارته مديرية وزارة الشؤون الاجتماعية التي تبأت عن جدارة واستحقاق منصباً يليق بها وبدورها، ويتمى المجلس أن يكون نجاح السيدة نعمت كنعان الأكيد خير برهان وخير مشجع وحافظ للدولة على إعطاء النساء الكفوؤات حقهن في ميادين المسؤولية والقرار.

تمنياتنا الدائمة بمحبتنا إلى السيدة نعمت كنعمان، وكذلك إلى كل سيدة في لبنان نالت عن استحقاق التكريم الرسمي والخاص.

أيتها الأخوات

إن زمن البناء لا يمكن أن يستغني عن المرأة. وإن زمن الإنقاذ على
شتي الصعد لا يمكن أن يستوي من غير دور المرأة الأم والمواطنة والعاملة.
وأخص بالذكر في هذا المجال ميدان الإصلاح الاجتماعي والخلقي الذي
يواجه في عصرنا أزمات تكاد تهدم كل قيمنا ومثلينا، كما تكاد تهـز أسسـ كيانـنا
ووجودـنا.

إنني أصرّ على دور المرأة الأهم في مواجهة الخلل الاجتماعي والإنساني وحتى الوطني. كما أصرّ على دور المرأة في التصدي الناجح للانحراف وفه، توطيد مناخات العافية في، واقعنا الدقيق.

إن المرأة هي أساس في أسرتها وفي مجتمعها. لا نكررُ هذا بالتنس
التقليدي بل بالرؤية العصرية المُدركة التي تطالب المجتمع بتخطي المفاهيم

حفل تكريم الرائدات*

أيتها الأخوات

المحكم يسبق دائمًا التكريم ويستخطأه. والتكريم تحية حب وعطاء وتقدير لمن هم منبع الحب والعطاء والتقدير. وقد اختاروا طريق الحياة المتميزة مشاركين في البناء مساهمين في الإنقاذ والإصلاح والارشاد.

ويشرف المجلس النسائي اللبناني أن يعلن في هذه المناسبة المباركة اعتزازه بالسيدات اللواتي أشرف بين سجل المرأة اللبنانية.

الوسام علامة شرف في الصفحات المجدية التي ملأتها عملاً وتصحيحاً
في شتى مجالات الخدمات الاجتماعية وال العامة.

三

د. زاهية قدورة، السيدة رباب الصدر، السيدة يسر صعب، السيدة إيفا سرحال، السيدة سلوى نويري، السيدة أنيسة نجاح، السيدة حسانة الداعوق، الأستاذة لور مغيلز، السيدة ماري أبو شهلا، السيدة نينا جرجيان، السيدة سليمي الخطيب، السيدة نهاية غلمية إده، والسيدة ناديا نوبيض.

ولا يكفينا الوقت لإعطاء كل واحدة منها حقها في ذكر إنجازاتها ونشاطاتها وإنجازها. فعذراً إذا اخصرنا أو قصرنا بالكلام. والكلام على كل

(*) كلمة في حفل تكريم الرائدات الذي أقامه المجلس النسائي في النادي العسكري - المتنار، بيروت، في ١١/١/١٩٩٤. وهن د. زاهية قدورة، السيدة إيفا سرجال، السيدة حسانة الداعوق، السيدة نينا جدجيان، السيدة رباب الصدر، السيدة سلوى نويري، الأستاذة لور مغيلز، السيدة سليمي الخطيب، السيدة ناديا نويريس، السيدة يسر صعب، السيدة أنثيصة النجار، السيدة ماري أبو شهلا، السيدة ناهية إده.

الأسرة ركيزة المجتمع*

موضوع الأسرة وركائزها حديث لا ينتهي، لأن الأسرة أساس البناء البشري ولأن الأمومة وهي وجه التجدد والنمو فيها، هي أيضاً من ظواهر الحياة المتواتدة والمتجدد، في هذا الكون، القائم على دورة البدايات وال نهايات.

ولم يحمل التراث البشري في أبعاده الإنسانية والأدبية والفنية والاجتماعية والعلمية، موضوع الأسرة والأم، وقد أكدت أسفار هذا التراث على أهمية الاستقرار الأسري، وعلى قدسيّة الأمومة التي تساوى مع قدسيّة الأرض أو تفوقها.

ولا شك في أن اهتزاز أوضاع الأسرة في العالم الصناعي قد استهلّك إلى حد كبير طاقات أساسية في الأسرة، وهذه الطاقات هي المسؤولة أولاً عن استقرار الأسرة وعافيتها ونموها السليم.

الأسرة اليوم تواجه أزمات لا تحد، والأمومة تتخطى في مشاكل لا تحصى في كل المجتمعات أي المجتمعات المتختلفة والنامية والمتقدمة.

وقد أدت هذه الأزمات إلى ضرب القيم الأسرية وإلى ضعفه الخلقية الأسرية القائمة على المثل والقواعد، والتي تضبط العلاقات الأسرية وتُجنبها وتنجيها أو تجده عنها مشاكل تزعزع أركان العائلة وتهدم سلامتها.

والعائلة هي في وصايا الأديان السماوية كلها، ابتداء بالزواج ثم الإنجاب ثم بتكرير الوالدين ثم باحتضان الأولاد وإعدادهم إعداداً صحيحاً

(*) كلمة في افتتاح مؤتمر لجنة الأمهات في بيروت، موضوعها «الأسرة ركيزة المجتمع» في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت في ٢٦/١/١٩٩٤.

الضيقه والاعتبارات المجزأة، وقمة تكريم المرأة هي رفع التعدي على شرعية حقوقها لا من باب الإنفاق فحسب بل من منطلق الإيمان بالحقيقة الإنسانية الخالدة والثابتة.

أيتها الأخوات

طموحنا في المجلس النسائي اللبناني، أن نضم في كتاب ماسي حتى لا نقول ذهبي، سيرة الرائدات والمكرمات ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. فمجده المرأة من أسفار المعرفة المهمة. والعمل المبارك يجب أن يُصان ليكون مرجعاً وقدوة وأمثلة.

هذا الموعد اليوم جزء من موعد مستمر نحن كلنا خلية فيه لا تهدأ. جمعنا الله على الدوام للخير والحب والحق في وطن يستحق الخير والحب والحق.

باسمي وباسم المجلس النسائي اللبناني، أحياي الرائدات، ونعتبرهن عضوات شرف دائمات مدى الحياة في المجلس النسائي اللبناني، واسمحوا لي أن أشرف وأضع شارة المجلس اللبناني على صدورهن.

فالوالدة المحرومة والجائحة والمريرة عنوان الخطر. بلى أسمى هذا خطراً لأن الأساس الضعيف لا تبني عليه أعمدة الحاضر والمستقبل.

أيها الإخوة والأخوات

لن أطيل عليكم ولن أكرر.

لكتني أعتبر لكم في هذه المناسبة عن قلقي على كل واقع اجتماعي في وطني يقوم على خطط مرحلية مجزأة أو يقوم على تحطيط مؤجل أو على تحطيط يفصل بين المادي والمعنوي، بين المدني والقروي الريفي، بين الفقير والغارق في بحبوحة المادة.

إن كرامة الأسرة وكرامة الأمة تفرضان توازن الحقوق، لأن الواجبات متساوية ما دام الإنسان واحداً فوق الفوارق.

أيها الأعزاء،

أحس باعتزاز نشاط لجنة الأمهات في كل لبنان وعلى رأسها رفيقنا السيدة مجدة الخطيب كبيرة التي تقوم بجهود متواصلة في سبيل تدعيم ثقافة الأمهات.

وأحس باعتزاز أيضاً عن كل ما تقوم به الجمعيات والمؤسسات الخاصة والعامة من نشاط لتعزيز كيان الأسرة والأم.

وأتمنى أن يكون الوقت قريباً إلينا، عندما يعم الاطمئنان الأسرة اللبنانية وهي أكثر من صمدت رغم كل المحن وتماسكت رغم كل الكوارث وكانت دعامة لبقاء هذا الوطن واستمراره.

وأملنا بالغد كبير.

للحياة بكل حقوقها وميادينها.

لن أتعbccم بتكرار ما تعرفونه وما تؤمنون به. لكنتني أرغب في إبراز بعض النقاط التي أعتبرها مهمة في هذا الموضوع الأهم:

أولاً: إن البناء الأسري يجب أن يكون متكاملاً أي أن يجمع خطط الوقاية مع خطط العلاج في توجه مشترك موحد.

ثانياً: إن البناء الأسري الصحيح هو أساس في البناء القومي والوطني، لأن الأسرة هي المرجع الأول والوحدة الأولى بالنسبة للكيان القومي وهي كذلك بالنسبة إلى البناء الوطني والبناء الاجتماعي والإنساني.

ثالثاً: إن الإعداد للحياة الأسرية يجب ألا ينفصل عن واقع اجتماعي، يسعى المسؤولون فيه لتأمين الشروط اللاحقة والضرورية للنمو الأسري ولتقدمه وتطوره، وألا تقع في كلاميات الإصلاح، ونعمق الهوة بين الكلام والفعل، بين المطلوب والموجود، بين المرجو والواقع الصادم والمقصر.

هذا الانقسام، كلما ازداد يزداد معه التشرذم في واقعنا الاجتماعي ويزداد التفكك أيضاً، نظراً للتفاوت في الإمكانيات والمستويات الاجتماعية والمادية. ومن ثمار هذا كله ظاهرة الهجرة التي تفرض على العائلة انفصالات وإنقسامات يجب التصدي لها لتقليل نسبتها.

رابعاً: إن حقوق الأم وحقوق الأسرة لها شأن: شق معنوي يحتم تحريك الورش التربوية والتعليمية وتعزيزها وتطويرها ووضعها بين أيدي أهل الكفاءة والاختصاص. وهناك الشق المادي الذي يحمل في واقعنا ألواناً من التقصير يهدد سلامة الأسرة على الصعد الصحية والخلقية والاجتماعية بصورة عامة.

فبناء الأسرة السليمة يجب أن يدخل في صلب دستورنا الاجتماعي في الحق والواجب. ولا يستوي هذا الدستور إذا لم يعزز فيه كيان الوالدين داخل أسرتهما.

الاحتفال بيوم المرأة العالمي * ١٩٩٤

يوم المرأة أيام، لأن المرأة حاضرة الحياة كلها، في كل زمانها ومكانتها.

هكذا شاء الخالق، وهكذا كرمها عز وجل في كون الولادة والإبداع كما في التجديد والبناء. وهكذا أرادها ضمانة للحب المتعالي على كل امتنان قصير وصغير، وكل حساب.

في هذه المناسبة، أحيي كل امرأة في بلادي، وكل امرأة غيورة على وجдан هذا الكون بعوالمه الكثيرة.

أحيي وحدة الكلمة في كل الأندية والمؤسسات والمنظمات في العالم لثبتت يوم المرأة على الروزنامة الواحدة.

لكن هذا اليوم، ليس للانفصال والانعزال طبعاً، إنه ملتقى الأيام كلها، والأيام قائمة على الترابط الحيوي لا بل على الاتحاد بين المخلوقات، وكل خسف أو كسف، كما كل تمييز وكل فصل، وكل تقليل يوحد جحيم الخلل الذي لا بد أن يضرب مجتمعات العالم ويفتكها.

هذا الخلل لا بد أن يتخطى في الانحراف، ومعظم أنواع الانحراف يعود إلى تشويه دور المرأة وإلى تصغيره وإلى تقييده وإلى تجميده. إن مجتمعات التخلف تسحق بناءها، والمجتمعات السائرة في طريق النمو والنماء ما زالت تتعرّض لأنها لم تتصف المرأة إنصافاً كافياً. مجتمعات التقدم الصناعي والاستهلاكي تساقط في الانحراف والجفاف والغرابة لأنها شرطت

(*) كلمة في الاحتفال بيوم المرأة العالمي، في قاعة الكلية الطبية في الجامعة الأمريكية في بيروت، في ٣/٨/١٩٩٤.

المرأة القلب والوجدان والحدس، عن المرأة الجسد. ولأنها استغنت عن شروق المرأة فتخبطت في الإشعاع الحارق.

لا خلاص إلا بالعودة إلى القدر الحال حيث السلامة والعافية في تكامل الجنسين في كل زمان وفي كل مكان.

وأعود إلى لبناننا، وطن التقاهة، لأحيي أختي اللبنانيّة في البيئات كلها والمناطق، وفي كل ميادين البناء والعمل والعطاء.

لم يغب عن لبنان قدر الحياة والبقاء رغم السنوات الجاهلة القاسية.

لم يغب هذا القدر بفضل المرأة، التي أصبحت هي قدرًا للحياة وللبقاء في قلب الدخان والعواصف. كانت المرأة اللبنانيّة وما زالت صمام أمان لاستقرار دفعت ثمنه غالياً حفاظاً على العائلة وفي وجه كل ما يهددها بالفسخ.

وهي اليوم مستمرة، باقية، صامدة، مناضلة، في ميادين العمل والإبداع والعطاء الفكري والفناني والثقافي والتربوي والإنتاجي.

أيتها الإخوة والأخوات

يمر اللبنانيون اليوم في مرحلة تحصين السلم الأهلي، والسير في طريق النهوض على شتى الصعد. كل ما في لبنان يحتاج إلى نهوض في سبيل مجتمع جديد من الطائفية المتخلفة، والإقطاع السياسي المتأخر، ومن الفتوية الضيقية والمناطقية التي تقطع أوصال الوطن تقطيعاً.

وأزيد، إن هدفنا يبقى المجتمع الجديد المتحرر من التخطيط المقامر والمغامر، ومن التخطيط القائم على الرؤى الفردية التي تظل مقصورة عن بناء المجتمع الواحد والدولة الواحدة والوطن الواحد.

والعنوان المطلوب في هذا المجال هو المجتمع المتماسك الموحد والمتعاون والمطمئن، ولا غنى لهذا المجتمع عن المرأة وقدراتها.

ويشرفي أن أذكر أن المجلس النسائي اللبناني في خطته الجديدة والمجددة قد أكد بالفعل على ضرورة توحيد الكلمة والرؤية بين كافة المؤسسات الأهلية ما دام الهدف واحداً وهو إنصاف الإنسان في لبنان رجالاً كان أم امرأة.

ولا شك في أن مجلسنا الجامع يعي دور الأسرة ويؤكد على ضرورة ترابط أفرادها واستقرارهم، والأمومة روح الأسرة وقلبها وهي تاج المرأة وسرها وكتزها وأساس عطائها.

والأسرة هي الوحدة الأولى في البناء الاجتماعي، ونحن نعي ما تواجهه الأسرة في مجتمعات العالم من عواصف ومشاكل وكوارث بسبب تضعضع أدوار الأمومة والأبوة فيها.

إن إعداد المرأة يجب ألا يقتصر على المجال الاجتماعي، وقد أدرك مجلسنا ذلك أيضاً فنظم ندوات ومؤتمرات للتأكيد على وعي المرأة ومعرفتها في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والتربوية والثقافية والعلمية.

لكن هذا التوجه مهما كان رائداً لا يكفي وحده إذا لم تسانده خطة إعمار تربوي وثقافي بها تعمق آفاق المساواة ومفاهيمها وفعاليتها وضمنها المساواة الصحيحة بين الرجل والمرأة.

ثم أليست الديمقراطية السياسية مطلباً؟ فكيف لا يكون للمرأة في سبيلها حق التعبير عن آرائها وحقها في مسار القرار في هذا الوطن حتى مصاف القيادة وحتى مسؤولية التشريع والتنفيذ؟

ومجلس النسائي قرأ وراجع مرات مع القارئين النصوص التشريعية وأدرك مواطن التقصير فيها، فتجند لطالبة المسؤولين وأسياد التنفيذ بإعادة النظر في هذه القوانين المجمدة تعديلاً وتطويراً وإلغاء.

وأدرك المجلس أيضاً أهمية الإعلام بوسائله المتنوعة والممتدة وعبر عن موافقه في مؤتمر عنوانه «الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الإنماء»،

لكن المطالبة بالحق وحدها لم تعد كافية، كما أن الاعتراف المنبرى، الموافقة الشفهية، الإنصاف الناقص، كلها أجوية لم تعد تفي السؤال حقه. ويبقى مقصراً كل إجراء قائم على ترضيات ومكافآت تؤنس وتفرح لكنها لا تحول إلى قاعدة ثابتة يبني عليها المفهوم الاجتماعي الجديد. وهدفنا يجب أن يكون بناء المجتمع الجديد.

المرأة في لبنان اختارت طريق الصمود والتطور علمياً واحتصاصاً وعملاً ونسانياً وضحية، وصفحات الإحصاء والدراسات تتولى عنا تأكيد ذلك والإشادة به.

لكتني في موقع مسؤوليتي أذكر أصحاب التخطيط والقرار أن تغيب المرأة عن المشاركة في بناء الوطن وإدارته وحكمه وإنقاذه وإصلاحه وتطويره، هذا التغيب سيقى سبيلاً رئيساً من أسباب تفككنا واكتفائنا بالجزء دون الكل.

وأقول إن القرار المقصر بحق المرأة هو القرار المختلف على صعيد الكيان الاجتماعي كله.

ونسأل: كيف يكون تطوير وإنماء الموارد البشرية لتفعيلها وتعبيتها بالتميز بين المرأة المواطنة والرجل المواطن؟

كيف تكون الحرية والعدالة والتوازن الاجتماعي والديمقراطي في تغيب المرأة، في حشرها في زوايا الحصص القليلة؟
ليس ما نطالب به اليوم بدليلاً يدور في المنطق الذي يتخبط في التكرار؟

إن المجلس النسائي اللبناني، اختار أن يغالب زمن التسويف، ووضع في أولويات تحركه السعي إلى صهر المجتمع اللبناني حتى يتحرك في دينامية تطور دائم قائماً على وحدة المواطنة بين الرجل والمرأة وفي مواجهة واحدة للجهل والظلم والتقصير والحرمان.

وحقوق الإنسان، لذلك يشرفني أن أتوجه إلى المسؤولين بالمطالب التالية:
إلى معالي وزير العدل

إن مجلسنا باسم المرأة في لبنان:

أولاً: يلح على ضرورة إحالة القوانين المجنحة بحق المرأة التي تقدم بها المجلس إلى معاليكم، وإلى المراجع المسؤولة لإقرارها، كما يلح مجدداً على إقرار الاتفاقية الدولية لإلغاء كل إشكال التمييز ضد المرأة، بعد أن أشבעت درساً وتمحيناً.

ثانياً: يطالبكم باستحداث قوانين تمنع التوجه المنحرف في تصور المرأة حتى دركات التشويه والإباحية البشعة في إطار منطق تجاري هدام.

إلى معالي وزير التربية

إن مجلسنا يطالبكم:

أولاً: بتحقيق إلزامية التعليم ومجانيته حتى المرحلة المتوسطة.

ثانياً: بتعديل المناهج وتطويرها بهدف بناء الإنسان الوطني العصري والمجتمع الديمقراطي المتتطور.

ثالثاً: بتنشيط وتعزيز برامج محور الأممية - وخطر الأممية في تزايد - فضلاً عن برامج تعليم الكبار الذين فاتتهم قطار المدرسة بسبب الفقر والجهل، والمرأة في هذين الواقعين الضاحية الأولى.

إلى معالي وزير العمل

إن مجلسنا يطالبكم:

أولاً: بتعيم الضمانات الاجتماعية بحيث تشمل جميع المواطنين دون تمييز، وخاصة ما يتعلق بحقوق المرأة العاملة.

وسعي للتنسيق مع وسائل الإعلام في تحقيق أهداف التطور لتنشيط دورها في هذا الاتجاه، ولا تزال لجنة المتابعة تحاول جهدها لتفعيل التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر.

وأمن المجلس النسائي اللبناني بالافتتاح على الدول الشقيقة والصديقة، وبالتعاون معها خدمة لقضايا المرأة والمجتمع.

فاشتراك في مؤتمرات عديدة إقليمية ودولية، وهو اليوم يقوم بالتحضير للمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي سينعقد في بيجين الصين - في أيلول ١٩٩٥ وعنوان المؤتمر هو «المساواة والتنمية والسلام».

فكيف يغيب لبنان وتغيب المرأة في لبنان عن هذه المناسبة، التي ترصد آفاق الألفين علمًا وتحظياً وبناءً وتجديداً؟

ومنذ سنة ١٩٩٢ توجهت الأمم المتحدة إلى الحكومات الأعضاء تأليف لجان وطنية ومحلية استعداداً للمؤتمر وللمشاركة اللاحقة والمفيدة فيه.

أغتنم هذه المناسبة لأطلب المسؤولين الكرام بتأليف اللجنة اللبنانية الوطنية لهذا المؤتمر النسائي العالمي قبل أن يفوتنا الزمان والموعد.

وقد بادر المجلس النسائي اللبناني بمساندة مؤسسة فريدريش إيربرت إلى تأليف اللجنة اللبنانية الأهلية للتحضير للمشاركة في مؤتمر بيجين. وهذه اللجنة المؤلفة من عدد من عضوات المجلس النسائي اللبناني، وعدد من النواب والنوابات، وأساتذة الجامعات، تعدد الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تطوير النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق رفع مستوى الوعي بقضايا التمييز على أساس الجنس في ظل المساواة والتنمية والسلام.

أيها الإخوة والأخوات،
يوم المرأة يحتم علينا إعلان المطالب التي هي من صلب حقوق المرأة،

ثانياً: بإعادة النظر بقانون العمل لصالح الرجل والمرأة معاً.

إلى معالي وزير الثقافة والتعليم العالي

نطالبكم:

أولاً: بتعزيز الهوية الثقافية في لبنان، وأشار هنا إلى ظاهرة التعددية التي يجب أن تكون مصدر غنى لا مصدر تشرذم وتفكك وهذا يحتاج إلى أكثر من ورشة وإلى تضافر الرؤى الإبداعية حول هذا الهدف. فالثقافة عاصمة الوطن، وهي الهدف والوسيلة في الوقت نفسه.

والموطن المثقف هو المواطن الذي يؤمن بالعدالة والكرامة. فالثقافة تحصد التحرر والنهضة المنشودتين.

ثانياً: بدعم ورش الدراسات والإحصاءات في مجال الثقافة والتعليم العالي، وهي مصدر المعرفة الموضوعية، ومن أضوائها لا شك حقائق تدل على تغيب المرأة عن خلايا الإنماء وورشته وخططه.

أيها الإخوان الكرام

وأسائل إلى متى يظل الكلام طلباً ومطلب؟

إنني أتطلع إلى اليوم الذي يصبح فيه الحق فعلاً وعملاً في خدمة الإنفاق والتطور عند ذلك يكبر يوم المرأة ويتسع ويشرق ليصبح يوم الإنسان.

أيها السيدات والسادة،

العالم اليوم يهتر في قبضة مخاطر كثيرة تدمر الحجر والبشر.

هذا الخطر المزلزل يحتم علينا إعادة النظر في الأساليب الماضية ويجتهد علينا إصلاحاً جديداً في صلب مفاهيمنا وممارساتنا ومعتقداتنا وعمراننا. والمرأة في كل هذا لها الدور الأكبر، لأن الإصلاح محنة وريادة وتضحية وتسام وثبات. وهذه الأمور كلها تشرق من قلب المرأة وحدسها وإدراكتها الشفاف.

وأقول: مبارك عالم جديد نساوه في صلب وجданه وفي أصل انتفاضته. والآتي المبشر قريب بإذن الله.
ولى اللقاء.

الحضارة التي توصل إليها المجتمع الذي تعيش فيه. وقد أفرت الأمم المتحدة هذه القاعدة المعيارية وطبقتها.

ولئن كان التقدم في بعض البلدان جيداً، يبقى أمام المرأة أشواط عديدة عليها أن تجتازها وأشواك عديدة عليها أن تجتذبها، في سبيل إرساء قواعد المساواة الحقة في الحقوق والثبات مع الرجل وأسس التكافؤ الكامل في الفرص المتاحة أمامها، ومبادئ العدالة التامة في الكيفية التي تحيا بها وشروط الانطلاق الضروري من حيث الدور الذي تقوم به في المجتمع.

وهذا يعني أن النضال في سبيل إحقاق الحق ينبغي أن يستمر. في هذا الموضوع الأهم الذي أشعّ كلاماً ونقاشاً وحواراً أرغب أن أؤكد على النقاط التالية:

١ - الحركة النسائية غير محصورة في رقعة من الأرض دون الأخرى. فالمرأة ناشطة شرقاً وغرباً في إبراز حقوقها وفي الدفاع عنها. والهدف من ذلك طبعاً تعزيز دورها وشرعيتها على الصعيدين النظري والعملي في دورات الحياة والمجتمع.

ولقد بلغت الحركة النسائية في الغرب شأناً سباقاً يجدر بنا أن نتطلع إليه للفائد لا للتبعية، ويبقى الهدف الأبرز تعزيز الحركة النسائية بالتوجه العقلاني الذي يركّز العمل والنضال على أسس المنطق والمعرفة والاختصاص والتنظيم.

٢ - لا شك في أن الدفاع عن حقوق المرأة وتبنيها وصيانتها هو جزء أول من نضال المرأة نفسها في مجال يعنينا أولاً. والنضال لا بد أن يعتمد التنظيم والاستمرارية وسعة الاطلاع وافتتاح الرؤية والرؤيا.

٣ - إن التعامل مع قضيّاها الحركة النسائية لم يعد يتحمل الارتجال والسطحية والاعتماد على مذّ المواسم وجزرها. وأبرز تعبير عن هذه السطحية هو الاعتقاد المتأخر الذي يقول بأن

مستقبل الحركة النسائية في لبنان*

إن اللبنانيين اليوم، يمرون في مآزق الحالة الجديدة التي أفرزتها الحرب والأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية. وإن إخراج البلاد من حالة الانزلاق يتطلب نمطاً جديداً من التعاطي في الشأن الوطني.

وإن كل تحرك يجب أن يتسع ويشمل كل اللبنانيين، خصوصاً وأنه قد ثبت فشل التجربة السياسية عند الطوائف والأحزاب، لأن معظمها اتسم بالطابع الطائفي أو بقيادات تقليدية عائلية فردية، ولم تستطع أن تطرح برنامجاً وطنياً شاملـاً، لعجزها عن ذلك من خلال تركيبيتها المقيدة.

إذا أردنا نشوء حركات وطنية مستقبلاً، نسائية مختلطة وغيرها، فيجب أن تضم في كفها كل الطوائف والمناطق، وتقوم على مبادئ سياسية واجتماعية واقتصادية واضحة، تعمل في إطار برامج وخطط، تحترم حقوق الإنسان وكرامته.

إن التمييز ضد المرأة في مجتمعنا، يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان وبعد عقبة أمام مشاركة المرأة مع الرجل، في حياة بلد़ها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعيق النمو والرخاء في المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية لإمكانات المرأة في خدمة بلدِها وتطورِه.

ومن أحق من المرأة بمتابعة المسيرة لنيل حقوقها كإنسان؟

إن وضع المرأة يشكل اليوم أحد المعايير الأساسية لقياس درجة

(*) مداخلة في ندوة لجنة حقوق المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي في مقر اللجنة «موضوعها مستقبل الحركة النسائية في لبنان» في بيروت في ١٠/٣/١٩٩٤.

خطابة المستقبل

لا أملك للمستقبل تنبؤات، لا بد أن تحكمها ظروف المستقبل في زمانه ومكانه، لكنني أقدم في هذا المجال بعض الملاحظات التي يبقى هدفها تشجيع الحركة النسائية وتعزيزها وتطويرها.

١ - الحركة النسائية يجب أن تقوم على المعرفة، لذلك فإنني أؤكد على أهمية العمل في مجال محو الأمية الكتابية والحضارية والثقافية، في شتى مجالات علوم الحياة. فطريق التحرر نضالٌ مدركٌ وعارفٌ حتى الاختصاص.

وليس من باب الترف الفكري المطالبة بالمناضلين من أهل الاختصاص في شتى ميادين المعرفة النظرية والتطبيقية.

٢ - ضروري ألا تُحدِّد الحركة النسائية في أعمال و مجالات منفصلة حتى الانعزal، لأن من صلب حقوق المرأة حقها في المشاركة الفاعلة والفعالة في شتى مجالات البناء والعمل والإصلاح مواطنة إلى جنب الرجل المواطن خصوصاً في حقول التشريع والتربية والصحة والبحث العلمي، وإلا تحولت بعض وجوه الحركة النسائية إلى تيارات ضاجة محدودة التأثير والفاعلية.

فالعمل النسائي يجب أن يدخل من غير تردد ومن غير خجل في صلب العمل النقابي والمهني والحزبي والوطني والوظيفي تشجيعاً للمواطنية الفاعلة.

٣ - وفضلاً عن ذلك يجدر بالحركة النسائية ألا تتخلّى عن شمولية رؤيتها ورؤيتها فتولى أمر ترميم الثغرات في واقع المجتمع والوطن فضلاً عن القيام بنشاط إرشادي وحتى إنقاذي خصوصاً في ما يتعلق بالقيم الخلقية والإنسانية وبالمبادئ التي تنشل الواقع من سقوطه ومن أزماته. وذلك على صعيد الفرد ثم العائلة ثم خلايا المجتمع المهنية منها والاجتماعية.

٤ - إنني أؤمن بالدور الأكبر للقيادة. فحسن اختيار القيادات هو الخطوة الكبرى في طريق الانتصار، والقيادة أنواع، فردية وجماعية، ولا بد من

المرأة في مجال نضالها تسعى إلى منافسة الرجل أو إلى إزاحته، أو إلى الاستقواء عليه.

بينما الهدف من ذلك هو الحرية الوعية التي تستند إلى المبادئ الإنسانية وقيمها في وجه الانحراف والخلل والزيف. ولا شك أن الحرية الصحيحة هي وسيلة لبناء الشخصية وتنميتها خلقياً وفكرياً واجتماعياً. وإذا تخلّت الحرية عن هذا الخط الصحيح، فإنها تسقط في الفوضى والضياع والتأخر.

٤ - إن الحركة النسائية في الغرب وأكثر منها في الشرق ما زالت تحتاج إلى نوع من التشريع القائم على التنظيم والاستمرارية. أقول هذا غير متتجاهلة نشاط التكتلات النسائية في شرقنا العربي التي تحتاج إيجابياتها إلى تقوية وتعزيز وتطوير.

أما في لبنان، فالحركة النسائية أنهكتها الحرب بآثارها ونتائجها، فوظفت معظم إمكاناتها بالتخفيض من وطأة الحرب على المتضررين منها. والمجلس النسائي اللبناني الذي يضم أكبر قاعدة نسائية، يسعى جاهداً ضمن تحركه ونشاطه، إلى إبراز قضيائهما التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هادفاً إلى تحريك القوى الفاعلة في مساندة مسيرة المرأة في التنمية في سبيل مجتمع أفضل يفسح في المجال للإنتاج وإعادة البناء.

وهنا أود الإشارة إلى التوصيات التي صدرت في مؤتمر «تفصيل دور المرأة في القرار السياسي» الذي عقده المجلس النسائي اللبناني في ١١ و١٢ تشرين الثاني في البرистول - بيروت ١٩٩٢. والمجلس يقوم بمتابعتها ضمن تحريرٍ متواصلٍ حتى تحقيقها.

كما تجدر الإشارة إلى التوصيات التي صدرت في ندوة حقوق المرأة التي أقامتها اللجنة الوطنية لليونسكو في ٣١ آذار ١٩٩٣ وقد شارك فيها المجلس، والتي ركزت بدورها على السعي الدائم والحيثي في المضي في مسيرة إنماء المرأة على كل الأصعدة.

حفل تكريم رائدة الطفولة في لبنان السيدة زاهية سلمان*

سيديتي الحبيبة

ما أكثر الكلام الذي يتسرع عابراً المخيلة والعقل والحواس كل مرة يلتقيك المرء، ينظر إليك أو يسمعك. فكيف إذا أتي إليك في يوم كهذا أصبحت فيه رمزاً من رموزه المقدّسة؟

إن الكلام عنك يتدفق وينبع من ذلك المعنى الذي أضفيته عميقاً إلى تاريخ الاهتمام بالطفولة، وبكل طفل عاش ويعيش تحت سماء هذا الوطن، وينبع كذلك من تاريخ طويل يتركنا حيارى في خضم حيويته لكثرة ما يحفل به من مواقف وأعمال رائدة.

أحبّ العودة إلى هذا التاريخ، وإلى هاتيك الأيام التي كنت فيها الحركة الدّلّوب، والصوت العذب، والعين الحلوة الساحرة، خاصة أيام السنة العالمية للطفل عام ١٩٧٩ ، لاستخلص دروساً قيمة في منهجية العمل، ولأستخرج كنه مواقفك الطيبة، فأستعيد طلبك من مقام رئاسة مجلس الوزراء في حينه بوضع برامج تلفزيونية للأطفال، وتمنياتك على وزارة الإعلام بما لدورها الأساسي في التوجيه والتوعية تعليق الأهمية الكبرى على حسن الإفادة من وسائل الاتصال المتعددة في سبيل خدمة الطفولة وتنشتها تشنة صالحة. وتستوقفني ورقتك إلى وزير الصحة يومها التي تطلبين فيها تسهيل مرور قانون البطاقة الصحية قبل الزواج، وقانون الصحة المدرسية بالاشتراك مع وزارة

(*) كلمة في حفل التكريم السنوي لعميدة الطفولة في لبنان السيدة زاهية سلمان، في منزلها، حيث قدم لها درع المجلس النساني اللبناني عربوناً للمحبة والوفاء والتضحية، في ٢٢/٣/١٩٩٤.

أن تتطور نحو بناء وتشجيع ومساندة القيادات الجماعية القائمة على التنظيم والتنسيق وجود العنصر المناسب في مكانه المناسب. وإنما بقينا في إطار تقليدية محدودة الدور في عملية الإصلاح والتطوير والبناء وفي مهمة القرار الذي يجب أن يترجم موقفاً مسؤولاً وجدياً وعارفاً.

إن دور الحركات النسائية سيقوى حليفاً لنتطور الزمان، ولن يكون خارجه، لكنه يحتاج إلى تفصيل أقوى ضمن إطاره اللائق الصحيح القائم على التبعات والإدراك والاستمرارية والتنسيق والتنظيم.

وهذا هو دورنا ما دام هدفنا هو مجتمع تعنيه كرامة الإنسان وعافيته وحقوقه، ومن هذه الحقوق الكثيرة حقه في أن يكون له دور في العطاء والتتجدد.

لست متشائمة، لكنني ضعيفة الثقة بأساليب تبقى مقصورة نحو التطور وخارج زمانه المسرع والصعب.

والزمان الصعب يتطلب خيار العمل الصعب الذي هو النضال الثابت في وجه عقبات الزمان والمكان وتخلفهما.

مؤتمر «جديعاً لمواجهة الاحتلال وتحديات المرحلة في الإعلام والثقافة»*

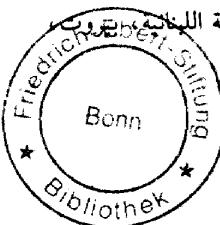
عندما قدم الأستاذ حبيب صادق برنامج مؤتمر المجلس الثقافي للبنان الجنوبي الذي يقيمه هذا العام سيراً على تقليده منذ العام ١٩٧٩ من أجل استكمال التحرير وفي سبيل مواجهة تحديات المرحلة غابت عن الصورة المشاهد الاحتفالية المصاحبة عادة لعرض القضايا الكبرى لتظهر الحقيقة عارية إلا من فظاعتها وهولها وكذلك صدقها. وتقلصت الجمل الرنانة لنسعع كلمة واحدة «الجنوب» في آلامه وعداباته اليومية واستشهاده في سبيل الكيان والتاريخ.

الأستاذ حبيب في كل المنابر يواجه ويقدم، يحمل قضايا الناس فتصبح قضاياه وقضية الجنوب في الواجهة لأنها قضية الوطن وكل المتمم إلى هذه الأرض.

إسرائيل هي مشروع سياسي تتصدر هوية المنطقة وتوارد السيطرة الغربية عليها، والمتغيرات الحاصلة تمثل الفرصة السانحة لها لتعزيز ذلك.

فالأهداف التي يرمي إليها المشروع الصهيوني تتمثل في تكريس وجود إسرائيل على حساب الوجود العربي ولتحقيقها اعتمد الإسرائييليون ولعقود عدة أسلوب شن الحروب على الدول العربية نظراً إلى كون مردود تلك الحروب أعلى من كلفتها.

(*) كلمة في إدارة جلسة من جلسات مؤتمر «جديعاً لمواجهة الاحتلال وتحديات المرحلة» الذي أقامه المجلس الثقافي الجنوبي، في كلية الحقوق - الجامعة المختلطة ببرلين، في ٢٦/٣/١٩٩٤.



التربية ودعم وتعزيز أقسام الأطفال بالمستشفيات الحكومية، ولا أجد كلمة حق تفي اقتراحك لوزير التربية بإيجاد المكان اللائق لمسرح الدمى المتحركة يؤمّه الأطفال ويشاركون في إخراج وتأليف مسرحياته.

إنه غيض من فيض... ولن ننسى ما أسديته للبنان عبر تلك الشبكة من العلاقات الودية مع سائر أمم الأرض خدمة للطفل اللبناني وللطفولة المعدبة في أتون الحرب وخلافات الكبار. لن ننسى، وكذلك لبنان.

إنك رائدتنا. وتاريخك تاريخ مشرف. هو درس في كيفية الخلاص من إحباط الزمن الحالي، واستذكاره سبيل للنجاة من الدوران في فراغ الكلام عن الطفولة وحقوقها وأهمية تنشتها في بناء المجتمع الصالح.

إنك الأم الرؤوم لنا جميعاً نأتي إليك أبناء من كل حدب وصوب. ففي كل تحركاتنا نحملك معنا قيمة خير وجمال وسعياً لن يتراجع أبداً.

نريدك مطمئنة في كل عام نلتقيك بإذن الله لما زرعت من حب يكبر فينا ونكتب به وينورك دائماً.

يستوعب هذه الأسئلة والإجابة عنها؟ على كل حال هي أسئلة عن سبل مقاومة الاحتلال في زمن اتفاقيات السلام وزمن التحاليل المتتجدة في كل لحظة لمفهوم الصراع العربي الصهيوني والسلام الإسرائيلي ثابت يقوم على تكريس التناقض في توزيع المنافع والأعباء بحيث تحصل على المنافع الكبرى وتحمّل شعوب المنطقة الأعباء في مجلها.

إن مقاومة الاحتلال ومواجهة التصورات الإسرائيلية لا مناص منه إذا أراد لبنان تبيئة نفسه لمواجهة تحديات السلام.

إن مراكز القوى الطائفية والمناطقية في لبنان لن تخلي عن مكاسبها التي تتحققها على حساب المواطن والدولة.

والوحدة السياسية شرط للإجماع على سلطة الدولة ومن مهامها حماية المواطنين والتفريق بين العنف الذي يصلح والعنف الذي يدمر.

إن الدولة اللبنانية توازن بين العصبيات المحلية حيث لا وجود للمواطن حقوقياً وسياسياً خارجها آلية العائلة والعشيرة والطائفة تمنع بروز المواطن الفرد بعلاقته بالدولة وتمنع سيادة القانون وتالياً سيادة الدولة.

البارحة قتلت زينب مع رفيق لها أثناء عودتها من المدرسة، ووقفت زينب أخرى تبكي مفجوعة بالقرب من باص المدرسة الذي ينقلها إلى أمكنة تعلمها دون إفادتها لماذا لا تملك سيارات إسعاف مجهزة ولا ملاجئ ولا شروط ومستلزمات المقاومة.

ماذا سنقول غداً لكل زينب على أرض هذا الوطن والخطر يحدق بنا جميعاً؟

وماذا نبني في عقول الصامدين وكلنا مسؤول؟

«بالتوجه الأعمق والأدق نحو لغة البحث العلمي يستطلع بها واقع الاحتلال على مختلف الصعد... وتعزيز أواصر الوحدة الحقيقة... وحقوق الإنسان... والعدالة الاجتماعية... وتأصيل الهوية العربية...» كما يقول

عقب حرب ١٩٦٧ حققت إسرائيل مكاسب اقتصادية عده منها تحويل إسرائيل مركزاً للاستثمارات والصناعات المتقدمة مما أدى إلى تبدل أساسى في دمج المناطق المحاذلة في تلك الحرب اقتصادياً بالاقتصاد الصهيوني. وعقب ١٩٧٣ حدث انقلاب سياسي اقتصادي داخل إسرائيل أدى إلى الدعوة إلى نظرية الغزو الاقتصادي عن طريق السلام، والتسويات المرحلية ستهيمن على اقتصاد دول المحيط الإقليمي عن طريق الاندماج. فالغاية من الاندماج الإسرائيلي السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط تكمن في استبدال الآلة العسكرية الإسرائيلية باحتلال اقتصادي ثقافي مربع.

أين نحن من الاحتلال الثقافي؟

وأين نحن في مقاومة هذا الاحتلال؟
يغادرنا هذا القرن مثلاً بالماسي.

كانت أحداثه مراوحة للعقل العربي بين الهزيمة والوثوب مع الروح الجديدة والحركات التحررية من الأنقال الاجتماعية التي عمّت العالم في فترات متلاحقة من هذا القرن دون تغيير في البنية الذهنية.

وكان الكلام في المشروع الثقافي يأخذ كثافة وهمة يتماهى بالأدبيات السياسية صادقاً في المكتوم فقط الذي لم يُقل حول تطلعات الإنسان العربي في أمانه وإرادته وحول النظام الذي يعيش فيه والحرية التي يمارسها وحدها ويلوغ كمالها. ولم تتوان وسائل الإعلام عن الدخول في ممعنة الشعارات عن توظيف الخطاب المتماهي في سياق وظيفة المشروع الفكري العربي.

إذًا، ليس من نافل القول الطموح إلى رؤية متأنية وصادقة في الثقافة الوطنية لمواجهة الاحتلال لأنها ترسم حدود الثقافة وليس الشعارات. كما أنه ليس من نافل القول التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء إعادة طرح أسئلة كانت قد طرحت منذ أكثر من حسين سنة عن الهوية وال موقف من الآخر سياسياً وحضارياً وحقوق المرأة ودورها في المجتمع وطبيعة السلطة والأصالة والحداثة. فهل من خلل بنوي أعاد العقل العربي عن تكوين مشروعه الذي

الأستاذ حبيب صادق. نستمع إلى مناضلة من الجنوب، لها كلمتها في هذا المضمون وأعمالها القيمة. هي ابنة ذلك التراب ولا شك أنها في هذا اللقاء ستقدم رؤية تبع من حاجات المرحلة الملحة.

البناء الأسري*

موضوع الأسرة وركائزها حديث لا ينتهي، لأن الأسرة أساس البنية البشري، وأن الأمومة وهي وجه التجدد والنمو فيها، هي أيضاً من ظواهر الحياة المتولدة والمتتجدة، في هذا الكون، القائم على دورة البدايات والنهايات.

ولم يهمل التراث البشري في أبعاده الإنسانية والأدبية والفنية والاجتماعية والعلمية، موضوع الأسرة والأم، وقد أكدت أسفار هذا التراث على أهمية الاستقرار الأسري، وعلى قدسيّة الأمومة التي تتساوى مع قدسيّة الأرض أو تفوقها.

ولا شك في أن اهتزاز أوضاع الأسرة في العالم الصناعي، قد استهلك إلى حد كبير طاقات أساسية في الأسرة، وهذه الطاقات هي المسؤولة أولاً عن استقرار الأسرة وعافيتها ونموها السليم.

الأسرة اليوم، تواجه أزمات لا تحد والأمومة تتخطى في مشاكل لا تحصى في كل المجتمعات المختلفة والنامية والمتقدمة.

وقد أدت هذه الأزمات إلى ضرب القيم الأسرية وإلى ضعف العائلة الأسرية، القائمة على المثل والقواعد التي تضبط العلاقات الأسرية وتجنبها وتنجি�ها أو تحيد عنها مشاكل تزعزع، أركان العائلة وتهدم سلامتها.

إن طبيعة الأسرة في لبنان، تتسم بظاهرات وتغيرات، إذ يشهد لبنان تحولات مهمة أصابت مختلف مجالات الحياة ومظاهرها، وانعكست نتائجها

(*) كلمة في ندوة قدمى الكشاف المسلم في لبنان، موضوعها، «البناء الأسري»، في قاعة حسنة الداعوق في جمعية رعاية الطفل والأم، في ١٩٩٤/٤/١.

- خطط العلاج في توجه مشترك.
- ٢ - إن البناء الأسري هو أساس في البناء القومي والوطني، لأن الأسرة هي المرجع الأول والوحدة الأولى بالنسبة للكيان القومي، وهي كذلك بالنسبة للبناء الوطني، والبناء الاجتماعي والإنساني.
 - ٣ - إن الإعداد للحياة الأسرية يجب ألا ينفصل عن واقع اجتماعي يسعى المسؤولون فيه لتأمين الشروط اللاحقة والضرورية، للنمو الأسري ولتقدمه وتطوره، وإلا نقع في كلاميات الإصلاح وتعمق الهوة بين الكلام والفعل، بين المطلوب والموجود، بين المرجو والواقع الصادم المقصر.
 - ٤ - إن حقوق الأسرة لها شأن، شق معنوي يحتم تحريك الورش التربوية والتعليمية وتعزيزها وتطويرها ووضعها بين أيدي أهل الكفاءة والاختصاص، وهناك الشق المادي الذي يحمل في واقعنا ألواناً من التقصير يهدد سلامة الأسرة على الصعد الصحية والخلقية والاجتماعية بصورة عامة.
- فبناء الأسرة السليمة يجب أن يدخل في صلب دستورنا الاجتماعي في الحق والواجب. ولا يستوي هذا الدستور إذا لم يعزز فيه كيان الوالدين داخل أسرتهما.
- فالوالدة المحرومة والجاهلة والمريضة عنوان الخطر. ومحنة لبنان علمتنا أن الأنسن الضعيفة تقود إلى الخراب، وأن البناء الأسري والاجتماعي والوطني ورثة لا تؤجل، وهي ورثة على مستوى الوطن كله بكل مؤسساته وبكل كفاءاته.
- والأساس الضعيف لا تبني عليه أعمدة الحاضر والمستقبل.

على هيكلياته عموماً وعلى مؤسساته الاجتماعية والإنسانية خصوصاً.

هناك مشاكل تواجه العائلة اللبنانية، وتؤثر على العلاقة بين الرجل والمرأة وتؤخرها، أهمها الجهل بشتى أنواعه، ثم الزواج المترجل، ثم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تلبية شروط حاجات أساسية في الزواج. كل هذا يزيد من أهمية التربية والثقافة الأسرية الشاملة والمتطوره. ولا شك في أن تلبية حاجات التعلم الأساسية للنساء وللفتيات تؤهلهن لتحمل المسؤولية، واحترام التراث الثقافي واللغوي والروحي المشترك، ودعم قضايا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حياة البيئة، والحفاظ على القيم الإنسانية والدينية وعلى حقوق الإنسان.

إن المرأة هي فعلاً المربى الرئيسي الأول بحكم سنن طبيعية. لكن هذه السنن يجب أن تدعم بالعلم على الصعيدين النظري والعلمي، وهذا العلم هو المجال الأول والأرقى والأضمن الذي يؤهلها لكي تكون أمّاً مصلحة متقدورة قادرة على تحسين وضعها الشخصي ووضع أفراد أسرتها على شتى الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وللتذكرة على الدوام أن للأسرة حرمتها وضمانها الأول في تقاليدنا كما في بنائنا الاجتماعي. وهذا البناء الاجتماعي، بدءاً بالأسرة لا بد أن تدعمه خلقية ومعرفة تثبته وتسمح له بالتطور ضمن حدود الأعراف والقيم المناسبة بعيداً عن التجمد والرؤى المتغلبة.

والعائلة هي في وصايا الأديان السماوية كلها، ابتداء بالزواج ثم الإنجاب، ثم بتكرير الوالدين ثم باحتضان الأولاد وإعدادهم إعداداً صحيحاً للحياة بكل حقولها وميادينها.

لن أتكلّم بتكرار ما تعرفونه وما تؤمنون به، ولكنني أرغب في إبراز النقاط التي أعتبرها مهمة في هذا الموضوع:

- ١ - إن البناء الأسري يجب أن يكون متكافلاً أي أن يجمع خطط الوقاية مع

كما أنها لم تعد تُلبيها.

وهذا يتطلب ورشة بناء جدية، بمنظور قيادي تُعيد النظر في المنهج التربوية، وفي بعض المؤسسات والنظم الاجتماعية، التي تتفاعل معها وحدات المجتمع، وأولها الأسرة، التي تضم طبعاً المرأة الأم، والزوجة، والشريكة والمواطنة.

إن الإعداد الأسري، والتربية الأسرية، والتوجيه الأسري، على شئ الصعد الصحية، والتربية، والخلقية، والاجتماعية، كلها لا يجوز أن تكون خارج خط المناهج التربوية الأساسي.

و هنا أؤكد على الأبوة المدركة العارفة كما أؤكد على الأمومة المدركة العارفة. ولا شك في أن المعرفة سلاح في وجه التزمر والتخلف، والانحراف وعدم الإنفاق. فالخلل يجب أن تتصدى له بالعلم.

٢ - إن العالم العربي يواجه أزمات متعددة، في طليعتها، الأزمة الثقافية، وسببها قلة المناعة تجاه تيارات جارفة، تُثقل عليه من الخارج. هذا يحتم علينا إعادة النظر في علاقتنا بتراثنا، بدءاً بلغتنا، وواجبنا نحوها التطوير والتحسين، والتنمية، ثم بعد اللغة، التراث الفكري والإبداعي، والروحي، والديني... فالذين في الأساس محترر كبير من انحرافات كثيرة، هذا إذا كان تعاملنا مع الدين تعاملأً في الجوهر، لأن الدين محبة ورحابة صدر وفكر ومنبع الحق والخير.

٣ - إن المرأة العربية، بشئ أوضاعها هي في العالم العربي مرآة الحق والحقيقة. ولا شك في أن أوضاعها وقضاياها يجب أن تدخل فعلاً في صلب تحضير البناء والتنمية على الصعيدين النظري والعملي.

ولا شك في أن صورة المرأة في القرن العشرين ليست هي الصورة ذاتها في القرون الماضية، لأن عملية التطور، تتناولها كما تتناول الرجل. والتطور بالتساوي هو التطور الحقيقي. وأمّا التفاوت في هذا الصدد والتأجيل، والتمويه، والتهميشه، فمن واقع هو المسؤول عن مظاهر التخلف في عالمنا

دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية*

في هذه المناسبة الغنية والمهمة يشرفني أن أصغي إلى الآراء والكلمات حول محاور أساسية تصب كلها في خط إنجاز وتوسيع دور المرأة العربية والإنسان العربي على السواء.

كما يُشرِّفني أن ألتقي في هذه الساحة الناشطة بأهل الوعي والاختصاص والنضال بعضاً من آراء علّها تكون في خدمة الحقيقة لخير المرأة العربية.

و قبل هذا يُسرِّني أن أنتقل إلى أخواتي في الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وعلى رئاستها السيدة عدلا السائر تحية وتقدير المجلس النسائي اللبناني بكلّة أعضائه ومؤسساته، مع التأكيد على رغبتنا في تمتين العلاقة بين المرأة اللبنانية وأختها الكويتية.

لقد رافقَت بكل إعجاب، نضال المرأة الكويتية، وارتقاءها في كل مجالات الطياء والعمل، وهي التي أقبلت على العلم والاختصاص، مؤمنة بالتعرف طريقاً إلى الحياة الحرة الكريمة والمحترمة من عوائق التخلف. وكان وما زال يلهمني دعم الدولة لمسيرة المرأة في العمل الأهلي، والرسمي.

ولا شك في أن وجودي، ولو لفترة قصيرة في الكويت الشقيقة قد أكد لي كل ذلك. واسمحوا لي أن أشارككم في بعض الملاحظات:

١ - إن الهرّات التي أصابت الواقع العربي ببلداته المتعددة، يحتم علينا إعادة النظر في أساليب ومفاهيم لم تُعد تتساوى مع تسارع الأحداث وتقلّبها،

(*) كلمة في افتتاح المؤتمر الأول في الكويت حول «دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية»، في الكويت في ١١/٤/١٩٩٤.

ولا ينسى لبنان دعم الشقيقة سوريا في التصدي للعدو وفي مساندة الجيش اللبناني وشعب لبنان، بمختلف فئاته.

إن التصدي الإسرائيلي يحتم علينا اتحاداً على كل المستويات، والإمكانات والثروات، وتكاتف الكفاءات كلها في سبيل هدف التحرير.

أرفع تحيات الشكر والتقدير إلى الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية التي كان لها الفضل في جمعنا، حول قضياباً تهدف إلى تنشيط الوعي وروح المسؤولية والمعرفة في مجتمعنا العربي نساء ورجالاً.

والله معنا.

وألف شكر

العربي. ومن مظاهره أيضاً هذا الانفصام بين ما يُقال وما يُنفَّذ، خصوصاً في موضوع المرأة.

٤ - إن العالم العربي في حاجة إلى تماسك وتواصل، ومن ضرورات هذا، صلات التعاون والمشاركة بين مجتمعات العالم العربي ومؤسساته الأهلية، وضمنها المؤسسات النسائية، التي تهدف في تحركها ونضالها إلى تثبيت المرأة إنسانة ومواطنة وفاعلة في عملية التنمية والإصلاح والتطوير.

ولا شك في أن هذا المؤتمر سيؤكد على ذلك وسيكون حلقة من حلقات هذا التواصل الحيوي.

٥ - إن مجالات العمل والتطوير والبناء موزعة على قطاعين مهمين: القطاع الخاص، الأهلي، والقطاع العام الرسمي. وهذا يتطلب سياسة تنسيقية تضمهمَا، وتوحدهمَا، تجنبًا للهدر في الطاقات.

واسمحوا لي أن أذكرن بأننا في العالم العربي، رغم مشاكله وحاجاته، نعاني من نوعين من الهدر: الهدر المادي والهدر البشري والمعنوي. وهذه أزمة يجب أن تتصدى لها حالاً.

لن أطيل الكلام علىِّكُن حول نشاط المرأة اللبنانية، وخصوصاً في المجلس النسائي ونحن كما أنتن مشغولات بمحاور عديدة أكدت أهميتها وضرورة معالجتها الأوضاع الخطيرة التي مرت بها لبنان. وإن أخواتي في الكويت يفهمن فحوى كلامي، وقد مررت بلدنهن الشقيقة، بحرب موجعة كان ثمنها غالياً خصوصاً على الصعيد القومي والوطني والإنساني. والكويت كانت وما زالت، عنوان الوطنية والأخوة العربية.

ولا شك في أن الجرح لا يلسمه إلا الإرادة الوطنية الصحيحة.

أيتها الأخوات،

إن وضع لبنان يعنيكـن كما يعنينا، والعدو الإسرائيلي عدو العرب، يتهدـ حـ رـ مـة حدودـنا وأـ رـاضـيـنا وـ بـيـوتـنا، وإـ خـواـنـا فيـ جـنـوبـ وـبـقـاعـ الغـربـيـ.

cultural scheme for the progress of society and the understanding of the mediterranean societies and peoples in positive, creative and productive activities.

The Lebanese Council of Women, who lost its infrastructure in war, has set immediately to activate its role in the process of national and human reconstruction. The Council aims at attracting active civil associations and women potentials from all Lebanese sectors, so as to mobilize them to promote the role of women in social, economic and political development.

The Council believes in Lebanese coexistence, and in Lebanon's unity and sovereignty.

It has repeatedly declared in every possible way that it denounces the continuing Isareli agression on the south and on western Bekaa. It has also urged the U.N. and friendly countries to carry out U.N. resolution 425, which calls upon Israel to withdraw from occupied Lebanese territory.

The Lebanese public opinion as a whole is ready for this positive and new approach, in spite of the post-war conditions which no doubt, most of you have been informed about. These conditions are still reflecting destruction, and retarded situations on the social, and economic levels. But in spite of that we in Lebanon stick to a traditional ambition, and that is being an active link between East and West, and North and South.

Our history is no doubt a solid background for that.

I add, that our small country has always chosen peace and nonviolence in a fruitful and active existence specially on the cultural level.

Our contributions to culture, have been witnessed by world history.

We feel in Lebanon, specially women, that we have much to do, in reviving the importance of human ideals and values, together with promoting creative achievements in various branches of culture.

Women in Lebanon, have proved to be, active supporters for

**كلمة في لقاء شبكة «المتوسط واحد متعدد»
Shore-to shore- Network women,
Cultural centres in the Mediterranean***

Mrs. Asmahan El Batrawi

UNESCO Secretary

Mr. Traugott Schoeftaler

Secretary-General of

German Commission for UNESCO

Mr. Hans-Dieter Dyrroff

Head Cultural Section

Dear Friends,

I would like to extend my warmest thanks and appreciation to the German Commission for the UNESCO, and as a member of the Unesco Executive Board in the Lebanese National Commission, I realize the importance of the role of UNESCO local commissions specially that we are nowadays preparing ourselves for a new era.

After the Valencia Conference which I have attented in Spain 1992, representing my Country, and the Lebanese/council of Women as well, being the President, I have organized a press conference in our Capital, Beirut, with the aim of transmitting to the whole Lebanese public opinion, the proposals, the statements, and the declarations issued after this conference, stressing of course the role of women in moulding a new

Speech in the preparation of Unesco Meeting, «shore - to shore - Network of (*) women», cultural centres in the Mediterranean, königswinter Bonn, 21 April 1994.

(*) كلمة في لقاء شبكة «المتوسط واحد متعدد» الذي أقامته اليونسكو في بون - ألمانيا
في ٢١ /٤ /١٩٩٤ .

كلمة في حفل عشاء المجلس النسائي اللبناني

* ١٩٩٤ سنة

حضرت اللبنانية الأولى السيدة مني الهراوي
معالي الوزراء، سعادة النواب والسفراء
أيها الأعزاء
مساء الخير

يا مرحباً براعية هذا اللقاء الأنيس اللبناني الأولى السيدة مني الهراوي، أرفع إلى حضرتها باسمي وباسم المجلس النسائي اللبناني تحيات التقدير الكبيرة وهي التي اختارت من موقعها خدمة الإنسان في لبنان طفلاً وراشداً وأمنت بدور الأسرة خصوصاً في مرحلة النهضة والإصلاح والإنقاذ، وهي المرحلة التي تعينا اليوم في لبنان الوطن الذي يستحق كل عطاءاتنا وتضحياتنا. كما أنها وهي في موقعها ساهمت ملحوظة في تشغيل العطاء الاجتماعي في شتى الحقول وأرادت أن يكون للمرأة دورها اللائق في بناء هذا الوطن وفي تعزيز مؤسساته. السيدة مني الهراوي بیننا، هي نعم الرفيقة والمثال.

ويا مرحباً بكل فرد منكم يناصر المجلس النسائي اللبناني الذي أخذ على عاتقه رغم الظروف الصعبة أن يثبت للمرأة في لبنان صفات المواطنة الفاعلة والقادرة والمستعدة موحداً بين حقوقها وواجباتها.

فالمرأة وخصوصاً في لبنان، إنسانة مسؤولة ومواطنة لا غنى عنها. أما

(*) كلمة ترحيب بالمشاركين في حفل عشاء المجلس النسائي اللبناني الذي أقامه في السمرلند، في ٦/٦/١٩٩٤.

peace, and human understanding, and the list of pioneer women as well as women leaders is quite long and rich.

Unfortunately, working for peace and for non-violence, social cohesion, entertaining fruitful dialogues, as well as encouraging cultural contacts, need all to be sheltered in centers.

This of course raises the issue of how and who will support or finance these important projects.

Lebanon nowadays, is still, facing a big post war economic crisis.

I would like to mention also the fact that the Lebanese National Commission for the UNESCO has very limited budgets, for very short term activities. Why? How? I feel unable to discuss and explain this shortcoming.

I believe that bureaucracy could be one of the main reasons, which we feel really unable to overcome.

The Lebanese Council of Women has already put down a plan for a cultural center, which would house a lecture hall, conference rooms, and adequate equipments.

Unfortunately our government is not ready to finance it, I seize the opportunity today to discuss this issue with you, for advice and help, stressing the fact, that this project should not be under the official control because we do really suffer in Lebanon, from government bureaucracy which hinders most of our activities.

This center as we have put down its plan is supposed also to serve research projects, training projects, as well as cultural exchange activities.

I mean by that, seminars, conferences, on the various important subjects which contribute to cultural cohesion and understanding and dialogue.

لقاء وفد المجلس النسائي اللبناني للاتحاد النسائي لجمهورية الصين الشعبية*

حضررة رئيسة وأعضاء الاتحاد النسائي في جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية أرفع تحية الإكبار إلى جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية التي جمعت بين عراقة الماضي وتطور الحاضر نحو مستقبل سيكون قائداً على خريطة العالم. أذركم بأن علاقة العرب بالصين قديمة جداً عبر الراحلة العرب وعبر ثقافة عربية أثرت في ثقافة الصين وتأثرت بها على صعد الفلسفة والأدب والدين والفن والهندسة والرسم والحياة.

وأذركم أيضاً بأن العرب هم الأولون الذين استوردوا لكتبهم الورق المصقول من الصين، وخصوصاً عرب الأندلس في إسبانيا.

إن بلادكم متميزة بشعب يؤمن بالعمل والنظام والاكتفاء الذاتي وقد وصلتم إليه بنشاطكم وتصميمكم وشعوركم الوطني القوي، وشعبكم العظيم يتميز بتعلقه بأرضه وبقيمه الخلقة.

إنني أهل إليكم تحيات المرأة اللبنانية العاملة في الحقول الاجتماعية بصفتي رئيسة المجلس النسائي اللبناني.

هذا المجلس يضم الجمعيات الأهلية في كل مناطق لبنان ومقره العاصمة بيروت.

ويشرفني أن أنقل إليكم ولو باختصار صورة حية للمرأة اللبنانية العاملة

(*) كلمة في قصر الشعب بمناسبة زيارة وفد من المجلس النسائي اللبناني المؤلف من الرئيسة د. أمان كباره شعراوي والستة ماجدة كباره والستة فانثية تركية والستة وداد شخنوره جمهورية الصين الشعبية في ٢٥/٨/١٩٩٤.

غيابها أو تغيبها فكلها يسبّان خلاً لا يُريله إلا الإيمان بدورها ودعم هذا الدور، إيماناً بالوطن المتكامل بكل أبنائه ومواطنيه. فالمرأة ليست لهامش الواقع وليس الدخيلة عليه. أيها الأعزاء

في لقاء الأنس والأنفة لا يخلو الكلام الكثير والطويل. إنني أكتفي بأن أذكر لكم أن المجلس النسائي اللبناني، رغم صعوبة الظروف هو خلية ناشطة للعمل الجماعي التطوعي.

١ - اختيار المبادرة في تنظيم الندوات والحلقات التخصصية حول قضايا محورية تعنى الوطن وإنسانه قيماً ومبادئه وخططاً.

٢ - آمن بمنهجية العمل الاجتماعي القائم على توزيع الأدوار وتكاملها خبرة واحتصاصاً وخبرة وقدرة.

٣ - تصدى لدعم قضايا العدالة والحق والحرية ومنها قضايا المرأة وحقوقها. إن دعمكم للمجلس النسائي هو لا شك دعم لقطاع عمل وعطاء يجب أن يستمر وينتشر ويتوسّع.

ولقاونا بكم ليس لقاء الصدفة والمناسبة السريعة. إنه لقاء من يجب أن يلتقاوا ويجتمعوا ويتناقلوا.

أتوجه بالشكر الكبير إلى كل من ساعدنا لإنجاح هذا اللقاء الجميل. باسمي وباسم أخواتي في المجلس النسائي اللبناني،أشكر كل فرد منكم.

أشكر كل المبدعين والفنانين، الآنسة سامية صعب وفرقها، وهي نصيرة المجلس وابنة الرائدة السيدة نجلاء صعب.

وأشكر الفنان عمر أمون الذي سينشد لنا من جبال الحاضر والماضي ما يوحد بينهما. فاللطم بمحرر من ضيق الزمان وضيق المكان.

وأشكر إدارة مؤسسة السمرلند التي لها الفضل البارز في أن يبقى للبنان حصته في الجمال والفرح.

عسى أن يظل الجمال والفرح مشرقين في كل لقاء يجمعنا.

البلد الصديق لجمهورية الصين الشعبية الديمقراطية.

إننا نتمنى للشعب الصيني الازدهار والترفيع كما نتمنى لأنختنا المرأة الصينية دوام الشاط والعطاء خدمة لجمهوريةكم العظيمة وللإنسانية جماء. نتمنى أن تكون زيارتنا لكم فاتحة علاقة مستمرة وبداية تعاون مفيد لرفع شأن المرأة على الصعيدين الوطني المحلي والعالمي.

عاشت جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية

وعاشرت الصداقة الصينية اللبنانية

والى اللقاء بكم على الدوام

خصوصاً خلال المحن وال الحرب التي مرت بها بلادنا لفترة سبع عشر سنة. كان دور المرأة في هذه الظروف الصعبة دوراً بارزاً أساسياً، حافظت فيه على كيان العائلة، حت أولادها رغم ظروف القهر والحرمان والعنف والفقير. ساهمت في عمليات إنقاذ الجرحى ومعالجتهم. آوت مشردين ومهجرين، اعتنت بأيتام، ناضلت في سبيل إعادة السلم إلى لبنان الذي أصابه حصار لا يوصف.

بفضل صمود المرأة ومثابرتها وتخطيها للصعوبات والمشاكل صمد لبنان رغم كل شيء.

وهي اليوم في صلب ورشة الإنقاذ والإعمار الإنساني، لأن نتائج الحرب أغرت المجتمع اللبناني في مشاكل اجتماعية وإنسانية كثيرة جداً.

ويفضل كفاءاتها في مختلف الاختصاصات ساهمت في تطوير عملية الإنتاج في البلاد لكنها لسوء الحظ لم تتوأ بعد مناصب قيادية كافية في المؤسسات كما أنها بعيدة عن خط القرار السياسي. وهذا يدفعنا كمجلس نسائي إلى خوض غمار نضال قوي في سبيل تحقيق وصولها إلى مكان القرار لمصلحة الوطن الذي لا يقوم إلا بجناحيه المرأة والرجل معاً بمساواة حية وعادلة ومشاركة فاعلة.

إنني أرغب في أن أنقل إليكم تقديرنا لدور سفارتكم في بلادنا وأخص بالذكر سعادة السفير Zhu Peiqing والسعادة عقيلته وهما خير ما يمثلكم وخير من يعقد علاقات الصداقة والتعاون بيننا وبينكم ونحن نعتبرهما صديقين كبيرين للمجلس النسائي اللبناني.

أتوجه بالشكر الكبير إلى الاتحاد النسائي الصيني الذي شرفنا بدعوته لنا لزيارة بلادكم العظيمة، وهذه فرصة لنا مفيدة وكبيرة للتعرف عليكم وعلى حضارتكم الفنية.

كما أدعوه باسمي وباسم المجلس النسائي اللبناني إلى زيارة لبنان،

الاجتماعي والثقافي، في كل لبنان، لأن من أهدافه أيضاً توحيد الصنوف وتوحيد الرؤية، وتوحيد الجهد في درب الإصلاح الواحدة، وأساس هذا الدرج هو الإنسان، رجلاً كان أم امرأة، ولا بناء حقيقياً، في لبنان، إذا لم يقم على حقوق منصفة تومن لهذا الإنسان كرامته وحقوقه في مجالات الأخذ والعطاء.

إن طرابلس الفيحاء الرائعة هي مسقط رأسي وحضن عمري. طرابلس كانت وما زالت شاحنة بكرامة أبنائها، وسخائهم في ميادين العمران والعطاء. طرابلس ماضياً وحاضراً ومستقبلًا ستبقى قلعة صامدة للعراقة وللوطنية.

إننا كلنا جنود في خدمة طرابلس، وفي تعزيز موقعها على خريطة لبنان. كلٌّ في مجده لأن ساحة العطاء الواسعة في حاجة إلى كل جندي وجندية.

أيتها العزيزات حاملات الشهادة الجديدة

إن الوطن في انتظاركُن والوطن أرضُ وإنسان، وأنتمَ من جنوده، سيدعمُ عطاءكُن له تخصصٌ ومعرفة وهذا أساس في النجاح.

وأذكرُكُن أيتها العزيزات، بأن المعرفة المختصة في شتى أنواع المهن لا بد أن ترتكز على منهجية حُلْقية تومن بالقيم المستمدّة من جوهر الدين والإيمان، ومن جوهر الولاء الوطني والاجتماعي. هذه القيم تومن بدورها بالتضمحية والتعاون والمشاركة والترفع عن الأطماع والأثانية في سبيل مجتمع حتى الإنسان الحرّ فيه جزء من كلّ حر. والفرد المتخصص فيه جزء من خلايا تعمل بروح جماعية فريقيّة، في سبيل كيان متين صامدٍ في وجه العواصف والأزمات.

ولن أعود إلى صفحات الماضي لأذكرُكُن بوياراته التي كان من أسبابها، ركاكِ البناء الإنساني، والاجتماعي، والانحراف عن القيم التي تُبني عليها كرامة الإنسان وحريته.

حفلة توزيع شهادات في جمعية اللقاء الخيري*

حضره النائب بهية الحريري

حضره الأستاذ تمام سلام

رئيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية المتميزة بخدماتها وعراقتها
أيها السيدات والسادة

أحمل إلى كل فرد منكم تحيات المجلس النسائي اللبناني الذي يعتبر مثل هذه المناسبة الكريمة تحقيقاً لهدف كبير من أهدافه، وهو الجمع المشرّف النشيط بين العمل الاجتماعي والاختصاص في شتى الحقول، لدعم ورشة العمل والإنتاج في هذا الوطن.

فالعمل المنتج المدعوم بالمعرفة هو أساس النهضة والانطلاق والازدهار.

إن المجلس النسائي اللبناني الذي يضمُ جمعيات ناشطة في كل محافظات لبنان ومناطقه قد أخذ على عاتقه حلّ شعلة العطاء والإصلاح وتعزيز دور المرأة وتفعيله حتى لا يبقى هذا الوطن متخبطاً في خليل اجتماعي، من أهم أسبابه تغريب طاقات المرأة وعطاءاتها.

إن المجلس النسائي اللبناني رغم إمكاناته المحدودة ورغم قيامه على أكتاف العمل التطوعي، هو على اتصال مباشر و دائم مع خلايا العمل

(*) كلمة في حفلة توزيع شهادات جمعية اللقاء الخيري في طرابلس - لبنان، في ٢٥/٩/١٩٩٤.

افتتاح الحلقة الدراسية الأولى للجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين * «رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة»

معالي وزير الثقافة والتعليم العالي
الأستاذ ميشال إده
راعي هذه الحلقة

يشرفني أن أفتح هذه الحلقة الدراسية بالشكر أرفعه باسم اللجنة الأهلية للتحضير لمؤتمر بيجين إلى راعي المناسبة معالي الأستاذ ميشال إده. كما أتوجه بالشكر إلى مؤسسة فريديريش إيرث التي دعمت اللجنة الأهلية منذ تأسيسها. وأخص بالشكر الصديق الأستاذ سمير فرح الذي كان ولا يزال له الدور البارز في مواكبة نشاط اللجنة ومساندتها، وتقديم التسهيلات لإنجاح عملها وتحقيق برامجها. وهذه الندوة واحدة من حلقات دراسية وندوات، حضرت لها اللجنة لتقام خلال هذا العام في بيروت والمحافظات.

إن هدفنا المستمر هو إدماج المرأة في عملية التنمية رغم العقبات التي قد تؤخر ذلك. فتحسين أوضاع المرأة في لبنان وتوفير الفرص المتكافئة لها مع الرجل جزء من مسيرة إصلاحية تهضي بيسان لبنان. ولا بد من سياسية وطنية يشترك فيها القطاع الأهلي مع القطاع الرسمي لإحداث تغييرات في

(*) كلمة في افتتاح الحلقة الدراسية الأولى موضوعها «رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة» في برنامج اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين الذي نفذته بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيرث، في فندق الريفيرا، في ٢١/١٠/١٩٩٤.

أيتها الغاليات علينا وعلى الوطن مبروكه الشهادة ومبروك انقالكُن من مجال الأخذ والتعلم إلى مجال العطاء. أرجو أن يكون لقاءكُن بخلايا العمل في لبنان لقاءً مثمرًا ويعزز كرامة العمل كما يعزز كرامتكُن، في وجه ما يهدد هذا المجتمع من جهل وحرمان.

أما جمعية اللقاء النسائي الخيري ورئيسها السيدة زينة كرمي، فإنني أجدد نفسي مقصورة في التعبير لهن عن تهاني المجلس النسائي اللبناني، وتهانيَ الخاصة، لكنني متأكدة من أنهن مصممات على الارتقاء الدائم، من نجاح إلى نجاح في سبيل خدمة الإنسان. وفقُكُن الله ورعاكُن.

أيها السيدات والسادة

هذه المناسبة واحدة من مناسبات يرعىها المجلس النسائي باهتمام وفرح ولأنها كلها وفي كل لبنان، تحمل البشرى، يُشرى ولادة الحاضر الجديد فوق صفحات حرب وعنف ومنازعات دائمة لا بد أن يطويها الحق والخير والتعاون والعمل.

إن حضور المرأة اللبنانية هو بلا شك حضورٌ متكاملٌ يجمع بين الخبرة، والكفاءة والاختصاص، يبقى أن يعني هذا الوطن بمشاركةها في موقع القرار لأن القرار الحقيقي لا يمكن أن يظل مبتوراً العناصر.

ويدعم مؤتمر بيجين هذه النظرية، مؤكداً على أن من أسباب التخلف والانحرافات تغيب المرأة عن موقع القرار.

والعالم اليوم متوجه بكليته نحو القرار الأكبر والأعظم وهو قرار السلام. هذا السلام يعنينا نحن في لبنان في الدرجة الأولى لكنه يكون فاعلاً رائداً شجاعاً إذا تخطى ما يتخطى فيه مجتمعنا من أزمات ومشاكل أبرزها الانقسامات والمنازعات الضيقية والطائفية، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية والاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته الهدامة والغاشمة.

إننا بعد تجربتنا المريرة خلال محنتنا الطويلة صامدون لبناء سلام لائق وعادل يجب أن تكون المرأة فيه المشاركة البارزة أمّا وزوجة ومواطنة.

أكرر ترحبي بكل فرد منكم، وهدفُ اجتماعنا خلال هذين اليومين هو فتح الطريق والآفاق أمام رؤية تغييرية تتخطى الركود والجمود.

ولا شك في أن النقاش بيننا سيعني هذه الرؤية وينشطها وأهلاً وسهلاً بكم.

البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تمكيناً للمرأة من القيام بمسؤولياتها الكاملة كمواطنة مشاركة للرجل على قدم المساواة.

ونحن فيما نقوم به نحضر لمؤتمر بيجين العالمي في استراتيجية عمل تقوم على التنسيق مع المرأة في الدول العربية الشقيقة، والمرأة فيسائر دول العالم. ولقد اعتمدنا في خطة عملنا، على المجالات العشرة المقترحة من قبل الهيئة التنظيمية للمؤتمر التي تشكل قاعدة شاملة في المجتمع البشري. عنوان حلقتنا في هذين اليومين يدور حول قضية رفع مستوى الوعي في المجتمع اللبناني لحقوق المرأة المعترف بها وطنياً ودولياً.

وهذا العنوان له عدة محاور:

المحور الأول هو حقوق المرأة في الأسرة.

المحور الثاني هو حقوق المرأة في العمل وفرص التأهيل والتدريب.

المحور الثالث هو أُمية النساء والتخطيط التربوي.

المحور الرابع هو دور الإعلام في مشاركة المرأة في الإنماء.

المحور الخامس هو العلاقات الاجتماعية مرأة للتفاوت في الحقوق بين الجنسين.

إن مهمة النوعية لا بد أن تسير في خط واحد يجمع بين الجنسين ويشمل الجيل الطالع الذي نحمله أمانات المستقبل.

والوعي معرفة من دعائمها الحقائق المدرورة والطمأنينة الاجتماعية القائمة على الإنصاف والعدالة.

ولقد أدركت اللجنة الأهلية خلال عملها طوال سنة كاملة أن النوعية نضال مستمر وأن النوعية أيضاً تفرض رذم الهوة نهائياً بين العمل الرسمي والعمل الأهلي. كما ترمد الهوة بين من يعملون على أرض الواقع ومن يقدمون النظريات المدرورة لأن مثالية العمل هي في دمج النظري بالعمل الفعلي.

وهو حدث يؤكد التواصل بيننا، كما يؤكد العمل المشترك في سبيل كرامة المرأة خصوصاً والإنسان بصورة أساسية.

واسمحوا لي، أن أتوجه بالشكر إلى سعادة النائب بيبة الحريري، التي ساهمت مساهمة جدية في تعزيز مفهوم الريادة على الصعيد الاجتماعي، والتربوي، في قيادتها الحكيمية لمؤسسة الحريري الثقافية، وترؤسها لجنة التربية في المجلس النيابي، وهياليوم ستولى رئاسة هذه الجلسة، والتي نأمل بوجودها في المجلس النيابي أن تترجم توصيات هذه الندوة إلى تحسين وضع بعض القوانين المجنحة فيما يتعلق بالمرأة عامة وبالمرأة العاملة خاصة. كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور صادر يونس والدكتور جباعي اللذين سيغnyan هذه الندوة بخبراتهما الأكademية والاجتماعية في هذا المجال. كما أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير لمؤسسة فريدريش إيبرت، التي دعمت اللجنة الأهلية منذ تأسيسها، ورافقتها في تنفيذ خطتها، بشخص ممثلها في لبنان، الأستاذ سمير فرح، الذي أصبح محوراً هاماً في تحريك ودعم النشاطات الأهلية الإنمائية في كل مناطق لبنان.

افتتاح ندوة المرأة والعمل في سياق التحضير لمؤتمر بيجين*

إخوتي وأخواتي

يشرفني أن أفتح هذه الندوة «المرأة والعمل» باسم اللجنة الأهلية للتحضير لمؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي سينعقد في بيجين أيلول ١٩٩٥ - . وهذه الندوة واحدة من حلقات دراسية وندوات حضرت لها اللجنة الأهلية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت لتقام خلال هذا العام، في بيروت وفي المحافظات في إطار التحضير والمشاركة في هذا المؤتمر العالمي. كانت الحلقة الأولى في هذا البرنامج، في بيروت، «عن رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة» في تشرين الثاني ١٩٩٤ في بيروت، وستكون الحلقة الثانية إن شاء الله في ٧ و ٨ آذار ١٩٩٥ ، عن «مشاركة المرأة في موقع القرار» في أوتيل الريفيرا في بيروت الذي سيصادف أيضاً يوم المرأة العالمي.

أما الندوات فكان أولها في محافظة البقاع - زحلة عن «دور المنظمات الأهلية والحكومية من أجل تقديم المرأة على الصعيد الوطني»، وفي الشمال - طرابلس عن «تعليم النساء والفتيات»، وفي محافظة النبطية عن «المرأة في مواجهة الاحتلال»، واليوم عن المرأة والعمل في محافظة الجنوب وفي ٨ نيسان في محافظة جبل لبنان - جبيل عن المرأة والإعلام.
وها نحناليوم في صيدا عاصمة الجنوب مرة أخرى خلال هذا الشهر،

(*) كلمة افتتاح ندوة «المرأة والعمل» التي نظمتها اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين في قاعة دار البلدية في صيدا في ١٥/١/١٩٩٥.

وإن أي تقدم للمرأة هو بالحقيقة تقدم للمجتمع، ونحن لسنا بصدده تكوين حزب للمرأة، وإنما نسعى للتكامل بين الجنسين، وللتوازن الجنسي بين المرأة والرجل، وللاتحاد والتوحد في سبيل استقطاب جميع الطاقات، لا هدرها، وفي سبيل توظيفها لخدمة الإنسان والوطن في سبيل عدالة اجتماعية محققة. فاحتلال المرأة مكانتها في المجتمع، وإشراكها في التفكير والتحظيط وصنع القرار، هو تجسيد للحياة الديمقراطية وللممارسة الديمقراطية.

هذا لا يتم إلا ضمن تكوين إرادة تدخل في إطار المسؤوليات التي تحملها المواطننة نفسها والمؤسسات الرسمية والأهلية في مجال التنمية المطلوبة.

كان للهيئات الأهلية في كل لبنان دور كبير في دفع عجلة التغيير ضمن التنمية الشاملة المطلوبة رغم الصعوبات التي عشناها والمشكلات التي نحاول أن نتخطاها.

ولا ي يعني إلا أن أحقي المواطنات في الجنوب والمؤسسات للتضحيات التي قمن بها بشتى أنواعها من إغاثة وإنقاذ وبطولة وموافق وأفعال في سبيل التغيير المطلوب.

ولكن قوة مؤسساتنا في مستواها الفردي لم تعكس قوة جماعية بعد لجهة التسويق فيما بينها وبين المؤسسات الرسمية، لتمكن من تحديد دورها تحديداً واضحاً في مشاركة المواطنين في رسم السياسات لبناء الوطن الواحد الموحد.

فالهيئات النسائية التي كانت ولا تزال تسعى وتطالب بديمقراطية تشعر فيها كل مواطنة في مجموعة ما، أنها تشارك في التفكير والتحظيط وصنع القرارات، لا يتم ذلك إلا إذا استجمعت هذه الهيئات قواها ونظمت صفوفها، ووسعـت نشاطـها من الخدمات الاجتماعية إلى المجالـات التـنموـية الأخرى، فـتـبتـ عندـذـ وجودـها بـقدرـتها وـفعـاليـتها وإنـاجـها.

لقاء جمعيات الجنوب*

حضره سعادة المحافظ الأستاذ حليم فياض

حضره سعادة النائب بهية الحريري

حضرات رؤسـاتـ ومـمـثـلـاتـ الجـمـعـيـاتـ النـسـائـيـةـ فيـ مـحـافـظـةـ الـجنـوبـ

أخـواتـيـ وـاخـوانـيـ

اسمحوا لي أن أعبر عن شكري وشكر المجلس النسائي اللبناني، ل لتحقيق فرصة هذا اللقاء وإقامة هذا التواصل بيننا وبين أهلاًنا في الجنوب الممثل اليوم بسعادة المحافظ وبسعادة النائب بهية الحريري، والمؤسسات الأهلية الفاعلة في سبيل خدمة هذا الوطن وأبنائه.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الجزيـلـ للـسـيـدةـ نـادـيـاـ حـبـ اللهـ،ـ منـدوـيةـ مـحـافـظـةـ الـجنـوبـ فيـ مـجـلسـ النـسـائـيـ الـلـبـانـيـ،ـ لـتـنـظـيمـ هـذـاـ اللـقـاءـ،ـ وـالـجـهـدـ الـذـيـ قـامـ بـهـ لـاستـقطـابـ الـمـؤـسـسـاتـ الـرـائـدـةـ فـيـ الـعـلـمـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـإـنـمـائـيـ.ـ هـذـاـ يـوـمـ مـنـاسـبـةـ غالـيـةـ عـلـىـ قـلـبيـ جـداـ،ـ لـأنـ الـاجـتمـاعـ فـيـ عـاصـمـةـ الـجنـوبـ مـعـ رـائـدـاتـ الـجنـوبـ هـوـ حدـثـ يـؤـكـدـ ثـباتـ الـعـلـمـ النـسـائـيـ وـنـضـالـهـ فـيـ سـبـيلـ كـرـامـةـ الـمـرأـةـ خـصـوصـاـ،ـ وـالـإـنـسـانـ بـصـورـةـ أـسـاسـيـةـ.

إن قضية المرأة جزء لا يتجزأ من قضية الإنسان ومطلبـنا بـمـشارـكةـ المرأةـ فـيـ عمـلـيـةـ الـبـنـاءـ الـاجـتمـاعـيـ لـاـ تـقـفـ عـنـ عـبـةـ الـمـطـالـبـ بـمـساـواـتـهاـ معـ الرـجـلـ،ـ بلـ تـنـاديـ بـتـكـافـقـ الـفـرـصـ أـمـامـ جـمـيعـ الـمـوـاـطـنـينـ لـأـيـ جـنـسـ اـنـتـمـواـ،ـ لـأنـ هـذـهـ هـيـ الـقـاعـدـةـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـعـدـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ.

(*) لقاء جمعيات الجنوب في صيدا بحضور سعادة محافظ الجنوب الأستاذ حليم فياض وسعادة النائب بهية الحريري، في دار المحافظة، ٢٧/١/١٩٩٥.

إننا في المجلس النسائي اللبناني ندرك أبعاد واقعنا الذي يحتاج إلى عمل ضخم أعجز عن وصفه وصفاً كاملاً متكاملاً، ورغم الإمكانيات المحدودة، ورغم حرمان المجلس النسائي من حقوق مادية تعتبر اليوم في عصرنا حقوقاً لا جدال حولها.

رغم كل ذلك، فإن مسيرتنا لم تتوقف ولم يقتصر دورنا على الساحة المحلية، نجحنا في ثبيت روابط مهمة جداً بيننا وبين المنظمات الدولية والمؤسسات الإنسانية والنسائية في العالم العربي في الشرق وفي العالم.

باسم المجلس النسائي وباسمي الشخصي وانسجاماً مع رسالتنا يسعدني أن أحيي النائب السيدة بهية الحريري التي ساهمت مساهمة جدية في تعزيز مفهوم الريادة على الصعيد الاجتماعي وتحت قبة البرلمان.

إننا نعتبر المرأة في البرلمان حاملة لرسالتنا وممثلة قادرة لنا، ولا شك أن الرائدات قد فتحن أمام المرأة طريق الحضور البرلماني اللاقى.

السيدة بهية الحريري هي نصيرة المجلس النسائي، وهي التي بما تقوم به تفعل أهدافه وتساندها وتتبناها.

ولست في مجال تقديم الشكر بل في مجال الدعوة للتكاتف وللاتحاد وللتعاون وللعمل المشترك.

كل هذا لا ينسينا عنواناً موجعاً، هو محنة المرأة الجنوبية البطلة التي ساهمت مساهمة أولى في تأقلم الخريطة الجنوبية ببطولة وصبراً وتمسكاً بالأرض حصن الأجداد والترااث والكرامة.

إنني لا أكتفي أبداً بتحية المرأة الجنوبية لكنني أقول إنها المثال لنا وإنها أمانة في عنقنا.

لست هنا في مجال التطويل، لكن بدافع التعامل الأمين مع الواقع أرغب بالتعريف عن المجلس النسائي اللبناني وذكر أهم ما قام به المجلس الذي يعتبر مجلس المرأة اللبنانية والذي نريده مرجعاً لها.

فوجودنا بينكم اليوم يهدف لإعادة صياغة شاملة لعلاقات القطاع الأهلي النسائي مع بعضه البعض لضمان فعاليته وتطوير بنائه وقدراته. يشرفني أن أكون عاملة مع فريق ناشط في المجلس النسائي اللبناني في خط هدف الأول هو تحديد العمل الاجتماعي على شتى الصعد، وجعله قائداً في مسيرة البناء والإصلاح.

وهذا الهدف يؤكد على شروط كثيرة أهمها:

- ١ - ثبيت العمل الفريقي الجماعي.
 - ٢ - التمسك بالقيم الإنسانية والخلقية في كل تخطيط.
 - ٣ - اعتبار الوطن مساحة موحدة لكل أبنائه.
 - ٤ - تشجيع الكفاءات وتفعيتها ضمن اختصاصاتها.
 - ٥ - إنصاف المرأة والهدف من ذلك أكثر من عملية ترضية وإنصاف.
- الهدف ثبيت المرأة في دينامية هذا الوطن وهذا المجتمع كعضو مساهم وفاعل ورائد وشاهد. لأن تهميش المرأة معناه تشطير الوطن ومعناه حرمانه من التمتع بعطاء كل أبنائه وكفاءاتهم.

لا شك أن النضال ضروري، وأن العقلية النضالية يجب أن لا تغيب عن مسيرتنا. ويجب أن تتجدد في ضوء التطور المحلي والإقليمي والعالمي. ولكن لا بد من موازنة القيادات صاحبة القرار في شتى القطاعات، وأعني القطاع التنفيذي والقطاع التشريعي والقطاع الإنمائي والقطاع التربوي بما تحمل الكلمة التربية من عناوين فرعية ومن قطاعات متداخلة لا يمكن فصل واحد منها عن الآخر.

في التربية داخل الوطن عالم إنماء وتنمية موحد وله كيان موحد. أما التفاصيل فيجب أن لا تنفصل عن الخط الرئيس الذي يرمي إلى تطوير الإنسان وتعزيز دوره وتنويره بالعلم والمعرفة وثبتت القيم الإنسانية التي من غيرها يصبح وجودنا و وجوداً ناقضاً منحرفاً ومتخلفاً.

نبذة عن تاريخ وأعمال المجلس النسائي اللبناني

- تأسس المجلس النسائي اللبناني سنة ١٩٥٣ وهو مؤسسة وطنية تطوعية تحت علم وخبر رقم ٣٧٥٣ تضم اليوم مائة جمعية نسائية ومختلطة من كل أنحاء لبنان، ومن كل طوائفه، ومذاهبه، وهو يؤمن بثوابت الوفاق الوطني والعيش المشترك، ووحدة لبنان وسيادته واستقلاله.

- أصاب المجلس خلال الحرب، ما أصاب غيره من المؤسسات فدمرت بنية التحتية، وجدت أعماله، ولكن مع عودة الأمن انتخب هيئة إدارية جديدة منذ شباط ١٩٩٢، وبياشرت العمل فوراً في سبيل أن يساهم المجلس فعلياً في بناء الوطن والإنسان فيه وإرساء قواعد التغيير نحو الأفضل تربوياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً والاهتمام بدور المرأة خاصة، على الصعد المحلية والعربية والدولية كافة.

- ترمي أهداف المجلس إلى استقطاب الهيئات والمؤسسات الأهلية والطاقات النسائية الفاعلية في الحياة العامة في القطاعات المختلفة، والتعاون والتنسيق معها لرفع شأن الإنسان في لبنان، وتمكين المرأة من المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنسيق مع الاتحادات النسائية في الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، في سبيل إعلاء شأن المرأة وتطورها، والسعى إلى إبرام القوانين والمواثيق المحلية والعربية والدولية التي تمكّن المرأة من ممارسة حقوقها وواجباتها.

- تنتخب الهيئة الإدارية كل أربع سنوات وتكون ملّففة من رئيسة وأربع نائبات للرئيسة؛ وأمينة السر وأمينة الصندوق وستة رئيسيات لجان وخمسة مندوبيات عن المحافظات. يمارس المجلس وظائفه ضمن اللجان التالية: اللجنة القانونية، لجنة التخطيط والدراسات، لجنة العلاقات الاجتماعية، لجنة العلاقات العربية والدولية، لجنة الإعلام، لجنة المالية.

- تختار الهيئة الإدارية هيئة استشارية في الحقول التي تدعو الحاجة إليها كما ينص عليها القانون الأساسي والنظام الداخلي.

أعمال ونشاطات المجلس

- يقيم المجلس علاقات وثيقة مع المسؤولين وأصحاب القرار في المؤسسات اللبنانية من أجل إطلاعهم على مطالبه وشرحها وتأكيدها: الدولة بكل أجهزتها الإدارية والأمنية؛ الجيش وقوى الأمن الداخلي، وهو عضو في جميع اللجان الوطنية التي تولّف بقرار من مجلس الوزراء، منها: لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين، لجنة المتابعة للأوضاع في المتبدى، لجنة المتابعة للمؤتمر النقابي الوطني، اللجنة الوطنية للمجلس الأعلى للطفولة، اللجنة الأهلية لمؤتمر بيجين، اللجنة الوطنية لمؤتمر بيجين، اللجنة الوطنية لحماية الأحداث المنحرفين، اللجنة الاستشارية لمشروع وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني.
- يقيم المجلس صلات وثيقة مع الهيئات النسائية والمختلطة في كل أنحاء لبنان وذلك بالقيام بزيارات للمحافظات وعقد اللقاءات.
- يشارك المجلس في كل تحرك وطني، ويتخذ مواقف في القضايا الوطنية، محلياً وعربياً ودولياً، ويقوم بتحركات للتعبير عن استنكاره للعدوان المتكرر على الجنوب والبقاع الغربي، ويحث الأمم المتحدة والدول الصديقة على تطبيق القرار ٤٢٥ بإلزام إسرائيل احترام استقلال لبنان.
- يقوم المجلس بزيارة سفارات الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة للاطلاع على برامج ومشاريع تنمية المرأة في شتى أنحاء العالم، كما يقوم بزيارة بعض الاتحادات النسائية الشقيقة من ضمن إمكاناته المحدودة.
- يشارك المجلس في النشاطات الثقافية والاجتماعية من لقاءات وندوات ومحاضرات ومؤتمرات ودراسات ومعارض تنظم في كل أنحاء لبنان.
- يقيم المجلس حلقات دراسية ومؤتمرات حول قضايا وشؤون المرأة والأسرة كان أهمها:
 - مؤتمر تعزيز دور المرأة في القرار السياسي»، ١٩٩٢؛ «الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الإنماء»، ١٩٩٣. وانبعث عنه لجنة متابعة لتوصيات

- يستفيد من الدورات التدريبية التي تقيمها بعض المؤسسات الدولية لتدريب عناصر نسائية على القيادة، تونس - بيروت.
- يقيم مقابلات إذاعية وصحفية وتلفزيونية ومؤتمرات صحافية لمعالجة أوضاع وقضايا المرأة في شتي الحقوق.
- ينسق مع المؤسسات الدولية والإثنائية، للقيام بدراسات وأبحاث، ومشاريع إنسانية منها:
- مشروع إحصائي للجمعيات النسائية، بقصد التعرف على أهدافها ونشاطاتها الفاعلة ومشاريع تتعلق بمكافحة الأمية وتعليم الكبار، كما أسس مجدداً مركزاً للتوثيق والدراسات بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية كنقطة اطلاق يامكانت محدودة جداً ويسعى للتعاون في هذا المجال مع Agfund المجلس العربي للطفولة والمرأة والتنمية.
- يقوم المجلس بمتابعة منظمة لتعديل بعض القوانين المجنحة بحق المرأة وإبرام الاتفاقيات الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وقد أمرت المساعي بتحقيق بعض المطالب في هذا المجال: تعديل قانون التجارة الذي لا يسمح للمرأة بممارسة التجارة إلا بإذن من زوجها، وتعديل نصوص القانون العقاري التي لا تسمح للمرأة بالشهادة.
- ينسق مع المؤسسات الحكومية اللبنانية والمؤسسات الدولية والإثنائية لتقديم مشاريع إنسانية تمكنه من تحقيق أهدافه، منها:
- مشروع لمكافحة الأمية؛ مشروع تعليم الكبار؛ المهارات الحياتية الضرورية؛ التثقيف السياسي؛ مركز توعية وتوجيه وإرشاد.
- يحضر للمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي سيعقد في بيروت 1995، وقد ألف اللجنة الأهلية المؤلفة من عدد من أعضاء مجلس النواب والنقابات وأساتذة الجامعات وعدد من عضوات المجلس النسائي اللبناني للقيام بنشاطات تحت شعار رفع مستوى الوعي بقضايا التمييز على أساس الجنس لكل شرائح المجتمع، ولكل مستوياته نساء ورجالاً، شيئاً

- المؤتمر من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والمجلس النسائي تعاون في سبيل تحقيقها.
- نظم مؤتمرات بيروت للتحضير لمؤتمر بيجين 1994 - 1995 وندوات المحافظات.
 - شارك في عدة مؤتمرات عربية دولية وإقليمية أحدها مؤتمر الاتحاد النسائي في سوريا، 1994.
 - شارك في مؤتمر نشاطات المرأة في بلدان حوض البحر المتوسط في مرسين - تركيا، 1993.
 - شارك في مؤتمر المرأة المتوسطية في (فالنسيا - إسبانيا)، 1992.
 - شارك في مؤتمر دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الكويت، 1994.
 - شارك في مؤتمر التبادل الثقافي في بلدان البحر المتوسط - في بون ألمانيا - بدعوة من اللجنة الوطنية لليونسكو في ألمانيا ومنظمة اليونسكو، 1994.
 - شارك في لقاء تحضيري لمؤتمر بيجين في القاهرة، 1994.
 - شارك في مؤتمر التبادل الثقافي في بلدان البحر المتوسط - في الدار البيضاء - المغرب، 1994.
 - شارك في المؤتمر الإقليمي في عمان للتحضير لمؤتمر بيجين، 1994.
 - شارك في مؤتمر سيفيكس في المكسيك، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، 1995، مكسيكو سيتي.
 - شارك في مؤتمر المنظمة النسائية الوطنية للنساء الأميركيات والعربيات، 1995، نيويورك.
 - لبي المجلس دعوة إلى الصين من الاتحاد النسائي الصيني، 1994، ومدعو لزيارة بريطانيا.

**افتتاح الحلقة الدراسية الثانية
للجنة الأهلية للتحضير والمشاركة
في مؤتمر بيجين في بيروت
*مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار***

معالي وزير الثقافة والتعليم العالي

الأستاذ ميشال إدـه - راعي هذه الحلقة الدراسية

يشرـفني أن أفتتح هذه الحلقة الدراسية بالشكر أرفعـه باسم اللجنة الأهلية
لتحضير لمؤتمر بيـجين إلى راعي المناسبة معالي الأستاذ ميشـال إـدـه. كما أتوجه
بالشكر إلى مؤسـسة فـريـدرـيـشـ ليـبرـتـ التي دعمـتـ اللجنةـ الأـهـلـيـةـ منـذـ تـأـسـيـسـهاـ.

وأـخـصـ بالـشـكـرـ الصـدـيقـ الأـسـتـاذـ سـعـيرـ فـرـحـ الذـيـ كانـ وـلاـ يـزالـ لـهـ الدـورـ
الـبـارـزـ فـيـ موـاـكـبـ نـشـاطـ اللـجـنةـ وـمـسـانـدـهـ، وـتـقـدـيمـ التـسـهـيلـاتـ لـإنـجـاحـ عـملـهـ
وـتـحـقـيقـ بـرـامـجـهـ. وـهـذـهـ النـدوـةـ وـاـحـدـةـ مـنـ حـلـقـاتـ درـاسـيـةـ وـنـدـوـاتـ، حـضـرـتـ
لـهـ اللـجـنةـ لـتـقـامـ خـلـالـ هـذـاـ عـاـمـ فـيـ بـيـرـوـتـ وـالـمـحـافـظـاتـ.

إنـ هـدـفـاـ المستـمرـ هوـ إـدـماـجـ المـرـأـةـ فـيـ عـمـلـيـةـ التـنـمـيـةـ رـغـمـ العـقـبـاتـ التـيـ
قدـ تـؤـخـرـ ذـلـكـ. فـتـحسـينـ أـوضـاعـ المـرـأـةـ فـيـ لـبـانـ وـتـوـفـيرـ الفـرـصـ المـتـكـافـةـ لـهـاـ
مـعـ الرـجـلـ جـزـءـ مـنـ مـسـيـرـةـ إـصـلـاحـيـةـ تـنهـضـ بـإـنـسانـ لـبـانـ. وـلـاـ بدـ مـنـ سـيـاسـةـ
وـطـنـيـةـ يـشـرـكـ فـيـهاـ القـطـاعـ الـأـهـلـيـ مـعـ القـطـاعـ الرـسـميـ لـإـحـدـاثـ تـغـيـرـاتـ فـيـ
الـبـنـىـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ تـمـكـنـاـ لـلـمـرـأـةـ مـنـ الـقـيـامـ بـمـسـؤـلـيـاتـهاـ

(*) كلمة في افتتاح الحلقة الدراسية موضوعها «مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار»
في برنامج اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيـجين الذي نـفذـتهـ بـالـعـلـاقـاتـ
مـعـ مـوـسـسـةـ فـريـدرـيـشـ ليـبرـتـ، فـيـ فـنـدقـ الرـيفـيرـاـ - بـيـرـوـتـ، ١٩٩٥ـ ٣ـ /ـ ٧ـ.

وشـابـاتـ، وـذـلـكـ بـعـقـدـ مـؤـتـمـراتـ فـيـ بـيـرـوـتـ وـفـيـ كـلـ مـحـافـظـاتـ لـبـانـ،
وـيـتـحـضـرـ مـلـفـاتـ أـبـحـاثـ وـدـرـاسـاتـ فـيـ مـجـالـاتـ مـوـضـوـعـ المـؤـتـمـرـ: المـساـواـةـ
وـالـتـنـمـيـةـ وـالـسـلامـ.

وـالـلـجـنةـ الـأـهـلـيـةـ تـمـثـلـ نـصـفـ أـعـضـاءـ اللـجـنةـ الـو~طنـيـةـ لـلـمـشـارـكـةـ فـيـ مـؤـتـمـرـ
بيـجينـ التـيـ تـأـلـفـتـ بـنـاءـ لـقـرـارـ مـجـلـسـ الـوـزـراءـ.

إـنـ مـؤـتـمـرـ بـكـيـنـ مـوـعـدـ كـبـيرـ، نـسـعـيـ كـلـنـاـ لـلـمـشـارـكـةـ فـيـهـ مـشـارـكـةـ تـلـيقـ
بـالـمـرـأـةـ الـلـبـانـيـةـ لـكـنـاـ لـنـعـتـبـهـ الـأـخـيـرـ وـالـوـحـيدـ.

إـنـ مـوـعـدـنـاـ الدـائـمـ فـيـ سـبـيلـ تـعـزـيزـ قـضـاياـ الـحـقـ وـالـعـدـالـةـ وـالـسـلامـ وـالـتـنـمـيـةـ
سيـجـمـعـنـاـ فـيـ مـوـاعـيدـ كـثـيرـةـ، سـتـكـونـ لـاـ شـكـ نـافـعـةـ وـنـاجـحةـ، مـاـ دـمـنـاـ نـوـمـنـ
بـالـعـمـلـ الـجـمـاعـيـ الـمـشـرـكـ، وـمـاـ دـامـتـ الـمـرـأـةـ فـيـ لـبـانـ قدـ اـخـتـارـتـ طـرـيـقـ
الـمـشـارـكـةـ فـيـ صـلـبـ قـضـاياـ الـبـنـاءـ وـالـتـنـمـيـةـ وـالـإـلـصـاـحـ.
وـمـاـ زـلـتـ مـنـ الـمـؤـمـنـينـ بـأـنـ الـحـقـ يـؤـخـذـ وـلـاـ يـعـطـىـ.

أـخـذـ اللـهـ بـيـدـكـمـ وـبـيـدـنـاـ وـإـلـىـ لـقـاءـ دـائـمـ مـعـكـمـ.

إن حضور المرأة اللبنانية هو بلا شك حضور متكامل يجمع بين الخبرة، والكفاءة والاختصاص، يبقى أن يعني هذا الوطن بمشاركةها في موقع القرار لأن القرار الحقيقي لا يمكن أن يظل مبتور العناصر. ويدعم مؤتمر بيجين هذه النظرية، مؤكداً على أن من أسباب التخلف والانحرافات تغيب المرأة عن موقع القرار.

والعالم اليوم متوجه بكليته نحو القرار الأكبر والأعظم وهو قرار السلام. هذا السلام يعنينا نحن في لبنان في الدرجة الأولى لكنه يكون فاعلاً رائداً شجاعاً إذا تخطى ما يتخطى فيه مجتمعنا من أزمات ومشاكل أبرزها الانقسامات والمنازعات الضيقية والطائفية، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية والاحتلال الإسرائيلي واعتدائاته الهدامة والغاشمة.

إننا بعد تجربتنا المريرة خلال محنتنا الطويلة صامدون لبناء سلام لائق وعادل يجب أن تكون المرأة فيه المشاركة البارزة أمّا وزوجة مواطنة.

أكّرُّ ترحبي بكل فرد منكم، وهدف اجتماعنا خلال هذين اليومين هو فتح الطريق والأفاق أمام رؤية تغييرية تخطي الركود والجمود. ولا شك في أن النقاش بيننا سيعني هذه الرؤيا وينشطها. وأهلاً وسهلاً بكم.

ال الكاملة كمواطنة مشاركة للرجل، على قدم المساواة.

نحن فيما نقوم به نحضر لمؤتمر بيجين العالمي في استراتيجية عمل تقوم على التنسيق مع المرأة في الدول العربية الشقيقة، والمرأة فيسائر دول العالم.

ولقد اعتمدنا في خطة عملنا، على المجالات العشرة المقترحة من قبل الهيئة التنظيمية للمؤتمر التي تشكل قاعدة شاملة في المجتمع البشري. عنوان حلقتنا في هذين اليومين يدور حول قضية رفع مستوى الوعي في المجتمع اللبناني لحقوق المرأة المعترف بها وطنياً ودولياً.

وهذا العنوان له عدة محاور:

المحور الأول: حقوق المرأة في الأسرة؛

المحور الثاني: حقوق المرأة في العمل، وفرص التأهيل والتدريب؛

المحور الثالث: أمية النساء والتخطيط التربوي؛

المحور الرابع: دور الإعلام في مشاركة المرأة في الإنماء؛

المحور الخامس: العلاقات الاجتماعية مرآة للتفاوت في الحقوق بين الجنسين.

إن مهمة التوعية لا بد أن تسير في خطٍ واحد يجمع بين الجنسين ويشمل الجيل الطالع الذي تحمله أمانات المستقبل. والوعي معرفة من دعائمها الحقوق المدرosa والطمأنينة الاجتماعية القائمة على الإنصاف والعدالة.

ولقد أدركـت اللجنة الأهلية خلال عملها طوال سنة كاملة أن التوعية ضرورة مستمرة وأن التوعية أيضاً تفرض ردم الهوة نهائياً بين العمل الرسمي والعمل الأهلي. كما ترمـد الهوة بين من يعملون على أرض الواقع ومن يقدمـون النظريات المدرosa لأن مثالية العمل هي في دمج النظري بالعملي الفاعل.

التي تغوص على النظريات قبل الحقائق، والتي تتختبط في التفاصيل دون الجوهر. وجوهر الحقيقة واحد، إنه منبع الحق والخير والصلاح.

إننا نعيش اليوم، ويا للأسف أزمات انفصام. انفصام بين ما نؤمن به وما نمارسه. بين ما نقوله وما نفعله. بين حاضرنا وماضينا. لكن هذا الماضي من تراثنا هو قلة وحشة وجود. والعكس طبعاً هو الحقيقي والصحيح، لأن الإسلام لا يصدّ أبداً دفع الحياة وليس هو دين الجمود والركود والتخلف. إنه الدين الذين ينتهي قدرتنا على التجدد من غير انحراف أو خلل. الإسلام هو حليفنا الأول في مسيرتنا مع الزمن يثبت علاقتنا بالثوابت الجوهرية ويغذى ولاءنا للتراث الغالي والثمين.

إن الإسلام هو لكل الأزمان وهو الذي يؤكد لنا أن الحاضر هو ابن الماضي الشرعي كما أنه أبو المستقبل الشرعي أيضاً. ولم تقم الدعوة الإسلامية الكريمة والشريفة لتقييد مسيرة الإنسان رجلاً كان أم امرأة، لماذا نتناسي تراثنا؟

إن التجديد من خلال الحياة، لكن الويل لتجدد يتخلّى عن خلقيّة الحق والحقيقة. إنني أدعو إلى قراءة متهملة واعية لتاريخ الإسلام ولتعاليم الإسلام. هذه القراءة غير المتسرعة والواهية والمتكمالة هي الباب إلى المسيرة الصحيحة.

إن الإسلام هو دين الإنسان. هو سيد المرأة الزوجة والمرأة الأم والمرأة الشريكه. سهل عليها الكثير من صعوبات وجودها. كرس لها حق الخيار وحق التملك وحق التعبير.

الإسلام هو دين العدالة ودين الرحمة والمساواة. وزع الواجبات فأنصفت وزع الحقوق فأنصفت إنصافاً نابعاً من نظره إلى الواقع. اعتبر الاختلاف طريقاً إلى التكامل لا طريقاً إلى التفاوت والتمايز والسلط.

الإسلام فرض الإنفاق، والإنصاف هذا أهم بكثير من موازين مساواة لا تطول جوانب الواقع كلها. المساواة منطق قد يجتمع نحو الجمود، وأما

المراة بين عدالة الرحمن وظلم الإنسان*

يوم تُغَيَّبُ المرأة أو تُبَعَّدُ عن معايير البناء والتنمية يتفاقم الخلل ويفتك التخلف في شتى الميادين. لهذا هو واقعنا؟ وإن تطور المجتمعات لا يمكن أن يقوم على رؤية تمييزية تفصل جنساً عن الآخر لاعتبارات خارجة تماماً عن ستة الوجود والحياة.

وهذا ما تتفق عليه الشرائع الدينية والشرعية الإنسانية التي تهدف كلها إلى إنصاف الإنسان وترقيته.

إن التمييز ضد المرأة هو انحراف يضر بالجنسين. فالمرأة المظلومة والمهمشة تبقى دون المستوى اللائق بأمومتها وبشراكتها الزوجية، كما بشراكتها الاجتماعية والوطنية. والقضية أكثر بكثير من أن تحصر في نطاق صغير يصور الواحد مناساً للآخر أو غريماً له أو مسابقاً.

إنها قضية العدل الذي يمنحك كل حقوق حقه في العطاء والتقدم. هذا الحق هو أساس العدالة الاجتماعية التي كرستها شرائع السماء لشريعة الأرض.

وفي المجتمعات النامية لا بد من التركيز على إنماء الإنسان أساساً للبناء السياسي والاقتصادي والوطني. ومن أهداف هذا الإنماء، التنوير والتثقيف والرؤى الجلية الواضحة في مواجهة هذا الخصم من الأيديولوجيات

(*) كلمة في افتتاح مؤتمر «المراة بين عدالة الرحمن وظلم الإنسان» الذي أقامته الرابطة النسائية الإسلامية في مركز الرابطة الثقافية في طرابلس في ١١/٣/١٩٩٥.

لقد حصلنا في المجلس النسائي على تعديل ضروري لقانون الشهادة في السجلات العقارية، ولقانون التجارة ولجزء من قانون الجنسية، إلا أن هناك الكثير من القوانين المجنحة تحتاج إلى إعادة نظر.

ولقد تقدم المجلس النسائي إلى المسؤولين في وزارة العدل وفي مجلس النواب بمقترنات للتعديل والمجلس ما زال سائراً في طريق الإصلاح التشعري الذي تباركه عدالة السماء. والمسيرة طويلة، من شروطها المثابرة في خطة عمل منظم يعتمد على حسن الاستقطاب.

إنها مسيرة الإصلاح المدني الشجاع والمتجرد ومن شروط المسيرة المعرفة القائمة على الولاء الصافي للحقيقة.

ونقاوة الحقيقة في صلب الإيمان لأن الإيمان حق وحقيقة، ولأن الرحمن أعدل العادلين.

فكيف لا تأخذ من عدله؟؟

الإنصاف فعدالة تتجدد وتتطور في إطار الشراكة والتكامل.

إن تاريخ الإسلام رائع بأمجاد نسائه ولم يغلق أبواب العلم ولا أبواب العمل والجهاد في وجه المرأة.

لم يميز الإسلام علم المرأة عن علم الرجل، ولا عمل المرأة عن عمل الرجل، ولا قيم المرأة عن قيم الرجل. دعا إلى الصلاح والإيمان لكليهما، أوضح الأسس وترك التفاصيل لمنطق الواقع وظروفه الخاصة وال العامة. لكن هذا المنطق ويا للأسف تعرض للتجزئة: قطع وحُصص وصُرم وحُصر وصُور، ويل ل المسلمين لا يعرفون إسلامهم، ويل ل المسلمين يختارون من إسلامهم ما يروق لاجتهدتهم.

إن المرأة المؤمنة هي المرأة المقبلة على مسؤوليات الحياة والمجتمع والوطن بتحرر راق يتميز بالشجاعة وبالتزاهة وبالرقي النفسي والفكري والخلقي.

الإسلام دين النضال، تراثه متجلّر في النضال والجهاد والسمعي الكبير. هذا التراث هو منطلق رؤية إسلامية تقدمية ترفع عن كل تميّز يؤخّر المجتمع ويدعم أنواعيات جنس فيه على حساب جنس آخر.

إن الظلم الاجتماعي الذي لحق بالمرأة فعانت منه كما عانى منه المجتمع بكامله سببه إما جهل أو ظلم أو انحراف لا علاقة للدين فيه. والحل في نضال قائم على الرؤية الإنسانية التي تعتبر الإنسان محور هذا الكون.

ومن هذا النضال التوجه الجدي والمثابر لتعديل القوانين المجنحة بحق المرأة، لأن في النصوص التشريعية المدنية والبنائية ما أصبح مقصراً عن دينامية التطور.

لكن تعديل النصوص وحده لا يكفي. ينبغي أن يقف وراء النصوص من ينقلها من سطور النظريات إلى التطبيق والممارسة السليمة.

حقوق الإنسان وكرامته.

وهذا لا يتم إلا ضمن تكوين إرادة تدخل في إطار المسؤوليات التي تحملها المواطنة نفسها والمؤسسات الرسمية والأهلية في مجالات التنمية المطلوبة.

لقد عبر معظم المسؤولين والقادة في مجتمعنا في مناسبات ومواقف عديدة عن ضرورة تعزيز النساء ضمن خطط التنمية العامة، إلا أن القليل من أقوالهم نال حظه في التطبيق العملي.

وإذاً أنا نحمل المرأة دوراً رائداً في هذه السنين الصعبة، علينا أن نهتم لها الظروف المناسبة لأن تكون عضواً فعالاً في المجتمع اللبناني، مشاركة بذلك في التغيير، في المفاهيم، مشاركة في التخطيط والتنفيذ، متسلحة بالعلم والمعرفة والثقافة لرفع مستوى الأسرة والوطن على كل من الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

إن اندماج المرأة اللبنانية في عملية التنمية ضرورة أساسية في مسيرة الإصلاح والتطوير. وهذا الاندماج هو تطور حضاري لتحرير الإنسان ولنمكه من إغناء الحياة ببطاقاته وأعماله.

والنضال الأهلي في هذا المجال لا يمكن أن ينفصل عن النشاط الرسمي، بل هو في أمس الحاجة إلى الدعم الرسمي الذي نرجو أن يكون منصفاً وكافياً.

وفي سياق التحضير لمؤتمر بيجين ١٩٩٥ تجلّى هذا النضال في التعاون المثمر والعمل البناء القائم بين اللجنة الأهلية واللجنة الوطنية، والجدير بالذكر أن تسعًا من عضوات اللجنة الأهلية هن في الوقت نفسه عضوات في اللجنة الوطنية.

في اليوم التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٣ وبمبادرة من المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريديريش إيبرت، تم تشكيل اللجنة الأهلية للتحضير لهذا المؤتمر العالمي الرابع للمشاركة الفاعلة فيه. تألفت اللجنة الأهلية من عدد من النواب ومن ممثلي النقابات ومن أساتذة جامعيين، ومن

دور اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين*

حضره اللبنانية الأولى السيدة مني هراوي، رئيسة اللجنة الوطنية لمؤتمر المرأة الرابع

حضره نائبة الرئيسة السيدة رندة بري

حضره السفراء

حضره نقيب الصحافة الأستاذ محمد العلبي

حضره نقيب المحررين الأستاذ ملحم كرم

حضرات ممثلو الهيئات الدولية

حضرات ممثلو وسائل الإعلام

زميلاتي وزملائي

إن اللبنانيين اليوم يمرّون في مأزق الحالة الجديدة التي أفرزتها الحرب والأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية. وإن إخراج البلاد من هذه الحالة يتطلب نمطاً جديداً من التعاطي في الشأن الوطني. وإن كل تحرك يجب أن يتسع نطاقه ليشمل كل اللبنانيين رجالاً ونساء، وذلك على قاعدة من المبادئ واضحة تعمل في إطار برامج وخطط ويكون في أولوياتها احترام

(*) مداخلة في المؤتمر الصحفي الذي عقدهت اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين موضوعها «دور اللجنة الأهلية في التحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين»، بحضور رئيسة اللجنة الوطنية السيدة مني هراوي، ونائبة رئيسة اللجنة السيدة رندة بري، في مركز الرعاية الدائمة - الحازمية، بيروت، ١٩٩٥/٣/٢٤.

توصيات اعتبرت أساساً لتقديم المرأة اللبنانية في إطار التنمية المتوازنة لكلا الجنسين.

أما في الحلقة الأخيرة المنعقدة في ٨ آذار، فقد صدر خلالها إعلان بيروت الذي حدد منطلقات ومبادئ وأهدافاً وتوصيات، هدفها كلها رسم سياسات تلبّي حاجات المرأة اللبنانية.

واللجنة الأهلية هي حالياً في صدد إعداد التقرير الأهلي، الذي سيرتكز على المعطيات الرقمية للتقرير الوطني، مع تحليل هذه المعطيات وتفسيرها وتحليلها وإبداء وجهات نظر المؤسسات الأهلية حولها.

كما أن اللجنة الأهلية تحضر فيلم فيديو مدته خمس دقائق سوف يتم عرضه بصورة متواصلة مع الأفلام من بلاد أخرى في بيجين. وسيدور موضوعه حول محة المرأة الجنوبية البطلة التي بُرِزَتْ كرمز للصمود وللولاء للأرض وللوطن.

وقد شارت اللجنة الأهلية في مؤتمرات تحضيرية لمؤتمر بيجين في الكويت، والقاهرة، وفي المؤتمر الإقليمي في عمان، وفي المؤتمر التحضيري العام والأخير في نيويورك الذي عقد بين ١٣ - ٢٤ آذار.

وتمكن بعض أعضائها من المشاركة في ورشات العمل وفي اللجان التحضيرية، كما في اللجان الاستشارية، وفي لجنة التخطيط وفي وضع التقرير الإقليمي والتقرير الدولي، وقد كانت المساهمة جدية ومميزة.

والجدير بالذكر أن الوفد اللبناني الأهلي في نيويورك رغم قلة عدده بالنسبة للوفود الأخرى، قد تمكّن من تقديم مشروع أولويات مؤلف من تسع نقاط تجمع حولها كلمة مندوبيات البلاد العربية، بهدف إدخالها في التقرير النهائي الدولي في بيجين. أولها مواجهة أساليب إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان في لبنان، من اعتداءات واعتقال وتهجير، والعمل على تركيز دور المرأة في إرساء السلام العادل والشامل.

ممثلاً من المجلس النسائي اللبناني ومن مؤسسة فريدریتش إيررت.

ولقد باشرت اللجنة الأهلية عملها بوضع خطة عمل للمدى القصير وللمدى البعيد وترمي هذه الخطة إلى تحقيق أهداف أهمها:
أولاً: استئناف قدرات النساء ومهاراتهن ومواهبهن.

ثانياً: عرض القضايا التي تشكل عوائق أساسية أمام تقدم غالبيتهن وتحديد الخطوات وتعيين الإجراءات التي يمكن أن تُتَّخذ في سبيل النهوض بالمرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة الوطنية.

وقررت اللجنة الأهلية أن تعمل تحت شعار «رفع مستوى الوعي بقضايا تمييز الجنس في المجتمع اللبناني لتحقيق المساواة والتنمية والسلام».

ومهمة التوعية في نظرنا لا بد أن تسير في خط واحد يجمع بين الجنسين ويستقطب الجيل الطالع الذي نحمله أمانات المستقبل. والوعي معرفة من دعائمها الحقائق المدروسة، فضلاً عن الطمانينة الاجتماعية القائمة على الإنصاف والعدالة.

وقد أدركت اللجنة الأهلية خلال عملها أن التوعية نضال مستمر وهي تفرض ردم الهوة بين العمل الرسمي والعمل الأهلي، وردم الهوة بين من يعملون على أرض الواقع ومن يقدمون النظريات، لأن تكامل العمل واتكمالهما في دمج النظري بالعملي.

وقد تمكنت اللجنة من استقطاب النساء، أصحاب الكفاءات وأهل الاختصاص، والمؤسسات الثقافية والإنسانية والاجتماعية والمؤسسات الرسمية والقيادات المسؤولة من كل لبنان، وذلك بهدف التعبير عن وجهات النظر المختلفة في إطار مستلزمات التنمية.

أما الحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الأهلية في بيروت والندوات الخمس التي أقامتها في المحافظات بالتعاون مع مؤسسة فريدریتش إيررت، فقد فتحت مجالاً مفيدةً لتبادل الآراء. وصدر إثر كل حلقة دراسية

رثاء الرائدة السيدة ثريا عدرة*

هذا الموت يطلب الكثير ويأخذه، لكن أهل الكثير يغدقون على هذه الدنيا من صميم أيامهم الزاد السمين وال عبر الثمينة، والريادة تميز بشحن الحياة بزخم التقدم والتجدد.

الرواد يحملون على كاهلهم عبء الإنذار وعبء البشر، وهم أمومي إذ يحضرون الأيام ويسهرون على أوجاعها ومشاكلها كما الأم الوالدة الكبيرة، سيدة لقائنا اليوم، ثريا الخطيب عدرة، أشرقت بمجد الريادة لكنها أشرقت أيضاً بوداعة المحبة والسخاء وهي الأصيلة المؤصلة أباً عن جد. إنها أصالة العلم والوطنية والالتزام بقيم الكرامة، وهي الأصيلة المؤصلة على دروب التحصيل العلمي والثقافي.

وهي الأصيلة المؤصلة في قلب عائلة توحد فيها الشركاء بالأبناء.

ثريا الأم وثريا الزوجة واحدة في العطاء المتالق، واحدة في حلقة الحب والعمل، هذه الكبيرة أبدعث لطريقها مسلكاً خاصاً إذ كان منطلقها حاراً بالحق وكان قلبه صادقاً بالحقيقة.

هذا المسلك المتفوق الرافي أضفى على نضالها نزاهةً متميزةً، هي نزاهة الأقواء والبساطة معاً.

بسطة لأنها تحررت من عقد القاصرين والغافلين.

هي ناضلت في سبيل تشخيص حقوق الأمهات وناضلت في سبيل بعث حقوق المرأة من الهوامش ومن ظلمات النسيان، ولم تفصل تلك

إضافة إلى ذلك تمكنت اللجنة الأهلية من الحصول على موافقة الدول العربية على إقامة اثنين عشرة ورشة عمل مشتركة في بيجين يستقطب لها أكبر عدد ممكن من المؤتمرين ضمن الأولويات المحددة.

إن المؤتمر العالمي الرابع الذي سيعقد في بيجين أيلول 1995 هو موعدنا الكبير، فلننسَّ كانا للمشاركة فيه مشاركة تليق بالمرأة اللبنانية. واللجان الأهلية والوطنية ناشطتان استعداداً وتحضيراً للمؤتمر.

لكن هذا المؤتمر ليس موعدنا الأخير والوحيد، ما دام موعدنا الدائم يبقى لكل عمل يهدف إلى تعزيز الحق والعدالة والسلام والتنمية. والشكر لكم جميعاً.

(*) كلمة في رثاء السيدة ثريا عدرة في كلية بيروت الجامعية، بيروت في ٣/٢٤ . ١٩٩٥

الحقوق عن الكرامة الإنسانية التي هي أساس الحرية والتحرر.

هذه الكبيرة الحرة حملت رسالتها في كل مكان: في مظاهرات الشارع، في الأندية، في التجمعات، في المقابلات الإعلامية، في المؤتمرات، والأندية العالمية. وكانت من اللواتي ثبن المرأة اللبنانية والערבية في العنوانين البارزة، وهذه الكبيرة الحرة أرادت للمرأة دوراً لا يُرَد في السياسة، لأنها آمنت بأن السياسة رسالة إصلاح وتحرير وبناء متوازن يُنصف الإنسان ويرفع عنه نير التخلف والحرمان.

الرواد ناجحون يذهبون... يغيبون... تاركين وراءهم ثمارتهم وأعمالهم الناجحة.

وكبيرتنا حاضرة في لجنة حقوق المرأة ولجنة الأمهات وفي معظم التجمعات النسائية التي تمحور نضالها حول قضايا التقدم والحرية الاجتماعية والسياسية والوطنية.

ونبقى نحن مقصرين في عصر عطاءاتهم بسطور قليلة.

أيتها الكبيرة الحاضرة معنا في المسيرة الطويلة إياها، إن شجاعتك في الحق مشعل لنا لن يخبو لأن الشجاعة نورٌ والحق نورٌ وذكراك في قلوبنا نورٌ وهدى.

رحمات الله عليك.

افتتاح ندوة المرأة والإعلام في جبيل*

يشرفني أن أفتح هذه الندوة «المرأة والإعلام» باسم اللجنة الأهلية للتحضير لمؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي سيعقد في بييجن - الصين في أيلول 1995.

وهذه الندوة واحدة من حلقات دراسية وندوات حضرت لها اللجنة الأهلية بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيربرت لتقام خلال هذا العام، في بيروت وفي المحافظات.

كانت الحلقة الأولى من هذا البرنامج، في بيروت عن «رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة» في تشرين الثاني 1994 والحلقة الثانية في 7 و 8 آذار 1995 عن «مشاركة المرأة في موقع القرار» في أوتيل الريفيرا.

أما الندوات فكان أولها في محافظة البقاع - زحلة عن «دور المنظمات الأهلية من أجل تقدم المرأة على الصعيد الوطني» وفي الشمال - طرابلس عن «تعليم النساء والفتيات» وفي محافظة النبطية عن «المرأة في مواجهة الاحتلال» وفي الجنوب - صيدا، عن «المرأة والعمل»، واليوم في محافظة جبل لبنان - جبيل عن «المرأة والإعلام».

وها نحن اليوم بينكم في مدينة جبيل وهو حدث يؤكّد التواصل بيننا، كما يؤكّد العمل المشترك في سبيل كرامة المرأة، خصوصاً والإنسان بصورة أساسية.

(*) كلمة في افتتاح ندوة «المرأة والإعلام» التي نظمتها اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بييجن، بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيربرت في مدرسة القلبين الأقدس في جبيل، في 1995/4/8.

وقررت اللجنة الأهلية أن تعمل تحت شعار «رفع مستوى الوعي بقضايا تميز الجنس في المجتمع اللبناني لتحقيق المساواة والتنمية والسلام».

ومهمة التوعية في نظرنا لا بد أن تسير في خط واحد يجمع بين الجنسين ويستقطب الجيل الطالع الذي نحمله أمانات المستقبل، والوعي معرفة من دعائهما الحقائق المدرورة، فضلاً عن الطمأنينة الاجتماعية القائمة على الإنصاف والعدالة.

وقد أدركت اللجنة الأهلية خلال عملها أن التوعية نضال مستمر وهي تفرض ردم الهوة بين العمل الرسمي والعمل الأهلي، وردم الهوة بين من يعملون على أرض الواقع ومن يقدمون النظريات، لأن تكامل العمل وакتماله هو في دمج النظري بالعملي.

وقد تمكنت اللجنة من استقطاب النساء، وأصحاب الكفاءات وأهل الاختصاص، والمؤسسات النقابية والإنسانية والاجتماعية والمؤسسات الرسمية والقيادات المسؤولة من كل لبنان، وذلك بهدف التعبير عن وجهات النظر المختلفة في إطار مستلزمات التنمية.

أما الحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الأهلية في بيروت وأندوات الخمس التي أقامتها في المحافظات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيرث، فقد فتحت مجالاً مفيدةً لتبادل الآراء. وصدر إثر كل حلقة دراسية توصيات اعتبرت أساساً لتقديم المرأة اللبنانية في إطار التنمية المتوازنة لكلا الجنسين.

أما في الحلقة الأخيرة المنعقدة في ٨ آذار فقد صدر خلالها إعلان بيروت الذي حدد مطلقات ومبادئه وأهدافاً وتوصيات، هدفها كلها رسم سياسات تلبي حاجات المرأة اللبنانية.

واللجنة الأهلية هي حالياً في صدد إعداد التقرير الأهلي، الذي سيرتكز على المعطيات الرقمية للتقرير الوطني، مع تحليل هذه المعطيات وتفسيرها وتعليقها وإبداء وجهات نظر المؤسسات الأهلية حولها.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى معالي الوزير الأستاذ بطرس حرب، على وجوده معنا اليوم في قيادة هذه الحلقة، وهو الذي تميز بحضوره وثقافته وعلمه، في أي موقع ومركز اعتلاء.

كما أتوجه بالشكر للمحاضرة الصديقة والعزيزة والأدية والباحثة الدكتورة نور سلمان التي ستطللنا على ما أنجزته من بحث في هذا الميدان. وإنني أقدم أيضاً بالشكر لممثل نقيب الصحافة في اللجنة الأستاذ وليد الطبيبي الذي سيعنينا بأفكاره ومداخلته، والدكتورة أنسية الأمين، الأكاديمية والباحثة التي سيكون لها مداخلتها أكبر الأثر في نفوتنا كما عوّدتنا على ذلك في ظروف ومناسبات عديدة.

كما أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير لمؤسسة فريدريش إيرث، رفيقة الدرب في هذا النضال، التي دعمت اللجنة منذ تأسيسها ورافقتها في تنفيذ خطواتها، بشخص ممثلها في لبنان الأستاذ سمير فرح، الذي أصبح محوراً هاماً في تحريك ودعم النشاطات الأهلية الإنمائية في كل مناطق لبنان.

في اليوم التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٣ وبمبادرة من المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريدريش إيرث، تم تشكيل اللجنة الأهلية للتحضير لهذا المؤتمر العالمي الرابع للمشاركة الفاعلة فيه. تألفت اللجنة الأهلية من عدد من النواب ومن ممثلي النقابات ومن أساتذة جامعيين، ومن ممثلات من المجلس النسائي اللبناني ومن مؤسسة فريدريش إيرث.

ولقد باشرت اللجنة الأهلية عملها بوضع خطة عمل للمدى القصير وللمدى البعيد وترمي هذه الخطة إلى تحقيق أهداف أهمها:
أولاً: استئناف قدرات النساء ومهاراتهن ومواهبهن.

ثانياً: عرض القضايا التي تشكل عوائق أساسية أمام تقدم غالبيهن وتحديد الخطوات وتعيين الإجراءات التي يمكن أن تتخذ في سبيل النهوض بالمرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة الوطنية.

دور المنظمات غير الحكومية في تأهيل وتدريب المرأة على المهن والوظائف*

لقد تميز هذا القرن بغيرات وتحولات اقتصادية سريعة ومداخلة انعكست بدورها على مجتمعاتنا العربية بغيرات داخلية وخارجية شملت قطاعات الحياة المختلفة. وقد نجم عن هذه التغيرات تحديات جديدة تقضي إعادة التفكير في أنواع المسؤوليات الملقاة على عاتق المواطن، الرجل والمرأة، وفي المطالب الازمة لإعداده لمواجهة هذه التحديات تحقيقاً لأهداف الإنماء الاقتصادي ولتحسين مستوى حياة الإنسان العربي في مجتمعه وبيته ووطنه.

ويوم تغيب المرأة أو تبعد عن معايير البناء والتعميم يتفاقم الخلل في شتى الميادين كما في المجتمعات المتقدمة والنامية والمختلفة كلّ بحسب وضعه وظروفه.

وإن تطور المجتمعات لا يمكن أن يقوم على رؤية تميزية تصنف الإنسان حسب جنسه، وإن التمييز ضد المرأة في العالم، وفي مجتمعاتنا العربية يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وبعد عقبة أمام مشاركة المرأة في حياة بلدها السياسية والاقتصادية والثقافية إلى جانب الرجل. وإن أي تقدم للمرأة تتحققه المرأة هو بالحقيقة تقدم للمجتمع، وإن استقطاب جميع الطاقات وتوظيفها لخدمة الإنسان والوطن

(*) مداخلة أقيمت في إدارة محور في مؤتمر «دور المنظمات غير الحكومية في تأهيل وتدريب المرأة على المهن والوظائف» الذي نظمته الجمعية اللبنانية لإدارة الأعمال ومعهد الدراسات السائبة، في فندق البرистول - بيروت، ١٩٩٥/٤/٢٤.

كما أن اللجنة الأهلية تحضر فيلم فيديو مدته خمس دقائق سوف يتم عرضه بصورة متواصلة مع الأفلام منبلاد أخرى في بيجين وسيدور موضوعه حول محن المرأة: الجنوبية البطلة التي برزت كرمز للصمود وللواء للأرض ولل الوطن.

وقد شاركت اللجنة الأهلية في مؤتمرات تحضيرية لمؤتمر بيجين في الكويت، والقاهرة، وفي المؤتمر الإقليمي في عمان، وفي المؤتمر التحضيري العام والأخير في نيويورك الذي عقد بين ١٣ - ٢٤ آذار. وتمكن بعض أعضائها من المشاركة في ورشات العمل وفي اللجان التحضيرية، كما في اللجان الاستشارية، وفي لجنة التخطيط وفي وضع التقرير الإقليمي والتقرير الدولي.

والجدير بالذكر أن الوفد اللبناني الأهلي في نيويورك رغم قلة عدده بالنسبة للوفود الأخرى، قد تمكن من تقديم مشروع أولويات مؤلف من تسع نقاط تجمع حولها كلمة مندوبيات البلاد العربية، بهدف إدخالها في التقرير النهائي الدولي في بيجين. أولها مواجهة أساليب إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان في لبنان، من اعتداءات واعتقال وتهجير، والعمل على تركيز دور المرأة في إرساء السلام العادل الشامل.

إضافة إلى ذلك تمكنت اللجنة الأهلية من الحصول على موافقة الدول العربية على إقامة اثنى عشرة ورشة عمل مشتركة في بيجين يستقطب لها أكبر عدد ممكّن من المؤتمرين ضمن الأولويات المحددة.

إن المؤتمر العالمي الرابع الذي سيعقد في بيجين أيلول ١٩٩٥ هو موعدنا الكبير، فلنُشعّ كلنا للمشاركة فيه مشاركة تليق بالمرأة اللبنانية. واللجنة الأهلية والوطنية ناشطتان استعداداً وتحضيراً للمؤتمر.

لكن هذا المؤتمر ليس موعدنا الأخير والوحيد ما دام موعدنا الدائم يبقى لكل عمل يهدف إلى تعزيز الحق والعدالة والسلام والتنمية. والشكر لكم جميعاً.

البني الاقتصادية والاجتماعية من أجل إزالة ما ترسب من العوامل التاريخية المعمقة وزيادة معدلات دخول المرأة في قوة العمل المنتجة.

وتشهد المرأة اللبنانية في مسيرتها لتحقيق هذه الأهداف، تحولات اجتماعية واقتصادية كما تجاهله تحديات ومشكلات ومخاطر، كان أبرزها الحرب اللبنانية وأثارها على الإنسان والإنتاج كما كانت هذه الحرب عقبة رئيسية في مسيرة إدماج المرأة في التنمية.

ورغم الاتساع الكمي الذي حققه تعلم المرأة في لبنان وفي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية، ورغم أن نسبة النساء ضمن القوة العاملة في لبنان قد سجلت ٢٧,٨٪ في عام ١٩٩٠، وهي أعلى نسبة في العالم العربي، إلا أنها ما زالت تصب في قطاع الخدمات أكثر منها في فروع المستوى المتوسط والأعلى من قطاع المهن الحرة. وبالرغم من التحسن الملحوظ في فرص التعليم في جميع مراحله، لا يزال الفرق شاسعاً بينها وبين الرجل في هذا الحقل وإن هذه الزيادة تؤدي إلى المناصفة في فرص العمل. ونشير إلى أن هناك مشكلات متصلة بشروط التعليم ومضمونه وقيمه وموقعه على أدوار النساء. هذه المشكلات بالغة الخطورة يقتصر التخطيط التربوي عن إدراكيها في التعليم الأساسي وفي مختلف مراحل التعليم.

وهذا ما يؤكد الحاجة الماسة لوضع استراتيجيات لتوجيه قوة العمل وربطها بسوق العمل لأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يعطى النساء والرجال إمكانية زيادة خياراتهم عبر تحسين نوعية التربية ورفع مستوى الدخل.

لقد كان للهيئات الأهلية دور ملحوظ في دفع عجلة التغيير رغم الصعوبات التي عشناها والمشاكل التي نحاول أن نتخطاها. وقد مرت هذه الهيئات الأهلية بمرحلة انتقالية حاسمة بفعل عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولكن قوة مؤسساتنا في مستواها الفردي لم تتطور بعد إلى قوة جماعية،

يؤديان إلى عدالة اجتماعية محققة.

فإذا كان صحيحاً أن للمرأة في المجتمع البشري وظائف تختلف عن وظائف الرجل بحكم أنوثتها وأمومتها ودورها كزوجة، فإن التنظيم الاجتماعي التقليدي هو الذي عزل هذه الوظائف عن الورشات العامة في سائر الحقوق العامة.

إن المجتمع الذي يسعى نحو الإنماء الشامل المتكامل والذي يدعم كيان العائلة لا بد أن يساند المرأة ويفتح أمامها مجال التطور والتقدم لتتسنى لها القدرة على المشاركة في ثبيت التوازن الاجتماعي القائم على مشاركتها للرجل في البناء والتنمية.

إن العمل هو ضرورة إنسانية لصقل شخصية المرأة ولتنميتها وإشعارها بянاسيتها البشرية وقيمتها الإنسانية.

إن العمل البيتي لا يستهلك كل وقت النساء، كما أن التنظيم الحديث لا يمكن الرجل وحده من توفير الحياة المناسبة للعائلة، ولذلك أصبحت مشاركة المرأة ضرورة اقتصادية أيضاً فضلاً عن الضرورات الأخرى.

إن إدماج المرأة في التنمية يرتكز على أرضية الواقع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعاتنا العربية، وعلى ما يبذل لمواجهة هذه العوائق وتحديات التطوير، وهذا يتطلب دراسة هذا الواقع وتقويم الحياة في تلك المجتمعات وتطوير نوعيتها للمواطنين رجالاً ونساء، وعلى وجه الخصوص تقويم أوضاع المرأة باعتبارها شريكاً في الحياة والمصير.

فالإدماج لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الإنسانية والوطنية المشروعة، بل يتعدى ذلك ليشمل كل التزاماتها المختلفة في قطاعات المجتمع. ولا شك في أن العمل على تحسين أوضاع المرأة في العالم العربي وتوفير الفرص المتكافئة لها مع الرجل، يفرضان أن تكون تنمية الموارد البشرية هدفاً أساسياً للدولة ومؤسساتها العامة والخاصة كما للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية في سياسات وطنية لإحداث تغييرات في

والهدف يبقى مساندة المرأة وإنهاضها وإزالة العقبات في مسيرتها الطويلة وهي مسيرة المشاركة الثابتة في كل مجالات الحياة الوطنية.

إن العالم العربي اليوم وعلى هذا المفترق هو أكثر من أي ظرف مضى في أشد الحاجة إلى كل أبنائه نساء ورجالاً لبناء النهضة الجديدة القائمة على الأصالة الإنسانية وعلى قيم العدل والحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية.

للتسيق فيما بينها وبين المؤسسات الدولية وذلك لرسم السياسات والمشاركة في القرار.

في ظل هذا الواقع البعيد عن الإنماء ومتطلباته، استمرت الهيئات الأهلية والمجلس النسائي اللبناني في عطائها في مجالات عديدة لتحسينها خطورة المشكلات الاجتماعية والتربية وأبعادها. فقد ناضلت في مكافحة الأمية، وفي التوعية والتثقيف والتأهيل والتدريب، وهي تدرك كل الإدراك أن التنمية المطلوبة لا تم فعلاً إلا إذا استجمعت هذه الهيئات قواها ونظمت صفوتها ووسع نشاطاتها في الخدمات الاجتماعية إلى المجالات التنموية الأخرى.

وإن هذا يتطلب منهجاً شموليًّا متكاملاً للتنمية كما يتطلب حشد جهود المجتمع وطاقاته وإمكاناته وتأمين الحاجات الأساسية لأفراده في إطار التنمية المتوازنة لكل الجنسين نساء ورجالاً.

ولعل ما يوضح ذلك، هو عودتنا في «إعلان بيروت»، في سياق التحضير لمؤتمر بيجين إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في رسم السياسات وتنفيذها وتنسيق علاقتها بالمؤسسات الرسمية الحكومية والمنظمات العربية والدولية فيما تقدم من برامج وخدمات تنمية مختلفة، وأن ترمي إلى تحسين مكانة المرأة كهدف من أهداف الخطط الإنمائية الوطنية وخصوصاً في تحديد البرامج التي تساعد المرأة في مجالات العمل في مختلف النشاطات المجتمعية على مختلف مستوياتها بما يعزز المساواة بين المرأة والرجل مع توفير الظروف والخدمات التي تدعم هذا الإسهام.

إن هذا الاجتماع الحافل يمنحك فرصة الاستفادة من حضرة المحاضرين القادمين إلينا من البلاد العربية فضلاً عن المحاضرين من لبنان وهم سينقلون إلينا عصارة ثمينة من خبراتهم وأبحاثهم ودراساتهم التي ستغنى معرفتنا كما ستغنى أجواء الحوار والمناقشة في هذا الملتقى المفيد.

إن المعرفة لا شك هي دعامة لنا في عملنا وفي رؤيتنا المستقبلية

وهو عامل كبير من عوامل تشويه البيئة وتلوثها.

ومع الفقر ظاهرة الاكتظاظ السكاني في لبنان بنسبة كبيرة هي الأعلى في العالم العربي. (إذ بلغت ٣٥٠ في الكيلومتر المربع. وإن ٦٪ من سكان لبنان يعيشون حالة الفقر المدقع و١٥٪ هم على حافة الفقر).

إن التدهور البيئي في لبنان في ازدياد ملحوظ، وفي كل المجتمعات الريفية منها والمدنية، الساحلية، والسهلية، والجلبية. والأزمة تُنذر بالخطر في غياب التوعية اللاقفقة والقائمة على تخطيط متكمال تتتجدد له كل القطاعات التي تعنى بشؤون الإنسان وأعني بها القطاعات التربوية والصحية والاجتماعية والإعلامية.

إن المرأة بكيانها وبدورها الطبيعي وبكل مواقعها هي مرتبطة بالبيئة وحارسة لها ومسؤولة عن تنميتها.

لذلك فإن التوعية البيئية يجب أن توجه إلى المرأة وأن تُوجه بالمرأة في الوقت نفسه لمشاركة الرجل في ذلك على قدم المساواة.

يقول مثل صيني قديم «علم رجلاً تعلم فرداً، علم امرأة تعلم عائلة ووطناً».

إن التنمية الصحيحة المؤدية إلى بيئة صحيحة هي التي ترتكز على البشر من فيهم المرأة، والوجه الأهم فيها هو كيفية استخدام هذه القدرات للمشاركة في عملية صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي السياسي على كافة المستويات.

لكن المرأة في لبنان هي للأسف إنسانٌ مغيبٌ ومكبلٌ مع أن نصف مجتمعنا يتتألف من النساء، فما زالت هي تتارجح بين الحصول على حقوق منقوصة وبين الإهمال التام.

ونذكر بأن عدم المساواة في التحصيل العلمي بين الجنسين أدى إلى زيادة نسبة الأمية عند المرأة.

فالمجتمع النامي والمتختلف في أمن الحاجة إلى المرأة الفاعلة ونبي

دور المرأة في المحافظة على البيئة*

إن مشاكل البيئة في عصرنا الحاضر معقدة تعقيداً يفوق التصور أحياناً. فعصرنا هو عصر القفزات الهائلة وخاصةً في حقول الصناعة المنتجة على حساب نقاوة الهواء.

ولقد تجلّى الصراع القوي في مؤتمر البرازيل عام ١٩٩٢ بين العالم الفقير الجنوبي والعالم الصناعي والمتحجّ. وقد عكس هذا الصراع حول مواضيع البيئة التخلّي السافر عن حقوق الإنسان من قبل المجتمعات القادرة ومن صلبها حق الإنسان في التمتع ببيئة سليمة غير ملوثة وغير مشوهة.

إن قيم الكرامة الإنسانية والعافية البشرية التي ينادي بها العالم الثالث المحكوم على أمره، تبدو وكأنها من عالم الأحلام الساذجة والقصيرة النظر. وما زالت منظمة الأمم المتحدة عاجزة بالفعل عن ردم الهوة بين واقع العالم المتّج وال قادر والعالم المتّخلف والنامي المقصر.

وأما على الصعيد المحلي فتكتادُ قضايا التلوث وقضايا الفساد البيئي (إذا صح التعبير) تغدو موضوع جدال صارخ ومشاحنات واتهامات تقدّمُ هذا الموضوع الأهم الكثير من جديته المثلثة.

نحن في لبنان نواجه غياب الوعي البيئي، هذا الوعي الذي هو جزء لا يتجزأ من الوعي الوطني.

إن ملف البيئة في لبنان أصبح أشدَّ الملفات سخونة ويلازمه ملف الفقر

(*) مداخلة القيت في مهرجان «حياة البيئة في لبنان واجب الشعب والدولة»، موضوعها «دور المرأة في المحافظة على البيئة»، الذي نظمه الاسعاف الشعبي في نادي خريجي الجامعة الأميركيّة في بيروت، في ٤/٥/١٩٩٥.

تعطل قدرات المرأة وتصغرُها وتجمدُها.

هذه النهضة الإنقاذ البيئية تتطلب :

أولاً: تنسيقاً بين الدولة وأجهزتها ومرافقها وبين المؤسسات الخاصة والمؤسسات الأهلية لإيجاد التوجّه المطلوب نحو تغيير جذري في نمط حياتنا في اتجاه تنمية مستديمة.

ثانياً: وضع استراتيجية قائمة على المساواة.

ثالثاً: تأمين استثمار عقلاني ومنهجي لموارد البلاد الطبيعية.

رابعاً: تعبئة الطاقات البشرية اللبنانية جميعها التي من ضمنها الطاقات النسائية التي هي قاعدة ثروة لبنان الاقتصادية.

خامساً: تطوير التربية البيئية.

سادساً: ضبط الاستهلاكات غير الرشيدة للمتاجرات التي تعرضها الأسواق التجارية وتوعية النساء على إدراك قوتها في اختيارها واستخدامها.

سابعاً: تخفيض التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتجهيز كافة المناطق بمتطلبات الحياة الأساسية.

ثامناً: ضبط التلوث والتخلص من التفاسيات السامة ومحاسبة المسؤولين.

ولن ننسى في هذا المجال الجيل الطالع، واقعه واحتياجاته في الحاضر ونحو المستقبل. هذه الاحتياجات لا يمكن أن تُلبى في بيئه ملوثة ومدمّرة.

إن المرأة في لبنان مدعوةً للإنقاذ في كل الحقول وهي بحسّها الأمومي رسولة ساهرة.

ونحن اليوم في هذه الأزمة التي تهُّر الوطن باهتزاز بيته وباستباحتها وهتك حُرماتها، نطالب بالمرأة واعيةً وقدرةً ومصلحةً ومنقذةً في سبيل وطن يحمي إنسانه ويضمن سلامته وعافيته.

بالفاعلة الحاضرة، والعاملة في دورات البلاد الاقتصادية والإنتاجية وفي تبديل الأوضاع الاجتماعية وتحسينها وتطويرها. وفي كل هذا تبقى البيئة المرتكزة والمنظقة والإطار.

البيئة متصلة بموضوع التغذية والصحة العامة والخاصة، والذوق العام والرقى الاجتماعي. ولتأمين ذلك يجب أن توفر وسائل التثقيف والتوجيه، وهذه مهمة تجمع بين العمل الرسمي والعمل الخاص، وبين العمل الحكومي والعمل الأهلي في إطار جماعي تتوزع فيه الأدوار حسب الطاقات والاختصاص.

ونكّرر، إن اندماج المرأة في العملية التنموية دفاع عن الحياة ذاتها وعن جودة هذه الحياة.

ولقد تحظى الزمن صورة المرأة المعزولة في بيتها وراء الأبواب المقفلة. فالبيت لا يمكن أن يفصل عن الشارع وعن البيئة الوطنية والطبيعية والاجتماعية. ولا تكفي أبداً عافية البيت وحده. لأن البيت ليس مستقلاً بذاته ومنفصلاً بذاته.

وهنا التأكيد المكرر على ضرورة مشاركة المرأة في الورشة البيئية التي تُنذرنا بالخطر المتکاثر اليوم بعد الآخر.

إن نظاماً اجتماعياً لا يقوم على الترابط الإنساني لا بد أن يكون باباً للتدحرج والتخلّف والحرمان.

إن التنمية هي خروجٌ من حالة التخلّف نحو التطور وهي حركة إحياء حضاري تُنشّط قدرة المجتمع على التجدد.

والتجدد حياة. هذا التجدد لا بد أن يحرّرنا من السلبية الجامدة التي فصلت دور المرأة عن دور الرجل. والدوران متكمالان ومتلازمان ومتعاونان.

والمطلوب نقل المرأة من هذه الأزمة البيئية من مرحلة كونها ضحية البيئة إلى دورها كمنقذة بيئية وكرسولة لتنظيفها وصيانتها واحترام عافيتها.

هذا الدور يحتم العودة إلى موضوع التوعية ويحتم إعادة النظر في مفاهيم

وأصدق ما في سيرة أيامك هذا الوجع الذي يسكن قلبك حيث الولد
الغالى لا تشنله إلا عبرية الأمومة العظيمة.

نبوغ أموتك القلقة كنبوغ الحياة، تهـر الليل بالنهار وتقهر الشتاء
بالربعـ. واختـرت أنت ربـيعـ الجـهـادـ والعـطـاءـ.

يا سيدتي الأصيلة،

أنصور يا جلال أيام حياتك غنية بالوجع والقلق والتعب والفرح معاً.
وأنت كما أنت واضحة صريحة شجاعة لا وسيط بينك وبين غدرك، لا وسيط
بينك وبين واقعك أنت سيدة هذا الواقع تعالـين به فوق بـشـاعـاتـهـ الصـغـيرـةـ.

أيتها الرائدة

أنصـيـعـ الـوقـتـ فـيـ السـؤـالـ:

هل أـنـصـفـوكـ؟

هل منـحـوكـ ما تـسـتـحـقـيهـ؟

هل نـلتـ حقـكـ الذـيـ يـلـيقـ بـكـ؟

أعرف أن أمـثالـكـ متـحرـرونـ منـ هـذـاـ الاستـهـامـ، وـأـنـتـ قدـ اختـرـتـ طـرـيقـ
الـحـبـ المـدـركـ عـلـمـاـ وـاـخـتـصـاصـاـ وـتـخـطـيطـاـ وـبـنـاءـ. إـنـهاـ طـرـيقـ الـأـحـرـارـ الشـرـفاءـ.
حرـسـكـ اللهـ وـرـعـيـ أـيـامـكـ الغـنـيـةـ بـالـعـطـاءـ النـبـيلـ.

* حفل تكريم الرائدة السيدة منيرة الصلح

الريادة تفوق قائم بذاته ومتكل على ذاته لأن الريادة هي مرتبة النخبة
التي تبني قيم الحياة ومثلها، وهي التي قبلت بصدر يحملها هم الإصلاح
والإنقاذ والتجدد.

هذا القدر الرائع باهظ المتابعـ، لكنـهـ مـشـرقـ فـيـ كـلـ الـآـفـاقـ، آـفـاقـ
الـحـاضـرـ وـالـمـسـتـقـبـلـ.

يا سيدتي الكبيرة في حضرة عطاءاتك الشجاعة يـنـحـنـيـ كـلـاـمـاـ إـلـيـكـ حـبـاـ
وـإـعـجاـبـاـ وـامـتـانـاـ.

لقد كان صراعـكـ معـ المـفـاهـيمـ المـقـصـرـةـ صـرـاعـاـ طـوـيـلاـ لـكـنـكـ حلـتـ إـلـىـ
هـذـاـ الـصـرـاعـ قـلـبـ الـأـمـ المؤـمنـةـ. المؤـمنـةـ بـأنـ الإـنـسـانـ لـيـسـ أـبـداـ عـالـةـ عـلـىـ وـاقـعـهـ
مـهـماـ كـلـتـهـ الإـعـاـقـةـ وـمـهـماـ أـثـلـقـ التـخـلـفـ الـقـاسـيـ هـمـهـ وـسـعـيـهـ.

أملـ لـلـأـمـلـ أـنـتـ وـأـمـلـ لـلـبـنـاءـ الـاجـتمـاعـيـ الـقـائـمـ أـولـاـ وـأـخـيـراـ عـلـىـ الإـنـسـانـ
الـأـسـاسـيـ وـالـمحـورـ.

لقد تـكـافـتـ أـمـلـكـ الـأـكـبـرـ معـ الـمـعـرـفـةـ الـجـدـيـةـ، أـقـبـلـتـ عـلـيـهـاـ تـكـتـسـبـيـنـ فـيـ
الـجـامـعـاتـ وـفـيـ الـدـرـاسـاتـ وـالـنـدـوـاتـ وـالـمـؤـتـمـراتـ، سـبـاقـةـ مـوـاظـبـةـ مـثـابـرـةـ فـيـ
وـجـهـ الـلـامـبـالـاـ وـالـإـهـمـالـ وـالـتـمـيزـ الـقـاهـرـ.

آمنتـ بـاـشـرافـ الـمـرـأـةـ أـمـاـ وـمـوـاطـنـةـ، عـاملـةـ وـمـصـلـحةـ وـمـنـاضـلـةـ. وـأـبـلـغـ
مـاـ فـيـ سـيـرـةـ أـيـامـكـ أـيـتهاـ الـمـنـيـرـةـ هـوـ التـقـاءـ أـقـوـالـكـ بـأـعـالـكـ، هـذـاـ الـذـيـ جـعـلـكـ
عـنـوانـاـ مـضـيـاـ فـيـ كـتـابـ الـمـرـأـةـ الـلـبـانـيـةـ.

(*) كلمة في حفل تكريم الرائدة السيدة منيرة الصلح، رئيسة مؤسسة الأمل في برمانا،
في ١٦/٦/١٩٩٥.

المهندس الأستاذ عبد الرحمن بالتعازي التي يقصر عنها الكلام.

سلوى صبح النويري عتون في صفحات الخير في لبنان ومنارة في مسيرته التربوية. والله أرحم الراحمين لمن ساروا في نور هدايته ولمن كان إيمانهم زينة قلوبهم وفكرهم وعطائهم.

رثاء السيدة سلوى النويري*

غيب الموت المربيّة الكبيرة والرائدة الاجتماعية المرحومة سلوى صبح النويري. كانت حياتها مسيرة غنية بالعطاء والخدمة الإنسانية. وكانت في فراش المرض مرجعاً مشرقاً لكل من أحبهَا وقدر دورها في التوجيه والتربية.

إن عائلتها التربوية كبيرة جداً صانتها هي ورعاها مدبرة ومديرة. وهي التي آمنت بأن التعليم مهمة المؤمنين بالقيم وبأن المعرفة لا تقوم من غير الحق والخير والمحبة. السيدة سلوى النويري من أبرز وجوه التعليم الرسمي، ولطالما طالبت بتعزيزه وبتشييده ودعمه وإغاثاته ليكون هو المرجع والأساس في خريطة الوطن التربوية. المديرة سلوى النويري هي الأم والأخت والمثال. وستبقى أخبارها الغنية على لسان طلابها وأبنائها وأخواتها وهم كثرون.

ولم تشغلها رسالتها التربوية عن العمل الاجتماعي وقد آمنت بأن الخدمة الاجتماعية هي واجب كل من يؤمن بالوطن والإنسان وبإنسانية الوطن.

اختيرت السيدة الجليلة سلوى النويري رئيسة لجمعيات ثقافية وأجتماعية متعددة وكانت آخر مهامها أمانة صندوق المجلس النسائي اللبناني الذي أرادته رمزاً للوحدة والتكاتف. وهي في النضال الاجتماعي رفيقة السيدة الكبيرة إميلي فارس إبراهيم، أطال الله عمرها.

إن المجلس النسائي اللبناني الذي نعى الفقيدة الكبيرة يتقدم من كريمتها السيدة نجوى رمضان نائبة رئيسة المجلس النسائي اللبناني حالياً ومن شقيقتها السيدة هدى عطروني، العضو الفاعل في هيئة العامة، كما يتقدم من نجلها

(*) كلمة وفاء من المجلس النسائي اللبناني إلى أمينة الصندوق سابقاً، المرحومة سلوى النويري، في جريدة النهار، ١٩٩٥/٣/٨.

ولقد لبى المجلس النسائي هذه الدعوة، وهو يمثل أوسع قاعدة للتجمع النسائي في لبنان، بالاشتراك والتعاون مع مؤسسة فريديريش إيررت، ودعا المجلس نخبة من الأفراد والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة.

وألفت اللجنة الأهلية في ١٩/١١/١٩٩٣ التي أخذت على عاتقها التنسيق مع اللجنة الوطنية عند تأليفها، ومتابعة موضوع المؤتمر مع الهيئات الأهلية في جميع مناطق لبنان.

وقد تألفت هذه اللجنة من عدد من النواب وممثلي النقابات (المحامين) (والملحدين) ومن الاتحاد العمالي العام، والمجلس النسائي اللبناني، فضلاً عن عدد من أساتذة مختلف الجامعات في لبنان، وترك الباب مفتوحاً أمام من يريد أن ينضم إلى اللجنة الأهلية من المعنيين بالشأن العام.

لماذا تألفت اللجنة الأهلية؟

إن عالمنا اليوم يجتاز مرحلة هامة في التاريخ المعاصر. هذه المرحلة تجاهنا بالتغيير السريع المتلاحم وعليها الاستناد إلى معايير جديدة تقاس بها الشعوب عند مقارنة البعض بالبعض الآخر، لتحديد المدى الذي أحرزته من تقدم أو من تخلف عن ركب الحضارة القائمة على العلم وتبادل المعلومات.

أما اللبنانيون فيمرون في مأزق الحالة الجديدة التي أفرزتها الحرب والأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية، ولا شك في أن إخراج البلاد من هذه الحالة يتطلب نمطاً جديداً من التعاطي في الشأن الوطني، وإن كل تحرك يجب أن يتسع نطاقه ليشمل كل اللبنانيين رجالاً ونساء وذلك على قاعدة للمبادئ واضحة تعمل في إطار برنامج وخطط ويكون من أولوياتها احترام حقوق الإنسان وكرامته.

وهذا لا يتم إلا ضمن تكوين إرادة تدخل في إطار المسؤوليات التي تتحملها المواطنات نفسها والمؤسسات الرسمية والأهلية في مجالات التنمية المطلوبة.

دور اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين في ورشة إعداد الإعلاميين*

حضررة الإعلاميين الكرام

إننا نلتقي بكماليون لنكون معاً في صورة الحدث الذي نعد له جميعاً على كل صعيدوطني والإقليمي والعالمي، ألا هو المؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي سينعقد في بيجين ١٩٩٥.

وأستهل هذا اللقاء، بالشكر والتقدير لجميع المفكرين والباحثين الذين ساهموا في التحضير ولا سيما الإعلاميين، في أي قطاع من قطاعات الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع، الذين شاركوا في حل هذا الهم، وإلى مواكبة مقتضياته وتأمين النشر والإعلام له بكل إخلاص ورغبة.

المؤتمر العالمي الرابع كما تعلمون معنى بقضية المرأة وسفارة العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام.

واستعداداً لهذا الحدث العالمي دعت الأمم المتحدة منذ آذار ١٩٩٢ جميع حكومات العالم لتأليف لجان وطنية للتحضير لمؤتمر بيجين الحكومي، كما دعت إلى تأليف لجان أهلية للتحضير للمتدى الأهلي الذي سيعقد قبل المؤتمر من ٣١ آب إلى ٨ أيلول ١٩٩٥.

* مداخلة ألقيت في ورشة العمل التي نظمتها اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين للإعلاميات المشاركات في المؤتمر بالتعاون مع اليونيفيم (الأمم المتحدة)، ناديب خريجي الجامعة الأمريكية - بيروت، في ١٨/٨/١٩٩٥.

اللجنة الوطنية وأدركت أن التوعية نضال مستمر وهي تفرض ردم الهوة بين العمل الرسمي والعمل الأهلي. والنضال الأهلي في هذا المجال لا يمكن أن ينفصل عن النشاط الرسمي.

وقد تجسد هذا النضال الأهلي في التعاون المستمر والعمل البناء بين اللجنة الأهلية واللجنة الوطنية وخصوصاً أن فئة من عضوات اللجنة الأهلية هن في الوقت نفسه عضوات في اللجنة الوطنية.

لقد باشرت اللجنة الأهلية عملها بوضع خطة عمل للمدى القصير وللمدى البعيد. وإدراكاً منها لضرورة حشد الطاقات، فإنها استقطبت نخبة من النساء ومن أصحاب الكفاءات ومن أهل الاختصاص، كما ضمت ممثلي للمؤسسات الثقافية والاجتماعية والمؤسسات الرسمية والقيادات المسئولة من كل لبنان، وذلك بهدف التعبير عن وجهات النظر المختلفة في إطار مستلزمات التنمية.

وقد عقدت اللجنة الأهلية مؤتمرين في بيروت حول محاور الوعي لحقوق المرأة ونظمت خمس ندوات في المحافظات تعالج جميعها العنوانين والقضايا العشر التي حدتها منظمة الأمم المتحدة للمؤتمر وهي:

- ١ - التمييز في مجال المشاركة في السلطة وموقع اتخاذ القرار.
- ٢ - نقص الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدم المرأة.
- ٣ - نقص الوعي والالتزام بحقوق المرأة المحققة والمعترف بها على الصعيدين الوطني والدولي.
- ٤ - الفقر.
- ٥ - التمييز في تمكين المرأة من مشاركة في صنع وتحديد البنى والهيكلات الاقتصادية والسياسية في عملية الإنتاج ذاتها.
- ٦ - التمييز في تمكين المرأة من دخول مجالات التعليم والصحة والعمل.
- ٧ - العنف ضد المرأة.
- ٨ - أثر الحروب والتزاعات المسلحة.

وبما أنها تحمل المرأة دوراً رائداً في هذه السنين الصعبة، فعلينا أن نهيء لها الظروف المناسبة لأن تكون عضواً فعالاً في المجتمع اللبناني، مشاركة بذلك في تغيير المفاهيم وفي تطويرها ومشاركة في التخطيط والتنفيذ، وسلاحها طبعاً العلم والمعرفة والثقافة لرفع مستوى الأسرة والوطن على الصعيد الاجتماعي السياسي والثقافي والاقتصادي.

إن اندماج المرأة في عملية التنمية ضرورة أساسية في مسيرة الإصلاح والتطوير. وهذا الاندماج هو تقدم حضاري لتحرير الإنسان وتتمكّنه من إغناء الحياة ببطاقاته وبأعماله.

وتتركز أهداف اللجنة الأهلية على استنهاض قدرات المرأة، ومهاراتها ومواهبها في لبنان، وعلى عرض القضايا الأساسية التي تعيق تقدم غالبيتهن وعلى القيام بنشاطات تحضيرية للمؤتمر، وللمراحل بعد المؤتمر.

هذه النشاطات والتحضيرات تصب جميعها في عملية تغيير للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك للنهوض بالمرأة والمجتمع على أساس المساواة والتنمية والسلام.

وقد قررت اللجنة الأهلية أن تعمل تحت شعار رفع مستوى الوعي بقضايا التمييز على أساس الجنس لكافة شرائح المجتمع بكل فئاته نساء ورجالاً، شباباً وشابات وفي الحياة العامة والخاصة، لأن التوعية يجب أن تسير في خط واحد يجمع بين الجنسين ويستقطب الجيل الطالع الذي نحمله أمانات المستقبل.

وقد كان التركيز على محورين:

الأول: العوائق التي تمنع المرأة اللبنانية من المشاركة في التنمية.
الثاني: الخطوات والإجراءات التي يمكن أن تتخذ في سبيل النهوض بها وتوسيع مشاركتها في الحياة الوطنية.

وقد باشرت اللجنة الأهلية منذ تأليفها بالاتصال بالمسؤولين لتأليف

٩ - الإعلام والمرأة.

١٠ - البيئة وتأثيرها على أوضاع المرأة.

وقد استعانت اللجنة في هذا المجال بأصحاب الكفاءات وذوي الخبرات والاختصاص للاستفادة من خبراتهم وقدراتهم العلمية وإلائحة الفرصة لجميع المشاركين ليقدموا توصيات كانت أساس «إعلان بيروت» في ٨ آذار يوم المرأة العالمي، الذي سيكون بدوره قاعدة للمطالب التي حددت مطلقات ومبادئ ووصفات هدفها كلها رسم سياسات تلبي حاجات المرأة اللبنانية وحالات المجتمع اللبناني على السواء.

وتقوم اللجنة الأهلية بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيرلت لجمع كل الأبحاث والدراسات والحوارات والنقاشات التي تمت في الحلقات الدراسية لنشرها في كتاب، كما تعد منشورات تضم نشاطاتها، لتوزعها على عدد من المشاركين في مؤتمر بيجين.

وقد قامت اللجنة أيضاً بتحضير فيلم فيديو مدته سبع دقائق يدور موضوعه حول محنة المرأة الجنوبية وهي التي برزت كرمز مشرق للصمود وللولاء للأرض وللوطن في مواجهة اعتداءات الإسرائيلية الغاشمة.

ولقد تعاونت اللجنة مع مؤسسة اليونيفيم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، في مهمة الإعداد المبدئي للقيادات المشاركة في مؤتمر بيجين، وتزويدها بالمعلومات الالزمة وتوجيه مهاراتها في مختلف ورش العمل.

وكان التعاون مستمراً ومتربطاً بين اللجنة الأهلية واللجنة الوطنية وقد ساهمنا كأعضاء مشاركين في اللجتين في إعداد التقرير الوطني، الذي طبع ونشر، وفي الاشتراك في ورش عمل فضلاً عن النشاطات المتعددة التي تحضر للمؤتمر.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد استطاعت اللجنة الأهلية أن تلبي جميع الدعوات الموجهة إليها من مختلف المنظمات لحضور الاجتماعات الإقليمية والدولية للتحضير للمؤتمر بيجين.

فشاركت في مؤتمر الكويت، والقاهرة، وعمان، ونيويورك. لكن كان يعيقها الجانب المادي للمشاركة في جميع اللقاءات الدولية الأخرى.

وكان لقاء عمان التحضيري والإقليمي في المنتدى ممِيزاً بمشاركة حسين عضوة من اللجنة الأهلية ومن المجلس النسائي اللبناني.. وقد كانت مشاركته فاعلة وحضوره ملفتاً وجهوده ملحوظة سواء في الأبحاث التي قدمت أو في إدارة الجلسات وإعداد التقرير وصياغته.

كما شاركت عضوات الوفد المشتركات بين اللجتين الأهلية والوطنية في المؤتمر مع لجان الحكومات العربية الأخرى، إما بواسطة الأبحاث التي قدمتها، أو في إدارة الجلسات وفي وضع التقرير الإقليمي وصياغته.

وقد شاركت العضوات في اللجنة المشتركة الأهلية والوطنية في نشاطات لجان الحكومات العربية.

أما في اللقاء التحضيري في نيويورك والذي عقد في آذار ١٩٩٥، فقد تمكنت اللجنة الأهلية من إقامة ورشة عمل ومن المشاركة في عدد من اللجان. ورغم التمثيل غير الكبير عدداً، فقد تمكّن الوفد الأهلي اللبناني من تقديم مشروع أولويات مؤلف من تسعة نقاط تجتمع حولها مندوبيات البلاد العربية، لتسويتها وإدخالها في التقرير النهائي الدولي في المؤتمر.

وأولى هذه النقاط مواجهة أساليب إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان في لبنان من اعتداءات واعتقال وتهجير، والعمل على تركيز دور المرأة في إرساء السلام العادل والشامل. وفضلاً عن ذلك تمكنت اللجنة الأهلية من الحصول على موافقة الدول العربية على إقامة اثنى عشرة ورشة عمل مشتركة في بيجين، وقد اجتمعت لهذا الغرض ضابطات الاتصال في الأردن لتكوين جهاز عربي تنسيقي يتّألف من إحدى عشرة لجنة. وستكون في اللجان من الوفد اللبناني منسقان ومساعدتان ومقررتان.

وقد تلقت اللجنة الأهلية اللبنانية في اللجنة التنظيمية للمؤتمر الموافقة على إقامة وتنظيم سبع ورشات عمل وهي:

ولا شك أن هذه المشاركة الفنية هي تقديم للصورة الالاتقة بالمرأة اللبنانية وبكتفاتها ونشاطاتها.

إننا نسعى كلنا لتوطيد دعائم البناء على أساس ثابتة، بدءاً بالبناء الوطني والاجتماعي وبناء السلم العالمي بقيم الحق والعدالة.

هذه السطور وإن طالت هي المختصر وقد فضلت ألا أسرد الصعوبات التي واجهناها ومنها طبعاً الصعوبات المادية في ظروفنا المادية الصعبة والقاسية. لكن للحركة النسائية وللمجلس النسائي أنصاراً وأصدقاء.

أذكر في الطليعة مؤسسة فريديريش إيربرت وعمادها في لبنان الصديق سمير فرج.

باسم اللجنة الأهلية للتحضير للمؤتمر بيجين العالمي أرفع الشكر إلى كل من قدم إلينا يد المساعدة، وأذكر في الطليعة رئيسة اللجنة الوطنية اللبنانية السيدة الأولى مني الهراوي وأعضاء اللجنة وجهازها التنفيذي والإداري وأؤكد على ثقتنا الدائمة بدعم الرأي العام اللبناني وخصوصاً الأسرة الإعلامية بكل أجهزتها. هذه المؤسسة أعانتنا وساندتنا لتنفيذ القسم الأكبر من مشاريعنا إيماناً منها طبعاً بأنها تعامل مع التاريخ الحي حيث المرأة جزء مهم وفاعل.

وإن لقاعنا سيتكرر ومواعيدها ستedom قبل مؤتمر بيجين وبعدة، لأن قضيانا أبعد من أيام المؤتمرات. إنها قضية الإنسان وقضية الحق والكرامة والنهضة.

شكراً لكم.

١ - المرأة والإعلام في ٣١ آب.

٢ - المرأة اللبنانية والتزاعات المسلحة والحروب في ٣١ آب.

٣ - تعليم النساء والفتيات في ١ أيلول.

٤ - المرأة والأسرة في ٢ أيلول.

٥ - المرأة والعمل والإنتاج في ٣ أيلول.

٦ - المرأة اللبنانية والمشاركة في القرار السياسي في ٣ أيلول.

٧ - المرأة اللبنانية والمساواة في ٨ أيلول.

وستعرض في المؤتمر الأفلام الوثائقية المعدة من قبل اللجنتين الأهلية والوطنية والجدير بالذكر أن جميع أعضاء اللجنة الوطنية سيشاركن أيضاً في ورشات العمل المعدة تأكيداً على التلاحم بين التوجه الأهلي والتوجه الوطني.

وسيشارك الوفد الأهلي في عرض بعض المتوجات الحرفية اللبنانية المميزة فضلاً عن الملصقات والصور والمشورات السياحية.

كما سيقدم بعض الحلويات اللبنانية الخاصة وسيشارك أيضاً في اليوم العربي الثقافي الفني بأزياء لبنانية وبنوعيقي لبنانية.

ولن أنسى نشاط اللجنة الأهلية في مجالات الإعلام، فقد اشتراك عدد من عضواتها في حلقات تلفزيونية وإذاعية نشرأ لأهدافها وإعلاناً عن أعمالها. وقدمت اللجنة أيضاً إلى الصحافة الكريمة، وإلى وسائل الإعلام دراسات وأبحاثاً وتعليقات تدور حول قضايا المرأة ومتطلباتها وحول محاور المؤتمر الثلاثة. وكان دعم الإعلام لها مشكوراً ومفيداً جداً.

إن حضور المرأة في مؤتمر بيجين المؤتمر العالمي الرابع للمرأة هو حضور ضروري.

يتألف الوفد الأهلي من سبعين مشاركة فضلاً عن وفد اللجنة الوطنية.

وهناك حقيقة جوهرية، يجب الالتفات إليها، وهي أن عملية تربية الطفل وتثقيفه في إطار العائلة ليست فقط عملية إرادية محض، بل هي أيضاً انعكاس قيم ومعتقدات وأهداف تعبّر عن تركيب اجتماعي تبثق منه. فالطفل عندما يولد يدخل في نظام عائلي معين، والعلاقة بين النظامين، نظام العائلة والمجتمع علاقة عميقة تمثل فيها عملية التربية والتثقيف دوراً أساسياً.

والحقيقة أن ليس هناك نموذج واحد للأسرة اللبنانيّة، بل هناك مجموعة أنماط من الأسر، يتافق وجودها مع المعطيات المادية والمعتقدة والاجتماعية الخاصة بظروف كل بيته وكل طائفته وكل مذهب. وهذا ما أظهر عدداً من التناقضات التي تعيشها الأسر في لبنان، وأن هذه التعددية في المواقف والمفاهيم تؤثر حتماً في تطور وظائف الأسرة وبالتالي وظائف المدرسة ومؤسسات المجتمع.

فالتنمية التي تتطلع إليها، هي توسيع للخيارات، على جميع المستويات، وهي أن يعيش هؤلاء الأطفال حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة، وأن يحصلوا على العوارد الازمة لمستوى معيشة لائق، والتمتع بفرص الخلق والإنتاج، والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المحفوظة.

ولا تتحقق التنمية توازناً دقيقاً إلا في تكوين القدرات البشرية، واستخدام الناس للقدرات التي اكتسبوها في أغراض إنتاجية أو في أغراض ممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية. ولقد تجاوز مفهوم التنمية البشرية فرضياته الأساسية في العالم المتتطور ليؤكد على قابلية عملية التنمية للاستدامة. فهو لا يجعل من الناس محور التنمية فحسب، بل يدعو إلى حماية فرص حياة الأجيال المقبلة، فضلاً عن فرص حياة الأجيال الحاضرة.

إننا لا نزال نشعر بارتكاب العديد من الانتهاكات لحقوق الطفل اللبناني بالرغم من القوانين والتشريعات التي تحميهم. فالحوار المستديم بين الأطراف المعنية بحقوق الطفل ورعايته، وتبادل الآراء يمكننا من تحديد

رأي حول الطفل في لبنان*

لقد كان للنزاعات المسلحة آثارها المدمرة على البلاد ولا شك أن الطفل اللبناني كان الضحية الأولى لهذه الحرب، ولم يبلغ اهتمام المؤسسات الرسمية والأهلية به، اهتماماً كافياً في اعتباره شاناً وطنياً في بناء المجتمع ونمائه.

إن الحرب اللبنانية قد أفرزت من المشكلات بالإضافة إلى المشكلات السابقة ما لا نستطيع أن نقرر بالأيام وبالسنين زمن إيجاد الحلول الناجحة لها.

إن أطفالنا اليوم يعانون من إفرازات الحرب بما انعكس على سلوكهم، من فقدان الإحساس بالأمان والطمأنينة الداخلية، ومن ازدياد تصرفاتهم العدوانية، وبما انعكس على نمو شخصياتهم من خوف وحدق وكراهية، ومن فقدان الثقة بالكبار، والقدرة المحدودة في التمييز بين الخير والشر.

فزيادة عدد المدارس وعدد المتعلمين، وإن لم تكن مبنية على تخطيط تربوي صحيح، لا يمكن أن تؤدي إلى تحسين نوعية التعليم، ولا يمكن أن تلبي حاجات الفرد والمجتمع، أو تحقيق الأهداف من تربية المواطن اللبناني، المدرك لحقوقه وواجباته، المخلص لوطنه وأرضه، المنسجم مع نظام دولته، والمتآلف مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به. ولا يخفى ما يقابل تعدد المدارس واختلافها من اختلاف في العقليات والتوجيه الوطني.

(*) كلمة نشرت في كتاب تصدره «جمعية الطفل بلا حدود» في اللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية، برج البراجنة، بيروت، ١٢/٦/١٩٩٥.

احتفال توزيع الإفادات للمشاركات في دورة التدقيق السياسي*

لقد تميز هذا القرن بتغيرات وتحولات اقتصادية سريعة ومتداخلة انعكست بدورها على مجتمعنا بتغيرات داخلية وخارجية شملت قطاعات الحياة المختلفة.

وقد نجم عن هذه التغيرات تحديات جديدة تتضمن إعادة التفكير في أنواع المسؤوليات الملقاة على عاتق المواطن الرجل والمرأة وفي المطالب الالزامية لإعدادها لمواجهة التحديات تحقيقاً لأهداف الإنماء الاقتصادي ولتحسين مستوى حياة الإنسان في مجتمعه وبيته ووطنه.

إن المعرفة لا شك هي دعامة لنا في رؤيانا المستقبلية والهدف يبقى مساندة المرأة وإنهاضها وإزالة العقبات في مسيرتها الطويلة وهي مسيرة المشاركة الثابتة في كل مجالات الحياة الوطنية.

إن المجلس النسائي اللبناني هو أحد مؤسسات المجتمع المدني، كان ولا يزال يسعى ويطلب بديمقراطية تشعر فيها كل مواطنة في مجموعة ما، أنها تشتراك في التفكير وفي صنع القرارات، ويدرك كل الإدراك أن هذا لا يتم فعلاً إلا إذا وسعت هذه المؤسسات نشاطاتها من الخدمات الاجتماعية إلى المجالات التنموية الأخرى.

والضمان الوحد للديمقراطية الحقيقة للمرأة، هو في إطلاق قدراتها

الأخطار الخاصة بالطفل اللبناني والبحث عن إجابات عملية لمشاكل محددة، وتعبة مواردنا البشرية والمالية الالزامة لحل هذه المشاكل ورفع مستوى الوعي والاهتمام لدى الجميع بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

(*) كلمة في احتفال توزيع الإفادات للمشاركات في دورة التدقيق السياسي التي نظمها المجلس النسائي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إبرت، في فندق الريفييرا - بيروت، ١٢/١٠/١٩٩٥.

الإنسانية والتفكير في إيجاد الحلول لها، ويراقب التوسع في ممارسة السلطة الاقتصادية التي تقتضيها المصلحة العامة، وبيان الطرق التي يمكن للحكومات أن تعتمد لها لرفع مستوى المعيشة وتحسينها، وتلبية التطلعات إلى المساواة الاجتماعية.

فتدرك المرأة وتزويدها بالمهارات والقدرات والمعرف يمكّنها من التحكم بمسار حياتها، على صعيد انتقاء خياراتها كإنسان أولاً وكمواطنة ثانياً. والتدريب في مفهومه العلمي الحديث هو وسيلة الترقى إلى تطوير المرأة ونقله من الوضع الحسن إلى الوضع الأحسن. في حين ندرك أهمية تدريب الكوادر النسائية، لأننا لا يمكن أن نستمر في الطلب إلى المرأة أن تأخذ دورها في المجتمع دون أن نحاول تزويدها بما تحتاج إليه من خبرات ومهارات وكفاءات وقدرات.

ومن هنا لا بد من توضيح الفرق بين التدريب والتعليم. فالتدريب علم قائم بذاته، وهو مختلف عن عالم التعليم في نواحٍ كثيرة، إذ إنه يتبع على المدرب أن يعمل على أن تكون الجماعة ذات تأثير إيجابي على العضو المتدرب، وعلى أن يلاحظ الأعضاء بصورة مباشرة مدى تقدم الجماعة، وعلى أن يفيدوا من هذه الخبرة في كسب العلم وتغيير الاتجاهات وإنماء المهارات.

وهذا ما اعتمدنا تطبيقه في هذه الدورة، وذلك باستعانتنا بمدربات يتمتعن بالقدرة على الإحساس بالأفراد وفهم التفاعلات الإنسانية. وهن ملمات بالأساليب المختلفة لتقديم خبرات جديدة وقدرات على تقييم وتقدير الجماعة، وتطبيق مبادئ الديمقراطية في إفساح المجال لكل مشاركة لإبداء الرأي ومناقشة الموضوعات المطروحة، وتقبل الأسئلة المطروحة، وإنماء الحوافر، واتخاذ المواقف العلمية البناء والإيجابية.

أود أن أتوجه بالشكر إلى مؤسسة فريدریش إيبرت في مجال التعاون الذي ساد في السنوات الماضية، وأتلهز هذه الفرصة لأؤكد لكم الجهود التي

وإعطائهما الفرصة للتعبير عن نفسها بشكل يمكّنها من تحديد مواقفها إزاء مختلف الشؤون الاقتصادية والسياسية التي تحيط بها.

ويتساءل البعض حولنا: لماذا التصيف السياسي؟ وما هي أبعاده؟

انطلاقاً من الفكرة المتتجدة بأن التصيف السياسي لم يعد متوقفاً على سن معينة أو على قسم معين في حياة الإنسان، أو محدوداً بفترة خاصة من الزمن، وإنما هو تصرف وسلوك تبلغ أبعاده مدى الحياة بكمالها، لذلك فإن العالم المتمدن يتوجه إلى تعليمه في مختلف مراحل التعليم المدرسي وكذلك تعليمه خارج المدرسة في مؤسسات تعنى بتنمية وإنماء المواطن.

ويمكن أن تحدد أبعاد التصيف السياسي ثلاثة:

١ - تحصيل المعرفة التي تتناول جمع الحقائق والمعلومات الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٢ - الالتزام والأخلاق: لأن معرفة المواطن للنظام والقوانين وإقناعه بها تجعله يتثبت بها ويرغب بالالتزام بها وبالولاء لها.

٣ - المشاركة الفعلية: فإن دوام المواطن للمشاركة الفعلية، يعد بدوره المواطن للانتماء إلى الدولة بصورة طوعية، ولا يمكن أن تتم الوحدة الوطنية بين المواطنين إذا لم تؤكّد الغالبية الكبرى منهم انتماءها للدولة واستعدادها للدفاع عنها.

وفي مسیرتنا الإنمائية كان من الضروري أن ينصب اهتماماً على بناء الكوادر القيادية لتنمية الوعي الوطني حتى تقوم بالمساهمة في بناء الوطن سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، مرتكزين بذلك على مبادئ أساسية لمكونات نظامنا الديمقراطي، وهي الحرية، ومن ضمنها احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، والمساواة في بعديها السياسي والاجتماعي بغضّ النظر عن الدين والجنس، والمشاركة في إبداء الرأي في القرارات والسياسات التي تؤثر على حياة الإنسان ومستقبله.

وهذا يمكن أن يتم بالوعي السياسي، وبدراسة المعضلات التي تواجهها

تهنئة السيدة ليندا مطر في جلسة انتخابها رئيسة للمجلس النسائي اللبناني*

حضرات الأخوات العضوات في المجلس النسائي اللبناني
زينة الكلام هو كلام التهنئة.

أهنيء من كل قلبي رئيسة المجلس النسائي اللبناني الجديدة السيدة ليندا مطر وهي وجه نسائي بارز في لبنان. نضالها الاجتماعي يملأ صفحات مشرفة في تاريخ العمل الاجتماعي البناء، خصوصاً في حقل حقوق المرأة. أهنيء من كل قلبي أيضاً الهيئة الإدارية الجديدة التي لا شك ستشكل مع حضرة الرئيسة فريق عمل ناشط متكاتف موحد الأهداف في سبيل خدمة قضايا المرأة والإنسان والمجتمع.

في هذه المناسبة الكريمة، أشكر الهيئة العامة لقيامها بواجبها الديمقراطي في الترشيح والانتخاب بهدف مواصلة العمل الجماعي المستمر واللائق بالمرأة اللبنانية.

ويبقى علي أن أشكر الهيئة الإدارية السابقة التي شكلت فريق عمل متعاون كان بالنسبة إلي أسرة ثانية. تقاسمنا معاً المسؤوليات الكثيرة في ظروف لم تكن كلها سلسة سهلة والبلاد كانت تمر في المرحلة الأولى بعد المحن الطويلة بهزات مفاهيم كثيرة دمرت أصولاً كثيرة واستباحت حرمات قيم كثيرة.

لقد كانت رئاسة المجلس النسائي بالنسبة إلي التزاماً ومهما تتطلب تفرغاً مستمراً. لم تكن إمكانيات المجلس كلها بمستوى ما يتطلبه هذا التفرغ

(*) كلمة تهنئة السيدة ليندا مطر والهيئة الإدارية في جلسة انتخاب الرئيسة وأعضاء الهيئة الإدارية في مقر المجلس، الصنائع، ٢٠١٩٩٦/٢/٢٨.

بذلتها المؤسسة في المساهمة في إنماء المجتمع المدني اللبناني في هذه الحقبة التاريخية من إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.

وأخص بالذكر السيد سمير فرح، الذي رافق هذه الدورة بكل خطواتها وتفاصيلها وبذل جهداً كبيراً في تحقيق أهدافها.

وأود أن أشكر الدكتور يوسف جباعي الذي ساهم في التخطيط والإشراف على التنفيذ لهذه الدورة بمثابة رعاية وعطاء.

كما أتوجه بالشكر إلى فريق العمل من المدربين والمدربات الذي استعانت به المؤسسة وقد كان أفراده المحركين الناشطين للمناقشات في أعمال ورش العمل، وكل أعمال الدولة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لتعاون نخبة من السياسيين والأكاديميين، في تزويد المتدربات بالمفاهيم والمعارف الضرورية لهذا النوع من التقييف.

وأخيراً، أوجه شكري للمشاركات في هذه الدورة، لالتزامهن وتقيدهن بالمتابعة، مع العلم أن عدداً كبيراً منها منهن من يحضرن من مسافات بعيدة من الشمال، والبقاع، والجنوب، والبنطية، وجبل لبنان، ومن بيروت وضواحيها.

وأنتم كلامي بالقول إن مواعيد كثيرة ستجمعننا في سبيل تعزيز قضايا الحق والعدالة والسلام والتنمية، ما دمنا نؤمن بالعمل الجماعي المشترك، وما دامت المرأة في لبنان قد اختارت طريق المشاركة في صلب قضايا البناء والتنمية والإصلاح.

التغيير في أعمال ومجالات ١٩٩٢ - ١٩٩٥

*** كرئيسة للمجلس النسائي اللبناني**

أثناء جلسة التسلّم والتسليم للهيئة الإدارية المنتخبة، أوجزت الرئيسة السابقة الدكتورة أمان شعراني التغيير الذي سعت إليه الحركة والهيئة الإدارية السابقة أثناء توليها الإدارة بالنقاط التالية:

- جمع أعضاء المجلس حول قضايا موحدة.
- رفع مستوى الوعي لأدوار المرأة في المجتمع وبخاصة السياسي.
- تأسيس وتبثيت مفهوم التكامل بين الجنسين.
- تنظيم المشاركة في الهيئة العامة.
- تنظيم وزيادة جلسات الهيئة الإدارية.
- توسيع قاعدة المشاركة في اللجان المختلفة.
- تحديد مهام اللجان.
- توثيق أعمال المجلس ونشاطاته.
- تكليف نائبات الرئيسة وأعضاء الهيئة الإدارية المشاركة في ندوات ومؤتمرات محلية وإقليمية ودولية.
- زيادة عدد الجمعيات المنتسبة إلى المجلس النسائي اللبناني إلى ١٣٦ جمعية من المناطق اللبنانية كافة.

(*) كلمة في جلسة التسلّم والتسليم التي تمت بين الهيئة الإدارية السابقة والهيئة الإدارية الجديدة في مقر المجلس، ١٩٩٦/٣/٤.

من بحث وتنظيم وبناء وتخطيط وجع شمال وتنوير وإرشاد وغير ذلك من واجبات القيادة في وطن يحتاج منا إلى كل شيء، في وطن لا يزال مقبراً عن إعطاء المرأة المواطن حقوقها الكاملة في شتى المجالات.

كان همي مع أخواتي في الهيئة الإدارية أن ثبت التغيير من حيث أسلوب العمل وأهدافه، وإن كان تطوعياً، إلى الواقع الأهلي الخاص وال رسمي العام لتفعيل دور المرأة ولتنمية قدراتها ولإدخال المنهجية المتبعة في مجالات هذا العمل النضالي الذي لا يخلو من صعوبات وتعقيدات أسبابها كثيرة وأنهن أدرى بها. وأرى أن من ضمن نضالنا إزالة هذه الأسباب ورحرحة المجتمع بإرساء أرضية علاقات مشتركة وفعالة ومتكلمة بين المرأة والرجل.

إن التغيير التطوري الذي حاولنا أن نقوم به أو نبدأ لا يقوم أبداً على إغفال أعمال الرائدات قبلنا وقد خضن غمار النضال الاجتماعي بشجاعة فائقة وكن الحافظات للقيم الاجتماعية وللحركة الوطنية المتمثلة بمجلس نسائي يضم كل الفئات والمناطق.

إن تجربتي في المجلس النسائي اللبناني وأنا الأستاذة الجامعية، والمسؤولة في الإدارة الجامعية والباحثة التربوية قد أغتنى وفتحت أمامي آفاقاً كثيرة في مجال التخطيط والبحث والتربية لبناء مجتمع الوعي والتكامل والمساواة والرقي والإنتاج.

سوف يظل المجلس النسائي حاضراً في مسیرتي وفي عطائي، وهو خلية مباركة وملتقى حي للانصهار الإنساني والوطني. لن أطيل ولن يكون هذا اللقاء معكן لقاء أخيراً.

فالرئاسة مرحلة لكن الالتزام حياة مستمرة وعطاء مستمر. أرجو أن يمنعني الله القدرة على الاستمرار في هذا الالتزام الجدي. أخذ الله بيد العائلة الجديدة ورئيسها ونحن معها في لقاء دائم لهدف دائم.

- المشاركة في اللجان الوطنية التي يشكل محور اهتماماتها المرأة، والطفل والبيئة.
 - إصدار منشورات عن نشاطاته، ووقائع مؤتمرته من دراسات وأبحاث.
 - زيارات واستقبال وفود عربية وصديقة.
 - تجديد عضوية المجلس في المجلس النسائي الدولي.
 - تأسيس عضوية المجلس في مؤسسة سيفيكس.
 - تأسيس عضوية المجلس في شبكة حوض البحر المتوسط لشؤون المرأة.
 - تأسيس عضوية المجلس في الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي.
 - تأسيس مشاركة المجلس في قسم تقدم المرأة - الأمم المتحدة كعضو مراقب.
 - التعاون مع مؤسسة فريديريش إيبرت في العديد من النشاطات في إنماء المرأة وتقدمها.
 - العمل على استقلالية المجلس وتحييده عن كل التيارات والاتجاهات السياسية والطائفية والمذهبية، وترسيخ الثوابت الوطنية قولاً وممارسة.
 - اعتماد الصدق، والإخلاص والجرأة في اتخاذ القرارات على أساس مصلحة المجلس وحفظ كيانه.
 - العمل بجهد ومثابرة وتضحية وتفانٍ لمدة أربع سنوات.
- اختيار وإقرار شارة المجلس.
 - اتخاذ مواقف وطنية - وموقف دعم للمرأة.
 - تعديل بعض القوانين المجنحة بحق المرأة، والسعى لإبرام الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
 - استقطاب هيئات ونقابات، واتحادات وأساتذة جامعات من المجتمع المدني، لدعم ومساندة قضايا المرأة.
 - تحقيق بعض المكاسب، بطرق مختلفة، مع الدولة لمناصرة الحقوق والمساواة.
 - التفاعل مع الهيئات المحلية من مؤسسات حكومية وغير حكومية.
 - التواصل مع الاتحادات النسائية العربية وعدد من اتحادات الدول الصديقة.
 - المشاركة في كلمات وأبحاث ودراسات على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.
 - تأسيس مركز توثيق ودراسات في المجلس النسائي اللبناني.
 - تدريب وتأهيل القيادات النسائية.
 - التحضير والمشاركة الفعالة للممتدى وللمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في الصين عام ١٩٩٥ وذلك لمدة ستين.
 - تكريم الرائدات اللبنانيات.
 - إبراز قضايا المرأة ونشاطات المجلس في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة: كلمات، تحقيقات، ريبورتاج، ندوات تلفزيونية، أحاديث إذاعية، مؤتمرات صحافية، سبوتات.
 - الإشراف على بحث عن «أهداف ونشاطات الجمعيات المتسبة إلى المجلس النسائي».

دراسات

التربية وحقوق الإنسان*

لو كانت الممارسة الديمقراطية في لبنان ممارسة صحيحة وسليمة، ولو كانت نعمة الحرية والرفاه والطمأنينة عميقة بين اللبنانيين من غير تفرقٍ بين فئة وفئة ولا تمييز بين منطقة ومنطقة، ولو لم يكن ظاهر الازدهار غشاء يطمس حقيقة الفوارق الفردية السحرية التي كانت تخلخل أوصال المجتمع اللبناني، ولو كان المواطن يشعر أنه حقاً أخو المواطن في مجتمع تسوده مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، لا فضل فيه لفرد على آخر إلا بمقدار عطائه لوطنه ولمجتمعه ولأمه، ولو لم تكن الطائفية جاهزة أمام تقدم المواطنين ومصدراً للكبت عند الكثيرين وسدّاً مانعاً في وجه الفاعلية والكفاءة والإبداع والجدارة، ولو كانت التنمية في معناها الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الشامل هي التي تحكم توجه السلطة بسلوكها وبرام吉ها وموافقتها، ولو كان ما كان يجب أن يكون من كل ذلك، لما كانت الحرب أساساً، ولما كانت نتائجها وإفرازاتها التي لا تقل عن أسبابها وطأة على المجتمع اللبناني ومصيره.

إننا لم نعد نرى أن وراء هذه الحرب مطالب وطنية أو حقوقاً فنية، ويتنا نرى أن المعالجات المطلوبة لا تعود في جوهرها وفي نهاية التحليل حدود المطالبة باحترام حقوق الإنسان في وطنه، سواء سمت تلك المعالجات ثوابت أو مسلمات أو مبادئ أو منظائق.

فال التربية قبل الحرب وبعده عشوائية غير مبنية على تخطيط شامل للواقع

(*) مداخلة ألقيت في ندوة الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإدارة المركزية، الجامعة اللبنانية، موضوعها «التربية وحقوق الإنسان»، في ٢/٣/١٩٩٢.

المؤسسات التربوية التي يجب أن تسوّدّها روح الديمقراطية، وأن تكون المناهج المقررة هادفة لتدريب الطفل لحياته الديمقراطية المستقبلية.

فالحرب فرضت بلا ريب مجموعة كبيرة من المشكلات المستجدة، أضيفت إلى سابقاتها، وأمست جميعها في مستوى التحديات المصيرية الكبرى. فهل عندنا الوعي الكافي لحقيقة دورنا في هذا المجال؟ هل بإمكاننا كأفراد ومؤسسات لها مفاهيم متنافضة حول حقوق الإنسان وأيديولوجيات متعددة، أن نجد أرضية واحدة وأهدافاً مشتركة تقرب فيما بيننا للوصول إلى العدالة والتوازن؟

هل بإمكاننا الاعتراف بالتفاوت الحاصل بين المواطنين على جمع أشكاله وتحديد أساليبه وعلاجه؟ هل بإمكاننا تخطي المفهوم الطائفي، وإبعاد مفهوم التميز والتمييز بين المواطنين؟

هل بإمكاننا تعليم مبادئ الحريات الأساسية بشكل يندرج في مقومات شخصية أولادنا وشبابنا؟

كيف السبيل إلى مواجهة هذه التحديات؟ لا شك أننا ندرك جيداً العلاقة بين التربية والسياسة والاقتصاد، فلا رؤية تربوية بدون رؤية سياسية، إنسانية، وطنية، ولا سياسة تربوية وطنية بدون دولة وطنية تقرّرها وتنفذها.

إن تحديد سياسة تربوية جديدة للبنان ووضع خطة إجرائية منهجية لتنفيذ هذه السياسة يتطلبان الاتفاق على تحديد هوية لبنان ودوره الإقليمي ورسالته العالمية ويستلزمان وبالتالي درجة مقبولة ومعقولة من التوافق الوطني على أيديولوجية سياسية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية واضحة ومحددة. وإن عدم وجود هذه الأيديولوجية المتجسدة للمصالحة الوطنية الحقة، هو الذي علل ولا يزال يعلّل عدم المسار بجوهر المناهج التعليمية منذ الاستقلال وحتى اليوم.

إن مواجهة هذه التحديات بحلولٍ ناجعة اليوم رهنٌ بترجمة اتفاق الطائف بتربية تقلل المواطن اللبناني من موقع الولايات الفنوية الطائفية والمذهبية

اللبناني وطموحاته وأهدافه، فزيادة عدد المدارس، وعدد المتعلمين، لم تكن مبنية على تخطيطٍ تربوي صحيح، لأنها لم تؤدِّ إلى تحسين نوعية التعليم ولم تلب حاجات الفرد والمجتمع، ولم تحقق الغايات والأهداف في تربية المواطن اللبناني، المدرك لحقوقه وواجباته، المخلص لوطنه وأرضه، المنسجم مع نظام دولته، والمتافق مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمحيطة به.

فالمشاكل التربوية تعمقت وتجذرت في عمق نظامنا التربوي، وأصبحنا نعاني من نتائجها فيما نلمسه حسياً ونعيشه على المدى القريب، وفيما نتوقع من آثاره من غموضٍ وضياعٍ للمستقبل على المدى البعيد.

ومن أهم هذه المشاكل، تدني المستوى التعليمي، والمناهج الجامدة، والكتاب غير الموجه والتقصّ في إعداد المعلم وتأهيله، وعدم ربط التعليم بسوق العمل.

كانت السياسة التربوية تتصف بانعدام التخطيط الهدف إلى تعزيز التعليم الرسمي، وتأمين ديمقراطية التعليم وترشيد المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وبناء مجتمع عصري موحد.

لكن انعدام التخطيط هذا لم يكن وليد الصدفة، كما أنه لم يكن ناجماً عن تقاعس الأجهزة الفنية المختصة، بقدر ما كان يعبر عن موقف سياسي أملأه ميزان القوى الاجتماعية السائد في البلاد. ففقدت المناهج في سبات عميق دون أن يتجرّس أحد على إيقاظها أو التحرش بها واشتدت أزمة البطالة مع ما يستتبعها من انحراف سلوكي واضطراب نفسي وطرأت تغييرات خطيرة على نظام القيم نتيجة انتشار الإثراء العاجل غير المشروع.

كما أن وضع التعليم وضع هزيل هامشي. ونعلم أنه كلما ارتفع مستوى التعليم في مجتمع ما، توافرت أفضل الفرص لترسيخ الديمقراطية، فالتعليم الجيد هو الذي تحتوي منهجه على تدريب التلميذ على المواطنة، وهو من الشروط الضرورية للنظام الديمقراطي، وهنا تأتي أهمية طبيعة

جزرية في مكوناته الأساسية الثلاثة، وهي المعلم والمناهج والإدارة.

إذاً نحن أمام المحك الكبير: هل نستطيع توظيف المخالفة إيجابياً في بناء الإنسان اللبناني؟ وهل نستطيع تسرير تلك الإرادة الحديدية التي صقلتها الحرب فيما في سبيل القضاء على كل السلبيات التي تؤخر في حشد الطاقات تأهلاً لعملية التغيير؟

نحن نثق بالقدرات الكامنة في أحسانات الشعب والمجتمع. فهي قدرات جادة، بمقاومة كل ما لحق بنا، من تعسف ودمار وتخرّب ولا بد أنها ستتخرّط في إطار ثقافة واحدة، في نهج ديمقراطي، يعيد لهذا الوطن مشروعه المتكامل، وحقه في المساهمة الفعالة داخل إطار الثقافة العربية والإنسانية.

هذه الثقافة الوطنية التي تهدف إلى بناء مجتمع لبناني موحد، متماسك قادر على ممارسة دوره الحضاري الإنساني في المجتمع العالمي بشكل عام، وفي مجتمعه العربي بشكل خاص. ولكي يتسمى للبنان القيام بدوره الحضاري هذا، يجب أن يكون المواطن اللبناني واعياً ل التاريخ بلاده، مدركاً لتراثه، مستوعباً لعملية التواصل الحضاري، متخطياً عوامل التفرقة، ساعياً إلى الوحدة والانصهار.

والمناطقية إلى موقع الولاء للوطن والالتزام بقضاياها.

إن رؤيتنا المستقبلية هي رؤية لبنان الجمهورية الديمقراطية العصرية التي يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتجسد في كيانها شرعة حقوق الإنسان، ويسرع التخطيط الإنمائي المتكامل حركة ارتقائها لمستوى التقدم الحضاري، ليعود لبنان فعلاً من عشوائية الغابة إلى عقلانية الحضارة.

إن رؤيتنا للبنان الجديد هي رؤية التراب اللبناني الوطنية المفتوحة بالحرية والمتطلعة للتقدم: والجهاد الأكبر الذي يطلب الظرف التاريخي منا هو الجهد التربوي، فإذا شئنا أن يستفيد لبنان من ذاتنا الأصلية، لبنان العقل لا لبنان العنف، فإن علينا أن نستبدل إنسان الحرب بإنسان السلم العادل، وأن نستبدل نظام تربية الأمس بنظام الغد. نريد تربية للمستقبل لا للماضي، تربية الديمقراطية الإبداعية، تربية العقل الحر لتحقيق الذات الإنسانية في ظل السلام والحرية والرفاهية والمساواة والعدل.

فتربية الشباب تربية صحيحة تهيئهم لأن يكونوا مواطنين صالحين ممتعين بصحة جسمية وعقلية، ناضجين في ثقافتهم الاجتماعية واعين لمطالب العصر المتتطور، مؤمنين بواجباتهم الوطنية، ساعين للتقدم ببلادهم وتطويرها. فنوعية الإنسان اللبناني المستقبلي المنشودة ينبغي أن تجعله يتسم بالصفات التالية:

- ١ - يستطيع استخدام الوقت والموارد والتنظيم استخداماً أمثل.
- ٢ - تكون لديه روح المبادرة والمشاركة والابتكار.
- ٣ - يتمتع بإرادة التجديد والسعى للتواصل مع الآخرين والأحداث والعمل الجماعي.
- ٤ - يعي نفسه ومحیطه المحلي والوطني والقومي والعالمي.
- ٥ - يسعى لتحقيق إنسانيته وسعادته.

وحتى يتمكن النظام التعليمي من تحقيق أهدافه لا بد من إعادة نظر

إنك يا سيدتي من الصعب حصرك. فالوثيقة تتراوح بين الأدب المستفيض، وبين دعوة إلى العمل المنهجي تريديته قائماً على التفاعل الإنساني داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات كافة، من خلال تعاون إنساني قُضي فيه على وجود شعوب غالبة وأخرى مغلوبة.

إن هذا الأساس القائم على العدل، هو فعلاً صلاح قيام البنية الاجتماعية الاقتصادي السياسي وهو الذي يضمن مواطنة الأفراد وانتماءهم. وقد أعطيت للكتابة في هذا البناء حيزاً هاماً فالكتابة كما تقولين هي ركيزة السيادة، ومنار السياسة، فخذار من وهن الركيزة وغشاوة المنار.

و هنا أود القول إن أمنية صلاح لبكي التي تؤرخين بها لجمعية أهل القلم واستمرارها على مرأيمها وأعمالها لتباهي المعمورة، هي أمنية أترك لك الحكم على مدى تحققها بل أراها وصية، ولكن ما الوصايا إلا رجع ذكرى غائب.

لم تَحُل الرومانسية الظاهرة في الوثيقة، التي أمامي، بين الصبية الحلوة اللطوب، التي تحب أن تظل في ضياء الجمالات، وبين الإقدام ومواجهة القضايا. والآلم قفزة نحو الإبداع.

يا حزني لجرحي يندمل.

يا جلال الموت في الصمت الرهيب.

يا اشتياق الندوات للبلبل الغريد.

إن الملك الذي نصح لفارق الأحبة الأصدقاء تحول إلى هذه الكلمات، لا تسكته امرأة حالمه فقط، تتدفق عندها ولطفاً، تفرق في الحب ولا ترى غيره قانوناً في الحياة، بل في الآن نفسه، امرأة تعني دورها ووجودها تتقليل بقضيتها من بلد إلى بلد، تشترين في المؤتمرات التي تُعقد في سبيل قضيائهما، وتترشحين من أجلها في الانتخابات، رغم معرفة ماذا تعني هذه الخطورة، بالنسبة للآخرين جميعاً.

تقييم كتاب الأديبة السيدة أميلي فارس ابراهيم «كلمات ومواقف»*

لن تكفي برهة من الزمن لاسترجاعك، أو بالأحرى لتقييمك في كل صور حياتك، امرأة، أدبية، صاحبة كلمة وقضية. أميلي فارس ابراهيم يصعب عرضها في كلام. إلا أنني أراك الآن أمامي، فأفتر بك نموذجاً يُحتذى به في أيام تحطم النماذج وسقوطها.

كيف سأجد الكلمات للوجه الطافع بالطيبة، المسكون بالهدوء، وللأناقة المتميزة، وكيف سأجد الكلمات لكل معاني ما دار بيننا من حواريات كنت فيها الأسمى، وفي المستوى الذي عُرفت به على مدى تاريخ طويل. فالكلمات مهما أنت، تبقى بعيدة عن المعنى، الذي تتركينه في نفسِي، وأنا أتف على عتبة الخوض في مهمتك كنت فيها طوال اثنين وعشرين عاماً قدوة الألفة والمحبة والضمير العادل تُقدمين بحذر وهدوء يُسكنُ أعمالك ولن يغادرك أبداً في عمرك المديد إن شاء الله. أراك في آخر مرة اجتمعنا فيها في دارتك تنظرين إليّا بعينيك وجهك وتقولين إن المجلس النسائي يجب أن يبقى محضنا ضد كل الآفات فكما اجتاز آفة الطائفية وشرّها يجب أن يبقى خارج كل صراع. فكانت هذه العبرة الأولى لي. وما أكثر العبر التي تتولى.

أتركك الآن راضية نحيط بك ونتطلع نحوك لأننتقل إلى صور أخرى فاستجذ بهذه الوثيقة التي بين يدي، أستلهمها هاجماً في النضال المستمر ليس من أجل قضية المرأة فقط، ولكن من أجل مجتمع متكامل وقيم سامية..

(*) مداخلة ألقيت في ندوة توقيع كتاب الأديبة السيدة أميلي فارس ابراهيم، الرئيسة الفخرية للمجلس النسائي اللبناني، في كتابها «كلمات ومواقف» في دار الندوة في ٢٢/٤/١٩٩٢.

وهذا فعلاً ما لا بد منه، حتى تنسجم المرأة مع نضالها في سبيل الحرية والحقوق المدنية، وتقولين إن هذا النضال، يجب أن يتوحّد بوضع خطة صحيحة للعمل النسائي.

إنني أضم صوتي إلى صوتك، فتحن من أجل استحداث نقلة نوعية في هذا المضمار بحاجة إلى خطة ليس من أجل تنفيذ مقررات مؤتمر القاهرة الذي عُقد ١٩٤٤ بدعوة من هدى هانم شعراوي وغيره من المؤتمرات، وإنما من أجل قضية المرأة الإنسان في كل زمان وكل آن، ولكنك أعلم بالحال. أنت تقولين بالنص الحرفي، لا في الوفود يرسلون امرأة، ولا وزيرة يعنون، ولا سفيرة يرسلون، فبرغم كل ما يحصل في البلاد من تطورات ومستجدات ولا مرة قال أحدُهم للمجلس النسائي اللبناني أرسلوا لنا مندوبة تشارك في الاجتماعات التي تناقش فيها مصير البلد، مصير المواطنين، ولا مرة فكر أحدُهم بتوجيه دعوة إلى المجلس النسائي لاستطلاع رأي المرأة اللبنانية بكل ما يحصل.

من المسؤول؟

أنت تقولين إن السلطات هي المسؤولة، وليس المرأة. وأنا أقدم جوابك هذا إلى أولي الأمر وmakers القرار.

كم من مجال يشيره الكلام معك، وكم من شجون، ولكن يا سيدتي، إنك تتجددين معنا يومياً بالتجربة التي تخوضها، نحملك في قلوبنا، ونشتير بك في مجلسنا، التي ستبقين فيه، طالما كانت هناك قضيّاً لإنسان يعاني أقداره ويواجهها في مجتمعات تهض وتططلع نحو الشمس.

توقيع كتاب «ربيع بلا ورود» للسيدة نهى طبارة حمود*

سيحافظ هذا المكان على معناه ورمزه في خاطر كل من مر به، فهو حين قدمنا إليه في منتصف الخمسينيات جمعنا وألفنا وعلمنا.

كنا قادمات من بيئات ومتابع مختلفة، إلى مدينة يتعجب قلبها بنبض مفرح، مدينة كانت بدورها حلم المدائن، ملتقى الفن والفكر، منبر الشرق وعيشه اليقظة؛ تفتح ذراعيها للمختلف، تتلقّف الجميع بصدرٍ مفتوح، بنهem وحب.

كنا في هذا الصرح، نحبّو في طريق ثقافة رأيناها غريبة عنا باديء ذي بدء، هي العلاقة بين الأصيل والطارئ. لا ميزان لها إلا قدرة الواحدة مننا على الفلاح فيها من غير تحفظ، ومن غير أن يستطيع الطارئ الثقافي تغييب منطق الأصيل وشرعته.

فكنا نعيش التلامس ونترجمه، ولم نكن ندرّي ما إذا كانت عوامل الفصل تكون خارج جدرانه الخضراء وفسحاته المزهرة في ذلك الوقت بالذات. لا أريد التوغل في الزمن، ما نستطيع قوله بثبات وجرأة إنه قبل أن تُقتل المدينة وتُمزَّق أشلاء بدون حرج كانت حركتها تقوم على نظام قبول الجديد واستيعابه وتُمثِّله ثم إعادته ثانية إلى علاقتها مهجاناً، خارجاً على تقاليده وعاداته إلى أفق إنساني اجتماعي أوسع وأرحب كُلَّ الجميع وضمنهم في سياق المدينة.

(*) مداخلة القيت بمناسبة توقيع كتاب «ربيع بلا ورود» للسيدة نهى طبارة حمود في كلية بيروت الجامعية، ١٩٩٢/٥/٧.

هذه المرأة؟ إنها مرجع قيمي تدخل في ثناياها جملة مفاهيم صمدت أمام انهيار القيم . .

إن المدينة التي أحببناها وأعطيتناها صباناً وشبابنا، كانت مرتعاً لخارجين عن ثقافتها يتحرّقون في أتون الربح والتجارة الحرام.

فكان لا بدّ من الهرب . . . من الحرب العبثية في بيروت التي نحرّها وبيد أشلاءها مرتدون تأمروا عليها مع غير أهلها. فكان الهرب إلى صور حلوة رقيقة عاطفتها جياشة، وإلى مدينة سياسية يعمل المحكومون فيها على نزع الأقنعة وحرقها حتى تبدو الوجوه عارية حقيقة وقريبة.

ورغم كل عذابات بيروت التي صمدت فيها يا صديقتي رصدت حباً نظيفاً طرح شكلاً راقياً من أشكال الارتباط الإنساني، وهذا الحب وإن استشهد، فإن شهادته تعني رفضنا العيش المشترك مع مفاهيم غريبة عن قيم نعرفها أصيلة تماماً لأنها أصيلة فينا.

في مدينة كان العنف أفقها الوحيد، وربّيعها بلا ورود تستيقظ الآن من كوابيسها وتتنوع نحو معنى الحرب ودلائلها، وقد تغيّر من جمعها وتتألّفها بين الوافدين إلى خطة تسعى فيها إلى الفردية؛ إلى محو الوصل بين ساكنيها والاستعاضة عنه بالفعل.

وهي إذا غيرت من تعاطيها فلن تخلّف آثاراً مغایرة لما سبق وأستبه في لحمتنا وروابط شدّتنا إليها لأنها دائماً تتطلّق من قيم أصيلة ثابتة ف تكون مجموعتك يا صديقتي تقديراً أميناً لذاكرة عائلاتٍ قاومت التشتت والتفرق، رغم ما تخلّقه حياة العمل وعلاقاته وحاجاته.

عودة ربّيع الورود الزاهية لا بدّ منها، وعلى أمل ابلاجه أتمنى لك التوفيق .

لم تكن هذه الآلة ضمن الوافدين إلى المدينة الوحيد، ثمة ضامن آخر هو تماسك الفرد الوارد مع بنية ثقافة المدينة. فلا تكون العلاقة بينه وبين قلبها علاقة عرضية حيث يقف إزاءها متفرجاً لا يشارك ولا يعمل، بل علاقة مبدئية تتيح له الاندماج الكلي معها.

هكذا بنت بيروت مفاهيمنا، وهذا ما أحذناه منها. إنني إذ أسترجع صورة علاقتي بيروت، فألأرسم الإطار الثقافي الذي كبرت فيه صديقتي نهى ولنفهم خلفية هذه القصص القصيرة.

تعرفونها، من سؤالي وجودي فلق يقفر في جميع صفحات ربّيع بلا ورود، من نحن؟ إلى أين نحن سائرون؟ أين نعيش؟ إنه مؤشر على خزون المعاناة والإحساس المرهف والدهشة من أفعال القدر وترقبه.

وتساءل عن مكان ما بين الوجود وما وراء الوجود يستطيع سكان العالمين أن يتلقيا به. وكأنني بها هنا قد أدركت من باب حدسها أو الحاسة السادسة عدم استطاعتها الانتقال بين مملكة الحقيقة ومملكة الخيال إلا بمصداقية.

هي المصداقية التي رفضت الحرب وكرهتها. جعلت الفنان الساكن داخلها يهرب ليتركها وحيدة لا تقوى على إعادته ولا على الحياة بدونه، هي وقتها لا يفصلهما إلا الموت ولا يتساكنان إلا بصدق.

ترفض مبدأ الانقصال بين الأفراد ويعدهم عن بنية ثقافية متماسكة ووقفهم إزاء المدينة وحركتها وقعة المتفرج، إذ كيف يُمْلِئُ تأثير تعاليم هذا الصرح؟

تعاليمه، طفل ما زال يعيش في ثناياها لطالما حلم بالقصر المهجور، ويتملكه ليلتقي المرأة الكونية، هذه المرأة لا تتنمي إلى هذه الأرض وإلى المزيّف فيها، إلا أنها تتكلّم جميع اللغات، ترفض الخطابة والدنس . . من هي

تناولها بغايتها الشاملة رأيناها تضوي في بحث واحد مع الفلسفة. فكتربویة أفهم الفلسفة لا تنطلق إلا من الإنسان ولا تبني إلا له. ولا أرى أن الفلسفة ترفض البحث الحي، لأنها عقل وجودنا في بيته اجتماعية سياسية اقتصادية معينة.

وهي من هنا موقف من ماهية الفرد متحرراً من الميتافيزيقا، يكتسب بالتربيـة الشاملـة، وهي حقيقة انتـماـهـةـ التـارـيـخـيـ المـباـشـرـ، ووعـيـ حـقـيقـةـ عـلـاقـهـ بالـعـالـمـ الـأـوـسـعـ ليـتـارـاـكـ بـالـفـهـمـ وـالـعـلـمـ آـثـارـ الصـغـوـطـاتـ التيـ تـمـارـسـ عـلـيـهـ منـ جـرـاءـ نـوـعـ عـلـاقـهـ بـهـذـاـ النـظـامـ الكـوـنـيـ. تـنـوـافـقـ إـذـاـ معـ باـحـثـاـنـ الكـبـيرـ عـلـىـ رـسـمـ الإـطـارـ الـخـلـفـيـ الـذـيـ تـنـتـلـقـ مـنـهـ رـؤـيـتـاـنـ الـفـلـسـفـةـ التـرـبـوـيـةـ، وـعـلـىـ وـجـوبـ تـولـيدـ هـذـهـ الـفـلـسـفـةـ.

إـلاـ أـنـ لـدـنـاـ وـقـفـاتـ مـعـهـ، نـرـىـ الـآنـ تـقـدـيمـ التـالـيـ مـنـهـ:

١ - إنـ الذـاتـ الـتـيـ تـرـبـيـ كـمـاـ يـقـولـ الدـكـتـورـ عـبـدـ الدـائـمـ فـيـ حـيـةـ وـكـتـبـ وـمـنـاهـجـ وـطـرـاقـتـ تـنـتـسـبـ إـلـىـ الـاجـتـارـ وـالـخـزـنـ وـالـتـلـقـينـ وـقـضـيـلـ النـظرـ عـلـىـ الـعـلـمـ وـالـأـلـفـاظـ عـلـىـ الـأـشـيـاءـ، هـيـ ذـاتـ يـجـبـ إـيـقـافـ إـنـتـاجـهـاـ.

والـسـؤـالـ الـذـيـ يـنـتـلـقـ مـنـهـ باـحـثـاـنـ، أـيـ إـنـسـانـ نـرـيدـ أـنـ نـبـنـيـ عـنـ طـرـيقـ التـرـبـيـةـ، لـأـحـدـ مـدـىـ مـثـالـيـتـهـ فـيـ تـقـيـيـمـ قـدـرـةـ التـرـبـيـةـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـهـمـةـ. وـلـكـ أـقـولـ إـنـ التـوـفـيقـ الـحـيـ وـالـفـعـالـ بـيـنـ التـرـبـيـةـ وـالـمـجـتمـعـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ فـلـسـفـةـ قـادـرـةـ عـلـىـ التـأـثـيرـ فـيـ الـوـاقـعـ، لـنـ يـكـونـ مـجـدـيـاـ، إـذـاـ بـقـيـاـ نـدـورـ فـيـ فـلـكـ التـحـدـيدـ عـلـىـ الـتـأـثـيرـ فـيـ الـوـاقـعـ، لـنـ يـكـونـ مـجـدـيـاـ، إـذـاـ بـقـيـاـ نـدـورـ فـيـ فـلـكـ التـحـدـيدـ عـلـىـ الـعـامـ لـمـفـهـومـ الـمـجـتمـعـ وـالـعـلـاقـاتـ الـاـجـتـمـاعـيـةـ الشـامـلـةـ، إـذـاـ لـمـ تـنـقـقـ عـلـىـ مـعـيـارـ مـحـدـدـ، نـصـلـ مـنـ خـالـلـهـ إـلـىـ حـقـيقـةـ الـوـاقـعـ الـعـرـبـيـ. وـهـوـ لـاـ شـكـ، سـيـكـونـ مـعـيـارـاـ اـقـتصـادـيـاـ اـجـتـمـاعـيـاـ، لـأـنـ سـيـطـالـ الشـرـيـخـةـ الـأـكـبـرـ مـنـ شـرـائـحـ مجـتمـعـاـ الـعـرـبـيـ، حـيـثـ تـكـمـنـ الـحـقـيقـةـ الـفـعـلـيـةـ لـهـذـاـ الـمـجـتمـعـ.

٢ - إنـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ تـطـوـرـ التـرـبـيـةـ الـعـرـبـيـةـ، الـتـيـ وـضـعـتـهاـ الـمـنظـمةـ الـعـرـبـيـةـ للـتـرـبـيـةـ وـالـقـاـفـةـ وـالـعـلـومـ، وـالـتـيـ تـشـكـلـ عـصـارـةـ الـجـهـودـ التـرـبـيـةـ، لـلـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ مـجـتمـعـةـ وـمـنـفـرـةـ، لـمـ تـوـصـلـ إـلـىـ إـعـطـاءـ الـأـفـضـلـيـةـ لـمـفـهـومـ الـتـقـدـمـ فـيـ الـإـنـتـاجـ

رأـيـ حـولـ كـتـابـ «ـنـحـوـ فـلـسـفـةـ تـرـبـيـةـ عـرـبـيـةـ» لـدـكـتـورـ عـبـدـ اللهـ عـبـدـ الدـائـمـ *

يشـيرـ الـعـمـلـ فـيـ سـبـيلـ فـلـسـفـةـ تـرـبـيـةـ عـرـبـيـةـ أـسـتـلـةـ هـامـةـ وـكـبـيرـةـ، قـادـرـةـ مـنـ مجـرـدـ طـرـحـهاـ عـلـىـ إـلـقاءـ الـبـحـثـ وـالـبـاحـثـ، قـادـرـةـ مـنـ إـحـبـاطـ مـقـيـتـ لـكـثـرـةـ مـاـ أـعـلـقـتـ الـمـنـافـذـ فـيـ وـجـهـ هـكـذـاـ عـمـلـ.

إـلـاـ أـنـ الدـكـتـورـ عـبـدـ الدـائـمـ خـرـقـ حـدـودـ الـمـسـتـحـيـلـ مـصـرـاـ عـلـىـ الـمـمـكـنـ وـقـدـ لـنـ مـرـجـعاـ لـيـسـ كـمـعـلـمـ قـطـ علىـ الـطـرـيقـ الشـائـكـ لـتأـسـيـسـ فـلـسـفـةـ تـرـبـيـةـ عـرـبـيـةـ، بلـ أـكـثـرـ. فـهـوـ مـنـفـتـحـ عـلـىـ كـلـ تـجـلـيـاتـ الـفـكـرـ وـعـلـىـ عـلـومـ الـإـنـسـانـ وـالـمـجـتمـعـ. وـهـوـ جـهـدـ جـمـعـ بـيـنـ اـهـمـامـاتـ وـمـنـظـورـاتـ عـدـيـدةـ تـبـعـهـاـ فـيـ نـفـسـ الـحـرـكةـ الـواـحـدـةـ مـنـ التـفـكـيرـ وـالـتـدـوـينـ وـالـتـعمـيقـ. تـحـيةـ تـقـدـيرـ لـهـ.

أـقـولـ لـدـكـتـورـ عـبـدـ الدـائـمـ إـنـ اـحـتـرـامـ الـمـبـادـيـعـ الـعـلـمـيـةـ مـهـمـاـ يـكـنـ الـثـمـنـ الـاـجـتـمـاعـيـ وـالـاـيـديـولـوـجيـ يـبـقـيـ مـسـأـلـتـاـ كـمـاـ هـيـ مـسـأـلـتـهـ. وـإـنـ الـهـدـفـ فـيـ إـدـخـالـ الـبـحـثـ الـحـيـ الـذـيـ يـتـأـمـلـ وـيـعـمـلـ يـشـكـلـ جـانـبـاـ آـخـرـ مـنـ مـسـأـلـتـاـ الـمـشـتـرـكـةـ هـذـهـ. كـمـاـ أـقـولـ لـهـ إـنـاـ مـنـ قـلـبـ كـلـ مـاـ أـصـابـنـاـ وـأـصـابـ الـتـرـبـيـةـ عـنـدـنـاـ فـيـ هـذـاـ الـبـلـدـ لـأـنـزـالـ نـسـعـيـ إـلـىـ تـوـحـيدـ الـجـهـودـ الـمـبـعـثـةـ لـمـواـجـهـةـ الـآـثـارـ الـمـدـرـمـةـ الـتـيـ تـخـتـرـقـنـاـ مـنـ جـرـاءـ وـقـوفـنـاـ فـيـ وـجـهـ التـمـزـيقـ الـتـرـبـويـ، لـأـنـتـوـانـيـ عـلـىـ مـطـالـبـ الـمـقـنـعـينـ لـلـقـيـامـ بـدـورـهـمـ مـعـتـنـيـنـ مـنـ التـجـرـيـةـ الـدـامـيـةـ لـإـقـامـةـ ثـقـافـةـ مـشـتـرـكـةـ فـيـ سـبـيلـ الـمـسـتـقـبـلـ.

إـذـاـ تـجاـوزـنـاـ الـحـدـيثـ فـيـ الـتـرـبـيـةـ كـأـسـلـوبـ وـطـرـاقـتـ وـتـقـنيـاتـ وـكـنـاـ بـصـدـدـ

(*) مـاـدـاـخـلـةـ الـقـيـتـ بـمـنـاسـبـةـ تـوـقـيـعـ كـتـابـ «ـنـحـوـ فـلـسـفـةـ تـرـبـيـةـ عـرـبـيـةـ» لـدـكـتـورـ عـبـدـ اللهـ عـبـدـ الدـائـمـ عبدـ الدـائـمـ فـيـ دـارـ الـنـدوـةـ فـيـ بـيـرـوـتـ، ١٩٩٢ـ٥ـ١٥ـ.

أما الغطاء الذي يلف هذه الغايات فهو أشبه بدافع لها نحو مقام نبيل وسام، ولكن، ما مدى فعالية النبل، إذا بدا أنه سجين حلم عربي قديم، يقيم في أحضان الثقافة القومية، والإيمان القومي، يُغمض عينيه حتى لا يشهد زمن سقوط الأيديولوجيات وانيارها.

أعترف أنه مِنَ الكلام، ولكننا سنعمل بدفعك يا دكتور عبد الدائم، في سبيل بناء معرفة نقدية وذاتٍ واعية، وضعت يدك بمهارة، على جرحها العميق؛ وكذلك في سبيل فلسفة، و التربية، وثقافة جريئة ومتقدمة، تستوعب آلية النظم العالمية، وتستحدث القرار السياسي الملائم. وبما أن عملك، هو عمل باتجاه القيم الإنسانية، فهو عمل لا نهاية له، أتمنى أن تكلله دائمًا، بعافيتك وإناتجك الغزير.

وفي القوى المستجة على جميع المستويات. لذلك نرى فيها تعبيرًا عن سياسة تربوية نخبوية لا تنتبه للضحايا، أي نظرية المستوى الرسمي، دون النزول إلى المجتمع الشعبي وأماله وأماناته.

مهم جداً خلق وتكوين روح قدس العمل، ولكن الأهم إيجاد العمل.

إن الفلسفة الاقتصادية التربوية، هي سبيل الوصول إلى الإجراء في الفلسفة التربوية العربية. هذه الاستراتيجية - الوثيقة تسعى إلى غاياتٍ أزليةٍ خالدة. وفي الفرق بين أهدافها والتطبيق الفعلي، في جميع المراحل والمستويات، لا تنزع عنها الصفة الإجرائية فقط، بل تدفعنا إلى مناقشة مسائل أخرى غير التربية.

وليس آخرها قضايا المفهوم السيء للتنمية الذي ينعكس في كل المشاريع العربية، وقضايا التخلف أو بالأحرى قضايا قبول القرار بتأخرنا.

لا أعلم لماذا تجتب الدكتور عبد الدائم الخوض في التربية اللبنانية، هل لعدم وجود سياسة تربية معلنة، وماذا يعني هذا؟

الآن يصب في خانة العمل ضد مصالح الشرحة الأكبر من شرائح المجتمع في لبنان؟

٣ - إن الغايات (غايات الفلسفة العربية المنشودة) كما عددها ووصفها باحثنا والتي رأها جديرة بمقام الصدارة، وأسمتها حادة، يقول إنها تطرح فوراً لزوم تبعها لخطوات كثيرة، لتتم ترجمتها في أهداف المناهج وأهداف المراحل التعليمية، نرى أنها تطرح أيضاً لزوم مناقشة أولوياتها.

نحن لا شك نوافق على محور الغايات حول الإبداع، سيما وأننا أمام تحدي الجديد في أساليب العمل السائدة والشائعة، ولكن البدء فيه يعود بنا للاصطدام بواقع أساليبنا التربوية، المتعثرة، كما أنها لا تستطيع التوجه إليه فوراً، قبل التحقق من تأمين الديمقراطية الاجتماعية، التي بدونها لا وصول أبداً إلى تفكير حرٌّ خلاقٌ ومبدع.

متكملاً لآثار الحرب على الأسرة وإنما نستطيع القول إن الأضطرابات العلاقة بين الطفل وأسرته كان لها أسوأ الأثر على توازن وثبات شخصيته.

إن الأطفال عانوا الحرب من الناحية النفسية من خلال أهلهم ووضعهم الاجتماعي العائلي. فمنهم من لقى ملادة وحانية عند الأهل، فلم تظهر آثار الصدمات عندهم بوعها وشدتها، ومنهم من ازدادت الأضطرابات عندهم خطورة في حالة التوتر العصبي، الذي أصاب البنية العائلية بعدم استقرار وهجرة وعدم توفير الحاجات الغذائية لأبنائها.

كما أن انعكاسات تلك الأحداث أظهرت أوضاعاً ومشكلات فرضتها الوضعيات الجديدة. فالتحرك السكاني والسكنى ألزم كل أسرة تقظن في أية بقعة من مناطق لبنان التخلّي مؤقتاً عن مقر سكنها الأساسي عقب الأعمال العسكرية. فتلك الحركات الديمografية أحدثت انقلاباً هاماً ورئيساً في حياة الأسرة، وعاشتها كل فرد فيها، وفرضت ظلالها على الطفل والرجل والمرأة، وانعكست على نمط حياتهم اليومية.

وكان من نتيجة حوادث العنف، أنها ألحقت الأذى بالأشخاص والضرر بالمتلكات لدى جميع الفئات الاجتماعية^(١).

كانت حركات نزوح جماعية كبيرة تحركت بموجتها أعداد عظيمة من السكان من أماكن سكنها الأساسية إلى مناطق لجوء أخرى أكثر أمناً، لفترات متفاوتة، وقد طال بعضها إلى درجة أنه أصبح نهائياً، استوطن فيه المهجرون في الأماكن الجديدة. وقد لجأت الأسر إلى التنقل السكاني قسراً، وكان عليها أن تجني بسببه متاعب وصعوبات وتعقيدات متنوعة على عدة أصعدة، منها السكن، والعمل، والمعيشة، والأوضاع الصحية والتعليمية.

(١) زريق، هدى، تأثير الحرب على صحة الأسرة في الأزمة اللبنانية، مشورات تنظيم الأسرة ١٩٩٠، ص ١٠١ - ١٠٧.

الوضع الثقافي والاجتماعي للمرأة اللبنانية واستراتيجيات التغيير والتطوير*

أولاً: المجتمع اللبناني وأثار الحرب وانعكاساتها

إن قضية المرأة لا يمكن أن تكون قضية منفردة ومستقلة عن المجتمع الإنساني اللبناني، فهي جزء منه، ينالها قسم كبير من معاناته. وحل مشكلاتها يرتبط بحل كلماته، وكيف يمكن لحرب استمرت ستة عشر عاماً، دون أن يطبع المجتمع اللبناني، بأثار قد تبقى وتتوارث عبر الأجيال، إذا لم ندركها ونخطط لمواجهتها، وإذا لم نسع لمداواة آثار الدمار الذي تركته على الصعيد المعنوي والمادي.

إن انعكاس الأحداث الأليمة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتدحرجاً في العلاقات الإنسانية، وضياعاً في القيم والتقاليد. فالحرب اللبنانية ذات نتائج وخيمة على المجتمع اللبناني. لقد تفاوت تأثير الحرب على الأسرة، ليس فقط، في الواقع أو المناطق بل أيضاً في الشريان الاجتماعية الاقتصادية. إذ إن الأسرة لم تتمكن من تحمل المسؤولية الملقاة عليها، مما أدى إلى اضطرابات متعددة على صعيد الأسرة ككل، بجميع أفرادها أبناء ورجالاً ونساء.

رغم أننا ما زلنا نفتقر إلى دراسات إحصائية دقيقة تقوم على مسح

(*) بحث قدم في مؤتمر المرأة المتوسطية، في فالنسيا - إسبانيا، موضوعه «الوضع الثقافي والاجتماعي للمرأة اللبنانية واستراتيجيات التغيير والتطوير»، في ٥/١٨/١٩٩٢.

سنة، وأولادهن صغار وليس لديهن أي إعداد أو تأهيل للعمل^(١)، فكان عليهما أن تعيش ألمها مع مواجهة تحدي كبير يكمن في تحملها ويشكل منفرد مسؤولية أسرتها بعدها فقدت المعيل وفي ظروف صعبة على المستويات كافة.

ولقد أدى التهجير إلى توقف أرباب الأسر عن العمل، لهذا وجدت المرأة المهاجرة نفسها وأسرتها في مأزق معيشي صعب. وكان البحث عن عمل هو الحل العملي الوحيد للتخفيف من حدة الوضع المعيشي الصعب. قدمت المرأة اللبنانية تصريحات جسام خلال الحرب من إعالة أولادها، ومواجهة مأسى فقدان المنزل والقوت والتهجير القسري مع ما يتبع عنها من تصدع الخلية العائلية وفقدان استقرارها وتوازنها، فكانت المرأة اللبنانية العامل الأساس الذي حال دون انهيار البنية الاجتماعية في زمن تفشي السلوك الجائع، والتحكم المطلق للفترة المسلحة في العلاقات الاجتماعية وتدور مستوى التعليم وغياب المعيارية الاجتماعية والخلقية.

فمرحلة التهجير وما رافقها واستبعها من اختلال في حياة الأسرة، كانت تتطلب الكثير من التضحية والتغلب على الذات. وكان للمرأة دور مميز في تعاملها مع تلبية حاجات أسرتها، وكانت الأكثر قدرة على تلبية تلك الحاجات. ولم يقتصر دورها على تلبية الحاجة إلى السكن والأموال بل تعدّ ذلك لتلبير شؤون أسرتها الصحية والمدرسية والتمويلية.

ولكن يظهر أن أهمية الإسهامات التي قدمتها المرأة لأسرتها، إن كان على صعيد دورها كأم وكزوجة وكعاملة، كلفتها الكثير من الجهد والعناء ودفعت ثمنها من نفسها وجسدها وحياتها. لقد تركت الحرب بصماتها على المرأة، بما أحديته عندها من انهيارات عصبية، وإرهاق أسري، واضطرابات في عدم توازن العلاقات الزوجية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاق، وارتفاع

(١) حطب، زهير، ومكي، عباس، العلاقات النسائية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٧، ص ١٦٥.

علىثر الأعمال العسكرية، وما دمرته من بني تحتية ومرافق الخدمات العامة، من مياه وكهرباء واتصالات أصبحت الأسرة مسؤولة بأن توفر لنفسها، وبنفسها، حاجاتها الأساسية. وأحدثت الحرب انخفاضاً حاداً في النمو الاقتصادي نتيجة تدني الشاطط الإنتاجي. وانفجرت بنية العمل وهيكلية القوى العاملة الماهرة والمتخصصة، فخسر قسم كبير منهم عمله أو انتظامه فيه، فهاجر أو انضم إلى جيش العاطلين عن العمل، أو وجد في فوضى سوق العمل ونشاطاته الهمائية المتزايدة فرصة لممارسة عمل غير متوجه في ظل شروط ليست دائماً مقبولة أو شرعية أو أخلاقية.

واعكس ذلك على الأسرة فانضمت إلى الفئات المحتاجة باحثة عن وسيلة لترفع بواسطتها عتبة تلبية احتياجاتها الأساسية.

أدى الانكماس الاقتصادي الحاد وانخفاض الإنتاج الداخلي والأوضاع غير المستقرة إلى ارتفاع في سعر صرف الليرة نتيجة ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية سواء من أجل الاستيراد أو تخزين المدخلات أو تأمين هروب الأموال إلى الخارج، وبالتالي أن الأسرة باتت عاجزة عن تأمين حاجاتها الأساسية لارتفاع تكاليف المعيشة.

إذاً هناك معاناة مباشرة للمرأة كنتيجة من نتائج الحرب تتركز على مستوى تدمير البنية التحتية التي عاشها لبنان، وعلى أساس معاناتها على الصعيد الشخصي.

ولا شك أن المهاجرين في كل المناطق والطوائف كانوا الضحية الحية للحرب، وأولهم المرأة.

عانت المرأة اللبنانية من الأحداث الطارئة والمستجدة ووُقعت غالباً ضحيتها وضحية نتائجها. عانت قساوة التهجير وبالم암 أكبر الحالات التي خسرت فيها الزوج أو أحد الأبناء، أكان خططاً أم قتلاً، مما أدى إلى خسارة معيل الأسرة - وأن معظم حالات الترمل كانت في مقتل العمر بين ٢٠ - ٣٥

وللأكملة أبعاد عظيمة تتخطى نطاق البيت والعائلة إلى ميادين التضحيات من إغاثة وإسعاف وإنقاذ وإرشاد ودفاع عن كرامة الوطن والمواطن، وخاصة المرأة الجنوبية التي رفعت صوت الجنوب المناضل، الرافض للاحتلال الإسرائيلي، وقد رصعَت المرأة اللبنانية تاريخ لبنان بالبطولة والشهادة.

والتزاماً بالحق والحقيقة، كان للمرأة اللبنانية دورها الفاعل في تحسين أساليب الخدمات الاجتماعية في حقول التأهيل المهني والتدريب والإعداد وفي تنظيم الأسرة ومحو الأمية ورعاية الأطفال وإرشاد الأمهات، والاهتمام بالمعاقين، ويشؤون المرأة والتخفيف من معاناة التهجير. كان ولا يزال لها الدور المتميّز في إيصال صوت لبنان إلى أشقاء العرب وإلى المحافظة الدولية.

١ - التعلم

هناك عوامل تواجه مجتمعنا وتؤثر في التعليم عامه وتعليم المرأة خاصة. ومشاكل تعليم المرأة تتصل بغيرها من المشكلات الحيوية قبل مشكلة ازدياد السكان والصحة والتغذية وانخفاص مستوى المعيشة وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى رغم الجهد الذي تبذل في لبنان لتشجيع مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن النماذج التقليدية في المجتمع لا تزال ظاهرة بوضوح، والتي ما زالت تشكل عائقاً في وجه مشاركة المرأة الفعلية في برامج التنمية الوطنية، ويمكن القول إن المرأة اللبنانية لم تحقق بعد التكافؤ الكامل في الحقوق والتعابات مع الرجل من حيث الفرص المتاحة أمامها ومن حيث الكيفية التي تعيش فيها المرأة حياتها فعلاً ومن حيث الدور الذي تؤديه في المجتمع من تحقيق التنمية^(١).

(١) شعراني، د. أمان كباري، أوضاع وقضايا المرأة، دراسة ميدانية نفسية اجتماعية، منشورات فضيلة فتال الأدبية، طرابلس، لبنان، ص ٢١٢.

نسبة الأضطرابات المرضية، وحالات زواج متسرع، وقدان السيطرة على المستقبل والتخطيط له، وحالات الضيق والقلق^(١).

ثانياً: واقع المرأة اللبنانية الثقافي والاجتماعي

إن واقع المرأة اللبنانية ليس سوى انعكاس لتطور القوى الفاعلة داخل المجتمع، ويلاحظ أن تقسيم العمل والقيم الأساسية التي يقوم عليها الإعداد الذي تلتقاء في مختلف مراحل حياتها، أو ما يوكل إليها من مسؤوليات تحدها الثقافة الاجتماعية السائدة.

وأهم ظاهرة في هذا المجال أنه لا يزال الرجل يتمتع بمركز السلطة في الأسرة اللبنانية، فهو رئيس العائلة، وإليه ترجع كامل المسؤولية العائلية ومنها المرأة^(٢).

ولذلك فالالتزام النساء بقيم المجتمع ومظاهره ومقاييسه التقليدية، من إعطاء المرأة دوراً هامشياً، وجعل الرجل مميزاً، والسماح له بمعاملة المرأة كأدلة لتحقيق رغباته وإشباع حاجاته وإلزامها بالانصياع لأوامره ونواهيه، لا يمكن أن يتفق أو يتعايش على الأمد البعيد مع حصولها على حريتها الاجتماعية.

أما على صعيد العمل الجماعي فقد كان للمؤسسات الأهلية، وأخص بالذكر الهيئات النسائية دوراً بطيئاً في دفع عجلة التغيير رغم الصعوبات والعقبات والألام.

هذا الصمود يبقى موضع اعزازنا، وإيماناً بالمرأة التي تشرق بأموتها،

(١) نابلسي، محمد، تأثير الحرب على المرأة من ناحية العلاقات الأسرية، منشورات تنظيم الأسرة، ص ٧.

(٢) حجازي، مصطفى، العلاقات الأسرية، منشورات جمعية تنظيم الأسرة للندوة التقييمية التاسعة وأوضاع المرأة، ص ٥.

العالی، تمهدأً وسعيًّا لحصولهن على فرص عمل وتأميناً للشروط الضرورية واللازمة كتحررهن وتحسين أوضاعهن ولكن لا تزال الأنثى أقل تعلماً من الرجل.

وبعد أن استحدثت عدة جامعات خاصة وعدة فروع جديدة للجامعة اللبنانية الوطنية في المحافظات الخمس تضاعف عدد الفتيات المسجلات لمتابعة الدراسة فيها وقفزت نسبهن إلى ٤٠٪ من المجموع العام للطلاب،^(١) ولا يزال التحاق الفتيات في التعليم الجامعي يحتاج إلى توجيه وإعادة نظر لأن الكثیرات منهن يقبلن على دراسة العلوم النظرية ولا تكون فرصتهن في الدراسات العلمية النافعة في مجالات التنمية الاقتصادية متكافئة مع البنين. ورغم توجه المرأة اللبنانية إلى عدد كبير من المهن من طب وتعليم وصحافة وصيدلة ومحاماة، وأعمال مصرفية وزراعة وتمريض ورسم وتاليف، وتجارة وهندسة ومهن حرة، وكمزينة للشعر وخياطة، إلا أنه لا تزال النسب فيها قليلة.

ورغم اقتحام المرأة منهاً جديدة، وهذا دليل إيجابي، وجعلها غير مقتصرة فقط على الجنس الآخر، ولكن لا تزال الفتاة الكبرى تكتفي بمهنة التعليم، وخاصة الابتدائي منه، لأنها لا تتطلب مستوى عالياً من التعليم^(٢)، ولأن أساليبنا التربوية لم تقدّم عند البنت الإبداع في العمل المهني، وخاصة أن كثيراً من كتبنا الكثيرة المتّبعة في التعليم، لا تعكس صورة متقدمة للمرأة كإنسان فعال ناشط اقتصادياً واجتماعياً، وإنما تصورها في أغلب الأحيان على أنها ملتزمة بدورها الرئيسي والوحيد وهو دور الأم وريبة المنزل^(٣).

(١) تقرير إحصائي صادر عن المركز التربوي للبحوث والإيماء عام ١٩٨٠ بيروت - لبنان.

(٢) بشور، نجلاء، المرأة اللبنانية واقعها وقضاياها، دار الطليعة، بيروت ص ٢٣١.

(٣) كلاب، إلهام، صورة الأنثى من خلال الكتب المدرسية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، بيروت ١٩٧١، ص ٢٣٣.

فالمرأة في لبنان لا تزال طاقة غير مستغلة، ونظرة المجتمع إليها تأرجح بين الاتجاه التقليدي المحافظ، والذي يحصر وظيفتها في تأدية غرض أساسي واحد هو التوالي الرعوي، وبين الاتجاه الآخر الذي يحررها نسبياً بالاعتراف بحثها في التعليم، وكحقها في العمل ولكن في نطاق وظائف معينة.

وما زالت الإحصاءات تدل، رغم الاتساع الكمي الذي حققه تعليم المرأة في المراحل الابتدائية والثانوية والعالية على أنها دون متطلبات التطور والقدم الذي تنشده التنمية المطلوبة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإلى يومنا هذا، لم يقر التعليم الإلزامي للذكور والإناث، واستمرت نسبة الأمية عند النساء تشكل درجة عالية: ٤٧,٩٪ مقابل ٢٥,١٪ بين الذكور سنة ١٩٧٨^(٤).

وقد ارتفع هذا العدد دون شك بعد أن تهدمت مجموعات كبيرة في المدارس وتهجير الآلاف من أماكن إقامتهم الأساسية وهرب الكثيرون من بطرش وإرهاب المحتل في الجنوب والبقاع الغربي. فمشكلة الأمية قائمة - وخاصة عند المرأة، وهي عقبة في وجهها تعيقها في تحقيق أدوارها ولا سيما دورها التربوي. ولم يتوفّر مستوى متقدم من المتابعة لهذه الجهود نتيجة عدم استقرار الأوضاع في لبنان. وكان ذلك نسبياً لانصراف مؤسسات المرأة عن متابعة شؤونها لملاحقة شؤون الإغاثة والطوارئ وسواها.

ف التعليم المرأة في كثير من الأحيان ينظر إليه بكونه عاملاً يهيء المرأة لتصبح زوجة أكثر مما يهيئها لدخول سوق العمل. ومن أهم العوامل التي تجد من فعالية النساء في اشتراكهن في سوق العمل الزواج المبكر، وفضيل تعليم الصبيان، وموافق المؤسسات من عمل المرأة^(٥).

ولكن نلاحظ أن هناك إقبالاً متزايداً من الإناث في لبنان على التخصص

(٤) اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا - أكوا - الكتاب السنوي للإحصاءات - اليونسكو.

(٥) شعراني، د. أمان كبار، أوضاع وقضايا المرأة، ص ١٧٥.

لافتقارنا إلى الخدمات المساعدة كدور الحضانة، ورياض الأطفال مثلاً التي تخفف عبء العمل المنزلي وتيسره. فنسبة اشتراك المرأة في قطاعات الاقتصاد المنتجة متذبذبة، إذ تشكل ١٨,٤٪ من مجموع قوة العمل^(١)، سنة ١٩٧٥، ولا نزال نفتقر إلى إحصاءات حديثة.

وما زالت المرأة في مجتمعنا اللبناني لا ترقى المناصب الإدارية العليا أو تتولى مواقع القيادة المسؤولة، وهذا الضعف يعود من جهة إلى سلبية المرأة في أكثر الأحيان وترددتها في التعبير عن حاجاتها، وإلى عدم اهتمام النقابات والمنظمات بواقع المرأة وحاجاتها من جهة أخرى.

وقد دلت دراسة أجريت في لبنان بإشراف اللجنة الوطنية لليونسكو ١٩٧٣ بأن النساء مستخدمات في مراكز أقل بكثير منهن من شهادات أو طاقات^(٢). كما أن ضعف مساهمة المواطنات لا ينحصر بالمسؤوليات الإدارية والسياسية بل في مشاركتها في المنظمات المهنية والنقابية.

ولكن قيام المرأة بعض الوظائف والأعمال خارج المنزل، قد أدى إلى بروز مجموعة من النتائج الإيجابية على الصعيدين الفردي والاجتماعي. فالإيجابية على الصعيد الفردي تتجلى في إمكانية المرأة للتجرب والاهتمامات الجديدة، اكتسبت موقع جديدة في الأسرة ومكان العمل. فالمدخل الذي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها إمكانية الرأي والمناقشة، رغم أنه لم يوصلها بعد إلى مرحلة اتخاذ القرار.

٣ - تفاعل المرأة مع وسائل الإعلام

إن وسائل الإعلام لا تتجاهل تغطية نشاطات المرأة في مختلف الحقول

(١) الكتاب السنوي للإحصاءات، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، اليونسكو.

(٢) منشورات المركز التربوي - اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو ١٩٨٠.

وقد شارت المؤسسات الأهلية في مجالات تعليم وتدريب المرأة ولكن بقي عملها محدوداً ضمن إمكانياتها وكثير من برامجها غير مبني على معطيات إحصائية. واقتصر معظم عملها على:

أ - ندوات ثقافية.

ب - مراكز تأهيل مهني وثقافي في الريف.

ج - إقامة دورات تدريبية مهنية كالخياطة والتطریز والضرب على الآلة الكاتبة وتزيين الشعر إلخ . . .

د - بعض دراسات وأبحاث ميدانية عن المرأة.

٤ - العمل

يتسع الفارق في المجتمع اللبناني في القدرة الإنتاجية بين النساء والرجال بينما تضيق في وجه النساء فرص التأهيل والاختيار المهني والوسائل الآيلة إلى تحسين عيشهن في حين عملياً خارج السبل الرئيسية للتنمية.

لقد بقي العمل بالفعل ثانياً بالنسبة لكثير من النساء ولم يرق إلى مستوى الطموح الأساسي، إلاّ عند القليلات^(١). ولعل ذلك يرجع إلى إدراك النساء عامة، أن موقف المجتمع من المرأة وتقديرها يبنى على أساس نوع عملها وموقعها فيه، فكثيرات من النساء يعتقدن أن تفرغهن للمنزل يؤمن بذلك راحتهن، لأن عملهن خارجه، مهمماً بلغ من تقدم سيظل في مهب ريح التغيرات.

وإجمالاً إن عمل المرأة في مجتمعنا استغل لرفع مستوى دخل الأسرة أكثر مما حقق التحرر الاجتماعي السياسي والثقافي. فبدلاً من أن تكون المرأة مسؤولة داخل البيت، أصبحت مسؤولة عن العمل في الداخل والخارج، فواجههن عدة صعوبات، مما حرمهن الراحة وإيجاد وقت الفراغ،

(١) بشنة، قنديل، وكاظم، أمين، اتجاه الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٥١.

٤ - واقع المرأة وإمكاناتها في العمل السياسي في لبنان

لقد تبين أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة اللبنانية على حق الانتخاب وممارستها لهذا الحق وتأثيرها على مراكز صنع القرار السياسي، ذلك أنه على الرغم من انتصاراته أكثر من ربع قرن من الزمان على حصول النساء على حقوقهن السياسية والمدنية لم يقتصرن بعد المؤسسات السياسية. رغم فوز ثلاثة سيدات في الانتخابات الأخيرة التي جرت في لبنان في شهر آب ١٩٩٢ كأعضاء في الندوة البرلمانية وذلك من أصل ١٢٨ مقعداً.

إن ساحة النضال الأساسية أو ساحة الصراع الأساسية هي الساحة السياسية التي لا يزال يعمل فيها الرجال وحدهم بحكم قواهم السياسية المنظمة وأحزابهم وحركاتهم الجماعية.

يستأثر الرجل عندنا باللعبة السياسية، ويسود اقتناع بأنه الأقدر على مراكز القرار. فالتصريحات تقدم للمرأة في الصالونات وليس في اللجان التنفيذية أو المكاتب السياسية. حتى الأحزاب التي تدعى نفسها تقدمية لا يساند رجالها المرأة للدخول إلى المراتب القيادية. وقد رأينا وجود أكثر من امرأة في مختلف الأحزاب ولم يتطور الأمر إلى لعب المرأة دوراً سياسياً مع زملائها في الإطار الحزبي.

كما أنه ليس هناك قاعدة شعبية للمرأة بين النساء، لأن المرأة نفسها فضلت حتى الآن الرجل على زميلاتها وأصبحت وبالتالي، لا تساند نفسها للوصول إلى حقوقها؟

هناك أيضاً بعض النساء يفضلن الغياب عن الواجهة لتعزيز رجال العائلة، وبعضاً منهن الآخر يرثن عن أزواجهن أو آباءهن لتأمين انتقال الإرث من الآباء إلى الأبناء.

والبعض يفضلن دعم أزواجهن بطريقة غير مباشرة عبر عملهن الاجتماعي والتربوي.

الاجتماعية والتربوية والسياسية، إلا أنها في المقابل لا تعتمد خطة للتفاعل مع هذه النشاطات والتدخل في تطويرها أو توجيهها.

فبقدر ما تكون المرأة ناشطة بقدر ما يتسع ويضيق الخبر المخصص لها في الإعلام.

ففي ظل الظروف الصعبة التي نعيش، تستطيع القول إن وسائل الإعلام يستهلكها الحدث السياسي والأمني، ولذلك اتخذت الدور الوصفي للمرأة أكثر من تبنيها لأي دور آخر.

أما المجالات النسائية الموجودة المتخصصة بشكل أو باخر بأوضاع المرأة فمعظمها يتم بالشأن الاجتماعي الخارجي للمرأة، ويطرح مشاكلها بشكل عرضي، دون أن يمسغور هذه المشاكل.

- إن الموضوعات التي تهتم بها تتركز على الأدوار التقليدية للمرأة كربة بيت وكأم وكأئنة.

- تتركز على النماذج الغربية للمرأة، مع ترويج لقيم الاستهلاكية من خلال المواد الإعلامية والإعلانات التي تنشرها عن الأزياء والماكياج.

- لا تهتم الاهتمام الكافي بالنماذج الناجحة من النساء، في جميع المهن النسائية أو ما تريده معرفته المرأة فعلاً.

إن الصورة التي تبرزها وسائل الإعلام هي صورة غير معبرة عن قطاع كبير من النساء وتتركز على فئات معينة.

- هناك ظاهرة ملموسة في اتجاه النساء إلى الإعلام، وأصبح هناك عدد لا يأس به من النساء العاملات في مجال الإعلام بشكل عام، ولكن أغلبهن يمارسن الصحافة ضمن قطاع واحد، أي محررات ومذيعات ومقدمات برامج. ويلاحظ ضعف مساهمة المرأة في قسم الأخبار العالمية الذي يركز أساساً على السياسة، ويطلب حداً من التحليل والوضوح وتتبع الأحداث بانتظام وهي أمور، في نظر الاعتقاد السائد لا يمكن للمرأة الإلمام بها.

ولا بد أن تطلق استراتيجية تطوير أوضاع المرأة اللبنانية من تراث مجتمعها اللبناني العربي، الذي يؤكد على قيم كرامة الإنسان، القادر على العطاء، وعلى مواجهة التحديات الداخلية والمخاطر الخارجية التي تعيشها تحقيق تنمية مضطربة تعتمد أساساً على الموارد الذاتية المتاحة، ومن أهمها المورد البشري برجاله وبنائه، وما يتطلبه ذلك من المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في مجالات تنمية الموارد البشرية.

إن خصوصية أوضاعنا المجتمعية الناجمة عن ظروف تاريخية وتقاليدي اجتماعية، يجب أن لا توقفنا عن السعي بجهود تؤدي لتكافؤ فرص المرأة مع الرجل، لمشاركة مسهمة ومتفعنة مشاركة إيجابية في صناعة الحاضر وتوجيه المستقبل مشاركة في صناعة القرار وفي اتخاذاته، شاركه في التنفيذ والمسؤولية والعمل، وتشاركه في ثمرات التنمية ومنافعها وأعبانها وتضحياتها. كما يمكن الاستفادة الوعية والنقدية من الخبرات السابقة، ومن التجارب، ومن جهود الشعوب الأخرى بما يعين على تصحيح مسارات التنمية وتكوين الموارد البشرية وتعظيم طاقتها، لإرساء قاعدة فكرية للتفاعل المثمر بين التراث ومطالب العصر ومتغيراته.

كما أن من أسمى أهدافنا التطلع إلى السلام، ولكن السلام الذي نتطلع إليه لن يكون بحال من الأحوال سلام الضعف والتخاذل والتخلّي عن المسؤوليات أو سلام الخمول والاستكانة للواقع بعلاته، ضمن الصراعات العسكرية التي تهدّد أمن المنطقة واستقرارها، وتعيق كثيراً من الجهود التي تبذل في سبيل التنمية وتحقيق شروط المساواة بين البشر.

بل إننا نطمح إلى السلام العادل والحيي والمفعّل والمتج الذي يقدس حياة الإنسان وكرامته ويصون الطاقات البشرية ويعزّز الثروات الطبيعية من أجل توظيفها في معارك الصراع الطويل ضدّ الجهل والتخلف والفقير والجائع والمرض في سبيل تلبية حاجات البشر وإسعادهم وضمان استمرار تقدم الإنسان ورقمه.

وهناك كثيرات في الوسط الاجتماعي والثقافي عملن طويلاً خلال مؤسسات تربوية وأهلية وتنظيمات حزبية على إلقاء شأن المرأة حضارياً في ممارسة حقوقها السياسية ولكن هؤلاء ما زلن بعيدات عن الذاكرة السياسية ولم يفك أحد من أهل الحكم ولا من أهل الفكر في دعمهن ومساندتهن.

ولقد أثبتت المعطيات أنه كان للمرأة دور هام أثناء الحرب. أتاحت لها ظروف الحرب أن تتحمّل مسؤوليات إضافية، وأن تلعب أدواراً جديدة مما أكسب شخصيتها أبعاداً جديدة، وقدرة على الارتقاء إلى مرتبة التكافؤ مع الرجل. تمكّنت المرأة من سدّ الثغرات الناجمة عن تواري الرجل عن الساحة إرادياً أو قسراً، وبالقتل والخطف والقمع والتهجير، حيث قامت عنه بأدواره المعهودة وأدتها بنجاح. وقد أثبتت للمجتمع أنه بإمكانها أن تمارس أهم الأدوار وأخطرها في أصعب الظروف دونها حاجة أو وصاية أو إرشاد. ولم يقتصر هذا على الدور المعيشي، بل تعداه إلى الدور الوطني حيث دافعت عن أبنائها وأزواجهها وإنوثتها، وعن القيم الوطنية في وجه قاميها ومقتصبيها دون أن تخشى التكبيل أو القمع أو الإرهاب، وكم من مرة اشتراك المرأة في مظاهرات وإضرابات واحتجاجات لتأييد التوجه الوطني والقومي، ولم تكتف بتقديم العديد من الصحايا كأبناء وأزواج وإناث، ولكنها ما لبثت أن اشتراك في عمليات ضد العدو الإسرائيلي وقدّمت الكثير من البطولات حتى أصبح الاستشهاد فخرًا لها.

ثالثاً: استراتيجية جديدة لتطوير أوضاع المرأة اللبنانية محليةً وإقليمياً ودولياً

تظل قضية مساواة المرأة في جوهرها مرتبطة بالمناخ الاجتماعي والثقافي، وبالتقاليدين والأعراف المحلية، وبدرجة وعي كل من المرأة والرجل في إطار الحقوق والواجبات. كذلك ترتبط بتطوير بعض التفاصيل والإجراءات والممارسة الإدارية والتنفيذية التي تمكن المرأة من المشاركة الكاملة وتيسر لها اختراق الحواجز والتقاليدين السائد.

- ٤ - العمل على تشجيع الفتاة للدخول في معاهد التعليم الفني، التعليم الصناعي والزراعي، حتى يتاح لها مزيد من فرص العمل والإنتاج.
- ٥ - التوسيع في إنشاء مراكز التدريب المهني وتحصيص دورات للمرأة الراغبة في تعلم مهارات جديدة، وللرغبة في تطوير مهاراتها القائمة.
- ٦ - تعديل وتغيير المناهج لتلبية الحاجات الفردية والاجتماعية.
- ٧ - تطوير معاهد وكليات إعداد المعلمين والمعلمات.
- ٨ - التوسيع في فرص التعليم للفتاة خاصة في مرحلة التعليم الجامعي وتشجيعها.
- ٩ - تعزيز المكتبات في الأحياء والمدارس والجامعات.
- ١٠ - تأمين الرعاية والتوجيه اللازمين للشباب.
- ١١ - القيام بدراسات علمية حول أوضاع المرأة اللبنانية والعمل على نشرها.

ب - في مجال العمل والإنتاج

لما كان العمل حقاً من حقوق الإنسان، ويقترن في الوقت نفسه بما يترتب عليه من واجبات ومسؤوليات، فإن هذا المبدأ ينطبق على كل إنسان سواء كان رجلاً أو امرأة. وفي هذا الإطار يقع دور المرأة في مشاركتها في العمل.

فإعداد المرأة للحياة العملية ضرورة حتمتها إرادة التغيير والتطوير الحضاري حتى تنهض، على أن يكون الهدف الأساسي من هذا النهوض هو دعم وتحسين وضع المرأة اللبنانية في مجتمع يقوم على أساس من الحقوق والواجبات.

ومن أهم ما يجب أن يتحقق:

- ١ - تعبئة الطاقات المتوجه للمرأة باعتبارها رصيداً بشرياً ذات إمكانات لم يتم استثمارها وتوظيفها بشكل كافي.
- ٢ - توفير الظروف المجتمعية التي تيسر المشاركة الكاملة للمرأة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تنمية معارفها

أ - في مجال التعليم

تتطلب مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، زيادة فاعلية دورها من خلال تطوير معارفها ومهاراتها وخبراتها مما يحتم ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات التنمية من القوى البشرية من الرجال والنساء.

فتعتبر وضع أساس النظام التعليمي والتربوي الجديد، علينا أن نضمن عدم حدوث تناقض بين المرأة والرجل، فتحن بحاجة إلى نظام يعمل على حل المعادلة الصعبة التي تساوي بين الفتى والفتاة عن طريق احترام كل منهما لقدرات الآخر، وعن طريق إظهار أهمية التنوع بحدوث التكامل بينهما. وإن الصراع والتنافس لا يجدان لكوتينما جنسين مختلفين، من حيث وظيفتهما البيولوجية، بقدر ما يرجع إلى ضرورة إعطاء فرصة لكل منها للتفوق على ذاته من أجل مصلحة الوطن، ومن ثم لكتلتيهما أن يكن للأخر احتراماً وتقديراً وأن يدركا مدلول المساواة الحقيقي بين جنسيهما.

فالمشكلة الحقيقة التي نواجهها اليوم تكمن في تكوين الوعي الاجتماعي والتربوي في إطار التنمية المطلوبة للإنسان اللبناني، عن طريق ترسیخ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين بمختلف الوسائل المتاحة وخاصة في المناهج المدرسية وحملات التوعية الهدافة إلى تثقيف الرأي العام ولحمله على نبذ كل الممارسات الشاذة والقضاء على كل النعرات الطائفية.

ومن الطرق والوسائل التي تحقق هذه الأهداف:

- ١ - اتخاذ الوسائل والإجراءات لمحو الأمية وتعليم الكبار وخاصة النساء، والعمل على تنمية المهارات المعيشية لمواجهة آثار مشكلات الحرب، والتركيز على المهارات المهنية.
- ٢ - توسيع نطاق التعليم ليشمل تنمية الأرياف.
- ٣ - رفع المستوى التعليمي مع فرض إلزامية التعليم ومجانيته حتى نهاية المرحلة المتوسطة على الأقل للذكور والإناث على السواء.

المستديمة، أو ما يسمى بالتربيـة مدى الحياة، لأنـها لم تعد ترقـا فـكرياً بل ضرورة ثقافية، حتى لا تفقد الصلة بينـها وبينـمحـيطـها.

١٢ - إنشـاء نوـادـلـلـنسـاءـ وـذـلـكـ لـرـفـعـ مـسـتـوىـ المـرـأـةـ فيـ الأـعـمـالـ التـجـارـيـةـ والمـالـيـةـ وـغـيرـهـاـ لـدـعـمـ مـصـالـحـهـنـ وـتوـسيـعـ الفـرـصـ أـمـامـهـنـ،ـ وـنـشـرـ رـوـحـ التـعاـونـ بـيـنـ النـسـاءـ اللـوـاتـيـ يـقـمـنـ بـأـعـمـالـ أوـ يـتـولـيـنـ وـظـائـفـ مـعـيـنـةـ.

ج - في مجال الإعلام

إنـ الحديثـ عنـ تـطـورـ أـوضـاعـ المـرـأـةـ الـلـبـانـيـةـ لاـ يـمـكـنـ أنـ يـكـتمـلـ إـلـاـ يـبـارـازـ الـوـضـعـ الـذـيـ تـتـمـيزـ بـهـ أـجـهـزـةـ الـإـعـلـامـ وـسـيـاسـاتـهـاـ،ـ تـلـكـ الـتـيـ تـلـعـبـ دـورـاـ هـاماـ فيـ تـشـكـيلـ النـسـقـ الـقـيـميـ وـالـقـافـيـ فـيـ الـمـجـتمـعـ،ـ وـماـ يـتـرـتـبـ عـلـيـهـ منـ عـلـاقـاتـ وـسـلـوكـيـاتـ.ـ فـيـماـ أـنـ تـسـاعـدـ هـذـهـ الـأـجـهـزـةـ عـلـىـ تـغـيـيرـ الـقـيمـ وـالـعـادـاتـ وـالـمـفـاهـيمـ الـتـقـليـدـيـةـ الـمـتـخـلـفـةـ فـتـسـهـلـهـنـ فـيـ زـيـادـةـ الـوعـيـ عـنـدـ الـمـرـأـةـ،ـ وـبـالـأـدـارـاتـ الـجـدـيـدةـ الـتـيـ تـقـرـضـهـنـ ظـرـوفـ وـمـقـضـيـاتـ الـتـنـمـيـةـ وـالـتـطـورـ،ـ أـوـ تـسـاعـدـ عـلـىـ تـبـيـيـنـ وـتـعمـيقـ الـقـيـمـ وـالـمـفـاهـيمـ وـالـتـطـورـاتـ الـتـقـليـدـيـةـ،ـ فـتـسـهـلـهـنـ عـنـدـهـنـ تـزـيفـ وـعـيـ الـأـفـرـادـ بـوـاقـعـهـمـ وـأـدـوارـهـ الـوـاقـعـةـ.

فـإـعـلـامـنـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ سـيـاسـةـ إـعلاـمـيـةـ مـتـطـوـرـةـ تـسـعـيـ إـلـىـ تـغـيـيرـ الصـورـ وـالـأـنـمـاطـ الـتـقـليـدـيـةـ لـلـمـرـأـةـ الـتـيـ تـعـكـسـهـاـ الـمـجـالـاتـ الـإـعـلـامـيـةـ الـمـخـلـفـةـ منـ صـحـافـةـ وـإـذـاعـةـ وـسـينـمـاـ وـتـلـفـزيـونـ وـفـنـونـ مـسـرـحـيـةـ وـتـشـكـيلـيـةـ.

ويـبـدـوـ أـنـ الـمـهـمـ التـشـدـيدـ عـلـىـ التـواـحـيـ التـالـيـةـ:

- ١ - برـامـجـ خـاصـةـ لـلـمـرـأـةـ تـرـكـزـ عـلـىـ مشـكـلـاتـهـاـ فـيـ الـعـملـ.
- ٢ - الدـعـوةـ إـلـىـ الـحدـ منـ اـسـتـغـالـ الـجـنـسـ بـشـكـلـ بـشـعـ فـيـ الإـعـلـانـاتـ التـجـارـيـةـ،ـ وـلـاـ سـيـماـ التـلـفـزيـونـيـةـ مـنـهـاـ،ـ تـلـكـ الـتـيـ تـسـتـغـلـ بـيـشـاعـةـ مـلـحوـظـةـ جـسـدـ الـمـرـأـةـ وـبعـضـ أـعـضـائـهـاـ.
- ٣ - التـأـكـيدـ عـلـىـ دـورـ الـمـرـأـةـ -ـ كـفـرـدـ -ـ وـفـيـ إـطـارـ الـمـؤـسـسـاتـ فـيـ تـحـدـيدـ الـمـادـةـ الـإـعلاـمـيـةـ الـمـنـاسـبـةـ،ـ وـالـعـملـ عـلـىـ تـحـقـيقـهـاـ بـشـتـىـ الـطـرـقـ الـمـاتـحةـ.
- ٤ - تـدـرـيـبـ وـتـأـهـيلـ الـكـوـادـرـ الـنـسـائـيـةـ الـعـامـلـةـ فـيـ مـجـالـاتـ الـإـعـلـامـ.

وـخـبـراتـهـاـ،ـ وـتـطـوـيرـ مـهـارـاتـهـاـ،ـ وـتـأـمـينـ الشـروـطـ الـلـازـمـةـ لـتـوـسيـعـ قـاعـدةـ الـمـشارـكـةـ الـكـاملـةـ.

٣ - الـقـيـامـ بـدـرـاسـاتـ مـسـتـقـبـلـةـ لـاـحـتمـالـاتـ سـوقـ الـعـمـلـ،ـ حـتـىـ تـكـوـنـ مـرـشـدـاـ فـيـ تـحـدـيدـ مـواـزـينـ الـقـوـىـ الـبـشـرـيـةـ مـنـ الرـجـالـ وـالـنـسـاءـ،ـ إـعـدـادـاـ وـتـوـظـيفـاـ وـإـنـتـاجـاـ.

٤ - الـتـركـيزـ عـلـىـ تـوـفـيرـ الـحـوـافـزـ الـتـيـ تـفـتـحـ مـزـيـداـ مـنـ فـرـصـ الـعـمـلـ لـلـمـشـارـكـةـ فـيـ قـطـاعـاتـ الـإـنـتـاجـ الـسـلـعـيـ إـلـىـ جـانـبـ قـطـاعـاتـ الـإـدـارـةـ وـالـخـدـمـاتـ.

٥ - سـنـ التـشـريـعـاتـ وـالـقـوـانـينـ الـتـيـ تـضـمـنـ مـساـواـةـ الـمـرـأـةـ بـالـرـجـلـ فـيـ حـقـوقـ الـعـمـلـ كـالـمـساـواـةـ فـيـ الـأـجـرـ وـفـيـ فـرـصـ الـتـرـقـيـ،ـ وـتـطـوـيرـ الـمـهـارـاتـ وـالـتـأـمـيـنـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ،ـ وـاستـكـمالـ التـشـريـعـاتـ الـتـيـ تـؤـدـيـ إـلـىـ الـمـساـواـةـ فـيـ الـحـقـوقـ (ـوـحـمـايـتهاـ مـنـ الصـرـفـ مـنـ الـخـدـمـةـ بـسـبـبـ الـزـواـجـ وـالـحـمـلـ أـوـ الـولـادـةـ).

٦ - تـهـيـيـةـ الـخـدـمـاتـ الـمـنـاسـبـةـ الـتـيـ تـيـسـرـ لـلـمـرـأـةـ الـجـمـعـ بـيـنـ مـسـؤـلـيـاتـهـاـ الـأـسـرـيـةـ وـمـسـؤـلـيـاتـهـاـ فـيـ الـعـلـمـ كـدـورـ الـحـضـانـةـ وـغـيرـهـاـ.

٧ - وضعـ القـوـانـينـ،ـ الـتـيـ تـبـعـ لـلـمـرـأـةـ مـارـاسـةـ الـعـلـمـ الـجـزـئـيـ غـيرـ الـمـتـنـعـ وـاعـتـمـادـ نـمـطـ مـرـنـ لـظـرـوفـ الـعـلـمـ وـسـاعـاتـهـ يـتـلـاءـمـ مـعـ ظـرـوفـ الـمـرـأـةـ وـأـدـوارـهـاـ الـمـجـتمـعـيـةـ الـمـتـوـزعـةـ.

٨ - دـعـمـ الـمـرـأـةـ فـيـ التـشـثـعـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـلـأـسـرـةـ وـتـنـمـيـةـ قـيمـ الـعـلـمـ لـدـىـ الـأـجيـالـ.

٩ - تـغـيـيرـ نـظـرـةـ الـمـرـأـةـ لـنـفـسـهـاـ وـلـمـقـدرـتـهـاـ عـلـىـ الـإـنـتـاجـ الـفـعـالـ وـالـمـشـارـكـةـ وـجـعـلـهـاـ مـهـيـأـةـ نـفـسـيـاـ لـتـحـمـلـ الـمـسـؤـلـيـةـ وـأـعـبـاءـ الـعـلـمـ دـاخـلـ وـخـارـجـ الـمـنـزـلـ.

١٠ - تـحسـينـ قـدـرـاتـ الـمـرـأـةـ وـإـمـكـانـاتـهـاـ بـمـنـحـهـاـ كـلـ فـرـصـ الـعـلـمـ وـالـتـدـرـيـبـ وـالـتـأـهـيلـ،ـ اـبـدـاءـ مـنـ مـحـوـ الـأـمـيـةـ،ـ إـلـىـ الـإـعـدـادـ الـمـهـنـيـ وـالـعـلـمـيـ (ـالـعـلـمـ الـكـمـبـيـوـتـرـ،ـ وـصـيـانـةـ الـآـلـاتـ،ـ وـالـمـيـكـانـيـكـ وـغـيرـهـاـ).

١١ - إـفـسـاحـ الـمـجـالـ لـلـمـرـأـةـ فـيـ تـجـدـيدـ الـمـعـلـومـاتـ عـنـ طـرـيقـ التـرـبةـ

٦ - توفير الإمكانيات لتعاون الأسرة مع مختلف المؤسسات المعنية بالتنشئة السليمة للأجيال.

٧ - تقديم الدعم المادي للأسرة لاستمرارها في رعاية المسنين والمعاقين.

٨ - مساهمة وإعداد المرأة في مواجهة الأعباء الاقتصادية.

هـ - مساعدة المرأة في قضايا السلام

لا تزال الحروب في المنطقة تستنزف الموارد المالية والمادية والبشرية، وتحوّل قدرًا كبيراً من جهود المجتمع نحو احتياجات التسلح والدفاع. وتمثل خطورة الاحتلال والحروب الإقليمية في الاحتلال الإسرائيلي لأرض الشعب فلسطين، والأراضي عربية أخرى، وغزو الأرضي اللبناني، واستمرار الاحتلال الجنوب.

إننا نتمسك بالثوابت اللبنانية المعتمدة في حق لبنان في التصدي للاحتلال، والعمل على تحرير أرضه بكل الوسائل استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وشريعة حقوق الإنسان، وأن الخلل في الجنوب يمكن في انسحاب القوات الإسرائيلية تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة، وتحديداً القرار ٤٢٥ ، لكن يتسنى للسلطة اللبنانية أن تبسط سيادتها في الجنوب وتحفظ أمنه وحدوده.

وقد عانت المرأة اللبنانية من مآسي الحرب وويلات الاحتلال ما عاناه الرجل، بل إن معاناتها في كثير من الحالات كانت أقسى وأمرأ.

ومن أجل دعم جهود السلام في المنطقة وتحقيق التنمية والاستقرار فيها يفترض العمل:

١ - تطبيق قرارات الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في الجنوب.

٢ - تقديم المساعدات المادية والفنية من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والهيئات الدولية الأخرى للإسراع في تعمير لبنان ودعم اقتصاده ومؤسساته.

د - في مجال الأسرة

لقد أسفرت الحرب التي عشناها عن تدمير الكثير من القواعد التي تمسكت بها عائلتنا في الماضي، وقام عليها مجتمعنا اللبناني . فمن الطبيعي أن يكون دور المرأة أساسياً في هذا المجال، ومن الطبيعي أن تعود التنشئة البيتية أساساً لنظرية وطنية صادقة نريدها منطلقاً لوطن يبني على القيم التي كرسناها واحترمناها في السابق.

فالمرأة هي الحافظة والمخلصة للتراث والناقلة له، لأنها وبناتها، وهي تستطيع أن تحجب فيه من عوامل تفرقة وتخلف، وهي التي تذر البذرة الأولى في الشخصية الوطنية المرتكزة على التضامن والتماسك الاجتماعي. ومن هنا - تبرز أهمية دورها والت التركيز عليه في عملية نقل التراث وتنميته في عملية الانصهار الوطني . وحتى تتمكن المرأة من القيام بهذا الدور عليها أن تكون عنصراً فعالاً ضمن خطة التنمية الشاملة في المجتمع اللبناني ، مشاركة في التغيير في المفاهيم ، مشاركة في التخطيط والتنفيذ على أساس وقواعد مشتركة متسلحة بالعلم والعمل ، والمعرفة والثقافة لرفع مستوى الأسرة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي .

الأسرة هي الخلية الأولى والأساسية في المجتمع ، ومن الضروري أن توفر لها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي تحقق استقرارها وتشبع حاجتها.

ومن الأمور التي يمكن التركيز عليها في هذا المجال:

- ١ - التأكيد على أن رعاية الأسرة والأمومة مهمة وطنية وإنمائية.
- ٢ - توفير الخدمات التي تمكن الأسرة من الحصول على ما تحتاجه من سكن ورعاية صحية وتعليم.
- ٣ - توجيه الأسرة ل التربية متكافئة للأطفال من الجنسين.
- ٤ - تنفيذ المرأة للتمكن من أداء الخدمات التعليمية والثقافية للأسرة.
- ٥ - دعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية خارج المنزل.

على المؤتمرات والمجتمعات الخاصة بشؤون المرأة. أما الجهود التي تقوم بها المرأة في نطاق الأمم المتحدة ومنظماها وأجهزتها المتخصصة، فهي حافز مساند للجهود الوطنية والإقليمية.

وتتضمن الجهود على النطاق الدولي:

- ١ - تيسير سبل الاتصال وتذبذب المعلومات والبيانات بين الأمم المتحدة ومنظماتها وبين المنظمات النسائية الوطنية والإقليمية في المجالات المعنية بشؤون المرأة تمكيناً للاستفادة من الخبرة الدولية.
- ٢ - حث المنظمات الدولية على إيلاء المزيد من الاهتمام لمشروعات المعونة الفنية، في مشروعات إعداد الكوادر النسائية المتخصصة.
- ٣ - حث الصندوق الطوعي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، على تقديم العون الفني لإدماج المرأة في التنمية وبخاصة لفئات النساء الأشد حاجة، تلبية لطلب الحكومات والهيئات من دعم برامج المرأة.
- ٤ - الطلب إلى المعهد الدولي للتدريب وللأبحاث للمرأة التابع للأمم المتحدة مواصلة جهوده وبرامجه في البحوث والدراسات والتدريب وبما يتبع له توفر الموارد اللازمة لمد خدماته على أوسع نطاق.
- ٥ - مناشدة المجتمع الدولي للحد من الإنفاق الضخم على التسلح، وإتاحة الموارد من أجل تسخيرها في رخاء البشر وتعمير الكون.
إن التجديد الحضاري للمجتمعات اليوم، يقتضي جعل الإنسان رجلاً كان أم امرأة محوراً أساسياً للتنمية وغاييتها ووسائلها الهامة.
وبما أن النساء في العالم الثالث هن ضحايا رئيسية في التنمية، فهن يفتقرن إلى رؤية تنموية جادة للموارد البشرية لدفعها إلى الإسهام بمعدلات أكبر في تحقيق عوائد رضائية للتنمية وتلبية الحاجات المتزايدة باستمرار الإنسان.
فالغاية الأساسية في هذه التنمية هي رصد الطاقات البشرية المعطلة وغير المستغلة في عمليات التنمية في القطاعات المختلفة، لأنه بمشاركة المرأة ومساهمتها يرتفع مستوى الإنتاج الوطني والقومي.

- ٣ - تكوين الوعي الوطني والعالمي للحد من التسلح.
- ٤ - مكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

و - المرأة والتعاون الإقليمي العربي والدولي

تمثل جهود التعاون الإقليمي والعمل العربي المشترك والدولي دعماً وتعزيزاً للجهود الوطنية للتوجهات، والأعمال التي تقوم بها المرأة. وفي هذا المجال يمكن أن تتخذ التدابير التالية:

- ١ - ضرورة التنسيق في البرامج والنشاطات ذات الطابع الإقليمي المعنية بالمشاركة الكاملة للمرأة اللبناني والذى تنظمها المؤسسات العربية الإقليمية، (جامعة الدول العربية، ومنظماتها وأجهزتها المتخصصة)، ومع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لافريقيا والمكاتب والهيئات الإقليمية لمؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة.
- ٢ - التعاون فيما بين المنظمات العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في إصدار دليل للمنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا المرأة.
- ٣ - التعاون فيما بين المنظمات العربية، لتبادل قوائم بأسماء الكفاءات الفنية من النساء، والمبادرات، في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعين على الاستفادة منه في مجالات التعاون الفني وتبادل الخبرات على المستويين العربي والدولي.
- ٤ - السعي لدراسة إمكانية وضع صيغة إقليمية لتوفير الموارد اللازمة من مختلف المصادر لبرامج المرأة ومشروعاتها، لتحسين أوضاع المرأة في دول المنطقة الأشد حاجة، من أجل إعداد المرأة وتدريب الكوادر النسائية ودعم المنظمات النسائية.
- ٥ - الحرص والتشجيع على التوسيع في تمثيل المرأة ضمن الوفود الرسمية والشعبية الموفدة إلى المؤتمرات والمجتمعات الإقليمية والدولية، وأن يتسع هذا التمثيل في مختلف المجالات والموضوعات، دون اقصائه.

اللبناني بصورة عامة مريض، مرضه مزمن تعود أسبابه إلى ما قبل الحرب، نتيجة لأوضاع شاذة ومستمرة منذ أجيال عديدة. وقد تفاقم هذا المرض بقوة التأثيرات المباشرة التي أحدثتها الحرب في المجتمع ككل.

فافتقار لبنان إلى الهوية القومية الواضحة وفقدان الولاء لهذا الوطن، من الأسباب الرئيسية التي عرضت اللبنانيين إلى الانقسامات الدائمة، وبالتالي إلى تعدد الولاءات فيه. وقد فتش الإنسان اللبناني عن الأمان والاستقرار فوجده ضمن ولائه لطائفته وعشائره وعائلته.

وإذا نظرنا إلى جيلنا الجديد، رأينا يعيش في هذا المجتمع الذي زاد في تعقيداته صفة غير الذاتية الآخذة بالنمو، تتنازعه المذاهب الفردية والمادية وبعض أنواع الولاء الجماعي بتأثير خلافات التقاليد الموروثة. وأصبح هؤلاء الأطفال والأولاد والشباب يشبهون الفسيفساء وقد ساعدت تربيتهم العامة المتعددة الأهداف على تفتيتهم. فهم ضحية توجيه تقليدي معوج كيتفهم على التعصب وظهر واضحًا بسلوكهم في جميع مواقفهم الحياتية.

يمكنا القول إن هؤلاء الأطفال والشباب سقطوا ضحية الإهمال والتخاذل أثناء السلم كما وقعا فريسة الأنانية والقسوة المتأهية خلال الحرب.

ورغم أننا ما زلنا نفتقر إلى دراسات إحصائية دقيقة تقوم على مسح متكملاً للاضطرابات التي أصابت مجموعات من الأطفال والفتىان والشباب في المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة، وفي مراحل تطور الأحداث المتعاقبة يمكننا تصنيف تلك الاضطرابات إلى:

١ - اضطرابات علاقية

حدث اضطراب في مجمل العلاقات التي أقامها الطفل مع محبيه، أي مع الأهل والإخوة والرفاق والأساتذة وكان لها أسوأ الأثر على توازن وثبات شخصيته.

المراة في مواجهة مسؤولياتها

التربية البيتية*

مقدمة

من إدراكنا أنه بعد كل ما حذرنا من ويلات حرب لا يمكن الاستمرار وكان شيئاً لم يحدث، بل يتحتم إجراء تغيير نوعي في سلوك المرأة في مواجهة مسؤولياتها عامة، ومسؤولياتها في تربية أبنائها خاصة، لأن مصيرنا ومستقبلنا يتوقف على قدرتنا على مواجهة الواقع، وفي تعبئة جهودنا في سبيل إنقاذ هذا الوطن وخلاصه.

وبما أن المرأة كانت بشرى حية، تتفاعل مع محطيها وبيتها ومجتمعها بكافة أفراده ومؤسساته، علينا عند معالجة هذا الموضوع أن نحلل بعض آثار تلك الأحداث المفجعة وانعكاساتها على الأسرة اللبنانية وأفرادها، لتمكن من تحديد واقع المرأة ومرتجاهما في الدور الذي يجب أن تؤديه في مواجهة مسؤولياتها التربية البيتية.

أولاً: آثار الأحداث وانعكاساتها على الأسرة في لبنان

إن انعكاس الأحداث الأليمة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً في المستويات الاجتماعية والاقتصادية وتدحرجاً في العلاقات الإنسانية، وضياعاً في القيم والتقاليд. فالحرب اللبنانية كانت ذات ذات نتائج وخيمة على المجتمع اللبناني عامة، والأطفال خاصة، إذ إن العائلة لم تتمكن من تحمل المسؤولية الملقة عليها مما أدى إلى اضطرابات متعددة ومتغيرة عند الأطفال. فالجسم

(*) محاضرة ألقاها بدعوة من الهيئات النسائية الموحدة في طرابلس - لبنان، بعنوان «المراة في مواجهة مسؤولياتها التربية البيتية»، في دار اليتيمة، طرابلس - لبنان، ٩٢/٦/١٥.

٢ - اضطرابات جسدية

عندما ينعدم قيمة نفسية وشخصية من خلال رؤيتهم لتفشي الاضطراب، وانعدام الأمان، واعتماد العنف كأسلوب يتبع للحصول على أي شيء، إن كان على شقة للسكن، أو تجاوز قوانين السير، أو سرقة ونهب، وما شابه ذلك.

كما تجلت تلك الاضطرابات في الشخصية بانعدام الثقة بالنفس، والانهيار النفسي والاتكالية المفرطة على الأهل والآخرين، والسلبية والانطواء، والشعور بالكآبة، والابتعاد عن الأهل.

يجب أن لا ننسى أن هناك العديد من الفتيان الذين حملوا السلاح وانخرطوا في المنظمات والأحزاب، فمنهم من وجد في هذا الانتقام وسيلة لتوزن نفسي مفقود، وأخرون زاد هذا الانخراط في معاناتهم وقلقهم، فظهرت قدرتهم المحدودة في التمييز بين الخير والشر، كما ظهر انفلات أخلاقي، أدى بدوره إلى ارتفاع عدد المنحرفين من الأحداث والمرأهقين والارتماء في أحضان المخدرات وغيرها.

أما من ناحية تكامل نموهم العقلي والنفسي، فلا شك أنه ظهر في تقصيرهم في التحصيل المدرسي، وافتقارهم إلى الوعي الجمالي لأنهم لم يعرفوا من جمال الطبيعة وألوانها إلا حجم القتال ورعد المدافع وعتمة الملائج.

ثانياً: واقع المرأة في المجتمع اللبناني ومرتجاه

بعد أن بلغت شرور الحرب جميع المناطق والقرى، طالت العائلة اللبنانية بشكل موجع، كما ذكرنا سابقاً، وكانت المرأة أقرب المتحسينين بالمحنة الوطنية الأليمة، وأول الداعين إلى البقظة والعمل والبناء، إن كان على مصير الأسرة، أو ضمن الهيئات الأهلية، فاستمررن عاطفة الأمومة بكل أبعادها وقمن بالتضحيات بشتى أنواعها.

لقد أندثرت الحرب التي عاشناها بتدمير الكثير من هذه القواعد التي تمسكت بها عائلاتنا في الماضي وقام عليها مجتمعنا اللبناني. فمن الطبيعي

لا بد من الإشارة إلى ما أحدثه الحرب من آثار عضوية ظاهرة على الأطفال والفتايات والشباب، إذ تركت بصماتها على عدد كبير منهم، بشكل تشوهات دائمة لا بد أن تخلق عند الفرد شعوراً بالقصص وتؤدي بالتأكيد إلى نتائج سلبية في تكوين بنية شخصيته النفسية العاطفية الاجتماعية.

٣ - اضطرابات في الشخصية

يمكنا القول إن الأطفال عانوا الحرب من الناحية النفسية من خلال أهلهم ووضعهم الاجتماعي العائلي. فمنهم من لقي ملادةً وحماية عند الأهل فلم تظهر آثار الصدمات عندهم بوقعها وشدتها، ومنهم من ازدادت الاضطرابات عندهم خطورة في حالة التوتر العصبي الذي أصاب البيئة العائلية من عدم استقرار وهجرة، وعدم توفير الحاجات الغذائية لأبنائها.

كما أن انعكاسات تلك الأحداث أظهرت أوضاعاً ومشكلات فرضتها الوضعيات الجديدة. فالتحرك السكاني والسكنى الواسع الذي ألم كل أسرة تقاطن في أية بقعة من مناطق لبنان التخلّي مؤقتاً عن مقر سكناها الأساسي. فهذه الحركات الديموغرافية أحدثت انقلاباً هاماً ورئيسياً في حياة الأسرة وعاشها كل فرد فيها، وفرضت ظلالها على الطفل وانعكست على نمط حياته اليومية من نظام نومه، إلى غذائه، إلى تسلیته، إلى رفاته، إلى الرموز الاجتماعية المحيطة به هنا وهناك.

كانت الحرب اللبنانية شديدة الوحشية والقسوة، تحمل خلالها معظم الأطفال مع أهلهم حالات رعب وقلق شدیدين. وبعد أن فقدوا الإحساس بالأمان والاطمئنان ازدادت تصرفاتهم العدوانية، وسرعة الهيجان والعنف في علاقاتهم، فانعكس ذلك على نمو شخصياتهم النفسية بما تجلت من خوف وحدق وكراهة وأنانية.

وأصبح العنف يشكل محور اهتمام يومي بالنسبة إليهم وبدأ يتشكل

الذي حققه تعليم المرأة في المراحل المختلفة، الابتدائية والثانوية والعالية، ما زالت الإحصاءات تدل على أنها دون متطلبات التطور والتقدم الذي تنشده التنمية المطلوبة.

وبما أننا نحملها دوراً رائداً في هذه الظروف الصعبة في تربية أطفالنا الناشئة، علينا أن نطالب بتحسين نوعية تعليمها وتوجيهها ضمن خطة شاملة تعتمد على الأهداف التربوية والمبادئ التي ستعتمد其ا في بناء شخصية أطفالها، لتمكنهم في المستقبل من أن يكونوا مواطنين مخلصين لوطنهن، مؤمنين بوحدته وسيادته واستقلاله، مستعدين للدفاع عنه بكل طاقتهم وقدراتهم.

ولا بد من الإشارة إلى مظاهر التمييز ضد المرأة في الأعراف والقوانين والممارسات والتقاليد. فال المشكلة الحقيقة التي نواجهها اليوم تكمن في تكوين الوعي الاجتماعي والتربوي في إطار التنمية المطلوبة للإنسان اللبناني عن طريق ترسیخ مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين بمختلف الوسائل المتاحة.

فتتفق الرأي العام وحمله على نبذ الممارسات الشاذة والقضاء على كل النعرات التميزية بين الجنسين تكمن جذوره في التربية البيتية التي تضمن عدم حدوث التناقض بين الفتى والفتاة، وذلك عن طريق احترام الرجل للمرأة، والأب لقدرات الأم، وإظهار أهمية التنويع بحدوث التكامل بينهما.

وأظن أن هذه المسؤولية في التمييز لا تقع على عاتق الرجل وحده، بل على عاتق المرأة أيضاً، لأن الاحتفاء الاجتماعي بولادة الصبي يدفع المرأة إلى الاهتمام بمتطلبات الصبي وذلك على حساب أخواته البنات، كما تفرض على البنت القيام بمهامات ومسؤوليات خاصة، وتعفي الولد من عمل المنزل ليقضي وقته مع أترابه وأصدقائه. ناهيك على ما تظهره من ثقة بأولادها الذكور على مرأى من أولادها الإناث مما يؤكّد الخلل في سلوك الطرفين وينعكس سلباً على وضع العائلة وعلى المجتمع ككل.

أن يكون دور المرأة أساسياً في هذا المجال، ومن الطبيعي أن تعود التنشئة البيتية أساساً لنظرة وطنية صادقة نريدها منطلقاً لوطن يبني على القيم التي كرسناها واحترمناها في السابق.

فالمرأة هي الحافظة المخلصة للتراث والناقلة له، لأبنائها وبناتها، وهي تستطيع أن تحجب فيه من عوامل تفرقة وتخلف، وهي التي تذر البذرة الأولى في الشخصية الوطنية المرتكزة على التضامن والتماسك الاجتماعي. من هنا تبرز أهمية دورها والتركيز عليه في عملية نقل التراث وتنقيتها في عملية الانصهار الوطني.

وكم نحن بعد تسع سنوات من الحقد والسود وال بشاعة والدم والاهتزاء، بحاجة إلى محبة، محبة في كل مكان، في العائلة، في الحي، في المجتمع، بين الأحزاب، بين الطوائف، بين المذاهب، وبين المناطق. نحن نعيش في بيتنا، حالة تمزق ورفض وانفعال، وليس كالمرأة أحد قادراً على تنمية أجواء أولادنا، وعلى تحطيم حاجز الحقد في نفوسهم وعلى غرس بذور المحبة والللاعنة في صدورهم.

وحتى تتمكن المرأة من القيام بهذا الدور عليها أن تكون عضواً فعالاً ضمن خطة التنمية الشاملة في المجتمع اللبناني، مشاركة في التغيير في المفاهيم، مشاركة في التخطيط والتنفيذ، على أساس وقواعد مشتركة، متسلحة بالعلم والعمل، والمعرفة والثقافة لرفع مستوى الأسرة على الصعيد الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي.

من هنا يتوجب علينا درس أوضاع المرأة ضمن العائلة وضمن المجتمع وضمن الدولة. وما لم نبدأ بالنظر إلى حياة المرأة على أنها محددة بالقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإننا نستمر بالإخفاق في فهم وضعها. لقد عبر معظم المسؤولين والقادة في مجتمعنا في مناسبات ومواقف عديدة، عن ضرورة تعبئة النساء ضمن خطط التنمية العامة، إلا أن القليل من أقوالهم قد ترجم إلى حيز التطبيق. فلنأخذ مثلاً تعليم المرأة رغم الاتساع الكمي

في جو أسري متماسك يتوافر فيه الوالدان، فيملأن نفسيه بالثقة التي تساعدة على تكوين العلاقات الاجتماعية السوية.

وحتى تؤدي الأسرة هذه المهمة خير أداء عليها أن تكون على صلة وثيقة بمحاجيات الأمور فتصبح قنوات الاتصال بينها وبين المجتمع سهلة، واضحة، ومفيدة. وهنا ينبغي السعي لنعيم المعرفة التي توافر في المجتمع عموماً وفي الأسرة خاصة ونشرها بمختلف وسائل الاتصال. فتخلص الأسرة من عفوتها، وتلقائتها، وفرضيتها، وتتسم عملية الاتصال بالتقنيات والتخطيط اطلاقاً من عناوين اهتماماتها وقضاياها المصيرية في مرحلة نهوضنا الاجتماعي.

إذاً، يتجلّى دور الأسرة التربوي بمعرفة مراحل نمو الطفل ومطالبه والسعى لإرضائها بالوسائل المؤدية إلى النمو العقلي والجسدي والانفعالي والاجتماعي السليم. فكلما تمكنت الأم من إشباع حاجات أطفالها إشباعاً كافياً في إطار من الأمان، أي من الحب والعطف والتقبيل... إلخ، ساهمت في التنشئة الاجتماعية العامة، وذلك تيسيراً لإكسابهم القدرة على التكليف.

لا شك أن هناك عوامل مختلفة قد أعاقت الأسرة ولا تزال تعيقها عن القيام بدورها كاملاً في تنشئة الطفل تنشئة تشيع حاجاته وتحقق مطالب نموه. وهذه العوامل هي:

أ - خروج المرأة للعمل

خرجت المرأة للعمل إما لتأكيد ذاتها وإثبات شخصيتها، ورغبتها في الحفاظ على مستوى معيشة مرتفعة، أو لاضطرارها للكفاح مع زوجها في مواجهة مشقة الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار، أو لتحمل عبء الأسرة بمفردتها إذا كانت هناك أسباب قاهرة: كالطلاق أو الوفاة أو الانفصال أو العجز. وليس من السهل بالنسبة لعدد كبير منها التوفيق بين مسؤولياتهن في العمل والمنزل، مما يعيق حاجات أطفالهم ورعايتها الرعاية الكاملة.

ثالثاً: دور المرأة في التربية البيتية

من الصعب أن نفرق بين دور الأم ودور الأب في التربية البيتية لأن كلّيهما يحددان دور الأسرة التربوي بشيء من الضبط والتوجيه، ولكن يمكننا إلقاء العبر الأكبر منه على المرأة.

إن كثيراً من الآباء يتصلون من مسؤولياتهم في تربية الأولاد، فيترك ذلك آثاراً وانعكاسات سلبية على شخصيات أولادهم ونموها، لاعتقادهم أن تأمين الحاجات المادية هي واجباتهم الأساسية تجاه الأسرة، بينما أمور التربية والتوجيه تقع على عاتق الأم. وما لا شك فيه أن فقدان صورة الأب تؤدي إلى اختلال في النمو الانفعالي والاجتماعي عند الطفل.

وتتجدر الإشارة إلى ما توصل إليه علم النفس من دراسات وأبحاث ثبتت أهمية سنوات مراحل الطفولة والمرأفة بالنسبة لتطور نمو الفرد في كل التواهي. لأنها بالفعل السنوات التي يكتسب فيها الطفل اتجاهاته وموافقته إزاء نفسه وإزاء الآخرين، فدور الأسرة التربوي يقوم على ثلاث وظائف أساسية هامة للمجتمع:

- ١ - تربية الأولاد وإحاطتهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية.
- ٢ - إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف على قيمه وعاداته.
- ٣ - إعدادهم بالوسائل التي تهيئ لهم تكوين ذاتهم داخل المجتمع.

فالطفل يتعلم من والديه لغة الكلام التي تمكّنه من الاتصال بالآخرين والتفاهم معهم، ويكتسب الطفل من والديه كثيراً من الاتجاهات والعادات والمواقف. وقد دلت الدراسات أن معظم مظاهر السلوك ليست سوى انعكاس لحياة البيت. فالبيت هو المكان الوحيد الذي يقف فيه الطفل على أرض ثابتة وسط هذا العالم المتغير. ولكي يشعر بالحب إزاء العالم ينبغي أن يتعلم قبل كل شيء، داخل مجتمعه الصغير - أي داخل أسرته - المعنى الحقيقي للأمن الذي يشع حاجته. والطفل لا يشع من الأمن إلا إذا عاش

في اعتماد الطرائق القمعية في تربية أطفالهم وعدم تفهمهم والتفاعل معهم باحترام متبادل من العوامل التي تؤدي إلى انحرافات سلوكية متعددة ونشوء روح التعدي عندهم وضرر السلوك السيء المكبوت.

ورغم المعوقات والصعوبات التي ذكرناها يمكن للأم أن تقدم الكثير الكثير في رعاية أبنائها بوعي وافتتاح.

١ - الرعاية الصحية

تعتبر الأم المسئولة الأولى في الرعاية الصحية لأبنائها. نلاحظ أن قسماً لا يستهان به من أولادنا اليوم لا يتمتع بالصحة الجسمية واللياقة البدنية وذلك لنقص إيمانهم بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصححة الجسم وسلامته في تغذيته أو من ناحية قلة اكتسابهم لبعض العادات الصحية النافعة في المأكولات والملابس، كالتخلي عن العادات الضارة وتقدير النظافة والنظام في الأكل، إلى غير ذلك من الاتجاهات الصحية التي يجب أن يكتسبها الولد لتحقيق الصحة الجسمية ولاتقاء الأمراض ومعالجتها والوقاية منها وتجنب أسبابها قدر المستطاع.

٢ - الرعاية الروحية

من أهم المصادر للقضاء على القلق والاضطراب والغموض عند أولادنا الارتداد إلى الله والدين. فالدين ضرورة أخلاقية تحتمها حاجة الفرد إلى الانضباط وهو يساعد في كبح غرائزه المتدفعه والسيطرة على أنانيته المفرطة في تفاني ذاتيه من الماديات حوله، وتعتبر القيم التي يتضمنها الدين من خير وعدل وسلام، تعين الولد والشباب على تقبل ما يتعرض له من حرمات أو ما يفرض عليه من تضحيه.

فالإيمان القوي الداعي بالله، والاعتزاز بالدين والتمسك بتعاليمه، يجد الولد فيما ما يرشد سلوكه ويوجه تصرفاته في الحياة. فالأمهات المؤمنات يستطيعن تنمية الروح الدينية والأخلاقية عند أبنائهن، وذلك بتوفير الجو

ب - سوء الأحوال السكنية والفقر وسوء التغذية

هناك أسر عديدة تعيش في مساكن ضيقة، مما يجعل الأولاد يلتجأون إلى الشوارع وكثيراً ما تشجعهم الأم على ذلك تخلصاً من مضائقتهم وإزعاجهم، فينطلقون للعب فيها دون رقابة وإشراف، وقلما توجد الحدائق العامة والمتنزهات.

حتى الأطفال الذين يلعبون داخل بيوتهم يكونون هدفاً مستمراً لرقابة الكبار وكثرة أوامرهم ونواهיהם، فتصبح رغبات الأطفال في تعارض حاد متواصل مع رغبات الوالدين، مما يزيد التوتر النفسي عند هؤلاء الأطفال. كما أن الفقر المنتشر لا يمكن للأم من توفير الغذاء الصحي الكافي لا من ناحية مقداره المترن في نوعه، المتكامل بتوفير العناصر الأساسية فيه. وإن كان كثير من الأمهات لا يعرفن المبادئ الأولية لاحتاجات الأطفال الغذائية، فقد تقدم الأم لطفلها طعاماً كافياً من ناحية كميته ولكنه ناقص من ناحية مكوناته الغذائية، وتكون النتيجة أن يتعرض الأطفال لأمراض سوء التغذية.

ج - جهل الأمهات بال التربية السليمة

إن جهل كثير من الأمهات (الآباء) بصفة عامة بمتطلبات النمو وإشباع حاجات الطفولة وعدم معرفتهن الأساليب السليمة في تربية الأطفال يوغيهن عن غير قصد في كثير من الأخطاء التي تؤثر على أطفالهن وتترك أسوأ الأثر على صحتهم الجسمية والنفسية.

فالحب وحده لا يكفي لتربية الطفل التربية الصحيحة. فالحب بدون العلم كثيراً ما يكون ذا أثر خطير في تكوين شخصية الطفل. فمثلاً، مبالغة الأهل في حب الولد والإسراف في تدليله يؤديان إلى الانكالية وعدم التمكن من مواجهة صعوبات الحياة ويضعف ثقة الطفل بنفسه ويميت روح التفرد والاستقلال ويخلق في نفسه على مر الزمن الاعتماد على الغير. ومباغة الأهل

فهناك إضافة للإصابات من جراء القصف والرصاص، إصابات في العقول، وتعد أكثر حدة من إصابات الجسد والأمراض. ومن الجائز أن كثيراً من الأمهات يعانين اليوم من أمراض نفسية يحدّر الاهتمام المباشر بمعالجتهن، قبل التأثير بصورة سلبية على نفسية وعقلهن أبنائهن.

دور المرأة أن تسعى لإزالة الحواجز النفسية المعيبة للتطور والتقدم عند أبنائها. فالولد يحتاج إلى الطمأنينة، لأن النفس المطمئنة أقوى على مواجهة مشكلات الحياة، فالإنسان القلق على مستقبله الفاقد لثقة بنفسه أقل إنتاجاً وأضعف شخصية.

الطمأنينة هي أساس الصحة النفسية وهي تأمّن الأم安 النفسي... ولكن كيف يمكن ذلك. وما هي الوسائل؟...

إن معرفة المرأة لهذه الوسائل تمكّنها من المساهمة والسعى في تأمّن الأمن النفسي المطلوب.

من بين تلك الوسائل الإبقاء على ترابط العائلة والمجتمع، وتعزيز هذه الروابط والعلاقات لحماية الولد من الحرمان العاطفي، ومن الشعور بالوحدة، وبالظلم، والغرية، ومحاربة النماذج القيادية المضرة، واعتماد النماذج القيادية الوطنية الصالحة، ومحاربة العنف ومظاهره ومبرراته. كما أن توفير العلم للأبناء، وتأمين العمل، وتوفير المعالجات لمنحرفي السلوك، والحدّ من الغلاء، ومن ارتفاع تكاليف المعيشة - عوامل تحدّ من ظهور العوارض النفسية والمشاكل النفسانية عند أبنائنا.

٥ - الرعاية الاجتماعية

إن أهم ما يجب أن تهتم به المرأة بالرعاية الاجتماعية هو إكساب أولادها القدرة على التعاون والعمل الجماعي المشترك وتنمية شعور الولد بالمسؤولية الجماعية لتحقيق أهداف اجتماعية في خدمة أسرته ومجتمعه ووطنه. يتم ذلك عن طريق تشجيع أولادها على الاتّمام للأندية الثقافية

الصالح لهم في البيت وتعريفهم بجوهر الدين والتمسك بأركانه وحمايته، لأن حياة القائد والأخلاق من عوامل الهدم والانحلال، من أقدس المعاني الإنسانية، ومن أهم عوامل الأمن والاستقرار والبقاء للفرد والمجتمع على حد سواء.

٣ - الرعاية الوطنية

إن الطائفية التي تكررت في لبنان اليوم نتيجة فقدان وتبليّل هويتنا القومية. فلو كان لنا هوية قومية واضحة، لما لجأنا إلى هوياتنا الطائفية والعشائرية والعائلية والمذهبية والإقليمية وغيرها من الولاءات الصغرى. هذه أخطر نتائج الحرب اللبنانيّة خاصة وأنّها تكررت إلى حد بعيد عند جيلنا الصغير الذي نعّد عليه الآمال الكبيرة.

وهنا يأتي دور المرأة في وعي المشكلة وأبعادها والسعى إلى اقتلاعها من جذورها باعتماد التربية الوطنية في البيت لأنّنا في أمس الحاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى. إن التربية الوطنية تهدف إلى تقوية كل مواطن باتّمامه إلى وطنه وإلى تعديمه إيمانه باتّمامه إلى أرض يعرف كيف يموت في سبيلها، والاتّمام إلى عائلة يعيش فيها الشراكة في التضحية، تضحية يصح فيها الأخذ والعطاء واقعاً لا ينفصل والاتّمام افتتاح لا يعرف الضعف ولا الخضوع كما أنه لا يعرف العزلة ولا الغربة.

ويتجلى دور الأم في هذه التنشئة الوطنية بتشجيع أولادها على أداء خدمات تدرج في أهميتها وخطورتها وفقاً لأعمارهم ومداركهم داخل المدرسة وخارجها حتى يعتادوا هذه الأعمال ويتبلّر في أذهانهم ونفوسهم معنى الوطنية فيتّعلّمون أنها إدراك وإنّس وخدمة وإنكار للذات وتضحية وفاء.

٤ - الرعاية النفسية

ما هو مطلوب في الرعاية النفسية إعادة تأهيل نفسي في الداخل ومحو الرسوبيات والمشاكل التي خلفتها الحرب. فنحن نتطلع إلى إعادة بناء الإنسان.

والرياضية والكشفية والفنية والانخراط في تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال المؤسسات المعنية بهذا الأمر.

كما يجدر بها الاهتمام أيضاً بتوفير أجواء الفرح وفرص اللعب والتسلية والترفيه حسبما تسمح الظروف والأحوال ضمن رقابة وإشراف. وألقت نظر الأم إلى تشديد تلك الرقابة والإشراف على ما يسمعه الولد في الإذاعة وما يشاهده من السينما والتلفزيون والفيديو على أن يكون اختيارها لتلك البرامج موافقاً للمبادئ التربوية السليمة التي تعتمدتها في تربية أولادها.

كما أنشدتها أن تبني المبادرات الإيجابية، في تشجيع اختلاط الأطفال والأولاد في مختلف المناطق والمستويات الاجتماعية والاقتصادية تعزيزاً للتضامن الاجتماعي الوطني المطلوب.

ولقد آن الأوان لتشعر الأم جاهدة في تحقيق التعاون الحقيقي بين الأسرة والمدرسة للتنسيق والتخطيط والمتابعة في تربية هذه الأجيال.

فتبادل الخبرات والمعلومات بين الآباء والمعلمين وتحقيق التفاهم بينهم والمساهمة في جمعيات الآباء واتحاداتهم لها الأثر في تحسين العلاقة بين المدرسة والبيت وبالتالي تقضي بسرعة على كل انحراف أو اعوجاج في سلوك الأولاد وترشدهم إلى الأهداف المقصودة في تربية مواطنين صالحين لمجتمع لبناني سليم.

أزمة الصداقة اليوم*

أولاً: معنى الصداقة

ينظر أغلبنا إلى الأصدقاء كأمر واقع لا يحتاج إلى تفكير، إذ لا بد أن يكون لكل منا بعض الأصدقاء، وأن يختلف هؤلاء الأصدقاء عدداً ونوعاً.

إن الأصدقاء يلعبون دوراً جوهرياً في حياتنا، ونحن لم نخلق منذ البداية لنعيش منفردين، بل خلقنا لنعيش مع غيرنا، ونشارك في ألوان النشاط الذي نقوم به.

ولكن من الجائز أن صداقتنا، ليست من النوع الذي نرضى عنه كل الرضا، أو من الجائز أن نشعر بحرماننا من الأصدقاء الذين نسميهم بالأصدقاء الحميمين، أو قد لا يكون لنا من الأصدقاء الكثرة التي تمناها.

وهنا يمكننا أن نتساءل:

هل يعود ذلك إلى نوعية شخصيتنا، أو نوعية المجتمع الذي نعيش فيه أو الزمان الذي نعيش في كنهه؟

إن موضوع الصداقة قديم الإنسانية، فيه تجاوب عواطف النفس البشرية، وعلى صفحاته تعكس نفسيتها وروحها. أولع به الأدباء والشعراء وال فلاسفة والعلماء، فأنعموا في البحث عن حقيقة هذه الرابطة العجيبة وتعريفها وتحديدها وتحليل روابطها ودوافعها ونشوئها ودولتها وفسادها.

من أهم الذين كتبوا عن الصداقة وغاصوا في عمقها أبو حيان التوحيدي الذي يقول في رسالة الصداقة والصديق: إن الصداقة عاطفة اصطفائية،

(*) محاضر ألقىت بدعوة من نادي الليونز (وست - أند) في بيروت، في مطعم سقراط، في ١٧/٨/١٩٩٢.

الانحلال كالخلاف والهجر والعتب، والرياء، والتفاق، والجحالة والخداع والالتواز والاحتجاج، إلى غير ذلك من الآفات النفسية التي تحول دون تحقق الصداقة وارتفاع الصديقين إلى مستوى العلاقة السامية البعيدة عن الشوائب وعوامل الفساد.

لقد عبر التوحيد عن معنى الصداقة، بأسلوب راقي وعميق، مما سمع وشارك به من أحداث عصره ومشاكله، ونراه يستخلص الصداقة المثلية من إنسانيين مماثلين بفضائلهما وعلميهما وصفاتها الخلقية والنفسية فسأل أحدهما أبي سليمان محمد بن ظاهر السيمستاني: إني أرى بينك وبين ابن سيار القاضي ممازجة نفسية، وصداقة عقلية، ومساعدة طبيعية، ومواتاة خلقية. فمن أين هذا؟ وكيف؟

ويجيب أبو سليمان قائلاً:

«يابني! لقد اختلطت ثقتي بثقته بي، فاستدمنا طمأنينة، وسكنونا لا يرثان على الدهر، ولا يحولان بالقهر، ومع ذلك فينا بالطالع وموقع الكواكب مشاكلة عجيبة، ومظاهرة غريبة، حتى أنا نلتقي كثيراً في الإرادات والاختيارات والشهوات والطلبات، وربما تزاورنا فيحدثني بأشياء جرت له بعد افتراقنا من قبل فأجدتها شبيهة بأمور حدثت لي في ذلك الأوان حتى كأنها قاسم بيني وبينه أو كان هو فيها أو هو أنا، وربما حدثته برؤيا فيحدثني بأختها فتراها في ذلك الوقت أو قبله بقليل أو بعده بقليل»^(١).

وقد أشار التوحيد في كتاب المقابلات إلى ذلك عند تعريف أسطورة للصديق يقوله:

«الصديق هو أنت إلا أنه بالشخص غيرك»^(٢).

ولو بحثنا في المعاجم عن معنى كلمة «الصديق» لوجدنا «أنه الشخص

وفضيلة إنسانية مثالية يصعب تحقيقها على الغالب، وهي ككل عاطفة أساسية مرتبطة بضمير الحياة الشعورية تتفرع عنها جملة من الفضائل الخلقية والسلوكية تضمن لها البقاء والنمو، كالعشرة والمواхبة، وما يلحق بها من الرعاية والحفظ، والوفاء والمساعدة والتضحية والبذل والمواساة والوجود والتكرم»^(١).

كان التوحيد مدفوعاً بمزاجه، ونفسيته وظروف حياته إلى التفتيش عن الصداقة وإحلالها مكاناً أولياً في علاقاته مع الناس، وإلى العناية بموضوع الصداقة والصديق، ولكن كانت نظرته متباينة وياتية من الناس للسلوك في إطارها المثالي، واجداً بينه وبين جيل بن موتة شبهاً في السلوك والمصير. وقبل كل شيء ينبغي أن تثق بأنه لا صديق، ولا من يتشبه بالصديق، ولذلك قال جميل في الزمان الأول حين كان الدين يعاني الإلحاد، والمرءة تتهاوى بين الناس، وقد لزم البيت، ورفض المجالس، واعتزل الخاصة والعامة، وعقب في ذلك فقال:

«القد صحب الناس أربعين سنة ما رأيتهم غفروا لي ذنباً، ولا ستروا لي عيماً، ولا حفظوا لي غيماً، ولا أفلوني عثرة، ولا هموا لي غيره، ولا قبلوا مني عنزة، ولا فكوني من أسرة، ولا جبروا مني كسرة، ولا بذلوا لي نصرة، ورأيت أشغل بهم تضييقاً للحياة وتباعدآ من الله تعالى، وتجرعاً للغيط مع الساعات، وتسلطاً للهدى في الهنات بعد الهنات»^(٢).

إن وجود الفضائل في الصداقة، التي ذكرها التوحيد، يساعد على تكوينها وتوسيعها، وحمايتها من صدمات الحياة وتشابك مصالحها، وتدخل منافعها. تلك هي الناحية الإيجابية من الصداقة، وفي نظره إن العناصر السلبية مصدرها النفس الإنسانية ذاتها، وإنها تفسد الصداقة وتحمل إليها بذور

(١) التوحيد، أبو حيان، رسالة الصداقة والصديق، عني بتحقيقها والتعليق عليها، د. الكيلاني، إبراهيم، دار الفكر بدمشق، ١٩٦٤، (مقدمة ج).

(٢) م. ن. ص. هـ.

(١) م. ن. ص. ك.

(٢) م. ن. ص. ك.

اقتصر ذلك المفهوم على الصفات الظاهرة بصرف النظر عما يخفيه في نفسه من صفات داخلية.

وانتقل التعريف خطوة مفيدة عندما اتجه إلى الاهتمام بالإشارة إلى تعامل الفرد مع المجتمع، فأصبح التعريف يتضمن شعور الفرد بقيمه في المجتمع، ومبني أهميته فيه ومدى إدراكه لحقوقه وواجباته.

وتؤكد هذه التعريف أهمية فكرة تعامل الفرد مع بيته، وقيمه من حيث تأثيره في المجتمع، وتأثير المجتمع به والنظرة إلى الفرد كعامل فعال في الوسط الذي يعيش فيه، إذ تقاس شخصيته بمبلغ اشتراكه في نواحي النشاط المختلفة التي تؤدي إلى إحداث التغير والتطور في هذا المجتمع وذلك المحيط به.

وفي سياق تعريف الشخصية القائمة على فكرة التكامل والتفاعل الاجتماعي، قال (Kermpf):

«إن الشخصية هي تكامل مجموعات العادات التي تمثل خصائص الفرد في تعامله مع المجتمع»⁽¹⁾.

وقال (G.H. Allport):

«الشخصية هي التنظيم الديناميكي في نفس الفرد لتلك الاستعدادات الجسمية النفسية التي تحدد طريقة الخاصة للتكيف مع البيئة»⁽²⁾.

وقال (Burt):

«الشخصية هي ذلك النظام الكامل من الميول والاستعدادات الجسمية والعقلية الثابتة نسبياً التي تعتبر مميزة خاصة للفرد، وبمقتضاه يتحدد أسلوبه

الذي يرتبط بأخر بوشائع الحب وروابط التقدير والاحترام»⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الصداقة لها ألوان مختلفة ودرجات متباعدة، فإن هناك سمات محددة، وصفات معينة تعتبر أساسية في جميع أنواع الصداقة.

وفي رأيه أن اختلاف المشاغل الذهنية والفعالية والدينوية والمهنية لا تحول دون نشوء الصداقة، أي أن هذا الاختلاف شيء سطحي لا علاقة له بجوهر الصداقة، فهو خلاف الشكل للشكل لا خلاف الضد للضد، فقد جمعت الصديقين المشاكلا على العلم وفرّقهما الاختلاف بالفن»⁽²⁾.

كما أن الصداقة برأيه إذا توفرت لها بيئة خصبة وتربيه ملائمة سمت فوق المادة واكتسبت مع الزمن صفاء روحانياً وانسجاماً حيناً مما مصدر فرح وبهجة وغبطة في حياة الصديقين.

وتواترت الأجيال والسنون وبقي هذا الموضوع يشغل بال الباحثين والأدباء وال فلاسفة، والعلماء، ظهرت مفاهيم علمية جديدة، لدراسة النفس البشرية ونموها ونمائها، وطبعتها وتكوينها، وعلاقتها بالبيئات المجتمعية، مما زاد في القدرة على تحليل الشخصية وقدرتها على التواصل مع الآخرين.

ثانياً: الصداقة وعلاقتها بالشخصية

١ - تعريف الشخصية

إن الأصل في الكلمة «Personality»، أنها مشتقة من لفظ لاتيني «Persona» ومعنىه القناع أو الوجه المستعار، الذي يظهر به الشخص أمام الغير، وكان استعمال هذا اللفظ مرتبطاً بالتمثيل المسرحي، حيث ييلو الشخص للغير عن طريق ما يأتيه من حديث وحركات ظاهرية.

(١) م. ن.

(٢) م. ن.

(١) م. ن. ص. ٣.

(٢) م. ن. ص. ٤.

الخاص للتكيف مع البيئة المادية والاجتماعية^(١).

ومن هذه التعريف يمكن استنتاج أهم الاعتبارات التي يتضمنها التعريف الجيد للشخصية:

١ - التكامل: الواقع أن قوة الشخصية تقاد بقدر ما يكون بين مكوناتها من تماسك وانسجام وتكامل.

٢ - الديناميكية: وتشير إلى أهمية التفاعل المستمر بين عناصر الشخصية المختلفة، فليست الشخصية مجموعة مترادفة من القوى الجامدة، وإنما طبيعتها البيولوجية تقتضي دوام التفاعل والنمو والتغير الذي يضيف إلى الشخصية صفة الحيوية.

٣ - صفات الشخصية الثابتة نسبياً: وهي التي لا تتغير كثيراً على طول الزمن - بالرغم من دوام التفاعل والصفة الديناميكية السابقة - هي التي تجعل للشخصية طابعها الخاص ويمكن الاستناد عليها في تمييز شخص عن غيره.

٤ - الشخصية ليست مجرد النواحي الجسمية فقط: بل تتضمن طريقة اندماج هذه المكونات وتفاعلها والطريقة التي يلجأ إليها الجسم للتعبير في العقل، في الحركة، والإحساس، والإدراك. وكذلك الأسلوب الذي يلجأ إليه العقل في التعبير عن الجسم.

٥ - التكيف مع البيئة: أمر أساسي في دراسة الشخصية إذ لا يمكن دراسة الفرد منعزلاً عن المجتمع الذي يحيط به، ولا يمكن إهمال القوى المادية والاجتماعية في البيئة من حيث أثرها في تكوين الشخصية وضعها في طابع معين.

٦ - التميز: أو الطابع الفريد لكل شخص هو الذي يجعل كل فرد مختلفاً عن غيره بحيث لا يوجد ثنان متشابهان تشابهَا تماماً. وهذا التميز هو الأساس

(١) م. ن. ص ٥.

الذي يقوم عليه معنى الشخصية.

وبناءً على هذه الاعتبارات يمكن أن يحدد التعريف للشخصية على الوجه الآتي:

«الشخصية هي ذلك الطابع، الثابت نسبياً، للتنظيم التكاملي، لصفات الفرد الناتجة عن التفاعل الديناميكي المستمر بين استعداداته ومكوناته الجسمية والعقلية، الموروثة والمكتسبة، وبين المؤثرات المادية والاجتماعية للبيئة التي يعيش منها، والذي يحدد به أسلوبه الخاص المميز له عن غيره في التكيف مع هذه البيئة^(١)».

ب - الاختلاف في الشخصية

ورغم التقدم العلمي في هذا المجال:

ليس من السهل أن تحدد الشخصية، لأنها لا تعرف إلاً بأثارها. فالشخصية إذا كانت مجموع الصفات والمزايا الذاتية التي يمتاز بها الشخص عن غيره، أو هي مجموع الصفات العقلية والخلقية والجسمية والإرادية التي يتوج بها الإنسان، أو هي مجموعة الفروق التي تميز الشخص عن غيره، فكل هذه التعريفات تقريبية ولا يمكن تحليل الشخصية إلى عناصرها تحليلًا حسبياً، فهي كالحب والكره اللذين لا يمكن تعليلهما عادة، فقد تحب شخصاً أو تبغضه لمجرد رؤيته بدون معرفة سابقة، وقد لا يمكنك إيداع السبب، وقد تحب الشخص لمظاهره أو تكرهه لتلك المظاهر، ولا يمكنك أن توضح الأسباب التي جذبتنا إليه أو التي نفرتنا منه. والسبب الجوهرى هو أن شخصيته محبوبة أو مكرودة. فالشخصية إلى حدّ ما تبدو لنا بمقدار ما عند الشخص من الاستقلال الفكري، وحضور البديهة وسرعة الخاطر، وقوة الروح.

(١) م. ن. ص ٦.

نوعها وقوتها باختلاف الأشخاص.

ج - الأسس النفسية في التعامل الاجتماعي

وإذا استعرضنا ارتقاء الاستجابات الاجتماعية منذ الطفولة حتى المراهقة، نلاحظ أن الوليد البشري يعتبر عاجزاً عن التكيف بنفسه مع البيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة به. فهو يظل فترة طويلة بحاجة إلى استمرار عنابة الرادحين به كشرط لاستمرار بقائه.

فالفرد يبدأ حياته طاقة نفسية، عضوية، ذات استعدادات فطرية لا يمكن تجاهلها. ويكون بوجه عام على درجة ضئيلة من التأثر والتغيير.

ففي مرحلة الستين والثالثة تزداد الحساسية الاجتماعية بشكل واضح، وتتخد شكلًا إيجابياً يتجلّى في الإقبال على الآخرين، ثم تتحذ شكلًا سلبياً يبلغ قمته في متصرف الثالثة ويستمر حتى أواخرها ويتجلى في معارضه الآخرين ومحاولة الانفراد بالعمل والرأي⁽¹⁾.

وهنا يمر بمراحل كبرى من الارتقاء.

١ - مرحلة الخلط بين الأنماط والأخر

حيث يكون الأنماط على درجة ضئيلة من التغيير، وتظهر عدة مظاهر، فيها عجزه عن إدراك وحدة الشخصية من خلال تعدد مواقفها وتعيمه تجارب الذات على الآخر وبالعكس. وذلك في مواقف التعاطف والغيره بوجه خاص. تساهم هذه المرحلة في تمكين الطفل من اكتساب العضوية في مجتمعه وذلك إذا تيسر له امتلاص بعض الجوانب في أنماط الشخصية الشائعة في مجتمعه وذلك بفضل الالاتغير القائم بين الأنماط والأخر. فإن رواسب هذه المرحلة في نفوسنا تظل معنا طوال العمر، وهي التي تمكنا من

(1) م. ن. ص ٩

وكما أن الناس يختلفون في الذكاء والميول الفطرية، فهم كذلك يختلفون في الشخصية، وكما أن الشخصية تختلف باختلاف الأفراد، فهي كذلك تختلف باختلاف المجتمعات والشعوب.

ففي الشخصية الألمانية تمثل الروح العسكرية، وفي الشخصية الإنكليزية تبدو النقمة بالنفس، وفي الشخصية الأميركيّة تظهر الديموقراطية، وفي الشخصية الفرنسية تظهر الشخصية الانفعالية، فهناك الكثير من الأبحاث في هذا المجال، التي تدل على أن ظاهرة الطابع الاجتماعي للشخصية تدل دلالة واضحة على أن العملية الاجتماعية هي واحدة في أساسها، تصنع الأفراد من بوادر الطفولة كنمذاج بينها بعض أنواع الشبه التي لا يمكن إغفالها، والتي يمكن أن تفرقهم من مجموعهم عن أبناء أي مجتمع آخر. ومعنى ذلك أن الحياة الاجتماعية وإن كانت موزعة بين عدة أجهزة أو مؤسسات، إلا أن هذه الأجهزة من التماسك السيكولوجي بحيث تلتقي جيّعاً في مصب واحد، مما يدل على أنها أجزاء في مشروع واحد هو المجتمع الكبير⁽¹⁾.

وبناء على هذه النظرية الاجتماعية نرى أنه رغم ظهور عدة فئات في المجتمع اللبناني ذات مصالح مختلفة وأمال وأهداف متعارضة، إلا أن هذه الاختلافات لا تصل إلى الدرجة التي تقضي فيها على الجنون العميق للوحدة الاجتماعية، إن المستوى العام للحضارة، والأدوات الشائعة للتعبير عنها، والخصائص القومية للجماعة ووحدة اللغة والتقاليد، لهي عوامل تعمل على التوحيد والربط بين الأفراد في مقابل العوامل التي تعمل على إثارة التفرقة والخلاف.

فالشخصية صفة نسبية، توجد في كل شخص إلى حد ما، وتحتفل في

(1) سيف، مصطفى، الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي، دار المعارف، مصر ١٩٦٦، ص ٦ - ١٠.

ممارسة المواقف التي تتطوّي على المشاركة الوج다ً، عندما نتألم لأنّا
غير أو نفرح لأفراحهم.

٢ - مرحلة التبادل

وفيها يقف الآنا والآخر موقف الندين. وفي هذه المرحلة تأرجح
شخصية الطفل بين هذين القطبين بحيث لا يمكن القول بأن سلوك الطفل
خاصّ بوجه أحدّها في معظم المواقف.

٣ - مرحلة تضخم الآنا

وفيها يصبح الآنا هو القطب المسيطر على السلوك. ويُتطرّف الآنا في
هذه السيطرة بحيث يبدو كأنه ديكتاتور، ويُصطبغ الآخر بصبغة التابع. ومن
أهمّ مظاهر هذه المرحلة أنّ الطفل يقوم بأعماله منفرداً، ويتحكم في مجرّى
الأمور، ويكون شعوره بالملكية حاداً، ويدرك ذاته أضخم من حقيقتها،
ويكون في حالة توّر انتفالي في معظم المواقف، كما أنه يدرك وحدة
الشخصية بشكل واضح يتجلّى في استخدامه للضمائر في اللغة، ورغم
محاولات العنيفة المتعددة لتمييز ذاته عن الآخرين يكتشف الطفل بين الحين
والحين حاجة عميقة إلى الآخر.

إن العوامل القائمة وراء هذا الارتقاء للآنا يرجع إلى ناحيتين:

- (١) قدرات تكيفية تؤدي غالباً إلى زيادة اندماج الطفل في الآخرين وهي القدرة على المحاكاة والقدرة اللغوية.
- (٢) وقدرات يؤدي نموها إلى زيادة تمكين الطفل من تمييز ذاته من الآخرين وفي القدرات التخييلية والوجداً.

ثم هناك آثار البيئة الاجتماعية في توجيه هذا الارتقاء وفي إكسابه
مضمونه سواء في خطوطه العامة أو في كثير من تفاصيله. بالإضافة لعلاقة
الطفل بأسرته وبأمّه وأثّارها التي تنفذ إلى معظم جوانب الشخصية ولا تقتصر
على تشكيل سماتها العامة.

إن جوانب الارتقاء الاجتماعي منذ السنة الرابعة حتى بدء المراهقة تتميز
بأنه استطاعة الطفل عقد علاقة مع الأطفال المماثلين في العمر، وعودة ثقته
في الراشدين، وزيادة اعتماده في التعامل مع الآخرين على النشاط اللغوي،
كما يمضي النمو بين قطبي الفردية والاجتماعية، ويتمثل بوجه خاص في نمو
القدرات التحليلية وازدياد التأثر الحركي، وتاريخية الذات، واستطاعتها
الوقف وقفه موضوعية من أعمالها، وازدياد قدرتها على إدراك الواقع كما
هو.

كما أن هذه القدرات لا بد من نموها في تحقيق عناصر هامة في
التكامل الاجتماعي: وهي حفظ المسافة النفسية الاجتماعية بين الآنا والآخر
بصورة تضمن تحقيق الانتزان بين الاندماج مع الآخرين والاستقلال عنهم،
وتماسك الشخصية الذي يتجلّى في وحدة أسلوبها والقدرة على النقد الذاتي.
عندما تبدأ فترة المراهقة يضطرب اتزان الشخصية ويرتفع مستوى تأثيرها
بحيث تصبح معرضاً للانفعالات الانفعالية المتتالية، وتحتلّ علاقتها
الاجتماعية بأعضاء الأسرة، وأصدقاء المدرسة. ولهذه المظاهر السلوكية
أسباب فiziولوجية واجتماعية.

ويمضي الارتقاء في اتجاهين، أحدهما نمو قطب الفردية والآخر نمو
قطب الاجتماعية. أما الاتجاه الأول، فالمنبه له هو التغييرات العضوية
المفاجئة الداخلية والخارجية، بما تشيّعه من قلق ومن اضطراب في أنماط
التكيف الحركية لدى المراهق على أن تغير أبعاد الجسم يكون له أثر، غير
 مجرد الاضطراب واحتلال الانتزان الذي كان متتحققاً. إذ يتغير تصور الشخص
ذاته. إن هذه التغييرات الجسمية تؤدي إلى الشعور بالقيمة الاجتماعية. فهذا
النمو يعني أن المراهق أصبح كبيراً يقترب حجمه من حجم الراشدين حوله،
ويعني أنه أصبح رجلاً أو امرأة بكل ما لهما المفهومين من معانٍ وقيم
اجتماعية. ونتيجة لذلك يبدأ يشعر بعدم الرضا عن المعاملة التي تلقاها من
الأسرة والراشدين بوجه عام، فهو لم يعد بعد طفلاً، ولا تتغير معاملة

أو بازدياد ثباتها ومتواطعاتها.

د - العناصر الجوهرية التي تتألف منها الشخصية

أكَّد كثير من الفلاسفة وعلماء النفس أن الفكر هو مصدر الجاذبية والقوة الشخصية للإنسان، وأقوال الإنسان وأفعاله تتوقف على ما يفكر فيه، وما يشعر به في روحه الحقيقة. وتظهر أفكار الإنسان فيما يقوله وما يفعله. وما أعملنا في الغالب إلا مظاهر خارجية لأحوالنا الداخلية، وعلى هذا الأساس تظهر الشخصية العملية والشخصية الفكرية للإنسان.

ولا شك في أن الشخصية العملية التي تظهر بالعمل والتتنفيذ أكثر أثراً وظهوراً في الحياة العملية من الشخصية الخيالية البعيدة عن واقع الحياة. والأولى كممثل يقوم بتمثيل دوره عملياً على المسرح أمام الناس، والثانية كمن يقوم بتمثيل دوره في الخفاء، أو وراء الستار بعيداً عن الأنوار.

ومن الضروريات الأساسية للشخصية العملية العلم بالشيء الذي تريد القيام به والرغبة في النجاح فيه. ولا فائدة في العلم والرغبة إذا لم يصححا بقوه تفريذية معنوية أو حسنية داخلية أو خارجية تعمل على التنفيذ. ومن أهم عناصر الشخصية الفكرية الهدوء الفعلي، واطمئنان البال، وهدوء الخاطر، وعدم التفكير في أشياء تؤدي إلى القلق أو الاضطراب النفسي. هذا الهدوء قد يكون فطرياً ناشئاً عن طبيعة المزاج، وقد يكتسب بالتربيه والتهذيب وضبط النفس وضبط العواطف، والوجاذبات التي تتأثر بالظروف الخارجية للحياة. والخوف أكبر عدو للعقل، وأقوى سبب في الاضطراب العقلي. وقد ينشأ الاضطراب عن الغيرة، أو الحقد، أو طلب المحال والتعلق به، أو كثرة الرغبات التي لا نهاية لها.

وهنا يمكننا أن نتساءل ما هي العناصر الجوهرية التي تتكون منها الشخصية القوية^(١)؟

الراشدين سريعاً، ومن ثم يقع الصراع بينه وبينهم. ويتفاوت هذا الصراع في شدته ومدته تبعاً لنمط الأسرة ومستواها الاجتماعي الاقتصادي ونمط المجتمع والنظام الحضاري السائد. وفي ظروفنا الاجتماعية الحاضرة يبلغ هذا الصراع درجة عالية من الشدة، نتيجة لفترة الانتقال التي تجتازها، وما تمتاز به هذه الفترة من انهايار الكثير من القيم الجديدة وعدم استقرار القيم الجديدة ووضوح معالمها. وفي هذا الصراع يشعر المراهق أنه يقف منفرداً ويتجلّى هذا الشعور في عدة مظاهر من أبرزها الشكوى من أن الراشدين لم يعودوا يفهمونه. هذه التعبيرات جميعاً ناتجة عن ازدياد شعور المراهق بذاته، ومن شأنها أن تبني قطب الفردية فيه. وقد يزداد الصراع حدة، فتكون هذه الاتجاهات في النمو بمثابة بذور لعدد من الانحرافات.

وإذا نظرنا من زاوية أخرى، فقد نرى أن لهذه الحقيقة، أي اختيار الأصدقاء من نفس الجنس في مرحلة المراهقة المبكرة، دلالة أخرى، فهي نتيجة مباشرة للبيئة الاجتماعية التي تفرق تفرقة مادية بين الذكورة والأنوثة. ويكون اتخاذ المراهق أصدقاءه من جنسه إحدى المحاولات التي يبذلها للارتباط بقيم البيئة بعد أن اختلت علاقته بها اختلالاً أثار اضطرابه.

على أن هذا الضرب من الصداقه من شأنه بالإضافة إلى تقوية قطب الفردية في المراهق، تقوية قطب الاجتماعية أيضاً بما يتيحه من تجارب التعاطف والمساعدة المتبادلة والتضحيه في سبيل الصديق.

يتجلّى نمو قطب الاجتماعية في معظم جوانب الشاطط التي يمارسها المراهق، وفي إدراكه للأ الآخرين، وفي أحکامه الأخلاقية وفي أسلوب تعامله مع الآخرين، وفي أحکامه عليهم والأسس التي يدخلها في اعتباره إذ يفضل بعضهم على بعض وفي نمط ارتباطه بأصدقائه. إن الطابع الاجتماعي للسلوك يزداد بروزاً في سلوك المراهق بعكس النظرة التقليدية التي تلح على إبراز فرديته وانطواه وأنانيته.

ويتبين أن ازدياد ارتقاء الجماعة يكون بازدياد استقرارها وتغييرها

(١) الأبراشي، محمد عطية، الشخصية، مطبعة المعارف، مصر، ١٩٣٨، ص ٥٣ - ٨٤.

١ - الجاذبية

إن شخصية الإنسان لا تكون متباعدة إلا إذا زانتها الحكمة والعلم والحزم، ووضع الأشياء في مواضعها وقدرها حق قدرها. والرجل الحكيم هو السيد الرأي، البعيد النظر، الحسن التقدير، الذي يعرف الحق فيتمسك به، وي فعل ما يجب أن يفعل، ويترك ما ينبغي أن يترك، ويقول ما يجب أن يقال. يرى الفرصة فيتهزها ويسعى بالطريق المستقيم فيسلكه، ويحسن نتيجة الشيء حتى قبل حدوثه. والحكمة صفة أساسية في تكوين الشخصية السامية تحمل الإنسان على العمل وفق العقل. وكثيراً ما تفسد الحكمة وتشوه بالفخر أو التكبر أو الحقد أو الغيرة أو الغش.

وليس من الحكمة الغضب من غير غضب والكلام في غير نفع والعطية في غير موضع، والثقة بكل شخص، وعدم معرفة الصديق من العدو.

٦ - التفاؤل

التفاؤل والتيقن والنظر إلى الأشياء بمنظار الفأل الحسن، وينم الطالع، لا بمنظار التشاوُم والتتغیر، ذلك المنظار الأسود منظار الشؤم والطيرية. ولا يقصد بالتفاؤل أن نغمض أعيننا عن الحقائق ونتائج الأمور، بل أن نعتاد في تفكيرنا النظر إلى الأشياء بعين الأمل والرحمة لا يعني اليأس والقنوط. ويشتمل التشاوُم عن ضعف النشاط وضعف القوة العصبية ووهن الرقابة الفعلية في الإنسان، فيسمح لنفسه بأن تستجع في جو مظلم من الأوهام حتى يصبح عقله متلبداً بغيم لا حقيقة لها، ودخان لا أصل له.

إذا كان التفاؤل موقتاً للعقل ومدعاة للنشاط، وباعثاً على الإقدام، ومحراً للإنسان ومنشطاً لجميع قواه الفعلية، فالتشاؤم يسبب الخمول والكسل وكثرة التردد والفشل والشقاء والضعف لا في التفكير فحسب بل في الشخصية كذلك.

ومن الحكمة أن ترجح جانب الخير على جانب الشر وللذين على الشدة

بحسن المعاملة وللذين في غير ضعف، يجتنب الإنسان قلب غيره.

٢ - النشاط العقلي أو الذكاء

ويقصد به حضور الذهن، وسرعة الخاطر، وصفاء القرحة.

٣ - المشاركة الوجدانية

الشعور بشعور الناس، ومشاركة مسراهم وأحزانهم.

٤ - الشجاعة

ويقصد بالشجاعة، القوة التي يمكن الإنسان بواسطتها السيطرة على قواه مع ضبط نفسه وقت الخطر الذي يهدده، سواء أكان ذلك الخطر حقيقياً أم وهمياً. ومن مظاهرها ضبط النفس، والتعبير عن الرأي، والدفاع عن المبادئ، دون خوف أو تردد، والتعبير عنها بالعقل والمنطق، بعيداً عن التسرع، والاضطراب والقلق.

ولا شيء يقضي على الشجاعة ويخضد شوكتها أكثر من الهلع، فحيثما وجد الألم، والقلق النفسي، وتعب الضمير، واضطراب العمل، فتضطرب شخصية الإنسان.

ويضاف إلى المخاوف التي تلحق الشخص في حاضره وتحيط به من وقت لآخر، مخاوف وهمية يتزورها، ويتخيل حدوثها في المستقبل، فيتعلق ياله، ويضطرب فكره وتضعف شخصيته. وكثيراً ما تكون هذه الأوهام المخيفة مبنية على غير أساس، ويندر أن تقع وتكثر هذه المخاوف عادة لدى ذوي الشخصيات الضعيفة، أما ذوو الشخصيات القوية، فلا يكترون الهموم من غير ما سبب. وبالصبر على الشدائـد تختبر شخصيتنا، وبالروح التي تقابـل بها هذه الحوادث تظهر هذه الشخصية أو تستقر.

إليه، والإنسان الواثق بنفسه ثقة بعيدة عن الغرور والاستبداد. وإذا مدحنا الثقة بالنفس فلا نمدح الإفراط فيها.

١٠ - اعتدال المزاج

إن الناس مختلفون في أمزجتهم، كما مختلفون في شخصياتهم.

١١ - تحديد الغرض ومعرفة الطريق الموصى

إن تحديد الغرض في أي عمل من الأعمال مع معرفة السبيل الموصى إلى ذلك الغرض من أهم الوسائل المشجعة للإنسان على الاجتهد في العمل والسير فيه إلى النهاية من غير تردد. وإذا صحب العمل إرادة قوية وثقة به، فينبغي أن يكون للشخص غرض معين من العمل يسعى لإدراكه وتحقيقه بكل ما أوتي من عزم وقوة ومشاهدة وثقة بالنفس، حتى يتفع بقوه الفعلية ويقوم بواجبه في الحياة العملية.

١٢ - الرغبة في العمل

إن الرغبة تؤدي إلى الإقدام والنشاط. وتمدنا بالقدرة التنفيذية والإرادة الحقة الضرورية للوصول إلى أغراضنا.

١٣ - الشعور بالواجب، وإجابة نداء الضمير

فالإنسان حينما يشعر بوازع نفسي، فإنه يجب عليه أن يقوم بالفعل، ويستدعي ذلك نشاطاً عقلياً لنيل الشيء أو محاربته.

١٤ - الصراحة وعدم الالتواء في الفكر والقول والعمل

يراد بالصراحة الأقوال الواضحة التي تتفق والأعمال. إن كثرة التردد في الرأي والقول والفعل تقلل من شخصية الإنسان ومتزنته، وكثيراً ما تعيقه عن النجاح في الحياة العملية والاجتماعية.

والتعقل على الطيش والأمل على اليأس والنور على الظلام.

٧ - التواضع وعدم التصنيع

وذلك بأن يكون لدى الإنسان استعداد به يقدر نفسه ومركزه تقديرأً يدل على التفكير والحكمة من غير تصطنع أو تظاهر بما ليس فيه. وإن مدح الإنسان نفسه قد يقبل وقد لا يقبل، وإذا قبل فإنه يجب أن يؤسس على حقائق، والأولى أن يترك الإنسان عمله ليدل عليه ويتحدث عنه. وإذا كان المراء جديراً بالمدح فسرعان ما تظهر حقيقته، ويقدر الناس كفايته ويزنون أعماله، ويعرفون بشخصيته ومقدراته.

٨ - حسن مظهر الإنسان وقوامه

إن قوة البيان وفصاحة اللسان وحسن النطق والقدرة على التأثير في السامع مع رجاحة العقل، تكسب الإنسان شخصية قوية، وتجعل له منزلة بين سامعيه. ولا يقصد بالفصاحة الثرثرة والتشتت، والتوعر في الكلام، وإنما حسن التعبير عما في النفس، وقوة التأثير في المستمع، والتكلم من غير تهيب أو تخوف بحيث يكون الكلام حلواً رشيقاً، سهلاً عندياً مؤثراً.

كما يجب معرفة ما نريد أن نقول، وما نريد أن ن فعل، كذلك يجب أن نحسن القول ونحسن العمل. وما أجمل الكلمة الصائبة في اللحظة المناسبة. وكما ينبغي حسن التكلم والخطاب، كذلك ينبغي حسن الإصغاء والاستماع للمتكلم.

٩ - الثقة بالنفس والاعتماد عليها، حتى يمكنهم أن يقوموا بواجبهم نحو أنفسهم ونحو المجتمع

والاعتماد على النفس يتطلب أن يكون لدينا شيء جوهري يمكن الاعتماد عليه هو الثقة بالنفس، والدقة في العمل، والتحقق منه، حتى تكون أحکامنا صائبة، وأمرورنا نافذة وأقدامنا ثابتة. يتحقق بقدرته على القيام بما يحتاج

١٥ - الصبر

الصبر يمكن العقل من القيام بوظائفه الفعلية في هدوء وثبات وينقذه من الاضطراب عند الشائد، ويجعل الإنسان هادئاً رزيناً، بعيداً عن الطيش والاندفاع في الأشياء من غير تفكير في العواقب.

١٦ - الإخلاص

هو الصفاء، هو الصدق في القول والعمل، هو المروءة، وحينما يتضي الإخلاص، يحاول العقل أن يخفي حقيقته، فيغير الحقائق عمداً أو عن غير عمد و يجعل الحق باطلأ.

ففي عدم إخلاصنا ظلم لأنفسنا، وظلم لغيرنا، والإخلاص يستدعي إظهار الحقيقة كما هي، مع الدقة في التفكير والقول والكتابة، فلا نقول إلا ما نعتقد، ولا نمدح إلا من يستحق المدح، ولا ننتقد إلا من يستحق النقد ولا نحكم إلا بما تمله علينا ضمائernا، ولا نستعمل الظروف والصفات إلا بكل حكمة ودقة في التعبير.

١٧ - المثابرة

هي قوة الإرادة من أهم صفات الشخصية العظيمة، وحيثما وجدت الإرادة الحديدية وجدت قوة الشخصية.

١٨ - الحماسة

نوع من الشجاعة تصحب بالشعور القوي والاحترام.

ثالثاً: الأنواع المختلفة من الأصدقاء

فعلاقة الصداقة لها درجاتها، ولها ألوانها. وحتى إذا تساوت في الدرجة واللون بين شخصين، فإن تصرف كل شخص إزاء صديقه مختلف من شخص إلى آخر اختلافات بيته. ذلك لأن الصداقة لا تتوقف على علاقة بين شخصين

فحسب، وإنما تتوقف على صفات أساسية في الشخص نفسه بغض النظر عن هذه العلاقات.

فهناك شخص مثلاً كثوم لأسراره الخاصة لا يسر بها إلى إنسان أو يسر منها بقدر معلوم، ذلك لأن ثقته بالناس محدودة. وكان ابن كعب يقول مثلاً: لا خير في مخالطة الناس، ولا فائدة من القرب منهم، والثقة بهم، والاعتماد عليهم.

إخاء الناس ممتنج
فمالذنبهم فرج
فإن بدهتك مقطعة
فقومهم بهجوهم
صروف الدهر دانية
قطع بنيتها المهج^(١)

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الكاتب الصابي، أحد نوابع الأدب في القرن الرابع للهجرة^(٢):

أما ت عشر لنا بصدق
ذوات أذيم في النفاق صفيق
إذا اعترضوا دون اللقاء فإنهم
أسرروا من الشحنة حرّ حريق
أيا رب كل الناس أبناء علة
وجوهها بها مضجر الغل شاهد
وإن أظهروا برد الوداد وظلّه

وقال العسكري^(٣):

الصداقة مرفوضة، والحفظ معدوم، والوفاء اسم لا حقيقة له،
والرعاية موقفة على البذر والكرم.

(١) التوحيدى، م.ق، ص ١٢.

(٢) م.ن، ص ١٢.

(٣) م.ن، ص ١٢.

وقيل في شرط الصديق:
فما منك الصديق ولست منه إذا لم يعنك شيء عنك
وقال العتّابي لصاحب له في صفات الصديق:

ما أحوجك إلى أخ كريم الأخوة، كامل المروءة، إذا غبت خلفك،
وإذا حضرت كتفك، وإذا نكرت عزتك، وإذا جفوت لاطفك، وإذا بررت
(بررت) كافاك، وإذا لقي صديقك استزاده لك، وإن لقي عدوك كف عنك
غرب العادية (حدة العداء)، وإذا رأيته ابتهجت، وإذا باتته استرحت^(١).

وقيل لأسططاليس الحكيم معلم الإسكندر: من الصديق؟
قال: إنسان هو أنت، إلا أنه بالشخص غيرك.

وقال الشاعر العربي في هذا الصدد:
روحه روحي، وروحني روحه إن يشا شئت وإن شئت يشا

وقال أبو العناية: قلت لعلي بن الهيثم: ما يجب للصديق؟ قال: ثلاثة
خلال: كتمان حديث الخلوة، والمواساة عند الشدة، وإقالة العترة.

تختلف الصداقات، فهناك الصداقة العابرة، وهناك صداقات العمل،
وصداقات الميول المشتركة، وصداقات الأسرة، وصداقات العمر، وغير ذلك. وكل هذه لها درجاتها من العمق والسطحية.

وكلما كان التقدير والاحترام المتبادل، وتكافؤ الصفات الأساسية، بين
الشخصين، ابتعدت الصداقة عن السطحية وزادت عمقاً.

كما أن الصداقة تعالج الوحيدة والوحشة، وتوسيع مجالات النشاط
البشري. صداقة العالم للعالم مثلاً تعطي كلّاً منها مجال إफفاء كلّ بعلمه
لأخيه، وفي توسيع مجال النشاط استمتاع انعكاسي له قيمة العظيمة. وهناك

ولا يقصد أن الصداقة تقوم على رغبة طرف في الغوص في أسرار
شخص آخر، ولكن الصداقة تطلب شيئاً من الانطلاق والتلقائية، وتتطلب أن
يكون ظاهره كباطنه. وهذا ما قصدت إليه الحكمة العربية حين قالت:

(صديقك من صدفك)، أي أن صديقك هو من لم يخدعك في كثير
أو في قليل، لم يخدعك في قول أو فعل، بل ظهر على طبيعته وتكشف لك
على سجيته.

وقال العتّابي: قلت لأعرابي (شحيح): إني أريد أن أتخذ صديقاً فابعه
لي حتى أطلبه.

قال: لا نبعث فإنك لا تجده، قلت: فابعه كييفما كان حتى أتمناه، وإن
كنت لا ألقاه. قال: (اتخذ من ينظر بعينك، ويسمع بأذنك، ويبطش بيديك،
ويرمي بيقدمك، ويحيط في هواك، ولا يراه سواك، اتخاذ من إذا نطق فعن
فكراك يستلمي، وإن هجع فبخالك يحمل، وإن اتبه فبك يلوذ، وإن احتجت
إليه كفاك، وإن غبت عنه ابتكاك (دعاك)، يستر فقره عنك لثلا تهم له، ويبدي
بساره لك لثلا تنقض عنه)^(١).

وقيل لأعرابي: كيف ينبغي أن يكون الصديق؟ قال: مثل الروح
لصاحبه، بالتنفس، ويمتعه بالحياة، ويريه من الدنيا نضارتها، ويوصل إليه
نعمتها ولذتها.

وقد قيل في صفات الصديق: الصديق للظهور سناد، وللدهر عتاد،
ولليوم جمال، وللغمد مال.

وقيل لصوفي: من الصديق؟ فقال: من لم يجدك سواه، ولم يفقدك من
هواه.

(١) م.ن، ص ٢٢٩.

(١) م.ن، ص ٢٢٩.

استمتع انعكاسي للمحبة والصدق والتضحية والتقدير والاحترام والكرم.
وهذا الاستمتاع الانعكاس هو ما يسمى بالتبادل.

وقال عدي بن زيد، أحد الشعراء المقطعين ل مدح الأقربين: عن المرء
لا تسأل وسل عن قرينه إن القرين بالمقارن مقتدٍ^(١).
ويقول المثل: رب أخ لك لم تلده أملك^(٢).

أما الإخلاص فهو من أهم الصفات الأساسية في جميع أنواع الصداقة.
ويحدث أحياناً أن تكون دوافع الصداقة لدى البعض خادعة، يسعون إلى
اقتراف أشيائكم الخاصة للإفادة منها أكثر مما كانوا يسعون وراء شخصك
أنت. وهنا يسعون إلى استغلال أصدقائهم والإفادة من الصداقة بقدر
استطاعتهم.

ويقول الشاعر:

عمرت مع الناس دهراً طويلاً
وعاشرت شبانهم والكهولاً
وجربت أحوالهم في الخطوب فشراً كثيراً وخيراً قليلاً^(٣)
وقال فيلسوف في هذا المجال:

لا تصدق من آخاك في أيام مقدرتك للمقدرة، واعلم أنه ينتقل عليك
في أحوال ثلاثة: يكون صديقاً يوم حاجته إليك؛ ومعرفة يوم استغنائه عنك؛
ومتجانياً ذرياً يوم حاجتك إليه^(٤).

وقال الشاعر في أصدقاء الغنى:

صديقك حين تستغني كثير وما لك عند فقرك من صديق

(١) م.ن، ص ٨٥.

(٢) م.ن، ص ٣٣٠.

(٣) التوحيدى، م.ن، ص ٣٤٠.

(٤) التوحيدى، م.ن، ص ٣٤٦.

وقال الشاعر في صدقة الفرع^(١):
وقل الذي يرعاك إلا لنفسه وللنفع يعتد الصديق معده
ومن الصفات المهمة في الصديق أن يكون قادراً على إسداء النصح
وإبداء الرأي.

وقال أعرابي في هذا المجال:
نصح الصديق تأديب ونصح العدو تأنيب
ومن الصفات المهمة في الصديق أن تجده عند الضيق، وفي قضاء
الحاجة:
قال الإسكندر لديوجانس: بم يعرف الرجل أصدقاءه؟ قال: بالشدائدين،
لأن كل أحد في الرخاء صديق.

وقيل لتيافانوس الفيلسوف: من صديفك؟ قال: الذي إذا صرت إليه في
حاجة وجدته أشد مسارعة إلى قضائها مني إلى طلبها منه.
وتبدو صفة عدم الدوام التي تتسم بها معظم الصداقات، محية لآمال
الناس.

قال أبو نواس:
إذا امتحن الدنيا لبيب تكشفت
وأقبل في هذا المجال:
فلا تغتر برداء الرجال
فكمن فتى يعجب الناظرين
يسمى إذا حصر المكرمات
إن زخرفوا لك أو موهوا
له ألسن ولهم أوجه
و عند الدناءة يشتبه

(١) م.ن، ص ٧١ - ٧٢.

وقيل في مجال الخديعة:

كم من صديق لنا أيام دولتنا
وقال آخر:

أسات كما زعمنت
فإذا أسات كما أسأت

وقيل في اليأس من الناس:
لم يبق في الناس مز
 وكل من ترتب عليه

وفي رتبة الود قيل:

يا أكرم الناس في ضيق وفي سعة
إنا وإن لم يكن بيننا نسب
كم من صديق يراك الشهد عن بعد

وقيل في صديق المصادفة:

كم صديق عرفته بصديق
صار بعد الطريق خير رفيق^(٣)

وقيل في الصبر على الصديق:

وقال الفضل بن يحيى: الصبر على أخ تعجب عليه خير من آخر تستأنف
موذته^(٤).

وقيل في الرضى على الصديق:

فأشرقني على خنق بريقي
مخافة أن أغيش بلا صديق^(١)

وكنت إذا الصديق أراد غيظي
عفوت ذنوبه وصفحت عنه

وقيل في الأصدقاء والأزمان:

من تحب أن تصدق؟ قال الفيلسوف: أما في الدهر الصالح
فالحسيب، الليبب، الأديب، فإنك تستفيد من حسبي كرماً، ومن أدبه علمًا،
ومن لب رأيًا؛ وأما في الزمان السوء فأرضي بالمعاشر الذي يعطيك بعضه
بالحياة، وبعضه بالفاق، ويمتعك ظاهره، وإن ساءك باطنه، ولكل زمان
حكم، ولكل ظهر علم^(٢).

وفي القطيعة والهجر:

وحاد عن وصلنا وحاننا
فما نراه ولا يرانا^(٣)

كان لنا صاحب فبانا
تاه علينا وتأه متا

وفي الطبع والأهل:

إن غاب يوماً منك ساءك كله
فدعه وسل من قبلها كيف أصله^(٤)

فلا تعتقد خلاً يسرّك ببعضه
وإذا شئت أن تكشف امرأً كيف طبعه

وفي معاملة الناس:

والق من تلقى بوجهه طليق^(٥)
وإذا أنت كثير الصديق

عامل الناس بخلق رفيق
فإذا أنت قليل الأعدادي

(١) م.ن، ص .٣٢٠.

(٢) م.ن، ص .٣٨٤.

(٣) م.ن، ص .٣٣٢.

(٤) م.ن، ص .٣٣٥.

(٥) م.ن، ص .٣٢٥.

وقيل في مجال الخديعة:

قد كان يمدحنا فصار يهجونا
وقال آخر:

فأين عاقبة الأخوة
فأين فضلك والمروءة^(١)

ولا صديق يسرّ
عند المذaque مز

وفي رتبة الود قيل:

وأنطق الناس في نظم وفي خطب
فرتبة الود تعلو رتبة النسب
ومن عدو يراك السم عن قرب^(٢)

وقيل في صديق المصادفة:

كم صديق عرفته بصديق
صار بعد الطريق خير رفيق^(٣)

وقيل في الصبر على الصديق:

وقال الفضل بن يحيى: الصبر على أخ تعجب عليه خير من آخر تستأنف
موذته^(٤).

(١) م.ن، ص .٣٢٠.

(٢) م.ن، ص .٣٣٥.

(٣) م.ن، ص .٤٥٨.

(٤) م.ن، ص .٣٢٠.

وقيل أيضاً:

وخل طلاب الدهر ما أنا طالب
أتيت أنادي الدهر جد لي بصاحب
وآخر خير منه ذلك المجانب
وما كلّ ما يرمي به الأفق ثاقب
إذا سرّ منه جانب ساء جانب^(١)
وقيل أيضاً في الجهل للأصدقاء:

ولم تعرف عدوك من صديقك
بلغت من السنين مدى طويلاً
شراب أم سراب في طريقك^(٢)
ولكن أحياناً يضطر المرء لمصادقة عدوه. وقد قيل في هذا المجال:
ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى
عدوا له ما من صداقته بدـ^(٣)
ومصادقة العدو العاقل أفضل من الصديق الجاهل:

من الصديق الجاهل
عدوك ذو العقل خير لك
يقيس بما قد مضى ما باقي
فما أحکم الرأي مثل أمرك
وقال السيرافي عن رجل:
صديفك لا يشني عليك بطائق
فقال الرجل:

وحسبيك من لوم وخبث سجية
 بأنك عن عيب الصديق مسؤوال
وقيل لأبي النصير: لم لا تتخذ الأصدقاء؟

قال: حتى أنفر من الأعداء، فالله لقد شغلوني بأنفسهم عن كل صديق
يعينني عليهم، وإحالة العدو عن العداوة أولى من استدعاء الصداقة من

وفي الصالح والطالع، والأشكال والأضداد:

قال الحراني: مجلس الصالح كالسراج اللائق؛ والجلس الطالع
للمرء فاضح؛ مجالسة الأشكال تدعو إلى الوصال، ومجالسة الأضداد تذيب
الأكباد^(٤).

وفي نصف صديق:

قيل لأعرابي: ألك صديق؟ قال: أنا صديق فلان، ولكن نصف
صديق، قيل: فكيف اتفاعك به؟ قال: اتفاع العريان بالثوب البالي^(٥).

وفي سهولة المعادة:

قيل لبزرجهر: ما بال معاادة الصديق أقرب مأخذنا من مصادقة العدو؟
قال: لأن إنفاق المال أهون من كسبه، وهدم البناء أسهل من رفعه، وكسر
الإماء أيسر من إصلاحه^(٦).

وفي التعايش المتنوع:

قال الشعبي: تعايش الناس بالدين زماناً حتى ذهب الدين، ثم تعايشوا
بالمروءة حتى ذهبت المروءة، ثم تعايشوا بالحياة حتى ذهب الحياة، ثم
تعايشوا بالرغبة والرهبة، وسيتعايشون بالجهالة زماناً طويلاً.

وفي التحفظ والحذر قيل:

كن بالتحفظ من كل من عرفت حقيراً
فقد يصير عدواً من كان يوماً صديقاً
ويقول آخر:

رب امرئ جاسوسه أنيسه^(٤)
يخرج أسرار الفتى جليسه

(١) م.ن، ص ٣١٣.

(٢) م.ن، ص ٨٥.

(٣) م.ن، ص ٣٣٣.

(٤) م.ن، ص ٢١٣.

الصديق^(١).

الناس، لأنه يخشى ما قد تتطوّر عليه الصدقة من احتمالات الصد والهجران. ومن ناحية أخرى هناك من يتصرّف أنه غير قادر على اتخاذ الخطوة الأولى من جانبهم في مجال تكوين الصدقة بسبب عامل الخجل. والأفراد المصابون بالخجل يحسون في أعماق نفوسهم بالوحدة ويتمسّكون كثيراً أن يكونوا جزءاً في مجموعة من الناس. وكثيراً ما تغيّر صدقة واحدة ناجحة شخصاً خجولاً تغييرًا كاملاً شاملًا وتنمّح الثقة بالنفس، كما قد تؤدي صدقة فاشلة إلى زيادة شعور هؤلاء الناس بالوحدة وتزيد من شكوكهم في أن الآخرين لا يرجّبون بصداقتهم.

٥ - الشعور بالنقص: يحس بعض الناس في أعماقهم أنهم أقل من غيرهم كفاية وذكاء وجاذبية. وهم لذلك يعجزون عن الظهور بالظهور اللائق بهم، كما يعجزون عن الحديث الشائق الجذاب ويسبب ذلك الشعور بالنقص صعوبة اكتساب الأصدقاء بالرغم من أن الناس قد يرون فيهم مميزات واضحة.

٦ - الصدقة الموزعة على عدد كبير من الناس: هناك من يعرف مئات الناس ولكن رغم ذلك ليس لهم أصدقاء حبيبون. يرجع ذلك إلى أن ثمة شعوراً بفقدان الأمان يقودهم إلى الرغبة من الانتفاء إلى أكبر عدد ممكن من المجموعات المختلفة، كما يؤدي إلى خلق الرغبة في أن يكون كل منهم جزءاً في شيء ما، وهو يبالغون في ذلك إلى الحد الذي يجعلهم يحاولون أن يكونوا جزءاً من كل شيء. والتبيّنة الحتمية لذلك هي أنه كثيراً ما يفشل هؤلاء الناس في القيام بأي عمل مفيد.

تلك المشكلات التي قد تحول دون كسب الأصدقاء، إذ إن الأهواء والانحرافات والحالة الاجتماعية والأوضاع المالية، كلها قد تؤثّر في ذلك الميدان تأثيراً كبيراً.

ومن الأمور المسلم بها أن التعرّض الديني والتعرّض المذهلي والعنصري موجودين في حياتنا، وقد يصبحون من العقبات الأساسية التي

رابعاً: كيف نختار الأصدقاء

توقف الطريقة التي نتعامل بها مع الناس على شخصية كل متّ، وإن التجارب والخبرات الخاصة التي مرت بكل منا ل المؤثّر في قدرتنا على التعامل مع الآخرين أبلغ التأثير وأعمقه. وهناك ثمة حالات معينة قد تصبح فيها الصفات الشخصية للإنسان عائقاً يحول دون تكوين صدقة نافعة، ويعني آخر تجعلنا نعاني من مشكلات الصدقة لظروف خارجة عن إرادتنا قد تخلق عوائق تحول دون كسب الأصدقاء.

من أهم هذه العوائق:

١ - الجهل بما يجب عمله: ونقص الخبرة في كسب الأصدقاء وصيانة الصدقة، وعدم معرفة المسؤولية نحو الآخرين.

٢ - الأنانية: فالشخص الأناني يفكّر في علاقاته بالآخرين فيما يمكن أن يعود عليه من فائدة ولا شيء بعد ذلك.

إنه على استعداد لأن يعطي لو تأكد من أنه سيتّال بعض الخير من وراء ذلك ويجب أن يحصل على الفائدة أكثر مما يسمّيه به.

٣ - حب الذات: يختلف حب الذات عن الأنانية، وهو ضروري بالقدر الذي يزيد الثقة بالنفس، لكن كلما زادت ثقة الشخص بنفسه زادت درجة نضجه وقلّت حاجته إلى أن يؤكّد له الآخرون أنه شخص عظيم.

ولسوء الحظ، لا يبلغ بعض الناس أبداً درجة النضج في هذه الناحية، فهم بحاجة إلى المديح دائمًا والتقرّيظ لكل ما يقولون ويفعلون.

٤ - الخوف والخجل من تكوين الأصدقاء: وهناك من يخشى مقابلة

(١) م.ن، ص ١٢٥ ، التوجّيدي ص ٣٠ ، ص ٨١.

صعب من الناحية العملية فلكل منا نواحٍ مظلمة غامضة ونحن نميل جيئاً إلى التساهل في محاسبة أنفسنا، بل وكثير من الناس يعجزون عن إدراك بعض الحقائق التي تتصل بهم والتي تكون ظاهرة واضحة لمن يعيش معهم.

نميل إجمالاً إلى الإغفاء عن غلطتنا ولا نغفر للغير غلطتهم. فإذا كنا أمناء حقيقة، يجب معرفة حدود قوانا وإمكانياتنا، وهذه الحقيقة تجعلنا متواضعين وليس من سبب يدعو للشعور بالقص، لأنه ليس شعوراً صحيحاً، ولكن الشعور بالتواضع له قيمة إيجابية في مساعدتنا لفهم أنفسنا وفهم الآخرين. ومن المفيد أن نتحقق أن خطأنا هو خطأ الجنس البشري كله. عندئذ يمكننا أن ندرك أن مشاعرنا وأفكارنا ليست في جوهرها فردية، بل تشارك فيها الجماعة التي نعيش معها.

يمكنا خالل بعض الأسئلة أن نقيم شخصيتنا وندرك حقيقة محاسنها وعيوبها.

١ - هل أميل إلى لوم غيري عندما تسوء الأمور؟ إننا جيئاً نبادر إلى لوم الآخرين قبل أن نفكّر في لوم أنفسنا. وعندما نلوم غيرنا على خطأ ارتکبناه نزيد بذلك حمایة أنفسنا ويتسع ومن غير تفكير. ويترتب على ما حدث أن الشخص الذي وقع عليه الضرر، مهما كان بسيطاً، يتولد عنده شعور بالفور منا، بل وأكثر من هذا، إننا نكره هذا الشخص لا شيء إلا لأننا نعرف أننا أخطأنا في حقه. وتتشاءم هذه الكراهية في هذا الشعور المكتوب وتنبتق العداوة. ولا ننجو من اتهام بعض الذين شاهدوا الحادث الذين لا يعطون علينا، والذين لن يغفروا هذا العمل مع أنهم قد يفهمون ضعف طبيعتنا البشرية، وكل مرة نغفر لأنفسنا خطأ تقوي قبضة هذا الخطأ على أنفسنا، وكل مرة نحاول أن نتظاهر أننا نخلو من مواطن الضعف فإننا نوهن من قوتنا مواجهتها والتغلب عليها. وليس السبب اختلافاً عميقاً في الاهتمامات والمصالح والأراء، وليس سببه النية السيئة والقصد الفاسد، إنما السبب هو أن الآباء والأبناء لا يتزخون في حياتهم العائلية مراعاة قواعد السلوك الحميدة

تحول دون نشوء الصداقات وتطورها.

ولكن لا بد من التغلب على العائق التي تقف في طريق تكوين الصداقات، والمجال المهم أن يبدأ كل إنسان من نفسه، وذلك بإحداث التغيير في ذاته وفي المواقف التي تحيط به.

ولا شك أن هناك عوامل تساعد على تكوين الصداقات منها:

١ - العزم والتصميم والاستعداد.

٢ - المشاركة في الأفكار والخبرات والنشاطات.

٣ - الميول المشتركة.

٤ - الأهداف المشتركة.

٥ - الاستعداد للتعاون.

٦ - السعي في طلب النصيحة والإفادة منها.

٧ - العمل على التقدم الشخصي.

قد ترغب في مصادقة شخص لأنه يستطيع أن يملك الشيء الكثير ويعطيك بعض الإرشادات التي قد تفيدك في عدة مجالات.

٨ - الجهد الإيجابي للقاء الأصدقاء.

لا يمكن دائماً الاعتماد على الصدفة في تكوين الأصدقاء وإنما أن نبذل جهداً إيجابياً للالتقاء بغيرنا من الناس وأن ننمّي علاقتنا بهم.

ولا بد أن يكون الطرفان راغبين في الصدقة، وهي تجد ذاتها. يجب أن تجلب الراحة والرضا للطرفين بدرجة متساوية. فالصدقة المتسمة بحسن التوازن بين القيادة والتبعة تبقى هي الأفضل في طريقها إلى الاستمرارية.

خامساً: كيف نقيّم شخصيتنا في اختيار الأصدقاء
يجب أن نحاول أن نرى أنفسنا بوضوح وجلاء، وأن ننفذ بصائرنا إلى الأسباب التي جعلتنا ننمو ونصل إلى ما نحن عليه الآن.

والخطوة الأولى هي معرفة النفس وهذا سهل من الناحية النظرية ولكنه

- مشاعرهم مهمة كمشاعري سواء بسواء؟
- ١٢ - هل أكون مستعداً لبذل أية تضحية شخصية إذا دعت الضرورة إلى ذلك؟
- إن الاختيار الحقيقي لمشاعر الصدقة والود يحيي عندما تتاح الفرصة أن نعبر عنها تعبيراً ملمساً. وليس من الضروري أن يكون التعبير في طريقة مادية مع أنه قد يكون كذلك في بعض الأحيان. وقد يكون هذا التعبير بأن تكون مستعداً أن تحمل شيئاً من التعب وأن تخترن خططاً تغيرت فجأة أو تخلى عن لذة متوقعة.
- من الطبيعي أن هناك نفراً من الناس يعتمدون الإفادة من الغير، وهنا علينا أن نعرف متى نمتنع عن مساعدة هذا النوع من الأشخاص، لصالحهم أكثر مما لصالحنا، لأنه يجب أن يتعلم كل منهم أن الحياةأخذ وعطاء وليس أخذًا كلها. وليس من سبب يدعونا أن نسب لأنفسنا المتابعة والمشاق من أجل هؤلاء الذين يستغلون غيرهم دائمًا ونادراً يرددون ما يأخذون.
- كما أن نتعلم أن نأخذ لا يقل أهمية من أن نتعلم وأن نعطي، فالأخذ يشق على بعض النفوس أكثر مما يشق عليهم أن يعطوا. قبول المعونة معناه عند بعض الناس تضحية فعلية بكبرياتهم الشخصي. فليست من أمارات القوة أن تبااهي بأننا لم نتلق المعونة من إنسان، فالإنسانية هي التي تجعلنا مستغنين عن الآخرين استغناء تاماً، وهي أيضاً التي تجعلنا معتمدتين على الآخرين في كل شيء لأننا بهذه الطريقة نحرم الآخرين من شعور الارتباط الحقيقي الذي يشعرون به عندما يقدمون لنا حقوقهم في صدقة حارة.
- ١٣ - هل أعتبر مخلصاً أن الرجال والنساء متساوون على الرغم مما بينهم من اختلاف؟
- كما أن هناك بعض الأسئلة يمكن أن تختبر نفسك بواسطتها، فيما يتعلق بالصدقة والاحتفاظ بالأصدقاء:

- ولا مبادئ الأخلاق الطيبة، كما يفعلون خارج المنزل.
- ٢ - عندما يكون هناك ما يقللني هل أصبح جام غضبي على الآخرين؟ وهذا إما أن تصعب السيطرة على أنفسنا، أو تكون حدة الطبع أصبحت عادة.
- ٣ - هل أحاول دائمًا تفهم وجهة نظر الشخص الآخر؟
- ٤ - هل أنا مستعد للتخلص عن رأي إذا كان خطأ بعد الاطلاع على رأي الغير؟
- ٥ - هل أنا قادر على أن أتعلم من التجربة، أو هل أميل إلى تكرار أخطائي؟
- ٦ - إذا أخفقت في أمر من الأمور هل أتبرم وأستشيط غضباً أم أحاول أن أرضي بالأمر الواقع؟
- ٧ - هل أعرف من غير حسد أن غيري متوفّق علي في فرع من فروع المعرفة أو في ميادين النشاط؟
- ٨ - إذا عرفت حدود قدرتي فهل أواصل العمل في ثبات مستغلًا مواهبي الشخصية على خير وجه؟
- ٩ - هل في وسعي أن أقبل المسؤولية من غير أنأشك في نفسي كثيراً أو من غير أن أخدعها؟
- ١٠ - هل مطامعي معقوله، وهل هي مستحيلة أو أنه ليست لي مطامع على الإطلاق؟
- إن الطموح العملي المعقول هو الذي يتناسب مع قوانا الطبيعية. أما الطموح المستحيل فهو السعي وراء الخيال. وقد نضع لأنفسنا هدفاً بعيداً يحتاج منا إلى جهد يفوق الطاقة الإنسانية لتحقيقه بالنسبة إلى ظروفنا وأمكانياتنا وتكون النتيجة في مثل هذه الحالة أن نصاب بخيبة أمل.
- ١١ - هل أراعي شعور الذين يعيشون ويعملون معـي، مدركاً أن

التربية والإبداع عند المرأة*

أولاً: ماهية الإبداع

يستأثر موضوع الإبداع في مواجهة الواقع والتعاطي معه وتطوره اهتمام الكثيرين من خبراء التربية وعلماء النفس في العالم للحاجة الملحة إلى المزيد من العلماء المخترعين، والفنانين والشعراء والكتاب والتكنولوجيين المبدعين. وهذا ما دعا البلاد المتقدمة إلى عقد المؤتمرات وإجراء البحوث وأصدار النشرات والمجلات من أجل معالجة مشكلة الإبداع والمبدعين. وما زال الناس يتساءلون: لماذا كان الإبداع لا يزال نادراً؟ لماذا ينشأ الكثير من العباقرة في بيوت متواضعة؟ لماذا كان الترابط بين العبرية والتربية متدنياً في كثير من الأحيان؟ لماذا لم يزد عدد العباقرة في عصرنا الحاضر زيادة تتناسب مع زيادة التربية كمّا وكيفاً؟

كيف ينمو الأفراد المبدعون ليصبحوا مبدعين؟ وهل نستطيع اكتشاف المؤثرات التي تتيح أشخاصاً مبدعين ما دامت القوة المحجّبة تلعب دوراً هاماً في تكوين الفرد وفي تميزه؟

إن جميع هذه الأسئلة وسوها تستحق التفكير والبحث، ولا نزال نفتقر إلى الكثير من الدراسات حولها في تلك الميادين وخصوصاً في بلادنا العربية.

ويبدو لنا أن مشكلتنا الحاضرة مع الإبداع تنحصر في وجهين:

(*) مداخلة القبيت في مؤتمر «المرأة العربية والإبداع» الذي نظمه اتحاد الكتاب اللبنانيين، موضوعها «التربية والإبداع عند المرأة»، في فندق الويانير هاوس، بيروت، ١٩٩٢.

- ١ - هل تنتصر دائماً لأصدقائك وتدفع عنهم هجمات الآخرين ومكائدتهم؟
 - ٢ - هل تفعل كل شيء في سبيل أصدقائك عندما يكونون في شدة؟
 - ٣ - هل تمنهم عطفك وتقديرك لظروفهم عندما يكونون في حاجة إلى ذلك؟
 - ٤ - هل تكتم على الدوام أسرار أصدقائك؟
 - ٥ - هل تتمسك بمعتقداتك وآرائك وتحترم معتقدات أصدقائك وآراءهم؟
 - ٦ - هل تفني دائماً بوعودك التي قطعتها على نفسك؟
 - ٧ - هل تحاول دائماً أن تضبط عواطفك وتتجنب إيداء الملاحظات الطائشة التي تخرج شعور الآخرين، وهل لو فعلت ذلك تبادر إلى الاعتذار عنها؟
 - ٨ - هل تفكّر في مجاملة أصدقائك وإقادتهم؟
 - ٩ - هل تظهر تقديرك بجميل أسماء إليك صديق؟
 - ١٠ - هل تذكر أعياد ميلاد أصدقائك؟
 - ١١ - هل تجامل أصدقاءك الحميمين بنفس الطريقة التي تجامل بها معارفك العابرين؟
 - ١٢ - هل تفرق أو تميز في صداقات الجنسين الرجال والنساء؟
فإذا كان ينفصل حب الناس لك فلانك لم تحاول أن تحب الناس، ولم تداوم على منح الناس الحب، وإذا كنت مفتقرًا إلى الأصدقاء، فلانك لم تظهر صداقتكم للأخرين.
- تنظيم الحياة أشبه ما يكون بتنظيم أي عمل آخر. ولقد حان الوقت لكي نقدر إمكانياتنا ونرسم خططنا ونضع الأساس ثم نشرع في البناء. فبإمكاننا تنظيم قوانا العقلية والجسمية وما استطعنا أن ندخله عليها من تنمية أو تعديل، وهي تشمل الجانب الوراثي والمكتسب في شخصيتنا.
- فالحياة الناجحة لا تعني سعادة الفرد المنظوي على نفسه، لأن السعادة الفردية مستحبّة ما دمنا في حاجة إلى الغير، وهنا يتوجّب السعي الدائم للتّفاعل وللتواصل الاجتماعي شيئاً فشيئاً ابتداءً من الأسرة والبيئة المحلية إلى الأمة والمجتمع العالمي.

ويزيد يوماً بعد يوم النقد المخيف للأنظمة التربوية التي تلتزم أنماطاً محددة في التصرف والتفكير، والتي تشجع البغائية أكثر مما تشجع التفكير الحر، وهذا يؤدي إلى قتل المواهب والقدرات الإبداعية، وإلى كبت الإبداع الذي يتصف بالفردية والتميز.

وما زالت الحملات قائمة في وجه المعلمين المتجمدين في مواقعهم والذين يحاربون كل إبداع ويتذمرون له، دون التفات إلى دعم العادات والمهارات والمواقف التي تشجع الابتكار، والاتجاهات المبدعة، سواء داخل الأسرة أو في المدرسة أو في المجتمع.

ولا نخطئ أبداً إذا وجهاً انتقادنا إلى رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات المقصرة كلها في مجالات تعزيز الإبداع وتشجيعه وتنشيط التأثير الإبداعي وتبرير تجده.

وهذا ما يحتم التغيير في أساليب التعليم تغييراً جذرياً، مع العلم أن المؤسسة التعليمية قد لا تستطيع وحدها تحمل مسؤولية المبدعين واحتضانهم. لكن عليها على الأقل ألا تخسرهم مواهبهم وألا تساهم في تأجيلها وقتلها.

فما هو الإبداع؟ وما هي العملية الإبداعية؟

إنه فاعلية تميز بالجدة والقيمة في مجال الخبرة الإنسانية^(١). إنه ابتعاد عن المألوف وتجاوزه^(٢). إنه قدرات مميزة، تجلّى من خلال سلوك يشمل الابتكار، والاختراع، والتصميم والاستنباط والتاليف والتحطيط^(٣). إنه

Vernon, P. E. (Edit), *Creativity*, Penguin Books, 1972, p. 22. (١).

Torrence, E. P. *Identy: The Gifted Child's Major Problem*, National Association for the Gifted Children, Chicago, Illinois, May 1971, p. 124. (٢)

(٣) سيف، مصطفى، *الأسس النفسية للإبداع الفني*، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩، ص. ٩٥.

١ - كيفية اكتشاف القدرات الإبداعية.
٢ - كيفية تنمية الشخصيات المبدعة.
نسمع الكثيرين يقولون بأنه في ظروف التربية الجماعية الجارية اليوم لا يستطيع العربي أن يفعل الكثير من أجل كشف المبدعين وتدريبهم.

هذا مع العلم أن الإبداع شأنه شأن جميع الصفات النفسية، يعود جزئياً إلى الوراثة التي تحدد النمو العقلي، كما يعود أيضاً إلى البيئة التي يقتضي عملها تفتح الفاعليات، والسماح لها بالنمو والنمو، ولكن نادراً ما يصل الإنسان إلى نهاية الحدود التي ترسمها له وراثته^(١) لذلك يبقى الكثير من القدرات الإبداعية كامنةً ومعيبةً، وال المجال فسيح أمام التربية لمزيد من العمل والتحسين والزيادة.

هناك قناعة عامة عند علماء النفس المعاصرین بأن جميع الأفراد يمكنون، إلى درجة ما، كل القدرات ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات المرضية، ولذلك نستطيع أن تتوقع الأعمال الإبداعية عند جميع الأفراد بقطع النظر عن حجمها ومستواها، ونسبة قوتها واستمرارها، والذكاء شرط لازم للإبداع ولكنه غير كافٍ وحده^(٢)؟

وهذا يعني أن في كل مجتمع عدداً كبيراً من يمكنون قدرات إبداعية كامنة، ولكنهم يقتصرن عن تحقيقها ووضعها موضع الاستخدام والإفادة، ويبيّن العدد القليل قادرًا على تجاوز قدراته الإبداعية.

وهنا يبرز دور التربية وواجبها في تمكين من يمكنون قدرات إبداعية كامنة من إبرازها وتحريكها وتفعيتها.

Stark Weather, E. K., *Behind the Scenes with Creativity Research*, Alumnae (١) Educators, April 1985, p. 38.

Skouk Smith, George, *Intelligence, Creativity & Cognitive Style*, Batsford Ltd, (٢) London, 1970, p. 85.

عقبات كثيرة ما زالت تقام في وجه مسيرة المرأة في مجال الإبداع والعطاء، وللتربية دورها الأهم في الحد من هذه المعوقات وفي توفير المناخات التي تيسّر ظهور القابليات الإبداعية.

١ - مكافحة الأمية

إن الأمية تطال الجنسين على حد سواء مع فروقات تميل لصالح الذكور في البلاد العربية. ومن مظاهرها المقلقة الأمية النفسية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها النساء والتي لا يعالجها التعليم بشكل يرضي من خلاله هذه الطاقات البشرية المعطلة وغير المستغلة، لتوظيفها في برامج التنمية في القطاعات المختلفة، فيرتفع بمشاركة المرأة وبمساهمتها مستوى الإنتاج والإبداع.

٢ - التحرر من التبعية

يتأثر وضع المرأة ودورها في المجتمع بالثقافة والحضارة التي تعيش فيها.

فصورة المرأة العربية كما ترسمها الثقافة السائدة لا تشجع على ترقب تغيير سريع في مساهمات النساء الإبداعية. لأن دورها لا يزال يتضمن بالتبعية التي تخسرها الكثير من زخم العطاء والمشاركة الحرة.

ولا شك في أن تحرر المرأة يفرض تحررها من غربتها وغيابها واضطراها النفسي وضياعها داخل وحدات المجتمع وأولئك الأسرة.

إن تطوير واقع الأسرة، ودعم قيم التكامل والمشاركة فيها، لتحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق المشاركة الفعلية، بنود إصلاح لم يعد يحتمل التأجيل، لأنها تساهم مساهمة أساسية وأولى في تنمية السلوك الإبداعي الذي يفسح للشخص مجال التعبير عن نفسه متحرراً من قيود المعايير السائدة، وهي لا تخلي من القهر والتقليدات الضيقة، وتفسح له في المجال للتعبير عن

فاعليات ديناميكية متفاعلة أكثر منه مراحل متميزة^(١).

وإن عملية انتزاع شيء أو مفهوم في سياق العادي والنظر إليه في سياق جديد هي جزء أساسي في العملية الإبداعية ولو كان يسيراً^(٢).

وهناك من يصف العملية الإبداعية بالدهشة الفعالة، أي أنها لا تحتاج إلى أن تكون نادرة أو قليلة الحدوث أو غريبة^(٣). وبهذا فالناس يمكن أن يكونوا مبدعين لا في الرسم أو في نظم الشعر أو في صياغة النظريات العلمية فحسب، بل في الطهي، والخياطة، وتصميم الأزياء، وتزيين الشعر، والصناعات الحرفية، والأعمال المهنية، وغيرها.

كما أن عبارة الشعر والفن ليسوا وحدهم الذين يقومون بالأعمال المبدعة، بل إن هذه الصفة يمكن أن تتوفر في أفعال أقل أهمية. وفي مستويات مختلفة من مستويات الكفاية والذكاء.

ثانياً: دور التربية في الإبداع عند المرأة

إن المكانة التي تحملها المرأة في مجتمع ما هي العامل الأساس الذي يحدد مدى تمنع المرأة بالفرص المتكافئة في كل المجالات، ويحدد القيمة التي يمنحها المجتمع لعملها كما يحدد مدى إعدادها لكي تتمكن من المساهمة في عملية التنمية والتطوير والتجدد.

إن الإبداع لا يتم في فراغ اجتماعي، وعليها ألا نغفل السياق النفسي الاجتماعي الذي يحيط بالمرأة العربية في مراحل عمرها المختلفة، والذي من شأنه إما أن ييسر ظهور الأداء الإبداعي ويدفع إلى تعميمه أو يعمل على إعاقة ظهوره ومنعه من الاستمرار.

(١) فاخر، عاقل، الإبداع وتربيته، دار العلم للملاتين، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤٨.

(٢) Skouk Smith, *op.cit.*, p. 254.

(٣) Vernon, *op.cit.*, Creativity, p. 126.

أفكار جديدة بأساليب مبتكرة.

الحرية أساس في الإبداع وشرط، والمبدع لا يمكن أن يتتج في جو من التبعية والانفلات والجهل.

٣ - تعليم المرأة

تشير إحصائيات الأمم المتحدة واليونسكو إلى أن الإناث يشكلن أقل من ثلث مجموع المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات في معظم الدول النامية ومنها العالم العربي^(١).

وتتسم فرص التعليم والتدريب المتاحة أمامها باختلاف كبير في أوجه التوازن الكمية، وفوارق ملتفة للنظر من ناحية النوعية، علاوة على تمييز فعلي قائم على الجنس ولمصلحة الذكور طبعاً. فمناهجنا وكتابنا لا تعكس صورة متقدمة للمرأة كإنسان فعال، ناشط اقتصادياً واجتماعياً، وأساليبنا التربوية غير مجهزة لتنمية الإبداع عند المرأة في شتى ميادين العطاء والعمل حتى العمل المهني.

من هذا الفراغ تبرز مسؤوليات المدرسة والجامعة في تهيئة المناخات التي تساعد على ظهور قابليات الأولاد والشباب الإبداعية باتاحة خبرات تربوية من أجل التدريب على التفكير المبدع أو المهارة في حل المشكلات، والتشجيع على التعليم الذاتي، وتبني طرائق التعليم المفتوحة الأطراف، التي تولد عند الطالب الثقة بالنفس والتحرر من القلق^(٢).

فاحترام أستلة الطالب وأفكاره وإظهار الشعور بقيمتها وتقديرها، وإفساح المجال للتعلم غير المقدم كلها قنوات تؤدي إلى اكتشاف القابليات

(١) منشورات اليونسكو، «نكافو فرص الفتيات والنساء في مجال التعليم»، ١٩٨٠، ص ٦.

(٢) GuilFord, J. P., *Intelligence, Creativity & their Educational Implications*, Robert R., Knapp Publisher, San Diago, California 1968, p. 64.

الإبداعية وتعهدها بالنمو والنمو^(١).

فالتعليم إذاً يعطي المرأة مزيداً من الثقة بالنفس، كما يعطيها الثقة بإمكاناتها وقدراتها، ويضيق الثغرة بين المرأة والرجل، ليبرز ميدان الإبداع والإنتاج ميداناً واحداً لكليهما.

٤ - إشراك المرأة في العمل

بقي العمل في الماضي البعيد والقريب، ثانياً بالنسبة إلى كثير من النساء العربيات، ولم يرق إلى مستوى الطموح الأساسي إلا عند القليلات، وهذا ما حال دون اندماج المرأة في مؤسسات العمل واحتلالها بالجنس الآخر.

ولا بد من القول بأن المرأة مسؤولة عن ضعف مشاركتها في سوق العمل ما دامت تؤمن بقيم مجتمعية تؤكد على دور الرجل في تأمين الرزق، وعلى دورها الذي يقتصر على إدارة شؤون المنزل وتربية الأولاد.

هذا التفكير عند المرأة حولها إلى كائن هامشي، غير فعال، وبذلك أغفلت المرأة من هذا المنظور. إن هدف الإنسان في الحياة، هو أن يحقق السعادة لنفسه وأن ييلو إمكاناته وطاقاته، فإذا بقيت هذه الطاقات وهذه الإمكانيات والمواهب دفينة، مجمددة وغير فاعلة، تحول الإنسان إلى آلة مسيرة ومقيدة، ومحدودة الفائدة.

ولا بد من القول أيضاً، إن ندرة الفرص المتاحة للمرأة العربية، ضمن تكافؤ الفرص التعليمية، وضمن القوة العاملة في البلاد العربية، وهشاشة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حالت دون مشاركة المرأة في عملية الإنماء، وبالتالي حدّت من فرص الإبداع لديها.

وبقيتنا بذلك في أزمة إبداع وقبلها في أزمة تربية، وأزمة مجتمع ما زال يفتش عن نفسه وعن حقوقه وعن جذوره وعن جديده المناسب والمطلوب.

ما يثير الانتباه هو حجم المستمعين والقراء والمشاهدين الذين تصل إليهم وسائل الإعلام حالياً في جميع أنحاء العالم.

إن دور وسائل الإعلام في عصرنا ومجتمعاتنا مرهون بظاهرتين، أولاً حصر وسائل الإعلام ومركزيتها من جهة، وتأثير النظام السياسي على دورها، وإن كانت ماضية في نموها بصرف النظر عن تطور الأنظمة السياسية ومحوها.

فمن المنظرين في هذا المجال من يقول: «إن غاية الإعلام ليست عملية تجارية بل تنقيف الجماهير»^(١).

ومنهم من يقول: «إن حرية الصحافة ليست حرية فردية بل حرية يمنحها المجتمع للصحفيين ليساعدتهم على القيام بدور اجتماعي». ثم تولدت نظرية جديدة لدور الصحافة والإعلام، ذات علاقة بالإيماء، ترى أن حاجات المجتمعات النامية ومرحلة البناء والتخطيط تفترض بأن تكون وسائل الإعلام إحدى الوسائل الداخلية في التخطيط العام، فشرف عليه الدولة وتوجه بواسطته الرأي العام.

ولا يشك أحد، ما تأثير وسائل الإعلام على حياتنا وتفكيرنا ومجتمعاتنا.

ولما كانت الصحافة تعبر عن رأي صاحبها أو تنقل الأخبار، أصبح دورها شاملًا وعميقاً لما تحمله يومياً أو أسبوعياً من المعلومات التي تجري في العالم من اكتشافات ومنجزات.

ولما كانت هذه الصحافة بالإضافة إلى الراديو والتلفزيون تتلقى أخبارها من مصادر واحدة فإننا بتنا نعيش ظاهرة توحيد المعلومات. ولعل هذا شيء مفید على صعيد العلم، لكن بات يشكل خطراً على صعيد الذوق والثقافة،

(١) أحد كبار المنظرين السوفيات «كوزفيتش» منشورات الجامعة اللبنانية، معهد الصحافة، الإعلام في الحياة الحاضرة، ١٩٦٩، ص ٣٩.

المرأة وصورتها في الإعلام*

مقدمة

إن تطور نظام الحياة وتقدم الوسائل وارتقاء المنجزات يستدعي ارتقاء وتطويراً في كيفية التفكير الإنساني واتجاهه، ويستدعي بالتالي تطويراً وارتقاء للعادات والسلوك. فإنه من غير المعقول أن يعيش مجتمع ما في عقلية القرن العشرين وتكنولوجيته ويمارس في الوقت نفسه عادات وسلوكيات القرن الثالث أو العاشر. وليس من البسيط القول بتغيير السلوك المعتاد المتوازن فهو يحتاج إلى مجهود كبير، يقع جزء كبير منه على الإعلام ووسائله وأجهزته في سبيل التغيير والتطوير المنشود.

أولاً: أهمية الإعلام في هذا العصر

إن الإعلام كظاهرة اجتماعية يضرّ بعذوره جميع مراحل التطور الإنساني، متطرّراً معها، مجدداً في وسائله، محققاً لأهدافه النابعة من احتياجات الجماعة البشرية.

فالعالم يشاهد اليوم صوراً من القمر ويسمع العلماء وشوشاً الكواكب ويقال، إن «اللايزر» أي الشعاع المضغوط سوف يحمل ١٠٠ مليون كلمة على شعاعه. أفلا ندهش ونتساءل عند أي حد سوف تقف مقدرة الإنسان على نقل المعلومات والاتصال؟

لقد استمر اتساع وسائل الاتصال، دون توقف في عشرات السنوات الأخيرة، ملازماً للاتجاهات السكانية والتعليمية والاجتماعية والسياسية. وأكثر

(*) محاضرة ألقيت بدعوة من الرابطة الثقافية في طرابلس موضوعها: «المرأة في الإعلام»، مركز الرابطة الثقافية - طرابلس ٢٥/١٢/١٩٩٢.

والتعليق على أحداث المجتمع، وخاصة عندما تثار مناقشات حول الأهداف الاجتماعية الكبرى أو الشؤون العالمية التي تقع والتي تتطلب تحليلًا مستفيضًا.

أما الكتب، فما زالت كما كانت في الماضي مستودعاً للمعرفة والقيم الثقافية لا يمكن الاستعاضة عنه. وقد شهد هذا القرن زيادة هائلة في إنتاج الكتب وانتشار المكتبات.

ويعد الراديو من أكبر وسائل الإعلام والاتصال بالجماهير وجوداً في كل وقت وفي كل مكان، خاصة بعد انتشار أجهزة الاستقبال حول العالم. وقد تضاعفت طاقة البث أكثر من ثلاثة مرات في القرن الأخير واستخدمته الدول النامية استخداماً هائلاً في العقدين الأخيرين، لأن الوسيلة التي تؤهل للوصول إلى نسبة عالية منبني الإنسان، رغم الحواجز اللغوية والتكنولوجية.

أما التلفزيون، فهو يجسد أكثر من آية وسيلة أخرى، أنواع التقدم الذي أحرزته وسائل الاتصال في السنوات الخمس والعشرين الماضية. ولم يقتصر نموه الهائل على حجم أجهزة استقباله فحسب، بل أيضاً في نوعية إنتاجه وإرساله. فقد ضاعف التلفزيون من كم المعلومات المرئية والترفيه المتاح للجمهور على نطاق واسع جداً.

كما تعد السينما من أهم التكنولوجيات التي تستخدم في الإمتاع الجماهيري وفي الحياة الثقافية إلى جانب الراديو والتلفزيون. وما زالت تلعب إلى اليوم دوراً إعلامياً هاماً في بعض الدول رغم اختفاء الأفلام الإخبارية والتسجيلية على شاشتها، في الدول التي يحتل فيها التلفزيون مرتكزاً فريداً. ولكن لا تزال بعض الدول تنتج آلاف الأفلام التسجيلية والتعليمية والتدريرية، تستخدمها في برامجها التعليمية، وتعرض على نطاق واسع للمشاهدين الآخرين المتخصصين في المراكز الثقافية وقاعات المحاضرات وأغراض التجارة والصناعة.

وقد انحمرت رسائل الأقمار الصناعية على الكورة الأرضية، وأصبحت

لأن شعوب العالم النامي باتت تطلع على ما يجري في الدول المتقدمة، صناعياً وحضارياً، والمتفوقة مالياً وتكنولوجياً، فتأثر بذلك وتحاول تقليدها وتصطدم وبالتالي بعقبات اقتصادية واجتماعية تزيد من مشاكلها.

مشكلة تأثير وسائل الإعلام على تفكير وسلوك الإنسان هي مشكلة العصر الكبير. فهذه الدول الكبرى لم تعد بحاجة إلى احتلال بلاد ما، أو حكم شعب بالقوة، بل إن وسائل الإعلام أصبحت محل جبوش.

ولكن وسائل الإعلام ليست وحدها صاحبة الكلمة العليا في تقرير تصرفاتنا ومصيرنا. بالطبع هناك المعتقدات الدينية والمؤسسات التي تبع منها، وهناك الأحزاب والقبابات وهنالك المدارس والبيوت والإدارات، وهذه كلها تؤثر مع الإعلام على سلوكنا وحياتنا.

إن تطور وسائل الإعلام الحديثة قد قرب المسافات والفرق بين الشعوب، والطبقات المختلفة، وأوجد ضميراً عالمياً موحداً، وخلق التضامن الإنساني، وتلك عوامل من شأنها أن تعديل جذرياً نظرة الإنسان إلى المصير وان تبلور قيماً إنسانية جديدة.

ولكن هذا التأثير لوسائل الإعلام على المجتمع يبقى دون الغاية القصوى المنشودة، بل يصبح خطراً، إذا لم يؤد إلى تحسين استخدام هذه الوسائل لخدمة الإنسان والإنسانية وإذا لم يكن يهدف إلى تنمية التعاون والتضامن في العالم.

فما هي هذه الوسائل؟

ليس المقصود أن نعدد وسائل الإعلام بقدر ما تبين مدى أهميتها وتطورها.

فدور الصحف في توزيع الأنباء آخذ في التناقض، بعد أن زادت الإذاعة والتلفزيون نشاطهما في تقديم الأنباء وتغطيتها بطريقة جذابة، خاصة في الدول المتقدمة. ولكن الصحف تلعب دوراً يزداد أهمية في الشرح والتفسير

تحولت بفعل افتقار دورها ولغتها وموقعها الطبيعية إلى وسائل إعلامية هزلة، صادرت إمكانات تغيير الواقع، أو أي احتمال لإحداث الفعل التغييري، وأخذت تحمي أمراض ذلك الواقع وترعى تجمده بدلاً من طرح إشكالياته وتناقضاته، وإثارة الأسئلة حولها ويلورتها في إطار التقدم ومحاربة التخلف والتراجع. من هذه الواقع تحولت هذه الوسائل، إلى أدوات تحارب بها كل جديد، وكل إبداع، وقعت بالوجود وبالعلوم وتحولت وبالتالي نتاجاتها الفنية إلى مواد وسلح استهلاكية تختلط فيها الإعلانات بالمسلسلات بالإعلام الاستهلاكي.

إن وقوع مجتمعنا في الأنماط الاستهلاكية السريعة دون أن يقوم توازن بين مختلف البنى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية عموماً، له آثاره السلبية على نمو الإنسان اللبناني في إبداعه وخلقه وتقديمه.

فالتحدي الكبير الذي يواجه الإعلام اليوم، هو في تحرير الإنسان اللبناني رجلاً كان أو امرأة من الجهل، والاستغلال، وتعيم العلم، بالتقدم بين جميع الناس.

فإذا أردنا استخلاص معالم الصورة المرسومة للمرأة في لبنان من خلال تفاعلنا مع مضمون المواد الإعلامية المنشورة في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، وبرامج الإذاعة والتلفزيون، نلاحظ أن وسائل الإعلام لا تتجاهل تغطية نشاطات المرأة في مختلف الحقول، الاجتماعية والتربوية والسياسية، إلا أنها في المقابل لا تعتمد خطة للفيact مع هذه النشاطات والتدخل في تعويتها أو توجيهها، أو على الأقل تبنيها بشكل صريح. فبقدر ما تكون المرأة ناشطة في المجتمع بقدر ما يتسع ويفضي العيز المخصص لها في الإعلام. وفي ظل الظروف الصعبة التي نعيش نستطيع القول إن وسائل الإعلام يستهلكهاحدث السياسي والأمني، ولذلك اتخذت الدور الوضعي للمرأة أكثر من أي دور آخر. أما المجالات النسائية الموجودة المتخصصة بشكل أو باخر بأوضاع المرأة فمعظمها يهتم بالشأن الاجتماعي الخارجي

جزءاً متكاملاً من كثير من دوائر الاتصال. ودخلت شبكات الحاسوب الإلكتروني ونظمها إلى ميدان الاتصال. ويمكن القول إن طاقة الذاكرة الإنسانية قد تضاعفت اليوم بصورة متناهية بفضل حشد المعلومات في بنوك المعلومات الإلكترونية، وأصبحت هذه البنوك تخزن مجموعات هائلة من الحقائق، التي لا يمكن الاستغناء عنها في التشغيل الكفوء للأنشطة الإعلامية الواسعة النطاق.

وأمام هذا التطور التكنولوجي، أخذت البلدان النامية تتسارع في وضع خططها على وجه الاستعمال لكي تشارك في مزايا التكنولوجيات الحديثة وتكيفها مع احتياجاتها وظروفها الخاصة.

ثانياً: صورة المرأة في الإعلام في لبنان رغم الظاهرة الكمية في وسائل الإعلام في لبنان، إلا أن الإعلام لم يحقق الوعي الإنمائي الإنساني المنشود.

فالإحصاءات التقريرية تبيّن أن هناك ٤٤ مطبوعة يومية، و ١٨٣ أسبوعية، و ١٣٦ شهرية، و ٣٩ وكالة أنباء، وإذاعة رسمية، و ١٢ إذاعة خاصة، وتلفزيون، و ٣٤ ألف جهاز فيديو، و ٣٠ مكتبة، وحركة نشر واسعة. ولكن جميع هذه الوسائل مجتمعة لم تتمكن من إنهاء حال الحرب، أو مساعدة الإنسان اللبناني على الإدراك أن تقدم كل إنسان متوقف على تقدم الإنسان الآخر. ولا نقصد هنا تحمل المسؤولية الإعلامية، بل هي مسؤولية الجميع، ولكن مسؤوليته تفوق مسؤوليات الآخرين، لأنه أقدر على التواصل مع المواطنين في إشاعة هذا الوعي الإنمائي. ولكن مأساة الإعلام في لبنان، كونه يعيش في نظام سياسي غير إنمائي، ولذلك يتحول في كثير من الأحيان إلى شعارات وكلمات إنمائية لا يصدقها أحد.

ويفترض بالإذاعة والتلفزيون والسينما والفيديو، أن تكون وسائل اتصالية، ولكن يبدو أنها أصبحت وسائل قطع لأدوات وصل وتوصيل. لقد

فتة من المهن النسائية الواجب التركيز عليها وهي فتة العاملات غير المتعلمات من الأوساط الشعبية.

٥ - ظهور فجوة فيما تقدمه وسائل الإعلام عن المرأة وبين ما تريده المرأة فعلاً. سواء كان ذلك على صعيد المشاركة في التنمية، أو الاقتراب من مشاكل وهموم الغالبية العظمى من النساء التي تتبع من الفقر والأمية، أو في مواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وانعدام الأمن والأمان، والتحيز لنساء المدن على حساب نساء القرى، ولصورة المرأة كائنة جميلة على حساب الصور الأخرى كمنتجة ومشاركة في التنمية، وفي صنع القرار السياسي، وكعالية وأدية وفنانة وكإنسانة تتساوی مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات.

٦ - تركز وسائل الإعلام في الصحف والمجلات والإذاعية والتلفزيونية على المرأة في سن معينة (أي الناضجات والشابات) وتهمل المسنات والفتيات والمرأفات والأطفال في أعمار معينة.

٧ - إن الإعلانات في وسائل الإعلام تصور المرأة - الجسد الغاوية وتتركز على ذلك في إظهار وإبراز السلع المنشود بيعها.

٨ - إن معظم الإنتاج الثقافي اللبناني، أو العربي، وخاصة الأدب التصصي، يجسد وضعية المرأة باختزالها إلى عنصر أنوثة، يؤدي وظيفة إنجاب الأطفال، أو إلى أداة متعة أو إلى جنس.

فالآثار الأدبية العربية المعاصرة، تمر أيضاً بصراع على أثر التغيرات الاجتماعية الحادثة في هذا العصر.

وما يطالعنا بعض هذه القصص من اختلافات في مفهوم الجنس يثبت قولنا. فمنهم من يصور مفهوم الجنس عند الرجل بأنه عملية عدون وقنص وصيد وغزو وانتصار وإذلال. ومنهم من يصور المرأة ثائرة على كل التقاليد والأديان، هادفة إلى التحرر من كل القيود، ضاربة عرض الحائط كل القيم التي توارثها عبر أجيال في ثورة جامحة متمرة عنوانها انفجار - وحرية جنس. فهي تصور المرأة عاجزة عن أن تحفظ

للمرأة ويطرح مشاكلها بشكل عرضي من دون أن يسرع غور هذه المشاكل. هذا ما يجعلنا نتساءل: إلى أي مدى تتركز اهتمامات الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون على القضايا والمشكلات المتعلقة بالمرأة، وهل تمثل هذه القضايا والمشكلات جزءاً من هموم ومشاكل المرأة اللبنانية في الحالات الراهنة؟

وما هي الفئات النسائية التي يتكرر الحديث عنها في أبواب المرأة، وما هو التصور الذي تطرحه الصحف بشأن قضايا العمل والتعليم ومشاركة المرأة في النشاط السياسي والاجتماعي العام؟ وإلى أي مدى تلتقي آراء الصحف في قضايا المرأة مع وجهات نظر النساء مع مختلف المستويات الاجتماعية؟

كل هذه التساؤلات لا يمكننا الإجابة عليها بدقة لافتقارنا إلى المسح الإعلامي الذي يحدد هذه الحقائق بنسب معينة وطرق منهجية موضوعية ولكن يمكننا أن نستقرئ من الواقع عدة استنتاجات:

١ - إن صورة المرأة التي تبرزها الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى، هي صورة غير معبرة عن قطاع كبير من النساء ولا تلقى الضوء الكافي على المرأة اللبنانية بل تتركز على فئات معينة.

٢ - إن الموضوعات التي تهتم بها الصفحات النسائية، تتصدرها الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الأسرية والزوجية، ثم بوظيفة المرأة كربة بيت، وتربية الأطفال، والموضة والأزياء والتجميل، أي بمعنى آخر تتركز على الأدوار التقليدية للمرأة كربة بيت وકأم وكأنثى، كما تسعى إلى تغطية أخبار ونشاطات المرأة في الحياة السياسية والخدمات الاجتماعية.

٣ - اهتمام وسائل الإعلام بالتركيز على النماذج الغربية للمرأة والترويج للقيم الاستهلاكية من خلال المواد الإعلامية والإعلانات التي تنشرها عن الأزياء والماكياج وغيرها كرموز للعصريّة والتحضر.

٤ - عدم الاهتمام الكافي بالنماذج الناجحة من النساء في شتى الحقول والمبادرات وهي في هذه الحالة ترتكب مؤامرة صمت واضحة في استثناء

فالمرأة اللبنانية تعيش حالة حرب بشكل دائم، منذ العام ١٩٧٥ - إلى اليوم، أي منذ ابتدأ الحرب الأهلية إلى الغزو الإسرائيلي، إلى الاحتلال للأراضي، وما ترتب عليه من تهجير ودمير واعتقال، ومن تمزق اجتماعي وغرافي. وازاء استمرار هذا الوضع، من الطبيعي أن يكون دور المرأة من الأولويات في تعبئة طاقات المجتمع وموارده من أجل مقاومة الاحتلال. وما تزال المرأة، وسوف تظل، طالما استمر العدوان، سواء رعتها وسائل الإعلام، أم لم ترعها، تقوم بأدوار مختلفة في نطاق التعبئة المطلوبة للمواجهة.

ثالثاً: وعي الإعلام ومساهمته في إشراك المرأة اللبنانية في التنمية
إن التلازم بين الإنماء والإعلام في معناه الحضاري الحديث هو تلازم بين الثورة الإنمائية التي تتطلع إلى مشاركة كل إنسان في التقدم والثورة الإعلامية التي لو لاها لما كان هذا التطلع ولا هذا التشارك في حيز الإمكان.

فالثورة التي ينشدتها الإنماء هي ثورة المشاركة في التقدم والبحبوحة لا ثورة المشاركة في التخلف والحرمان. إذا فاللغة التي يتهجّها الإعلامي الإنمائي هي لغة إنسانية، لغة وطنية، لغة علمية، لغة مصารحة بحقائق التخلف، والمباسطة بمستلزمات التقدم، والموائمة بالقدرة الذاتية على تجاوز التخلف إلى التقدم.

إن الإعلامي اللبناني مسؤول إلى حد كبير عن حفظ التوازن في معادلة العلاقة بين الإعلام والإنماء، وذلك بقوله الحقيقة حول وقائع تخلفنا ومتطلبات تقدمنا، وباستعماله جميع أدوات الإعلام الحديثة، وبتوجيه قوله لجميع المواطنين، ليجعل قوله فيهم فعله في تعبئة نفوسهم تعبئة إنمائية^(١). نعلم، أن قضية تحرر المرأة ووضعها الاجتماعي يتعلق بنسيج العلاقات الاجتماعية والقيم والعادات والتقاليد والاتجاهات الثقافية في مجتمعنا، وهي

(١) م.ن.، ص ١٠٢ - ١٠٣.

برشدها وازانها إذا أفلتت من القفص أو أغمض الحارس عينه عنها، فلا تلبث أن تعثر في أول خطوة، هاذية بما توهمه صيحة الحرية والانطلاق من كل قيد.

ولعل الأديبة د. عائشة عبد الرحمن صدق عندما قالت: «نحن لا نطالب بحريتنا لن Heidi بوعاء الجنس، ولا لنفترف الخطيبة مع زائر غريب أو صديق يدخل مخدع الزوجية في غياب الزوج، وإنما طالبنا بحريتنا لتكون عزة أنوثتنا بأيدينا لا بأيدي الحراس من آباء وأزواج وإخوة ولتكون كرامة عفتنا بإرادتنا وليس مفروضة علينا فرضاً بالأقفال والأقفال»^(١).

لا يسعنا في هذا المجال إلا أن نطالب بعض أدبياتنا وأدبياتنا بانتهاج التيار القصصي الذي يدرك أن ليس في طاقتنا أن نشد عن قيمتنا وأخلاقنا ونتمرد على أنوثتنا بما فيها من حياء وتجمّل وترفع عن الابتذال والإسفاف بل أن نميز بين حرريتنا في التعبير عن عواطفنا وبين التحلل الذي يبيع الجهر بأهواء الغرائز الجنسية.

٩ - أن وصف وسائل الإعلام لنشاطات التجمعات النسائية في حركة التحرير الوطنية ضد المحتل الإسرائيلي لا تزال تعكس القليل مما تعانيه المناضلة في مجابتها للعدو، أو للعمليات الدفاعية التي تقوم بها دفاعاً عن بيتها وأرضها، أو عن الآلام التي تعانيها أمهات المخطوفين والمفقودين.

ومن يتبع صور المرأة في الصحف على أثر الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب يراها تقف قرب منزلها المهدم فاتحة ذراعيها تبكي وتلطم وجهها وتملا الدنيا صراخاً.

فهل أقصر دورها على النحيب والبكاء والصرخ؟

(١) عبد الرحمن، عائشة، الشاعرة العربية المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، مصر، ١٩٦٣، ص ٥٥ - ٦٥.

فإعلامنا يحتاج إلى سياسة إعلامية متقدمة تسعى إلى تغيير الصور والأنماط التقليدية للمرأة التي تعكسها المجالات الإعلامية المختلفة من صحفة وتلفزيون وإذاعة وسيماً وفنون مسرحية وتشكيلية. وذلك للنهوض بالمرأة ضمن خطة التنمية الشاملة، التي تسعى إلى تغيير هذه الأنماط التي دعمت من ناحية الدور التقليدي للمرأة في الأسرة والمجتمع وحصره في حدود ضيقة ورسخت من ناحية أخرى العلاقة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في الأسرة، وفي المجتمع بشكل عام. إن السعي من أجل زيادةوعي المرأة بأدوارها الاجتماعية المتعددة هو إحدى الدعائم الهامة لمشاركة المرأة بشكل فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس الوعي والإفان الذاتي.

٢ - تأكيد الجانب الإنتاجي لعمل المرأة

لما كان العمل حقاً من حقوق الإنسان، ويقترن في الوقت نفسه بما يتربّ عليه من واجبات ومسؤوليات، فإن هذا المبدأ ينطبق على كل إنسان سواء كان رجلاً أو امرأة.

إن تنمية قدرات النساء ومشاركتهن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستفادتهن من نتائجها ترتبط ارتباطاً واضحاً بطبيعة وتوجهات التنمية الاقتصادية الاجتماعية بصفة عامة ومدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المحددة لها.

ولا شك أن الحرب التي عشناها والصراعات التي ما زالت قائمة تهدد الأمن والاستقرار وتعيق كثيراً من الجهود التي ينبغي أن تبذل في سبيل التنمية وتحقيق شروط المساواة بين البشر. وقد كان لهذه الحروب آثار اقتصادية، تمثلت في تدمير أو تخريب بعض العرافق الإنتاجية، وهناك أيضاً بطء النمو الاقتصادي، وهبوط قيمة الليرة اللبنانية الشرائية، وهناك الآثار الاجتماعية للحرب التي تمثلت بفقدان عائل الأسرة، أو نسبة الشباب بعدها، وارتفاع نسبة النساء مع ما يصاحب ذلك من آثار وما يتبع عن الضغوط التضخمية التي

أمور تعكس وتتأثر بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتوجهاته. ولا يزال الحوار في مجتمعنا محتملاً حول بعض القضايا الأولية والرئيسية مثل مفهوم التنمية، ودور التراث، وقبول المعاصرة وغيرها من القضايا الكثيرة والممتددة التي تتشابك قضية المرأة معها ومع غيرها.

١ - تغيير الصور والأنماط التقليدية

فمن المنطلقات في تكوين وعي الإعلام الإنمائي للمرأة التوجّه إلى حشد قوى الأسرة والتربية والثقافة ومؤسسات العمل وأجهزة الاتصال الجماهيري لتصحيح التصورات والأعراف الاجتماعية غير الرشيدة، وخاصة ما ترسّخ منها حول وضع المرأة، وهي تتناغم في تأثيرها في التكوين الاجتماعي للمواطنات واتجاهات حياتها، فكراً ووجداناً وسلوكاً. وفي إطار هذا التكوين يغدو الاهتمام بوضع المرأة في المجتمع على أنها مواطنة تتمتع بحقوق المواطنة كافة، وأن السعي إلى تطوير أوضاعها لا يستمد مبرره من مجرد اعتبارها قوة اقتصادية فحسب، وإنما يتسع إلى المنظور الإنساني الشامل الذي يحقق للمرأة ذاتها وينمي طاقتها الفكرية والروحية والجسمية والاجتماعية والعلمية الإبداعية، وبمعنى آخر ينمّي كل جوانب شخصيتها الإنسانية.

فالحديث عن تطور أوضاع المرأة، لا يمكن أن يكتمل إلا بإبراز الوضع الذي تميز به أجهزة الإعلام وسياساتها، تلك التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل النسق القيمي والثقافي السائد في المجتمع، وما يتربّ عليه من علاقات وسلوكيات. فإذاً أن تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية المختلفة، فتسهم بذلك في زيادة وعي الأفراد لواقعهم وبالأدوار الجديدة التي تفرضها ظروف ومتغيرات التنمية والتطور، أو تساعد على ثبيت وتعزيز القيم والمفاهيم والتصورات التقليدية، فتسهم عندئذ في تريف وعي الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقة. فإلى أي مدى نريد من هذا الإعلام أن يلعب دوراً في تطوير وضع وصورة المرأة اللبنانية؟

(ب) القيام بدراسات مستقبلية لاحتمالات سوق العمل، متضمنة موقع المرأة ومجالاتها، حتى تكون مرشداً في تحديد موازين القوى البشرية من الرجال والنساء إعداداً وتوظيفاً وإنتاجاً.

(ج) سن التشريعات والقوانين التي تضمن مساواة المرأة بالرجل في حقوق العمل كالمساواة في الأجر وفي فرص الترقى، وتطوير المهارات وفي التأمينات الاجتماعية.

(د) تخطيط وتنفيذ الخدمات المناسبة التي تيسّر للمرأة الجمع بين مسؤولياتها الأسرية، ومسؤولياتها في العمل.

(ه) إتاحة مزيد من العرض لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار وتولي مناصب إدارية عليها في القطاع العام والخاص.

(و) دعم عمل المرأة في التنشئة الاجتماعية للأسرة وتنمية قيم العمل لدى الأجيال واعتبار هذا الدور أداة رئيسية في التطوير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

٣ - إعداد برامج تهدف إلى توعية وتنقيف المرأة يتسع لأدوارها المتنوعة

تتطلب مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة فاعلية دورها من خلال تطوير معارفها ومهاراتها وخبراتها ما يحتم ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات التنمية من القوى البشرية من الرجال والنساء.

إن عدم المساواة في فرص العمل بين الرجال والنساء يعود في جانب منه إلى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة وعدم توفر المهارات الازمة لديها. فإلى يومنا هذا لم يقر التعليم الإلزامي للذكور وللإناث، واستمرت نسبة الأمية عند النساء تشكل بدرجة عالية وبلغت في إحصاءات ١٩٨٠، ٤٣٪، أي ثلاثة أضعاف نسبة أمية الرجال.

فالوعي الإعلامي الإنثائي للمرأة يتطلب:

تلدها من اضطرار إلى البحث عن موارد الرزق من أي طريق.

لقد بات معروفاً أن التغيرات الاقتصادية قد أخلت بتوازن تقسيم العمل وتكامله بين الجنسين قبل الحرب وبعدها، ويتسع الفارق في القدرة الإنتاجية بين النساء والرجال، بينما تضيق في وجه النساء فرص التأهيل والاختيار المهني الآيلة إلى تحسين عيشهن، فيقين عملياً خارج السبل الرئيسية للتنمية ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها النقص في التعليم والتأهيل، وتقسيم العمل التقليدي تبعاً للتصور الجامد لكل من الجنسين، وبالنسبة العالية للخصوصية، وندرة مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

وتشير الإحصاءات في هذا المجال إلى أن نسبة العاملات من النساء بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٥، تشكل ١٧,٥ من أصل ٤٨٪ من مجموع اللبنانيين ٤,٤ من مجموع القوى العاملة^(١).

ولذلك، فإن الوعي الإعلامي يتطلب إطاراً محدداً في نظرته لدور المرأة ومشاركتها في العمل وفي مجالاته المتعددة في مختلف النشاطات والقطاعات التي تتجاوز قيمة المردود الاقتصادي لتمتد إلى قيمته الاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن قيمته في تحقيق الذات والإشباع النفسي، وذلك يقتضي:

(أ) تعبئة الطاقات المتوجه للمرأة باعتبارها رصيداً بشرياً ذا إمكانات لم يتم استثمارها وترتديفها بدرجة عالية من جهود التنمية، وما تستلزمه من احتياجات اقتصادية واجتماعية حاضراً ومستقبلاً بتحسين قدراتها وإمكاناتها بمنحها كل فرص التعليم والتدريب.

(١) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.

United Nations, Economic Commission for Western Asia (ESCWA), *The Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia*, Beirut: (ESCWA), 1980, 3rd Issue, and International Labor Organization (ILO), *Yearbook of Labor Statistics*, 1977, 1980, 2 Vols. (Geneva: ILO, 1978-1981).

والموسيقي وغير ذلك من ضروب المشاركة في حياة المجتمع وأنشطته.

٤ - تدريب الكوادر النسائية العاملة في مجالات الإعلام

إن قلة الكوادر النسائية المدرية تعتبر من العوائق الأساسية أمام قيام المرأة بدور فعال في مجال الإعلام. مع العلم أن هناك عدداً لا يأس به من أعداد النساء العاملات في مجال الإعلام بشكل عام، ولكن أغلبهن يمارسن الصحافة ضمن قطاع واحد، أي محررات. ويلاحظ ضعف مساهمة المرأة في قسم الأخبار العالمية الذي يركز أساساً على السياسة ويطلب، حداً من التحليل والوضوح وتتبع الأحداث بانتظام وهي أمور، في نظر الاعتقاد السائد لا يمكن للمرأة الالتحام بها.

لا شك أن هناك عراقبيل تواجه الصحافية، كونها امرأة، مما يجعلها مشتة بين حياتها الشخصية والعائلية وحياتها المهنية، إنما عليها أن تسعى للتغلب على الصعوبات ودمج نفسها في مهنة الصحافة في جميع قطاعاتها، لأن مهمة المرأة الصحافية في تعزيز وضعها وتوظيف دورها الإعلامي، يواكب ويساهم في النهوض بأوضاع النساء في بلدانها وفي جميع البلدان العربية. وعليها أن تعلم أن ذلك لا يتحقق بقرار من أصحاب المؤسسات الإعلامية بل يجب على المرأة الصحافية أن تشتبه من خلال المنظمات المهنية والمنظمات النسائية لفرض هذا الحق الذي من شأنه أن يقللها إلى موقع القرار السياسي والمصيري في شأن كل ما يتعلق بقضاياها ويدورها في المجتمع.

رابعاً: المؤسسات المعنية لمراقبة صورة المرأة في الإعلام

من المسؤول عن مراقبة صورة المرأة في الإعلام؟

إذا كان على المؤسسات الحكومية دور هام في توفير الشروط الالزمة لتنفيذ ومراقبة خطة التنمية، فإن على النساء أنفسهن مسؤولية كبرى في تحليل الواقع وتقويمه ونقده نقداً بناءً، ويقع على التنظيمات النسائية والنساء المتعلمات دور رئيس في تحقيق ذلك.

(أ) اتخاذ الوسائل والإجراءات الالزمة لتطبيق الاستراتيجية لمحو الأمية وتحث المنظمات النسائية وغيرها من المنظمات النقابية والمهنية للمشاركة في الجهد التي تتطلبتها حلقات محو الأمية، واستخدام التلفزيون خاصة وإمكاناته في هذا السبيل.

(ب) تحسين نوعية التعليم في جميع مراحله، وأنواعه والحق في إصدار قرارات التعليم الإلزامي وتكافؤ الفرص.

(ج) إيلاء عناية كافية للتوسيع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال وإشراف الدولة عليها ضماناً للتربية السليمة في مرحلة الطفولة المبكرة وتيسيراً للمرأة العاملة.

(د) التوسيع في إنشاء مراكز التدريب المهني وتخصيص دورات للمرأة العاملة في تعلم مهارات مهنية جديدة وللراغبة في تطوير مهاراتها القائمة، في العمليات الزراعية وتربية الحيوان والدواجن وخزن الحبوب والصناعات الغذائية، المتزلية وغيرها من الأعمال التي تسهم في إنتاج الغذاء.

(ه) إعداد برامج مشوقة وجذابة بمختلف أجهزة الإعلام والتثقيف بتوعية المرأة في شؤون التغذية السليمة وأساليب المحافظة على الأطعمة وإعطاء الأولوية في هذه البرامج للخدمات الصحية والوقائية والبيئية كالوقاية من الأمراض المعدية والالتزام بالتحصينات التي تستدinya الوقاية من الأمراض وتلوث البيئة بالنسبة للكبار والأطفال.

(و) وضع البرامج لتشجيع المرأة على دخول مختلف أنواع العمل، وبرامج لتوسيع أولياء الأمور بتربية الأطفال وبأهمية التحاق الفتاة بالتعليم الفني المهني، وبالخصصات العلمية والتكنولوجية على مستوى التعليم الجامعي، نظراً لدورها الرئيسي في تطوير الاقتصاد الوطني.

(ز) إفراح المجال للتنظيمات والجمعيات النسائية لأن تبرز في قنوات الاتصال جهود المرأة في مجالات العمل السياسي والإنتاج الزراعي والعمل الصناعي والخدمات ومجالات الإبداع العلمي والتكنولوجي والفنى

أوضاع وقضايا المرأة*

استهدفت هذه الدراسة الميدانية النفسية الاجتماعية، التعرف على خصوصيات المرأة من حيث أوضاعها، وواقعها، وحاجاتها، لإتاحة الوعي للمكاسب التي يمكن إلرازها من تطوير إمكاناتها وإدماجها في مشاريع التنمية، بحيث لا ينحصر نشاطها في البيت ومراكز التربية فحسب، بل يمتد إلى كل المجالات ويضمن لها احتلال مراكز قيادية.

ولقد أظهرت مختلف تجارب التنمية وخططتها في العالم وجوب التركيز على النصر البشري عامه والنسائي خاصة. من هذا المنطلق كانت ضرورة إشراك المرأة في جهود التنمية الوطنية، مما يتضمن توفير الشروط الازمة والحاضرة للمشاركة، إذ لا تكفي دعوتها من دون إزالة العوائق من طريقها لاعطائها الفرصة الحقيقة للمساهمة المطلوبة.

وعلى رغم الجهود التي تبذل لتشجيع مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن النماذج التقليدية في المجتمع لا تزال ظاهرة بوضوح، والتي ما زالت تشكل عائقاً في وجه مشاركة المرأة الفعلية في برامج التنمية لبلادنا.

إذن تتطلب مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة فاعلية دورها، من خلال تطوير معارفها ومهاراتها وخبراتها، مما يحتم ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات التنمية في القوى البشرية من الرجال والنساء. ولذلك فإن هذه الدراسة عن أوضاع المرأة وقضاياها تتمحور حول

فمن حق المرأة داخل تلك التنظيمات النسائية تعبيء الطاقات في مسيرة التنمية، ومدى التعاون والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المعنية ومع الروابط المهنية والتنظيمات الشعبية الأخرى، لمشاركتها في تكوين وعي اجتماعي تخططي لدلي المرأة يتلاءم مع توجهات الخطط الوطنية من مجالات الإنتاج والاستهلاك والتنمية الاجتماعية والاحتياجات سوق العمل.

ورغم الجهود التي تبذلها هذه التنظيمات فإنها مطالبة اليوم، بمزيد من المبادرات في جميع المجالات، كمحو الأمية، والصحة الوقائية، وتوفير فرص العمل للمرأة، وتحسين إنتاجيتها، ومراقبة دور الإعلام ووسائله في اشتراك المرأة في هذه التنمية.

فمن الضروري جداً تسجيل مشكلات المرأة، ومن الأهم في البحث إمكانية التغلب عليها والإسهام في رسم معايير جديدة لطريق تحريرها من الأغلال الاجتماعية التي تكبلها لتطلاق في مساهمة فاعلة وجادة في تحرير وطنها.

فلتطلع إلى الغد، إلى المستقبل، إلى ما يجب أن يكون عليه لبنان الجديد، حيث يكون لل الفكر احترامه، للعالم تقديره، للقيم وللأخلاق مكانها المميز، ولروح الدين وجوهره سيطرته، وللإنسان حقه وكيانه، فتعود لنا كرامتنا وسيادتنا ووحدة ولائنا للبنان.

فما أضعف الكرامة وما أشد أهوالها إذا زحفت على أرض الحرمان والمرض والجهل والخوف والتشتت.

(*) ندوة حول كتاب أوضاع وقضايا المرأة، دراسة ميدانية اجتماعية نفسية، الدكتورة أمانة كباري شعراني، في النادي الثقافي في زغرتا، ٣٠/١٢/١٩٩٢.

وسأذكر بعض الأسئلة بالنسبة لتلك الأطر:

- هل أنت راضية عن مسكنك؟

- هل تزاولين العمل حالياً؟

- هل تخفين نفسك بمبلغ معين في الشهر. وماذا تفعلين به؟

- هل يمانع زوجك أو والدك في قيامك بعمل إذا وجد؟

- ما هي المهنة التي كنت ترغبين أو تمنين ممارستها لو أتاحت لك الظروف ذلك؟

- هل تعتقدين أن من حقك التصرف بمتلكاتك الخاصة بغير إذن زوجك؟

- هل تعتقدين أن المرأة الكفوءة تستطيع الوصول إلى أعلى المناصب؟

- ما هي المهارات التي تتقين؟ وما هي المهارات التي تودين وترغبين في تعلمها إذا تبأت لك الفرصة لذلك؟

- هل تقرأين الصحف يومياً؟ ما هي المجالات التي تقرئين؟

- كم يستغرق من وقتك مشاهدة التلفزيون يومياً؟ وما هي أهم البرامج التي تتبعينها على شاشة التلفزيون؟

- ما هي أهم أنواع التسلية التي تمارسينها؟

- هل كونت صداقات حميمة؟ ما هو العدد؟

- هل كونت صداقات سطحية؟ ما هو العدد؟

- هل أنت متسقة إلى جمعية؟

- هل تشعرين بعلاقة صداقة بينك وبين زوجك بالإضافة للعلاقة الزوجية؟

- أي نوع من النساء في نظرك تستهوي الرجل؟ الجميلة، الذكية، المتبرجة، البسيطة؟

العوامل الإيجابية والسلبية التي تؤثر في حياة المرأة، وإدماجها في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

كيف أنجزت هذه الدراسة؟ وكم كان عدد النساء اللواتي تم استجوابهن؟

تشكلت العينة من ٥٠٠ امرأة، وقد تم استجوابهن عن طريق المقابلات الفردية، وأهم ما يميز هذه الدراسة هو العمل الجماعي التطوعي المنظم.

تألف فريق العمل من ٤١ امرأة، تقيدن بأسلوب العمل وإرشاداته وتوجيهاته، وكانت أغلبية تلك الفتاة من مستويات جامعية متنوعة الاختصاصات، فيها الفلسفة والاجتماع والتربية والصيدلة والمحاماة والمعلوماتية والإحصاء، ومنهن صاحبات أعمال ورئيسات وعضوات جمعيات ومعلمات وأساتذات جامعيات، وربات منازل.

وكان موضوع مناقشتنا يتمحور، حول أن المرأة لا تزال الأقل تمثيلاً في المجالات التي تميز بارتفاع الأجر والمسؤوليات والمهارات التقنية والأعلى تمثيلاً بين صفوف المتعلمين والأمين لأ أنها تواجه حواجز عديدة تقيد من حرية اختيارها لدورها في المجتمع.

هذا ما حدث هذا الفريق من السيدات المتطوعات أن يشاركن في هذا البحث الذي استغرق مدة ستين متاليلين، يعملن ما يزيد على الشهري ساعات أسبوعياً برغبة وشوق واندفاع للغوص في المشكلات الأساسية لأوضاع وقضايا المرأة التي تكمن في مواقف وقيم يؤمن بها المجتمع، وفي هيكل النظم التربوية السائدة، وطرق التعليم.

احتوى الاستبيان على ١٤٢ سؤالاً. لا مجال لذكرها الآن وهي موجودة بكلملها في الكتاب. وقد توزعت الأسئلة في أطر، من حيث المعلومات العامة المتوجب معرفتها عن المرأة، وعلاقة المرأة مع نفسها، وعلاقة المرأة مع أسرتها، وعلاقة المرأة مع مجتمعها، وأثر الحرب على القيم عند المرأة.

- عندما تبادلين أحاديث عامة مع الجنس الآخر سواء كان زوجاً أو أخاً أو ابناً أو صديقاً، هل تشعرين بقناعة داخلية بالثقة بالنفس والمساواة؟

- هل تشاركين الزوج فيأخذ القرارات المصيرية للأسرة؟

- ما هي أهم صفات الزوج المثالي في نظرك؟

- ما هي الصفات التي تعتقدين أن زوجك يريدها في شخصيتك؟

- هل تفضلين العدد المحدود من الأطفال أو الكثرة؟

- هل تفضلين إنجاب الصبي في حمل الأول؟

- كم من الوقت يقضيه الأب مع الأولاد؟

- ما هي الفترة الزمنية التي يصرفها أولادك في مشاهدة التلفزيون أسبوعياً؟

- ما هو أثر الحرب على شخصيتك؟

- ما هي في نظرك أهم الصفات السلبية التي يطلقها الرجل على المرأة؟

- ما هي أهم الصفات السلبية التي تطلقها المرأة على الرجل؟

- ما هي الأعمال والإنجازات التي قمت بها والتي بنظرك ترفع من أوضاع المرأة والمجتمع؟

أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة

بالطبع لن أتوقف عند كل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لأنها كلها مهمة في نظري، ولكن سأكتفي ببعض المحطات أو العناوين البارزة على سبيل المثال لا الحصر.

إن الأكثريّة الساحقة التي تبلغ ٩٨,٨٪ من مجموع أفراد العينة تفضل العدد المحدود من الأولاد، والسبب الأول عند ٢٨,٢٪ يرجع في رأيهن إلى الحالة الاقتصادية المتدهورة، والسبب الآخر عند ٣,٢٪ يرجع للمحافظة على جمال المرأة.

وفيما يتعلق بالممتلكات، تبيّن أن ٤٣٪ من نساء العينة لديهن ممتلكات قبل الزواج وأن ٤٤,٢٪ منهن يعتقدن أن من حقهن التصرف بممتلكاتهن الشخصية دون إذن أزواجهن، بينما ٢٥٪ ذكرن أنهن لا يملكن هذا الحق، و٢٣,١٪ يعتقدن أن أزواجهن يؤثرون في قرارهن ولو كانت نتائجه جيدة في نظرهن.

٦٢٪ ذكرن أن أزواجهن وأباءهن لا يمانعون في قيامهن بأي عمل، ولكن هناك ٢٧٪ ذكرن أن أزواجهن وأباءهن يمانعون في مزاولتهن أي عمل. وقد ذكرت ١٤,٢٪ أن تلك الممانعة تعود لسبب تربية الأولاد، و٩٪ ذكرت لسبب التعصّب، و٧٪ لكلام الناس، و٦,٢٪ للرفاهية، و٥,٨٪ لعدم قدرة المرأة الضعيفة على العمل، و٤,٢٪ للتسلط و٢٪ لأمور صحية.

تبين المعطيات أن ٣٥,٤٪ قد تكون صداقات حميمة بين (١ - ٢) و٤,٣٪ بين ٣ - وما فوق، بينما ٢٢,٨٪ لم يكن صداقات حميمة بتناً.

هناك ٤٣,٨٪ يفضلن الصبي في الحمل الأول. أما الأسباب فهي: ٤,٣٪ يعتقدن بأنه يحمل اسم العائلة، و٤,٦٪ يعتقدن بأنه يعتمد عليه وقت الشدة، و١٨,٨٪ يعتقدن بأن البنت تتذبذب في حياتها، و١٢,٨٪ يعتقدن بقدرة الصبي على العمل باكراً و١١,٦٪ يعتقدن بأن قوة العائلة في عدد ذكورها.

لم نحصل على النتائج بسهولة ومهمتنا لم تخلُ من الصعوبات إذ رفضت بعض السيدات رفضاً باتاً الإجابة على الاستبيان لعدة اعتبارات خاصة أو اجتماعية، وعندما وافقت بعض السيدات على مقابلتنا أحجممن عن الإجابة عن جزء هام من الأسئلة المرتبطة بالحياة الزوجية والوضع المادي، كما رغبت بعضهن في قراءة الاستبيان مسبقاً ليتسنى لهن التفكير فألت الأجوبة مدرروسة وموجهة.

وفي هذه الأجواء التي لا تخلو من الطرافة وجدنا أن المرأة التي تتمي إلى الأوساط الشعبية تتكلم بصدق وغفوية، لا تحرجها الأسئلة، بل كانت تحرجنا أحياناً أسئلتها لدقتها وصراحتها المتناثرة. وكم من سيدة اعتقدت أنها

الثوابت التربوية والمتغيرات الأسرية*

أولاً: واقع الأسرة في لبنان

إن انعكاس الأحداث الأليمة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً في المستويات الاجتماعية والاقتصادية وتدهوراً في العلاقات الإنسانية وضياعاً في القيم والتقاليد.

فالحرب اللبنانية، كانت ذات نتائج وخيمة على المجتمع اللبناني عامة، إذ إن العائلة لم تتمكن من تحمل المسؤولية الملقاة عليها، مما أدى إلى اضطرابات متعددة ومتنوعة عند الأطفال والشباب.

ورغم أننا ما زلنا نفتقر إلى دراسات إحصائية دقيقة في هذا المجال، فإننا نستطيع أن نستنتج حدوث اضطرابات علاائقية بين الأهل والأبناء، نتيجة ما عانوه جميعاً أثناء الحرب من خوف ورعب وقلق وعدم استقرار، وتحرك سكاني وهجرة، كان لها أسوأ الأثر على توازن شخصية الأطفال، والشباب وعلى ثباتهما.

والدليل على ذلك، ازدياد ظهور حالات التوتر العصبي، وارتفاع عدد المنحرفين، وأعمال العنف والسرقة، والتعصب الطائفي والمذهبي الأعمى، وتجاوز القوانين، والانفلات الخلقي، والسلبية والانحطاء، والإدمان على المخدرات، والشعور بالاكتئاب، والابتعاد عن الأهل ورفضهم.

لا أريد أن أتوسع في الحديث عن انعكاسات الحرب وآثارها، وإنما

اخترناها من بين المئات لأنها مميزة فتصرفت معنا وكأنها شتركت في مباراة لاختبار أفضل زوجة أو أم أو سيدة مجتمع أو سيدة عاملة فكان الأجوية تهدف إلى إعطائنا صورة براقة عن نفسها هي بعيدة عن الواقع الذي تعيشه، ولا سيما أن دقة الأسئلة وترابطها تجعلنا ندرك هذا الأمر بسهولة.

إننا لا ندعى خلال هذه الدراسة اختيار عينة تمثل جميع النساء، ولكنها عينة تنطلق من الواقع الأكثر شمولية لقياس تأثير المتغيرات على موقع وسلوك المرأة.

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن العينة تجسد الواقع على أفضل صورة وإذا كانت لم تعط الحقيقة كاملة إلا أنها توضح جانباً كبيراً منها.

(*) بحث قدم في مؤتمر اللجنة الوطنية ل يوم الأسرة، في قاعة حسانة الداعوق في جمعية العناية بالطفل والأم، موضوعه «الثوابت التربوية والمتغيرات الأسرية»، في ١/٣/١٩٩٣.

١ - الظاهرات السائدة للشخصية الاجتماعية في الأسرة اللبنانية

أ - الانكالية والاعتماد على الغير

إن الاستجابة العفوية المباشرة، عند معظم الأفراد تجاه التحدي والصعب، هي الأحجام عن المواجهة والانسحاب والتهرب والاستعانة بالغير. وتحليل ذلك قد يدلّ على أن الطفل في العائلة يتعلم كيف يcum عدوانيته تجاه السلطة (كالأب والأم والمعلم)، وكيف يتحاشى مواجهتها، وهذا بالضبط يؤدي إلى الانكالية والخضوع أحياناً.

وهكذا يتلقى الشباب تربية تجعلهم متفرجين، يوكلون الشؤون العامة إلى من يكبرونهم سنًا. إن هذا النوع من التربية يتتج، أفراداً منسلحين عن مجتمعهم لا يشعرون تجاهه بالتزام ولا يتحسّنون إلا ما يتعلق مباشرة بأنفسهم. فالشأن العام في نظرهم أمر مجرد وهم يشعرون بالعجز عن التأثير فيه.

فالفردية التي ينشأ على أساسها الولد، تمثل في فوضى ذاتية موسومة بقص في الروح الاجتماعية. وإنها بدورها تؤدي إلى دعم انكالية الفرد، ونزعته إلى التهرب من المسؤولية. فالفرد يجد نفسه في وضع الانكالية، لا لأنّه مرتبط بهذا المجتمع، بل لأنّه يعتبر نفسه فوق المجتمع وخارجه. واستقلاله الوهمي يؤدي في الواقع إلى تدعيم تبعيته الحقيقة ويقوّي شعوره بالعجز عن الممارسة ونزعته إلى التهرب والانسحاب في ميدان الفعل والمسؤولية.

إن التزعة الفردية في مجتمعنا تميز بطبع سليٍّ ممحض، بحيث إنها تهدف إلى خير الفرد وحده، ولا تقيم للكيان الاجتماعي أي اعتبار.

فالفرد لا يكاد يخرج من إطار العائلة ويحوز على شيءٍ من الاستقلال، حتى ينصرف بكل قواه إلى رفع شأن ذاته والتعریض عن الكبت والتسليط اللذين عاناهما ضمن العائلة. فهو يتحرّق لإبراز ذاته على حساب مصلحة

أتمنى أن يكون عملنا الأساسي، في هذا المجال وفي دراساتنا المستقبلية، متوجهاً نحو سلوك الفرد الاجتماعي وعلاقته بالتربية العائلية والتنقيف الاجتماعي المعبر عن هذا السلوك، لاستخرج منها القيم والمثل والأهداف وأساليب التربية والتنقيف السائدة في عائلتنا ومدرستنا ومجتمعنا.

وإن أول ما يجب الإشارة إليه في شرح هذه العلاقة هو أن التجارب التي يجياها الطفل خلال السنوات الخمس أو الست الأولى في حياته، تقرر تركيب شخصيته وبنيتها مدى الحياة، ولذا فإن عملية تربية الطفل وتنقيفه خلال هذه السنوات أمر حاسم بالنسبة إلى الفرد وبالتالي إلى المجتمع.

وهناك حقيقة جوهرية يجب الالتفات إليها، وهي أن عملية تربية الطفل وتنقيفه في إطار العائلة ليست فقط عملية إرادية مخططة، بل هي أيضاً انعكاس قيم ومعتقدات وأهداف تغير عن تركيب اجتماعي محدد تبقى منه، وبكلمة أخرى، إن الفرد، عندما يولد، يدخل في نظام عائلي معين، والعلاقة بين النظامين، نظام العائلة ونظام المجتمع، علاقة عميقة تمثل فيها عملية التربية والتنقيف دوراً أساسياً.

ويتلخص دور هذه العملية في أنها تنقل قيم المجتمع وأهدافه إلى الفرد، وتغرسها في شخصيته أثناء تكوّنه النفسي في السنوات الأولى من حياته.

والسؤال الذي يمكن أن نطرحه في هذا المجال هو: ما هي السمات الرئيسية للشخصية الاجتماعية التي يتم غرسها في الفرد في المجتمع اللبناني منذ طفولته؟ بكلام آخر: ما هي القيم والأهداف التي ينقلها المجتمع إلى الفرد بواسطة التربية العائلية؟

هذا سؤال، يستحق أن تبني على أساسه دراسة في هذا المجال، ولكنني سأكتفي بذكر بعض هذه الظاهرات السائدة للشخصية الاجتماعية في الأسرة اللبنانية.

وبالتالي فهو يشرع في محاكاة الكبار في إيماءاتهم وطريقة حديثهم. وبما أنهم يبدأون بالتعامل مع الناس في سن مبكرة، فسرعان ما يتعلمون فن إرضاء الآخرين ومسايرتهم.

إن وجه المعاشرة الإيجابي هو تلك الدمانة والضيافة اللتان يتصرف بها مجتمعنا ككل، وإنما خطرها أنها تزيد من للة التفاعل الاجتماعي وتدعى الميل نحو التسلية والتأنس والمؤانسة على حساب تفاعلات أخرى.

وللمسايرة مساواة اجتماعية عديدة، لأنها أكثر من مجرد سلوك تقليدي، فهي تفترض موقعاً ذهنياً يتهرب من المواجهة المباشرة ومن معالجة المشكلات من جذورها، وهذا موقف يفتش عن الحلول في تسويات مؤقتة. وهكذا نجد بوضوح أن المسايرة في مجتمعنا لا تسيطر على اللقاءات الاجتماعية فحسب، بل على المناخ الفكري للمثقفين أيضاً.

ويمكن الاستنتاج أن التوافق الظاهري الذي تتحققه المسايرة يؤدي في الواقع إلى توثر مستقر، وبدلأ من أن يتبع الناس بخلافاتهم وتناقضاتهم أن تتحول بصورة صريحة وواضحة، نجدهم يكتومونها و يجعلونها تتأزم في نزاع باطني، ولذلك فإن التفاعل لا يجري في أغلبه إلا على مستوى المجاملات. أما سائر مستويات التفاعل الاجتماعي، فأغلبها يستقطبه العداء والمخاومة والنزاع.

٢ - طبيعة الأسرة

وإذا أردنا أن ننظر إلى طبيعة الأسرة في لبنان، نرى أنها تتسم بظاهرات وتغيرات. إذ يشهد لبنان تحولات مهمة أصابت مختلف مجالات الحياة ومظاهرها، وانعكست نتائجها على هيكلياته عموماً وعلى مؤسساته الاجتماعية خصوصاً.

والأسرة هي إحدى هذه المؤسسات التي أصبحت ميداناً لبروز الظاهرات الجديدة.

المجتمع. وبالنسبة إليه، فإن مصالح الآخرين ومشاعرهم أمر ثانوي، لا يعيره اهتماماً إلا إذا ارتبط بمصالحه ومشاعره.

وإذا صح قول علماء الاجتماع في أن سلوك الفرد في المجتمع يظهر على حقيقته في أدب قيادة السيارات، فإن واقع نظام السير عندنا يؤكد التزعنة الأنانية في سلوكنا الاجتماعي.

ب - التلقين

إن التعليم كما يجري في إطار العائلة وخارجها يتميز بالتلقين. وهي طريقة تعتمد على الترديد والحفظ بحيث لا يبقى مجال للتساؤل والبحث والتجريب.

والهدف من التلقين هو نقل قيم المجتمع وعاداته الثابتة في مواجهة العالم، إلى صميم التركيب الذهني في الفرد. إن الفرد يتلقى نماذج متكاملة فيحولها إلى نمط سلوكي دونما تفهم أو نقد، وفيما هو يفعل ذلك، فإنه يعتاد رؤية الأشياء وتقييمها بصورة تدعم نزعة الامتثال، وتضعف طاقة الإبداع والتجدد.

و بذلك فإن طاقات الإبداع والتجدد، يجري توجيهها نحو أشكال مسبقة في التفكير والتصرف، مما يساعد بدوره على تعزيز الامتثال.

ج - التوافق الظاهري أو المسايرة الاجتماعية

إن أول خطوة في توجيه الفرد في العائلة ومنذ طفولته تتمثل في تدريبه على فن المعاشرة. وإن تدريب الطفل على المعاشرة يتم بإشرافه في الحديث، وفي الحفلات الاجتماعية، فيعتاد على كونه فرداً من الجماعة، كما يعتاد النظر إلى أن بقاءه وحيداً أمر غريب وشاذ. وهكذا يدفع الطفل إلى القبول بالحاجة إلى توكيد نفسه في اللقاءات الاجتماعية على أن ذلك أمر طبيعي.

وإن غلبة أي عنصر من العناصر في عملية بناء الأسرة سواء أكان العنصر الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي يرجح بروز وجه معين يطبع البنية بكميلها. فهناك أسر يغلب عليها الطابع الثقافي، فتبدو محافظة أو عصرية وأخرى يطبعها طابع اجتماعي، فنظهر متوازنة أو متازمة، وثالثة يطبعها القالب الاقتصادي وتكون قفيرة أو غنية.

وطبيعي أن صعوبة الحالة الاقتصادية تسبب للأسرة مشكلات ترتبط بمدى إشباع حاجياتها، وتربيتها أولادها، وباتجاهاتها عموماً. وقد كشفت البحوث الميدانية، أن الأسرة الفقيرة ينقصها الوعي لما يدور حولها من أحداث هامة، وخصوصاً تلك التي تتعلق بتنظيم الأسرة، ولكي تنجح مثل هذه الأسر في الحد من عدد أطفالها يجب أن تتحرر بعزم وقوة، مما يسيطر عليها من أفكار وعقائد بالية، وأن تلتزم بروح المسؤولية في محظ الأسرة، والتي هي بدورها مرتبطة بالمجتمع الأكبر، ولا يجوز أن تبقى الأسرة ميداناً لبروز الظاهرات المتناقضة.

إن تطور الأسرة يفرض عليها التحرر من ذهنية تقليدية لا تسجم مع عجلة التقدم التي يتطلبه الواقع. وكثيراً ما يسيطر على هذه الذهنية خرافات ومعتقدات واهمة تؤخر العائلة وتحول دون فتحها وحيويتها.

ثانياً: الأسرة والمجتمع

١ - التعريف والعلاقة

ما معنى الأسرة؟ وما هو تعريفها؟

الأسرة هي منظمة اجتماعية، تتكون من أفراد يرتبطون بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية. وهذه الروابط هي التي جعلت الأسرة البشرية تميز عن الأسرة الحيوانية. فالعائلة الحيوانية عديمة العنصر الروحي والأخلاقي والاجتماعي وتتخضع لأحكام دفاع الغرائز والشهوات والميول البيولوجية غير المهدبة وتكون درجة نظمها وعلاقتها وسلوكها بسيطة

يتضح لنا بشكل بارز دور الأسرة المتعدد الوجوه ومسؤولياتها الجسام والتزاماتها، في ظروف تتعرض فيها لعوامل متعددة ولمتغيرات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكلها تؤثر في كيانها وفي تأديبة وظائفها وفي علاقة أفرادها بعضهم ببعض.

والحقيقة أن ليس هناك نموذج واحد للأسرة اللبنانيّة، بل هناك مجموعة أنماط من الأسر، يتوافق وجودها مع المعطيات المادية والمعتقدية والاجتماعية الخاصة بظروف كل بيته وكل طائفة وكل مذهب.

والواقع، أن بنية الأسرة ونوع هذه البنية هو الذي يفرز ويحدد أنواع المشكلات التي تعاني منها، والقضايا الراهنة التي تواجهها، وبالتالي لا يمكننا التعميم والقول بأن الأسرة اللبنانية على وجه العموم تواجه نفس القضايا.

إن الأسرة اللبنانية بصورة عامة قد قطعت مراحل متعددة خلال مسيرة صيرورتها التاريخية، إلا أن الأسرة المعاصرة، لا تتنمي بكليتها إلى حقبة أو مرحلة معينة من مراحل المسيرة، بل تتوزع على كافة أطوارها. ولذلك ليس نادراً أن نلاحظ شيوخ ظاهرات قد تكون ذات طابع اعتقادى، أو سلوكي أو قيمي، أو استهلاكي، تنتشر ضمن هذه الأسر بصورة مشتركة رغم وجود فروقات بنوية واضحة في تركيب الأسر المشار إليها. ففي الأسرة التراثية مثلاً في بعض المناطق، ما زال الحذر والتحفظ إزاء المرأة وقضيتها شائعاً وهو موقف يكاد يجمعها بالأسرة التقليدية أو المتحركة.

وبالمقابل كاد استعمال الآلات والأدوات المتطرفة تكتولوجياً أن يكون أمراً عاماً وشائعاً في أوساط الأسر مهما كان شكل بيته^(١).

والحقيقة أن هناك تناقضات تعيشها الأسر في لبنان، وأن هذه التعددية في المواقف، والمفاهيم، تؤثر في تطور وظائف الأسرة.

(١) حطب، زهير، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣، ص ٦٣.

بأدوارهم الاجتماعية وعلى تحمل المسؤوليات الوظيفية الملقاة على عاتقهم، من قبل المجتمع ومن الناحية المدنية، فإن الأسرة مسؤولة عن نوعية السكان. فالعائلة من خلال ظروفها المادية، والاجتماعية، ومن خلال موافقها وقيمها الحياتية تستطيع أن تمنح أفرادها التربية الجيدة وتدفعهم نحو اكتساب المهارة والخبرة والكفاءة^(١). وهذا ما يساعد على رفع نوعية السكان وبالتالي على تطور المجتمع في شتى المجالات والميادين.

ومن الناحية الاقتصادية، فالأسرة أولاً مسؤولة عن عدد السكان، وهي من خلال نظام الزواج تنجذب الأطفال الشريعين الذين يرثون عدد السكان بحيث يكون كافياً لاستغلال الموارد الطبيعية التي يملكها المجتمع^(٢). وفي حال تعادل كفة السكان مع كفة الموارد الطبيعية فإن المجتمع سيكون قادرًا على إحراز التقدم والازدهار. وإذا اختل التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد الطبيعية فإن التقدم سيكون بطيئاً^(٣).

٢ - وظائف الأسرة

للأسرة وظائف تربوية هامة وعميقة لا يمكن لغيرها القيام بها. ومن أهم وظائف الأسرة عملية التنشئة الاجتماعية، ولكل مجتمع أسلوب حياته، ومعاييره الاجتماعية الخاصة به والمميزة له. ويستخدم كل مجتمع الأساليب والطرق التي تناسبه لتحقيق مقومات النمو الاجتماعي المنشود. ومعنى ذلك أن التنشئة الاجتماعية لا تسير بطريقة عشوائية، وإنما تسير دائمًا على هدى معايير معينة وظيفتها نقل الثقافة وتمثلها في شخصيته، وصيانته الترتكيب الاجتماعي وتأييده وتطوره.

وعملية التنشئة الاجتماعية تمثل أولاً في تكيف الطفل مع بيته

(١) Jonson, H. Sociology,: A Systematic Introduction, London, 1961;

(٢) إحسان، محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة نظامية، بغداد ١٩٧٦، ص ١٨٧.

Hanson, J.K, A Texybook of Economics, 5th Edition, London, 1970, pp. 112. (٣)

وجامدة ومتحجرة. في حين تتمتع العائلة البشرية بأنظمة وعلاقات وطقوس سلوكية متطرورة يقرها المجتمع ويتر جودها. ومثل هذه الأنظمة والعلاقات والطقوس تلعب الدور الكبير في تطوير الإنسان والجماعة والمجتمع وتساهم في تحقيق الأهداف التي ينشدتها الأفراد على اختلاف خلفياتهم وانحداراتهم المنصرية والقومية والطبقية.

إن الإنسان كائن اجتماعي، فهو يميل بطبيعة دائمة إلى الاجتماع، ولا يستطيع العيش منعزلاً عن الآخرين، وأنه دوماً يقتضي إجاد الروابط والتفاعلات مع أبناء جنسه فيكون بذلك حلقات وجماعات اجتماعية متنوعة ومتداخلة أبسطها حلقة الأسرة وأوسعها حلقة الإنسانية الشاملة والمتنوعة^(١).

إن للأسرة اليوم مكانة بارزة في المجتمع، بل هي الركن الأساسي في كيان المجتمع الحديث، فهي توسيع أنفكار الفرد وتدفعه نحو العمل والتقدم، بعد أن تمنحه التنشئة الاجتماعية التي يحتاجها وتدفع عنه عندما تداهمه المشاكل والمصاعب ويعرض للأخطار التي تكمن في مجتمعه المعتقد.

إنها جزء أساسي من أجزاء المجتمع، ليست منفصلة عنه، بل هي متصلة بأوثق الصلات مع المنظمات الاجتماعية الأخرى، بالمدارس والمصانع، والجامعات، والنواحي والمؤسسات السياسية وكافة الهيئات الاجتماعية الأخرى. والمجتمع الكبير مسؤول تجاه الأسرة وله صلات وعلاقات وثيقة معها^(٢).

إن الأسرة في مفهومها العلمي الحديث ضرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية. ومن الناحية الاجتماعية، فإن الأسرة هي الخلية اللبنانية للتركيب الاجتماعي، وهي المسؤولة عن عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد التي تزرع فيهم قيم المجتمع ومقاييسه الأخلاقية، حتى يصبحوا قادرين على القيام

Ginsherg, M. Sociology, London, 1950; pp 99-100. (١)

Ogburn, W & Kim Koff, Handbook of Sociology, New York, 1958, pp. 488. (٢)

الاجتماعية، وتشكيله على صورة مجتمعه، وصياغته في القالب والشكل الذي يرتضيه^(١).

تقوم الأسرة بهذه العملية، لإدماج الطفل في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه، وعن طريق توريثه إياه توريثاً متعمداً، بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي يتربى إليه، ثم تدريره على طرق التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار والمعتقدات والقيم والأساليب، فلا يستطيع التخلص منها، لأنه لا يعرف غيرها، وأنه يكون قد شب عليها، وتكون قد تغلغلت في نفسه وأصبحت طبيعة ثانية له، أي أصبحت من مكونات شخصيته.

فالبيت يقوم على حد قول «جزيل» بعمل مشغل ثقافي من حيث نقل التقاليد القديمة، وخلق قيم اجتماعية جديدة. لذلك فإن الأسرة في روحها وتنظيمها تعكس الثقافة في تاريخها.

ويقول روزفلت «إن حياة المنزل هي أسمى وأبدع ثمرات الحضارة، وهي أعظم قوة في تكوين العقل والأخلاق، ولا يجب أن يحرم منها طفل إلا لأسباب قاهرة»^(٢).

ولقد كانت الأسرة، ولا تزال، أهم هيئة في المجتمع تتطلع بعملية التنشئة الاجتماعية، ونقل التراث من جيل إلى جيل، وقد ظلت الأسرة الهيئة التربوية الأولى والأساسية دون منازع طوال حقب التاريخ المديدة للإنسان، وسوف تظل كذلك. وبما أنها الخلية الأولى للمجتمع، فلا بد أن توفر لها

Baller, Warren R. and Charles, Dou, *The Psychology of Human Growth & Development*, Hold, Rinehart, & Winston, New York, 1968, 2nd ed. p. 187.

Gessell, Arnold, *The Mental Growth of the Pre-School Child*, The Macmillan Co. (٢) New York, 1925, p. 215.

كل أسباب الحماية بشكل أكثر يمكنها من المحافظة على التقاليد الوطنية، مجدة لنسيجه، مع الاستعداد الدائم للتتجديد والتطوير ضمن إحالة ثبت كرامة الإنسان وحرّيته.

ثالثاً: تحسين وضع الأسرة اللبنانية ونظر السؤال الأهم:

كيف يمكننا أن نحدث تغييراً في المجتمع؟
فالمجتمع لا يمكن تغييره إلا بتغيير العائلة، والعائلة لا يمكن تغييرها، إلا بتغيير المجتمع، والاثنان مترابطان بشكل لا يقبل التفرقة.
ولا بد في هذا الصدد من إبراز النقاط التالية:

١ - ضرورة تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام: وتطويره بفرض قيود وضوابط حقيقة تحول دون الإمعان في الاستقلال والاحتياط، والإثراء غير المشروع، وتنمية المناطق المختلفة، وإعادة القيمة لليرة اللبنانية والحفاظ عليها وتقديرها وتحصينها، وتأمين استمرار انخاض معدل علام المعيشة، وإفساح المجال لمزيد من فرص العمل في جميع الميادين وخصوصاً الصناعية والزراعية منها.

ولا ننسى التأكيد على ضرورة تحسين الخدمات الهاتفية والكهربائية، وتحسين وسائل النقل والسكن. كل هذه الإصلاحات لا بد أن يكون لها دور في تحسين وضع الأسرة من الناحية الاقتصادية.

٢ - الإيمان بالله والولاء للوطن: إن الإيمان القوي والداعي بالله، والاعتزاز بالدين والتمسك بأركانه وتعاليمه، وبجوهره ضمن العائلة، يحمي العقائد والأخلاق من عوامل الهدم والانحلال، ويساعد الفرد على كبح غرائزه والسيطرة على أنانيته المفرطة، لما يحمل الدين من قيم الخير والعدل والسلام. ويجب أن تهدف التربية الوطنية في الأسرة إلى تقوية الشعور بالانتماء إلى الوطن، وإلى تدعيم إيمان الأفراد باتمامتهم إلى أرض تستحق

وإلى الطلاق والهجر والتعasse.

فالاختيار الصحيح له أسمه، والزواج هو مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي يجب التعرف عليها قبل الانخراط في تأدية وظائفها.

وحتى تتمكن الأسرة من القيام بدورها التربوي الفعال، هناك نشاطات تربوية، تساندها في هذا العمل، أهمها:

- محور الأمية.

- إلزامية التعليم حتى الشهادة المتوسطة.

- تدريس التربية المدنية والخلقية بشكل موحد في المدارس، وتأكيد انتماء لبنان وهوبيته العربية من خلال وحدة شعبه ومصيره المشترك.

- الإفصاح في المجال لتكافؤ فرص التعلم دون تمييز في الجنس، ودون تمييز مذهبي أو سياسي أو اجتماعي أو عائلي.

- التركيز على الخصائص التراثية وتميزها في الأجيال الطالعة.

- ربط التربية بأهداف الإنماء الشامل الاقتصادي والاجتماعي، وما يستتبع ذلك من تطوير للتعليم المهني والفنى.

- إدخال المفاهيم والمعلومات والمعلومات الضرورية في تكوين الأسر في المناهج التعليمية وفي برامج مخصصة لتعليم الكبار.

وغایة هذه المعلومات المقدمة متعددة الأهداف وأهمها:

١ - إكساب الناشئة واعطاوهم بعض المعلومات حول أثر الأسرة في تكوين الفرد وعن أثراها في التماست التقافي والتضامن الاجتماعي والتفاهم الإنساني.

٢ - إعطاء معلومات حول شروط تأسيس الأسرة وواجبات أفرادها أي الأب والأم والأولاد.

أن يموتونا في سبيلها وانتمائهم إلى عائلة يجب أن تسود فيها روح الشراكة والتضحية، تضحية تقوم على الأخذ والعطاء. أما الانتماء الذي نؤكد عليه، فهو لا يرفض الانفتاح ولا يعرف الضعف ولا الخضوع، كما أنه لا يعرف العزلة ولا الغربة. وتتحلى هذه التنشئة الوطنية بتشجيع الأولاد على أداء خدمات تدرج في أهميتها وخطورتها وفقاً لأعمارهم ومداركهم، حتى يعتادوا هذه الأعمال وتبليور في ذهانهم ونفوسهم معنى الوطنية على أنها إدراك وإناس وخدمة وإنكار للذات وتضحية وفاء.

فالمطلوب الأساس للبنانيين هو العيش المشترك بعد سنوات الحرب العيشية وهدفهم الولاء لوطفهم الواحد لبنان باقتناع وحرية، بعد إتمام عملية الإنماء الشامل والانصهار الوطني المنشود.

٣ - تحسين وضع الأسرة التقافي والتربوي: المصدر الأول للمعرفة هو الأسرة. ولتؤدي الأسرة هذه المهمة خير أداء، عليها أن تكون على صلة وثيقة بمحجرات الأمور فتصبح قنوات الاتصال بينها وبين المجتمع سهلة، واضحة ومفيدة. وهنا ينبغي السعي لتعظيم المعرفة التي تتوافر في المجتمع عموماً، وفي الأسر خاصة، ونشرها بمختلف وسائل الاتصال. فتخلص الأسرة من الارتجال ومن الفوضى والتطبيق والتعامل، فالتمادي في العفوية قد يؤدي إلى الانحراف. وتتسم عملية الاتصال بالتخبط انطلاقاً من عناوين اهتماماتنا وقضاياها المصيرية وفي مرحلة نهوضنا الاجتماعي.

ويتجلى دور الأسرة التربوي في معرفة مراحل نمو الطفل ومتطلبه والسعى لإرضائها بالوسائل المؤدية إلى النمو العقلي والجسدي والانفعالي والاجتماعي السليم.

إن جهل الآباء والأمهات للتربية السليمة ومتطلبات النمو وكيفية إشباع حاجات الأطفال والمرأهقين يعرضهم لأنخاء عديدة تؤثر على أطفالهم وتعطي أسوأ الأثر في صحة الأولاد الجسمية والنفسية، كما أن جهل الفتيات والشباب لمسؤوليات تكوين الأسرة يؤدي بدوره إلى الإخفاق في الزواج،

إلى محبة، في كل مكان، في العائلة وفي الحي، وفي المجتمع، بين الأحزاب، بين الطوائف، وبين المذاهب وبين المناطق. لذلك من الطبيعي، أن يكون دور الأسرة أساسياً في هذا المجال، ومن الطبيعي أن يعود دور التنشئة البيئية إلى المقدمة، فيتولى تعزيز الالتزام الوطني الصادق الذي به يبني الوطن، كما يتولى ترسيخ القيم والمثل العليا الذي لا بد أن يقوم عليها وطن موحد حراً متقدماً.

فلتستعيد الأسرة دورها في حجب عوامل التفرقة والتخلف، ولتبادر في بناء الشخصية الوطنية المرتكزة على التضامن والتماسك الاجتماعي في نقل التراث وتنقيته وفي عملية الانصهار الوطني المنشود.

٣ - تعليم الناشئة بعض المهارات التقنية التي تساعدهم على القيام بالأعمال النافعة لهم في حياتهم العائلية والاجتماعية.

٤ - تعليم الناشئة جميع القواعد الصحية المتعلقة بالنظافة.

٥ - دراسة مشكلات الناشئة البيئية وإعانتهم على حلها.

٦ - إقامة المعارض المتعلقة بكيفية إنشاء البيوت وتجهيزها.

٧ - عرض أفلام تمثل مظاهر حياة الأسرة ومشكلاتها.

٨ - توجيه الناشئة للقيام بنشاطات متصلة بأعمال الأسرة وحاجاتها.

رابعاً: تعاون الأسرة والمدرسة

إن تعاون الأسرة مع المدرسة، في تحقيق النمو المتكامل لشخصية الناشئ، وعلى نهج واحد، يخلق الجو النفسي والاجتماعي السليم، للاندماج في المجتمع ولاكتساب قيمه وأهدافه.

ويديهي أنه لا يمكن للمدرسة أن تحقق أغراضها إلا إذا قام بينها وبين الأسرة تعاون تام، ولإزالة الصعوبات التي تعرّض نموّ الولد الجسدي والعقلي والانفعالي والاجتماعي.

ومن الطرق والوسائل لتحقيق التعاون بين الأسرة والمدرسة:

١ - اللقاءات في بدء العام الدراسي.

٢ - اجتماعات الوالدين مع المعلمين، لتبادل الخبرات والمعلومات.

٣ - اتحادات الأهل.

٤ - الزيارات التي يقوم بها المعلمون والمساعدون الاجتماعيون إلى أسر تلامذهم للاطلاع على واقع حياتهم البيئية والثقافية.

٥ - النشرات والمجلات لعرض أخبار التلاميد ونشاطاتهم.

يقول لي كلمة صغيرة أقولها:

إن الحرب التي عشناها، دمرت الكثير من القواعد التي تمسكت بها عائلاتنا في الماضي وقام عليها المجتمع اللبناني. وكم نحن في حاجة اليوم

فإذا أردنا للتربية أن تأخذ منحاماً الإيجابي في بناء الوطن، فلا يمكن تربية الناشئة في ظل ديانات ومذاهب جعلناها نحن متناقضة فجعلت مواطنين متناقرين متصارعين ومتخاربين.

ورغم انتفاء هذا الطالب إلى مجتمعه الطائفية أو المذهبية فإنه لا يزال يشعر بعدم الاطمئنان والضياع، والانقسام، والتمزق الداخلي، لأن المؤسسات (البيت والمدرسة والمجتمع) جميعها تفتقر إلى الأيديولوجيا الاجتماعية الوطنية الواضحة.

فال التربية اليوم تائهة بدورها، لأنه لم يتم الاتفاق على تحديد فلسفتها وسياساتها ولذلك كانت عشوائية، فمنذ الاستقلال حتى اليوم، لم تعتمد التخطيط التربوي الشامل للواقع اللبناني وطموحاته وأهدافه، فلاحت آثارها واضحة في عدم تلبيتها لحاجات الفرد والمجتمع. كما ظهرت تلك الآثار في عدم تحقيقها للغايات والأهداف، في تربية المواطن اللبناني المدرك لحقوقه وواجباته، المخلص لوطنه وأرضه، المؤمن بربه، المنسجم مع نظام دولته، والمتألف مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به.

في خضم هذه المشكلات الاجتماعية والتربية، نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية:

- هل المدرسة التربوية الإسلامية تحقق أهدافها وغاياتها ضمن الظروف التي نعيشها؟

- وهل يمكننا أن نلمس ملامح الشخصية الإسلامية عند أبنائنا؟

- وهل تمكنت هذه المدارس باختلاف المذاهب التي تتسمى إليها أن تبني فلسفة تربوية إسلامية تحدد المبادئ التي تؤمن بها بالنسبة للقضايا والمشكلات التربوية المختلفة؟

من الصعب الإجابة بموضوعية على هذه الأسئلة، لافتقارنا إلى دراسات ميدانية في هذا المجال.

التربية الإسلامية واقع وفلسفة ونهج*

أولاً: واقع التربية الإسلامية في المجتمع اللبناني

تعتبر المدارس الإسلامية في لبنان من المؤسسات المعنية مباشرة بال التربية الإسلامية. فال التربية في الإسلام هي الإسلام، ولكن من منظور تدرج الإنسان في اكتساب العلم، والمعرفة، والمهارات، ومن منظور تدرجه في ترويض النفس على اكتساب القيم وتأهيل الاتجاهات الخلقية والوجدانية والاجتماعية الإسلامية على مدى مراحل العمر المتعاقبة. ولذلك يقع على عاتق المدرسة العباء الأكبر من هذه التربية في التخطيط وضبط التعليم لتحقيق الأهداف المرجوة.

تصف هذه المدارس كمدارس خاصة، تعتمد مناهج وبرامج التعليم الرسمي، وتحتفظ لنفسها بالحق في إرشاد وتوجيه طلابها على أسس التربية الإسلامية، ليس من باب الدعوة إلى الطائفية ولا إلى التعصب المذهبي، بل تتوخى تربية الفرد المسلم ليصبح مواطناً مخلصاً لوطنه، مؤمناً بربه، مستوعباً لدینه، مستمدًا من هذا الدين القيم والمبادئ، التي تساعد على تطوير نفسه وتطوير أبنائه ومجتمعه، ملتزماً بعملية الانصهار الوطني المنشود.

وبما أن هذه المؤسسات تعامل مع الطالب الذي يعيش في المجتمع اللبناني، عليها أن تدرك مدى تفاعلها مع هذا المجتمع بجميع صفاته، وتعقيداته، وصراعاته، واختلاف أيديولوجياته، وطوائفه، ومذاهبه، سواء كان ذلك قبل سنين الحرب أو بعدها.

(*) محاضرة ألقيت في المركز الثقافي الإسلامي، موضوعها «التربية الإسلامية واقع، فلسفة ونهج»، ٢٤/٣/١٩٩٣.

المسيحية قولهً بغير فعل «كُبَرْ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ»^(١) وليس المهم أن نسمعها ونلقنها لأبنائنا غافلين عن مغزاها، إنما يجب أن تدرج في سلوكهم وتسيطر عليهم تلقائياً لرسوخها في عقيدتهم وشخصيتهم فلا يجدون عنها في السر والعلن.

هذا ما ردده الفلاسفة وأئمة المسلمين باستمرار، منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا. وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد ما قاله الغزالى في رسالته المشهورة «أيها الولد»: «أيها الولد ينبغي أن يكون قولك وفعلك موافقاً للشرع، إذ العلم والعمل بلا اقتداء الشرع ضلاله. واعلم أن اللسان المطلق والقلب المطبق والمملوء بالغفلة والشهوة، علامة الشقاوة، فإذا لم تقتل النفس بصدق المجاهدة فلن يحيى قلبك بأنوار المعرفة»^(٢).

وهذا ما يؤكده اليوم أئمة المسلمين، فقد قال المفتى الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان في مناسبة عيد المولد النبوى الشريف: «قبل أن ندع الناس إلى الإسلام علينا أن نكون مسلمين بحق. علينا أن ندعو للإسلام بسلوكنا وغير أستانا وخطاباتنا وكتيباتنا، ندعو إليه بعملنا اليومي وبفعلنا»^(٣).

وبما أن البيت هو العنصر الأساس في تربية النشاء، فالبيت كما نراه اليوم مزعزع الأركان، مختل البناء، نراه مسلماً في المظاهر، وهو في الواقع لا يمت بصلة إلى الإسلام، لأننا نعيش المظاهر الإسلامية ولا نعيش اللب والجوهر والحقيقة. نعيش العواطف والمظاهر والقشور، لأننا لو أردنا أن نعيش الإسلام فعلاً لكان جذره في قلباً وعمقه في بيتنا وعملنا وتصرفاتنا ومحبيتنا.

(١) آية قرآنية: سورة الصاف، الآية ٣.

(٢) شيرير، جورج، الغزالى، أيها الولد، ترجمة عمر فروخ، بيروت، ١٩٥١.

(٣) من محاضرة القاها في كلية التربية، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، عن التربية

الإسلامية «التربية الإنسانية والبشرية والتكمالية»، جريدة السفير، الخميس، ٦/٢٨

١٩٨٤

ولكن إذا نظرنا إلى الطالب، وراقبنا سلوكه في البيت والمدرسة وفي المجتمع الخارجي، نراه بعيداً كل البعد عن مقومات الشخصية الإسلامية التي نتوخاها.

لا شك أن الحرب اللبنانية، كانت مسؤولة إلى حد كبير عما تعرضت له تلك الشخصية من مسخ وتشويه، في المدرسة وخارجها.

لقد أصبحت تلك الشخصية باضطرابات في مجمل العلاقات التي كانت تقيمها مع محیطها، مما زادها عدواً وعنفاً، وخوفاً وحقداً وكراهة وأنانية، وقدرة محدودة على التمييز بين الخير والشر، وقدرة محدودة في التعاون والعمل الجماعي المشترك، أو الشعور بالمسؤولية الجماعية.

كما ظهر اتجاه عند بعض الأولاد والشباب بالبعد عن الدين وذلك يكمن بالدرجة الأولى، بأسلوب عرضه، إذ لم يتمكن المسؤولون عن تعليمه من مخاطبة هؤلاء الشباب باللغة التي يحسنون الفهم بها، وبالأسلوب وبالطريقة التي تصل إلى قلوبهم جميعاً.

ولا يخفى على أحد، ما أحدثه الطائفية من تبليل شخصية الطالب وهويته.

ومن أخطر نتائج الحرب اللبنانية التي تكررت إلى حد بعيد عند جيلنا الجديد، لجوؤنا إلى هوياتنا الطائفية والعشائرية والمذهبية. وتسارعت مدارس تلك الطوائف بتعزيز تعليم الدين الذي تنتهي إليه وفق ساعات تقريرها، يتفاوت عددها بين مدرسة وأخرى. ورغم ذلك، لم تتمكن من القضاء على القلق والاضطراب والغموض الذي أصاب أولادنا، ولم تتمكن من كبح جماح غرائزهم المتدفعه، والسيطرة على أنانيتهم المفرطة في تفاني ذاتيهم في الماديات حولهم، ولم تتمكن من ترسیخ القيم والأخلاق عند أبنائنا، بل تحولوا إلى أدوات تدافع عن طوائف هذا الوطن أو عن مكاسب طوائفهم.

فليس المهم أن نردد القيم والمبادئ والشمائل في الإسلام أو في

لقد ظهرت في مجتمعنا تيارات إسلامية متعددة ومختلفة تعبر عن نفسها بفهم سياسي إسلامي مختلف عند بعضها عن البعض الآخر، وذلك بسبب الصراع اللبناني والحلول المقترنة له.

ورغم ما اعترف به المسلمين بعد فترة طويلة من الخلاف والصراع التاريخي، بأن الخلافات المذهبية هي من صنع الناس وليس من الدين، وأن روح الإسلام غايتها الجمع بين أبناء الأمة لا تفريقها شيئاً وأحزاباً، عاد التصub المذهبي يطرق باب كل بيت، ومدرسة من جديد، ليصيب المسلمين بالشمات والفرق.

ولعلنا نتذكر في هذا السياق الآية الكريمة («واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»^(١)).

وفي صدد الحديث عن الوحدة الإسلامية قال نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين في إحدى المناسبات: «يجب أن تسعى المنظمات والقيادات على كل الصعد في أن تواجه حالة المسلمين بعقلية الوحدة فمستحبيل أن يتوحد المسلمون على أساس فقهي، أو على أساس كلامي فلسفياً. بل يوجد إيمان واحد وأصول واحدة للإيمان وتعابير واحدة»^(٢).

وقد وصف العلامة السيد محمد حسين فضل الله واقع المسلمين في لبنان، في المحاضرة عن الوحدة الإسلامية التي ألقاها في جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت، كما يلي:

«إذا التقى بالواقع في الحاضر... فستجد أن الفرز المذهبي قد تحول إلى حالة طائفية تشبه الحالة العشارية في أفكارها وعواطفها وموافقها ومخالفتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وأصبح لهذه الحالة مصالحها

(١) آية قرآنية: سورة آل عمران، الآية ١٠٣.

(٢) كلمة ألقاها بمناسبة عيد المولد النبوى ونشرت في السفير في ١٩٨٤/١٢/٧.

الخاصة في مواجهة كل فريق للفريق الآخر... بما جعل الشخصية الضيقة تعمق أكثر في الانحراف عن خط الوحدة».

وأضاف: «ولقد تطور هذا المفهوم وأصبح صورة تعليب الشخصية الإسلامية في داخل اللعبة الطائفية. بحيث لا يشعر الإنسان معها أنه يتفاعل مع روح الإسلام فيها بقدر ما يتفاعل مع أحقاد الطائفة وحساسياتها»^(١).

إن جميع أقوال العلماء وأئمة المسلمين تشير إلى الرؤية المشتركة الجامعية، بأن الوحدة الإسلامية هي وحدة الإيمان، ووحدة الغاية، والهدف.

ولذلك فهم مطالبون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ترجمة هذه الرؤية عملياً، بعقد اللقاءات العامة والخاصة بين مفكري المذاهب المختلفة، لتوضيح الصورة وإزالة الغموض، وتقريب وجهات النظر، ووضع فلسفة تربية إسلامية، بعيدة عن العصبية والانغلاق، مفتوحة على الفكر، متفاعلة مع مشكلات مجتمعنا المعاصرة، يلتزمون تطبيقها في المدارس الإسلامية وفي المجتمع الإسلامي، بغية تحطيم الحاجز النفسي المصطنع الذي أقيمت بينهم.

وهكذا أحكم الفصل بين الدين وبين العلوم الحديثة، أو بين الدين كمادة تعليمية وبين الحياة الحديثة.

ولم يساعد موقف وزارة التربية على الاهتمام بتعليم الدين في المؤسسات التربوية على شتى مستوياتها.

إن الأسلوب الذي اعتمد في تعليم الدين في المدارس الرسمية أدى إلى جعل مادة الدين الإسلامي في المدارس الحكومية مادة غير ذات أهمية في نظر إدارة المدرسة وفي نظر التلامذة على حد سواء، فلا الامتحان فيها مهم

(١) العلامة السيد محمد حسين فضل الله، «الوحدة الإسلامية بين الواقع والمثال»، منشورات جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت، لبنان، تشرين الثاني ١٩٨٤، ص ١٩ - ٢٠.

المرشد والموجه للجهد التربوي والعملية التربوية بجميع جوانبها.

فالمصادر التي ينبغي أن تُشَتَّق منها الفلسفة التربوية الإسلامية، هي المبادئ الإسلامية التي من شأنها أن تساعد على وحدتنا الفكرية، وعلى انسجام تفكيرنا التربوي مع تفكيرنا الديني، وعلى انسجام عقولنا مع ضمائernَا وعواطفنا الدينية، والتي تساعد على التقارب بين الطوائف والشعوب وخاصة الإسلامية منها، وتزيد من فرص تعاونها في شتى المجالات.

والفلسفة التربوية الإسلامية التي ندعو لبنائها لا بد أن تتوفر فيها عدة مقومات وشروط منها:

- ١ - أن تكون جميع مبادئها ومعتقداتها متماشية مع روح العقيدة الإسلامية ومع تعاليم الإسلام وأحكامه.
- ٢ - أن تكون مرتبطة بثقافة مجتمعنا وبقيمه وأماليه وأهدافه واحتياجاته ومتطلباته وبمشكلاته التي يرغب في حلها والتغلب عليها.
- ٣ - أن تكون مفتوحة على جميع التجارب الإنسانية الصالحة.
- ٤ - أن تكون شاملة من حيث مصادرها ومحتوياتها، وتتضمن مقداراً واسعاً من المبادئ والمعتقدات: من أهداف تربية، ومناهج وطرق ووسائل وأساليب تعليمية وتقديمية وإدارية، وعلاقات إنسانية، وإعداد وتدريب المعلمين إلخ . . .
- ٥ - أن تكون انتقائية فيما تختاره من مختلف المصادر والفلسفات ووجهات النظر والعلوم والتجارب.
- ٦ - أن تكون خالية من الفجوات والتنافر والتضارب والتصادم الحاد بين أجزائها، وبين المبادئ والمعتقدات التي بنيت عليها.
- ٧ - أن تكون سليمة الأفكار والمبادئ والمفاهيم التي بنيت عليها متسمة بالعمق والدقة والوضوح والواقعية في حدود الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.
- ٨ - أن يتم تحديدها النهائي عن طريق العمل التعاوني الجماعي الذي ينبغي

أو مقرر للنجاح أو الرسوب، والمعلم ضعيف والطلاب يحضورون الدرس أو لا يحضورون وليس من رقابة فعلية على ذلك.

كما تركت وزارة التربية أمر تعين معلمي الدين للمراجع الدينية المختلفة. فتعين معلمي الدين الإسلامي في المدارس الحكومية يعود لمديرية الأوقاف وكذلك تعين المكافآت المالية لهم.

إن تدرس مادة تعليمية بالشكل الذي كانت تدرس فيه مادة الدين الإسلامي في البرامج والمدارس الحكومية كان لجعل فكرة دراسة الدين مرتبطة في أذهان المربين والتلامذة بالفوضى والإهمال وعدم الاتكتراث.

ورغم أن الإسلام أساس في فهم الفكر العربي واللغة العربية وهي فروع تدرس في الجامعة اللبنانية والإقبال عليها شديد فإن الجامعة اللبنانية لا تدرس الدين الإسلامي وليس في الجامعة فرع أو قسم لدراسة علوم القرآن والفقه وما إلى ذلك.

ثانياً: فلسفة التربية الإسلامية

لقد بَعْدَ العهد بال المسلمين الأولين الذين كانوا يجسدون الشخصية الإسلامية كما عرفوها في مثلاها القدوة، نبي الإسلام ومُبلغ رسالته (ص).

من أهداف التربية الإسلامية في تنمية الفرد المسلم بلورة شخصيته وتنمية جوانبها المختلفة في الاتجاه المرغوب فيه لمجتمعه، وتعريفه بالحقوق التي منحها له ربِّه، وبالواجبات والمسؤوليات والالتزامات المترتبة على هذه الحقوق، وإعداده الإعداد الكافي للتتمتع السليم والاستعمال الحكيم لتلك الحقوق والقيام بهذه الواجبات والمسؤوليات والالتزامات بكفاءة، وإعداده لعلاقات اجتماعية ناجحة وحياة اقتصادية متنجة.

وبعبارة أبسط وأوضح يمكننا أن نعرف فلسفة التربية، بأنها مجموعة من المبادئ والمعتقدات والمفاهيم والفرضيات وال المسلمات التي لها علاقة وثيقة بالعمل التربوي، والتي حددت في شكل متكامل، مترابط، متناسب لتكون

الأخلاقية وغيرها مما هو غاية الدين وجوهره. فلتكن الشواهد الدينية من كتب الأديان الثلاثة، في كل القضايا التي تواجه الشّاء وبذلك يجد الناشئ ائتلاف الديانات واعتاقها اعتقاداً عملياً صحيحاً^(١).

وفي القرآن آية رائعة لعلها سبقت كل المحاولات لجمع الديانات وتقول «شرع لكم من الدين ما وصى به نوحًا والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تنفرقوا فيه»^(٢). ويؤكد المسلمين أن مؤسساتهم التربوية، إنما وجدت لسد ثغرة نوعية وكمية في التعليم الحكومي. ويؤمنون لو أن المدارس الحكومية تمكنت من سد هذه الثغرة دون ما حاجة إلى مؤسساتهم.

إن التعليم الديني في المدارس الرسمية في لبنان اتجه إلى الهبوط وذلك لعدة أسباب، منها:

- ١ - تخلي وزارة التربية الوطنية منذ مطلع عهد الاستقلال عن مسؤولية التربية الدينية في المدارس الحكومية.
- ٢ - شُتّتت مسؤولية التربية الدينية عامة بين مؤسسات الطوائف الدينية والتربية الإسلامية خاصة بين مؤسسات المذاهب الإسلامية، مع فقدان التنسيق الإسلامي أو الوطني بين هذه وتلك.
- ٣ - عدم الاهتمام الجدي بشكل عام، وعند الجميع، بمسؤولية التربية الإسلامية في المدارس الرسمية سواء أكان ذلك بالنسبة لوزارة التربية أم بالنسبة للمؤسسة الدينية ذات العلاقة أو بالنسبة للإدارة المدرسية نفسها، وينعكس هذا الإهمال على المعلم والتلميذ بطبيعة الحال^(٣).

(١) مقابلة أجرتها جريدة النهار مع الشيخ العلامة عبد الله العلايلي، الأحد، ١/١٣، ١٩٩٥، بيروت - لبنان.

(٢) آية قرآنية: سورة الشورى، الآية ١٣.

(٣) مؤتمر التربية الإسلامية، التربية الإسلامية، دار المقاصد الإسلامية، الجزء الرابع، ١٩٨١، د. نشابة، هشام «التربية الإسلامية بين الواقع والمرتجم».

أن يشترك فيه أكبر عدد من المتخصصين والمشغلين بشؤون التربية والتعليم والفكر وبمختلف العلوم والمعارف التي لها صلة بفلسفة التربية وفائدة بنائها.

٩ - أن تكون مرنة قابلة للتعديل والتغيير والتطوير في ضوء ما يستجد من حاجات ودراسات في المجالات التربوية المختلفة وما يستجد من اجتهادات وتفسيرات صائبة لنصوص الدين، وفي ضوء ما تسفر عنه التجارب العلمية من نجاح أو فشل في حقل التربية والتعليم^(٤).

ثالثاً: نهج التربية الإسلامية في لبنان

١ - التعليم

إن قضية التعليم الديني في المدارس عامة، والتعليم الديني الإسلامي بشكل خاص، تعتبر من أبرز المشكلات التربوية في لبنان. لأن هناك من يؤكد على قرار التعليم الديني في المدارس بدون استثناء، كل حسب طائفته، ومنهم من ينادي بلغاء التعليم الديني في المدارس، ومنهم من يرى أن دور التشريع يجب أن يتجاوز هذه الخلافات بحيث ينشأ الفتيان على فهم مختلف للدين. وهذا ما دعا إليه الشيخ العلامة عبد الله العلايلي وسماه (بالدين الطبيعي أو الطبيعي)، أي مستمد من روح الأديان، فهو خلاصة هذه الأديان جميعها. إنه ليس ديناً جديداً مستقلاً له طقوسه وشعائره، بل مقدمة لكل دين ويتضمن من الأديان جميعها ما هو مشترك: الإيمان بالله الواحد، والوصايا

(٤) - عمر، محمد، من أسر التربية الإسلامية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ١٩٧٩، ص ٣٢٣ - ٣٥٧؛

- النوري، عبد الغني، نحو فلسفة عربية للتربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٤٥؛

- الأهوانى، أحمد فؤاد، التربية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩١٨، ص ٢٦١ - ٢٦٧.

٢ - المنهج

والمشكلة الكبرى التي تواجه كل مدرسة وكل معلم هي كيفية اختيار خبرات تسجم مع أهداف التربية الإسلامية وقابليتها للتطبيق الواسع، وفي الوقت نفسه تكون مفيدة ومثيرة لرغبة المتعلم ونشاطه. ولا نقصد بمنهج التربية الإسلامية في هذا الصدد تعليم الدين، لأن الإنسان يتعلم ويفاعل مع البيئة البشرية والطبيعة بصورة دائمة، فيكتسب سلوكه على أساس توافق المبادئ وانسجامها وتكاملها لا على أساس تناقضها من موقف إلى آخر، ومن معلم لأخر، ومن مادة إلى أخرى.

فدراسة مبادئ الدين وقيمه، بالطريقة النظرية، وفي أوقات مخصصة لتدريس الدين في المنهج فقط، لا تحقق الأهداف المرجوة، فإذا أردنا للمفاهيم الدينية أن تعمق وتستقر، يجب أن يكون ذلك بتطبيق عملي لتلك المبادئ في مجالات المنهج جميعها، وفي علاقات الفرد مع زملائه، ومعلميه، وفي الشاطئات المكملة للمنهج، وفي البيت والمؤسسات الاجتماعية التي يتفاعل فيها.

كما أن منهج التعليم الديني في المدارس الرسمية والخاصة يحتاج إلى إعادة نظر، ليكون موحداً مبرجاً، بحيث يحقق الأهداف الدينية السامية، التي تعزز لدى التلميذ المعاني الخلقية والإنسانية التي من شأنها أن تسهم في وحدة الوطن والمواطنين.

أما اختيار الموضوعات في تعليم الدين فيجب أن يكون التركيز في الاختيار فيه، على النواحي التي تؤدي إلى عرض حقائق الإسلام، وتعزيز الإيمان، مدرومة بالأدلة والبراهين، مبنية على الجوهر التقى لمبادئ الإسلام، متدرجة، أي متناسبة مع سنه وصفه وقدراته، وتثير الشوق والرغبة لتعلمها وتبنيها.

وهذا يعني أنه ينبغي تقديم دراسات مشوقة وضرورية للطالب، لإثراء الثقافة الإسلامية عنده، وإشراكه بالمساهمة بالبحث والاطلاع، لا أن يكون

في خضم هذه الآراء والتائج ما هو موقفنا من التربية الإسلامية في لبنان؟

إن المدرسة الإسلامية في لبنان، حتى لو كانت تعلم الدين لا تستطيع وحدها أن تقوم بهذه المسؤوليات دون تعاون المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

فالأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى، وهي تضع البذور الأساسية في بناء الشخصية، فإذا كانت الأسرة لا تقوم بوظيفتها التربوية، فإن ناشتنا وأولادنا سيتعرضون إلى الانحرافات السلوكية والبعد عن الإيمان والأخلاق.

ولا شك أن تعاون المدرسة والأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى الدينية وغير الدينية في تحقيق أهداف التربية الإسلامية عامل ضروري. فلكي تنمو شخصية الناشئ متكاملة لا يعتريها الانحراف، يجب أن تسير الأسرة والمدرسة والمجتمع على منهج واحد يسمح للطفل بالاندماج فيه وتحقيقه.

إن المدرسة الوعية الناجحة تستطيع أن تخلق مجتمعاً أسررياً محيطاً بها يربط بينها رباط التعاون والمحبة والأخلاق للعملية التعليمية، أما إذا كانت المدرسة غير متفهمة للمهمة الملقاة على عاتقها، ظهر لدينا التناقض بين البيت والمجتمع.

كما أن الإعلام غير الهدف وغير المضبوط، وغير النظامي، الذي يدخل على الأبناء دون استئذان، ويقدم لهم فيما يقدم من جوانب ترفية وأفلام تشعر بالتناقض بين الأهداف المتواخدة في تدريس الطالب، وبين ما يسمع ويشاهد، يباعد بينهم وبين المبادئ المقصودة، كما يوقف عملية البناء للشخصية الإسلامية المرغوب بها و يجعلها مشوهة في ملامحها الأصلية.

فالقدوة الحسنة من الأسرة والمدرسة هامة وخطيرة، ولكنها تفقد أهميتها إذا لم تتكامل معها مصادر التوجيه والاقتداء الأخرى. أي إذا لم يتم تتكامل معها «المسجد والجريدة والمجلة والإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما والآداب والفنون».

التعلم والتعليم لأجل بلوغ الأهداف التربوية المعينة. ويمكن اعتبار الطريقة نموذجاً من نماذج سلوك المعلم والمتعلم معاً، ويدخل فيها تحفيظ هذه الأعمال، وإدارتها. وذلك يعني أنها تتناول اختيار ما يجب أن يعلم في وقت محدد معين، والنسق الذي يجب أن ترسل فيه المواد، كما تتناول أساليب تعليمها وأدواته. وتتألف الطريقة من المبادئ والأساليب والمارسات.

إن المعلم لا يزال حجر الزاوية ومفتاح العملية التربوية حتى في عصر التكنولوجيا. ولكن يتوجه المربون اليوم إلى توسيع طرائق التعليم واعتمادها على المعلم والمتعلم كمحورين أساسين في بذل الشّطّاط والجهد الشخصي في عملية التعلم، وابتنائهما لمبادئ أثبتتها الدراسات والأبحاث العلمية في نمو المتعلم ونمائه.

وقد أدرك المسلمون الأوائل هذه الحقيقة، وأدركوا أن أهمية إعداد المعلم ليست بتمكينه في مادة تخصصه فحسب بل عن طريق إعداده تربوياً في مجالات التدريس وطرائقه وعلى أساس أصول التربية الاجتماعية والنفسية.

وعندما نقارن بين المبادئ التي التزم بها المسلمون الأوائل، كابن خلدون، والغزالى، وابن سينا وغيرهم، ونادوا بضرورة تطبيقها في طرائق التدريس، وبين مبادئ التربية الحديثة في هذا المجال، نجد أن كثيراً منها يتماشى مع ما تلتزم به اتجاهات التربية اليوم ويتفق مع أحدث ما توصلت إليه الدراسات والأبحاث التربوية والنفسية، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الانتقال من العام إلى الخاص.

- إيجابية المتعلم.

- مراعاة الفروق الفردية في الاستعدادات والقدرات.

- اقتران الحفظ بالفهم.

- الممارسة والتطبيق العملي.

- استخدام أساليب الثواب والعقاب.

دوره سلبياً يقتصر على إطاعة الأوامر والحفظ والاستظهار وترديد الآيات القرآنية دون فهم وتطبيق.

٣ - إعداد المعلمين

تفتقر التربية الإسلامية للمدرس المسلم قولأً وسلوكاً وقدوة، ليس فقط على الصعيد الجامعي والدراسات الإسلامية العليا، ولكن في جميع مراحل التعليم.

فبراعمنا اليوم تفتقد القدوة الصالحة والمرشد الهادي والمربي القدير. ولذلك وجب على العاملين في مجالات التربية والتعليم أن يبذلوا جهوداً مضاعفة في تحسين مستوى المعلمين وإعدادهم. رسالة التربية والتعليم عن جدارة وثقة تامة تتجلى في إعداد المعلم الذي ينقل أهداف التربية الإسلامية إلى واقع سلوكه يمارسه أولاً، ثم يعبر إلى نفوس أبنائه وتلاميذه داخل وخارج الصف ثانياً.

هناك نوعان من الإعداد: الإعداد الخاص الذي يهدف إلى إعداد المعلم المتمكن من تخصصه في الدراسات الإسلامية، للقيام بتدريس العلوم الإسلامية في مراحل التعليم المختلفة، والإعداد العام الذي يهدف إلى صقل شخصية المعلم بالسمة الإسلامية الشاملة حتى يتميز سلوكه بالمارسة الإيجابية للمبادئ والقيم، كما يهدف إلى تشويق الدارس إلى فهم حقيقة دينه عن دراية وتطبيق السلوك المكتسب في الميادين التعليمية الأخرى.

٤ - طرائق التدريس

من المعروف بالنسبة للعملية التربوية أنه عندما تتوفر الأهداف السليمة والمحتوى المنهجي الجيد، فإن نجاح الموقف التعليمي في تحقيق أهدافه يعتمد بعد ذلك على مدى جودة وملاءمة وفعالية الطريقة المستخدمة.

وشاع استعمال الطريقة في التربية: بمعنى كيفية تنظيم واستعمال مواد

الحاضر في ضوء تطلعات المستقبل، تبقى نهضة سطحية لا تتعدي الأشكال والصور إلى الجوهر الحقيقي.

ولذلك فإن الخطوة الأولى هي أن يصار إلى توجيه مؤسسات البحث حيثما وجدت إلى جمع التراث التربوي الإسلامي ثم انصراف الباحثين لبحث هذا التراث ودراسته دراسة وافية. ومن الملاحظ في هذا الصدد، أن الدراسات الحديثة المتعلقة بالتراث التربوي الإسلامي ما تزال قليلة جداً^(١).

بـ - إنشاء مؤسسات ثقافية لا تقل أهمية عن المدرسة ومنها المتحف الإسلامية، والجمعيات التي تعنى بصيانة المعالم الإسلامية، لما لها من كبير الأثر على العملية التربوية بصورة مباشرة.

لا بد للمجتمع الإسلامي في لبنان من أن يثبت وجوده الحضاري عن طريق إنشاء مؤسسات ثقافية لا تقل أهمية عن المدرسة، لأنها تؤثر في العملية التربوية بصورة مباشرة. نذكر من هذه المؤسسات المتحف الإسلامي والجمعيات التي تعنى بصيانة المعالم الإسلامية. إنه لمن المؤسف حقاً أنه رغم عراقة التراث الإسلامي في لبنان، إلا أنه لا يوجد إلى يومنا هذا متحف إسلامي فيه، بل إن معالم التراث الإسلامي لا تلقى من العناية ما تستحق لعدم وجود المؤسسات المتخصصة المعنية بهذا الشأن. فالجامع العمري الكبير وجامع عساف، وجامع الأمير متذر، وجامع المجيدية وهي أكبر الجوامع في مدينة بيروت قد أصابها من الدمار ما أصابها وما يزال الوصول إليها متعدراً حتى يومنا هذا.

(١) نذكر من هذه الدراسات أهمها وهي:

أسماء فهمي، *مبادئ التربية الإسلامية*، القاهرة، ١٩٤٧/١٣٦٦ م.

أحمد فؤاد الأهداني، *التربية في الإسلام والتعليم في رأي القابسي*، القاهرة ١٩٥٥.

أسعد أطلس، *التربية والتعليم في الإسلام*، بيروت ١٣٧٦/١٩٥٧ م.

أحمد شلبي، *تاريخ التربية الإسلامية*، بيروت ١٩٥٤ م.

عبد الرحمن غنيمة، *تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى*، قطوف ١٩٥٣.

فميدان التربية الإسلامية ميدان خصيّب يحتاج إلى جهود مخلصة للكشف عنه والغوص في جوهره، والاستفادة منه في هذا المجال وتسخيره في خدمة إيصال المعارف والمعلومات والمهارات التي نريد نقلها إلى أولادنا وشبابنا. كذلك يجب أن يعي المربيون أن الإسلام ليس علمًا، ولا هو مادة تعليمية وعادات فحسب، بل هو قبل هذا وذلك نظام حياة. لذلك فإن المدرسة الإسلامية هي التي يشيع في أجوانها الجو الإسلامي والروح الإسلامية، ففضلاً عن المواد المنهجية ثمة أخلاق إسلامية يجب أن يحرص المعلمون على ترسيخها.

وخلاصة القول إن التربية الإسلامية في مفهومها الشامل هي تربية تكاملية متوازية، موجهة نحو الخير وهي تربية سلوكية عملية وفردية واجتماعية، متتجدة وإنسانية.

فإذا أردنا لمدارسنا الإسلامية أن تقوم بعملية التربية خير قيام فإنه يتوجب عليها أن تتعاون فيما بينها ومع المؤسسات الأخرى، دينية كانت أو غير دينية، لتوحيد الأهداف والطرائق والوسائل في سبيل تحقيق التربية الإسلامية المتواخة في النواحي التالية:

١ - إبراز القيم الدينية الأصيلة المكونة للشخصية الإسلامية حتى تكون مورداً ينهل منه المربيون في تربيتهم للأجيال الناشئة.

٢ - إحياء التراث التربوي الإسلامي وبيان ما فيه من بذور قيمة وأصيلة تؤكد وتسهم في إقامة صرح الشخصية الإنسانية بما يعزز العقيدة الإسلامية ويحقق أهداف العصر ويسهم في حل مشكلاته عن طريق:

أ - توجيه مؤسسات البحث إلى جمع التراث التربوي الإسلامي ودراسته دراسة وافية لكي تتمكن المكتبة التربوية الإسلامية من أن تصبح مصدراً غنياً للفكر التربوي الحديث.

يقتضي وضع الأساس النظري دراسة الفكر التربوي الإسلامي وربطه بمشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل. ذلك أن نهضة فكرية تربوية لا ترتكز على أساس فكري صحيح يستقي منابعه من الأصول ويعالج مشكلات

تأهيل أم المستقبل*

أولاً: طبيعة الأسرة في لبنان

إن للأسرة اليوم مكانة بارزة في المجتمع بل هي الركن الأساسي في كيان المجتمع الحديث، فهي توسيع أفكار الفرد وتدفعه نحو العمل والتقديم بعد أن تمنحه التنشئة الاجتماعية التي يحتاجها وتدفع عنه وتحميه عندما تداهمه المشاكل والمصاعب ويتعرض للأخطار التي تكمن في مجتمعه المعقد.

إنها جزء أساسى من أجزاء المجتمع، ليست المؤسسات متصلة عنه، بل هي متصلة بأوقن الصلات مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، بالمدارس والجouامع والكنائس والنوادي والمؤسسات السياسية وسائر الهيئات الاجتماعية الأخرى. والمجتمع الكبير مسؤول تجاه الأسرة وله صلات وعلاقات وثيقة بها.

إن طبيعة الأسرة في لبنان تتسم بظاهرات وتغيرات. إذ يشهد لبنان تحولات مهمة أصابت مختلف مجالات الحياة ومظاهرها وانعكست نتائجها على هيكلياته عموماً وعلى مؤسساته الاجتماعية وإنسانه خصوصاً.

فانعكس الأحداث الأليمة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً في المستويات الاجتماعية والاقتصادية وتدحرجاً في العلاقات الإنسانية، وضياعاً في القيم والتقاليد.

(*) دراسة قدمت في ندوة لجنة الأمهات، فرع صيدا، موضوعها «تأهيل أم المستقبل»، في قاعة حسام الدين الحريري في صيدا، ١٩٩٣/٥/١٨.

٣ - التنسيق والعمل مع وزارة التربية الوطنية، لاعتماد سياسة موحدة للتربية الدينية في المدارس.

أ - إعادة النظر بمفاهيم التعليم الديني، من ناحية مضمونه، وال ساعات الأسبوعية المقررة له.

ب - حث وزارة التربية لتوجيه التربية الدينية في المدارس عامة، للقضاء على عقدة الحساسيات الطائفية والمذهبية عند المعلمين والتلاميذ والإدارات الدينية والمسؤولة.

ج - إعداد معلمين للتعليم الديني في جميع مراحل التعليم الابتدائي، والثانوي، والجامعي.

٤ - توثيق الروابط بين نظم التربية في العالم الإسلامي وبين حقيقة التربية الإسلامية نصوصاً وتطبيقاً، لأن الطريق السليم للوحدة الإسلامية الصحيحة هو وحدة العقيدة والعمل.

٥ - نشر الوعي التربوي الإسلامي ابتداءً من القاعدة الطلابية وحتى المثقفين في مختلف المجالات التربوية وغيرها.

وإلى أن تتحقق هذه الآمال والأهداف على صعيد التربية الدينية يبقى على المؤسسات الإسلامية التربوية أن تسعى جاهدة للتنسيق الدائم والمخالص فيما بينها تحقيقاً ل التربية الإنسان اللبناني المؤمن المسلم، على أسس الإسلام وقواعده قولهً وفعلاً.

وأخيراً لا بد من الرجوع إلى الإسلام لتنطلق في تربيتنا لأولادنا من فلسفة واضحة تتبع من ديننا، وتشتق من ثقافتنا. وليس الرجوع إلى الإسلام مجرد دعوة إلى تراث ماضٍ يجب الحفاظ عليه، بل هو دعوة إلى مصدر حيوي، يتجدد ويتطور على مر العصور والأزمان ويمتلك من المرونة في قواعده العامة المتعلقة بالتربية، بل بتنظيم الحياة البشرية، ما يجعله صالحًا لكل زمان ومكان. فضلاً عن ذلك فإن هذا الرجوع ربط لماضينا بحاضرنا، وتأهيل فكرنا التربوي، وتأكيد شخصيتنا الثقافية والتربوية، تحصيناً لعقول أبنائنا ضدّ أخطار الاستشراق والتبيير والاستعمار الصهيوني، وبالجملة ضدّ أخطار دسائس أعداء الإسلام.

ثانياً: أهمية إعداد وتأهيل الأم

إن واقع المرأة اللبنانية ليس سوى انعكاس لتطور القوى الفاعلة داخل المجتمع، وإن القيم الأساسية التي يقوم عليها الإعداد الذي تلقاه في مختلف مراحل حياتها، فضلاً عما يوكل إليها من مسؤوليات، كل هذه تحدّدتها الثقافة الاجتماعية السائدة.

ورغم الاتساع الكمي الذي حققه تعليم المرأة في المراحل المختلفة الابتدائية والثانوية والجامعية في لبنان، فما زالت الإحصاءات تدل على أنها دون متطلبات التطور والتقدم الذي تنشده التنمية المطلوبة وترتكز عليه بالمفهوم العلمي. والمشكلة لا تتحصّر في الأمية أو الجهل الذي تعاني منه نسبة كبيرة من النساء في لبنان، بل إن المشكلة الكبرى تكمن في الأمية النفسية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي تعيشها النساء مجرّبات في معظم الأحيان.

ولا بد من التصدّي لأنّار الحرب اللبنانيّة ولذريوها وانعكاساتها على الوضع التربوي وحتى الثقافي. لا بد من المعالجة الفورية وبالمبادرة، وعلى الصعيدين المعنوي والمادي، والهدف طبعاً تدارك تخلف خطير يهدّد إنسان لبنان في حاضره ومستقبله القريب والبعيد.

ولا شك في أن تلبية حاجات العلم الأساسية للنساء والفتيات تؤهّلهن لتحمل المسؤولية واحترام التراث الثقافي واللغوي والروحي المشترك على أنه أساس البناء، ومن ثم النهوض بتربية الآخرين، ودعم قضيّا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حياة البيئة، والحفاظ على القيم الإنسانية والدينية وعلى حقوق الإنسان.

إن الأم المتعلمة المدركة والعارفة أميل إلى تغيير العلاقات الأسرية التقليدية والخروج من وضع عدم التوازن الذي يجعلها في مرتبة أدنى من الرجل وضحية للتمييز.

فالحرب اللبنانيّة ألت نتائجها الوخيمة على المجتمع اللبناني عمّة، ولم يَعُد بإمكان العائلة تحمل المسؤولية الملقاة عليها وحدها، مما أدى إلى اضطرابات متعددة ومتنوعة عند الأطفال والشباب والكبار.

والدليل على ذلك، ازدياد ظهور حالات التوتر العصبي عند الأطفال وارتفاع عدد المتردفين، وأعمال العنف والسرقة والتعصب الطائفي والمذهبي الأعمى، وتجاوز القوانين، والانفلات الخلقي، والسلبية والانطواء، والإدمان على المخدرات، والشعور بالكآبة، والابتعاد عن الأهل ورفضهم.

لا يعني إلا أن أحياناً الكثيرة من الأهل عموماً والأمهات خصوصاً اللواتي قمن بمسؤوليات جسام في تلك الظروف العصبية. فكنّ أقرب المتحسينين بالمحنة الوطنية الأليمة، وأول الداعين إلى اليقظة والعمل والبناء، إن على صعيد الأسرة أو ضمن الهيئات الأهلية، استمدّين عاطفة الأمومة بكل أبعادها وقمن بالتضحيات بشتى أنواعها. فكانت الأم للشهيد وللناضل وللمخطوف وللمهجر وللمحروم، وللمعاق، فتصدّين للكثير من الصعوبات وكنّ فعلاً على قدرٍ كبير من المسؤولية. لكن هذا لا يغيب بعض المشاكل التي تواجه العائلة اللبنانيّة وتؤثّر على العلاقة بين الرجل والمرأة وتؤخرها، أهمها الجهل بشتى أنواعه، ثم الزواج المرتجل، ثم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تلبية شروط وحاجات أساسية في الزواج، ويضاف إلى هذه السلبيّات، العقلية المتأثرة برواسب فتنية جامدة تحول دون ممارسة الحياة الزوجية والحياة المجتمعية العامة بحرية وعطاء ووعي. فالانفلات في الحياة الأسرية هو مععكس لطبيعة الأسرة، وكثيراً ما تكون المرأة والأم الخاسر الأكبر فيه وبه.

كلّ هذا يزيد من أهمية التربية والثقافة الأسرية الشاملة والمتقدّرة. ففي الإدراك الكامل لمسؤوليات الحياة الزوجية داخل الأسرة وخارجها تحرير المرأة وللرجل على السواء.

المضخحة والمتعلمة، تعيد إلى أولادها التزامهم بالضمير المركبي المرشد الرادع.

هذا كلام يحمل المرأة دوراً رائداً في هذه الظروف الصعبة وهي ترثى تحت وضع اقتصادي يجعلها منهوبة القرى والذهن.

إن الضيق الاقتصادي عائق كبير وعامل تخريب وتشتيت. وهنا لا بد من توجيه عدسات الإصلاح نحو أصحاب الاستغلال والاحتكار والإثراء المتضارع وغير المشروع. ولا بد من تقوية الليرة اللبنانية وتحصينها، ولا بد أيضاً وأيضاً من التحكم بسلم غلاء المعيشة ومجابهة البطالة والتخطيط لمشاريع جديدة تزيد فرص العمل والإنتاج في الميادين الصناعية والزراعية والعمارية والتجارية.

و هنا أؤكد على ضرورة التصدي لمشاكل السكن والنقل التي تعتبر عائقاً كبيراً في وجه قيام الأسرة المطمئنة والعادلة.

وتبقى مشاكل أخرى أصبحت في متناول كل التحركات الشعبية والعاملية أبرزها مشاكل الأقسام المدرسية، والمشاكل الصحية التي تحتم علينا أن نفتح ملفاتها في لبنان على مصراعيه للتعامل معها تعاماً غير مرحلبي.

وفي مجال الصحة نقول إن الثقافة الغذائية للأم ضرورة لا تؤجل وهي التي ترمي في الدرجة الأولى إلى توعيتها لتقديم في أسرتها نظاماً غذائياً متوازناً ومناسباً. لكن، أين دور هذه الثقافة بعين بصيرته واليد قصيرة في ظروف الفقر والحرمان، وفي بيته أسرية تعاني من التضييق حتى الاختناق !! وأذكر بانغلاق مجالات الفسحة النفسية والثقافية والترفيهية أمام العائلة الفقيرة وحتى المتوسطة الحال.

وننتقل إلى السؤال التالي وما أكثر الأسئلة: أين التخطيط المتحرك نحو التنفيذ للتصدي أيضاً لمشاكل الأمية وخصوصاً أمية المرأة، ونسبة الأمية عندنا

إن المرأة الأم هي فعلاً المربى الأول الرئيس بحكم سنِ طبيعية. لكن هذه السن، وأكثر، يجب أن تدعم بالعلم على الصعيدين النظري والعملي، وهذا العلم هو المجال الأول والأرقى والأضمن الذي يؤهلها لأن تكون أمّاً مصلحة متطرفة قادرة على تحسين وضعها الشخصي ووضع أفراد أسرتها على شتنى الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وللتذكرة على الدوام أن للأسرة حرمتها وضمانها الأولى في تقاليدنا كما في بناتنا الاجتماعية.

وهذا البناء الاجتماعي بدءاً بالأسرة لا بد أن تدعمه حلقية ومعرفة تتبّه وتسمح له بالتطور ضمن حدود الأعراف والقيم المناسبة بعيداً عن التجدد والرؤى المختلفة.

١ - إعداد وتأهيل الأم لوظائف الأسرة

من أهم وظائف الأسرة عملية التنشئة الاجتماعية، وهذه التنشئة الاجتماعية لا تسير بعنوانة، إنما تسير دائمًا على هدى معايير معينة وظيفتها نقل الثقافة وتمثلها في شخصية وصيانة التركيب الاجتماعي وتأييده وتطويره.

فالأم وهي الحافظة المخلصة للتراث والناقلة له بأمانة، لأبنائها وبناتها، تستطيع أن تحجب عوامل التفرقة والتخلف، وتستطيع أن تزرع البذور الأولى في الشخصية الوطنية المرتكزة على التضامن والتواصل الاجتماعي. ومن هنا يبرز دورها الأساسي في عملية صقل التراث ليكون العامل الفاعل في الانصهار الوطني.

وليس من باب الشعر تعبيري عن حاجتنا إلى المحبة التي عصفت بلبنان وهزّت دعائم الصلات الروحية والعاطفية والخلقية بين الناس بدءاً بالعائلة، فقطعت أوصال البنية العائلية وأوقعت الخلل فيها والاضطراب، وهزّت أصولاً في علاقات الأب بولده والأم بولدها والزوج بزوجته.

وليس أقدر على تنقية هذه الأجواء ومعالجتها ومسح أوجاعها من الأم

إننا طالبنا بذلك مراراً لكن الآذان الصاغية أبكت كلامنا ومطالينا حبراً جافاً على ورق جاف.

ثالثاً: التعاون مع المؤسسات الاجتماعية والتربوية
وحتى تتمكن الأسرة بشكل عام، والأم بشكل خاص، من القيام بدورها التربوي الفعال، يجب أن يكون هناك نشاطات تربوية تساندها في هذا العمل أهمها:

- محور الأمية.

- إلزامية التعليم حتى الشهادة المتوسطة.

- تدريس التربية المدنية والخلقية بشكل موحد في المدارس وتأكيد انتماء لبنان وهوئته العربية من خلال وحدة شعبه ومصيره المشترك.

- الإفراج في المجال لتكافؤ فرص التعليم دون تمييز في الجنس ودون تمييز مذهبي أو سياسي أو اجتماعي أو عائلي.

- التركيز على الخصائص التراثية وتنميتها في الأجيال الطالعة.

- ربط التربية بأهداف الإنماء الشامل الاقتصادي والاجتماعي وما يستتبع ذلك من تطوير للتعليم المهني والفنى.

إن التعاون المدروس والمستمر بين الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، هو الذي يحقق النمو المتكامل لشخصية الناشء وينخلق الجو النفسي والاجتماعي السليم لاكتساب القيم ولبناء الإنسان.

رابعاً: المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين

لتتمكن الأم من تأدية وظائف الأسرة على الصعيد الديني والوطني، لا بد من أن تتمتع بحقوق المساواة فلا تعاني من التمييز بين الجنسين. ونشير هنا تكراراً وتكراراً إلى مظاهر التمييز ضد المرأة في الأعراف

ترتفع بصورة مذهبة؟

ونتساءل من جديد، هل تبقى هذه المشكلة من مشاغل المنظمات الأهلية بعيداً عن مؤسسات الدولة ومسؤولياتها، فيظل التنسيق الدائم والمدروس غائباً بين العمل التطوعي والعمل الرسمي؟

إن الأمية خطير كبير على الأم وعلى دورها وهي طبعاً عامل قوي في تأخيرها عن المساهمة في التنمية الأسرية والاجتماعية والوطنية.

ولا تستطرد هنا إذا ذكرت في هذا المجال، أي مجال التخطيط والتنمية والقرار المنفرد، غياب المرأة المتعلمة والمتخصصة أو تغييبها بسبب واقع آن لنا أن نظرره، ونجدده ونحرره من عقليات مضى عليها الزمن.

ولي إلى وسائل الإعلام سؤال يضم أسئلة فرعية كثيرة:
ماذا تقدم هذه الوسائل مساهمة منها في عملية التوعية والإنماض بدل النقل التلقائي غير المسؤول؟

وهنا السؤال الأكبر: ما هي حقوق الإعلام وواجباته فوق رقعة الوطن؟

٢ - إدراك متطلبات الأولاد وحاجاتهم

ضروري أن يلتم الوالدان بمراحل نمو الطفل وحاجاته فيها سعيأً لتلبيتها، وتعنى هنا النمو العقلي والجسدي والعاطفي الانفعالي والاجتماعي. والجهل في هذا المضمار خطير كبير، يضرب كيان الأسرة في التعasse والهجر والطلاق والتشرد.

إن الأسرة مؤسسة اجتماعية ينبغي أن تعي قوانينها وأسسها. والارتغال هنا خطير آخر.

سؤال آخر: أين موضوع الأسرة والإعداد لها؟ أين التربية الأسرية في مناهجنا التعليمية وفي البرامج المعدة لتعليم الكبار الذين فاتتهم قطار المدرسة النظامية؟

والقوانين وفي الممارسات والتقاليد.

فالمشكلة تكمن في تكوين الوعي الاجتماعي والتربوي عن طريق ترسیخ مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين، ب مختلف الوسائل.

ولا بد من تربية توجه نحو احترام الرجل للمرأة واحترام المرأة للرجل طبعاً، ولا بد من تربية تكشف عن ضرورة التنويع في الأدوار للتكامل لا للتصادم وللتعاون لا للتنافس والاختلاف.

إن الأم المرتاحة والمُنْصَفة هي المرأة الحرة القادرة على تحقيق ذاتها ودورها ومنه ترسیخ القيم الدينية الأصلية والقيم الوطنية في نفوس أبنائها.

وهنا أؤكد على دور الإيمان القوي المتحرر من الرواسب غير الجوهرية، فهو بتعاليمه الخالدة يصون العائلة. والإيمان بهذه التعاليم يساهم في تماسك أفراد العائلة وفي تعزيز قدرتهم على السيطرة على أنانياتهم وميولهم الغريزية.

فالدين أساساً منبع الخير والحق والعدل والسلام، وهو بذلك لا يتعارض مع ولاء الفرد لوطنه وإيمانه به واتمامه القوي إليه.

فالمؤمن الحقيقي مواطن حقيقي يتلزم بواجبات الشرaka والتضحية والعطاء.

والانتماء الوطني الذي نطلع إليه من خلال هذا التوجه هو انتماء منفتح يرفض الانعزal والتفرد والانفصال.

وهذا يقودنا إلى ضرورة الاهتمام بموضوع التشّيّنة الوطنية في مدارسنا وهي التي تنسّح لأولادنا في مجال التدرج في التدرب على خدمة الوطن في ظل القيم الوطنية الصحيحة.

أما تنمية المناعة الأخلاقية، فهدف كبير من أهداف التربية الإصلاحية والمنقذة التي نطالب بها على الدوام، بالقلم وبالقلم وبالملأن معاً.

أيها الأعزاء

إن النهضة التربوية هي أساس عمراننا لأننا وطن الإنسان. ومحنة لبنان علمتنا أن الأساس الضعيف تقود إلى الخراب وأن البناء الأسري والاجتماعي والوطني ورشة لا تزجل، وهي ورشة على مستوى الوطن كله بكل كفاءاته. والمرأة هنا جناح لا غنى عنها، مهما تجاهلها المتتجاهلون ومهما تنساها المتناسون، ومهما كابر المكابرون.

والله مع المرأة السيدة والساعية.
والله معنا كلنا.

إن التمييز ضد المرأة في مجتمعنا، يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وبعد عقبة أمام مشاركة المرأة مع الرجل في حياة بلدتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعيق النمو والرخاء في المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية لإمكانات المرأة في خدمة بلدتها وتطوره.

آثار الحرب اللبنانية وانعكاساتها على الوضع اللبناني التربوي ومن ثم الثقافي، لا بد من التصدي لها بالمعالجة المتأتية المثابرة وعلى الصعيدين المعنوي والمادي لتدارك تخلفاً خطيراً يهدى إنسان لبنان في حاضره ومستقبله القريب والبعيد.

٢ - مسار تعليم الفتيات في الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي

هناك عوامل تواجه مجتمعنا وتؤثر في تعليم المرأة، فمشاكل تعليم المرأة تتصل طبعاً بغيرها من المشكلات الحيوية، والمشكلة لا تتحضر في الأمية أو الجهل أكثر الفقر الذي تعاني منه نسبة كبيرة من النساء في لبنان، بل المشكلة الكبرى تكمن في الأمية النفسية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي تعيشها النساء، مجربات في معظم الأحيان لا مجريات.

ورغم الجهود التي تبذل في لبنان لتشجيع مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النماذج التقليدية في المجتمع ما زالت ظاهرة بوضوح، وهي تشكل عائقاً في وجه مشاركة المرأة الفعلية في برامج التنمية الوطنية. ويمكن القول إن المرأة اللبنانية لم تتحقق بعد التكافؤ الكامل في الحقوق والいくらات مع الرجل من حيث الفرص المتاحة أمامها ومن حيث الكيفية التي تعيش فيها المرأة حياتها فعلاً ومن حيث الدور الذي تؤديه في المجتمع سعياً لتحقيق التنمية.

إن الإحصاءات ما زالت تدل، رغم الاتساع الكمي الذي حققه تعليم المرأة في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، على أن المرأة هي دون متطلبات التطور والتقدم الذي تنشده التنمية المطلوبة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى يومنا هذا، لم يقر التعليم الإلزامي

تعليم النساء والفتيات*

أولاً: واقع تعليم النساء والفتيات في لبنان

١ - وضع المرأة الثقافي والاجتماعي في لبنان

إن واقع المرأة اللبنانية ليس سوى انعكاس لتطور القوى الفاعلة داخل المجتمع، وإن تقسيم العمل والقيم الأساسية التي يقوم عليها الإعداد الذي تلقاه في مختلف مراحل حياتها، فضلاً عما يوكل إليها من مسؤوليات، كل هذه تحدها الثقافة الاجتماعية السائدة.

ولا بد هنا من التأكيد أن قضية المرأة لا يمكن أن تكون قضية منفردة مستقلة عن المجتمع الإنساني اللبناني، فهي جزء منه وبينالها قسم كبير من معاناته وحل مشكلاتها يرتبط بحل مشكلاته.

ونذكر أن انعكاس الأحداث الألبية، التي استمرت ست عشرة سنة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً كبيراً في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أظهر تدهوراً في العلاقات الإنسانية وضياعاً في القيم والتقاليد، التي لا غنى عنها للمجتمع في حاضره وفي تطلعاته نحو المستقبل.

وعمق هذا الوضع السلبي اتساع الفارق في المجتمع اللبناني، في مستوى التعليم، والقدرة الإنتاجية بين النساء والرجال، وبقي العمل بالفعل ثانوياً بالنسبة إلى كثير من النساء، ولم يرق إلى مستوى الطموح الأساسي إلا عند القليلات اللواتي صنفن من النخبة. لكن النخبة تعجز عن التحرك الفاعل في مثل هذه الظروف.

(*) محاضرة ألقاها في مؤتمر «التربية للجميع» الذي نظمته اللجنة الوطنية لليونسكو بالتعاون مع منظمة اليونيسف والمكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية (اليوندباس)، من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول ١٩٩٣.

والإناث في توزع التلامذة على المدارس، فلقد بلغت نسبة الإناث المسجلات في جميع مراحل التعليم ٤٦٪ من مجموع التلاميذ المسجلين في التعليم العام، إلا أن هذه النسبة تفاوت بشكل ملحوظ وبحسب المراحل التعليمية، نوع التعليم، والكثافة السكانية، فهي ٤٧٪ في المرحلة ما قبل الابتدائية، و٤٩,٩٪ في المرحلة الابتدائية، و٤١٪ في المرحلة المتوسطة، و٢٧٪ في المرحلة الثانوية^(١).

ويستدل من هذه الأرقام أن هناك تسرّباً من خلال التعليم لأننا لا نطبق التعليم الإلزامي حتى في المرحلة الابتدائية، بينما نرى أن البلدان المتقدمة بأنظمتها السياسية المختلفة، قد اعتمدت التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة المتوسطة.

والملفت للنظر، انخفاض نسبة الإناث بشكل ملحوظ في سن ١١ - ١٢، وهو العمر المقرر لبداية المرحلة المتوسطة. فالإناث يتربن المدرسة في نهاية المرحلة الابتدائية بأعداد أكبر من الذكور، لأن الإناث وخصوصاً في القرى، محرومات أحياناً كثيرة من المدارس المتوسطة، لذلك يقطعن عن الدراسة، بينما يتسمى للصبيان متابعة دراستهم لأن الأهل يسهّلون للصبيان أكثر من البنات سبل الانتقال إلى مدارس خارج قريتهم.

وبتقى نسبة الإناث اللواتي يتبعن الدراسة بعد سنة ١٧ و ١٨ سنة أقل بكثير من الصبيان^(٢).

وتبين في دراسة ميدانية حديثاً، حول أوضاع المرأة وقضاياها في طرابلس - لبنان، أن هناك تغيراً ملحوظاً ظهر عند الأهل، يؤكّد ضرورة تعليم

(١) وزارة التربية الوطنية، المصلحة الإدارية المشتركة، دائرة الإحصاء التربوي للعامين الدراسيين ١٩٦٩ / ١٩٧٠ - ١٩٧٠ / ١٩٧١، ص ١٤.

(٢) الجمهورية اللبنانية، المركز التربوي للبحوث والإنشاء، عائدات النظام التربوي في لبنان للسنة الدراسية ١٩٧٣ / ١٩٧٤، جوزيف أنطون وخليل أبو رجلي، ص ١٦٠.

للذكور والإناث، وما زالت نسبة الأمية عند النساء تشكل درجة عالية ٤٧,٩٪ مقابل ٢٥,١٪ بين الذكور سنة ١٩٧٨^(١).

وقد ارتفعت هذه النسبة دون شك أثناء الحرب، لأن الصراعات التي عشناها أعادت الكثير من الجهود التي ينبغي أن تبذل في سبيل التنمية، هذه التنمية التي تتوجه غايتها الأساسية لرصد الطاقات البشرية المعطلة وغير المستغلة ولتوظيف الطاقات النسائية في القطاعات المختلفة.

فمشكلة الأمية قائمة، وخصوصاً عند المرأة، وهي عقبة في وجهها تعيقها في تحقيق أدوارها، لا سيما دورها التربوي.

كان للبنانيين في الماضي موقف سلبي من مسألة تعليم البنات، فكانوا يعتبرون تعليمها توظيفاً لا مردود له ما دامت ستتزوج. وكانت أغلب الآراء مقيدة بقناعات تميل إلى تزويج الفتيات في سن مبكرة. ولذلك ظهر تفاوت بين تعليم الصبي والبنت.

ولكن الأحوال اختلفت اليوم، وظهرت نسب متواهية جديدة تظهر إقبالها على التعليم، وإن اختلفت هذه النسبة بين منطقة وأخرى، وبين مدينة وقرية لاعتبارات ثقافية وحضارية واجتماعية وحتى اقتصادية.

ولكن التطور العام مهما كان متعرضاً، قد أظهر اتجاهًا جديداً في هذا الميدان هو إدراك الأهل لأهمية التعليم وضرورته عند الألادهم الذكور والإناث على السواء. لأن التعليم وسيلة لا غنى عنها ولا بديل لمواكبة الحياة ومواجهة أعبائها.

إن التعليم قد حقق اتساعاً كمياً في مراحله المختلفة، الابتدائية والثانوية والعالية، في لبنان، لكن الإحصاءات ما زالت تدل على أنها دون متطلبات التطور والتقدم التي تشدها آفاق التنمية. إذ إن الفوارق كبيرة بين الذكور

(١) الكتاب السنوي للإحصاءات، ١٩٧٩، الأونسکو.

ولكن رغم ما أصاب الجسم الجامعي في لبنان من تقهقر في المستوى على أثر الحرب وانعكاساتها، فإن المرأة تمكنت من الدخول إلى الجامعة ليس بهدف الثقافة فقط، بل إدراكاً منها للمسؤولية ورغبة في المشاركة الفعلية في الحياة العامة.

وقد بُرِزَ ذلك جلياً، إذ بلغت نسبة تسجيل الإناث سنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ في الجامعة اللبنانية، ٥٠,٥٪ مقابل ٤٩,٥٪ من الذكور.

وهذا يدل على أن نسبة إقبال الفتاة على التعلم الجامعي متساوية مع الشاب، ولعلها تفوقها قليلاً.

هذا التعميم، يمكن أن يكون موضوعياً، طالما أن الجامعة اللبنانية تضم أكبر نسبة من الطلاب في لبنان من كافة المناطق، في المرحلة الجامعية، إذ تشكل هذه النسبة ٢٦٧٩٧ طالباً.

وقد بلغ متوسط عمر الطالب في عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤، في الجامعة اللبنانية ٢٣,٩ عاماً، ٢٥,٠٠ عاماً للذكور، ولدى الإناث ٢٢,٨ عاماً، أي أنه يزيد متوسط عمر الذكور عن متوسط عمر الإناث ما يفوق العاشرين^(١).

ويستتبع من ذلك، أن الإناث، أكثر تجانساً من ناحية العمر، مما يدل على أن الطالبة تأتي إلى الجامعة في سن معينة بينما يتوجه الطالب إلى الجامعة متى سمحت له الظروف بذلك مهما كان عمره.

(١) منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الاحصائية، طلاب الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ دراسة إحصائية تحليلية، بقلم أنيس أبي فرح، الإداره المركزية، المتحف، بيروت، ١٩٨٧.

الفتات تعليماً عالياً، بدل أن تتعلم صنعة أو مهنة ما. فذكرت ٧٧,٢٪ منهان أنهن يفضلن التعليم العالي لأولادهن البنات ٨,٨٪ يفضلن تعليم الإناث مهنة من المهن^(١).

فالتعليم في نظر الأكثريّة من العينة لا يكون تعليماً مفيداً إلا إذا كان تعليماً عالياً، وبهذا يمكن أن تستخرج أن الإقبال على التعليم المهني أو تعليم الصنعة لا يزال محدوداً، وهذا يفرض إعادة النظر في أنواع التعليم.

ومما يؤكد هذا الاتجاه ارتفاع نسبة التلاميذ المسجلين في التعليم العام ما قبل العالي، الذي يبلغ ٩٢,٥٪ وانخفاض عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم المهني والتكنولوجيا دور المعلمين.

إن نسبة هذا العدد تصل في بعض البلدان المتقدمة إلى أكثر من ٥٠٪ من مجموع التلاميذ المسجلين في المرحلة المتوسطة والثانوية، بينما لا تتعدي هذه النسبة في لبنان ٦,٢٣٪^(٢).

إن الحرب بمظاهرها الرئيسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، قد هزت التحصيل العلمي بمرتكزاته الأساسية التربوية والتفسية، وواجهت المرأة بشكل عام، والمرأة الطالبة الجامعية بشكل خاص، مشاكل أثرت في إمكانية التحصيل عندها لأسباب متعددة أبرزها:

الظروف المادية الصعبة التي كانت تواجهها، وصعوبة الظروف المادية، ومعارضة الأهل ومنعهم لها من التحصيل، والزواج، والظروف السلبية التي تحول دون تفرغها للتحصيل الجامعي، وقلة فرص العمل بعد التخرج، والنقص في التوجيه لاختيار الاختصاص الذي يتناسب مع ميولها وطاقاتها وطموحاتها.

(١) الدكتورة أمان كباره شعراني، أوضاع وقضايا المرأة، دراسة ميدانية نفسية اجتماعية، منشورات صالون فضيلة فتال الأدبي، ١٩٩٠.

(٢) جوزيف أنطون، خليل أبو رجيلي، عائدات النظام التربوي، م.ت، ص ٩٠.

الجدول رقم ٤٠ توزع الطلاب المسجلين في الجامعة اللبنانية عام ٨٣ - ٨٤
حسب الحالة الزوجية

| الحالة الزوجية | نسبة الذكور % | نسبة الإناث % | المجموع % |
|----------------|---------------|---------------|-----------|
| أعزب | ٤٨,٢ | ٥١,٨ | ١٠٠,٠٠ |
| متزوج | ٥٨,٧ | ٤١,٣ | ١٠٠,٠٠ |
| أرمل | ٢٠,٦ | ٧٩,٤ | ١٠٠,٠٠ |
| مطلق | ٤٠,٠٠ | ٦٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ |
| المجموع | ٤٩,٥ | ٥٠,٥ | ١٠٠,٠٠ |

إن نسبة الطلاب العازبين تقل عن نسبة الطالبات العازبات على مجموع العازبين، فهي ٤٨,٢ % للذكور و ٥١,٨ % للإناث. وبلغت النسبة المئوية للطالبات المتزوجات ٤١,٣ % من مجموع الطلاب المتزوجين إناثاً كانوا أم ذكوراً، بينما بلغت نسبة الذكور المتزوجين ٥٨,٧ %. ويرجع الفرق إلى فارق السن بين الفتاة والشاب في الجامعة اللبنانية، ثم إلى تأخر سن الزواج لدى الفتاة الجامعية عن سن الزواج لدى الفتاة بشكل عام.

ويستدل من هذه الإحصاءات أيضاً أن أعلى نسبة لتعلم الفتاة تكون في حالة العزوبيّة، فالزواج عامل مهم لانقطاعها أو لتأخرها عن المدرسة.

إنما ٤١,٣ % من المتزوجات تسجلن بين عام ٨٣ - ٨٤ مما يدل على ظهور وعي المرأة المتزوجة في متابعة تعلمها رغم تحملها أعباء مسؤوليات الأسرة وحاجاتها. كما يلاحظ أيضاً أن نسبة الطالبات الأرامل، بلغت ٧٩,٤ % من مجموع الطلاب الأرامل، وهذا ربما يعود إلى عدد الوفيات في الحرب اللبنانيّة الأخيرة بين الذكور الذي كان يفوق عدد الوفيات بين الإناث. وهذا بالطبع طال طلاب الجامعة اللبنانية كما طال سائر المواطنين، وهكذا وجد هؤلاء الأرامل حاجة ملحة لمتابعة تعلمهن، لمواجهة ظروفهن الجديدة والصعبة.

(جدول رقم ١٣) ^(١)

| العمر بالسنوات | ذكور | إناث | المجموع |
|----------------|------|------|---------|
| ١٧ - ٢٠ | ٢١٦ | ٢٩٨ | ٥١٣ |
| ٢٢ - ٢٤ | ٤٤٩٣ | ٦٨٩١ | ١١٣٨٤ |
| ٢٧ - ٢٩ | ٤٢٨٢ | ٣٨٢٨ | ٨١١٠ |
| ٣٢ - ٢٨ | ٢٠٦١ | ١٠٤٢ | ٣١٠٣ |
| ٣٧ - ٣٣ | ٧٦١ | ٢٣١ | ٩٩٢ |
| ٤٢ - ٣٨ | ٢١٨ | ٧١ | ٢٨٩ |
| - ٤٣ | ١٣٤ | ٣٥ | ١٦٩ |

يستنتج من جداول الإحصاءات أن أكبر عدد للمتسربات إلى الجامعة اللبنانية عام ٨٣ - ٨٤، كان بين ١٨ - ٢٢ عاماً، وتحفظ هذه النسبة إلى التصف بين ٢٣ - ٢٧ عاماً. ويدل هذا على التسرب الذي يمكن أن يكون قد حصل بسبب الزواج، بينما بقي هو نفسه عند الذكور. كما يستمر في الانخفاض بين ٢٨ - ٣٢ عاماً، وينخفض كثيراً بين ٣٣ و ٤٢ عاماً.

وهذا يعني أن الفتات التي لم تلتحق بالجامعة في السنوات الأولى من حياتها، لا تلتحق بها بنسبة كبيرة في سن متقدمة، والدليل على ذلك أن ٣٥ % من الإناث فقط تسجلن في الجامعة اللبنانية بعد سنة ٤٣ سنة وما فوق.

وإلياء نظرة على جدول الحالة الاجتماعية وبخاصة الحالة الزوجية لطلاب الجامعة اللبنانية، نستنتج ما يلي: ^(٢)

(١) أنيس، أبي فرح، م. ن. ص ٢٦.

(٢) م. ن. ص ٧١.

ثانياً: الأهداف والغايات من تعليم الفتيات والنساء

يقول أبو الأسود الدؤلي: «ليس شيء أعز من العلم»^(١). فالمساواة الحقيقة، بين الرجال والنساء، هي في تمكين كل شخص سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم. وتشمل هذه الحاجات كلاً من وسائل التعلم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلم (المعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش بكرامة وللمساهمة فعالة في عملية التنمية وتحسين نوعية حياتهم ولاتخاذ قرارات مستنيرة ولمواصلة التعليم.

رغم الجهود الملحوظة التي بذلها كثير من الدول في جميع أرجاء العالم لضمان حق التربية للجميع، لا يزال الكثير محروم من التعليم، ولا تزال الأمية مشتركة وأكثرتها من النساء.

فتلبية حاجات التعلم الأساسية للنساء والفتيات تؤهلن في أي مجتمع لتحمل المسؤولية واحترام التراث الثقافي واللغوي والروحي المشترك، والبناء عليه، وإثرائه، والنهوض بتربية الآخرين، ودعم قضايا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حماية البيئة، والحفاظ على القيم الإنسانية والدينية المقبولة، وعلى حقوق الإنسان بوجه عام، والعمل من أجل السلام والتضامن الدولي^(٢).

وانطلاقاً من المؤتمر العالمي الذي عقد في جومترين، تايلاند سنة ١٩٩٠، حول التربية للجميع، والذي أكد فيه المشاركون، «بان التربية حق

وقد بلغت نسبة المطلقات عام ٨٣ - ٨٤، ٨٠٪ من مجموع الطلاب المطلقات، وبالرغم من أن النسبة المئوية للطلاب الذكور المطلقات تفوق النسبة المئوية للطلاب المتزوجات، التي هي ٥٨,٧٪ للذكور و٤١,٣٪ للإناث، إلا أن نسبة المطلقات تفوق كثيراً نسبة المطلقات فهي ٦٠٪ للإناث و٤٠٪ للذكور.

إن هذه الظاهرة لزيادة نسبة المطلقات، تدعو إلى البحث والاستقصاء والدراسة، حول توعية تربية الفتاة وإعدادها لتكونين أسرة وبنائها.

وبناء على قراءة رسم الخطوط في مختلف الاختصاصات المتوفرة في الجامعة اللبنانية يمكن تصنيفها على الوجه الآتي من سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٨^(١):

١ - القسم الأول الذي تفضله الإناث بشدة ويضم الاختصاصات الآتية على حسب أهميتها التنازلية:

اللغة الفرنسية وآدابها - العلوم التمريضية - العلوم المخبرية - التوثيق والمكتبات - العلاقات العامة - علم النفس - الصحافة - الصيدلية - اللغة العربية وآدابها.

٢ - القسم الثاني - وفضله الإناث باعتدال ويضم أيضاً الاختصاصات التالية حسب أهميتها التنازلية لهن:

اللغة الإنكليزية وآدابها - الرسم والتصوير - العلوم الاجتماعية - الاقتصاد والفنون والآثار - الجغرافيا - التاريخ - الكيمياء - الفلسفة - الفن الزخرفي.

٣ - القسم الثالث وهو شديد الأهمية بالنسبة إلى الذكور بحسب أهميته التنازلية لهم وهي:

الميكانيك - الأشغال العامة - الكهرباء والإلكترونيك - الفيزياء - المباني وتنظيم المدن.

(١) أبي فرح، أنيس، النهار، الإناث في الجامعة اللبنانية، بناء لجدول رقم ١ و ٢ - كانون الثاني ١٩٩٣.

(٢) غالب، حنا، مواد وطرق التعلم، بيروت، لبنان، ص ١٠٩.

(٢) عبد، الطالب، علي، مشكلة الأمية في الأقطار النامية، منشورات نقابة المعلمين، لجنة النشر والإعلام، بغداد، ١٩٧٢.

الصفات والقيم الأنثوية، الأهل أنفسهم أميون، رغبة الأمهات في تعليم بنائهن كيف يكن زوجات مثاليات، استمرار المرض فترة طويلة بسبب النقص في الرعاية الصحية، ارتفاع تكاليف التعليم بالنسبة للأسر الكبيرة التي تفضل تعليم البنين على تعليم البنات، استفادة الآباء من الزواج التقليدي المبكر لبنائهم.

إن الدور المحرر للتعليم الأساسي كأداة لتحسين أوضاع المرأة، هو أولى الخطوات نحو إنصافها وسيطرتها على حياتها وتمكينها من المشاركة الكاملة في أنشطة المجتمع، وزيادة درجة تحررها اقتصادياً من الاستقلال، ومن اضطهاد السلطة الأبوية. فالتعليم الأساسي أداة لتطوير ظروف الحياة نحو الأفضل أو حتى المحافظة على بقاء المرأة وأسرتها على قيد الحياة.

لمنطقة طويلة من الزمن، اعتبرت بلدان العالم الثالث تعليم النساء القراءة والكتابة عملاً هامشياً بالمقارنة مع أولويات التنمية الأخرى، كما أن تدريبات محو الأمية كعمل مفهوم وخطط له يأخذ في الاعتبار خصائص النساء وحاجاتهن الخاصة، هي أيضاً ظاهرة حديثة العهد نسبياً^(١).

لقد انتظر المجتمع الدولي حتى السبعينيات من هذا القرن، لكي يدرك الحاجة إلى إعادة تحديد دور المرأة ووضعها في عملية التنمية.

ومنذ تلك الفترة كان هناك تقبل متزايد لمطالبات المرأة والإمكانات الكافية لديها للإسهام في الإنتاج، وأهمية العمل على دمجها في عمليات التنمية، ليس فقط كمستفيدة منها بل كمشاركة فعالة فيها أيضاً. لقد لعب التعليم دوراً مميزاً في هذا التوجه الجديد نحو التنمية الذي كان مبدأ تكافؤ

(١) كريستيان، شليوفسكا، محو أمية نساء الريف في العالم الثالث، ترجمة وطباعة مكتبة الأونسوكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس، ١٩٩٣ ص ٨).

أساسي لجميع الناس رجالاً ونساء في كل الأعمار وفي كل أرجاء العالم^(١)، لا يسعنا إلا أن نذكر بأن التربية المتاحة حالياً في مجتمعنا اللبناني، تنطوي بصورة عامة على نقص ملحوظ في تعليم الفتيات والنساء، ولذا يجب العمل مستقبلاً على زيادة ملامعتها وتحسين نوعيتها مع إتاحة الارتفاع بها للجميع.

ولكي تكون التربية الأساسية قائمة على المساواة، ينبغي إتاحة الفرصة لكل الأطفال واليافعين والراشدين للوصول إلى مستوى مقبول من التعليم والحفظ عليه. ويجب أن تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية للفتيات والنساء وتحسين نوعيتها. وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على نحو فعال. كما ينبغي العمل على القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم.

ثالثاً: مقترفات لتجاوز المعوقات المختلفة لتعلم النساء والفتيات

١ - محو أمية التقيبات والنساء

يعتبر تعليم الفتيات الكبير من العوائق التي تمنعهن من الالتحاق بالمدارس نهائياً أو تؤدي إلى عدم انظام دوامهن. وتدور حول محوريين هما المنزل، والمدرسة، إن لم تكن كامنة بالفعل أيضاً في كافة المؤسسات وفي المجتمع بصورة عامة - في المنزل - ظروف غير ملائمة للقيام بالواجبات الدراسية المنزلية، الأمهات المرضى أو المتعوبات يجعلن الفتاة تقوم بأعمال المنزل، الولادات المتعاقبة على فترات قصيرة، تراكم الأعمال المنزلية على الفتاة الصغيرة يُعيّها بحيث لا تستطيع الذهاب إلى المدرسة، عدم تشجيع الآباء لتعليم بنائهم، فقر الوالدين يمنعهما من إرسال بنائهم إلى المدارس، وكذلك عدم إدراكهما لأهمية تعليم الفتاة، واعتبار التعليم أمراً لا يتناسب مع

(١) الإعلان العالمي حول «التربية للجميع» في المؤتمر الذي عقد في جومتين - تايلاند، ٩ آذار ١٩٩٠، برامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونسكو.

وإنما أصبح وسيلة للقيام بهذه المساهمة والمشاركة فيها على أحسن وجه من خلال التكيف الصحيح مع البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيشها المواطن والمواطنة^(١).

فمثلاً ينبغي أن يسهم التعليم الأساسي في تنمية الموارد المالية لنساء الريف، وتحسين ظروف حياتهن من خلال مساعدتهن على الهروب من التهميش بالشعور بالثقة، كما يجب أن يساعدهن في تنمية شخصياتهن وتطوير قدراتهن وشعورهن بالثقة واحترام الذات، أي زيادة وعيهن بقيمتهن كنساء وبإمكانياتهن الخلافة في نفس الوقت الذي مكنهن من إدراك حقيقة أن القيود المفروضة عليهن قابلة للتغيير.

ويصورة عامة، سيكون التعليم الأساس أكثر تقبلاً إذا كان يساعد النساء في تحسين ظروف حياتهن وحياة أسرهن، أي ظروف الصحة والغذاء، وفي زيادة الاتصال وفهم أكبر للتقنيات الحديثة.

وقد أثبتت الدراسات أن صحة الأطفال تعتمد إلى حد كبير على مستوى تعليم أمهاتهم، وأنه من الأسهل تفزيز البرامج الصحية لحماية الأطفال عندما تكون الأم قادرة على قراءة التعليمات الطبية التي يمكن أن تنقذ طفلها من الموت.

وهناك ارتباط أيضاً بين التعليم ومعدلات وفيات الأطفال، التي يمكن أن تنخفض كثيراً عندما تتعلم الأمهات القراءة والكتابة. وتمثل الأمهات المتعلمات إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال مقارنة بالأمهات الأميات^(٢).

إن المرأة المتعلمة أثقل إلى تغيير العلاقات الأسرية التقليدية والخروج من وضع عدم التوازن الذي يجعلها في مرتبة أدنى من الرجل وضاحية للتمييز.

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، «ندوة كيفية تفزيز الاستراتيجية العربية لمحو الأمية»، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد ١٩٨٠ ص ٤٠ - ٤٥.

(٢) شليوفسكا، كريستيان، محو أمية الريف في العالم الثالث، م. ق. ، ص ٤٩ - ٥١.

الجنسين في فرص التعليم لكافة السكان نتيجة طبيعية له^(١).
ولا تزال وزارة التربية والتعليم في لبنان، تفتقر إلى وجود برامج محو الأمية لتكوين مجتمع متعلم ونساء متعلمات.

وكما كانت الأمية بأشكالها المختلفة حلقة الجهل والتخلف، وبالتالي المعوق الرئيسي لكل نمو وتقدّم، فإن قطاع الأمية مهما كانت نسبة ضعيفه في مجتمعنا، فهو يؤثر تأثيراً مباشراً وبالغ الضرر على مصرير المجتمع بأكمله وعلى حجم إنتاجيته باعتبار أن القدرة على أداء أي عمل بشكل صحيح، تقترن اقتناؤها وثيقاً بالمعرفة الصحيحة، والفهم السليم، والإدراك الواعي، الذي يغني عن الإبداع فيه، وهذه أمور لا تتحقق إلا بتقديمة الإمكانيات الفنية والمادية التي تتطلبها هذه البرامج، كما تفعل الدول النامية، وعلى وضع الخطط التربوية المرحلية، والمشروعات الهدافلة إلى مواجهة قضايا الأمية في المجتمع.

ولعل السبب في عدم وجود هذه البرامج والمشروعات الهدافلة إلى تحسين أوضاع النساء في بلدنا يعود في الغالب إلى اللامبالاة التي يبديها القادة والسياسيون تجاه الحاجات النسائية وكذلك نقص معرفتهم بدور النساء في عملية التنمية.

وتتمثل برامج محو الأمية في تعليم جميع المواطنين الذين لم تتح لهم فرص التعلم في سن التعليم النظامي الرسمي والوصول بالجميع إلى المستوى التعليمي والثقافي والمهني الذي يمكنهم من اكتساب وتملك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب ليكون بمقدور كل واحد منهم، أن يتتابع الدراسة والتحصيل والتدريب والمساهمة الفاعلة في تنفيذ خطط التنمية الشاملة وبرامجهما، حيث لم يعد محو الأمية هدفاً بحد ذاته،

(١) بروس، روبي، تعليم الكبار في البلدان النامية، ترجمة الشبلي، مهدي، إبراهيم، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم (٣) بغداد، ١٩٨٠ - ص ١٤.

تحمل النصوص والرسومات المتضمنة في الكتب المدرسية صوراً نمطية تكشف عن تحيز ضد الفتيات وتسيء إليهن وتعمل على ترسیخ الأشكال المختلفة من التمييز القائم على الجنس.

وهذه الصور تشكل نتائج سلبية على تطور الاتجاهات وأنماط السلوك باعتبارها قنوات لنقل المعايير والقيم والمعتقدات المتعلقة بالجنس.

وتعتبر الكتب المدرسية أداة هامة من أدوات التعليم ووسيلة من وسائل تحقيق التقدم والتغيير. ولهذا فإنه من غير المقبول تصوير الفتيات على أنها سلبيات غالباً، ومنعزلات وعاطفيات إلى أبعد الحدود، بينما يصور الأولاد على أنهم يتسمون بالجرأة وروح القتال والبعد عن الحساسية.

إن القصص التي تدور حول الأولاد فقط، والأمثلة التي تصور بطولاتهم، والمشاهد التي تمثل البنات وهن منهكفات في أنشطة أنثوية بحت، لا تساعد الفتيات في تكوين شعور بالتقدير أو الثقة بأنفسهن وقدراتهن بأن لديهن القدرة على الأداء والإنجاز مثلهن في ذلك مثل الأولاد. وعلى العكس تؤدي تلك الصور النمطية إلى تعزيز ما يؤمن به الشباب من الشباب حول تفوق الرجل وعدم أهلية المرأة. وقد تبيّن من إحدى الدراسات التي أجريت كما في بيرو التمييز الجنسي في النصوص والرسومات المدرسية والذي وجد في كتب ٢٩ مادة دراسية مستخدمة في ٦ فصول دراسية ابتدائية^(١).

وفي لبنان، نتيجة دراسة ميدانية لبعض الكتب الدراسية، تبيّن أن دور المرأة منحصر في عالم البيت، والأعمال اليدوية لا الذهنية، ولا تكون صاحبة القرار إلا في مجال البيت والاستهلاك اليومي^(٢).

Andrée, Michel, *Down with Stereotypes! Eliminating Sexism from Children's Literature and School Textbooks*, Paris, UNESCO, 1986, p. 29.

(١) د. كلاب، إلهام، هي تطبع، هو يقرأ، صورة المرأة في الكتب المدرسية في لبنان، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية، بيروت، لبنان ١٩٨٣، ص ٢٠٨.

وباعتبارها المربي الرئيس لأطفالها، سوف تكون لها أفكار واتجاهات مختلفة في علاقتها بهم، وخاصة نحو بناتها اللواتي يحظين منها باهتمام أكبر. وسوف تكون أكثر تحسناً لحاجاتهم وأكثر تقبلاً لفكرة التحاقهم بالمدارس مدركة مسبقاً لأهمية تعليمهم بالنسبة للمستقبل. ويمكن أيضاً اكتساب درجة أكبر فيوعي بحقوقها واتخاذ الإجراءات الالزمة للدفاع عن هذه الحقوق، بحيث تعزز وضعها الشخصي ودورها السياسي والاقتصادي في المجتمع.

إن العمل في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية في لبنان يستمد مشروعيته من استحداث القوانين التي تحدد إلزامية التعليم حتى المرحلة المتوسطة، وإصدار الأنظمة والتعليمات بإنشاء مراكز لتعليم الكبار ونشر الثقافة العامة في مختلف أنحاء لبنان ولجمعي المواطنين الراغبين، وذلك لإتاحة الفرص لهم للنهوض بمستوى حياتهم بأنفسهم.

وعندئذ توضع مناهج خاصة بالدارسين الكبار، وتؤلف الكتب التعليمية الخاصة بهم.

ينصب معظم النقد الموجه إلى برامج محو الأمية التي توضع للنساء على محتوى المادة التعليمية بصفة خاصة، التي يجدن فيها على الأغلب انعكاساً جزئياً للواقع الذي يعيشنه. والصورة الوحيدة المماثلة للنساء والتي تبرز من خلال هذه المواد التعليمية صورة مشوهة تعكس فقط أدوارهن كأمهاهات أو كزوجات أو ربات بيوت، أي التعامل مع الشؤون المنزلية، دون ذكر لدورهن كمتطلقات. كما أن حقوقهن وأدوارهن في عملية تنمية المجتمع على المستوى المحلي والوطني لا تحظى إلا بقليل من الاهتمام. فليس من المستغرب ألا تظهر هذه الحاجات بصورة جلبة في المواد التعليمية، وإذا ظهرت فإنها تقتصر على الصورة التقليدية للمرأة كربة منزل. فلماذا إذن لا تناج النساء إمكانية تحديد حاجاتهن الخاصة بأنفسهن والتعبير عن نظرائهم الخاصة نحو العالم والقيم التي يؤمن بها؟

ويصيغ هذا النقد أيضاً على الكتب المدرسية في التعليم النظامي أيضاً.

إن الحاجة الملحة تمثل في توسيع وتعزيز القدرة على استيعاب التغيير وهذا يمكن أن يكون مبدئياً على شكل تدريب في التربية، التربية بمفهومها الواسع.

وتعزيز القدرة على استيعاب المجتمع للتغيير، هو مهمة تعليم الكبار الذي يتمثل في تقوية المجتمع وتحسينه بما يمكنه من مواكبة التغيرات عند حدوثها.

ويمكن أن يتم تعليم الكبار، ضمن إطار الأجهزة الحية في المجتمع، التي لها علاقة به، ويجب أن يستفيد من المؤسسات القائمة إلى أقصى حد في تحريك المجتمع نحو أهدافه والعمل على تلبية الحاجة القائمة في المجتمع بشكل تدريجي، لإحداث إعادة تكيف الاتجاهات داخل المجتمع نحو أي موقف متغير وجديد في أقصر وقت ممكن ويساعد في ابتكار التغيير الذي يشمل المهارات والأساليب المطلوبة والضرورية للتغيير^(١).

كما ينبغي تقديم الدعم أيضاً للمنظمات النسائية التي تقوم بتعليم النساء ومساعدهن في تحقيق المزيد من التقدم.

ولا بد من تحسين تدريب المسؤولين عن تنفيذ برامج التعليم غير النظامي بحيث تلقى القضايا التي تهم النساء مزيداً من الاهتمام، ويتم توجيه الموارد وتكييف المناهج وطرق التدريب وفقاً لذلك.

إن برامج التدريب في تعليم الكبار، التي يمكن للنساء من خلالها استقصاء خبراتهن الحياتية اليومية من منظور جماعي مشترك هادف إلى تحقيق الفوائد التعليمية وتنمية الشخصية الفردية، سوف تمهد الطريق نحو صيغة تشاركية حقيقة في التعليم قادرة على إحداث تغيير في حياة النساء المشاركات فيه.

(١) م. ن. ١٨.

إذاً إن مناهج وبرامج تعليم الكبار ومحو الأمية تعالج الإفرازات السلبية للتعليم النظامي المدرسي.

فمن خلاله يمكن تدارك ما قصر أو عجز عن تحقيقه التعليم الرسمي بعض الأفراد نساء ورجالاً، وهم في سن التعليم، حيث توفر هذه البرامج فرصاً جيدة لجميع الكبار الراغبين في تعويض ما فاتهم من فرص التعليم. كما تساهم في تخفيض النسبة العامة للأمية، وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، وتؤدي إلى الانسجام والتوازن السكاني، وتعزز ثقة المتعلمين بأنفسهم وبقدراتهم على المشاركة الصحيحة في صنع الحياة، وتحسين مستوى أدائهم الوظيفي لأعمالهم وبالتالي مداخيلهم. وينعكس ذلك على معدل الدخل الوطني العام، كما يساعد على تماست الأسرة وتنظيمها، ويصبح بمقدور المتعلم أن يتخذ القرار بنفسه ويساهم في صنع الحياة، والمشاركة الحرة في الانتخابات.

٢ - تعبئة الرأي العام من أجل مشاركة النساء والفتيات في التنمية

إن التنمية السريعة تتطلب التغيير السريع. فهناك مسألة يجب التفكير بها، وهي قدرة المجتمع على استيعاب التغيير ككل. ففي داخل كل مجتمع تكون عدة جماعات أو تجمعات سكانية بيئية لكل منها سرعة مختلفة في استيعاب التغيير، وهكذا فإن حالات الاضطراب قد تحدث في المجتمع ككل عندما تكون سرعة التغيير أكبر من القدرة على استيعابه. وحل هذه المشكلة يمكن في زيادة القدرة على استيعاب مجتمعنا للتغيير.

لهذا ينبغي أن يخاطب المجتمع عملاً بطبيعة التغيرات التي ستحدث، ويجب أن يشعر المجتمع بالحاجة للتغيير وأن يتصوره في إطاره الأوسع وضمن تغيرات أخرى. إن كل ذلك يعني معرفة بالعلم ومعرفة بالفنون والمهارات المتواجدة، وقدرة على التفكير للوصول إلى فهم حقيقي، وقدرة على المساهمة^(١).

(١) بروس، روى، تعليم الكبار في البلاد النامية، م. ق. ١٥.

أصبح من الحاجات الملحة مسيرة لما يشهده عصرنا الحالي من سرعة في التطور الحضاري، وانفجار معرفي، وتقدم تكنولوجي، الأمر الذي يؤكد أهمية الشعار العربي القديم «اطلبو العلم من المهد إلى اللحد».

وذلك أن المدارس والمعاهد القائمة لا يمكن أن تخرج مواطناً يعتبر إعداده للحياة متاهياً أو كاملاً، بل ينبغي أن تتهيأ الفرص لكل فرد كي ينمو ويهياً لما يستجد من تغيرات، وتنمية الإنسان لهذا النوع من الحياة المتغيرة، على أساس أن تربيته عملية مستمرة تتطلب إعادة النظر في محتوى الحياة المدرسية، وفي طرق التدريس، وفي تدريب المتعلم على أن يتحمل بعض المسؤولية في تنقيف ذاته، كما يتطلب تدريب العاملين في كافة المجالات لكي ينهلوا ويلمسوا أحدث المكتشفات في مجال تخصصهم.

إن موضوع التربية المستمرة، أو التربية مدى الحياة، هو نفسه موضوع التربية بمعنى أنها تربية ممتدة، وهي ليست وفقاً على المدرسة، وإنما تمتد مدى الحياة^(١).

فالرأي السائد بأن التعليم والتعلم في طبيعتهما مقصوران على صفحات الكتب ومحصوران بين جدران الأبنية المدرسية لرأي خاطئ، مع أنه رأي راسخ الأصول في التقليد وفي عقول عامة الناس.

على أن الخبراء اليوم يعتبرون التعلم وظيفة من الوظائف الطبيعية التي يقوم بها الكائن البشري الحي، بفضل تركيبة البيولوجي وطبيعة هذا التركيب. وعليه، فهو بهذا المعنى الشامل يحصل بالتعليم وبدونه، وباستعمال طرائق تعليمية خاصة وبدونها، ويكتب تدريس ومراجع ومصادر مدونة وبدونها. الواقع أن كل الناس معلم ومتعلم في وقت واحد في عملية

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، آراء في التربية المستمرة، من سلسلة كتب التوعية باستراتيجية تطوير التربية العربية، ١٩٨٠، مصر، ص ١١.

نجد أن مثل هذا النهج يتطلب تحليلاً تفصيلياً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيش النساء في ظلها. فمن المهم على سبيل المثال أن تدرك النساء أمنهن لن يصبحن أمهات أفضل من خلال معرفتهن وسائل حياة أطفالهن ... إلخ. ولا بد لتحقيق نتائج أفضل من الأخذ في الاعتبار الوسط الاجتماعي الذي يحدث فيه التعليم. فما جدوى أن تعلم المرأة المبادئ الأساسية للتغذية الصحية، وأن تعرف التغييرات التي ينبغي إدخالها على عادات أسرتها الغذائية، إذا كان الزوج هو الذي يقرر هذه الأمور في نهاية الأمر؟

إن المشكلات القائمة في مجتمعنا مرتبطة بالتغيير، وهي تحتاج إلى عون تعليم الكبار كلها، ويدو أنه في أي مجتمع ناهض، لا يكفي أن تفهم المرأة التغيير وأن تعرف الاتجاه الذي تسير فيه، وإنما أن تدرك أنه يجب أن تكون قادرة على المساهمة فيه، وأنها تحتاج لأن تكون، وتعلم أساليب جديدة عندما تكون جزءاً من التغيير، وأن يكون التغيير جزءاً منها.

٣ - تحقيق التربية المستمرة للنساء والفتيات في ضوء وسائل الإعلام

إن حق التعليم والمعرفة، حق اساسي وحاجة أساسية مستمرة باستمرار حياة الفرد، وهي أيضاً حاجة أساسية مستمرة بالنسبة للمجتمع^(١).

كما أن التعلم يصبح حقاً من أهم حاجات الإنسان المستمرة، إذا أصبح الإنسان صانعاً نشطاً ل تاريخه وظروفه، ويصبح شعار الإنسان لا أن يعمل ويكسب لكي يعيش ويتكيف، وإنما يتعلم ويعرف حتى يكون قادراً على تغيير ظروفه وظروف مجتمعه، وأن يتوقع التغيير ويقبله.

لا شك أن وضع نظام متكامل لتوفير التربية المستمرة للمواطنين قد

(١) ديللي، إيزابيل، تعليم البنات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، ١٩٨١، ص ٥.

السياسية والاجتماعية^(١).

فما هو دور وسائل الإعلام في تحقيق الدور الفعال في التعلم؟

وسائل الإعلام بالمعنى الواسع أو العام، هي مجموعة ضخمة من وسائل الاتصال تقدم للفرد محتوى التراث الإنساني الحضاري والثقافي. فهي الكلمة المكتوبة أو التراث اللغوي، كما تمثل في الموسيقى والفنون التشكيلية، وهي الفنون المسرحية بأنواعها، وهي المنجزات البشرية الثقافية في المعارض والمتحف ودور الكتب وغيرها^(٢).

وبالاختصار هي الصوت والصورة التي تؤثر في أكثر من حاسته فتجذب انتباه الجماهير وتفكيرهم.

هذه الوسائل الإعلامية هي وسائل تعليمية مؤثرة ولها باع طويل في اكتساب الخبرة، ويمكن أن تكون ذات فاعلية كبيرة في التعلم المستمر إذا أحسن استخدامها. والحق أنها الوسائل التي تقدم للفرد التراث الإنساني بطريقة تثير اهتمامه بالمعرفة، فيقبل عليها ويلجأ إليها كمنهل عزب، يكتسب طريقة الخبرات الفعالة في جو من الحرية والتمتع بلا شروط أو قيود، وبصفة مستمرة تمتد بامتداد الحياة.

ويمكن أن تتحقق التربية المستمرة، في ضوء وسائل الإعلام الناخي التالية:^(٣)

١ - إيجاد قدر من الثقافة المشتركة في جميع الميادين، والسعى لتحقيق أهداف مشتركة بين المواطنين.

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، آراء في التربية المستمرة، م. ق. ص ٢٣ -

.٢٥

(٢) المؤمني، عبد الكريم، تعلم الكبار ومحو الأمية، واقع وتطورات، وزارة التربية والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ١٩٨٣ ، ص ٩ - ٣٠ .

(٣) م. ن.

مستمرة^(٤). وذلك لا يحيط من قدر المعلم، ولا الكتب، ولا الآراء والحكم الحاربة لها، ولا المدارس والكلليات والجامعات.

ولكن ما يميز عملية التربية عن سائر العمليات الجاربة في الحياة الاجتماعية، هو الهدف من صنع شيء للمعلم بحيث ينمو ويتغير ويتطور حتى تصبح له شخصية معينة.

ولكن هناك عمليات تقوم بها هيئات ومنظمات أخرى كثيرة تشارك التربية في هذا التغيير والتطوير والتتنمية للشخصية البشرية، كالبيت، والمعبد، والألعاب الجماعية والأقران، والأندية، ومؤسسات الترفيه واللهو، والعيش الجماعي، ووسائل الإعلام^(٥).

لذلك يتطلب هذا النوع من التعلم قيام تعاون وثيق بين الدولة والمجتمع بجميع مؤسساته ووضع سياسة عامة تعمل في ظلها هذه المؤسسات وتزودي دورها بحيث يتكامل مع التعليم النظامي.

أما برامج التعليم، فتشمل الخدمات الإرشادية والتدريبية، لتزويده الأفراد بالمهارات المتنوعة لمساعدتهم في أداء أعمالهم ورفع كفایاتهم الإنتاجية، وزيادة كفاءتهم المهنية ليكونوا أكثر تلاوةً مع مهتهم بسبب ما يحدث من تغير في حالة استخدام تقنيات جديدة في مجالات العمل المختلفة.

وهناك برامج التدريب على الخدمة لإعداد قوة بشرية عاملة مدربة ولخفض نسبة البطالة بين خريجي المراحل التعليمية المختلفة.

كما أن هناك برامج الثقافة العامة لتزويده الأفراد بالمعلومات والمهارات والاتجاهات الالزمة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وقيام الأفراد بأدوارهم

(٤) غالب، حنا، مواد وطرق التعليم، م. ن. ص ١٦٥ .

(٥) م. ن.

جديدة للتعلم الفني والمهني وبفرص متكافئة في عالم العمل. ويجب تشجيعهن على المطالبة بتوفير الظروف الاجتماعية والعائلية التي تتيح لهن ذلك، وأن يطالبن بالتعليم والتدريب الذين يؤيدانهن إلى موقع القيادة.

إن مشاركة المرأة في التنمية هي ضرورة لا ترد ولا تجادل وهذا يفرض زيادة فاعلية دورها من خلال تطوير معارفها ومهاراتها وخبراتها وهذا بدوره يحتم ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات التنمية إلى القوى البشرية نساء ورجالاً.

المطلوب تصدي التربية للتقصير الاجتماعي في هذا المجال بوسائل التثوير والتوجيه لتنمية الإنسان اللبناني وذلك عبر المناهج التعليمية والمدرسية وحملات التوعية الهدافلة إلى تنفيذ الرأي العام وحله على نبذ الممارسات الشاذة والقضاء على كل محاولات التفرقة الطائفية والجنسيّة والطبقية ونقتراح ذلك:

١ - إتخاذ الوسائل والإجراءات لمحو الأمية وتعليم الكبار وخاصة النساء والعمل على تنمية المهارات المعيشية لمواجهة آثار مشكلات الحرب، والتركيز على المهارات المهنية.

٢ - توسيع نطاق التعليم ليشمل تنمية القرى.

٣ - رفع المستوى التعليمي مع فرض الزامية التعليم ومجانيته حتى نهاية المرحلة المتوسطة على الأقل للذكور والإناث على السواء.

٤ - العمل على تشجيع الفتاة الدخول في معاهد التعليم الفني، التعليم الصناعي والزراعي، حتى يتاح لها مزيداً من فرص العمل والانتاج.

٥ - إنشاء مراكز التدريب المهني، وتكثيفها وزيادة عددها وتخصيص دورات للمرأة الراغبة في تعلم مهارات جديدة، أو الراغبة في تطوير مهاراتها القائمة.

٦ - تعديل أو تغيير المناهج لتلبية الحاجات الفردية والاجتماعية،

٢ - تنفيذ الناس وزيادة معارفهم، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو خبرات الفرد التي يهدرها الجهل وتعوقها الأمية الثقافية، والحرفية، فتزيد المعرفة تكامل شخصية الإنسان وتجعله قادراً على مواجهة التطور السريع في الحضارة الإنسانية والتحرر من الجمود وتشجيع البحث والتطور والتعبير.

٣ - تعريف أفراد المجتمع بالأحداث الجارية المحلية والإقليمية والعالمية، إذ بدون إطلاع الفرد على ما يدور حوله من أحداث، لا يستطيع أن يساهم بفاعليته في هذه الأحداث، كما أنه لا يستطيع أن يساهم بفاعليته في اتخاذ القرارات التي تهم أسرته وبلده والإنسانية جماء.

٤ - تعميق المعرفة الإنسانية ونشرها بسلامة وبساطة، خاصة وسائل الإعلام المعروفة، لما تنشره من إسهامات العلم الجديد والتكنولوجيا المتقدمة.

٥ - توجيه المرأة وتنمية قدراتها، لذلك يجب استخدام جميع أدوات وقنوات الإعلام المتاحة للمساعدة على نقل المعارف الأساسية وإعلام الناس وتثقيفهم في شتى الميادين.

كما يجب أن تحاول وسائل الاتصال والإعلام تنمية الوعي العام باهتمامات النساء وحاجاتهن وحقوقهن وإبراز قدراتهن وإنتجهن في شتى الحقول، كما ينبغي تنظيم حملات إعلامية حول أمية النساء وأثرها على المجتمع ونموه وتطوره.

ولعل من أهم الأمور التي يجب أن تعنى بها وسائل الإعلام إثارة الدافع والرغبة في التعلم عند الفرد بصورة عامة، وعند المرأة بصورة خاصة.

رابعاً: استراتيجية جديدة لتحقيق تكافؤ فرص تعليمية أفضل للنساء فلأجل السعي لفرص متكافئة بين النساء والرجال في مجتمعنا اللبناني، يجب أن تشجع الفتيات والنساء على الإقبال على التعلم، وبخاصة اللواتي يقين خارج المدارس واللواتي يدخلن عالم العمل على المطالبة بفرص

تحت قبة القيم يجب أن نبقى، وقيم الحق هي قيم العدل والحرية والديمقراطية، وهذه كلها من أصول الحضارة والحضارة، وال التربية ورشتنا الأولى ومرجعنا الأول في البناء والوحدة.

- ونخص بالذكر التربية المترتبة والتربية الوطنية.
- ٧ - تطوير معاهد وكليات إعداد المعلمين والمعلمات.
 - ٨ - تعزيز فرص التعليم والتدريب والتأهيل، وخصوصاً الإعداد المهني والعلمي (الكمبيوتر والميكانيك وغيرها).
 - ٩ - توفير الظروف المجتمعية التي تيسر المشاركة الكاملة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - ١٠ - الإفساح في المجال للمرأة لتجديد معلوماتها بواسطة التربية المستديمة أو المستمرة. أو ما يسمى بالتربية مدى الحياة، لأنها لم تعد ترقى فكريأً بل ضرورة ثقافية، حتى لا تفقد الصلة بينها وبين محظتها.
 - ١١ - تعزيز المكتبات وإنشاؤها في الأحياء والمدارس والجامعات.
 - ١٢ - القيام بدراسات وأبحاث حول أوضاع المرأة بهدف تحريك قدراتها، والهدف يبقى على الدوام بناء الوطن وثبت أركانه.
- إن لبنان في حاجة إلى كل أبنائه، ولقد عانى الكثير من الشرذمة والتفريق والتقسيم، فهل نعيد المأساة بت分区 دائم بين المرأة والرجل جناحي هذا الوطن الذي لا يمكن أن يقوم إلا على الحضارة والحرية والديمقراطية؟

الخاتمة

هذا بحث أردناه لإلقاء الضوء على الواقع لكنه طبعاً مقدمة لأبحاث وأعمال يجب ألا تتوقف ولا ترتاح.

ونقول مع كل القائلين بأن لبنان اليوم في حاجة إلى كل أبنائه، وفي حاجة إلى تخطي ويلات الشرذمة والتفريق حتى التقادس.

فهل تستبدل بذلك تفرقاً آخر يعمق الغربة بين المرأة والرجل، بصيغة سلبية هي صيغة الغالب والمغلوب وصيغة الحاكم والمحكوم وصيغة الظالم والمظلوم؟

في اعتباراتها كافة.

والنماء عملية متحدة، غير قابلة للتجزئة، لها عدة أبعاد، الجسدي أو الفسيولوجي، والانفعالي، والعقلي والاجتماعي. وهي متفاعلة يتأثر بعضها البعض، وذلك يعني أن المربين والمعلمين يجب أن يتمتعوا بكل الأبعاد جيّعاً لا أن يعثروا بالواحد ويهملا الآخر. فلا يمكن لأي معلم أو مربٍ أن يعلم جماعة من الأولاد كأنهم نظراء متشابهون متساوون. فما يحرك رغبة ولد في الدرس قد ينفر فيه آخر. والوظيفة الدراسية التي تناسب زيداً قد تكون أصعب أو أسهل مما يناسب عمراً، رغم تشابهما في السن، أو الصف، أو الجنس البيولوجي، أو الحجم أو درجة الذكاء، أو مستوى التحصيل.

قال الحريري إشارة إلى هذه الفروق بين الناس:

أصطاد قوماً بوعظٍ وآخرين بشعرٍ
وأستفز بخلٍ عقاً وعقلأً بخمرٍ

ورغم تفهم بعض المعلمين لاختلاف النماء عند الأولاد، ومراعاتهم للفروق الفردية فيما بينهم، وذلك بتفهم أحوالهم، وحل بعض مشكلاتهم، وإدراك حاجاتهم، واكتشاف ما عندهم من قوى وموهاب ومويل، إنما عملهم يقتصر على حل مشكلات التكيف مع البرنامج الدراسي فقط وفي حدود الإمكانيات المتوفرة لديهم.

وكثيراً ما يشكون المعلمون والأهل أنفسهم من اضطرابات عند الأولاد يقفون أمامها عاجزين عن إيجاد الحلول وطرق المعالجة. منها مشكلات انفعالية تتعلق بمستوى النضج الانفعالي العام، والصدمات الانفعالية، ومنها اضطرابات في التفكير والذاكرة، واضطراب الانتباه والسرحان والسهوان والانشغال، واضطرابات في الكلام من ناحية اللجلجة والتههنة والثرثرة، واضطرابات في الحركة وغيرها.

إذَا، رغم وعي المعلمين ومراعاتهم للفروق الفردية بين المتعلمين،

الفشل المدرسي وعلاقته

* بالتوجيه والإرشاد*

في الحياة المدرسية يصاب أولاد كثيرون مرة بعد مرة بالفشل والخيء، وي تعرضون للانتقاد والتوبیخ وأحياناً للاحتقار. فتتشطّع عزائمهم ويفقدون الثقة بالنفس، وينحطّ عندهم مستوى الطموح، ويشعرون بالنقص وعدم الاستحقاق، وتضعف قواهم، ويفقد سلوكهم اثنالفة واتجاهه. ويتغطّل عندهم التفكير، وتضعف مقدرتهم على الانتباه والتعلم، فيجرّهم فقدان النفس في المدرسة إلى طلبها خارجها. وليس ذلك فقط، بل يتولد في أعماقهم للمعلمين والكتب والمدارس كره شديد، ويلازمهم شعور بالخلو من الأهلية والكفاءة فيرتكبون رؤوسهم على غير هداية تخلصاً من غيظهم، وخبيتهم، وألم الشعور بعدم الاستحقاق. وقد يسدّدون عداءهم خارجاً نحو المجتمع أو داخلاً نحو النفس.

لقد أثبتت النتائج العلمية أهمية اختلاف النماء عند الأولاد والفرق الفردية عند المتعلمين، أي أنه لا يوجد ولدان متساويان في أي اعتبار من اعتبارات نمائهما. وذلك يعني أن تغدو فاسدة كل محاولة لتعليم الأولاد وتربيتهم بطريقة واحدة أو معاملتهم معاملة القطيع. بل يجب في كل درس ومادة، و موقف تعليمي، أن تراعي هذه الفروق عند الأولاد.

ووجود الفروق الفردية لا يعني أن أبناء سن نعائية معينة لا يشتّركون في بعض الصفات العامة، بل يعني أنهم حتى في هذه الصفات ليسوا بمتتساوين

(*) دراسة قدمت في الحلقة الدراسية التي أقامتها جمعية الإنماء التربوي للأولاد المتأخرین تعلّمياً في مارينا دل سول في طرابلس، موضوعها «الفشل المدرسي وعلاقته بالتوجيه والإرشاد»، في ٢٥/٦/١٩٩٣.

- الإنتاج الكامل والفاعل في الذات والمجتمع.
- ولذلك تتركز مهام التوجيه على جوانب ثلاثة:
- ١ - التوافق الشخصي، الذي يهدف إلى مساعدة الفرد والمجتمع في مختلف الهيئات: العائلية والمدرسية والمهنية في سبيل تكيف حي ونمو مضطرب.
 - ٢ - التوافق الاجتماعي، الذي يهدف بصورة خاصة إلى مساعدة الطالب على اختيار فرع الدراسة أو التدرب الذي يتلاءم مع قدراته وميله وقيمه من جهة، واحتياجات البلاد لمختلف أنواع القوى العاملة بمختلف مستوياتها من جهة ثانية.
 - ٣ - التوافق المهني، ويهدف إلى مساعدة الفرد طالباً كان أو غير طالب إلى اختيار مهنة تتلاءم مع إمكاناته وميله وقيمه من جهة، ومع احتياجات البلاد من جهة أخرى تأميناً لمصلحته والمصلحة العامة على السواء. كما يساعدته على التكيف في المهنة والنجاح فيها.
- ويمكّنا أن نلخص التعريف الشامل للتوجيه والإرشاد النفسي بأنه عملية بناء تهدف إلى مساعدة الفرد لكي يفهم ذاته ويدرس شخصيته ويعرف خبراته ويحدّد مشكلاته وينتفي إمكاناته، في ضوء معرفته ورغبته وتعلّمه وتدريبه لكي يصل إلى تحديد وتحقيق الصحة النفسية والتوافق شخصياً وتربوياً وأسرياً وزواجياً.
- ولقد أصبح له الآن أنسنه ونظرياته وطرقه و مجالاته وبرامجه، يقوم بها أخصائيون متخصصون علمياً وفنياً، أصبحت الحاجة ماسة إليه في مدارستنا، وفي أسرنا، وفي مؤسساتنا التعليمية والإنتاجية وفي مجتمعنا بصفة عامة.
- فليبيان لا يزال يتبنّى مبدأ التعليم العام المشترك حتى نهاية المرحلة الابتدائية، وبعده يأخذ وجهة التعليم المتوسط النهائي، والقسم الثالث يأخذ وجهة التعليم العام المعد للتعليم الثانوي ثم الجامعي، وقسم كبير يترك التعليم إلى الحياة. فهذا الوضع التعليمي هو وضع شاذ من الناحية التوجيهية

لا تزال المشكلة قائمة، في كثير من البلدان النامية والمتقدمة في إطار علاقة التعليم والتربية في المجتمع، كارتفاع نسب التسرب والرسوب، والإعادة في جميع المستويات... إلخ، والتي يامكان التوجيه والإرشاد التربوي أن يلعب دوراً أساسياً في تقليل نسب أثراها الضارة على المجتمع.

لذلك ترايدت الحاجة إلى ضرورة اعتماد نظم فعالة للتوجيه والإرشاد الطلابي على جميع مستويات الأنظمة التربوية في غالبية دول العالم.

ففي كثير من البلدان أصبح نظام الإرشاد والتوجيه الطلابي يشكل ركيزة من الركائز الأساسية التي تستند عليها عملية رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للنظم التعليمية وذلك باعتبار أن وظيفة هذا النظام ضرورية لإحداث المواجهة بين متطلبات الفرد وقدراته، وبين مناهج النظام التعليمي ومتطلبات واحتياجات المجتمع.

وبعد تجارب عديدة في البلدان المتقدمة خاصة، وفي بعض البلدان النامية، تبيّن أن التوجيه والإرشاد حاجة ملحة وأساس تنظيمي مرتبط مباشرة بالنظام التعليمي يساعد الفرد والمدرسة والمجتمع على التكيف السليم والنمو المضطرب والإنتاج الكافي. كما يرتبط أيضاً بالنظام الاقتصادي والاجتماعي.

والتجاه هو مجموع خدمات اجتماعية ونفسية منظمة تستند إلى الأصول والطرائق العلمية وتقدم إلى الأشخاص من مختلف الأعمار، وطلاب المدارس بصورة خاصة، في مختلف مراحل التعليم والمجتمعات بمختلف أنواعها وأصحابها.

وتهدف هذه الخدمات إلى المساعدة على:

- التكيف السليم في الحياة تجاه شتى المشكلات الشخصية والدراسية والمهنية.
- النمو الدينيانيكي، بتفاعل مستمر بين الفرد والمجتمع.

- ٥ - إجراء البحوث التي تهدف إلى معرفة المشاكل المدرسية ومعالجتها.
- ٦ - التعامل مع مشاكل التحصيل المدرسي واقتراح البرامج العلاجية لها.
- ٧ - تزويد الطلاب بالمعلومات التي قد تساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة التي لها علاقة بمستقبلهم الأكاديمي والمهني.
- ٨ - دعم الروابط بين المدرسة والأسرة من خلال تنظيم اجتماعات مشتركة للمعلمين والآباء، وزيارة العائلات، وتنظيم المحاضرات ومناقشات في إطار المجموعات.

إذًا، من أكبر المؤسسات التي يعمل فيها التوجيه والإرشاد المدرسة، ومن أكبر مجالاته مجال التربية. وتحتاج العملية التربوية إلى تحسين قائم على تحقيق جو نفسي صحي له مكونات احترام التلميذ كفرد في حد ذاته، وكعضو في جماعة في الصدف والمدرسة والمجتمع، وتحقيق الحرية والأمن والارتياح، بما يتبع نمو شخصيته. فإنارة الدافعية، وتشجيع الرغبة في التحصيل، واستخدام الثواب والتعزير، وعمل حساب الفروق الفردية، وتزويد الولد بالمعلومات الاجتماعية والمهنية المناسبة، كلها عوامل تؤدي إلى تحسين العملية التربوية، ويتم ذلك عن طريق تجهيز البيئات وخصوصاً البيئة المدرسية بمختلف الوسائل الإنسانية، فيها المناخ التربوي السليم، وتغنى هذه البيئات التربوية بالمؤثرات المختلفة في سبيل نمو الشخصية نمواً سليماً كاملاً متكاملاً.

كما تحتاج إلى المزيد من مراكز الإرشاد النفسي في المجتمع، لمعالجة بعض أنواع التصرفات السلوكية للأولاد، وتنمية الأداء الفكري، ومعالجة الفشل أو التأخر في التحصيل المدرسي، وتكوين المهارات النفسية والاجتماعية التي تقوى العلاقة والتعامل مع الآخرين.

أمل أن يباشر لبنان في تنظيم خدمات التوجيه والإرشاد في مدارسه ويتعمها شيئاً فشيئاً، وأن يسعى للحد من تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الولد ومصيره المدرسي والمهني، تلك العوامل التي تقف في الغالب حاجزاً أمام مستقبل النشاء ونماء المجتمعات، وذلك حتى

- العلمية، وهو يكلفنا أموالاً طائلة تهدى جزافاً لعدة أسباب منها:
- ١ - إن اتجاه الأولاد إلى إحدى الطرق المبنية أعلاه يتم بصورة عشوائية عفوية تحت تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودون اللجوء إلى التوجيه بالمعنى العلمي المنظم.
 - ٢ - إن التدرب المهني أو التعليم المتوسط النهائي أو التعليم الثانوي، أو ترك المدرسة، لا يجوز أن يتم قبل نهاية المرحلة المتوسطة، لعدم اكتمال ظهور وتكامل ونمو مختلف القدرات الفردية الجسدية والعقلية والاجتماعية والشخصية.

لذلك فإن تنظيم خدمات التوجيه والإرشاد في لبنان أصبح أمراً ملحاً، سواء كان على الصعيد الرسمي أو على صعيد المؤسسات الأهلية، في سبيل تحسين مردود التعليم وفي سبيل خدمة الإنسان والمجتمع على أكمل وجه. وقد أدركنا أهمية هذه الحاجة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية وباتدأنا بإعداد الكادرات المؤهلة في هذا المجال لتدخل إلى المدارس والمراكمز النفسية. وهذه الكادرات تتطلب إعداداً أكاديمياً لا يقل عن درجة الماجستير، ويشمل منهجه الجانب النظري للاطلاع على نظريات التوجيه والإرشاد والاختبارات والقياس، وقدرات إجراء المقابلات الشخصية ودينامية المجموعات، والجانب العملي في قضاء فترة تدريب تحت إشراف المتخصصين في مجالات التوجيه والإرشاد.

أما الخدمات التي يقدمها المرشدون في المدارس فهي:

- ١ - التعامل مع الحالات الفردية.
- ٢ - إجراء المقابلات الشخصية مع الطلاب الذين هم بحاجة إلى خدمات الإرشاد والتوجيه.
- ٣ - خدمات التوجيه العلاجي للمجموعات.
- ٤ - توجيه المجموعات ومناقشة المشاكل النفسية والأكاديمية للطلاب والتي لا يمكن مناقشتها في فترات الصيف الدراسية.

تعطى التربية بمختلف أجهزتها وبرامجها ونتائجها المرتبطة وحتى تأتي مساعدة التوجيه في محلها وحتى يؤمن نماء الفرد والمجتمع بصورة طبيعية إنسانية كاملة.

الفراغ ومشكلاته واستثماره عند الأولاد*

أولاً: أهمية أوقات الفراغ

إن التحضر والتحديث والتنمية الشاملة تفرض علينا جميعاً احترام الوقت وضرورة توزيعه على الأنشطة المختلفة التي يقوم بها الفرد يومياً ومن ضمنها أنشطة الفراغ والترويح التي أصبحت في عصرنا هذا أنشطة جوهرية لا يمكن إهمالها أو التخلص عنها أو التقليل من شأنها بأية صورة من الصور.

كما لا يمكن اعتبارها في الوقت الحاضر من الوسائل الثانوية أو التقليل من أهميتها وقيمتها للإنسان والمجتمع طفلاً كان أم رجلاً أم امرأة.

إن دراسة الفراغ والترويح في العلم الحديث اليوم تتولى فصل أوقات العمل عن أوقات الفراغ، وتسلیط الأضواء المنيرة على المشكلات الاجتماعية والحضارية للفراغ وأهميته في نمو وتطوير الشخصية الإنسانية وأنشطته الترويحية التي تمارسها الفئات العمرية في المجتمع وتمارسها الفئات الطبقية والمهنية المختلفة.

وتطرق مشكلة الفراغ كذلك إلى الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها زيادة الأوقات الحرة للأفراد وكيفية استثمارها والاستفادة منها في تطوير قدراتهم وتجديد طاقتهم وكفاءاتهم التفكيرية والعلمية والذوقية والإبداعية، إضافة إلى العمل من أجل تحقيق التوازن الأمثل، بينه وبين أوقات الفراغ.

(*) مداخلة ألقيت في ندوة جمعية قدماء الكشاف، موضوعها «الفراغ ومشكلاته واستثماره عند الأولاد»، في قاعة جمعية العناية بالطفل والأم، في ١٩٩٣/٨/٣٠.

أما الأسلوب الثاني فهو الذي يتجاوز تقسيم الوقت إلى قسمين رئيسين، وقت العمل (Labour Time) ووقت الفراغ (Leisure Time) ويتجه نحو دراسة وقت الإنسان دراسة شاملة لا تفصل بين وقت العمل ووقت الفراغ. وهذا هو المفهوم الحديث للفراغ.

تقسيم الوقت حسب هذا المفهوم لا يعتمد على طبيعة الفترات الزمنية التي يقضيها الإنسان في العمل والراحة والاستجمام، إنما يعتمد على طبيعة النشاطات والفعاليات المتنوعة التي يمارسها في حياته اليومية^(١).

لذلك تعاني مشكلة الفراغ من عدم القدرة على التمييز بين نشاطات العمل ونشاطات الفراغ. وهناك الكثير من أنشطة العمل يمكن أن تعتبر من قبل الأشخاص الذين يمارسونها أنشطة فراغ وترويح، وهناك الكثير من أنشطة الفراغ يمكن اعتبارها أنشطة عمل. فالكتابة القراءة التي هي أنشطة عمل لأنها تساعد الولد الذي يمارسها على كسب المادة والنجاح في الامتحانات، ويمكن أن تزول كهواية محببة لملء أوقات الفراغ. والعمل في حديقة البيت أو المزرعة أو الأرض وسيلة من وسائل الفراغ والترويح، ويمكن أن يكون عملاً اقتصادياً صرفاً حيث إنه يغنى صاحب الأرض عن دفع خدمات مأجورة لهذا العمل^(٢).

كما يمكننا أن نتساءل عن طبيعة الفعاليات التي تمارسها ربة البيت داخل بيتها كالطهي والحياة والاعتناء بالأطفال ومراقبتهم، هل هذه فعاليات عمل أم فعاليات فراغ وترويح؟

من الصعوبة حقاً الإجابة عن هذا التساؤل بصورة دقيقة واضحة. ففعاليات ربات البيوت داخل بيتهن هي فعاليات عمل وفعاليات فراغ طالما

Durant, H., *The Problem of Leisure*, London, 1938, p. 3-5.

Dumazedier, J., *Criteriology of A Cultural Development Policy of Leisure*, Brussels, 1974, p. 163.

ولهذا نوّد أن نلفت أنظار الآباء والأمهات والمعلمين وأصحاب القرار التربوي والباحثين، إلى دراسة هذه المشكلة دراسة موضوعية علمية للتعرف على أسبابها وأبعادها ومضامينها عند الإنسان عموماً وعند الطفل والولد خصوصاً، هي من المسائل الخطيرة التي نواجهها نظراً لارتباطها بقضية رفاهية الإنسان وتطوير نوعية حياته وإقامة المجال أمامه في تطوير وتحقيق طموحاته.

فقد أصبح الفراغ بالنسبة إلى الجماعات والشرائح الاجتماعية في مجتمعنا، وفي سائر المجتمعات المختلفة حقيقة ملموسة ومشكلة تحتاج إلى الدراسة والتفكير العميقين والمعالجات الموضوعية.

إن مشكلات الفراغ تدور حول ضرورة أو عدم ضرورة الخط الفاصل بينه وبين أنشطة العمل، وفي فرز أنشطته الإيجابية عن أنشطته السلبية، وعلاقة أنشطته بالتوزيع العمري والجنساني والعلمي للسكان، وكيفية استثماره، ودوره في تنمية الشخصية ومضاعفة الإنتاجية، والتماسك بين فئات المجتمع.

هناك أسلوبان مختلفان لدراسة وتحليل موضوع الفراغ يعتمد عليهما العلماء والمتخصصون في استيعاب مشكلات الفراغ التي تعترض الأفراد والجماعات في المجتمعات المتحضرة والراقية.

الأسلوب الأول يرتكز على دراسة الفوارق الأساسية بين أوقات العمل وأوقات الفراغ، ووضع الخط الفاصل الواضح بينهما.

فوقت الفراغ، هو الوقت الذي يقضيه الإنسان في ممارسة نشاطات خارج نطاق عمله الوظيفي، وممارسة هذه النشاطات تكون اختيارية ومن محض إرادته الحرّة وتكون منطقية مع أحواله الاجتماعية ومع أذواقه وقيمته وفنته العمرية^(١).

Anderson, N. *Work and Leisure*, Routledge and Kegan Paul, London, 1961, p. 23. (١)

الأذى والضرر للآخرين، كالعنف والمحاكسة، والتتصدي للآخرين والنيل منهم وإيذائهم، والتعدى، والتسكع في الشوارع، وغير ذلك من أنواع السلوك التي لا يقرها المجتمع.

وقد يكون الترويح نشاطاً اختيارياً، عندما يختار الفرد بإرادته الحرة دون إجبار خارجي نوع النشاط الذي يميل إليه ويتنااسب مع أذواقه وقدراته وأمكانياته.

وميل الفرد لنوع من النشاط التروحي دون الآخر، ميل مكتسب واستعداد لتركيز انتباذه على أشياء معينة تشير وجدها. ولكن النشاط التروحي لفرد معين قد لا تكون له جاذبية عند فرد آخر. ومما لا شك فيه أن العوامل الوراثية تؤثر في تفضيل الفرد لنوع معين من أنواع الأنشطة الترويحية، ولكن العامل الأساسي هو بالتأكيد التعليم السابق.

وعلى ذلك فإن التربية لها أهميتها الكبيرة في تحديد أنواع الأنشطة الترويحية التي يتمتع الفرد بمارسها. ومن هنا تبرز أهمية الاهتمام بيمول الأطفال والشباب كمحاولة مهمة لتنمية فاعلية وإنجذبة الفرد تنمية شاملة. ومن هنا نستطيع القول بأن الترويج نشاط اختياري مع التأكيد على أهمية التوجيه التربوي.

أما الترويج كنشاط ممتع وساز، فهو يمنح الفرد المتعة والسرور والسعادة كنواحٍ شعورية ذاتية ناتجة عن هذا النشاط التروحي⁽¹⁾.

وفي هذا المجال يجب أن نشير إلى أن المتعة الناتجة ينبغي أن لا تؤثر بأي شكل من الأشكال في سعادة الآخرين أو أن تؤدي إلى إيذاء النفس أو إيذاء الآخرين والإضرار بهم.

في ضوء هذه المفاهيم للترويج نستطيع القول، بأنه نشاط اختياري

أنها تقضي أمور البيت وتعتني بشؤون الأولاد وفي نفس الوقت تعطي الأفراد الذين يمارسونها قسطاً من الإقناع والارتياح والطمأنينة والرضى.

ثانياً: الخصائص العامة التي يتتصف بها الترويج

إن مفهوم وقت الفراغ في المجتمع المتحضر ليس هو مجموع الدقائق أو الساعات أو الأيام عند الفرد والتي يمكن أن يصرفها ويمضيها كما يشاء، وإنما هو الوقت المهم الذي ينبغي تخطيشه وبرمجه واستثماره بطريقة تساعده على تنمية ذاتية الفرد وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية، وتحقيق خدمة مصالح المجتمع الكبير.

وفي عصرنا الحالي تتردد كلمة ترويج (Recreation Time) في كل مكان وعلى كل لسان، ولكن في معظم الأحيان لا يقصد بها مفهوم واحد. فهناك العديد من التعريفات، تكاد تتفق على أن الترويج نوع من النشاط يمارس لذاته وليس لأي نوع من المكافآت ويمنع الفرد منفذاً لقواء البدنية والعقلية والخلقية، وب يحدث هذا الترويج في وقت الفراغ كنتيجة لرغبة داخلية وليس بسبب إجبار خارجي⁽¹⁾.

وببناء على هذا التعريف، هناك العديد من الخصائص العامة التي يمكن أن يشتم بها الترويج، وهي أنه نشاط بنائي، و اختياري وممتع وساز.

فقد يكون النشاط التروحي بنائياً عندما يهدف إلى بناء وتطوير شخصية الفرد. وشخصية الفرد ومواهبه وملكاته يمكن أن تفتح وتنمى وتطور من خلال ممارسة الأنشطة الإيجابية للفراغ، كالأنشطة الرياضية والفنية والأدبية والمطالعة والتتبع، والسفر من أجل الراحة والاستجمام، وزيارة الأماكن الأخرى، ومشاهدة التلفزيون وسماع الراديو والتسجيل.

ومن جهة ثانية قد يكون النشاط هداماً يسهم في إيذاء الذات وجلب

(1) محمد الخطاب، د. عطيات، أوقات الفراغ والترويج، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٠.

Carlson, N., *Leisure and Recreation*, New York, 1971, p. 15. (1)

ويطلق عليها الأنشطة الاستقبلية، أي أنها استقبال لنشاط خارجي عن طريق الحواس كالسمع والبصر، كما هو الحال في القراءة ومشاهدة التلفزيون والأفلام السينمائية والمسرحيات.

٤ - الأنشطة السلبية

والمقصود بها قيام الفرد بنشاط لا يتميز ببذل الجهد كالنوم أو الاسترخاء أو الصمت.

ومما لا شك فيه أن أنواع الأنشطة الترويحية لها فائدتها النسبية للفرد تبعاً لعوامل العمر والجنس والثقافة والقدرات والقابليات ووقت الفراغ المتاح ومقدار جهد العمل اليومي وغير ذلك، كالمواسم (الصيف والشتاء) والعوامل الجوية، ولعدد المشتركين، كالترويج الفردي والجماعي، وبالنسبة لمجال الإشراف كالترويج في الأسرة والترويج في المدرسة وفي الأندية^(١).

إن زيادة الطلب على الأنشطة المتنوعة للفراغ والترويج تجسد نفسها في معظم دول العالم، في كمية الأموال التي تنفقها مثلاً العائلات الأوروبية على أنشطة الفراغ و مجالاتها المختلفة. ومن جهة أخرى تعكس الأدوار المتنامية التي تؤديها أنشطة الفراغ والترويج لأبناء تلك الدول، في كمية الأموال والاستثمارات الحكومية والأهلية التي تخصص لها. فهم لا يعترضون على زيادة الضرائب مثلاً شريطة أن تتفق على تطوير أنشطة الفراغ التي يمارسونها خلال أوقاتهم الحرة.

وقد شهدت معظم الدول الأوروبية زيادة النفقات الحكومية المصرفية على مشاريع الفراغ والترويج والمشاريع المتعلقة بالاستفادة من أوقات الفراغ بصورة مباشرة كالمشاريع الثقافية والتربوية ومشاريع النقل، والمواصلات ومشاريع الحدائق، والمتزهات العامة والمسابح وغيرها.

Emmanuel, p., *Leisure and Industrial Society*, Brussels, 1974, p. 32.

(١)

متع للفرد ومقبول من المجتمع يمارس خلال أوقات الفراغ ويسمى في بناء الفرد وتنميته تنمية كلية وشاملة^(٢).

ثالثاً: أنواع الأنشطة الترويحية للأولاد ونمذج الاشتراك فيها بما أن الترويح نشاط يتعلق ب المجالات متعددة كال المجالات الثقافية والرياضية والفنية والخلقية والإنسانية إلخ. فهناك العديد من الأنشطة الترويحية التي يمكن ممارستها في وقت الفراغ.

ويمكن تقسيمها إلى أقسام متنوعة تبعاً لنماذج الاشتراك فيها:

١ - الاشتراك الابتكاري

الذي يعمل فيه المشترك على الإبداع والابتكار عن طريق اندماجه التام في نوع النشاط الممارس، مثله في ذلك مثل العالم أو المبتكر ومثل اللاعب الذي يعشّق لعبه ويندمج فيها إلى الحد الذي ينسى ما عداها.

٢ - الاشتراك الإيجابي

وهو ذلك الاشتراك في أوجه النشاط التي تسهم في تنمية الفرد جسدياً أو عقلياً أو اجتماعياً أو نفسياً، مثل اللعب والرسم والأنشطة الرياضية والعزف على الآلات الموسيقية وغيرها، والاشتراك في فرق التمثيل والخطابة، وغير ذلك من فرق وجمعيات الهوايات المدرسية.

٣ - الاشتراك العاطفي

ويقصد به اشتراك الفرد عاطفياً في مختلف أنواع الأنشطة مثل مشاهدة المباريات الرياضية أو الاستماع إلى الموسيقى أو مشاهدة اللوحات الفنية.

Paker, S. *The Future of Work & Leisure*, London, Mac Gibbon & Kee, 1971, p. 52. (١)

Durant, *The Problem of Leisure*, op.cit. p. 21. (٢)

فراغ وترويج والاستفادة من كلا الوقتين في الفعاليات الإنتاجية والترفيهية التي تبني شخصياتهم وتنمي المجتمع في الوقت نفسه. فالولد الذي يقضي معظم أوقاته بأداء العمل الوظيفي ولا يمارس أنشطة الفراغ، يكون في المستقبل غير قادر على تذوق أنماط حياته وعجزاً عن تكوين العلاقات الجيدة مع الآخرين وغير مندفع نحو عمله الوظيفي كما ينبغي.

- ٢ - ضرورة مساعدة الأولاد بالمشاركة في أنشطة الفراغ والترويج المبدعة الخلاقة كالطالعة والكتابة وممارسة الفنون الجميلة والأنشطة الرياضية، وزيارة الأماكن الأثرية، والسفر، وزيارة الأهل والأقارب والاصدقاء، والانتساب إلى النادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية والكشفية.
- ٣ - ضرورة إقناع الأولاد بتخصيص جزء من مواردهم المالية لأنشطة الفراغ والترويج وممارسة الهوايات الفنية والعلمية والأدبية وشراء الكتب والمطبوعات.

٤ - تكوين وبلورة الصفات الذوقية والجمالية عند الأولاد، هذه الصفات التي تمكّنهم من ممارسة أنشطة الفراغ الجيدة والرفيعة التي من شأنها أن تصقل سمات شخصياتهم وتطور سلوكهم وعلاقتهم مع الآخرين وتزيد من درجة انسجامهم وتفاعلهم مع المجتمع الكبير.

٥ - تكوين القيم والممارسات السلوكية التي تثمن أنشطة الفراغ والترويج وتحفز الأولاد على المشاركة والاستفادة من البرامج الثقافية والترويجية والترفيهية، كما تساوي هذه القيم والممارسات بين أنشطة العمل وأنشطة الفراغ والترويج، وتؤمن بضرورة ممارستها وعدم تفضيل أحدتها على الآخر.

٦ - ضرورة قيام المؤسسات الإعلامية والتربوية بشرح أهمية أوقات الفراغ للأولاد وكيفية استثمارها في أنشطة وفعالية الفراغ والترويج الإيجابية لتحقيق التوازن الأصيل بين أنشطة العمل وأنشطة الفراغ.

٧ - مطالبة القطاع العام، أي الدولة، تقديم تسهيلات الفراغ الإيجابية

وهناك مؤسسات تستثمر الأموال في أنشطة الفراغ ذات الطابع التجاري الريحي، واستثمار كل هذه الأموال من مشاريع الفراغ والترويج قد أدى بدوره إلى تطوير أنشطة الفراغ وتمكين المواطنين جائعاً من ممارستها والاستفادة منها^(١).

فأين مشاريعنا للأطفال؟

من خلال هذه النظرة لأهمية وقت الفراغ والترويج عند الأولاد، وبعد تحديد أهدافه وأنواعه، يمكننا أن نطرح السؤال التالي:
ما هي التدابير والسبل والوسائل العملية التي يمكن للسلطات التربوية والمؤسسات العامة والخاصة في مجتمعنا أن تقوم بها للتخطيط لهذه النشاطات وتنفيذها؟

رابعاً: بعض المقترنات والتوجيهات للتخطيط والتنفيذ لاستثمار أوقات الفراغ عند الأطفال

يستدلّ من بعض الدراسات أن الأطفال والأولاد هم الجمهور الأكبر من مشاهدي برامج التلفزيون، وأن التلفزيون في حياة الطفل اللبناني يمثل المرتبة الأولى في ملء أوقات فراغه. وما يؤكد هذا القول، أنه في نتائج عينة من خمسينات امرأة في طرابلس، ذكرت أن ٦٧,٦٠٪ منها يشاهد أولادهن التلفزيون يومياً، والفترّة تتراوح بين ساعتين وثلاث ساعات^(٢).

هذا ما يمنعهم طبعاً من القيام بنشاطات أخرى.

لذلك نتقدم بالمقترنات والتوصيات التالية:

١ - مساعدة الأولاد على إدراك أهمية تقسيم الوقت إلى وقت عمل ووقت

(١) Nobb, J., *Sociology*, London, Macmillan Education 1980, p. 282.

(٢) د. أمان كباره شعراوي، *أوضاع وقضايا المرأة*، دراسة نفسية اجتماعية، منشورات صالون فضيلة فنال الأبي، ١٩٩١، ص ١٦٨ و ١٦٩.

المرأة في طرابلس بين الماضي والحاضر*

شكلت طرابلس ولاية قائمة بذاتها حتى نهاية القرن الثامن عشر. أما في العام ١٨٨٧ فقد أحقت بولية بيروت المستحدثة نتيجة لازدياد أهمية بيروت وحساسيتها.

لدى التدقيق والنظر في الأحداث التاريخية التي تفصل بين الوضعين، نرى أن ما تميزت به طرابلس اقتصادياً ودينياً وسياسياً لم مختلف عن حالات أكثر المدن في ذلك الوقت بحيث إن المدينة لم تشكل مجتمعاً مغلقاً.

لم تتميز سلبياً بوضعها كمدينة منفية، فقد كانت حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر المرفا الرئيس على الساحل السوري الممتد. كانت إيجابية بثقافتها وتمدنها الخاص، وتفرعها إلى عائلات عريقة من رجال الدين والمثقفين والتجار، تستند إلى وفرة إنتاجها الزراعي، الذي أفرد لها موقفاً ودوراً تجارياً كبيراً.

ومنذ تحولت المدينة في أواسط القرن الثامن عشر إلى عاصمة إقليمية بدأت معاناتها الإشكالية مع مدينة بيروت. هي اليوم العاصمة الثانية، وقد تكون النموذج الأفضل بما تحمله من مخزون ثقافي للتميز الواضح بين الدولة والمجتمع.

إن الدخول إلى المجتمع الطرابلسي، يمكن أن يتم من مداخل عده. لكن لا شيء يوضح أسس هذا المجتمع مثل الدخول إليه من باب عناصره

للأطفال كفتح المسارح والسينمات، والمنتزهات، والمسابح، والساحات الرياضية، والاستجمام، والمكتبات العامة في العاصمة وفي المدن، وفي مناطق البلاد كلها.

- ٨ - ضرورة تطوير الأنشطة الفنية والأدبية والرياضية والعمل على توفير المستلزمات الضرورية لتنمية وتطوير المواهب عند الأولاد.
- ٩ - الاهتمام بالبرامج الإذاعية وخاصة التلفزيونية، لتكون مصدراً للمعرفة والثقافة.

(*) دراسة قدمت لمجلة تاريخ العرب، العدد (١٤٢) موضوعها «المرأة في طرابلس بين الماضي والحاضر» في ١٩٩٣/٩/٢٥.

هؤلاء إلى جانب مراقبتهم للحياة اليومية المدنية وشأن الجماعات يهبون ثوابت تاريخية ثقافية ستبع دوراً واسعاً، لن يستطيع أحد إهمالها دونما ضرر، خاصة بعد انهيار الإدارة العثمانية.

كيف نحكم على هذا التأثير الأخاذ في مضمار تشكيل البنية الثقافية لهذه البيئة، في انعكاسه على منهجية النساء في التعامل مع القضايا الحياتية؟

بدت أروقة الجامع المنصوري الكبير في طرابلس، مهدًا علميًّا وثقافيًّا حقيقيًّا، انطلقت فيها صحفة الشيخ حسين الجسر بمقالات علمية واجتماعية وفلسفية باللغتين العربية والفرنسية، كما انطلقت مثلها مجلة المنار للشيخ رشيد رضا الذي تلمنذ في أروقة هذا الجامع على يد أستاده الجسر.

وكان هذا، في الوقت الذي كان فيه الشيخ أمين عز الدين قاضياً للشرع، وهو الشيخ التقديمي التفكير ورئيس الجمعية الخيرية الإسلامية لمدة عشرين عاماً. هذه الجمعية التي ستكون بعد عهد قريب مع مدرستها الشرعية برعاية مؤسسيها الشيخ أمين عز الدين ركناً من أركان كلية التربية والتعليم، أهم صرح علمي في طرابلس أراده الجميع سداً منيعاً في وجه صروف علمية أخرى، كانت قد بدأت تخرج عن رضى الوجوه الاجتماعية النافذة في المدينة.

من المعروف أن هذا الجو الثقافي المتقدم، الذي كان من أبرز ما تتصف به طرابلس، لم يستوعب النساء في ظل نعيمه وتوجهه. كانت الكتابات والخطابات أقصى ما يمكن الوصول إليه في مقابل التقدم الحضاري الثقافي المائل في مجتمع الرجال. وكانت الميسورات منهن تحظى بنعمة حفظ القرآن فقط، لتردد عباراته وجمله دون تعلم الحرف. وفي شكل عام كانت القدرات على الذهاب إلى هذه المراكز العلمية البدائية والمتواضعة هن بنات زوجات الرجال أصحاب المراكز والنفوذ.

في مقابل رجال الدين، كان هناك الأفندية والأعيان، وهي ألقاب توشر على رضى الحكم عن فئة معينة من الناس، وكانت زوجات وبنات هؤلاء

الفاعلة بصمت والداخلة في أهم مراكز تكونه وتفاعلها.

إن عناصر واقع المرأة الطرابلسية الراهنة موجودة في الماضي. لستا الآن بقصد نقد التراكمات التي تكونت خلال المئة سنة الأخيرة، إنما نحن بقصد محاولة كتابة عن التنويعات والمفارقات الاجتماعية في هذه المدينة منذ مطلع القرن.

لذلك ستتركز هذه المحاولة على الواقع الاجتماعية في إطارها العامة، دون الدخول في تصنيف المجتمع إلى فئات - وهذا يتطلب عملاً منهجياً بحثياً، وقد قمنا في دراسة منشورة لنا عن أوضاع وقضايا المرأة الطرابلسية^(١) - بحيث لا نخرج عن سياق العودة إلى الماضي لاستخلاص ما آل إليه الحديث في السياق الزمني الذي مرّ به، وهل أدخل تغيرات وتبدلات على السلوك الاجتماعي للمرأة الطرابلسية.

صورة المجتمع الطرابلسي في بداية هذا القرن وحتى نهاية عقدة الثاني كانت الطبقة الأساسية في المجتمع الطرابلسي حتى طبقة رجال الدين المؤلفة من قاضي الشرع الشريف، المفتى، خطباء وأئمة المساجد. فكان

(١) أمان كباره شعراني، *أوضاع وقضايا المرأة*، دراسة ميدانية نفسية اجتماعية، منشورات صالون فضيلة فتال الأدبي، طرابلس - لبنان، ١٩٩١.

قامت بالتحقيقات نخبة من السيدات الموظفات في طرابلس، وقد استغرق ذلك مدة ستين متاليفين. عملت السيدات برغبة وشوق واندفاع للغوص في المشكلات الأساسية لأوضاع وقضايا المرأة الطرابلسية، التي تكمن في مواقف وقيم يؤمن بها المجتمع، وفي هيكل النظم التربوية السائدة وطرق تعليم المرأة. وحاولت الباحثة في هذه الدراسة، الاستماع لحديث المرأة عن نفسها، لتصور ما تعانيه المرأة المعاصرة من هواجس، وتلتقط ما تمتلكه من مفاهيم، ثم تناقش وتقوم هذه الأحاديث مقدمة نظرات وآراء قد تساهم في بث الوعي المعرفي الذي يمكن إحرائه من تطوير إمكانات المرأة واستثمارها في مشاريع التنمية والتغيير، ليتمتد نشاطها إلى كل ميدان في المجتمع.

كانت هذه الداية مستشاره والدة الرجل المرشح للزواج، فهي التي تعرض محاسن الفتيات الأخلاقية والعائلية والخلاقية، وهي التي تشرح عن حسبها ونسبها. وما التكريم الذي كانت تلقاه إلا الدليل القاطع على قدراتها في هذا المضمار.

هذا الاستعراض السريع للثقافة السائدة في ذلك الوقت وكيفية انعكاسها على وضع النساء في طرابلس يبدو مجالاً كرسه النظام الاجتماعي الأبوى المسيطر بحيث بدت المرأة فيه أسيرة هذا التحليل.

هل ناضلت النساء في طرابلس لاختراق هذه الدائرة الحديدية، وهل رغبت في الخلاص من هذا الواقع؟

لا شك أنها صاحت سؤالاً لنفسها وماذا تريد.. على أن صياغة سؤالها لا تخرج عن المكان والزمان في فترة تاريخية معينة، ولا تهمل حاجاتها المادية والروحية.

هل كانت المرأة الطرابلسية أهلاً لطرح قضايا خاصة بها، أم أنها عملت ما يريد المجتمع وليس ما تريد هي؟

للإجابة على الجزء الأول من هذا السؤال، يكفينا استعراض عمل المرأة في ميادين عدة اجتماعية، دون اقتطاع هذه الأعمال عن بنية حقيقة كاملة اجتماعية، فتقيمتها لا يتم بمقارنتها مع أشكال مكتملة أخرى نعرفها، بل في حدود إطارها المرسوم منذ بداية هذه المحاولة.

انحصرت ميادين العمل النسائي الطرابلسي في دائري العمل الخيري والتعليم أولاً وتوسعت بعد ذلك لتشمل الطب والصيدلة والصحافة وقطاعات أخرى.

دائرة العمل الخيري

سنة ١٩٠٦ تأسست جمعية السيدة الأرثوذكسية لعضد اليتامي في عهد البطريرك غريغورس حداد الملقب ببطريرك العرب برئاسة السيدة لبيبة صدقه،

الأفنديه والأعيان تتمتعن بمركز خاص على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، بحيث كن يقمن في بيوتين حلقات ترتادها النساء، لإبراز مفاتهن من خلف الأزياء المكبلة والدارجة، دون أن تكون لهذه الحلقات أي أدوار تتعذر هذا، ودون أن تتطور من نقلة نوعية إلى ما هو أبعد من الاستعراض النسائي للمقتنيات الثرية. فهي تستطيع فقط الخروج بعد إذن زوجها في أوقات غيابه، بعد تأمين الطعام أولاً وشؤون البيت ثانياً، وترضخ لهيمنة فكر الرجال الأزواج والآباء على هذه الحلقات حتى في غيابهم؛ فلم تكن قبل الدخول في أي حديث ما خلا، وطلبت إذن الدخول فيه مسبقاً من زوجها، وليتها وسيدة.

لا تؤكد الدراسات عن طرابلس حضور النساء ولو في أوقات خاصة بين حفلات فرق التمثيل المسرحي التي كانت ترتاد المدينة، بقيادة الشيخ سلامة حجازي وركي عكاشة على مسرح زهرة الفيحاء الذي كان شيهده المرحوم حسين الأنجا، المعروف باسم مسرح الباروكه، فكانت أوقات اللهو تعرف بما يسمى «السيران» في جنان الليمون المحطة بالمدينة. والسيران مشروع نزهة على امتداد نهار كامل طويل، يقضيه في الغناء والرقص والطعام، يخطط له مسبقاً بين نساء العائلات المتاجنة اقتصادياً واجتماعياً.

ورغم اعتقادنا بأن طرابلس في ذلك الوقت، كانت تشكل وحدة اجتماعية يتقارب نسبياً فيها الجميع من مستوى معيشى واحد، إلا أنه من الحقيقي القول إن «طبقة العوام» التي ضمت ٩٥٪ من مجمل سكان المدينة وهي الشرحقة التي يقع على كاهلها شغل البنية التحتية لم تكن أوضاعها أوضاعاً لائقة على المستويات التعليمية والصحية والخدماتية.

وكانت عادة حجب الأنثى ابتداء من سن الثامنة من أسباب استحالة رؤية المخطوبة قبل الزواج، فكانت الداية تقوم بهذه المهمة بصفتها الوحيدة القادره على رؤية البنات المرشحات للزواج في الحمامات العامة المرتادة للاستحمام لعدم وجود الحمامات الخاصة في البيوت.

علم الدين، الرئيسة الحالية لهذه الجمعية إلاً من الرعيل العائلي ذاته، يضاف إلى مزاياها قدرات اجتماعية كثيرة جعلت أعمال الصليب الأحمر تنتقل إلى حيث العمل الممنهج والواسع.

لم تخلّ واحدة من السيدات عن المزايا الاجتماعية البورجوازية، ولن أنسى قدرات السيدة ممدوحة ذوق منلا، رئيسة جمعية دار الitième في الخمسينيات، في إدارة حديث «الصبيحات» النسائية وتحويلها إلى نقاش حول أمور تهم الجميع، لقد خسرت طرابلس بفقدانها سيدة جليلة عاقلة تضفي في حكمتها الكثير على كلٍّ أمرٍ عُرفت به أو عُرض عليها.

وكذلك السيدة علية ذوق شوقي، فطلعتها البهية وشخصيتها القوية، كانت من عوالم المضي في تأسيس جمعية رعاية الأطفال ومدرستها الجميلة المتميزة بينها المفرد المغطى بأشجار الياسمين ومدخلها ببابه الأسود الحديدى المزين بأنواع من الزهور الملونة.

في سنة ١٩٢٠ تأسست الجمعية الخيرية المارونية للسيدات لمساعدة بنات ونساء الرعية وقد عملت فيها حتى العام ١٩٤٦ : يمنا سايد أسطفان - روز جورج سيفي - حواء وهبة رفيع - جوزفين مرشد عريضة - هند جورج عريضة - إيلين فيليب رفول - فدي ميشال شبظيني . وبعد هذا التاريخ توالت كل من ماري فريد بولس والستة ماري أنيس رحمة على الرئاستة . والستة رحمة حازت على وسام الاستحقاق اللبناني تقديرًا لعطائهما وخدماتها . والرئيسة الحالية السيدة ماري ميلاد رفيع من السيدات اللواتي يعملن في العقل النسائي باستمرار في سبيل تحسين وضع المرأة .

في سنة ١٩٣٦ تأسست جمعية حاملات الطيب، رئيستها الأولى كانت المرحومة أدما قيسر نحاس ثم رضى لطف الله خلاط وفوتين عبد الله خلاط وأدال يوسف خلاط . وكان هدف الجمعية وعملها مساعدة وزيارة العائلات المستورة . وسيكون لرئيستها الحالية السيدة هيلدا مابرو مسعد دوراً لا يقتصر على هذه الجمعية، بل هي أول سيدة تشغل منصب قنصل فخري لألمانيا

أنت بعدها السيدة كاتيا بربت بندلي .

فكان طائفه الروم الأرثوذكس تلي الطائفه الإسلامية بعدد السكان في طرابلس حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد عمل البطيريك حداد لأن تكون هذه الجمعية محطة تعامل جيد بينه وبين رجال الدين المسلمين . وكانت صلاته بهؤلاء صلات تلامح قوي أخوي ومنمر .

سنة ١٩٢٥ تأسست الجمعية الخيرية النسائية وأقامت داراً للitième الإسلامية سنة ١٩٤٦ في موقع ممتاز من المدينة . ساهمت في تربية الفقيرات ومساعدتهن على تعلم مهن مختلفة . ترأست السيدة إقبال عز الدين هذه الجمعية في البداية وعملت لها إلى جانب اهتمامها بجمعية الصليب الأحمر فرع طرابلس والشمال .

فكان تتألف جمعيتها التأسيسية في ذلك الوقت من السيدات :

مفيدة أدib - حبية علم الدين - ممدوحة ذوق منلا - فاطمة منلا - سمحة نعنعي - عزيزة ذوق - علية ذوق - يمن منلا - درية علم الدين - حليمة حسن الرفاعي - خالدية عز الدين كبيرة والدتني وابنة الشيخ أمين عز الدين .

أعرفهن جميعاً، سيدات كبيرات بأعمالهن وأفضلهن خرجن على النمط السادس في حياة نساء طرابلس، ودخلن معتركاً جديداً باهتمامات جديدة فأصبحن صاحبات قضايا ومواقف . لا أدعى أنهن اتبعن طريق العمل الاجتماعي انطلاقاً من موقف نضالي، لا، بل أعتبر أنهن بنات وزوجات الرجال أصحاب القرار ونسبيات العائلات المرموقة؛ لا زال الصليب الأحمر اللبناني يذكر السيدة إقبال عز الدين، يوم كانت هذه الجمعية ملتقى السيدات البورجوازيات المعروفات بجمالها وأناقها وعصاها وقبعاتها الإفرنجية التي كانت تميزها في الاجتماعات . لم تتول رئاسة جمعية الصليب الأحمر سوى سيدات تتمنن لعائلات عريقة، فمنيرفا غريب هي ابنة من بنات هذه العائلات، وقد تولت المنصب بعد السيدة إقبال عز الدين . وما الآنسة نجوى

ولتعليم الحرف والمهن، لقد ضحت ساميا شنبور بفكرة الزواج وبناء عائلة في سبيل تفرغها للعمل الاجتماعي. وإن بدأية رفع الحجاب كانت تتضاعف على رأسها القبعة وتزيين صورها بالشارات الكشفية لتشجيع الفتيات اللواتي علمتهن اللغة الفرنسية على الاتساب لهذه الحركة والاشتراك في مخيماتها. واستمر تأسيس الجمعيات الخيرية النسائية في طرابلس حتى بلغت في الوقت الحاضر ما يقارب الثلاثين جمعية.

مع الإنماء التربوي سنة ١٩٨٤ في طرابلس، ستنفذ الجمعيات ربما منحى جديداً. فقد هدفت من ورائها إلى الاهتمام بالطلاب وتربيتهم وبخاصة الطلاب المتهجين من الدراسة الثانوية وتوجيههم نحو المهن المستقبلية المطلوبة في أسواق العمل اللبناني والعربي.

دائرة التدريس والعمل التعليمي

يعتبر الجامع المنصوري الكبير أول مؤسسة تعليمية في المدينة ظلت أروقتها من الطلاب بعد الحرب الأولى ليتحلّوا بمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية في عهد رئيسها جدي الشيخ أمين عز الدين قاضي طرابلس الأسبق. وقد تحولت هذه المدرسة فيما بعد إلى كلية تحت اسم دار التربية والتعليم الإسلامية للذكور، تخرج منها أهم شخصيات طرابلس من سياسيين واقتصاديين ورجال أعمال ومال.

الجمعية الخيرية الإسلامية أقامت أول مدرسة ابتدائية للبنات. وفي عام ١٩١١ أنشئت مدرسة رسمية للإناث في الميناء. تبعتها بعد ذلك في منتصف القرن وما بعده ابتدائيات وثانويات عدة رسمية وخاصة. فكانت إلى جانب ثانوية البنات مدرسة البعثة الإنجيلية الأميركية، ابتدائية وثانوية للذكور، وابتدائية للبنات، ومدرسة البعثة الفرنسية للذكور (الفري) ومدرسة ابتدائية للبنات بإدارة راهبات المحبة.

سنة ١٩١٠ عينت عليه العلمي مدرسة في مدرسة البنات، وهي ابنة

الاتحادية في لبنان الشمالي، وقد حازت على وسام «صليب الاستحقاق الألماني» من الدرجة الأولى عام ١٩٨٥.

سنة ١٩٤٦ أجازت مصلحة الشؤون الاجتماعية العمل الرسمي للسيدة التركية المنشاً ماجدة شعراني بعد أن كانت بدأته بصفة خاصة وشخصية في منزلها الخاص حيث كانت تأخذ الأطفال اللقطاء الرضع لتعتنى بهم. وهي عندما شيدت مركزها في موقع من موقع المدينة لإغاثة الطفل البيتيم كانت قد قطعت شوطاً كبيراً من أشواط رفضها للتفرغ المترizi فقط. عانت كثيراً من هذا الرفض، لم تتراجع عنه رغم كل الأزمات العائلية التي واجهتها وصرفت في سبيله ثروة كبيرة خاصة بها.

سنة ١٩٤٧ أسست السيدة حبيبة شعبان يكن جمعية الشابات المسلمات غايتها رفع مستوى المرأة العلمي والاجتماعي والخلقي وتوجيهها نحو الحياة العملية. ثم أحدثت فرعاً في بيروت شمل روضة للأطفال، ومدرسة مهنية. إنها إنجازات عظيمة ولا شك، تأتي قيمتها من إصرار هؤلاء السيدات على التحرر من قيود مرهقة كانت تشدها إلى إطار صغير فقط.

ولقد استمر توالي قيام الجمعيات، ففي العام ١٩٦٤ أسست السيدة سabin عبد بناء على طلب من الحبر الأعظم بواسطة راعي أبرشية طرابلس المارونية المرحوم أنطون عبد جعية حراسة الرعية المارونية، هدفها التعليم الديني في المدينة والقرى النائية.

وفي العام ١٩٦٥ تأسست جمعية الخدمات الخيرية في ميناء طرابلس لدعاوى إنسانية ولمساعدة أبناء منطقة الميناء برئاسة السيدة فدوى عبد الوهاب التي نذرت وما زالت تنذر الكثير من وقتها ومالها في سبيل تحقيق أهداف هذه الجمعية.

ويبين هذه وتلك لا بد من الكلام عن اسم طالما تردد في طرابلس وهو اسم ساميا شنبور، من مواليد ١٩٠٧، سليلة البيت العريق التي خاضت ميادين اجتماعية عدّة، ساهمت في بناء مدارس للتعليم وللتثريض وللقبالة،

انقضاء فترة عمل المست ناجية خانم أدارت الآنسة لواحظ مسيكة الثانوية وكانت من أوائل المتخصصات في الفروع العلمية، أعطت الثانوية فنحها جديداً مارسته في حياتها خارج طرابلس، ترافق مع وجود السيدة فيكتوريا شهال المثقفة السياسية التي طالما دخلت مع الطالبات في نقاشات حرة حول معنى الالتزام والحرية في حياة البنات العربيات واللبنانيات، وكانت رفيقة زوجها الدكتور قصادي الشهال فيأمانة الحزب الشيوعي.

كما أنها جيئاً ذكر أدوار مديرات قديرات توالين على إدارات المدارس في طرابلس وكن من فئة نسائية مميزة:

الآنسة نازك ملك، ابتدأت عملها كمدرسة سنة ١٩٤٧، ومديرة، ومن ثم أستاذة بدار المعلمين والمعلمات، واختارتها وزارة التربية مع فريق معها لإعداد مشاريع تربوية للتعليم الابتدائي، كان أهمها مشروع رياض الأطفال، الذي نتج عنه إنشاء رياض أطفال في القطاع الرسمي سنة ١٩٧٦، ومشروع آخر، بالتعاون مع البعثة الفرنسية لتعليم اللغة الفرنسية بالوسائل السمعية والبصرية في كل لبنان. تسلّمت رئيسة وحدة رياض الأطفال الرسمية، على صعيد كل المناطق اللبنانية، وجهت في تحضير المناهج في اللغة العربية، والكتب المناسبة لها. كما أرسلت في بعثات رسمية لحضور دورات تدريبية للمعلمين في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا. كانت ولا تزال تتمتع بدينامية فاعلة، على الصعيد التربوي والاجتماعي، وهي عضوة في أكثر من جمعية، ورئيسة سابقة لأسبوع الطفل اللبناني في الشمال، ورئيسة جمعية أبناء العناية بالمحاجين المسلمين حالياً. نالت وسام السعف والاستحقاق الفرنسي ووسام الأرز اللبناني من رتبة فارس.

كما أن مودة مجذوب، ومرام شيخو، وسليمي مولوي الخطيب وافتخار قصیر شعراني، من المديرات المرموقات، خدمهن خدمات جلی في تربية الفتاة الطرابلسية وتعلیمهها.

لم يكن مناخ مدرسة الراهبات مختلف عن مجلمل هذا المناخ السائد في

الشيخ عبد اللطيف العلمي السبع من مواليد طرابلس ١٨٩٥. وما لبث أن انتقلت إلى إدارة السلطانية فرع البنات، والتي أطلقـت عليها اسم مدرسة مـيـ ذلك لـإعجاب السيدة عـلـيـ العلمـيـ الشـدـيدـ بمـيـ زيـادـةـ الأـدـيـةـ الـبـلـانـيـةـ.

كانت الهيئة التعليمية تتـأـلـفـ من مـعـلـمـاتـ طـرـابـلـسـياتـ وـرـائـدـاتـ مـنـهـنـ فيـ هـذـاـ المـضـمـارـ: عـرـيفـةـ الـبـحـرـيـ، إـقـبـالـ كـبـارـةـ، إـسـعـافـ كـبـارـةـ وـفـاطـمـةـ حـبـشـيـ. وقد ناضـلـنـ كـثـيـراـ فيـ سـبـيلـ مـهـنـةـ التـعـلـيمـ وـالـاحـفـاظـ بـهـاـ رـغـمـ المـوـقـفـ الـاجـتـمـاعـيـ الـمـنـاوـيـ لـهـاـ.

فـكـانـتـ السـتـ نـاجـيـةـ خـانـمـ أـوـلـ مـدـيـرـةـ لـأـوـلـ ثـانـوـيـةـ لـلـبـنـاتـ فيـ طـرـابـلـسـ. ما زـالـتـ تـذـكـرـ حـتـىـ الـيـوـمـ بـمـنـدـبـلـهـ الـأـبـيـضـ الطـوـلـيـ الذـيـ يـصـلـ حـتـىـ رـكـبـيـهـ وـوـجـهـهـ الـصـارـمـ وـلـهـجـتـهـ الـتـرـكـيـةـ. لـقـدـ أـرـسـتـ فـيـ ثـانـوـيـةـ طـرـابـلـسـ مـفـاهـيمـ خـاصـةـ بـهـاـ فـيـ تـرـبـيـةـ الـبـنـاتـ لـمـ تـخـتـلـفـ بـهـاـ عـنـ السـيـدـةـ سـنـيـةـ مـرـادـ مـعـاـصـرـتـهـ وـمـدـيـرـةـ اـبـتـدـائـيـةـ الـبـنـاتـ فـيـ الـمـيـنـاءـ، وـلـاـ حـتـىـ عـنـ السـيـاسـةـ التـرـبـوـيـةـ فـيـ كـلـ مـعـاهـدـ الـبـعـثـاتـ الـأـخـرـىـ. فـالـآـنـسـةـ وـدـادـ دـيـوـ مـدـيـرـةـ الـكـلـيـةـ الـإـنـجـيلـيـةـ لـلـبـنـاتـ عـرـفـتـ بـشـدـتـهاـ عـلـىـ التـلـمـيـذـاتـ وـاـشـهـرـتـ بـقـساـرـةـ كـانـتـ مـطـلـوـبـةـ فـيـ ظـلـ مـدـيـنـةـ كـمـدـيـنـةـ طـرـابـلـسـ. لـمـ تـغـلـبـ روـحـيـهـ هـذـهـ الـمـعـاهـدـ عـلـىـ نـمـطـ الـمـدـيـنـةـ، بلـ بـالـعـكـسـ، اـسـتوـعـبـتـ مـفـاهـيمـ وـقـوـاعـدـ الـعـلـمـيـةـ التـرـبـوـيـةـ الـخـاصـةـ بـهـاـ اـسـتـيـعـابـاـ كـبـيـراـ.

وـبـالـفـعـلـ فـقـدـ حـلـتـ هـذـهـ الـمـعـاهـدـ رـسـالـةـ طـرـابـلـسـ بـأـمـانـةـ. وـبـعـيـداـ عـنـ نـقـاشـ دـورـهـاـ فـيـ هـذـهـ الـفـتـرـةـ التـارـيـخـيـةـ بـالـذـاـتـ وـمـعـنـاهـ أـعـتـرـفـ أـنـ الـآـنـسـةـ وـدـادـ دـيـوـ مـدـيـرـةـ الـمـدـرـسـةـ الـإـنـجـيلـيـةـ الـتـيـ تـابـعـتـ فـيـهـاـ درـاسـتـيـ الـأـوـلـىـ وـالـثـانـوـيـةـ قـبـلـ الـاـنـتـقـالـ إـلـىـ بـيـرـوـتـ تـرـكـتـ أـثـرـهـاـ بـعـيـدـ فـيـ نـفـسـيـ لـنـاحـيـةـ الـبـنـاءـ الـمـعـنـوـيـ وـالـمـثـابـرـةـ. فـرـغـمـ مـاـ كـانـتـ تـسـمـعـ بـهـ تـقـالـيدـ الـمـدـرـسـةـ مـنـ الـحـرـيـةـ فـيـ اـخـيـارـ الـمـلـابـسـ مـثـلاـ دونـ الـارـتـباطـ بـزـيـ وـاحـدـ موـحـدـ إـلـاـ أـنـ مـعـنـيـ الـلـاتـزـامـ بـمـاـ يـلـيقـ بـالـمـدـرـسـةـ مـنـ مـلـابـسـ وـتـصـرـفـاتـ تـلـمـيـذـاتـ هـنـاـ وـانـطـلـقـنـاـ مـنـهـاـ إـلـىـ الـمـعـنـيـ الـفـعـلـيـ الـلـحـرـيـةـ وـالـلـاتـزـامـ فـيـ مـسـارـ حـيـاتـنـاـ كـلـهـاـ.

تـقولـ بـعـضـ الصـدـيقـاتـ مـنـ الـلـوـاتـيـ كـنـ فـيـ ثـانـوـيـةـ الـبـنـاتـ الرـسـمـيـةـ إـنـ بـعـدـ

داخل لبنان وخارجها، وعيت في اللجنة الوطنية لليونسكو، وأنا اليوم عضوة في مكتبها التنفيذي.

لم تكن مسألة ترك طرابلس للالتحاق بالجامعة بالأمر الهين. لقد تحملنا في سبيلها الكثير من المشقات والرفض. إلا أن هذه النخبة هيأت بعد ذلك للفتيات الطرابلسيات طريقاً ممهداً تمشي فيه الآن كوكبة من الفتيات اللامعات. وقد توصلت الآنسة الطرابلسية نجوى السيد إلى سدة الإدارة والمسؤولية في أكبر صرح تعليمي في بيروت: الأنترناشيوナル كوليدج، وبيتت فيه مدة تزيد عن العشرين سنة.

في طرابلس اليوم ٥٥ مدمرة ثانوية وابتدائية (من حلة الليسانس وشهادة نهاية التعليم الثانوي) و٢٧ أستاذة جامعية من حلة الدكتوراه في فروع الجامعة اللبنانية الواقعة في الشمال، وقد ارتفعت كثيراً أعداد الابتدائيات الخاصة بالإناث والثانويات، بارتفاع عدد المتسربات إليها.

إن ملاحة التطور في دائرة التعليم حتى مشارف نهاية القرن تأخذ بالفعل الكثير من دراسة أوضاع المرأة الطرابلسية بين الماضي والحاضر، وإذا كنت قد جلست في دائريتي العمل الخيري والتعليمي، غير أن هذا لا يمنع من الوقوف عند ميادين أخرى:

سنة ١٩١٣ سافرت علمية العلمي، شقيقة علية العلمي، من طرابلس إلى إسطنبول للالتحاق بكلية الطب بعد أن شاهدتها الشيخ الجسر في إحدى جولاته على مدارس البنات وأعجب بذكائها وجرأتها وقرر إرسالها إلى هناك في بعثة للتخصص. لم تطلع والدها العالم على ذلك في بادئ الأمر وفعلاً سافرت رغم معارضته الشديدة وبيت هنالك سنوات الحرب بعيدة عن أهلها وأخبارهم، ورغم معاناتها لقساوة الحرب وضيق اليد لم تتراجع أبداً عن المضي في تحقيق هدفها.

عندما عادت من إسطنبول طيبة توليد استقبلها والدها فخوراً، مقرراً بخطبه وابتدأت العمل في مدينتها جادة صبوراً، ملخصة تسهر على راحة

المعاهد التعليمية، فكنا نرى تلميذات راهبات المحجة يتضيطن في صفوف متراصنة صباح كل يوم بمراييلهن الزرقاء الموحدة، أمام الراهبات اللواتي كان ما زلن على لباسهن القديم الكحلي الواسع وقبعائهن الناصعة البيضاء الكبيرة التي ترفف يميناً وشمالاً، وتحجب وجههن وتمنع من التحدث معهن بسهولة.

طبعاً كانت للطائفة الأرثوذكسية مدرسة خاصة بها، وقد عرفت باسم مدرسة الروم. تولت السيدة سلوى فارس إدارتها لمدة ٢٤ عاماً. جاهدت في سبيلها جهاداً كبيراً، شاعرة، عرفت بديبلوماسيتها ونظمها فأتأتى هذا المعهد من الصروح التي ربت العقل والنفس بفرح وطمأنينة وحب. كان هذا المعهد مقابلأً للكلية الإنجيلية لا يفصل بينهما سوى الشارع الضيق الصغير، فكانت المنطقة تعج بصبايا طرابلس في أوقات الخروج من المدرسة وأوقات الدخول إليها.

بعد هذا بدأ التعليم الجامعي يجذب الجميع. وبعد أن كان الثانوي يتم في بيروت والجامعي في إسطنبول استطاعت بيروت بجامعتها الأميركية واليسوعية استقطاب الذكور والإنا من طرابلس.

الفتاة الطرابلسية الأولى الملتحقة بالجامعة الأميركية كانت ممدودة السيد، والثانية ثريا حداد، وكانت أنا الثالثة. وفي حين اتجهت ممدودة السيد إلى العمل في نطاق الأمم المتحدة حيث سافرت بعدها إلى مركزها في نيويورك وتزوجت من رجل أعمال أمريكي كبير، ما زالت حتى اليوم تتمدّ مراكز طرابلس الخيرية بالأموال.

اتجهت أنا إلى التعليم في دور المعلمين في بيروت، ومن ثم إلى التعليم الجامعي، حيث استلمت مراكز إدارية في كلية التربية - الجامعة اللبنانية، وما زلت أمارس الأستاذية فيها. أتيحت لي المجال، في ذلك الموقع بتقديم المشورة في أوضاع الجامعة اللبنانية الأكademie والإدارية، وفي مشاريع تعديل المناهج في التعليم الثانوي وانتدب مرات عديدة لمؤتمرات تربوية،

إنسان - منفى الأبراء - إلى صاحبة جريدة المستقبل. كتبت في مجلات عدّة: العرائس، صوت المرأة، دنيا المرأة، الحكمة، الرسالة، الأدب، الأديب، الرقيب، المجالس، أهل النفط، الكفاح، الطريق.

وقد كانت لها أحاديث في الإذاعة اللبنانيّة عن مي زيادة، قاسم أمين، هدى هائم شعراوي، ملك حنين ناصيف. وقد أستطع صالونناً أدبياً في منزلها ارتاده أحمد الصافي النجفي، وأسعد السبعلي، ويونس يونس، ويونس ابن وأدباء الشمال.

تزوجت من تحسين عوني وهي والدة نسيمة زوجة معالي الوزير اللواء سامي الخطيب، وحسان ووليد الفنان المبدع الذي عرفته المسارح العالمية. وسيكون لفضيلة واصف فتال الصالون الأدبي الثاني في المدينة حيث يرتاده اليوم كبار الأدباء، وقد زارتته مؤخراً اللبنانية الأولى السيدة مني الهراوي.

وكانت ألفيرا لطوف في أيام جيهان صاحبة جريدة المستقبل صاحبتها ورئيسة تحريرها ومديرتها المسؤولة. باعتها ثم عادت وأصدرت عام ١٩٧٣ جريدة الطائف حيث ظلت أيضاً مديرتها المسؤولة ورئيسة تحريرها. توقفت الطائف عن الصدور بوفاة السيدة ألفيرا لطوف في الثمانينات. كانت السيدة لطوف تتاضل على صفحات جريمتها في سبيل حقوق المرأة ورفع مستواها.

يُصَحُّ في هذه الأعمال أن تشكل دفاعاً قوياً عن اقتحام المرأة لميدان القضايا العامة، فهي تبرز إمكاناتها الهائلة وزيادة المؤسسات النسائية الخيرية العاملة في طرابلس، تدعم هذا الطرح وكذلك الاطلاع على برامجها السنوية. ليست صورة العمل النسائي الخيري بالطبع هي المرتجاة فربما كانت مرسومة لها، ولكن، ألم تحاول التعبير عن نفسها في مجالات الأدب والصحافة؟ قالت في الأدب كلاماً عن الحب، ودافعت في الصحافة عن حقوق المرأة، لأنها كانت باعتقادها حذرة بالغطرسة، فلم تسر في خط الرجل المعرض هو الآخر للنقد. لقد يبقى موقف الرجال أصحاب التفوذ في طرابلس رهن أمر الحاكم، فلم يظہروا قدرة على التأثير في السياسة والمجتمع.

الوالدات في بيتهن حتى تتم عملية الولادة كاملة. فكانت تترأس في كل ولادة فريقاً من النساء قريبات الوالدة، تطلب منهن مساعدتها في إعداد مستلزمات العملية من ماء وقطن وشاش وثياب للمولود الجديد دون أن تنزع عنها روح المرح والحلاؤه والخفة، ودون أن تنسى الشرح العلمي لعملية الولادة لجميع هؤلاء النساء.

لقد اعترف لها بالقدرة جمّع من أشهر أطباء طرابلس، في ذلك الوقت منهم الدكتور عبد اللطيف البيسار، وأنجذب على يديها شخصيات ورؤساء وزراء. وقد عينت عضوة في بلدية طرابلس.

فكانت علمية العلمي وهدية رفاعي من الطبيبات الرائدات في طرابلس، وقد ساهم مركز هدية الرفاعي الطبي في مساعدة الكثير من نساء المدينة المحتاجات.

وفي العام ١٩٥٢ تخرجت الدكتورة إسبرانس خلاط من الكلية الفرنسية للطب. وفي العام ١٩٥٦ حصلت من جامعة ليون في فرنسا على شهادة في فحص الأنسجة. وهي في كل تاريخها كانت صديقة النساء حيث عملت طبية لهن في عيادتها تشارك في حلّ معضلات اجتماعية معقدة تعود أسبابها لطريقة تربية البنات ولجهل بعض الأمهات في معرفة الحياة الجنسية والجنسية لبنائهن.

في طرابلس اليوم ما يقارب الـ ٥٠ طبيبة في مختلف من فروع الطب، منها ٣٩ طبيبة أسنان، و٣٨ متخصصة في الصيدلة.

لا تنتهي الوثائق والشهادات الحية، ونضيف هنا شهادة الأديبة أدفيفك شيبوب عن جيهان غزاوي الأديبة الطرابلسية المرهفة. فقد ظلت أدفيفك شيبوب لمدة عشرين عاماً تحبّي ذكري جيهان في الإذاعة اللبنانية. وقد كتبت عنها سلمى الحفار الكزبرى، وأميلي فارس إبراهيم، ووداد سكافيني.

جيحان غزاوي، ولدت في طرابلس ١٩١٧ وتوفيت عام ١٩٥٦. مؤلفاتها: إنما الحب حقيقة ملموسة - قلب المرأة ومكتوناتها - خالدة - قصة

وتمثل لبنان لدى الباكستان الآنسة إنصاف سلطان، أول سفيرة من طرابلس.

كما أن السيدة هدى عالم الدين تعمل مديرية بنك مصر في طرابلس والسيدة فايزه سباعي كرامي هياليوم رئيسة هيئة القضايا في بلدية طرابلس إلى جانب السيدة هدى منقارة راغي رئيسة مصلحة القسم المالي في البلدية أيضاً.

في طرابلساليوم ٤٠ محامية مسجلة في نقابة المحامين، وعدد ضئيل يمارسن المهنة، وهن نادياً كبار، وسكنينة فتال، ودلال سلحب، وأمالأديب وليلي الحلو. كما تبوأت أليس شبيطيني العم مركز القضاء، وهياليوم مستشارة في محكمة الاستئناف المدنية في الشمال.

لم أفك في النهاية أن يكون هذا المقال وثيقة، أو دراسة، ولن أقول إنني أحطت بكل المكتنونات التي احتضننهم صفحات هذه المقالة، فهم خزائن مليئة بالخبرات والمفاهيم، وهذا أمر يصعب التتفق عنده في وقت قصير. أكفي بهذا القدر وأتوقف عنده لضيق المجال، إلا أن الموضوع ما زال يحتمل الكثير الكثير. طرابلس مدينة لا تخبيء في ظلال الماضي؛ تعاصر الأحداث وإن بنموذج خاص، مدينة تسعى بصرير، تتضرر وهي تعمل على بلورة أفق امتدادها الحضاري والثقافي.

هل يسمح وضع طرابلس بالتحقق من عملها في مختلف الميادين نحو التغيير؟ أم أن هناك أولويات يجب أن تأخذ مقاماً متقدماً في الدراسة تتعلق بعملها نحو الإنماء والتطوير؟

إننياليوم كرئيسة للمجلس النسائي اللبناني لا أعمل في هذا المضمار على قضية المرأة كقضية قائمة بذاتها، إنما كجزء من وضع كلي يشمل الرجال والنساء والوطن بأكمله.

صحيح أنه فيما تقدم ظهرت أدوار المرأة في غالبيتها متوافقة مع

يبرز وجه المرأة الطرابلسي في ميدان الفن بروزاً مميزاً. فطرابلس كمدينة إسلامية تعرف إلى الفن من خلال حركة الحداثة الشاملة لمجمل المدن العربية. ما يستدعي الوقوف أمامه عند حدثينا عن الطرابلسيّة في هذا المجال، هو تلك النفحـة الفطرـية التي عرفـتها نـساء طـرابـلس عند السـيدة فـضـيلة رـاغـيـ، الزـوجـة الأولى للـشـيخ نـديـم الجـسـرـ مـفتـي طـرابـلسـ وـنـائـهاـ، وهـيـ اختـ زـوـجـةـ الشـيخـ مـحمدـ الجـسـرـ. لقد استطاعتـ السـيـدةـ رـاغـيـ الجـسـرـ تـعـلـمـ الرـسـمـ الـرـيـتيـ علىـ نـفـسـهـاـ منـ خـلـالـ كـتـبـ تحـضـرـهـاـ بـنـفـسـهـاـ، وقدـ بـرـعـتـ فـعـلاـ فيـ هـذـاـ الـعـلـمـ حتىـ أـنـهـاـ بـدـأـتـ بـتـدـريـبـ سـيـدـاتـ صـدـيقـاتـ لـهـاـ عـلـىـ الرـسـمـ وـالـدـيـنـ خـالـدـيـةـ عـزـ الدـيـنـ كـبـارـةـ مـنـ الصـدـيقـاتـ الـلـوـاتـيـ اـشـتـرـكـنـ مـعـ الـسـتـ فـضـيلـةـ فـيـ رـسـمـ الـلـوـحـاتـ وـعـرـضـهـاـ فـيـ الـبـيـوتـ.

كما أنه في الأربعينيات عرفت طرابلس فنانات كثيرات مارسن الرسم الزيتي، وما زالت لوحاتهن موجودة حتى اليوم في البيوتات الطرابلسيّة. إنهن سيدات من آل علم الدين ومجنوب وشعبان وعز الدين.

استمر النمو الفني النسائي في طرابلس، فقد تخرجت في السبعينيات هبة نصري ويولا طراف من دار المعلمين العليا للفنون الجميلة، ومارسن تعليم مادة الرسم في ثانوية طرابلس ودور المعلمين والمعلمات.

في الثمانينيات أقامت فطام مراد، أستاذة جامعية ٣ معارض بين ١٩٨٣ و ١٩٩٢ وكذلك ندى طرابلسي، ولينا محمود، وباسمة بارود وميرفت المصري جميعهن أستاذات جامعيات.

تأتي رندة قصادي الشهال لتكمـلـ نفسـ طـرابـلسـ الفـنيـ ولـتـخـرـجـ منـ مـخـزـونـ ذـاكـرـتهاـ فـرـنسـاـ وـالـخـارـجـ صـورـ طـفـولـتهاـ الـأـولـىـ فـيـ طـرابـلسـ لـتـمـثـلـهـاـ لـحـظـاتـ سـينـمائـيةـ. فـالـإـخـرـاجـ السـينـمائـيـ قدـ تـحـصـصـتـ بـهـ فـيـ بـارـيسـ بـعـدـ أـنـ فـقـدـتـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ الـاسـتـمـارـ فـيـ مـارـسـةـ مـهـنـةـ الصـيـدـلـةـ نـزـولاـ عـنـ رـغـبةـ وـالـدـهـاـ الـدـكـتـورـ قـصـاديـ الشـهـالـ. تـذـكـرـ رـنـدـةـ هـذـاـ فـيـ مـقـابـلـةـ صـحـفـيـةـ لـهـاـ مـعـ النـهـارـ - الملحقـ.

المرأة وتكافؤ الفرص التعليمية*

ما هو طبيعي، وأدوار الرجل بدورها متوافقة مع الثقافي، إلا أن ما استطاعت إبداءه يجعلها على قدم المساواة من الأهلية الإنسانية. يبقى أن تعم الديمocracy والعدالة في كل مستويات الأعمال الوطنية لتنعم طرابلس والمرأة فيها بتكافؤ الفرص.

أولاً: وضع المرأة الثقافي والاجتماعي في لبنان

إن واقع المرأة اللبنانية ليس سوى انعكاس لتطور القوى الفاعلة داخل المجتمع، وإن تقسيم العمل والقيم الأساسية التي يقوم عليها الإعداد الذي تتلقاه في مختلف مراحل حياتها، فضلاً عما يوكل إليها من مسؤوليات، كل هذه تحدها الثقافة الاجتماعية السائدة.

ولا بد هنا من التأكيد أن قضية المرأة لا يمكن أن تكون قضية منفردة ومستقلة عن المجتمع الإنساني اللبناني، فهي جزء منه وبنالها قسم كبير من معاناته وحل مشكلاتها يرتبط بحل مشكلاته.

ونذكر أن انعكاس الأحداث الأليمة، التي استمرت ست عشرة سنة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً كبيراً وملحوظاً في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أظهر تدهوراً في العلاقات الإنسانية وضياعاً في القيم والتقاليد، التي لا غنى عنها للمجتمع في حاضره وفي تطلعاته نحو المستقبل.

وعمق هذا الوضع السلبي، اتساع الفارق في المجتمع اللبناني، في مستوى التعليم، والقدرة الإنتاجية بين النساء والرجال، وبقي العمل بالفعل ثانياً بالنسبة إلى كثير من النساء ولم يرق إلى مستوى الطموح الأساسي إلا عند القليلات اللواتي صنفن من النخبة. لكن النخبة تعجز عن التحرك الفاعل

(*) بحث قدم في مؤتمر التربية للجمعية الذي نظمته اللجنة الوطنية لليونسكو، موضوعه «المرأة وتكافؤ الفرص التعليمية»، في الجامعة اليسوعية، في ٢٢/١٠/١٩٩٣.

في مثل هذه الظروف.

لا بد من التصدي بالمعالجة المتأخرة وعلى الصعيدين المعنوي والمادي لآثار الحرب اللبنانية وانعكاساتها على الوضع اللبناني التربوي ومن ثم الثقافي، لتدرك تحفناً خطيراً يهدّد إنسان لبنان في حاضره ومستقبله القريب والبعيد.

ثانياً: المسار التعليمي للنساء

هناك عوامل تواجه مجتمعنا وتؤثر في التعليم وخصوصاً في تعليم المرأة، فمشاكل تعليم المرأة تتصل طبعاً بغيرها من المشكلات الحيوية، والمشكلة لا تتحصر في الأمية أو الجهل أو الفقر الذي تعاني منه نسبة كبيرة من النساء في لبنان، بل المشكلة الكبرى تكمن في الأمية النفسية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي تعيشها النساء، مجبرات في معظم الأحيان لا خيرات.

ورغم الجهود التي تبذل في لبنان لتشجيع مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النماذج التقليدية في المجتمع ما زالت ظاهرة بوضوح، وهي تشكل عائقاً في وجه مشاركة المرأة الفعلية في برامج التنمية الوطنية، ويمكن القول إن المرأة اللبنانية لم تتحقق بعد التكافؤ الكامل في الحقوق والいくらات مع الرجل من حيث الفرص المتاحة أمامها ومن حيث الكيفية التي تعيش فيها المرأة حياتها فعلاً ومن حيث الدور الذي تؤديه في المجتمع سعياً لتحقيق التنمية.

إن الإحصاءات ما زالت تدل، رغم الاتساع الكمي الذي حققه تعليم المرأة في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، على أن المرأة هي دون متطلبات التطور والتقدم الذي تشدهه آفاق التنمية.

وقد ارتفعت هذه النسبة دون شك أثناء الحرب، لأن الصراعات التي عشناها أعادت الكثير من الجهد التي ينبغي أن تبذل في سبيل التنمية، هذه التنمية التي توجه غايتها الأساسية لرصد الطاقات البشرية المعطلة وغير المستغلة ولتوظيف الطاقات النسائية في القطاعات المختلفة.

فمشكلة الأمية قائمة، وخصوصاً عند المرأة، وهي عقبة في وجهها تعيقها في تحقيق أدوارها، لا سيما دورها التربوي.

كان للبنانيين في الماضي موقف سلبي من مسألة تعليم البنات، فكانوا يعتبرون تعليمها توظيفاً لا مردود له ما دامت ستتزوج. وكانت أغلب الآراء مقيدة بقناعات تميل إلى تزويج الفتيات في سن مبكرة. ولذلك ظهر تفاوت بين تعليم الصبي والبنت.

ولكن الأحوال اختلفت اليوم، وظهرت نسب مئوية جديدة تظهر إقبالها على التعليم، وإن اختلفت هذه النسبة بين منطقة وأخرى، وبين مدينة وقرية لاعتبارات ثقافية وحضارية واجتماعية وحتى اقتصادية.

ولكن التطور العام مهما كان متعمراً فقد أظهر اتجاهًا جديداً في هذا الميدان هو إدراك الأهل لأهمية التعليم وضرورته عند أولادهم الذكور والإإناث على السواء، لأن التعليم وسيلة لا غنى عنها ولا بديل لمواكبة الحياة ومواجهة أعبائها.

إن التعليم قد حقق اتساعاً كمياً في مراحله المختلفة، الابتدائية والثانوية والعالية، في لبنان، لكن الإحصاءات ما زالت تدل على أنها دون متطلبات التطور والقدم اللذين تشدهما آفاق التنمية.

إذ إن الفوارق كبيرة بين الذكور والإإناث في توزع التلامذة على

(١) الكتاب السنوي للإحصاءات، ١٩٧٩، اليونسكو.

الفتاة تعليماً عالياً، بدل أن تتعلم صنعة أو مهنة ما. فذكرت ٧٧,٢٪ منها يفضلن التعليم العالي لأولادهن البنات و٨,٨٪ يفضلن تعليم الإناث مهنة من المهن^(١).

فالتعليم في نظر الأكثريّة من العينة لا يكون تعليماً مفيداً إلا إذا كان تعليماً عالياً، وبهذا يمكن أن تستنتج أن الإقبال على التعليم المهني أو تعليم الصنعة لا يزال محدوداً، وهذا يفرض إعادة النظر في أنواع التعليم.

ومما يؤكد هذا الاتجاه، ارتفاع نسبة التلاميذ المسجلين في التعليم العام ما قبل العالي، الذي يبلغ ٩٢,٥٥٪، وانخفاض عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم المهني والتكنولوجي ودور المعلمين.

إن نسبة هذا العدد تصل في بعض البلدان المتقدمة إلى أكثر من ٥٠٪ من مجموع التلاميذ المسجلين في المرحلة المتوسطة والثانوية، بينما لا تتعدي هذه النسبة في لبنان ٦,٢٣٪^(٢).

إن الحرب بمظاهرها الرئيسية الأمينة والاقتصادية والاجتماعية، قد هزت التحصيل العلمي بمرتكزاته الأساسية التربوية والنفسية، وواجهت المرأة بشكل عام، والمرأة الطالبة الجامعية بشكل خاص، مشاكل أثرت في إمكانية التحصيل عندها لأسباب متعددة، أبرزها:

الظروف المادية الصعبة التي كانت تواجهها، ومعارضة الأهل ومنعهم لها من التحصيل، والزواج، والظروف السلبية، التي تحول دون تفرغها للتحصيل الجامعي، وقلة فرص العمل بعد التخرج، والنقص في التوجيه لاختيار الاختصاص الذي يتاسب مع ميولها وطاقاتها وطموحاتها.

(١) شعراني، د. أمان كبار، أوضاع وقضايا المرأة، دراسة ميدانية نفسية اجتماعية، منشورات صالون فضيلة قتال الأدبي ١٩٩٠.

(٢) أنطون، جوزف، أبو رجيلي، خليل، عائدات النظام التربوي، م.ت، ص ٩٠.

المدارس، فلقد بلغت نسبة الإناث المسجلات في جميع مراحل التعليم ٤٦٪ من مجموع التلاميذ المسجلين في التعليم العام، إلا أن هذه النسبة تتفاوت بشكل ملحوظ وبحسب المراحل التعليمية، ونوع التعليم، والكثافة السكانية، فهي ٤٧٪ في المرحلة ما قبل الابتدائية، و٤٩,٩٪ في المرحلة الابتدائية، و٤١٪ في المرحلة المتوسطة، و٢٧٪ في المرحلة الثانوية^(١).

ويستدل من هذه الأرقام أن هناك تسرّباً من خلال التعليم لأننا لا نطبق التعليم الإلزامي حتى في المرحلة الابتدائية، بينما نرى أن البلدان المتقدمة بأنظمتها السياسية المختلفة، قد اعتمدت التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة المتوسطة.

والملفت للنظر، انخفاض نسبة الإناث بشكل ملحوظ في سن ١١ - ١٢ سنة، وهو العمر المقرر لبداية المرحلة المتوسطة. فالإناث يترکن المدرسة في نهاية المرحلة الابتدائية بأعداد أكبر من الذكور، لأن الإناث وخصوصاً في القرى، محرومات أحياناً كثيرة من المدارس المتوسطة، لذلك ينقطعن عن الدراسة، بينما يتسعى للصبيان متبايعة دراستهم لأن الأهل يسهّلون للصبيان أكثر من البنات سبيل الانتقال إلى مدارس خارج قريتهم.

وتبقى نسبة الإناث اللواتي يتبعن الدراسة بعد سن ١٧ و١٨ سنة أقل بكثير من الصبيان^(٢).

وتبين في دراسة ميدانية حديثاً، حول أوضاع المرأة وقضاياها في طرابلس - لبنان أن هناك تغيراً ملحوظاً ظهر عند الأهل، يؤكّد ضرورة تعليم

(١) وزارة التربية الوطنية، المصلحة الإدارية المشتركة، دائرة الإحصاء التربوي للعامين الدراسيين ١٩٦٩ / ١٩٧٠ - ١٩٧١ / ١٩٧٠، ص ١٤.

(٢) الجمهورية اللبنانية، المركز التربوي للبحوث والإنشاء، عائدات النظام التربوي في لبنان للسنة الدراسية ١٩٧٣ / ١٩٧٤، أنطون، جوزيف، وأبو رجيلي، خليل، ص ١٦٠.

(١) (١٣) رقم جدول

| المجموع | إناث | ذكور | العمر بالسنوات |
|---------|------|------|----------------|
| ٥١٣ | ٢٩٧ | ٢١٦ | ١٧ - ٠٠ |
| ١١٣٨٤ | ٦٨٩١ | ٤٤٩٣ | ٢٢ - ١٨ |
| ٨١١٠ | ٣٨٢٨ | ٤٢٨٢ | ٢٧ - ٢٣ |
| ٣١٠٣ | ١٠٤٢ | ٢٠٦١ | ٣٢ - ٢٨ |
| ٩٩٢ | ٢٣١ | ٧٦١ | ٣٧ - ٣٣ |
| ٢٨٩ | ٧١ | ٢١٨ | ٤٢ - ٣٨ |
| ١٦٩ | ٣٥ | ١٣٤ | - ٤٣ |

يستتتج من جداول الإحصاءات أن أكبر عدد للمنتسبات إلى الجامعات اللبنانية عام ٨٣ - ٨٤، كان بين ١٨ - ٢٢ عاماً، وتنخفض هذه النسبة إلى النصف بين ٢٣ - ٢٧ عاماً. ويدل هذا على التسرب الذي يمكن أن يكون قد حصل بسبب الزواج، بينما يقي هو نفسه عند الذكور. كما يستمر في الانخفاض بين ٢٨ - ٣٢ عاماً، وينخفض كثيراً بين ٣٣ و٤٢ عاماً^(٢).

وهذا يعني أن الفتاة التي لم تلتتحق بالجامعة في السنين الأولى من حياتها، لا تلتتحق بها بنسبة كبيرة في سن متقدمة، والدليل على ذلك أن ٣٥ من الإناث فقط تسجلن في الجامعة اللبنانية بعد سن ٤٣ سنة وما فوق.

وبالقاء نظرة على جدول الحالة الاجتماعية وبخاصة الحالة الزوجية لطلاب الجامعة اللبنانية، نستتتج ما يلي:

(١) أنيس، أبي فرح، م.ن. ص ٢٦

(٢) م.ن. ص ٢٦

(٣) م.ن. ص ٧١

ولكن رغم ما أصاب الجسم الجامعي في لبنان من تقهقر في المستوى على أثر الحرب وانعكاساتها، فإن المرأة تمكنت من الدخول إلى الجامعة ليس بهدف الثقافة فقط، بل إدراكاً منها للمسؤولية ورغبة في المشاركة الفعلية في الحياة العامة.

وقد بُرِزَ ذلك جلياً، إذ بلغت نسبة تسجيل الإناث سنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ في الجامعة اللبنانية ٥٠,٥ % مقابل ٤٩,٥ % من الذكور.

وهذا يدل على أن نسبة إقبال الفتيات على التعليم الجامعي متساوية مع الشباب، ولعلها تفوقها قليلاً.

هذا التعميم، يصح أن يكون موضوعياً، طالما أن الجامعة اللبنانية تضم أكبر نسبة من الطلاب في لبنان من كافة المناطق، في المرحلة الجامعية، إذ تشكل هذه النسبة ٢٦٧٩٧ طالباً.

وقد بلغ متوسط عمر الطالب في العام ١٩٨٣ - ١٩٨٤، في الجامعة اللبنانية ٢٣,٩ عاماً، ٢٥,٠٠ عاماً للذكور، ولدى الإناث ٢٢,٨ عاماً، أي أنه يزيد متوسط عمر الذكور عن متوسط عمر الإناث ما يفوق العاشرين^(٤).

ويستتتج من ذلك، أن الإناث، أكثر تجانساً من ناحية العمر، مما يدل على أن الطالبة تأتي إلى الجامعة في سن معينة بينما يتوجه الطالب إلى الجامعة متى سمح له الظروف بذلك ومهما كان عمره.

(٤) منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الإحصائية، طلب الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤، دراسة إحصائية تحليلية، بقلم أنيس أبي فرح، الإداره المركزية، المتحف، بيروت، ١٩٨٧.

وقد بلغت نسبة المطلقات عام ٨٣ - ٨٤ ، ٦٠٪ من مجموع الطلاب المطلقين، وبالرغم من أن النسبة المئوية للطلاب الذكور المتزوجين تفوق النسبة المئوية للطلاب المتزوجات، التي هي ٥٨,٧٪ للذكور و ٤١,٣٪ للإناث، إلا أن نسبة المطلقات تفوق كثيراً نسبة المطلقين وهي ٦٠٪ للإناث و ٤٠٪ للذكور.

إن هذه الظاهرة لزيادة نسبة المطلقات، تدعو إلى البحث والاستقصاء والدراسة، حول نوعية تربية الفتاة وإعدادها لتكوين أسرة وبناتها.

وفي إحصاءات ١٩٨٨ تبين أن نسبة الإناث المسجلات في الجامعة اللبنانية في الاختصاصات التالية كان متوفقاً على الذكور:^(١)

| | |
|--------|------------------|
| %٧٥,٧ | اللغة العربية |
| %٩٢,٥ | اللغة الفرنسية |
| %٧٢,٥ | اللغة الإنجليزية |
| %٦٤,٣ | التاريخ |
| %٦٧,٨ | الجغرافيا |
| %٦٥,٤ | الفنون والأثار |
| %٦٦,٣ | الفلسفة |
| %٨٣,٣ | علم النفس |
| %٦٧,٢ | علوم اجتماعية |
| %٥٨,٨ | الكيمياء |
| %٥٤,٨ | الفن التزخرفي |
| %٥٣,٤ | التمثيل |
| %٦٨,٢ | الرسم والتصوير |
| %٥٨,٤ | الاقتصاد |
| %٧٨,٥ | الصحافة |
| %٨٥,٠٠ | العلاقات العامة |

(١) آنيس، أبي فرح، م.ن. ص.٢١.

الجدول رقم ٤٠ توزع الطلاب المسجلين في الجامعة اللبنانية عام ٨٣ - ٨٤ حسب الحالة الزوجية

| الحالة الزوجية | نسبة الذكور٪ | نسبة الإناث٪ | المجموع٪ |
|----------------|--------------|--------------|----------|
| أعزب | ٤٨,٢ | ٥١,٨ | ١٠١,٠٠ |
| متزوج | ٥٨,٧ | ٤١,٣ | ١٠٠,٠٠ |
| أرمل | ٢٠,٦ | ٧٩,٤ | ١٠١,٠٠ |
| مطلق | ٤٠,٠٠ | ٦٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ |
| المجموع | ٤٩,٥ | ٥٠,٥ | ١٠٠,٠٠ |

إن نسبة الطلاب العازبين تقل عن نسبة طلاب العازبات على مجموع العازبين، فهي ٤٨,٢٪ للذكور و ٥١,٨٪ للإناث. وبلغت النسبة المئوية للطلاب المتزوجات ٤١,٣٪ من مجموع الطلاب المتزوجين إناثاً كانوا أم ذكوراً، بينما بلغت نسبة الذكور المتزوجين ٥٨,٧٪. ويرجع الفرق إلى فارق السن بين الفتاة والشاب في الجامعة اللبنانية، ثم إلى تأخر سن الزواج لدى الفتاة الجامعية عن سن الزواج لدى الفتاة بشكل عام.

ويستدل من هذه الإحصاءات أيضاً أن أعلى نسبة لتعلم الفتاة تكون في حالة العزوبيّة، فالزواج عامل مهم لانقطاعها أو لتأخرها عن الدراسة.

إنما نسبة ٤١,٣٪ من المتزوجات اللواتي تسجلن بين عام ٨٣ - ٨٤ تدلّ على ظهور وعي المرأة المتزوجة في متابعة تعلمها رغم تحملها أعباء مسؤوليات الأسرة وحاجاتها، كما يلاحظ أيضاً أن نسبة طلاب الأرامل، بلغت ٧٩,٤٪ من مجموع الطلاب الأرامل، وهذا ربما يعود إلى عدد الوفيات في الحرب اللبنانية الأخيرة بين الذكور الذي كان يفوق عدد الوفيات بين الإناث. وهذا بالطبع طال طلاب الجامعة اللبنانية كما طال سائر المواطنين، وهكذا وجد هؤلاء الأرامل حاجة ملحة إلى متابعة تعلمهن، لمواجهة ظروفهن الجديدة والصعبة.

نلاحظ أنها أقدمت على اختصاصات جديدة لم تكن تقبل عليها سابقاً، وكانت تشكل تزايداً مستمراً في النسبة المئوية من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٨.

ونلاحظ أيضاً استمرار تزايد النسب في الاختصاصات التي كانت تقبل على التخصص فيها، مما يعني أن الفتاة الجامعية وسعت قاعدتها في اختيار التخصص الجامعي.

من جدول رقم (٢) ومن جدول رقم (١٠)

توزيع الطلاب المسجلين في الجامعة اللبنانية للعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤
حسب الكليات والجنس

| اسم الكلية | ذكور | إناث | النسبة المئوية٪ | النسبة المئوية٪ |
|------------------------|------|------|-----------------|-----------------|
| كلية الآداب | ٢٣٤٣ | ٤٨٣٣ | ٣٢,٧ | ٦٧,٣ |
| كلية الصحة العامة | ٨ | ٧٨ | ٩,٣ | ٩٠,٧ |
| كلية العلوم | ٢٣٩٦ | ١٩٥٥ | ٥٥,٧ | ٤٤,٣ |
| كلية الحقوق | ٤٥٨٣ | ٢٧٢٧ | ٦١,٨ | ٣٨,٢ |
| معهد العلوم الاجتماعية | ٨٣٧ | ١٠٥٢ | ٤٤,٣ | ٥٥,٧ |
| معهد الفنون الجميلة | ٦١١ | ٤٠٨ | ٦٠,٠٠ | ٤٠,٠٠ |
| كلية إدارة الأعمال | ٧٠٥ | ٧٨٩ | ٤٧,٢ | ٥٢,٨ |
| كلية الإعلام والتوثيق | ٩٨ | ٤٠٠ | ١٩,٧ | ٨٠,٣ |
| كلية الهندسة | ٤٠٤ | ٥٧ | ٨٧,٦ | ١٢,٤ |
| كلية العلوم الطبية | ١٨٠ | ٤٦ | ٧٩,٦ | ٢٠,٤ |

وبناء على قراءة رسم بياني الخطوط في مختلف الاختصاصات يمكن تصنيفها على الوجه الآتي من سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ :

(١) أنيس، أبي فرح، م.ن. ص ٢١ و ٢.

(٢) أبي فرح، أنيس، النهار، الإناث في الجامعة اللبنانية، بناء لجدول رقم ١ و ٢ - كانون الثاني ١٩٩٣.

| | |
|------------------|--------|
| الصيدلة | ٪٧٧,٤ |
| العلوم المخبرية | ٪٩١,٤ |
| العلوم التعميرية | ٪٩٢,٣ |
| توثيق المكتبات | ٪٩٠,٠٠ |

وفي إحصاءات ١٩٨٨ أيضاً تبين أن نسبة الإناث المسجلات في الجامعة اللبنانية في الاختصاصات التالية كانت أقل من الذكور وهي:

| | |
|-----------------------|--------|
| طب الأسنان | ٪٤٤,٠٠ |
| الطب العام | ٪٣١,٦ |
| العلوم الزراعية | ٪٣٨,٥ |
| الكهرباء والالكترونيك | ٪٨,١ |
| الميكانيك | % |
| الأشغال العامة | ٪١٢,٥ |
| المباني وتنظيم المدن | ٪٢٢,٢ |
| إدارة الأعمال | ٪٥٦,١ |
| الهندسة المعمارية | ٪٢٥,١ |
| العلوم السياسية | ٪١٤,٧ |
| الحقوق | ٪٤١,٨ |
| الرياضيات التطبيقية | ٪٣٦,٢ |
| العلوم الطبيعية | ٪٤٨,٦ |
| الفيزياء | ٪١٢,٩ |
| الرياضيات | ٪٢٧,٩ |

يدل هذا البيان على أن نسبة إقبال الفتيات على التخصص في الفيزياء ما زالت متذبذبة وضعيفة. كما هي ضعيفة أيضاً نسبة إقبالهن على الرياضيات التطبيقية، والعلوم السياسية، والهندسة المعمارية والمباني وتنظيم المدن، والأشغال العامة، والميكانيك والكهرباء والالكترونيك والطب العام. لكننا

(١) أنيس، أبي فرح، م.ن.

جدول رقم ٧١ - لمجموع الطلاب

| السنوات | ذكور | إناث | المجموع |
|----------------|---------|---------|---------|
| السنة الأولى | %٥٦ | ٤٧,٩ | %٥١,٩ |
| السنوات الأخرى | %٥٢,١ | %٤٧,٠٠ | %٤٨,١ |
| | %١٠٠,٠٠ | %١٠٠,٠٠ | %١٠٠,٠٠ |

فلاحظ أن أكثرية طلاب السنة الأولى هم من الذكور ثم تصبح الأكثرية من الإناث في السنة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي. ويعود الذكور ليصبحوا أكثرية في السنوات الخامسة والسادسة. هذه القاعدة تتسبّب فقط على كليات العلوم والحقوق والهندسة وإدارة الأعمال، وتصبح مفروضة على الجامعة كلها. وتكمّن أسباب ذلك في الأمور التالية:

- ١ - أن الإناث المرشحات للدخول إلى الجامعة اللبنانيّة هن أكثر استعداداً وتحضيراً من الذكور.
- ٢ - بعض الذكور يتسجل في الجامعة اللبنانيّة في السنة الأولى بانتظار أن تفتح بوجههم أبواب أخرى يعطونها الأفضلية.
- ٣ - أن طلاب السنوات الخامسة والسادسة يحضرون عادة شهادات دراسات عليا أو دكتوراه، إن الشبان غالباً يتبعون الدراسات العليا، بينما تكتفي الفتيات على العموم بالإجازة أو أنهن يتزوجن في هذه المرحلة ويتوقفن عن الدراسة.

وإن أكثرية الذين يعودون السنة الأولى مرة واحدة على الأقل هم من الذكور، مما يسمح لنا بالقول بأن الطالبات في الجامعة اللبنانيّة هن أحسن إعداداً وأداء. وما يؤيد ذلك في نتائج جدول رقم ٨٣، المختص في المنح للطلاب، بلغت النسبة المئوية للطالبات الحائزات على منح تفوق %٥٢,٨. ولا بد من الإشارة إلى أن الأداء الأفضل الذي تقوم به الطالبات في الجامعة اللبنانيّة يمكن أن يكون مرتبطة بكونهن أكثر تفرغاً للدراسة من

١ - القسم الأول الذي تفضله الإناث بشدة ويضم الاختصاصات الآتية على حسب أهميتها التنازليّة:

اللغة الفرنسيّة وأدابها - العلوم التمريضيّة - العلوم المخبرية - التوثيق والمكتبات - العلاقات العامة - علم النفس - الصحافة - الصيدلة - اللغة العربيّة وأدابها.

٢ - القسم الثاني وفضله الإناث باعتدال ويضم أيضاً الاختصاصات التالية حسب أهميتها التنازليّة لهن:

اللغة الإنجليزية وأدابها - الرسم والتصوير - العلوم الاجتماعيّة، الاقتصاد والفنون والأثار - الجغرافيا - التاريخ - الكيمياء - الفلسفة - الفن الزخرفي.

٣ - القسم الثالث وهو شديد الأهمية بالنسبة إلى الذكور بحسب أهميته التنازليّة لهم وهي: الميكانيك، الأشغال العامة - الكهرباء والألكترونيك - الفيزياء - المباني - وتنظيم المدن.

٤ - القسم الرابع واحتياصاته مفضله باعتدال لدى الذكور حسب أهميتها التنازليّة أيضاً بالنسبة إليهم:

الطب العام، الهندسة المعماريّة، الرياضيات، العلوم الزراعيّة، الرياضيات التطبيقيّة، طب الأسنان، العلوم السياسيّة، إدارة الأعمال، التمثيل^(١).

وبناءً لما يقوله أنيس أبي فرح «إن الجامعة اللبنانيّة تتأثر بشكل عام، على أساس تواجد الطلاب في السنوات المنهجية».

(١) أنيس، أبي فرح، م.ن. ص ١١٥.

واضح أن التغلب على القضيتين الأولى والثانية يتضمن «رفع مستوى الوعي» لدى النساء والرجال للمشكلات التي تواجهها المرأة وللجهود التي يمكن أن يبذلها الأفراد والمجتمع كلها. وفيما يخص التعليم والعملة وفرص الخدمة، وتوفير فرص متكافئة في هذه المجالات يتضمن رفع مستوى الوعي بين النساء أنفسهن وكذلك بين المسؤولين في اتخاذ القرارات.

فأجل السعي لفرص متكافئة بين النساء والرجال في مجتمعنا اللبناني، يجب أن تشجع الفتيات والنساء على الإقبال على التعلم، وبخاصة اللواتي يقين في المدارس واللواتي يدخلن عالم العمل على المطالبة بفرص جديدة للتعليم الفني والمهني ويفرضن متكافئة في عالم العمل. ويجب تشجيعهن على المطالبة بتوفير الظروف الاجتماعية والعائلية التي تتيح لهن ذلك، وأن يطالبن بالتعليم والتدريب اللذين يؤديان بهن إلى موقع القيادة^(١).

فالتعليم من أجل العمل وأثناء العمل في مجتمعنا، لا يزال غير متكافئ من عدة نواحٍ، ولأجل الإسهام في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يتطلب تحقيقهن لتلك الأهداف توافر عدة شروط، هي:

- ١ - أن يتمتعن بفرص متكافئة في مجال التعليم والتدريب الذي يعد للعمل.
- ٢ - أن تتاح لللواتي يعملن فرص الترقى والتقدم في وظائفهن، والحصول من ثم على مزيد من التعليم والتدريب.

٣ - وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يضطلعون به فيما يتعلق ب التربية الأجيال الصاعدة، وهو دور التنشئة الحيوى الذي تؤديه النساء في المجتمع، أن توافر البنى الأساسية التي تمكنهن من البقاء في العمل.

إن مشاركة المرأة في التنمية ضرورة لا تردا ولا تجادل وهذا يفرض زيادة فاعلية دورها من خلال تطوير معارفها ومهاراتها وخبراتها، وهذا بدوره

(١) منشورات اليونسكو، تكافؤ فرص الفتيات والنساء في مجال التعليم، ١٩٩١، ص

.٣٩

زملائهن الطلاب. ففي جدول ٢٨٩ تبين أن الطالبات هن الأكثرية بين الطلاب المترغبين والأقلية بين غير المترغبين.

ثالثاً: استراتيجية جديدة لتحقيق تكافؤ فرص تعليمية أفضل للنساء
في لجان إقليمية عقدتها منظمة اليونسكو من سنة ١٩٧٦ - ١٩٨٣ لتدارس أوضاع المرأة في مجال التعليم، أكدت الاستقصاءات لأوضاع المرأة في عدة بلدان مختلفة أشد الاختلاف أن تحسين أوضاع المرأة في مجال التعليم هو من العوامل الأساسية لتحسين أوضاعهن بوجه عام.

ويتبين من حالات الاستقصاء، ومن اجتماعات اللجان الإقليمية المتعلقة بدراسة أوضاع المرأة في مجال التعليم أنه توجد في كافة المناطق - ومع اختلاف المناطق أو مستويات التنمية - عقبات محددة تعيق تحسين أوضاع المرأة بحالتها الراهنة بدرجة أو بأخرى في كل مكان.

وأهم هذه العقبات هي:

- ١ - يتوافر الإطار القانوني للمساواة ولكن المواقف لم تتغير أو عدلت بقدر طفيف لا أكثر.
- ٢ - تمارس النساء دوراً ثانوياً يمثل في المساهمة في خدمة المجتمع والاقتصاد اللذين يعيشن فيهما من جانب، وفي رعاية شؤون العائلة والعناية بها من جانب آخر.
- ٣ - مع أن المساواة موجودة نظرياً في أغلب الحالات، إلا أن الفتيات والنساء لا يتمتعن عملياً بالفرص نفسها المتوفرة للصبيان والرجال في مجال التعليم.
- ٤ - حين تكون هناك درجة أكبر من العمالة ومن فرص الخدمة، فإنها تفترض وجود بنى أساسية تسمح للمرأة بالاستفادة من هذه الجوانب في الوقت نفسه الذي تسمح لها فيه بأداء دورها كأم وبيانجاز عملها في البيت. وتتجه العناية في برامج اليونسكو إلى معالجة كل هذه القضايا. ومن

- ٢ - توسيع نطاق التعليم ليشمل تنمية القرى.
- ٣ - رفع المستوى التعليمي مع فرض إلزامية التعليم ومجانيته حتى نهاية المرحلة المتوسطة على الأقل للذكور والإناث على السواء.
- ٤ - العمل على تشجيع الفتاة على الدخول في معاهد التعليم الفني ، والتعليم الصناعي والزراعي ، حتى يتاح لها مزيد من فرص العمل والإنتاج.
- ٥ - إنشاء مراكز التدريب المهني ، وتكثيفها وزيادة عددها وتخصيص دورات للمرأة الراغبة في تعلم مهارات جديدة ، أو الراغبة في تطوير مهاراتها القائمة.
- ٦ - تعديل أو تغيير المناهج لتلبية الحاجات الفردية والاجتماعية ، ونخصص بالذكر التربية المنزلية والتربية الوطنية.
- ٧ - تطوير معاهد وكليات إعداد المعلمين والمعلمات.
- ٨ - تعزيز فرص التعليم والتدريب والتأهيل ، وخصوصاً الإعداد المهني والعلمي (الكمبيوتر والميكانيك وغيرها).
- ٩ - توفير الظروف المجتمعية التي تيسر المشاركة الكاملة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ١٠ - الإساح في المجال للمرأة لتجديد معلوماتها بواسطة التربية المستديمة أو ما يسمى بالتربية مدى الحياة ، لأنها لم تعد ترقى فكريًا بل ضرورة ثقافية ، حتى لا تفقد الصلة بينها وبين مجدها.
- ١١ - تعزيز المكتبات وإنشاؤها في الأحياء والمدارس والجامعات.
- ١٢ - القيام بدراسات وأبحاث حول أوضاع المرأة بهدف تحريك قدراتها، والهدف يبقى على الدوام بناء الوطن وثبتت أركانه.
- إن لبنان في حاجة إلى كل أبنائه ، ولقد عانى الكثير من الشرذمة والتفريق والتقسيم ، فهل نعيد المأساة بتفريق دائم بين المرأة والرجل جناحي هذا الوطن الذي لا يمكن أن يقوم إلا على الحضارة والحرية والديمقراطية؟
- الخاتمة**
- هذا بحث أردناه لإلقاء الضوء على الواقع لكنه طبعاً مقدمة لأبحاث ولأعمال يجب ألا تتوقف ولا ترتاح.

يجثم ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات التنمية إلى القوى البشرية رجالاً ونساء .

ومطلوب عند وضع أسس النظام التعليمي والتربوي الجديد ، تجنب حدوث تناقض بين المرأة والرجل ، فتحن في حاجة إلى نظام يعمل على حل المعادلة الصعبة التي تساوي بين الفتى والفتاة عن طريق احترام كل منهما لقدراته الآخر ، وعن طريق إظهار أهمية التنويع لا التفريق ، لأن التكامل بينهما ضروري وأساسي .

فالمشكلة الحقيقة التي نواجهها اليوم تكمن في تكوين الوعي الاجتماعي والتربوي في إطار التنمية المطلوبة للإنسان اللبناني ، عن طريق المساواة في الحقوق .

إن الواقع يتطلب التعاون والمشاركة بعيداً عن التنافس الضيق الذي يؤخر المسيرة ويعمق خلافاً لا يبرر له بين الجنسين . فالاختلاف لا يعني الخلاف ، بل يؤكد على الدوام الحاجة إلى تكامل الجنسين في مجالات العطاء والعمل . وهذا طبعاً يتطلب توجيهها وتوجهها تربوياً يستعين بالعلم وبالقيم ليتمكن العلاقة بين الجنسين وليووضح ضرورة تعاونهما في كل المجالات ٨ والتربية الشرقية عكس ما يظن وما يقال ليست قائمة على نفي المرأة عن عالم الرجل . كما أنها ليست قائمة كما في الغرب على مساواة باردة تحدد الحق بجسم حاذ على حساب علاقة الود والمحبة والتفهم والتقدير . وهذا موضوع طويل نتركه لمجال آخر رغم أهميته التي تشغelnَا وتعيننا على الدوام .

المطلوب تصدّي التربية للتقصير الاجتماعي في هذا المجال بوسائل التنشير والتوجيه لتنمية الإنسان اللبناني وذلك عبر المناهج التعليمية والمدرسية وحملات التوعية الهدافـة إلى تثـيف الرأـي العام وحملـه على نـبذ كل الممارسـات الشـاذـة والقضاء على كل محاـولات التـفرقـة الطـائفـية والـجنـسـية والـطـبـقـية ، ونـقترح لـذلك :

- ١ - اتخاذ الوسائل والإجراءات لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وخاصة النساء ، والعمل على تنمية المهارات المعيشية لمواجهة آثار مشكلات الحرب ، والتركيز على المهارات المهنية .

العائلة والسلام **Family and peace***

Family and peace, in the scope of Education, became more than a crucial subject, on both the Local and International Levels.

In Lebanon, we are still at a postwar-stage, where in the Educational system has not been supported, by a unified up-to-date program which meets our needs and translate our ambitions.

Educational problems, have augmented, and we are facing its negative results on individual and collective basis.

Some of its hindering aspects, are manifested in:

- 1 - The Low Educational standard.
- 2 - The out passed curriculum programs, schedules & systems.
- 3 - The outmoded books.
- 4 - The absence of a Continuous up-to date training system for teachers in all levels of education.

The subject is so important, that it could never be limited down to a quick summary.

I only would like to underline few facts:

- 1 - Every one has the right to Education.
- 2 - Education should be available and accessible to everyone.
- 3 - The Eradication of illiteracy is a primary goal especially in developing countries.
- 4 - The Line between the state educational Institution and the private Institution should not be hard & broad.

(*) مداخلة ألقاها في ندوة الهيئة الوطنية للطفل، موضوعها «العائلة والسلام»، باللغة الإنكليزية، في فندق البريستول، بحضور رئيس الاتحاد النسائي في اليابان، السيدة موكوتو سوجيما، ٢٤/٢/١٩٩٤.

ونقول مع كل القائلين بأن لبنان اليوم في حاجة إلى كل أبنائه، وفي حاجة إلى تخطي ويلات الشرذمة والتفريق حتى التقاسم. فهل نستبدل بذلك تفريقاً آخر يعمق الغربة بين المرأة والرجل، بصيغة سلبية هي صيغة الغالب والمغلوب وصيغة الحاكم والمحكوم وصيغة الظالم والمظلوم؟

تحت قبة القيم يجب أن نبقى، وقيم الحق هي قيم العدل والحرية والديمقراطية، وهذه كلها من أصول الحضارة والتحضر، والتربيه ورشتنا الأولى ومرجعنا الأول في البناء والوحدة.

We should not minimize the valuable contributions, that youths can make in the establishment of new orders, specially the economic order based on justice and equality, as well as the respect of freedom and human rights for a healthy and dignified life.

I repeat, Education should of course develop all faculties and train learners to acquire moral qualities, linking Continuously scientific values with moral values.

All this to me is not utopic dissertation, but it needs a comprehensive revision of actual programs and systems.

I mention few points in this respect:

1 - Education should be free and compulsory.
2 - Education for the learner should serve him, should teach him, should promote his general culture, should enable him to develop his abilities, his individual judgement, and his sense of moral and social responsibility, all for him to be come a useful member of society.

The young learner should have full opportunity for play & recreation.

Special attention should be given to the educational program for life in flourishing peace within an atmosphere of understanding, enlightening dialogue, and respect of high morals.

The student who is physically, mentally, or socially handicapped should be given special treatment and education, and should have also the full right to live with his family.

Education should aim at the elimination of any outmoded Concept of the role of men and women at all levels, and in all forms of education.

Education should improve the programmes of Countinuing education including adult and functional literacy programs, particularly those aimed at reducing any gap in education existing between men and women.

The main goals which education should fulfill are:

- 1 - Offering healthy, helpful and sound knowledge for a dignified and active life, thus the improvement of the quality of life is a must in the Educational process.
- 2 - Establishing Comprehensive Schemes to develop a Complete system, with suitable material together with an advanced scientific and moral standard.
- 3 - Ensuring the best possible balance between time spent in Leisure, and time spent in school learning, on the theoretical and practical level.
- 4 - Protecting the individual and the family for our practices which foster racial, religious and any other forms of discrimination, on the national as well as the International level, as to race, colour, sex, religion, and social class or order.
- 5 - Bringing up learners in a spirit of Understanding, Enlightenment, Tolerance, Friendship, among individuals, Citizens and peoples of the whole world.
- 6 - Giving every Citizen the active right to participate in the cultural life of his community, to understand the arts, and to share in the scientific advancements of its various applications.
- 7 - Enabling the citizen to enjoy and fulfill his role, spreading knowledge, stimulating talents & enriching cultures to promote science and technology.
- 8 - Liberating the individual from the dangers of ignorance, disease and helpless material poverty.
- 9 - Enriching society with learned members in the different fields of knowledge and production.
- 10 - Educating youths, and stressing the Importance of the trained and Educated youths in shaping the future of their Community their country, and humanity as a whole.

* الطفولة صناعة المستقبل

يصعب التعقيب على كلام معالي الوزير الأستاذ ميشال إده، لما يتضمنه من سعة الاطلاع، وعمق في التفكير والتحليل في ميادين العلم والثقافة والمعرفة.

ولا يسعني في هذا المجال، مجال التربية والتعليم، إلا إعادة ما أكد هو عليه في أكثر من مناسبة حول علاقة الأجيال الجديدة بالتنمية.

ومما قاله في مؤتمر التربية للجميع، الذي عقدته مؤخرًا اللجنة الوطنية لليونسكو: «هل تكتمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الانتباه إلى الأجيال الجديدة، وإلى مهام إعدادها، ولا سيما في ظروف التطور العاصف الذي تشهده المعرفة والعلوم، بعدما باتت هي القوة الإنتاجية الأولى؟»

لا شك يا معالي الوزير، أن موضوعاً يتناول الأطفال والشباب، هو من الأهمية بمكان، بالقدر الذي يحتله هؤلاء على صعيد المجتمع كقوة فاعلة تجسد إرادة الحياة وتصنع قدر الغد وتحدد لون المستقبل.

يتوجه الاهتمام اليوم في كل دول العالم المتقدمة والنامية، إلى هذه الطاقة الإنسانية الكبرى، بقصد استثمارها وتوجيهها وفق أفضل الطرق والوسائل التي تحقق أهداف وغايات كل مجتمع ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(*) مداخلة ألقيت في المؤتمر الثاني للهيئة الوطنية ل يوم الأسرة، موضوعه «الطفولة صناعة المستقبل»، في قاعة حسان الداعوق في جمعية العناية بالطفل والأم، بيروت في ١٩٩٤/٣/١.

Adult programs need the cooperation of the different mass media, for providing specific educational information specially concerning the healthy and well being of families.

Education should provide vocational training and in service training specially for teachers on all levels.

Textbooks and school programs should be revised. Teaching methods should be adapted to meet the needs for development and progress, schools are second homes school premises & equipment should be adequate with appropriate conditions and means.

The supply of Educational services should meet the needs continuously, our schools still suffer from Inadequate transport and sanitary facilities.

The mass Communication Media should be instituted not for shallow entertainment only, but for guidance, helps and orientation, towards a sound and high quality of life, where in progress means knowledge and moral values, as well as sound judgement.

Education should produce, train, and support the teacher with all adequate qualifications, being the transmitter of knowledge, culture & spiritual values.

Educational progress and development insist on the basic logic of having the right person in the right place.

Technology should be in the service of education not to mechanize it but to facilitate the interaction of knowledge for the well being of man. This well being exists and remains in a world of truth, liberty, and peace, Justice and Generous love.

ويقى السؤال الأول بفروعه:

- أي مواطن نبني؟ وأي مواطن نريد؟
- أين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان؟ وهل ترتبط هذه الخطط إذا وجدت، بالخطة التربوية التي تقوم حالياً لجنة من الوزراء بدراستها؟
- وهل ترتبط هذه الخطة بالسياسة التربوية التي تحقق هذه التنمية، وبالوفاق الوطني وبالعيش المشترك؟
- وهل تستند هذه الخطط إلى دراسات وإحصاءات تمكّناً منها مستقبلاً من تلبية الحاجات في مواجهة تحديات العصر؟

لقد جاء في تقرير اليونسكو حول التربية في العالم الثالث سنة ١٩٩٣، أن الهوة التي تقع بين الدول النامية على صعيد المعرفة هي إشارة غير مطمئنة لتحول عميق في العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية العالمية.

وفي هذا الإطار، أطلق مايلور نداء للقيام بالتغيير المناسب يقول فيه:

«يجب إقناع المسؤولين الرسميين في البلاد النامية أن التربية هي المفتاح المستقبل أفضل للجميع، فالتربيـة ليست للتنـشـة والمـعـرـفة فقط، بل هي وسـيلـة توـعـية طـاقـاتـنا وـطـوـبـيرـ خـلـقـاتـنا وـإـدـاعـاـنـا. فالـتـرـبـيـةـ هيـ الـتيـ سـتـخـولـنـاـ تـحـقـيقـ تـنـمـيـةـ عـلـىـ صـعـيدـ هوـيـتـناـ عـبـرـ التـبـادـلـ الثـقـافـيـ وـالـصـدـاقـةـ معـ كـلـ الشـعـوبـ وـالـحـضـارـاتـ».

فكيف يمكننا تلبية هذا النداء وترجمة مضمونه إلى أفعال وإجراءات تؤدي إلى تحقيق أهدافنا لتنمية المواطن اللبناني تنمية إنسانية اجتماعية وطنية؟

إن التحدى الأكبر الذي يواجهه لبنان المستقبل في التسوية السلمية المرتقبة، هو التطور المتواصل والمدروس للعنصر البشري اللبناني، ثقافياً وعلمياً وتكنولوجياً. بحيث ينمي ويوسع الطاقات الإنتاجية اللبنانية ويساهم في تطوير القدرات التكنولوجية والمعلوماتية.

فالتحديات التي تواجهنا اليوم كثيرة، محلياً، إقليمياً ودولياً، ولم يعد هذا العمل في التربية والثقافة في لبنان، وبعد كل ما شهده في السنوات الأخيرة، امتيازاً أو ترفاً، بل أصبح ضرورة في بناء الإنسان. ولا يجوز وبالتالي أن تظل المعرفة والثقافة محصورتين في وسط محدود، أو بين فئة خاصة، فالمطلوب وباللحاج هو تعليم المعرفة والثقافة بين كل أفراد الشعب.

لكن... ماذا أعددنا لذلك؟ ونحن لا نزال نتخبط في مناهج مضى عليها زمن طويل متقلب دون أن يتناولها تعديل أو تبديل، فركدت في سبات عميق دون أن يتجرأ أحد على انتشالها.

ولقد فاضت المقررات النظرية حولها على حساب التنفيذ العملي، واعتمدت على العلوم الإنسانية أكثر من العلوم التطبيقية، مهملة للأسف المواضيع التي تتعلق بالأمور الحياتية، كما أهملت أيضاً رغبات الأولاد وحاجاتهم وقدراتهم وإمكانات البيئة وحاجاتها على السواء.

ثم إنها أحدثت التفاوت بين الأولاد بالنسبة إلى علاقتهم باللغة الأم، وباللغات الأجنبية، وهذا التفاوت، مرده التفاوت البيئي الذي لم يعد مسماحاً به في وطن يحتاج إلى تماسك اجتماعي متين.

ويجب أن لا ننسى أن لغة الأم، كما يعلم الجميع، هي من ركائز التوحيد في المجتمع، كما أنها من دعائم الكيان الوطني.

لذلك، فإننا نستغرب صدور القرار في مجلس الوزراء، القاضي بإلزامية تعليم المواد العلمية في المرحلة الابتدائية باللغة الأجنبية. وقد اعتمد وزير التربية في توضيحه لهذا القرار، إلى اكتشاف ثغرة كانت نتيجة الخلخل وقد سببت تدني نسبة النجاح في المدارس الرسمية، وبصورة خاصة في دراسة التلاميذ لمواد الرياضيات والعلوم، في الشهادات المتوسطة والثانوية.

وهنا أتساءل: هل يعتبر هذا هو العامل، أو السبب الوحيد لتدني المستوى التعليمي؟

إن تلك المشكلات التربوية تعمقت وتجذرت في عمق نظامنا التربوي، وأصبحنا نعاني من نتائجها فيما نلمسه حسياً ونعيشه على المدى القريب، وفيما نتوقعه من ضياع المستقبل.

ففي هايد بارك «نهار الشباب في تاريخ ٢١/١٩٩٤» استوقفتي بعض آراء الشباب حول هذا الموضوع، قال أحدهم: «الانتماء الوحيد المتوافر في لبنان هو الانتماء الطائفي، لأن كل طائفة كبيرة لها سلطتها وحدودها الخاصة ورعاياها الذين تعمل على حياتهم والاهتمام بهم».

وقال شاب آخر: «الشعب عادة يعمل لوطنه واستقلاله ولوحدته، أما شعب لبنان فيعمل مفضلاً مصلحته الفردية على مصلحة بلده».

ويقول آخر: «المصيبة تعظم حين نجد أن الذين يدعون إلى إلغاء الطائفية يمارسونها بحذافيرها من طائفية الوظيفة، وتأمين فرص العيش، إلى طائفية الثقافة، وطائفية الإنسانية وصولاً إلى الطائفية السياسية». «فأين هو انتهائي؟

ويقول شاب آخر: «لا يمكن لأي شاب لبناني بلوغ هدفه، بإمكاناته وكفاياته وقدراته، إلا بواسطة قناعة تجعل هذا الشخص رهناً لها مدى الحياة».

فوحدة الوطن لا يمكن تحقيقها وتحصينها إلا من خلال توحيد الشعب اللبناني وصهره في بوتقة فكرية واحدة، وذلك بتوحيد المفاهيم الوطنية اللبنانية.

قال الفيلسوف الكبير ابن مسكويه، في وصيته لطالب الحكم، وهي من آنسس الرسائل التربوية، في الخزانة العربية:

«من أراد الغرس في أرض يبتديء فيقتلع ما فيها من غرائب النبت، ثم يأتي بكراتيم الغرس فينصبه فيها. وكذلك من طلب الحكم ورغم في اقتنائها فهو حقيقي أن يبدأ بما في قلبه من أصدادها فيمحقها ويظهره منها».

وزيادة على ذلك كله، فإن من مشكلاتنا التربوية أن نظامنا يخرج دفعات

وهل أهل الاختصاص يجمعون على طريقة العلاج هذه؟
أين رأي أهل الاختصاص؟

يقول الخبراء التربويون إن التلميذ يتعلم ويدرك المفاهيم بطريقة أسهل وأسرع باللغة التي يتعامل على أساسها، وهي بالطبع اللغة الأم.

وهنا نحن اليوم نلبيه رداء جديداً فبعد لغتنا الوطنية عن أغلب موادنا في المنهج الرسمي، وترك ممارستها واستخدامها لمجال ضيق ومحدود.

وإذا عزم المسؤولون على معالجة أسباب الفشل والتقصير، وتدني المستوى التعليمي في المدرسة الرسمية، فهناك وسائل كثيرة يمكن اعتمادها، من غير الواقع في أخطار إهمال اللغة الوطنية وجهلها.

إن استخدام اللغة العربية وإنقاذها ضرورة اجتماعية وقومية. ونحن لا ندعو إلى إضعاف اللغة الأجنبية، ولكن ندعو إلى التجانس عند أبناء المجتمع الواحد بإتقان اللغة الأم أولاً ثم إتقان اللغات الأجنبية الأخرى، ومعها التزام المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة بأهداف تلك اللغات ومناهجها وطرائق تعليمها.

فالآزمة التي تعصف بال التربية في لبنان لها جذورها العميقة التي تعود إلى فترات طويلة ومتعددة من التقصير، ولها انعكاساتها التي تتجددنا يومياً لأخفاقنا في بناء المواطن الصالح. والمواطن الصالح هو المواطن المدرك والمتجانس مع هويته وحضارته وتراثه وواقعه الثقافي الصحيح.

ولا شك أن التربية التي قدمنا والمفاهيم التي زرعنَا ساهمت في خلق الأجواء الملائمة والأرض الخصبة لكل ما شاهدناه، وعانيه خلال الحرب، وما قبلها وبعدها. وهي التي أحدثت شرخاً في المفاهيم الوطنية اللبنانية. وال الحرب ولا شك فرضت مجموعة كبيرة من المشكلات المستجدة، أضافتها إلى سابقاتها وأحدثت فلقاً وخلاً واضطراباً في المجتمع اللبناني، كان أهمها قضية الانتماء، وهي الأساس والمنطلق.

والخلقية والكفاءة العلمية والتقنية التي تنشدها كل دولة حريصة على المصلحة العامة.

وعلى رغم تزايد التحديات التي تواجهنا، فإننا ما زلنا نؤمن بضرورة مواجهتها بجرأة ووضوح ومعرفة ولا سيما في هذه الفترة، إذ حزمت الدولة أمرها لإعادة البناء على أسس متينة وثابتة.

فإليها نرفع هذه المطالب الأساسية لبناء الإنسان في لبنان:

- ١ - وضع سياسة تربوية واضحة مبنية على الواقع الحقيقي وضرورة الالتزام بها من قبل جميع الفرقاء.
- ٢ - وضع استراتيجية تربية تنمية.
- ٣ - فرض إلزامية التعليم حتى المرحلة المتوسطة.
- ٤ - إعادة النظر جذرياً في المنهج لتواكب العصر.
- ٥ - إصلاح جميع مستويات التعليم وتطويرها.
- ٦ - تعزيز التعليم التقني.
- ٧ - تعزيز الكوادر التربوية وتنويعها فضلاً عن إعدادها وتأهيلها.
- ٨ - تعزيز المكتبات وبناؤها وتميم وجودها.
- ٩ - التنسيق المستمر بين الأهل والمدرسة.
- ١٠ - تأمين خدمات التوجيه والرعاية للأولاد والشباب.
- ١١ - تحديد دور الإعلام في التربية لضبطه وتوجيهه.
- ١٢ - إنشاء مؤسسات علمية تقدم البحوث العلمية التطبيقية إلى صانعي القرارات السياسية، ودراسات علمية واختبارات متقدمة تهدف إلى عقلنة القرار السياسي وتنويره.

ويبقى السؤال الرئيس في عملية إعادة صياغة أهداف التعليم، وهو: هل يعمل التعليم على إعداد المواطن الطفل والشاب للمستقبل؟ وهل يعمل على تكوين الإنسان القادر على التكيف مع شروط الحياة المستقبلية؟ وهل يسعى إلى تدريبه على المواطنة والممارسات الديمقراطية؟

من التلاميذ والطلاب لا عمل لهم، سنشهد لهم في أقرب وقت أزمة بطالة خطيرة. فللى ماذا نعدهم؟ ولأي سوق عمل؟ ولأي مجتمع؟

فإذا أردنا فعلاً ألا تكون منعزلين عما يجري في العالم ومتبعين كلّاً لمجرى الأمور في المنطقة، فإن ذلك يتطلب من المسؤولين استثمار التعليم، لأن إنتاجه أرقى أنواع الإنتاج، وتسري عليه جميع القواعد والأصول التي تخضع لها الاستثمارات الاقتصادية، شرط أن يضع المسؤولون شرطين:

الأول: تحظيط لبناء قاعدة علمية وثقافية وتقنولوجية متقدمة، توفر الطاقات البشرية التي تتطلّبها خطط التنمية في مراحلها المختلفة للمستقبل.

ثانياً: أن يعتمدوا تخصيصاً وافياً في مواردنا المتاحة وميزانيتنا لتعزيز المعاهد العلمية والثقافية.

وهناك مشكلة أخرى تحدّدانا في التعليم، وهي (الحرية في التعليم).

تعدد الآراء حول مفهوم حرية التعليم في لبنان مما أدى إلى ظواهر سلبية ليس أقلّها هذا الانقسام المتمثل بالنزاعات المتناقضة والتبارات المتعاكسة والانقسامات الفكرية الحادة.

وذلك أن البعض في المدارس الخاصة، فسر حرية التعليم بما يتناسب مع مصالحه وتوجهاته، متحكماً بمصير طلابه معنوياً ووطنياً.

إن الحرية لا تعني أبداً الحرية المطلقة، ذلك أن الحرية في مفهومها الديمقراطي السليم، هي حرية ممارسة الحقوق المشروعة غير الضارة بالذات الإنسانية وبالكيان الوطني وبالمجتمع.

أما بالنسبة إلى موضوع الدين، فما نطالب به، ونريده هو حرية التوجيه على أساس جوهر الدين الحقيقي لا على أساس التمييز الفئوي والمناطقي. والحرية كما يجب أن تكون هي حرية تساوي بين الجميع وتضع العلم في متناول كل مواطن لبناني، بقطع النظر عن ظروفه المعيشية والبيئية والطائفية. وإن حرية التعليم يجب أن تبقى مصونة في لبنان ضمن الأطر الوطنية

الهيئات النسائية في المجتمع المدني*

اختصر كلامي ببنقاطٍ قدر المستطاع:

أولاً: حاشى كل واحد منا أن يقع في متأهات الاستغباء، وكلنا مدرك أن وراء الظاهر والمعلوم باطنًا شرساً ومجهولًا له اليد العليا أحياناً في تسيير الأمور.

وحاشى لنا أيضاً أن نقع كغيرنا في دوامات الببلة، أو رؤية النعامة، وواقعنا في الحقيقة ضحية ببلة تسجنه في حلقة مفرغة.

ثانياً: أتمنى من اليوم وصاعداً أن لا ينفصل المنظر عن العامل، لأن المنظر، كالعامل والمتطوع في العمل، مسؤول.

ثالثاً: أتمنى أن تخطي بعض كلمات لم تعد تلبي الحاجة لأن القواميس بحد ذاتها ضاقت وقصرت عن المطلوب.

وأذكر على سبيل المثال كلمة نضال، من أجل التغيير الاجتماعي، لأن التغيير الاجتماعي في بلادنا الصعبة يحتاج إلى أكثر من ذلك.

رابعاً: التغيير الاجتماعي يفترض مواجهة بين فرقاء على أرض واضحة بهوية واضحة حتى لا يتحول النقاش وحتى لا يتحول الصراع إلى ببلة ضاجنة لا طائل من ورائها.

وواقعنا ما زال بحاجة إلى ترميم أولي ليشكل أرضية يمر فوقها

(*) مداخلة أقيمت في ندوة الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيرست، موضوعها «المجتمع المدني»، 1994/6/11.

إن المستقبل هو حكماً الإطار العام الذي يحكم صياغة أهداف التعليم. وإن الإنسان المستقبلي المنشود هو الذي يحترم أخيه الإنسان، وهو الذي يستطيع استخدام الوقت والموارد والتنظيم استخداماً أمثل، وتكون لديه روح المبادرة والمشاركة والابتكار، فضلاً عن إرادة التجديد والسعى المتواصل مع الآخرين، في إطار العمل الجماعي، والوعي لنفسه ومحيطة المحلي والوطني والقومي والعالمي، محققًا إنسانيته، مساهمًا في بناء سعادته وأطمانته.

هذه التربية تصنع شعباً يحمل الوطن في قلبه، وتعزز الكفاءات العلمية والأخلاقية التي تضمن مناعة لبنان الوطن والإنسان.

ولا شك في أن توحيد الجهود في الورشة الواحدة هو الخطوة الأولى نحو الخطوات الإصلاحية الكبرى.

والكيانات بدورها مرتبطة بعوامل وقوى متناقضة متضاربة وبيانات فوق إرادتنا، لكن هذا الواقع الصعب جداً أصبح يتضرر اليوم من بعلن سقوطه يقدم البديل المتكامل.

البديل هو رؤية وتحيط، والتزام ومشاركة، وغربية، وجمع، وتشذيب، حتى نتني فعلاً نسبة ولو قليلة من الجماعة المشتركة التي تشكل انطلاقاً على الأرض لا في الهواء.

إن ما ينقص العمل عندنا على الصعيدين النظري والعملي هو الصدى والاستقطاب. وإن ضعف الهدى والاستقطاب سببه الحلقات الضائعة بين الفئات البشرية، الثقة الضائعة بالحاضر والمستقبل، فضلاً عن العلاقة المتورطة غير الواضحة بالماضي وخلفاته.

المجلس النسائي نموذج حي للمؤسسات التطوعية في هذا البلد التي تصنف من عائلة الفقراء المؤجلين والمبعدين لأن الطبيعة ما زالت تقبل، عدا الأفراد، المؤسسات نفسها. أذكركم بأن عندنا شتى أنواع الإقطاع، ومنه الإقطاع المؤسسي، والإقطاع الفكري، والعقائدي والثقافي، إلى جانب الإقطاع الاقتصادي والاجتماعي والسلطوي.

ورغم ذلك، بامكانيات محزنة، وقف المجلس النسائي، وهذا دليل إرادة، جديرة بالاحترام، لأنه يعمل في ظل العطاء التطوعي.

لا يسمح لي الوقت بذكر نشاطاته غير المدعومة إلا بنسبة قليلة.

لقد استطاع المجلس النسائي بوحدة الكلمة، رغم انتتماءاته لأعضائه المتعددة إلى طائف ومؤذن ومناطق وأحزاب، أن يتخذ موقفاً منبهة ومشرقية في القضايا الوطنية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والسياسية على الصعيد المحلي والعربي والدولي.

وأتوجه إلى الزملاء لأذكرهم بما يتطلب هذا كله من جهود ومساعدات ونفقات لم يكن حظنا منها إلا القليل.

التغيير. ذكر شهادات خبراء كثيرين قالوا إننا في كيان متداخل مضعض، مصطنع، متناقض، هو ليس وطني بل شيء وطن.

إن تعاطي المرأة في العمل الاجتماعي له عدة أسباب أهمها طبيعة دورها في العطاء الإنساني، وهذا شرف لها، وثانياً بإعادها الصليب عن القرار السياسي، فضلاً عن أجیال سابقة شهدت شتى أنواع الإبعد للمرأة.

هذا الإبعد لا يعود إلى مشيئة واضحة، بل إلى تركيبة مذهبة تجمع تناقضات متداخلة، فيها المضحك المبكي.

ولن يخل أغزار هذا التناقض إحصاء حسن النية لكنه غير متكامل، ولا يمكنه أن يكون متكاملاً في ظل الضبابية والغبن والاضطراب. وأضيف أنه أصبح من الضروري في العالم الثالث التركيز على إنماء الإنسان أساساً للبناء السياسي والاقتصادي والوطني، وقد غرق هذا العالم الثالث في أيديولوجيات شغلت حامليها أحياناً عن الإنماء ومتطلباته.

إنني أرى أن مكافحة الأمية هي نضال. وأن التوعية الصحية هي أيضاً نضال. ومكافحة الشرد والانحراف هي نضال. كما أن مكافحة الارتماء في أحضان التخدير بالعقاقير نضال. وأضيف: إن النضال الأول هو تبیت وترسيخ القيم والأخلاق ليكون التغيير بناء وتطوراً يخطيان التخلف والجهل والانحراف والفساد. إذاً، إن عطاء المرأة في هذه المجالات دليل وعي وتحسن بخطورة الواقع ومشكلاته.

هناك جمع غير منصف بين تنظير مرتاح إلى حد كبير، وبين عمل تطوعي منهوك ومحروم من أي مساندة على الصعد المادية والآلية والبشرية والمؤسسية في سبيل دعم قضايا الإنسان والمجتمع في هذا الوطن.

إن من الخطأ تطبيق المفهوم السادس والمُؤدلج للنضال في سبيل التطوير والتغيير على واقعنا الذي برهنت الأحداث أنه دفع ثمن تناقضات متجلدة في عمقه، والمرأة وحدها لا يمكنها أبداً أن تزيلها، لأن القضية ليست قضية امرأة فقط، ولا قضية حقوق امرأة فقط، بل إنها قضية كيان مجرزاً إلى كيانات،

الوعي السياسي عند المرأة*

مقدمة

إن تقويم عمل المرأة في المجال السياسي لا يمكن أن يتم في فراغ، إذ لا بد أن يشمل تعدد الأبعاد وتكاملها وتدخلها، وهي الأبعاد البشرية والزمانية والحضارية.

فواقع المرأة السياسية في لبنان يدل على أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة اللبنانية على حق الانتخاب وممارستها لهذا الحق وتأثيرها في مراكز صنع القرار السياسي. ورغم انتصاراتها أكثر من ربع قرن من الزمان على نيلها حقوقها السياسية والمدنية، فإنها لم تمثل إلا بنسبة ضئيلة في المؤسسات السياسية وبصورة ضعيفة.

لم تكن المرأة اللبنانية يوماً بعيدة عن خط النضال. قامت هي بالالمطالبة بحقوقها، كما اشتركت في مختلف التنظيمات الأهلية والسياسية والنقابية، وثبتت وجودها كصوت قوي يدعو إلى تطبيق المبادئ والمفاهيم الديمقراطية في شتى مرافق البناء والتطوير في الوطن.

والغريب أن هناك أصواتاً ما زالت تطرح السؤال السلبي ذاته، وهو: هل تتمتع المرأة بالإمكانات الكافية لخوض الساحة السياسية؟

وفي دراسة ميدانية نفسية اجتماعية قمت بها على ٥٠٠ امرأة من المتعلمات وغير المتعلمات تبين أن ٢٨٪ من العينة ما زلن يعتقدن بعدم قدرة

(*) مداخلة ألقيت في المحور الأول في المؤتمر الذي نظمته اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر يجتمعون حول لرفع مستوى الوعي بحقوق المرأة، موضوعها «الوعي السياسي عند المرأة» في فندق الريفيرا - بيروت، في ١١/١٠/١٩٩٤.

في هذه المناسبة التمهيدية، المطلوب تكتل القناعات بالتغيير بشجاعة. هذا التغيير لا بد أن يحمل اللغة الجديدة، والعالم حولنا أدرك ضرورة ولادة هذه اللغة الجديدة لأن السقوط يهدد البر والبحر.

ولن يكون تغيير إلا بالتزام يعيد القيم إلى مكانتها. والقيم هي أساس العدالة والإنصاف.

وليس من السذاجة قوله إن الشمعة في الظلام لا تُلعن مهما كانت بخيلة، وإن الكلام في الظلام لا بد له من نور يقوم على المعرفة والإنصاف.

وأدخل في صلب الموضوع: ما هي المعوقات في حقل التربية التي حالت وتحول دون إطلاق المرأة في العمل السياسي الصحيح؟

واقع المرأة في التعلم

هناك عوامل تواجه مجتمعنا وتؤثر في التعليم عامه، وفي تعليم المرأة خاصة. رغم أن مشاكل تعليم المرأة تتصل بغيرها من المشكلات الحيوية، مثل مشكلة ازدياد عدد السكان، والتخلف في نظام الصحة الوقائي والعلاجي، وانخفاض مستوى المعيشة وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي هناك علاقة قوية بين نوعية التعليم المقدم إلى المرأة ومحدودية العمل السياسي عندها.

وال المشكلة لا تتحضر في الأمية أو الجهل أو الفقر الذي تعاني منه نسبة كبيرة من النساء في لبنان، بل المشكلة الكبرى تكمن في الأمية النفسية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي تعيشها النساء، ومكافحة الأمية هي المشكلة والمسألة والقضية.

ولعل السبب في عدم وجود برامج ومشروعات محو الأمية وتعليم الكبار في بلدنا يعود في الغالب إلى اللامبالاة التي يديها القادة والسياسيون تجاه الحاجات النسائية وكذلك نقص معرفتهم بدور النساء في عملية التنمية. وتمثلت برامج محو الأمية في تعليم جميع المواطنين الذين لم تتح لهم فرص التعليم للوصول بالجميع إلى المستوى التعليمي والثقافي والمهني الذي يمكنهم من اكتساب وتملك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب ليكون بمقدور كل واحد منهم أن يتبع الدراسة والتحصيل والتدريب والمساهمة الفاعلة، في تنفيذ خطط التنمية الشاملة وبرامجها، حيث لم يعد محو الأمية هدفاً بحد ذاته، وإنما أصبح وسيلة للقيام بهذه المساهمة والمشاركة فيها على أحسن وجه من خلال التكيف الصحيح مع البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيشها المواطن والمواطنة.

المرأة على الوصول إلى المناصب العليا، لأنهن لا يثقن بقدرتها، ولا باحترام المجتمع لقدرها، ويجب بنظرهن الاكتفاء بأمومتها وإدارة منزلها دون عمل أو ترقٍ إلى مناصب وغيرها.

وفي سؤال آخر، عن مدى تضيقهن من تفرد الجنس الآخر في تبادل الأحاديث السياسية في سهرة، أو لقاء، أو زيارة، ذكرت ٥٩٪ من العينة أن الأسباب تعود لعدم احترام قدرات المرأة على البحث والمناقشة.

أما نسبة الـ ٤١٪ اللواتي لم يتضيقن، فهي تشكل دليلاً على أن المرأة لا تزال تبدي عدم الرغبة في الاشتراك في المواضيع السياسية المبحوثة، ولا تزال تستمتع بالأحاديث النسائية مستسلمة للأمر الواقع.

إن هذا الواقع، يشير إلى حدودية اطلاعها وثقافتها في الأمور السياسية، وعدم إدراك مسؤوليتها الكاملة في بناء الوطن وتنميته وتطويره.

وهنا يجب أن لا يغيب عن بالنا نواحي التقصير التي تصيب المواطن والمواطنة على السواء في هذا المجال وفي طليعة هذا التقصير غياب التربية السياسية المتكاملة والشاملة في تنشئة الفرد اللبناني وفي إعداده للمواطنية الفاعلة والواعية والمتطرفة.

ومن عناوين هذه التربية السياسية:

- ١ - التعرف إلى المقومات والثوابت الوطنية للتمسك بها.
- ٢ - ترسين الولاء للوطن بواسطة المعرفة الصحيحة بتاريخه وجغرافيته وتراثه وتقاليده وثقافته وقوميته.
- ٣ - إبراز القيم الاجتماعية والخلقية التي تعزز الصلات بين المواطنين وتوحد هويتهم وتصرّهم وتفعّل لروح التعاون والمشاركة والتعايش الحقيقي. وأكبر أن التربية السياسية هي تربية شاملة تطول ميادين الحياة كلها وتعدّ الفرد لخوض غمارها بوعي والتزام وأمل. وقد يكون غياب الأمل وضعفه من أكبر المحن التي تضرب شبابنا وأبنائنا وفتياتنا ونساءنا. والأمل ثقة أيضاً والثقة ضعيفة.

الممارسات الشاذة والقضاء على كل محاولات التفرقة الطائفية والجنسية والطبقية، ونقترح:

- اتخاذ الوسائل لمحو الأمية وتعليم الكبار وخاصة النساء والعمل على تنمية المهارات المعيشية والتركيز على المهارات المهنية.
- توسيع نطاق التعليم ليشمل تنمية القرى.
- التربية المستمرة.

إن الدور المحرر للتعليم الأساسي كأداة لتحسين أوضاع المرأة، هو أولى الخطوات نحو إنصافها وسيطرتها على حياتها وتمكنها من المشاركة الكاملة في أنشطة المجتمع، وزيادة درجة تحررها اقتصادياً من الاستغلال، ومن اضطهاد السلطة الأبوية، والزوجية. إن التعليم الأساسي أداة لتطوير ظروف الحياة نحو الأفضل أو حتى المحافظة على بقاء المرأة وأسرتها على قيد الحياة.

إن المجال لا يسمح بالاسترسال ولو لمنهجية علمية. لكن القليل مما أوردناه يلقي الضوء على سلبيات الواقع وتخلقه ومرتجاه. يبقى علينا أن ندلّي بدلتنا في موضوع تفعيل دور المرأة في القرار السياسي في ظل مبادئٍ ومفاهيم لا يمكن تخطيها كما لا يمكن الاستخفاف بها.
ولقد اخترنا في هذا المجال مبدأين أساسيين هما:

١ - المساواة

المساواة حق أساسى في المجتمع الديمقراطي الذي ينبغي أن ننتسب إليه فعلاً.

إن التمييز ضد المرأة في مجتمعنا، شكّل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وبعد عقبة أمام مشاركة المرأة مع الرجل في حياة بلد़ها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويعيق النمو والرخاء في

فمثلاً ينبغي في التعليم الأساسي أن يسهم في تنمية الموارد المالية لنساء الريف، وتحسين ظروف حياتهن من خلال مساعدتهن على الهروب من التهميش بالشعور بالنقض، وكما يجب أن يساعدهن في تنمية شخصياتهن وتطوير قدراتهن وشعورهن بالثقة واحترام الذات، أي زيادة وعيهن بقيمتهن كنساء وبإمكانياتهن الخلاقة في نفس الوقت الذي يمكنهن من إدراك حقيقة أن القيود المفروضة عليهن قابلة للتغيير.

إن التنمية السريعة تتطلب التغيير السريع. فهناك مسألة يجب التفكير بها، وهي قدرة المجتمع على استيعاب التغيير ككل، ففي داخل كل مجتمع تكون عدة جماعات أو تجمعات سكانية بيئية لكل منها سرعة مختلفة في استيعاب التغيير. وهكذا فإن حالات الاضطراب قد تحدث في المجتمع ككل عندما تكون سرعة التغيير أكبر من القدرة على استيعابه. وحل هذه المشكلة يمكن في زيادة القدرة على استيعاب مجتمعنا للتغيير وتعمق القدرة على استيعاب المجتمع للتغيير هو مهمّة تعليم الكبار الذي يتمثل في تقوية المجتمع وتحسينه بما يمكنه من مواكبة التغيرات عند حدوثها.

إن برامج التدريب في تعليم الكبار، التي يمكن للنساء من خلالها استقصاء حبراتهن الحياتية اليومية في منظور جماعي مشترك هادف إلى تحقيق الفوائد التعليمية وتنمية الشخصية الفردية، سوف تمهد الطريق نحو صيغة تشاركية حقيقة في التعليم قادرة على إحداث تغيير في حياة النساء المشاركات فيه.

كما أن هناك برامج الثقافة العامة لتزويد الأفراد بالمعلومات والمهارات والاتجاهات الازمة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وقيام الأفراد بأدوارهم السياسية والاجتماعية.

المطلوب تصدي التربية للتقصير الاجتماعي في هذا المجال، بوسائل التوعية والتوجيه لتنمية الإنسان اللبناني، وذلك عبر المناهج التعليمية والمدرسية وحلقات التوعية الهدافة إلى تثيف الرأي العام وحمله على نبذ

حقوق الإنسان بوجه عام، والعمل من أجل السلام والتضامن الدولي.
إن المطلوب إعمار تربوي إذا صاح التعبير، لبناء وعي اجتماعي وتربيوي
وخلقي وسياسي يحرر الرجل والمرأة ويكشف آفاق المساواة بينهما على أنها
الحل والمنطلق والهدف.

٢ - الديمقراطية

ماذا يعني بحرية المرأة، ومن هي المرأة الحرة؟ هل هي المرأة المختلفة
من التقاليد والعادات والرافضة لها لمجرد الرفض؟ هل هي المرأة التي لا يعنيها
التراحم بقيمه الحقيقة وتقاليده العريقة؟ هل هي المرأة المستخفة بأنوثتها
المثلمية وأيمونتها العظيمة؟

ماذا تعني للمرأة الديمقراطية السياسية؟
إنها حق المساهمة في البناء والتنمية والتطوير فضلاً عن التوجيه والإرشاد
حتى القيادة.

إن ضمان الديمقراطية لا يمكن أن يقوم من غير إطلاق حق المرأة في
التعبير عن نفسها وعن إرادتها وعن رغبتها في المشاركة إلى جانب الرجل
لا حوله ولا وراءه ولا في ظله.

مشاركته في وضح النهار لا وراء الكواليس وفي عتمات الزوابيا حتى
لا نعود ونتذكر أيام الجواري وأيام شهرزاد.

ولقد آن للمشاركة الديمقراطية أن تتبنى من سلبية التحدي ومن جدال
المتخاصمين لا المتعاونين يداً بيد وفكراً بفكر.

هذا موضوع يظلمه قصر الوقت. لكنني هنا أيضاً أرغب في الإدلاء
بدلوبي حول نظام تعليمي يفعّل قرار المرأة ويشطه ويرفعه إلى العن. يتذرء
من البيت ومن ثم إلى المؤسسات المجتمعية الأخرى. نظام يجب أن يكون
عنوان الإصلاح المستقبلي القريب.

نظام تعليمي يفعّل دور المرأة في القرار السياسي
 وإن التعلم هو القناة الأولى للتوصّل إلى المساواة بين الرجل والمرأة،

المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية لإمكانات المرأة في خدمة بلداتها
وتطويره.

وأما التمييز بين الجنسين الذي يتجسد أحياناً بصورة قوانين وتشريعات،
 فهو انعكاس لتقاليد وأعراف، وحصيلة ل التربية، لأن القوانين تترجم واقعاً معيناً
وبالتالي تتطور وتبدل لتطور الأوضاع وتبدلها في هذا الواقع.
وتكمّن المشكلة في تمسك المجتمع بعض المواقف والأعراف التي
تحكم بالأعمال والسلوك.

إن التمييز بين الجنسين يشير في المجتمع اضطراباً وتوتراً يشغل المرأة
عن الأساسيات ويعمق في نفسها شعوراً بالقص إن لم نقل بالحقد. وهذا
طبعاً واقع كثير السلبيات يجعلنا ندور في حلقات مفرغة من الجدال والأخذ
والرد والطرح والجمود.

وتشترك وسائل التربية والإعلام في ثبيت هذه الصورة السلبية مقسمة
الصفات بين الرجل والمرأة. فالرجل شجاع، مقدم، مسؤول، بينما المرأة
تابعة ضعيفة مقصورة محددة الحضور في ساحات ضيقة من المجتمع.
وحتى صفات التضحيّة والصبر في هذه الوسائل مسخرة هي أيضاً
لضعف حضور المرأة لا لقويتها وتشعّبها وتوسيع فلكه.

ولن أزيد فأذكر الوعادة المستسلمة والهدوء المنكمش والاسلام
الضعيف، فعلينا أن نتجند كلنا لتبديل صورة المرأة في الكتب المدرسية
وسائل الإعلام التي هي اليوم وسائل التثقيف والتعليم السمعية البصرية
الأولى في الوطن.

وهنا يبرز دور التربية البيئية للمساهمة في تغيير الصورة المقصورة والسلبية
وفي الكشف عن صورة المرأة الحقيقة قليلاً وقائلاً.

فتلبية حاجات التعلم الأساسية للنساء والفتيات تؤهلهن في أي مجتمع
لتحمل المسؤولية واحترام التراث الثقافي واللغوي والروحي المشترك، والبناء
عليه، وإثرائه، والنهوض بتربية الآخرين، ودعم قضيّا العدالة الاجتماعية،
وتحقيق حياة البيئة، والحفاظ على القيم الإنسانية والدينية المقبولة وعلى

٥ - توجيه المرأة للاشتراك في عملية التغيير في المجتمع ونقله حضارياً وسياسياً إلى موقع متقدمة.

٦ - توجيه المرأة نحو الاستقلال أو الاكتفاء الاقتصادي الذي يحررها من قلق كثير، كما يعزز مشاركتها في عملية الإنتاج فتصبح مؤثرة في توجهات القوى العاملة والمت荡جة.

٧ - توجيه التنظيمات الأهلية والنسائية وكفاحات المرأة النضالية نحو تحقيق أيديولوجية لتحرير الإنسان والوطن، لكي تشجع نضال المرأة، وتحتضن كفاحها في مجالات التحرر الذي لا يعني الخصومة مع الرجل، كما لا يعني التحول عن القيم والعادات الأصلية. بل يهدف إلى مجتمع متكملاً بجنسيه، قائم على التفاعل والمشاركة والتتنوع. فالاختلاف بين المرأة والرجل لا يبرر تفرد الرجل في الخدمة العامة وفي العمل السياسي فالقضية ليست قضية رجل وإنما بقدر ما هي قضية الإنسان.

فال التربية السياسية والتثقيف السياسي ضرورة ملحة للفتيات وللشباب وللنساء والرجال.

فإذا كانت الجمهورية الجديدة التي ننشدها هي جمهورية المشاركة والتوازن، فنجاجها سيكون رهنَا باختصار طريق العبور إلى الواقع الجديد، حيث الانصهار الوطني الكامل في كشف ممارسة ديمقراطية صحيحة.

إن لبنان في حاجة إلى كل أبنائه، ولقد عانى الكثير من الشرذمة والتفريق والتقسيم، فهل نعيد المأساة بت分区 دائم بين المرأة والرجل جنابي هذا الوطن الذي لا يمكن أن يقوم إلا على الحضارة والحرية والديمقراطية؟

كما ذكرنا، وهو العامل الأساسي للمشاركة التامة في عملية الإنماء بكل قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية.

إن التعلم هو الذي يساعد المرأة على تحرير نفسها من رواسب قاصرة ترمي إلى إيقاعها بدونيتها فكريأً ويزيد ثقتها بنفسها ويمكّنها من ممارسة حقوقها وواجباتها ومسؤولياتها، ويرفعها إلى أجواء من الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص. وحل المشكلة التعليمية عند المرأة لا يتم إلا عن طريق نظام تعليمي تربوي جديد يضمن عدم حدوث تناقض بين المرأة والرجل، وحل المعادلة الصعبة التي تساوي بين الفتى والفتاة عن طريق احترام كل منهما لقدرات الآخر ونحو طريق إظهار أهمية التنوع بحدوث التكامل بينهما.

فلنطالب بتصحيح مسار التعليم وتوجيه حركته في المستقبل، بترسيخ مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين بمختلف الوسائل المتاحة، وخاصة عن طريق مكافحة الأممية والزامية التعليم حتى المرحلة المتوسطة، وتعديل المناهج، وتعليم الكبار، وتنقيف الرأي العام وحمله على نبذ النعرات التمييزية والقضاء عليها.

ملاحظات حول استراتيجية جديدة في التربية السياسية تتركز على التواهي التالية:

١ - المثابرة على تنمية مؤهلات المرأة وكفاءاتها والتي لا تقل شأناً عن الرجل في كافة الميادين والاختصاصات.

٢ - تكثيف العمل على توعية الرجل بتغيير اتجاهه نحو المرأة، والاقتناع بضرورة العمل المشترك المتكملاً، ومنه العمل السياسي.

٣ - دراسة الظروف الموضوعية دراسة تحذر وتندد للتغلب على العوامل التي تؤخر نشاط المرأة في آفاق العمل السياسي المنظم.

٤ - توجيه المرأة لتوظيف إمكاناتها وطاقاتها الإنسانية وصنع التقدم على كل الأصعدة، علمًا بأن هذا التوجه لا يلغى دورها في الزواج والأمومة أو يتعارض معه.

فالديمقراطية تعيد وتثبت صلة الرحم بين المواطن ومجتمعه ودولته. وهي السلام ليستعيد به الإنسان العربي دوره في معارك النضال الوطني والقومي.

ومن أبرز مظاهر الأزمة الديمقراطية في الأمة العربية:

١ - التبعية في المجال الاقتصادي والمالي وما أفرزته من مخاطر التفاوت الكبير في توزيع الثروة والفرص إلى جانب الغبن الواقع على العمال والمتتعجين والمثقفين.

٢ - العلاقات الاجتماعية اللامتكافية وغير العادلة بين أفراد المجتمع أبرزها التمييز والتفريق والانحراف عن مبادئ المساواة والتزاماتها. ونشير هنا إلى التمييز بين حقوق الرجل وواقعه وحقوق المرأة وواقعها.

٣ - حالة الضعف والتجزئة.

٤ - حالة التخلف الاجتماعي والثقافي.

٥ - فقدان اللغة المشتركة بين الناس.

ولا يمكننا إلا أن نحمل الأطماع الصهيونية وخططاتها مسؤولية المخاطر الرئيسية التي أربكت الاستقلال الوطني والقومي في البلدان العربية، وهي اليوم تسرق عن اتفاقات لا تلي الحد الأدنى من الحقوق العربية وتوصي بالتعايش من خلال التطبيع مع العدو المحتل.

إن إسرائيل هي مشروع سياسي، هدفها مصادرة هوية المنطقة، وما المتغيرات الحاصلة إلا برهاناً يمثل الفرصة السانحة لها لعميق جذور هذا الهدف.

إن المشروع الصهيوني يرمي إلى تكريس وجود إسرائيل على حساب الوجود العربي، ولتحقيق ذلك اعتمد الإسرائيليون ولعقود عدة، أسلوب شن الحروب على الدول العربية وفي حسابها أن مردود تلك الحروب أعلى من كلفتها بكثير.

عقب حرب ١٩٦٧ مثلاً حققت إسرائيل مكاسب اقتصادية عده، منها

التغيير الاجتماعي والمرأة*

أتوجه بالتقدير والاحترام إلى هذه النخبة من المفكرين البارزين في العالم العربي الذين تnadوا منذ سنة ١٩٨٩ لإقامة حوار إيجابي بناء بين التيارين القومي والإسلامي تصدياً للكوارث التي تحيط بالأمة العربية وتهدد أنها واستقرارها على الصعد الفكرية والاجتماعية والوطنية.

فالامة العربية تعاني اليوم أزمة متعددة الأبعاد، أعني بعد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، مما يهدد بالطبع الاستقلال الوطني والاستقرار الاجتماعي في بلدانها المتعددة وخصوصاً في مجالات التنمية والممارسات الديمقراطية،� واحترام حقوق الإنسان وفي التعامل مع التراث والثقافة بهدف التجديد والتطور.

ولا سبيل هنا للتبسيط في ذكر ركاكت الاستقلال الوطني في بعض البلدان العربية وفقدان سيادة بعضها على أراضيها فضلاً عن فقدان قرارها السياسي، والاقتصادي وتزايد المنازعات الداخلية فيها، وزيادة تبعيتها لدول غربية ودخيلة.

الديمقراطية تعاني من انتهاكات خطيرة في مختلف بلدان الوطن العربي وفي مختلف المجالات بنسب متفاوتة مما يعرض حقوق الإنسان للخطر والاضطراب.

رغم أن الديمقراطية، لم تعد اليوم ترقا ثقافياً أو موضوعاً يهم المثقفين وحدهم، بل هي أصبحت ضرورة حيوية لنهضة الأمة ولتحريرها من أزماتها.

(*) مداخلة «موضوعها التغيير الاجتماعي والمرأة» ألقيت في المؤتمر القومي الإسلامي الذي عقد في فندق الكارلتون - بيروت، وتمثلت فيه دول إسلامية وعربية، في ١٥ / ١٠ / ١٩٩٤.

فهل من خلل بنوي يعيق العقل العربي ويؤخره عن تكون مشروعه الذي يستوعب هذه الأسئلة ويتولى الإجابة عنها إجابة موضوعية قابلة للتطبيق والتفعيل.

لا شك أن هناك مجالات فسيحة للعمل المشترك في تعزيز حرية حقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلام، على أساس الكرامة والعدالة الاجتماعية. وإذا استمر تغيب العدالة الاجتماعية في الدول العربية، والتأنّر عن اتخاذ إجراءات عاجلة باتجاه تحقيق حد أدنى منها، فسوف يتعمّن على العالم العربي بمجمله مواجهة العديد من المشاكل بدءاً بانتشار الجرائم والمخدّرات، مروراً بانتشار التطرف والعنف وانتهاءً بانفاضات الخبر والاضطرابات الاجتماعية.

إن التغيير الاجتماعي يفترض مواجهة بين الفرقاء على أرض الوطن العربي وبهوية واضحة حتى لا يتحول النقاش والصراع إلى بلبلة ضاحكة لا طائل من ورائها.

وواعتنا ما زال في حاجة إلى ترميم ليشكل أرضية يشرّفها التغيير. وأضيف: لقد أصبح من الضروري في عالمنا العربي التركيز على إنماء الإنسان أساساً للبناء السياسي والاقتصادي والوطني، لأنّه قد غرق في أيديولوجيات شغلته أحياناً عن واقع الإنماء ومتطلباته. ورغم الاختلاف بين هذه الأيديولوجيات، ومنها الاختلاف بين التيار القومي والإسلامي، فلنبقى في حاجة ماسة إلى التغيير، والوضع الإقليمي والدولي يجعلنا نفك بالبديل، وهو رؤية وتحظيط والتزام ومشاركة وغربلة وجع وتشذيب حتى تتمّ فعلاً نسبة ولو قليلة من الجماع المشتركة التي تشكّل انطلاقة على الأرض لا في الهواء.

إن التصدع في الكيان العام للأمة الإسلامية، وقد انعكس بين أبناء الجيل الواحد، في البلد الواحد أو في بلدان متعددة أخرى، بحكم انتماهم للفكري والوجداني إلى مدارس شتى، والصراع بين قديم ومحدث، وبين

تحويل إسرائيل إلى مركز للاستثمارات والصناعات المتقدمة، مما أدى إلى تبدل أساسي في دمج المناطق المحتلة خلال تلك الحروب اقتصادياً بالاقتصاد الصهيوني.

وعقب ١٩٧٣ حدث انقلاب سياسي اقتصادي داخل إسرائيل، أدى إلى الدعوة لنظرية الغزو الاقتصادي عن طريق السلام والتسويات المرحلية التي ستنهيـن على اقتصاد دول المحيط الإقليمي عن طريق الاندماج. فالغاية من الاندماج الإسرائيلي السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط تكمن في استبدال الآلة العسكرية الإسرائيلية باحتلال اقتصادي ثقافي مريع.

ونطرح هنا واحداً من الأسئلة الخطيرة في هذا الواقع الخطير:

أين نحن من الاحتلال الثقافي؟

وأين نحن من مقاومة هذا الاحتلال؟

يعاودنا هذا القرن مثلاً بالماسي، كانت أحدهاته يتراوح بها العقل العربي بين الهزيمة والوثوب مع الروح الجديدة والحركات التحررية من الأنفال الاجتماعية التي عمّت العالم في فترات متلاحقة من هذا القرن دون تغيير في البنية الذهنية، وكان الكلام في المشروع الثقافي يأخذ كثافة وهيبة ويتماهى بالأدبيات السياسية صادقاً في المكتوم فقط الذي لم يُقل حول تطلعات الإنسان العربي في أمانية وإرادته وحول النظام الذي يعيش فيه والحرية التي يمارسها وحدها وبلغت كمالها. ولم تتوان وسائل الإعلام عن الدخول في ممعنة الشعارات وعن توظيف الخطاب المتماهي في سياق وظيفة المشروع الفكري العربي.

إذ ليس من نافل القول الطموح إلى رؤية متأينة وصادقة في الثقافة الوطنية لمواجهة الاحتلال لأنّها ترسم حدود الثقافة وليس الشعارات. كما أنه ليس من نافل القول التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء إعادة طرح أسئلة كانت قد طرحت منذ أكثر من خمسين سنة عن الهوية وال موقف من الآخر سياسياً وحضارياً وعن حقوق المرأة ودورها في المجتمع، فضلاً عن طبيعة السلطة والأصالة والحداثة.

لا يمكن أن يتخلّى عن خلقيّة الحق والحقيقة والخير.

أما في موضوع المرأة، وفي مجتمعاتنا العربية بالذات، فتبرز الأفكار والتقاليد، التي، في أغلبها، ليست في صميم الدين ولا جوهره. فالدين الحق لا يفرق بين إنسان وإنسان، ولا بين رجل وامرأة، ولا بين فقير وغني، ولا بين أسود وأبيض. الدين الحق ضد الكراهية ومع الحب، الدين الحق مع سعادة الإنسان وصحته الجسمية والعقلية والنفسية، والدين الحق مع الحقيقة، ومع أي إنسان يحاول الوصول إلى الحقيقة لخيره ولخير إخوانه ولخير الحياة.

كثيرون يعزّون إلى الدين الإسلامي أسباب تأخر المرأة. لكن العارف بالدين يدرك ويعرف أن الإسلام وفي الأمم التي انتشر فيها كان وسيلة من أفضل الوسائل وعانياً من أقوى العوامل التي تسوق الإنسان في طرق الترقي والتقدّم.

إن العارف بالدين الدارس لنشأته وتاريخ انتشاره يدرك دوره العظيم في تحرير الإنسان وترقيته وإنصافه وإرشاده إلى العلم والمعرفة.

إن العارف بالدين الدارس لنصوصه يفرق بشجاعة بين جوهره وبين البدع الدخيلة التي شوهته وسخرته لما هو ليس لها، وليس من النص البلّغ وهو المرجع.

إن الدين صفاء ومحبة وسماحة وافتتاح يعيد في تغيير الزمان والمكان فلماذا نحمله ما ليس فيه؟

لماذا نقوله وهو مفتوح؟

لماذا نجمّده وهو نابض حتى قلبًا وقالبًا؟

إن الأحكام الشرعية جاءت في الغالب مطلقة وجارية على ما تقتضيه العادات الحسنة ومكارم الأخلاق. أما الجزئيات فأمانة للمجتهددين العلماء. هذا ما جرى العمل به بعد وفاة النبي (ص).

يمين ويسار وبين شرق وغرب، أربك شخصيتنا الإسلامية، ولم نعد نميز بين المحافظة والرجعية، وبين الجوهرى وغير الجوهرى وبين النقي الأصيل والطارئ الدخيل.

لقد تمزقنا طوائف وأحزاباً وشيعاً متناففة، وزادت أزمة الغربة والاختلاف بيننا حدة وتعقيداً مع صراع المذاهب المحدثة والأيديولوجيات الواحدة، وتسخيرها لأجهزة الإعلام العصرية في السباق على مناطق التأثير الوجданى والفكري.

وأصبح العصريون المحدثون، في الموقع الفكري، موزعين بين مدارس شتى متباينة، ومذاهب متناقضة وتحكمهم أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متنافرة تتدخل معها عصبيات إقليمية وطائفية ومذهبية وحزبية. والكلام في هذا المجال يطول ويؤلم.

هذا من سلبيات الواقع وخصوصاً الواقع العقائدي. فالعقيدة يجب أن تبقى مناطق وحدتنا الجامحة، ولواء وجودنا الحر الذي حققت أصالته الدور القيادي، فالحضارة الإسلامية أضاءت للغرب الأوروبي ظلمات عصوره الوسطى.

وأشير هنا إلى فكرة يروجها مقصرون وغافلون وهي أن الشخصية الإسلامية جامدة ترفض التجديد والتطور، والعكس طبعاً هو الحقيقى والصحيح. لأن الإسلام لا يصد قانون الحياة الذي يفرض حكماً التطور والتجدد، لكن هذا التجدد ليس أبداً هدم التراث والثوابت واقتلاع الجذور والولاء للجوهر.

اليس الحاضر ابنًا شرعياً للماضي وأباً شرعياً للمستقبل؟

إن مجال التجديد يتسع لكل إضافة، إما بالفسخ أو بالتعديل أو بتصحيح الفهم القديم وإصلاح الشوائب. ويواجه التجديد أيضاً نظريات متداولة ومبادئ قديمة بمزيد من الموضوعية والبحث والتحقيق وبيانها بأدلة لم تكن معروفة، ويدعمها بتجربة أو باستقراء كانت بحاجة إليه، فالتجدد

دور المرأة في الحياة السياسية في لبنان*

مقدمة

إن تقويم عمل المرأة السياسي لا يمكن أن يتم في فراغ، إذ لا بد أن يشمل الفعل السياسي الذي قامت به في حدث من الأحداث، أو في ظرف من الظروف والذي يشمل بالضرورة تعدد الأبعاد وتكاملها وتدخلها وهي الأبعاد البشرية، والمكانية والزمانية والحضارية.

فما هو العمل السياسي؟

إن العمل السياسي هو ظاهرة متعددة الأبعاد من بينها حصول المواطن على الحقوق السياسية وممارسته لها، وإتاحة الفرص أمامه للحرك الاجتماعي والسياسي، واحتلاله للمراكز التي تناسب مع إمكاناته، ومنها تتمتع بسمات شخصية تمكّنه من فرض نفسه على الأحداث والمواقف وعلى صنع القرار.

أولاً: واقع المرأة وإمكاناتها في العمل السياسي في لبنان

لقد تبيّن أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة اللبنانية على حق الانتخاب وممارستها لهذا الحق وتاثيرها على مراكز صنع القرار السياسي ذلك لأنّه على الرغم من انتهاء أكثر من ربع قرن من الزمان على حصول النساء على حقوقهن السياسية والمدنية لم يقتصرن بشكل كافٍ بعد المؤسسات السياسية.

إن ساحة النضال الأساسية أو ساحة الصراع الأساسية في العالم هي

إذا كان صحيحاً أن للمرأة في المجتمع البشري وظائف تختلف عن وظائف الرجل بحكم أنوثتها وأمومتها وزوجيتها، فالتنظيم الاجتماعي التقليدي هو الذي فرضه عليها.

فالعمل ضرورة إنسانية لصقل الشخصية وتنميّتها، وإشعار الإنسان بإنسانيته وكرامته البشرية وقيمة الإنسانية. إن العمل البيئي لا يستهلك كل وقت النساء، وإن التنظيم الحديث لا يمكن الرجل من توفير الحياة المناسبة للعائلة، ولذلك أصبحت مشاركة المرأة ضرورة اقتصادية أيضاً.

إن المجتمع الذي يسعى لاكتمال النماء الشامل والذي يدعم كيان العائلة لا بد أن يساند المرأة ويفتح أمامها مجال التطور والتقدم ليتسنى لها القدرة على المشاركة في ثبيت التوازن الاجتماعي القائم على مشاركتها الرجل في البناء والتنمية.

إن ما ينقص لعمل خطة البناء في العالم العربي هو حسن الاستقطاب، وحسن تقىي الصدى، والرؤى التوازنية بين الماضي والحاضر المتوجه نحو المستقبل.

هناك رؤى تجزيئية تنقل الحقائق المنقوصة وتسبّب تكاثر الحلقات الضائعة بين الجماعات والتكتلات، كما تسبّب توتراً واضطرباً حتى الضياع في الرؤى والخطيط والاستنتاج.

إن الإصلاح يتطلب موضوعية شجاعة وهذه الموضوعية من شروطها المعرفة القائمة على الولاء الصافي للحقيقة، وهذا الولاء جزء من الإيمان، لأن الإيمان هو حق وحقيقة.

فإلى حوار موضوعي يعيد الحق إلى حقه والحقيقة إلى عرشها وسلطانها وكعبتها.

(*) محاضرة ألقاها في نادي الليونز في طرابلس - لبنان، في ٢٠/١١/١٩٩٤، موضوعها «دور المرأة في الحياة السياسية في لبنان».

يستأثر الرجل عتنا باللعبة السياسية، ويسود اقتناع بأنه الأقدر على مراكز القرار. ولا نزال نسمع شابات وسيدات يقلن: «أنا لا أفهم بالسياسة». فالتشريفات تقدم للمرأة في الصالونات وليس في اللجان التنفيذية أو المكاتب السياسية. حتى الأحزاب التي تدعو نفسها تقدمية لا يساند رجالها المرأة للدخول إلى المراتب القيادية. وقد رأينا وجود أكثر من سيدة في مختلف الأحزاب ولم يتطور الأمر إلى لعب المرأة دوراً سياسياً مع زملائها في الإطار الحزبي.

كما أنه ليس هناك قاعدة شعبية للمرأة بين النساء، لأن المرأة نفسها أحياناً فضلت الرجل على زميلتها وأصبحت وبالتالي لا تساند نفسها بالوصول إلى حقوقها.

هناك أيضاً بعض النساء يفضلن الغياب عن الواجهة لتعزيز رجال العائلة، والبعض الآخر يرثن عن أزواجهن أو آباءهن لتأمين انتقال الإرث من الأب إلى الأبناء، والبعض يفضلن دعم أزواجهن بطريقة غير مباشرة عبر عملهن الاجتماعي والتربوي.

وهنالك سيدات كثيرات في الوسط الاجتماعي والأكاديمي عملن طويلاً من خلال مؤسسات أهلية أو تنظيمات حزبية على إعلان شأن المرأة حضارياً في ممارسة حقوقها السياسية، ولكن هؤلاء ما زلن بعيدات عن الذاكرة السياسية، ولم يفكر أحد من أهل الحكم ولا من أهل الفكر في دعمهن ومساندتهن.

والسؤال الذي يطرحه البعض: هل لدى المرأة إمكانات في العمل السياسي؟

والجواب: نعم. لديها إمكانات وسوف تكون لديها إمكانات أفضل في المستقبل بعد أن يُتاح لها كسب الخبرات والتجارب في التدريب على هذا النوع من العمل. فلماذا لا يكون لديها إمكانات هذا الرجل؟ ولماذا لا يكون لهما معاً إمكانات أفضل من الإمكانيات الحالية؟ علينا أن ننظر إلى القيد

الساحة السياسية التي لا يزال يعمل فيها الرجال وحدهم بحكم قواهم السياسية المنظمة وأحزابهم وحركاتهم الجماعية ورغم بروز الكثير من الوجوه النسائية في الكرسيين الأول والثاني في بعض البلاد أمثال أنديرا غاندي، وإيزابيل بيرون، ومارغريت تاتشر، وكورازون أكينو، وباتازير بوتو، وغيرهن، وإنما ظروف مجئهن تختلف باختلاف المحيط ودرجة النضج المجتمعي والفردي. فلماذا لم تصل المرأة اللبنانية إلى السلطة الاشتراكية والتنفيذية إلا مؤخراً وبنسبة خجولة؟ لقد ترشحت في لبنان عدة سيدات:

إميلي فارس إبراهيم رئيسة المجلس النسائي، والستة لور ثابت، والستة منيرة الصلح، ولم يصادفهن التجاج، وكانت أول سيدة تدخل البرلمان السيدة ميرنا البستاني، والآن السيدات نائلة معوض وبهية الحريري ومهى خوري.

عندما نسترجع ذاكرتنا السياسية، ونصنف دور المرأة في هذا المجال، لا بد أن نذكر الفشل في هذا المجال وأسبابه والذي منيت به السيدات اللبنانيات في الحقل السياسي فيعزوهما المطلعون والمحللون إلى عدم تقبل المجتمع اللبناني لهذه الفكرة. كما أن المرأة في ذلك الوقت، لم تكن تعتبر الأمر الأهمية الازمة، وكما قال طرابيشي: «ليس يكفي أن نعلن حق المرأة في المساواة، وإنما ينبغي أن نريد هذه المساواة من أعماقنا، وينبغي أن تريدها معنا المرأة. وهذا يتطلب منها الجرأة بقدر ما يتطلب منها»⁽¹⁾.

لا شك أن هناك نساء قادرات على ولوج هذا الميدان، لكن الطبقة السياسية عتنا في لبنان تفتقر إلى الأيديولوجيا الاجتماعية ولا تجد حاجة إلى إعلاء شأن المرأة في هذا الميدان في وقت يتهافت فيه المستوزرون بكل ما في المصالح من معنى لتولي المناصب القيادية.

(1) فلاديمير إيليش لينين وأخرون، المرأة والاشتراكية، ترجمة جورج طرابيشي، ٢٠، بيروت، دار الآداب ١٩٧٣.

ومن جهة أخرى فقد اقتحمت المرأة بفعل الواقع والحاجة ميادين عمل و مجالات إنتاج جديدة نتيجة غياب الزوج فحلت محله في مؤسسات العمل وحققت تواصلاً للإنتاج مما أتاح للاقتصاد الوطني الكثير من المقومات التي كان بأمس الحاجة إليها.

وكم من مرة اشتركت المرأة في مظاهرات، وإضرابات واحتجاجات، لتأييد التوجه الوطني والقومي، دون المطالبة بحقوقها المدنية، وهي تعني دورها السياسي في كل موقف. ولم تكتف بتقديم العديد من الضحايا كأبناء وأزواج وأخوان، ولكنها ما لبثت أن اشتركت في عمليات ضد العدو الإسرائيلي وقدرت الكثير من البطولات حتى أصبح الاستشهاد فخرًا لها.

لا شك أن هناك حركة نضالية من جانب المرأة واكبت هبوط القوى الوطنية في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية، ولكن هناك تفاوت في الوعي بأهمية إشراك المرأة في المعركة النضالية، على أن هذا التفاوت لم يكن في النوع وإنما في الدرجة، وإن حصر الأنشطة في المؤتمرات، والتظاهرات، والإضرابات كان يتفق مع تقبل المجتمع بعض الأنشطة دون الأخرى.

وهنا يجب أن نوضح أن ما نعني به «المرأة المناضلة» ليست هي بالضرورة من تحمل السلاح أو تقوم بالعمليات القتالية في أثناء الحروب والثورات، أو العمليات الفدائية كالتى قامت بها بعض الأخوات المناضلات، فالنضال في كل هذه الأحوال يعني شمول قاعدة عريضة من النساء، تمرس فيها المرأة على العمل السياسي، وتندمج من خلال الأدوار المحددة لها في العمليات والتشكيلات الموجهة نحو تحقيق هدف التنمية نحو الاستقلال والوحدة الوطنية، فيسفر هذا الاندماج الوظيفي عن فتح الطريق أمامها لكي تصل إلى المراكز القيادية.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أهمية العوامل السيكولوجية التي تتصل بشخصية المرأة المناضلة، ذلك لأنها تمثل العامل البناء في حركة تغيير مجتمعها، لا لكونها الحارسة للأسرة والراعية لشؤونها والحربيصة على وحدتها

والسدود التي تحول دون وصول هذه الإمكhanات إلى أقصى ما نستطيعه من جهد وفعالية عند الرجل والمرأة معاً، ولكن الواقع أن للمرأة خصوصية في القيود التي كبلتها وأنقصت من فاعليتها في العمل السياسي.

والمرأة كما يرى الأخصائيون تتمتع بطاقة للتحمل أكثر من الرجل. فهي امرأة وزوجة وأم يمكنها من خلال تعاطيها المباشر مع أولادها وزوجها ومحيطها أن تفهم جميع الأفكار والأهواء في مجتمعها وتستوعبها، لترجمها عملياً في ما بعد، وفي شكل صحيح ومبرمج في الحقول الاجتماعية وبصورة خاصة في الحقل السياسي.

وسلوك المرأة مع سلوك الرجل من حيث استعدادها لإثمار وطنها على مطالبيها الشخصية في الظروف التي تتطلب منها التضحية تبين تميزها تميزاً واضحاً، هذا الإيثار لمصلحة الوطن جعلها عازفة عن الخوض في صراعات صدامية بالرجل أو بالمجتمع، في وقت كان يتطلب توحيد جهود كل منهما وتركيزها في سبيل تحقيق الهدف الأكبر وهو المحافظة على السيادة والاستقلال للوطن.

ولقد أثبتت المعطيات أنه كان للمرأة دور هام أثناء الحرب. أتاحت لها ظروف الحرب أن تحمل مسؤوليات إضافية، وأن تلعب أدواراً جديدة مما أكسب شخصيتها أبعاداً جديدة وقدرة على الارتقاء إلى مرتبة التكافؤ مع الرجل. تمكنت المرأة من سد الثغرات الناجمة عن تواري الرجل عن الساحة إرادياً أو قسراً (بالقتل والخطف والقمع والتهجير) حيث قامت بالنيابة عنه بأدواره المعهودة وأدتها بنجاح وقد أثبتت للمجتمع أنه بإمكانها أن تمارس أهم الأدوار وأخطرها في أصعب الظروف دونها حاجة أو وصاية أو إرشاد. ولم يقتصر هذا على الدور المعيشي بل تعداه إلى الدور الوطني حيث دافعت عن أبنائها وزوجها وإنجذبتها وعن القيم الوطنية في وجه قامعها ومنتسبها دون أن تخشى التكيل أو القمع أو الإرهاب. فوفرت بذلك التعزيز المعنوي لجماهير الشبان لمتابعة النضال دون خشية العواقب والفراغ الذي قد يتبع عن غيابهم.

على الحركة ويرددن آرائهم وشعاراتهم، وينكرن وجود ما يسمى بمشكلة المرأة، أو إذا تم الاعتراف بها فهي تدرج ضمن المشاكل الثانوية غير المهمة، أو التي لم يحن الوقت بعد للتفكير فيها أو علاجها، أو أنها سوف تحلّ تلقائياً بعد التخلص من الحرب أو الاستغلال الطبقي.

ثانياً: الاستراتيجية المستقبلية للمرأة على صعيد العمل السياسي

ما هو القصد بحرية المرأة؟

هل يعني بها نبذ القيم والتقاليد والعادات؟ أو التحرر من التراث؟ أو التحرر من الالتزامات نحو زوجها وأبنائها؟ أو التحرر من الحاجة الاقتصادية؟ أو التحرر من سمات الأنوثة؟

ماذا تعني الديمقراطية السياسية للمرأة؟

هل تعني حصولها على حق الانتخاب وتأثيرها في صنع القرار؟ أو هل تعني الصمود والحركة إلى أعلى المناصب القيادية؟ فالمرأة تريد من الديمقراطية تعميق الوعي بحقوقها ومسؤولياتها، وفي تنظيم جهودها نحو هدف ارتضاه المجتمع مما يتطلب تلازم الحقوق مع الواجبات.

وإذا كانت مطالبة المرأة بحقوقها السياسية كافة من حيث المبدأ والنظرية ومن حيث التطبيق العملي، فلا بدّ من أن تتصدى للعمل اليومي، الذي ينطوي عليها، وبالمستوى نفسه، والدرجة والعمق والكافية، التي يفترض أن يصل إليها الرجل في المجال نفسه الذي يعملان فيه، وأن يكون استقلالها الاقتصادي عن طريق المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج كفيلاً بتحقيق المضمون الديمقراطي بالمعنى الاجتماعي، وأن يحدد دورها النضالي في مسيرة المجتمع نحو الاستقلال والانصهار الوطني.

فالضمان الوحيد للديمقراطية الحقيقة للحركة النسائية هو في إطلاق إرادة المرأة وقوتها الكامنة وإعطائها الفرصة للتعبير عن نفسها بشكل مستجدّ وفعال وبالحرية الاستقلالية التي تمكّنها من تحديد موقفها إزاء مختلف الشؤون

وترتبطها كما نقرأ في الكتابات التقليدية ولكن لكونها قادرة على التغلب على عوامل الفشل حين يصاب الوطن بالهزائم في الوقت الذي كثيراً ما يقف الرجل عاجزاً أمام المصائب والنكبات التي تعيق بالوطن كما حدث أثناء الحرب.

ولذلك من غير الممكن سلب المرأة تاريخها الطويل في النضال ضد وضعها الأدنى في البيت والمجتمع. فقد قاومت وناضلت في السلم والحرب، وفي الأزمات والثورات، ولعل نجاحها اليوم في أن تفرض على الفكر السياسي ضرورة مناقشة مشاركتها في الحركة السياسية والإنسانية.

فال المشكلة الأساسية التي تواجه القوى النسائية هي أن تصبح قوة منظمة تفرض نفسها وأن تظل محصورة إلى الأبد في مجال الخدمة الاجتماعية. بسبب ذلك التحرير لم تستطع النساء أبداً أن يكنّ جماعة قوية متمسكة، لم يستطعن أبداً أن يتخذن قرارات جماعية لصالحهن، ولم يستطعن أبداً المشاركة في الحركات السياسية كحركة نسائية قادرة على الدخول في الصراعات السياسية وانتزاع حقوقها بقوتها وفعاليتها.

لقد انحصرت النساء المنضمنات إلى الحركات السياسية ضمن عدد قليل جداً بالنسبة لأعداد النساء. ولهذا السبب عجزت المرأة عن التأثير في أي حركة سياسية، وأصابتها ما يصيب الأقلية من مشاكل نفسية واغتراب. ذلك أنها تدرك الانفصال الواضح بين الواقع المفروض عليها وبين الواقع الذي تنشده لنفسها وهي تحس أن الحركة السياسية لا تعبر عنها ولا عن مشاكلها التي تحسها كل يوم في الأسرة والعمل والمجتمع. كما أنها تشعر أنها مسلوبة الحق في التعبير عن نفسها ومشاكلها بحججة أن هناك مشاكل أهم. ولهذا تلوذ معظم النساء بالصمت وتحجم عن الاشتراك أو الانضمام إلى الحركات السياسية وينتهي بها الأمر إلى الانعزal أو السلبية أو عدم إخلاص فكرهن السياسي بالمارسات العملية.

أما النساء اللواتي ينضممن إلى الحركة السياسية ويصبحن فيها أعضاء، فيجدن أنفسهن في مناخ لا يستطيعن معه أن يعتنقن أفكار الرجال المسيطرین

البيولوجي والتنشئة الاجتماعية للأطفال كافياً لاستيعاب طاقتها الإنسانية، وتوظيف إمكاناتها في صنع الأحداث وصنع التقدم على طريق الوحدة الوطنية والانصهار الوطني.

٥ - الاشتراك في عملية تغيير المجتمع ونقله حضارياً وسياسياً إلى موقع متقدمة، وبهذا تمر بانصهار لشخصيتها في بوتقة التجارب والأحداث السياسية.

٦ - تحديد مفاهيم تمكّن المرأة من الاستقلال باقتصادياتها. ولا يعني المطالبة بالاستقلال الاقتصادي للمرأة تحطيم الروابط الأسرية أو الصراع والتصادم مع الرجل، وإنما مشاركتها الفعالة في معركة الإنتاج لتصبح مؤثرة في توجهات القوى العاملة.

٧ - تحديد أهداف التنظيمات النسائية، لكي توجه كفاحات المرأة النضالية نحو تحقيق أيديولوجية لتحرير الإنسان والوطن.

فلكي تبدأ الحركة النسائية بداية ديمقراطية، يجب أن تنمو وتعيش ضمن الديمقراطية. وعلى الحركة النسائية أن تستفيد من أخطاء وتجارب الأحزاب والحركات الأخرى التي غابت عن بعضها الديمقراطية فانعزلت عن جماهيرها، وأصبح من السهل على السلطات الحاكمة أن تبطش بها أو تقضي عليها جزئياً أو كلياً.

إن معنى الديمقراطية الحقيقي هو أن يشعر كل فرد من مجموعة ما، أنه يشترك بالتفكير والخطيط وصنع القرارات، (لا الآخرون (القيادات) هم الذين يفكرون له، وينطلقون ويصنعون القرارات، وعليه هو التنفيذ). والمشكلة ليست مجرد الأمية أو الجهل أو الفقر أو الإرهاق الذي تعانيه بعض النساء، بل هي الأمية السياسية والنفسية التي تعيشها تلك النساء.

إن ديمقراطية الحركة النسائية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية تحويل المعاناة والآلام التي تعيشها المرأة إلى وعي سياسي واجتماعي، مما يزيد من مشاركتها في النضال المتعدد الأشكال وذلك ما يؤدي إلى تحمل مسؤولياتها وأخذ دورها في القيام بواجبها الوطني وانتزاع حقوقها.

التي تهمها فيها الشؤون السياسية دون الخضوع لرأي مجموعة أخرى. فلا تزيد أن تكون المرأة أداة لترديد مواقف وشعارات قيادات الحركات والأحزاب وإنما تزيد أنها مشاركتها مشاركة حقيقة فعالة.

ومنذ البدء بوضع استراتيجية جديدة لعمل المرأة السياسية لا بد من البحث عن الأسباب الحقيقة التي تفسّر عزوف المرأة عن استخدام حقوقها والصعوبات التي تعرقل تحقيق هذه الاستراتيجية.

فكيف يمكن إدخال المرأة في جميع الهياكل السياسية التنظيمية المنتخبة والمعنية حتى تسهم في عملية الانتقاء والاختيار، وحتى تتمكن من التعبير عن رأيها بحرية؟

١ - البحث عن الظروف الموضوعية ودراستها، والعمل على التغلب على العوامل التي تعيق حركة المرأة المنطلقة في آفاق العمل السياسي المنظم.

٢ - الحاجة الماسة لتكثيف توعية الرجل بتغيير اتجاهه نحو المرأة، فهل هو مستعد لتقبل تعديل هذه الاتجاهات النفسية؟ فال المشكلة ليست بالسماح للمرأة في إدراج اسمها بين قوائم المرشحين الحزبية، وليس في دفع بعض الأفراد لتولي المناصب القيادية، أو في احتلال بعض المقاعد في المجالس التشريعية، وإنما في اقتناص متبادل من الرجل والمرأة بضرورة العمل المشترك المتكامل، وإقناع المرأة باقتحام جميع مجالات الحياة العامة والمساهمة في صنع القرار السياسي والتأثير في مراكز صنع القرار.

٣ - ضرورة تخلي المرأة عن التمسك بأساليب الدفاع واستبدالها بأسلوب الهجوم والاقتحام. وذلك لعجز الطريقة الأولى عن تمكينهن من موقع القرار وموقع السلطة، كما أنها لم تؤثر في تغيير مواقعهن على الخريطة السياسية.

٤ - ضرورة تحديد دورها الوظيفي في المجتمع. فليس القيام بالدور

دور التربية في تربية الوعي السياسي وفي ممارسة الحقوق والواجبات المدنية * في لبنان

أولاً: مقدمة

إن الأزمات التي تعصف بلبنان لها جذورها العميقة التي تعود إلى فترات طويلة ومتعددة من التقصير، ولها انعكاساتها التي تتحدى يومياً لإخفاقها في بناء المواطن الصالح.

هناك مشاكل عديدة نعاني منها في حياتنا السياسية أبرزها العقلية الفردية بعيداً عن المسؤولية الجماعية والتزاعات السياسية، وفقدان الثقة بين المواطن والدولة.

نحن في لبنان، عانينا في ظل النظام الطائفي والإقطاعي، التخلف السياسي، لبنانياً وعربياً وإقليمياً ودولياً. ولقد سببت لنا الحرب افتقاراً في أولويات العيش، والأمن والغذاء والملابس والمسكن، فضلاً عن افتقارنا إلى القيمة الحقيقية لتقدينا، وإلى ما هو أهم من كل ذلك، وهو افتقارنا إلى القيم الحضارية التي لا تعنى الحياة شيئاً بدونها فهوينا إلى حضيض الحضارة.

نحن في لبنان، فقدنا المعيار الذي تقاس به الأعمال والأفكار، وارتدى الناس إلى بدائية معطلة لنوازع الخير، فتغلبت عليهم المصلحة الأنانية والمصلحة السطحية، وأصبحت في أغلب الأحيان هي المعيار الوحيد

(*) بحث قدم في الندوة التي نظمتها اللجنة الوطنية لليونسكو حول «تعليم الكبار ممارسة حقوقهم وواجباتهم المدنية»، موضوعه «دور التربية في تربية الوعي السياسي وفي ممارسة الحقوق والواجبات المدنية في لبنان» ١٢/٢٥ ١٩٩٤.

إذا أردنا تحقيق أيديولوجية سياسية على صعيد الوطن، فلماذا لا تعبا جهود المرأة والرجل معاً؟ ولماذا لا تخضع المرأة لل استراتيجية نفسها وفي إطار تنظيمي يمكنها من استخدام قدراتها وإمكاناتها الظاهرة والكامنة؟ وإذا كانت آفاق تطوير الإنسان اللبناني مفتوحة ومشروعة على مصراعيها فلماذا لا تفتح أمام المرأة الآفاق نفسها، وتقدم لها عين الفرص المتاحة للرجل؟

عندئذ تتمكن المرأة الوعية أن تناضل على أربع جبهات:

جبهة الحقوق السياسية، وجبهة الأحوال الشخصية وشؤون الأسرة، وجبهة العمل والشغل، وجبهة الأعراف والتقاليد المحجوبة بتحركها وتواصلها واختلافها.

وأخيراً نستطيع القول إن القضية ليست قضية رجل وامرأة، وإنما هي قضية الإنسان. وإذا كانت المرأة قد عانت ظلماً في تاريخها الإنساني فلن تمنحها السماء العدالة التي تتضررها. ولا يعني هذا أن على المجتمع أن يظل سلبياً نحوها ولكن عليها أن تبرهن على قدرتها على التصدي للعقبات، والصعوبات، فالحرية لا تعطى وإنما تؤخذ، وإن المطالب لا تؤخذ بالتمني. مع تسليمها بالحلقة المفرغة التي تدور حولها المرأة، ولا تعرف من أين تبدأ في تحطيمها، فلا بد من أن تخضع لاستراتيجية توظف فيها إمكاناتها وأن تقتصر أفعالها بما يتفق مع إنجازاتها في هذا الشأن.

وإذا كانت الجمهورية الجديدة التي ننشدها هي جمهورية المشاركة والتوازن، فنجاحها سيكون رهناً باختصار طريق العبور من خلالها إلى جمهورية تجسد الانصهار الوطني الكامل في كنه ممارسة ديمقراطية صحيحة، يكون الحكم فيها، كما يفترض أن يكون في آية ديمقراطية فاعلة، للعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ولا يبقى للتمييز أو للتمييز بين الجنسين، أي أثر في دستورها وممارساتها.

الكتلات الاجتماعية الضيقة والبدائية، كالانتماء إلى دائرة العائلة والقرية والحي والطائفة، وأصبح ذلك الانتماء الطوعي أو القسري للإقليمية أو للطائفة، أو للحزب، أو للجماعة أمراً واقعاً، ونشأ الضياع لدى أغلبية الأسر والجماعات والأفراد.

وَمَا يُؤْيدُ ذَلِكَ بعْضُ آرَاءِ الشَّيَّابِ حَولَ هَذَا الْمَوْضِعِ، الَّذِي يُنْشَرُ بِصُورَةٍ دَائِمَةٍ فِي نَهَارِ الشَّيَّابِ، مِنْهَا مَا وَرَدَ فِي تَارِيخ١٩٩٤/٢/١^(١).

قال أحدهم: «الانتماء الوحيد المتوافر في لبنان هو الانتماء الطائفي، لأن كل طائفة كبيرة لها سلطتها وحدودها الخاصة ورعاياها الذين تعمل على حاليتهم والاهتمام بهم».

وقال شاب آخر: «الشعب عادة يعمل لوطنه واستقلاله ولوحدته، أما شعب لبنان فعملاً مفضلاً مصلحته الفردية على مصلحة بلده».

ويقول آخر: «المصيبة تعظم حين نجد أن الذين يدعون إلى إلغاء الطائفية يمارسونها بحذافيرها من طائفية الوظيفة، وتأمين فرص العيش، إلى الطائفية الثقافية، والطائفية الإنسانية وصولاً إلى الطائفية السياسية».

ويقول شاب آخر: «لا يمكن لأي شاب لبناني بلوغ هدفه، يامكاناته كنـالـةـ تـكـانـةـ الـأـسـاسـ قـيـاتـ تـقـيـاتـ هـذـاـ الشـفـقـ هـذـاـ لـمـاعـ الـحـلـقـ»

وفي دراسة للمنظمة العالمية للسلام، بالاشتراك مع اليونسكو (إيرلا)
١٩٩٤^(٢) «أو دت تصميات لخمسة وعشرين من الشباب، نساء ورجالاً بين

(١) حبطة النهار، نهار الشباب، في ٢/١٩٩٤.

International Peace Research Association & Unesco (Ipra) A Teaching Resource in (Y)
Conflict Resolution, Education for Human Rights, Peace and Democracy, Paris 1944,
p. 70-71.

المعتمد. فما كان لمصلحة الفرد الأنانية، فهو خير بمقتضى هذا المضمار، حتى ولو أضر بالناس جميعاً، وما هو لمصلحة طائفية أو فئة فهو خير، حتى ولو أساء إلى جميع الطوائف والفتيات الأخرى وما هو خير اليوم، أفضل مما هو خير في المدى البعيد، وما يدر علينا بالمال هو خير، حتى وإن كان المال قد تم بالسرقة للناس وللدولة، أو التحايل على القانون، أو الرشوة، أو الغش، أو التهريب، ويصبح كل شيء مقبولاً إذا أدى إلى الكسب الآني السريع.

فالحرب الأهلية لم تعمل فقط على تدمير المؤسسات والمباني، بل تعدّت ذلك إلى البناء النفسي للفرد اللبناني، على مستوى الأسرة ومستوى المناطق والمجتمع بأسره.

وإن الذي حل في لبنان، ترك بصماته على كل فرد وعلى كل مؤسسة، وعلى كل جماعة وعلى كل منطقة. ولعل ما أصاب الإنسان خسارة كبيرة، وذلك بالرغم من محاولات التكيف مع الأحداث ومواجهة الصعوبات والأزمات والتتابع. فإلى جانب الدمار الذي حل في العمران، فإن التدمير الذي حل بالفرد والمجتمع والأسرة بلغ ملغاً أشدّ وطأة، إذ إن آثار الأحداث أصابت في الصميم الأصول المجتمعية بما هي شروط ضرورية لبناء الإنسان والشخصية الإنسانية السليمة.

عنف الأحداث وسطوة وقعتها أدت إلى العودة لأنماط سلوكية أقرب إلى الغريزية والتشذم وضياع القسم.

انفرط العقد الاجتماعي، واختلت القيم، وانقلب أحياناً إلى نقيسها. فالشعور بالاتمام إلى المجتمع يقوّم أصلأً على ماهيات عديدة منها: التعاون العاطفي والمحبة، الألفة، المعاشرة، المراقبة، الرملة، الجوار، القربى، الاتكال والعنون.

حين تفككت هذه المبادئ حلّ مكانها شعور بالتنابذ، والكراهية، والعدوانية، والتناقر، مما أفقد الشعور بالطمأنينة والأمن النفسي . وازداد الناس قلقاً وحصراً وتوتراً، وأمام هذه الحالة الصراعية، أخذوا يلتجأون إلى

والحرمان، واستشراء سلطة الدولة وغياب الرقابة الدستورية أو الشعبية والإهدار المستمر لحقوق الإنسان.

لقد ساد في ظل ضعف الحكم اللبناني المزمن مفهوم غامض للحرية وهو أبعد ما يكون عن مفهومها الديمقراطي السليم والكامل. إنه ذلك المفهوم الذي يرى في الحرية صنماً لا قيمة. وباسم صنم الحرية مورست كل الغرائز، وكل الأطامع، وكل التجاوزات، مارسها الأفراد والجماعات وظلت حرية ممارستها هي الحرية وهي القوة والقدرة.

والمقصود بالديمقراطية ليس الانتخابات التنبالية والبرلمان والرئيس المنتخب والحكومة القائمة على ثقة المجلس، كما يفهمها البعض في لبنان، بل الديمقراطية في كل ذلك، ومعه وجود الرأي العام والحرفيات والحقوق والأحزاب والنقابات والصحف دور النشر وحركات المثقفين الشباب.

لقد حلّت رشوة الذات أحياناً محل العمل الديمقراطي، بالمعنى الصحيح، وراوحت الفضائل الديمقراطية الصعبة في مكانها، بينما تقدمت حرية الكيانات السهلة والمقيمة في النهاية بالحدود المعروفة من حدود الوطن، إلى حدود الطوائف، إلى حدود الطبقات، إلى حدود مراكز التفوّذ الأجنبي^(١).

يقول د. محمد عصفور: «إن كرامة الإنسان وحقوقه الإنسانية التي بدون توفير حد أدنى منها، لن تتحقق لأي إنسان كرامة ولن تكون له قيمة»^(٢).

لم تعد الديمقراطية اليوم ترقى ثقافياً أو موضوعاً يهم المثقفين، بل هي ضرورة حيوية لنهضة الوطن والخروج من أزمته. وهي سبيل إعادة صلة

(١) منح الصلح، مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت - لبنان ١٩٨٣، ص ١٢٣ - ١٣٢.

(٤) علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية الديمقراطية وهوم الإنسان العربي المعاصر، بيروت - لبنان ١٩٨٣، ص ٧ - ٢١.

١٦ - ٢٧ سنة من مناطق مختلفة، الذين اشتركوا في عمليات العنف في الحرب اللبنانية، أنهم يخجلون من الأعمال التي قاموا بها، والبعض الآخر صرّح أن الوسائل التربوية أثناء الحرب مع الوسائل الإعلامية لم تسمح لهم بتعزيز مفهومهم للسلام ولللاعنة.

إن مجتمعنا فقد صوابية التوجّه والوعي، وأصيّب بشرخ أساسي في المبادئ والقيم، وأصبح بحاجة لإعادة بناء على المستوى النفسي والتربوي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي.

إن الحياة الكريمة لجميع البشر ولجميع المواطنين في لبنان هي جوهر التطوير الإنمائي. والتطوير الإنمائي يستلزم سيادة العقل في لبنان. وليس بوسعنا أن نكون عقلانيين إنمائياً، ونحن لاعقلانيون طائفياً ومذهبياً وأيديولوجيًّا وسياسياً.

ولا شك في أن فقدان الثقة بين المواطن والدولة أسباباً تاريخية وسياسية. فمنذ الاستعمار، نشأ هذا التفوار، وبقيت آثاره حتى اليوم، ويقي نظامنا يكتس حياة مصالح أصحاب النفوذ والمصالح الشخصية التي لا تتلاءم غالباً مع مصلحة المجتمع، وهذا ما يجعل المواطن يحس أحياناً بأنه يعيش في إطار سياسي غريب.

ثانياً: الإخفاق في تربية المواطن في لبنان

١ - أزمة النظام السياسي في تحقيق الديمقراطية

هناك لحظات تاريخية في تاريخ المجتمعات، تتفاعل فيها الأحداث والخطوب وتكون نتيجتها طرح القضايا الملحة ومناقشتها كالديمقراطية والمشاركة السياسية.

فمثلاً قضية الحرب اللبنانية، وما نتج عنها، فضلاً عن أسبابها ونتائجها، ومن أهم هذه النتائج غياب ردود الفعل الشعبية، لما تعرض إليه من القهر

وهناك مستلزمات ومتطلبات اقتصادية للنظام الديمقراطي، ترتبط بمفهوم الديمقراطية وسياستها، فمثلاً لا حرية لجائع أو محتاج^(١).

من بدوييات الفكر السياسي أن نظام الحكم في أي مجتمع، ما هي إلا انعكاس للعلاقات الاجتماعية القائمة فيه، وأن السلطة تملّكها الطبقات والفتات الاجتماعية التي تملك الثروة والقدرة الاقتصادية.

ثم إن حالة التخلف الاجتماعي والتلفيسي وسيادة الأمية، لدى الطبقات الشعبية تقدم أرضية خصبة للأزمة الديمقراطية، لأن هذه الحالة تجعل عدداً لا يستهان به من الشعب خارج العملية السياسية، وتسهل على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية.

وكلنا نعرف كم مرة قامت هذه القوى الشعبية بانتخاب أفراد ومجموعات لا تتنمي إليها ولا تمثلها، بل تعمل ضد مصالحها بسبب انعدام الوعي أو الخوف.

ومن مظاهر أزمة الديمقراطية:^(٢)

أ - التبعية في المجال الاقتصادي والمالي، الذي يؤدي إلى نفوذ سياسي يصل في كثير من الأحيان إلى تشكيل القرار السياسي.

ب - الأوضاع الطبيعية وال العلاقات الاجتماعية اللامتكافية وغير العادلة والتي تجعل الأشكال والممارسات السياسية المطبقة والتي تتسب إلى الديمقراطية.

ج - حالة الضعف والتجزئة التي ساهمت في خلق قوى سياسية ترتبط مصالحها بهذه التجزئة.

د - حالة التخلف الاجتماعي والتلفيسي.

(١) عبد الناصر م. ن. ص ٣٢.

(٢) م. ن. ص ٥٦ - ٦٨.

الرحم بين المواطن ومجتمعه ودولته. وهي سبيل استعادة النظم لشرعيتها ومصداقيتها. وهي سبيل استعادة الإنسان لدوره في معارك النضال الوطني والقومي^(١).

هناك خلاف حول السياق الاجتماعي اللازم أو الضروري للنظام الديمقراطي، بالنسبة للمدارس السياسية المختلفة، ولكن ليس المجال الآن، لبحث ما يدور حول تعريف الديمقراطية بشكل نظري أو مجرد، لأن الخلاف حولها مستمر، ولكن توجهنا في البحث يدور حول متطلبات احترام حقوق الإنسان في ضوء الظروف الحالية وحول معنى الديمقراطية في هذا السياق.

لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل انتقلت لتصبح أسلوباً للممارسة السياسية وصفة لأسلوب الحركة السياسية أو الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام، وأصبحت نمط سلوك حياتي، وصفة للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد أو بين المجموعات، أو داخل هذه المجموعات. فأصبحنا نسمع اليوم عن أسلوب ديمقراطي للعمل السياسي وعن علاقات ديمقراطية بين القوى وأسلوب ديمقراطي للحوار^(٢).

والديمقراطية ليست مجرد شكل أو إطار للتنظيم السياسي، ولكن استمرارها وازدهارها يرتبطان بوجود بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية ملائمة. فالإنسان الذي لم يتعد أن يمارس قواعد السلوك الديمقراطي في الأسرة أو المدرسة أو النقابة، كيف يتوقع منه أن يكون مواطناً مشاركاً؟

واستمرار الديمقراطية يستند إلى وجود منظومة من القيم المتعلقة بالسلطة والمواطن والعلاقة بينهما، مثل الحق في المشاركة، وإن السلطة هي خدمة عامة، ومن حق المواطن تغيير حكامه إلخ ..

(١) هلال، م. ن.

(٢) خالد عبد الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الديمقراطية، بيروت — لبنان ١٩٨٣، ص ٢٥ — ٦٠.

هذه المبادئ حول الحرية والمساواة والمشاركة تشكل أبعاد المثل الأعلى الديمقراطي.

فالحرية ليست حفاظاً فحسب، وممارستها تتطلب قدرة اجتماعية واقتصادية وتعليمية لا يمكن لمن لا يمتلكها أن يمارسها بشكل منتظم ومستمر حتى لو امتلك الحق القانوني في ذلك. فلا حرية بدون حد أدنى من المساواة السياسية والعدل الاجتماعي، ولا مساواة حقيقة دون مشاركة أو حرية.

سياسة المجتمع اللبناني الجديد التي تطلع إليها، لا تقوم إلا على ديمقراطية ذات مستوى اجتماعي متضور. وهذا يحتاج إلى دولة تواجه التنويع اللبناني الظاهر قبل الحرب وأثناءها بمركزية ديمقراطية ووطنية معاً.

٢ - أزمة النظام السياسي في تحقيق المشاركة السياسية

إن أزمة المشاركة السياسية في نظامنا، ترتبط عضوياً بالأزمات المختلفة التي تعرقل التطور، أزمة الفتت والتجزئة، وعدم الوحدة، أزمة التخلف الاقتصادي والسياسي، أزمة عدم التجديد الحضاري وأزمة الوجود الصهيوني بخصائصه التوسعية.

فالمشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقدير والضبط عقب صدورها من جانب الحكم^(١).

ويجب التمييز في هذا الخصوص بين المشاركة بهذا المعنى، وبين الاهتمام والتفاعل والتجاوب. فالاهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر

(١) جلال، عبد الله معرض، مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة المشاركة السياسية، بيروت - لبنان ١٩٨٣، ص ٦٤ - ٦٣.

هـ - فقدان اللغة المشتركة بين الناس، وبين قواها السياسية^(٢).

إن استقراء تاريخ الفكر والممارسة الديمقراطية، يسمح بتحديد ثلاثة مبادئ ومكونات أساسية للنظام الديمقراطي:

أ - الحرية:

و ضمنها احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين. الحريات المدنية مثل الحريات الشخصية وحرية الانتقال والزواج، والحريات السياسية مثل حرية التعبير والرأي والحق في الاجتماع والتنظيم.

ب - المساواة في بعديها السياسي والاجتماعي

السياسي بمعنى أن كل مواطن بغض النظر عن أوجه تعليمه أو تراثه أو مركزه العائلي أو دينه أو جنسه أو لونه يتساوى أمام القانون مع الآخرين. والمساواة الاجتماعية تعني ضرورة تأمين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكّن المواطنين من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية، ويقصد بالمساواة ضمان المجتمع بحد أدنى من الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية لكل المواطنين، أي بتعبير آخر العدل الاجتماعي أو تكافؤ الفرص.

ج - المشاركة

يعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة اتفاقات ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة.

وينبغي هنا التأكيد على مبدأ مهم، وهو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته ومصالحه^(٢).

(١) هلال م.ن. ص ١٠.

(٢) هلال م.ن. ص ١٠ - ١١.

الملحوظ في شرائح بين المهتمين والمتطرفين. وهذه الشرائح منها من تضم المشاركين الذين يتصفون بالاهتمام بما يجري حولهم من أحداث وواقع، ولديهم التأثير في العملية السياسية، ومنها المهتمون، أي المشاركون بالمعنى الضيق، في التصويت في العملية الانتخابية ومناقشة الأحداث العامة والاهتمام بالتطورات السياسية، ومنها من تضم السلبين وغير المهتمين، وهم من لا يعي ولا اهتمام لديهم حول الواقع والأحداث السياسية التي تجري حولهم، ومنها الشرحقة التي تضم المتطرفين أو ما يعتبر منهم بالحربيين الشيطين، الذين يقومون بالمظاهرات والإضرابات وغيرها من الوسائل.

ومن أهم العوامل التي تقود إلى ذلك الاختلال في شرائح المجتمع السياسي، ضعف التنظيمات السياسية، التي كان يمكنها تأمين القوات الازمة لاستيعاب مطالب الجماعات، بما فيها مطلب المشاركة، وتزايد حدة التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي أو ما يسمى بالحرمان، وانتشار الأمية وانخفاض الوعي السياسي، وميل المواطن العادي لتحاشي السلطة وتجنبها، وغياب المستلزمات المادية للمشاركة السياسية، وعدم ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف مصادرها.

ب - المشاركة الشكلية الموسمية غير الفعالة

يجدد المواطن نفسه خاصعاً لانتخابات غير نظيفة، وانخفاض المعارضة الحقيقة، وبالتالي خاصعاً لقرارات وسياسات لم يسهم حقيقة في صنعها، وتعبر عن آماله ومطالبه.

ج - التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي الحاد وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي

إن عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية ظاهرة ملموسة في نظامنا، من حيث الاختلال الواضح في توزيع الدخول والثروات، والتفاوت الملحوظ في الأوضاع المعيشية، فالبلد ينقسم إلى أغنياء وفقراء مع اختفاء الطبقة الوسطى.

المواطن العادي أن الدولة والشئون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته وجوده الذاتي تأثيراً وتتأثراً، وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا، فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة. أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي، هذا التفاعل يشكل حلقة توسط الاهتمام والمشاركة، فالاهتمام يؤدي إلى التفاعل وكذلك المشاركة تفرضه^(١).

من هذا المنطلق يمكن تحديد العلاقة بين المفاهيم الثلاثة السابقة على النحو التالي :

«الاهتمام حقيقة ذاتية تبع من شخصية المواطن، أما المشاركة فإنها إجراء نظامي يسمح لها الهيكل السياسي، أما التفاعل فإنه نتيجة لأي منهما من حيث علاقة الفرد بالدولة»^(٢).

المشاركة السياسية بهذا المعنى تصير أهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية قيمة عليا، ومن العناصر الأخرى الديمقراطية، تعدد الإرادات في عملية صنع القرار، انتشار السلطة، التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرقابة السياسية.

وعلى الرغم من تشابك وتعقد أبعاد أزمة المشاركة السياسية، يمكن تحديد أبرز العوامل^(٣):

١ - الاختلال في شرائح المجتمع السياسي

ويقصد به التقلص الواضح في شرائح المشاركين والمهتمين، والتضخم

(١) معرض م.ق. ص ٦٤.

(٢) عبد الله ربيع، حامد أبحاث في النظرية السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧١، ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٣) معرض، م.ق. ص ٦٦ - ٦٨.

والمشاركة في المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية، مثل المشاركة من جانب الفرد في صنع القرارات في نطاق الأسرة والمدرسة والجامعة والمصنع، فمثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية.

و - طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية

وهنا تلعب العناصر والولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية دوراً حاسماً في عملية صنع القرار، مما يجعل القيادات السياسية تمارس السلطة استناداً إلى هذه العناصر الشخصية. وتظل عملية صنع القرارات السياسية حبيسة شبكة ضخمة من العلاقات الشخصية يمسك الحاكم بخيوطها، متلاعباً بها، وواضعاً كلاماً منها في مواجهة الأخرى، من منطلق سياسة الصراع المتوازن، أو بعبارة أخرى سياسة «فرق تسد» في إطار هذا الحكم الأبوي، الرعوي، العصبوى Patrimonial rule الذي يعتمد التأثير السياسي بمعنى المساعدة في صنع القرار، على الاقتراب من السلطة السياسية، أي من موقع الحاكم أو الشخص^(١).

كما أن طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية يصاحبه غياب المؤسسات وعدم الرسمية Informality حيث تصبح المؤسسات السياسية محدودة الأهمية والفاعلية.

عندئذ تتوضّح القرارات من وراء الكواليس، وليس من خلال البرلمان والأحزاب السياسية والتي تظل مجرد واجهة شكلية لا تملك أدنى تأثير في العملية السياسية^(٢).

وهنا نتساءل: كيف يمكن في غياب المشاركة السياسية الفعالة، أن

إن النظام السياسي، لا يضمن مثلاً الحق في الحصول على عمل مناسب، وأجر مناسب، ومسكن ملائم، ولا يضمن المستلزمات المادية للمواطن العادي حتى يمكنه أن يشارك سياسياً، ولا في تحقيق العدالة الاجتماعية، التي تمثل في حد ذاتها عنصراً مهماً، التي على أساسها يتحدد مدى اقتراب أي مجتمع سياسي من الديمقراطية.

ولذلك نرى أن غالبية المواطنين الذين يعيشون على حافة الفقر، تتبدّل طاقاتهم وأوقاتهم في الصراع اليومي من أجل الحصول على القوت، دون أن تبقى لهؤلاء الناس الطاقة والحيوية والوقت ما يمكن توجيهه نحو المشاركة السياسية.

د - انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة انتشار الأمية ونقص الخبرة وغياب الحرية الإعلامية

إن الوعي السياسي يعني معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة ذلك المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كوفاق منفصلة وأحداث متاثرة، بالإضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي يتميّز إليها ليتعلق خبرات مشكلات المجتمع السياسي الكلي^(١).

لذلك فإن الوعي السياسي بهذا المعنى يفترض عدة متطلبات: التعليم، والخبرة، والحرية الإعلامية بمعنى حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر.

ه - ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية

فمن المعلوم أن هناك قدرأً من الارتباط بين المشاركة السياسية

(١) سعد الدين إبراهيم، «النظام الاجتماعي العربي الجديد»، مركز الدراسات العربية - بيروت ١٩٨٢، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) معرض، م.ق. ص ٧١ - ٧٣.

(٢) معرض، م.ق. ص ٧٣.

فاصبح هؤلاء الأولاد يمثلون فسيفساء بشرية، ساعدت التربية غير الموحدة الأهداف على تفتتهم. فهم ضحية توجيه تقليدي، كيفهم على التعلق، الذي ظهر واضحًا في سلوكهم فلم يشعروا بالاتمام إلا إلى الطائفة التي تبنت مواقفها.

إن تربية ما قبل الحرب كانت عشوائية، غير مبنية على تخطيط تربوي شامل للواقع اللبناني وطموحاته وأهدافه. فتربيتنا لم تلب حاجات الفرد والمجتمع، ولم تتحقق الغايات والأهداف في تربية المواطن وتشتيته حتى يدرك حقوقه وواجباته، ويكون مخلصاً لوطنه وأرضه، منسجماً مع واقعه، متالفاً مع بيته الاجتماعية والاقتصادية.

كانت السياسة التربوية تتصف بانعدام التخطيط الذي يتضرر منه تعزيز التعليم الرسمي، وتأمين ديمقراطية التعليم وترشيد المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والولاء للوطن، وبناء مجتمع عصري موحد. لكن انعدام التخطيط هذا لم يكن ولد الصدفة، كما أنه لم يكن ناجماً عن تقاعس الأجهزة الفنية المختصة، بقدر ما كان يعبر عن موقف سياسي أملأه ميزان القوى الاجتماعي السائد في البلاد.

إن التربية المدرسية مسؤولة مشتركة بين القطاع العام والخاص، موزعة بين مؤسسات طائفية وأخرى غير طائفية. وكانت تلك المدارس تتمتع باستقلالية تمكنها من تعليم ما تريد، وكيفما تريد، ولم تمارس الدولة عليها رقابة من أي نوع.

يتلقى التلميذ اللبناني علومه من مدرستين، خاصة ورسمية، خاصة تابعة للإرساليات والطوائف، ورسمية تابعة للدولة والكيان، وانطلاقاً من هذين التوجيهين المتباغبين تختلف وجهات النظر في كل المجالات التي يخوضها المواطن، في تشكيل ملامح شخصيته وهويته السياسية والعقائدية والوطنية. ثم أن برامج التربية الوطنية والمدنية لم تمثل المكانة اللاحقة في برامجنا، وبقيت مقتصرة على الصفوف الابتدائية والمتوسطة في عهد

شغل طاقات وقدرات المواطنين في مجتمعنا من أجل تحقيق التنمية. إن التنمية السياسية في لبنان تعني تجديد وتطوير النظم والممارسة السياسية لتصير أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر احتراماً لكرامة الإنسان ومطالبه بما في ذلك حقه في المشاركة السياسية. وهذا التطور لا بد أن يتم إلا من منطلق الأصالة الوطنية والقومية، والثقة بالذات والحضارة. فالقيم السياسية وعلى رأسها الديمقراطية هي بالأساس ذات طبيعة حضارية.

٣ - أزمة النظام التربوي في إعداد المواطن

علمتنا الأحداث المفجعة التي مررتنا بها أن تربيتنا لناشتتنا لم تقم بدور الرادع بصورة كافية، فقام بعضهم بأعمال يمكن نعتها بال بشاعة الشديدة والخطورة.

فهل كانت التربية فعلاً مسؤولة عما حصل في بلادنا؟
وهل كانت هي المسؤولة الوحيدة والأساسية؟

ليس من اليسير تحديد مدى مسؤولية التربية عن الحرب، إلا أنه لا بد من القول، إن التربية المقصرة بأهدافها قد ساهمت في خلق الأجياء الملائمة والأرض الخصبة لكل ما شاهدنا، ولكل ما عانينا خلال هذه الحرب.

فتربيتنا لم تعلم المعايير التي يقاس بها الخير والشر، والمفید والضار، والحسن والقبيح، وما هو لمصلحة الوطن وما هو لمصلحة المواطن.

فمنذ فجر الاستقلال والنظام التربوي في إخفاق مستمر، مثبتاً عدم قدرته على بناء المواطن اللبناني الصالح. عاش الأولاد في لبنان قبل الحرب، في مجتمع يقوم على تباعد وتباين في القناعات والمبادئ الفكرية والأيديولوجية الأساسية، مجتمع يتصف بديناميكية صفتها غير ذاتية، آخذة بالنمو على حساب التناقض الأيديولوجي، الذي قاد الجميع إلى تعميق العلاقات.

إلى التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة، بحيث تخزنها أذهان التلاميذ لحين موعد الامتحان.

وقد يحاول البعض من خلال هذه الرؤية تحسين الأداء عن طريق تقنيات تربوية حديثة. ولكن يبقى السؤال الملح الذي ينبغي أن يطرح في ساحة التعليم وهو: لماذا نعلم؟

والإجابة على هذا السؤال تتضمن فلسفة التعليم وأهدافه. وفلسفة التعليم وأهدافه تتشقّع عادةً من فلسفة المجتمع الذي يتواجد فيه هذا التعليم. فمثلاً يسير المجتمع فوق الفلسفة البراغماتية، وتظهر بصمات هذه الفلسفة على جميع مراقب الحياة في التعليم، في الاقتصاد، في السياسة، في القوانين، في التشريعات إلخ..

وفي اتحاد روسيا والصين مثلاً كان يسيطر الفكر الماركسي وتظهر بصماته على جميع مراقب الحياة في التعليم في الاقتصاد في الإنتاج وعلاقاته كذلك في القوانين والتشريعات إلخ..

وفي أوروبا الغربية يسيطر الفكر الفلسفى الليبرالي وتظهر بصماته على جميع مراقب الحياة أيضاً في التعليم والاقتصاد والسياسة والقانون إلخ. ولكن مشكلتنا في دول العالم الثالث، أي الدول النامية ونحن إحداها، يصعب الادعاء أن هناك فلسفة تربوية أو تعليمية يسير التعليم وينتظر داخل إطارها، وذلك لافتقار معظم الدول في العالم الثالث إلى فلسفة اجتماعية ووطنية ثابتة، بحكم تعرضها لسيطرة الاستعمار في فترات زمنية من تاريخها. ومن أكبر الصعوبات التي واجهتها هذه الدول، ما تركه الاستعمار وراءه من بصمات ثقافية وتعليمية وأفكار ومعتقدات سياسية متناقضة وأيديولوجيات متعددة جعلتها تتعرّض في إيجاد أرضية واحدة وأهداف مشتركة عند مواطنيها.

لم تكن النظرة إلى التعليم على أنه عملية استثمار طويل المدى، ولم يعتبر عملية إنتاج لربط ما بين مخزون التربية وهرم العمالة من الناحيتين الكمية والكيفية. ولم ينظر إلى محور الأمية كضرورة سياسية واقتصادية، ولم تتوضّح

الاستقلال، باستثناء فترة قصيرة درست فيها في الستينيات في المرحلة الثانوية ثم ألغيت بعد ذلك^(١).

وكلنا يدرك ما لأهمية التربية المدنية في إعداد المواطن وتنشئته على حبّ وطنه ومواطنه، وتوعيته لمسؤوليته نحو هذا الوطن، ونحو نظامه السياسي ومؤسساته ونظامه الاقتصادي والاجتماعي، ونحو بيته الطبيعية وتعريفه بحقوقه وواجباته. مادة التربية المدنية تعلم الناشء معنى الحرية وحدودها وضوابطها وتعلم الولاء للوطن ومفهوم ومعنى الخيانة الوطنية.

اللّيميد اللبناني يربى على معرفة تاريخية مشوّهة، ومنقوصة، وهي من غير المقبول في دولة ك لبنان تشكّل من الطائفية والطبقية والإقليمية والتبعية الثقافية إذ إن التربية لا تحدد فيها أهدافاً تنسجم مع الأهداف الوطنية يلتزم بها التعليم الخاص والرسمي معاً ويسعى إلى تحقيقها. فليس من المعقول أن يعلم اللّيميد اللبناني في بعض المدارس تاريخ دولة أجنبية أكثر مما يعلم تاريخ لبنان والوطن العربي. وليس من المعقول أن يعلم اللّيميد اللغات الأجنبية على حساب لغة الأم.

إن وضع التعليم في لبنان بصورة عامة وضع هزيل وهامشي. ونعلم أنه كلما ارتفع مستوى التعليم في مجتمع ما توافرت أفضل الفرص لترسيخ الديمقراطية، فالتعليم الجيد هو الذي تحتوي مناهجه على تدريب اللّيميد على المواطنة، وهو من الشروط الضرورية للنظام الديمقراطي ، وهنا تأتي أهمية طبيعة المؤسسات التربوية التي يجب أن تسودها روح الديمقراطية، وأن تكون المناهج المقررة هادفة لتدريب الطفل لحياته الديمقراطية المستقبلية.

فالنظرة الشائعة هي أن التعليم هو المقررات التي تمثل في المناهج والأنشطة المصاحبة لها، وكذلك المعلم الذي يستطيع أن ينقل هذه المقررات

(١) د. هشام نشابة، التطوير الإنمائي في لبنان، ندوة الدراسات الإنمائية، المؤتمر الثالث عشر للإنماء الوطني، منشورات الندوة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٨٨ - ٩٠.

فراغ، وليس معزولة عن الأرض، التي تعيش فيها، بل هي مرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع. فهي تتأثر بهذه المؤسسات سلباً وإيجاباً، فالتربيـة تـبع من حاجـات المجتمع و تستند إلى فـلسـفة اجتماعية.

ب - إن التربية المتمثلة بالنظام المدرسي ليست ذات بعد واحد، هو بعد الحاضر، بل ذات أبعاد ترجع جذورها التاريخية إلى الماضي، وتمتد حاضرها إلى آفاق المستقبل.

ج - إن التربية المتمثلة بالتعليم النظامي المدرسي تبدل مفهومها من حيث الهدف، ووسائل هذا الهدف، من محتوى وطرائق وأساليب. فقد كان ينظر إلى التعليم على أنه عملية استهلاكية، أما الآن فينظر إليه كعملية استثمارية تنمية، إنه استثمار وتوظيف لرأس المال البشري الذي يعتبر أهم عامل مؤثر في التنمية الشاملة.

د - إن التربية المتمثلة بالتعليم النظامي عملية تسهيل وتسريع لتنفيذ خطط التنمية للمجتمع. إنها عامل ضروري في إحداث التطوير والتنمية، والإسراع بالتنمية يرفع بدوره من مستوى التعليم نفسه، فالعلاقة بين التعليم الهدف والتنمية علاقة جدلية.

هـ - إن التربية المتمثلة بالتعليم المدرسي النظمي أداة فعالة وسلاح قوي مضمون لإحداث التغييرات الاجتماعية البناءة، والتقدم السياسي، والثورة التكنولوجية والمعروفة.

و - إن التربية المتمثلة بالتعليم المدرسي النظامي لها جدوى فردية في زيادة إنتاجية المواطن في عمله، ولها جدوى اجتماعية تتعكس في تحسين إنتاجية زملائه العاملين معه، وما ينفقه المجتمع على الفرد من أجل التعليم يعود إلى المجتمع مضاعفاً.

كيف السما الله مواجهة هذه التحديات؟

لا شك في أننا ندرك جميعاً العلاقة بين التربية والسياسة والاقتصاد، فلا رؤية تربوية بدون رؤية سياسية، إنسانية، وطنية، ولا سياسة تربوية وطنية

أهداف المراحل التعليمية، إلى حد ترتيب هذه المراحل بأهداف المجتمع الآتية (المستقبلية). ولم يكن المعلم واعياً لفلسفة التعليم في مجتمعه، فقام بدور الناقل من المقرر أو الكتاب إلى التلميذ، وكان بالطبع، القصور تجاه إعداد المعلمين والإشراف عليهم.

لقد افتقر التعليم إلى مضمون اجتماعي يغذيه ومضمون إنساني يرتقي به، لأنّه اعتمد على اللفظ والكلام والاستظهار، ثم الاسترجاع في الامتحان، ثم الاعتماد على حشو أذهان التلاميذ بالمعارف والحقائق بطريقة ميكانيكية جزئية⁽¹⁾.

لا شك في أن هناك انفصاماً بين ما تتناوله مناهج التعليم وكتبه وبين مطالب المجتمع وحاجاته، ويعني ذلك ابتعاد المدرسة عن واقع المجتمع وبمطالبه.

إن التعليم، وبهذه الصورة، في وطننا، لا يمكنه أن يساهم في تطوير المجتمع، كما لا يساعد على المشاركة في الحضارة المعاصرة، لأنه مستبعد تماماً عن واقع العصر ومتاليه.

٤ - أزمة النظام التربوي في الاستناد لمباديء تربية للتدريب على المواطنة

إن عرض بعض المسلمات العامة والمبادئ الأساسية أمر ضروري يساعدنا في فهم التربية ودورها في بناء الوطن، مما يساعد على معرفة مدى مساهمة التربية في تحقيق التنشئة الوطنية والتدریب على المواطنة^(٢).

أ - إن التربية المتمثلة بالمدرسة والتعليم النظامي مؤسسة ليست قائمة في

(١) عزيز، حنا، «نظرة ناقدة على التعليم» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ١٩٨٣، ص ٢١٠ - ٢١٥.

(٢) مساعي الراوي، مركز دراسات الوحدة العربية «تحليل الأنظمة التعليمية»، بيروت - لبنان ١٩٨٣م، ص ٤٣ - ٦١.

ليستوعب جميع المواطنين صغراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً، في القرى والمدن، أمر لازم لمشاركة المواطنين في عملية التنمية.

ثالثاً: الوعي السياسي

١ - علم السياسة ومفهومه

علم السياسة علم مستجد في العلوم الحديثة، وهو عملية تعبير عن اشتداد ميل الإنسان إلى تجسيد تطلعاته السياسية المثالية في النظم السياسية والسلوك السياسية والقيادة السياسية.

إن أهم ما يتميز به الاتجاه العلمي السياسي الراهن هو انطلاقه من الواقع والواقع، ومن التجربة والتجارب في سبيل تجسيم تطلعاتنا في النظام الحق والسلوك الحق. وهذا الانطلاق، يقرب ما بين الفكر السياسي والحياة السياسية وينشق من الاعتقاد، بأن تحسين الحكم رهن بفهم السياسة أي بفهم حقيقتها وقوانينها وحركياتها فهماً وضعياً مستقيماً.

وعلم السياسة لازم للإنسان لزوم السياسة للمجتمع أو الحضارة. فما دام التنظيم السياسي ضرورة للإنسان في مختلف أطوار تحضره، وما دام هذا التنظيم لا يمكن أن يكون بدون ساسة وسياسات، فلا غنى للإنسان عن العلم الذي يدرس أصول هذا التنظيم^(١).

ولا يكفي أن تسوء السياسة في زمان، أو أن تسوء في مكان، لتصدر حكمًا مطلقاً على السياسة والسياسيين. وقد عانينا حتى الآن أقسى المعاناة في انشقاق مجتمعنا إلى أقلية حاكمة وأكثرية محكومة، تباعد بينهما أشد الفواصل النسبية والإقطاعية والمالية.

ولا يجوز في هذه الحال، أن تتخذ منها موقفاً سلبياً، أو أن ندعوا إلى

(١) د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين في بيروت ١٩٦٦، ص ٨ -

بدون دولة وطنية تقررها وتتنفيذها.

إن تحديد سياسة تربوية جديدة للبنان، ووضع خطة إجرائية منهجية لتنفيذ هذه السياسة يتطلبان الاتفاق على تحديد هوية لبنان ودوره الإقليمي ورسالته العالمية، ويستلزمان وبالتالي درجة مقبولة ومعقولة من التوافق الوطني على أيديولوجية سياسية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية محددة. وإن عدم وجود هذه الأيديولوجية المتجسدة للمصالحة الوطنية الحقة، هو الذي علل ولا يزال يعجل عدم المسار بجوهر المناهج التعليمية، منذ الاستقلال حتى اليوم. إن مواجهة هذه التحديات بحلول ناجحة اليوم رهن بترجمة اتفاق الطائف بتربية المواطن اللبناني من موقع الولاء الفئوية الطائفية والمذهبية والمناطقة إلى موقع الولاء للوطن والالتزام بقضاياها.

ولذلك هناك بعض الاعتبارات التي تفرض نفسها على التعليم ينبغي أن يعيها رجال السياسة ورجال التربية على السواء. وهي التالية:

- ١ - تعديل مفهوم التربية من كونها خدمة تؤدي إلى الأفراد، إلى كونها عملية إنتاجية يتضرر منها عائد أو مردود.
- ٢ - إن الأجيال الصاعدة ينبغي لها أن تحظى بتربية أكثر شمولًا وتنوعاً.
- ٣ - ضرورة إبراز الحاجة الملحة والمترابطة لقوى البشرية المؤهلة تأهيلًا عاليًا والمتخصصة تخصصاً دقيقاً في كافة المجالات.
- ٤ - ضرورة وجود الاقتصاد القومي المستمر والمتطور وركيزة التصنيع.
- ٥ - ضرورة التطور المستمر والمترابط وزيادة سريع للمعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية. لأن أساسيات المعرفة تتبدل وتتطور وتتعدد في ضوء ظهور متغيرات جديدة.
- ٦ - تخصيص ميزانية أكبر لخدمة التربية في تحقيق أهدافها.

إن التركيز على التعليم النظري واهتمام المدارس بالمواد الأكademie يؤديان إلى عزل المدرسة عن الأهداف الاجتماعية.

- ٨ - إن الأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

البحث العلمي في هذا العصر الذري والنwoي استخداماً يؤدي إلى تهديم الحضارة، وكيف نستطيع أن نجد الوسائل الازمة لمراقبة التوسع في ممارسة السلطة الاقتصادية المراقبة التي تقضيها المصلحة العامة بحيث لا تشمل المبادرة الفردية ولا تتناقض الإنتاجية، كما بين لها الطرق التي يمكن للحكومات أن تعتمدتها لرفع مستوى المعيشة لتفادي البطالة، وضبط الدورات الاقتصادية ولتلبية التطلعات إلى المساواة الاجتماعية بدون التخلص عن الحريات المكتسبة أو التوقف عن محاولة اكتساب حريات جديدة، وبين لها أيضاً كيف يمكن للعمل السياسي أن يعزز الحس المشترك بين المواطنين، وأن يشجع الرجال والنساء على مضاعفة جهودهم في سبيل خير المجتمع الأكبر، وأن يؤدي للتفریج عن الشعوب المضطهدة أو المجرورة أو المتخلفة.

وهنا نتساءل: لماذا ندرس السياسة؟

ويقول د. حسن صعب في هذا المجال، إننا ندرس السياسة لأننا بحاجة إلى ثورة منهجية في نظرتنا للسياسة وفي ممارستنا لها. والثورة الحقيقة قبل كل شيء ثورة العقل المرتات في مسلماته الخاطئة. لأننا إذا أحسنا استعمال العقل استطاع أن يكون المحرك الأعظم للإنسانية. ثم إن فهمنا للأشياء رهن بإمكان تحليلنا لها تحليلاً عقلانياً.

وتحليينا العقلي لمسلماتنا السياسية هو سبيلنا لتبيين ما هي عليه من خطأ وصواب. ولذلك يتوجب علينا أن نراجع مسلماتنا السياسية مراجعة منهجية مستمرة متطلعين من الواقع المحسوس، ومتدرجين تدريجاً هادئاً إلى أفكار جديدة. وعلم السياسة هو علم المراجعة المنهجية المستمرة، أو علم النقد المنهجي الدائم للمسلمات «الأحوال والأنظمة السياسية»^(١).

Lesli, Lipson, *The Great Issues of Politics, An Introduction to Political Science J.* (١)
2nd Ed. Englewood Cliffs, 196 p. 8.

الابتعاد عنها لأنها تجلب من الشر أكثر مما تجلب من الخير. فهذه الدعوة إلى السلبية هي التي تحول الديمقراطية إلى استبدادية، لأن تنادي المشاركة العامة في السياسة يتبع للأقلية المترفة لها أن تتصرف كما تشاء.

ولذلك لا بد أن يعني الحكم الوطني والحكم الذاتي أول ما يعنيه المزيد من المشاركة العامة في الحكم، والمزيد من الوعي العام للقضايا السياسية ليظل حكماً شعبياً وليظل حكماً ديمقراطياً.

وعلم السياسية هو علم أصول الحكم الذاتي، أي أصول الحكم الوطني^(٢).

وعلم السياسة يبحث في حقيقة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ليبلغ بها أفضل ما يمكن أن تشير إليه. وعلم السياسة بدراساته خصائص القيادة السياسية ووظائفها يساعدنا على التمييز بين السياسيين، صانعي التاريخ، وبين السياسيين الذين يستأثرون بالسلطة^(٣).

ويقول «رويسون»^(٤) إن غاية علم السياسة هي تحليل الأفكار والأعمال السياسية وتفسيرها في سبيل الإسهام في تحسين حكم البشر..

فإذا نظرنا إليها كأدلة لتحليل آليات الحكم وحركياته ظهر لنا أن فائدته أكيدة ولكنها محدودة. وتزداد أهميته إذا ما نظرنا إليه كعلم يستهدف دراسة معضلات السياسة والحكم التي تواجهها الإنسانية ويحاول إيجاد الحلول لها. في حين للأمم كيف تحافظ على الأمن والسلام، وكيف تحول دون استخدام

(١) إدمون، رياط، الوسيط في القانون الدستوري العام، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٤، ج ١، ص ١٤٥.
(٢) A. Robson, *Goals for Political Science Unesco, Introduction*, 1955, p. 34, pp. 56-57.

(٣) صعب، م.ق. ص ١٧ - ٢٠

المدرسي في مختلف درجاته ومستوياته وكذلك التعليم خارج المدرسة. ولقد افتنع الجميع بأنه لم يعد بالإمكان وضع مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون العناية مقابل ذلك، يوضع مخطط لتنمية التثقيف. وليس من تقدم اقتصادي بدون توسيع نطاق التثقيف وتحسين أساليبه.

ومن أولى الواجبات التي يجب الاضطلاع بها تربية المواطن اللبناني الوعي القادر والمستعد لممارسة حقوقه وواجباته في تحرير المصير والمشاركة والمسؤولية وحجب إنشاء المؤسسات الضرورية التي تعنى بتثقيف وتربية المواطنين.

إن التركيز على معنى السلوك السياسي يعتبر أمراً جوهرياً حتى نتمكن من اختبار مسيرة المواطن في اتجاهه نحو تحقيق الحرية السياسية.

إن مجموع السلوك السياسي للمواطن سوف يشكل العلاقات التفاعلية بينه وبين المجتمع في إطار المواقف والأحداث المختلفة، والوسائل التي يستعين بها لتحقيق دوره المحدد مع مراعاة تحقيق هذه الأدوار بالنسبة للأهداف التي تحدها الجماعات أو المنظمات أو القادة السياسيون.

و قبل البدء في تنفيذ خطط التربية الوطنية، يجب بذل جهد كبير في تربية الطفل أو الإنسان الشاب منذ صغره بطريقة تحمله على اعتماد سلوك إنساني نزيه^(١).

فالتربيـة الاجتماعية هي القاعدة التي ترتكز عليها العادات الحسنة في الحياة الاجتماعية والسياسية. ويتم القسم الأهم من هذه التربية في المحيط العائلي ومن قبل العائلة نفسها. والخطر يكمن في عدم استطاعة العائلة القيام بهذه التربية. وإذا عجزت المدرسة عن إصلاح الأخطاء الناجمة عن تربية الطفل

(١) مرشدـتـ، ورديـجـرـ، محـاضـراتـ فـيـ التـربـيـةـ الـمـدنـيـةـ، منـشـورـاتـ مـؤـسـسـةـ فـرـيدـريـشـ ليـبـرـتـ فـيـ بـيـرـوـتـ - لـبـانـ، ١٩٦٩ـ، صـ ٢٣ـ.

وموطـنـ الخطـاـ الرـئـيـسيـ فـيـ نـظـرـتـاـ لـلـسـيـاسـةـ هـوـ أـنـاـ اعتـرـنـاـهاـ حـتـىـ الـآنـ نـشـاطـاـ سـلـطـوـيـاـ مـحـورـهـ الـحاـكـمـ. وـالـنـظـرـةـ الصـحـيـحةـ إـلـيـهاـ هـيـ أـنـاـ نـشـاطـ إـنـسـانـيـ مـحـورـهـ «ـإـنـسـانـ»ـ وـعـلـاقـةـ الـحاـكـمـ بـالـمـحـكـومـ هـيـ الصـفـةـ الـمـمـيـزةـ لـلـنـشـاطـ السـيـاسـيـ عـنـ غـيرـهـ مـنـ النـشـاطـاتـ إـلـيـانـيـةـ. وـحـيـثـ لـاـ تـكـوـنـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ لـاـ تـكـوـنـ سـيـاسـةـ (ـلـاـ تـكـوـنـ دـوـلـةـ، وـلـاـ يـكـوـنـ عـلـمـ سـيـاسـةـ^(١))ـ.

٢ـ الحاجـةـ إـلـىـ التـثـقـيفـ السـيـاسـيـ

ولـكـ إـلـىـ أـيـةـ درـجـةـ يـسـتـطـعـ التـثـقـيفـ أـنـ يـخـلـقـ المـوـاـطـنـ الذـيـ يـعـيـ حـقـوقـ إـنـسـانـ وـيـضـطـلـعـ بـوـاجـبـاتـهـ نـحـوـ مـجـتمـعـهـ وـبـلـدـهـ؟

إـنـ التـثـقـيفـ هوـ الـمـعـضـلـةـ الـكـبـرـىـ فـيـ مـجـتمـعـنـاـ، فـإـذـاـ بـحـثـنـاـ الـمـوـضـوـعـ مـنـ النـاحـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـ، فـأـوـلـ ماـ يـتـبـادـلـ إـلـىـ الـذـهـنـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ تـلـكـ الـجـهـودـ الـتـيـ تـبـذـلـ فـيـ الـبـلـدـانـ الـمـتـخـلـفـةـ لـمـحـوـ الـأـمـيـةـ بـغـيـةـ التـحـرـرـ مـنـ قـيـودـ الـجـهـلـ وـمـنـ انـدـعـامـ توـفـرـ العـنـاصـرـ الـمـؤـهـلـةـ وـمـنـ مـآـسـيـ الـبـؤـسـ وـالـفـقـرـ.

يسـوـدـ الـاعـقـادـ الـيـوـمـ، بـأـنـ تـعـلـيمـ النـاسـ الـقـرـاءـةـ وـالـكـتـابـةـ لـاـ يـعـنيـ الـحـلـ لـأـجـلـ الـحـفـاظـ عـلـىـ كـرـامـةـ إـنـسـانـ، بـقـدـرـ مـاـ يـعـنـيـ توـفـرـ العـاـمـلـ الـذـيـ لـاـ بـدـ مـنـهـ لـرـفـعـ الـإـنـتـاجـيـةـ الـزـرـاعـيـةـ وـتـنـمـيـةـ الصـنـاعـةـ.

هـنـاكـ شـوـاهـدـ كـثـيرـةـ ثـبـتـ بـأـنـ نـسـبـةـ الـتـنـمـيـةـ وـبـالـتـالـيـ نـسـبـةـ الدـخـلـ الـفـرـديـ تـرـتفـعـ بـمـعـدـلـ التـثـقـيفـ وـالـتـدـرـيبـ بـيـنـ الـأـهـلـيـنـ، وـعـلـيـهـ فـإـنـ مـنـ الـضـرـوريـ أـنـ تـنـعمـ الـمـؤـسـسـاتـ التـثـقـيفـيـةـ بـالـأـولـوـيـةـ فـيـ جـيـعـ الـمـخـطـطـاتـ الـإـنـمـائـيـةـ الـو~طنـيـةـ.

وـلـمـ يـعـدـ التـثـقـيفـ مـتـوقفـاـ عـلـىـ سـنـ مـعـيـنةـ، أـيـ عـلـىـ فـتـرـةـ مـعـيـنةـ فـيـ حـيـاةـ إـنـسـانـ، أـوـ مـحـدـودـاـ بـفـتـرـةـ خـاصـةـ مـنـ الزـمـنـ، إـنـهـ تـصـرـفـ تـبـلـغـ أـبعـادـ مـدىـ الـحـيـاةـ بـكـامـلـهـ. فـيـجـبـ أـنـ تـقـوـمـ نـتـيـجـةـ ذـلـكـ فـرـصـ تـبـدـيلـ مـسـتـمـرـ يـتـنـاوـلـ الـتـعـلـيمـ

Robert Dahl, Modern Political Analysis, Foundation of Modern Political Science (١)
Series, New Jersy, Englewood Cliffs, 1963 p. 5.

في نفسه النعمة ويحمله العمل على إلحاق الضرر بالآخرين. فيجب أن توضع خططات وبرامج التربية الاجتماعية وفقاً للنظم الديمقراطية الصحيحة، ويجب أن تستبدل عادات وتقاليد الطاعة العمياء المفروضة لسلوك ديمقراطي، يستند إلى قوانين التعايش الإنساني الجماعي الضرورية، المحددة في الأنظمة الديمقراطية^(١).

وللإفادة من الاستعداد للعيش مع الآخرين في الحياة الجماعية ضمن جماعة صغيرة، أو ضمن الدولة، أو في المجتمع، يجب أن يحدد السلوك الشخصي على هذه المبادئ. فبدلاً من الخضوع والاستسلام يجب تعليم احترام القواعد السليمة للحياة الاجتماعية وتربية أطفالنا بطريقة ديمقراطية وفقاً للقواعد التربوية الصحيحة.

ولتوضيح ذلك نقول إذا ربي الطفل على احترام الملكية وتدرّب ليس فقط على المحافظة على ما يملكه شخصياً بل على الممتلكات الحكومية العامة التي يمتلكها الجميع، عند ذلك يعي مسؤوليته في ذلك عندما يكبر، وتأتى عليه هذه العادة ويصبح شديد الاهتمام بالحفاظ على الممتلكات العامة حتى وإن لم تحرسها الشرطة. ويصبح من النادر جداً أن يلقى أحدهم بالتفايات في الساحات العامة والشوارع أو على الشواطئ فيساهم في وقاية غيره من الأمراض التي يتوجب بذل الكثير من المال لمحاربتها. وعندما يحترم قواعد السير، لأنّه يعلم أن مخالفتها تسبّب له ولسواء المصاعب، وتعرضه وتعرضن سواه للخطر. فالاحترام النظام يؤمن السلامة للجميع. ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد للتثقيف السياسي لبلوغ الهدف المنشود^(٢):

١ - تحصيل المعرفة

ويقصد بهذا العمل جمع الحقائق والمعلومات الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية، ومعرفة النظام الاقتصادي لمختلف الجماعات الاقتصادية

(١) م. ق. ص ١١ مرديست - ص ٢٤.

(٢) م. ق. مرديست ص ٣٤ - ٣٥.

العائلية أو التغلب على مساوتها، فيجب وضع البرامج التربوية الدراسية التي تعنى بتربية الأطفال وفقاً لمبادئ الحياة المشتركة في المجتمع^(١).

يقصد بهذا أن يدرّب التلميذ الصغير على السلوك الحميد في معاملته مع الآخرين وتقديرهم والقبول باليقون معهم بسلام والسعى للعمل معهم، كما يجب أن يدرّب أيضاً على أن الانضباط الذاتي والتحكم في النفس، ومساعدة الآخرين، عوامل حاسمة في تربية الإنسان، فيجب تربيته على ذلك، ليصبح بإمكانه التغلب على المصاعب والخلافات السياسية والاجتماعية التي تتفجر في مجتمعه حاضراً أو مستقبلاً. إن منح المواطن فرصة المشاركة الفعلية ومراقبة الأحداث السياسية هي أهم قسم في التثقيف السياسي. فالمعلومات وحدها حول النظام السياسي الاجتماعي، وحول كيفية الاهتمام بالسياسة لا تكفي، لأنّه قد يؤدي ذلك إلى فقدان الرغبة لدى المواطن للمشاركة^(٢). وقد يعتقد بأنه لا يمتلك إمكانات المشاركة مع الآخرين وبأنه لا يستطيع أن يؤدي غير دور الموافق أو المتردج.

فيإمكان المواطن التأثير على الآراء السياسية التي تبنيها الجماعة التي يتميّز إليها سواء أكانت اجتماعية أم سياسية، عن طريق الأحزاب ورابطات العمل والنقابات والاتحادات والرابطات، وكل أنواع المنظمات التي تمارس نشاطات عامة، أو في مجالات معينة في الحياة العامة.

إن العناصر القوية ما زالت تمارس التسلط والاستقلال، في بعض المجتمعات. وتفرض الطاعة العمياء والعمل الإجباري مما يؤثر على المسلك الشخصي ويدفع بالإنسان إلى محاولة التخلص من التزاماته الضرورية ويشير

(١) ورد بم. ن. ص ١١ - ٢٠.

Max Weber, Politics as a vocation, from Max Weber, Essays in Sociology, Traldt, ed b Garth & Wright Mills, Oxford University Press, N. Y. 1953, pp 44-128.

(٢) Bernard Crick, In Defense of Politics V. al chicago U. press 1962, p. 156.

هل بإمكاننا الاعتراف بالتفاوت الحاصل بين المواطنين على جميع أشكاله وتحديد أساليبه وعلاجه؟

هل بإمكاننا تخطي المفهوم الطائفي وإبعاد مفهوم التميز والتمايز بين المواطنين؟

هل بإمكاننا تعليم مبادئ الحريات الأساسية بشكل يندرج في مقومات شخصيات أولادنا وشبابنا؟

يقول الدكتور عصام نعمان، نائب بيروت، في مقالة له في جريدة النهار^(١) بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢ إن اللبنانيين في الوقت الحاضر ليسوا في حالة وحدة وطنية، والمقصود بالوحدة الوطنية حال الاتفاق على وحدة الوطن والشعب، والتوافق على جوهر المصالح الوطنية العليا.

يعيش اللبنانيون اليوم أزمة مستفحلة تأكل فيها الوحدة الوطنية على نحو خطير، نتيجتها تبقى واحدة واضحة، إنها إضعاف إرادة العيش المشترك^(٢).

فلا جدوى إلا أن تنتقم القوى اللبنانية الحية الفرصة من أجل إعادة تأسيس لبنان دولة ووطناً وتتجذيره في عمق، على نحو يضمن من خلال الديمقراطية، والأمن الاستراتيجي الانفتاح على محيطه القومي والتكميل معه سياسياً واقتصادياً.

فالدولة هي التي تنشيء الوطن لا العكس. والدولة المعاصرة تقوم غالباً نتيجة وعي شمولي وإنجازات متراكمة مصدرها جمعاً مؤسسات المجتمع المدني. إنها فيض المجتمع المدني وثمرة نضجه وفاعليته.

فالحاجة الملحة الضرورية هي ترسيخ العيش المشترك في تكوين إرادة وطنية واحدة.

(١) جريدة النهار، بيروت - لبنان، تاريخ ١٩٩٤/٥/٢.

(٢) د. عصام نعمان، م.ن.

والدينية والمدنية والسياسية وأية جماعات أخرى في المجتمع، وفي مجال التنظيم السياسي معرفة مبادئه دستور المنظمات السياسية والأجهزة العامة المختلفة، إطلاع المواطن على حقوقه.

ب - الالتزام والإخلاص

لتحث المواطن على الإخلاص لدولته ليس من وسيلة أجدى من التربية السياسية. فكلما كانت التربية الاجتماعية أعمق أثراً ازداد المواطن معرفة بأعمال النظام السياسي الاجتماعي. وسيعرف بأن القانون إنما وضع ليتضمن له الأمان والحرية مما سيجعله أكثر تشبثاً بالنظام ورغبة بالالتزام به والولاء له ولاء نابعاً من إرادته ومصلحته، وسيقوي ذلك الشعور عن طريقة معرفة الأحداث الكبرى في مراحل تاريخه الوطني فيعتز بها ويزداد تمسكاً بنظامه الحر.

ج - المشاركة الفعلية

إن الوحدة الوطنية ستعرض على المدى الطويل للخطر إذا لم تؤكّد الغالبية الكبرى من المواطنين اعتمادها للدولة ولم تبد أي استعداد للدفاع عنها. إن ما يجب عمله هو إعداد المواطن للمشاركة الفعلية لكي يصبح معداً للانتماء إلى الدولة بصورة طوعية.

رابعاً: استراتيجية تربوية جديدة في تحقيق الوعي السياسي وفي ممارسة الحقوق والواجبات المدنية في لبنان

هناك لا شك مجموعة كبيرة من المشكلات، في نظامنا التربوي، تحدانا، فهل نملك الوعي الكافي لحقيقة دورنا في هذا المجال؟

هل بإمكاننا كأفراد ومؤسسات لها مفاهيم متناغمة وأيديولوجيات متعددة أن نجد أرضية واحدة وأهدافاً مشتركة تقرب فيما بيننا للوصول إلى العدالة والتوازن؟

هـ - المبدأ الديمقراطي - ويتضمن ضرورة إسهام التربية في تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

و - المبدأ العلمي - ويؤكد الاهتمام بالعلوم الحديثة.

ز - مبدأ التربية للعمل - ويؤكد على ضرورة إعداد المعلمين لمطالب العمل في المجتمع.

ح - مبدأ التربية للحياة - ويؤكد اعتماد التربية على خبرات إنسانية مستمدّة من واقع الحياة.

ط - التربية للقوة والبناء - ويؤكد تكامل الشخصية وتماسك المجتمع والعناية بالأمة ومنتجها والاتجاه نحو التعمير والبناء.

ي - مبدأ التربية الكاملة المستمرة - ويؤكد قدرة الإنسان المحدودة على التعلم وعلى تربية نفسه طوال مراحل عمره.

ك - مبدأ الأصالة والتجديد - الأصالة يعني التمسك بخير ما في الماضي والتجديد يعني الابتكار وما يلائم التقدم.

ل - مبدأ التربية الإنسانية - ويؤكد عناية التربية بالإنسان والعمل من أجل التفاهم والتعاون بين الشعوب والخلاص مما يهدد الإنسان من العنصرية والعدوان وإقامة السلام والعدل والمساواة.

وإذا كانت المبادئ الرئيسية للتربية تمثل منطلقاتها وتسعى إلى الوصول إلى فلسفة تربوية، فإن عناصر الاستراتيجية تمثل المساواة الرئيسة لحركتها وتسعى إلى تجسيد المبادئ التي تنطلق منها بحيث يجعلها واقعاً إنسانياً، نحو إرساء أسس التعليم لجميع المواطنين من غير استثناء، تحقيقاً للديمقراطية وتكافؤ الفرص، والتنمية الشاملة، ونحو تنويع البنية التربوية، ونحو تجديد محتوى التربية وطرائقها ووسائلها، ونحو تطوير إعداد المعلمين وتطوير مهامهم، ونحو تنمية البحث التربوي وتوثيق صلته بواقع التربية الوطنية، ونحو زيادة الموارد المالية وتعدد مصادرها وحسن استثمارها.

هذا الهدف الوطني لا يصفه خطاب سياسي، طائفي، مذهبي، ولا دولة محدودة الرؤية. مثل هذا الهدف لا تصنعه إلا قوى جماعية حية ناشطة وسط مجتمع مدني مستقر وفي سياق عملية ديمقراطية واسعة النطاق هدفها بناء المواطن اللبناني على أساس استراتيجية تربوية جديدة.

الاستراتيجية هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني، بصورة شاملة ومتقدمة وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته، بقصد إحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محددة^(١).

والاستراتيجية السليمة لتطوير التربية لا بد أن تدرك ما تواجهه من تحديات وما لديها من إمكانات.

ومن أهم التحديات التي تواجهنا: الطائفية، والخلاف، وعدم تكافؤ الفرص والصهيونية.

١ - مبادئ الاستراتيجية

من أهم مبادئ استراتيجية التربية التي يمكن أن تواجه هذه التحديات:

أ - المبدأ الإنساني - تأكيداً لمكانة الإنسان في المجتمع وتمكينه من الاعتماد على جهوده الذاتية.

ب - مبدأ الإيمان - ويؤكد أن الإيمان من أخص خصائص الإنسان.

ج - المبدأ الوطني - ويؤكد الانتماء الوطني للتربية ومهامها في إعداد المواطن الملائم نحو مجتمعه.

د - مبدأ التنمية - ويؤكد العلاقة بين التربية والتنمية وضرورة اعتمادها على التخطيط وارتباطها بسياسة الدولة.

(١) محمود، محمود، الخطوط الرئيسية الاستراتيجية لتطوير التربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ١٩٨٣، ص ١٧٠ - ١٨٧.

٢ - الأهداف

وحتى يكون التعليم عندنا محققاً للوحدة الوطنية ومسهماً في بناء الإنسان، فإنه مطالب بأن يترجم إلى أهداف تربوية ومن ثم إلى برامج تعليمية أو إجراءات تعليمية^(١).

ويمكن طرح القضايا التالية باعتبارها من أهم الأهداف:

أ - قضية تحقيق الأمن

- (١) تربية الوعي السياسي لدى الطلاب.
- (٢) تربية مشاعر الولاء والانتماء للوطن.
- (٣) تربية المهارات الالزمة للدفاع المدني.
- (٤) تربية إرادة النضال المشترك للذود عن الوطن.
- (٥) تربية الشخصية المتكاملة جسدياً وفكرياً واجتماعياً وسلوكياً.

ب - قضية تحظى مرحلة التخلف الراهنة

تسم الحضارة المعاصرة بالنمو المذهل في المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية، كما تسم بسرعة التطور والتغيير.

- (١) محو الأمية وتعليم الكبار.
- (٢) إحياء التراث وتقديره من الشوائب.
- (٣) تربية الاتجاه العلمي لدى الطلاب.
- (٤) تربية الاتجاه نحو العمل المجتمع والمهارات الالزمة له.
- (٥) تربية الاتجاه ضد الاستهلاك الترفيي وضد البطالة المقتلة.

(١) عزيز حنا، م.ق. ص ٢١٨ - ٢١٩.

ج - قضية التنمية الشاملة اجتماعياً واقتصادياً

- (١) بناء قاعدة اقتصادية قوامها الصناعة والزراعة وتشيد المرافق والخدمات، ومسح شامل للثروات للاستثمار والترشيد.
- (٢) بناء الكوادر العددية والتوعية المطلوبة في المستويات المختلفة لتقوم بهذا البناء الاقتصادي المتكامل.

د - قضية الانفتاح على دول العالم

- (١) تنمية الوعي الوطني والقومي لدى الطلاب.
- (٢) تنمية الوعي الحضاري من منطلق إنساني.
- (٣) إحياء التراث وتقديره من الشوائب.
- (٤) تربية نهج نقدي لدى الطلاب.
- (٥) تنمية الإحساس بوحدة المعرفة وشمولها وتجاوزها والحدود الجغرافية.
- (٦) تنمية الإحساس بالانفتاح على الحضارة المعاصرة والمشاركة في صفوها.

٣ - المضمون

يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته (الباب الأول): «إن الاجتماع الإنساني ضروري». ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: الإنسان مدني بالطبع. وكان أبو الحسن الماوردي قد أشار في كتابه «أدب الدنيا»^(١) إلى أن اختلاف الناس في المجتمع سبب لتعاونهم، إذ يشعر كل منهم ب حاجته للأخر. ويشير العلامة ابن خلدون إلى انتظام المجتمع حول سلطة مركبة تنظم علاقات البشر بين بعضهم البعض وتكون مرجعاً للحكم بينهم.

(١) أبو حسن الماوردي، أدب الدين والدنيا.

تمثله للحد من تصرفات العابثين وعدم التستر على كل من يخالف أحكام القانون^(١).

فال التربية المدنية علم لأنها تحتوي مبادئ ثابتة يجب أن تنقل للإنسان الناشيء بواسطة التعليم. فالتاريخ الحضاري العربي عرف التربية المدنية كعلم قائم بذاته، فمنهم من أسماء بالسياسة المدنية، ومنهم من أسماء بالعلم المدني، ومنهم من أسماء بعلم الأخلاق والسياسة المدنية. وقد أجمعوا كلهم على اعتبار هذا العلم علمًا أساسياً في تكوين المجتمع الصالح.

ذكر ابن مسكونيه^(٢) (٩٣٢ - ١٠٣٠م) أن أفضل الصناعات صناعة الأخلاق، وبهذا يبيّن ابن مسكونيه أنس التربية المدنية. كما بين الماوردي (٩٧٤ - ١٠٥٨) لزوم تأديب الإنسان في المستويات المختلفة في مرحلة صغره وكبره.

وقد شدد الغزالى (١٠٥٨ - ١١١٠م) على تأديب الإنسان وتهذيب أخلاقه واعتمد في منهجه في ما يسمى بفردية التهذيب أي جعل التهذيب خاصاً بكل فرد حسب استعداده الخلقي والنفساني^(٣).

إن ما كتبه علماء العرب حول التربية وتهذيب الأخلاق وصلاح المجتمع يشكل عماد علم التربية المدنية الحديثة. وهكذا نرى أن مضمون وفحوى التربية المدنية يتوافران في العلم الذي ينشد القواعد السلبية للمجتمع السليم عبر التربية الأخلاقية التي يجب أن توفر للإنسان، والتي يمكن أن تعرف بالسياسة المدنية^(٤) أو العلم المدني أو الفلسفة المدنية، أو الحكمة العملية.

(١) John Almack, *Education for Citizenship* N.Y. Chap one, p. 45-46.

(٢) م. ن. ابن مسكونيه، *تهذيب الأخلاق*، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨١، ص. ٢٩.

(٣) العوجي، م. ن. ص. ٢٨٠.

(٤) العوجي، م. ن..

وكان ابن خلدون قد عرّف السياسة المدنية في مقدمة الكتاب الأول «بأنها تدبّر المترّز أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليعمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاوته».

إن الدور الذي يقوم به الإنسان في المجتمع يشكل جزءاً من الحياة الاجتماعية وهو وسيلة أيضاً لتأكيد الذات الإنسانية. فالذات الإنسانية من جهة هي حصيلة ما اكتسبه الإنسان من مفاهيم وقيم وسلوك، ومن جهة ثانية هي صورة لإدراك الإنسان لنفسه ولدوره في مجتمعه^(١).

وتم ممارسة الدور من خلال السلوك. ولا شك أن ممارسة الأدوار بما تعتمده من تحرك وتفاعل وتدخل وأخذ وعطاء وعلاقات، تحتاج إلى تعلم وإلى انضباط حتى تبتعد عن الأنانية والعنوانية والفووضى. ومن هنا تبدو أهمية القيم التي تكتسب، والمفاهيم الإنسانية والسلوكية التي تتكون عبر التعلم. فالإنسان المتمدن ليس ذلك الذي تمتزج في ذهنه المعلومات التي التقاطها في سنوات دراسته، من تكثيف البرامج المدرسية، بل ذلك الذي استوعب دوره في الحياة فاختلط لنفسه منهجاً يجعل منه عضواً فاعلاً في محیطه يؤثر فيه بناءً وتطورياً وصيانة لمبادئ الأخلاقية والدينية والسلوكية.

وهكذا لا ينفصل مفهوم التربية المدنية عن مفهوم التربية الأساسية إلا بتركيزه على علاقة الإنسان بمجتمعه وبيته ووطنه وأرضه.

ولذلك تعرف التربية المدنية بأنها عبارة عن تزويد الأطفال والشباب بصورة عملية وفعالة، بمبادئ السلوك الاجتماعي في البيت والمدرسة والشارع والمهنة، وبمبادئه، احترام الغير وإعانته، وتجنب ما يضر به، وخلق ضمير اجتماعي في كل مواطن يفرض التعاون مع أقرانه ومع السلطات التي

(١) مصطفى العوجي، «الأمن الاجتماعي مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل بيروت ١٩٨٣، ص. ٢٩٧.

وقدر ما تتيح العائلة لكل فرد من أفرادها القيام بدوره ضمنها مع ما يتضمنه هذا الدور من واجبات ومسؤوليات يقدر ما تكتسب الشخصية الإنسانية خبرة في أداء دورها الاجتماعي الأوسع.

تطلب هذه العملية تنمية لإدراك الذات وإدراكاً لقيمة ووظيفة الذات كعضو فاعل ومفيد في محبيه. فإذا تختلف نحو هذا الإدراك للدور الوظيفي أصبح الإنسان عالة على مجتمعه كما اتخد في مجتمعه موقعًا هامشياً يلحقه الضرر به نتيجة لأنزعاله عنه وتخلقه عن أداء وظيفته^(١).

وكم من الأهل والوالدين في مجتمعنا يختلفون عن الطلب من الأولاد القيام بوظائف معينة في العائلة. وهذا التخلف يزيد في الأنانية وشراسة الأخلاق وهي ظاهرة مرافق للأولاد المدللين الذين لا يعرفون من علاقتهم بوالديهم سوى الطلب والغنج والدلع، وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى الانحراف الخلقي والسلوكي وإلى الشاذ من المواقف والتصرفات والمفاهيم.

فالالتزام الطفل بوالدته يتخذ شكل التعلق بها والشعور القوي بارتباطه عاطفياً بها وبمحافظته على رضاها. هذه هي صورة الالتزام الأولى التي يدركها الطفل، بدءاً بوالدته ومن ثم انتقالاً إلى والده وإنحصاره وألعابه وأشيائه الخاصة. الالتزام تجاه الغير والالتزام بالروابط العائلية والالتزام بالأشياء المملوكة كلها تشكل الأساس الأول للالتزام العام بالواجبات والقيم التي تقوم عليها المسؤوليات.

اقتصرت معرفتنا بالمسؤوليات على نتائجها دون أصولها. نجعل الناس مسؤولين عن أشياء وأفعال كثيرة دون أن ننظر إلى درجة علمهم بها وتعلمهم بها، فنحاسبهم على ما يفعلون. إن علم المسؤوليات يكتسب بالتدريج ابتداء

(١) محمد عبد الحermen عيسوى، معلم علم النفس، المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٢، ص ١٩٠.

وإذا كان علم التربية المدنية اشتمل في الماضي على علم الأخلاق وسياسة المدن، فإنه مدعو في عصرنا الحالي إلى تناول مواضيع مستحدثة أوجدها العصر التقني والصناعي بما حققه من تطور أدخله في عادات وتعامل لم يكن معروفاً من قبل. إن وسائل التعليم والتعلم والتعامل مع المعطيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة أصبحت بحاجة إلى تطوير يتناسب مع التطور الحاصل حتى يتمكن الإنسان من مواجهة كل التغيرات المستحدثة في حياته بما يؤمن له تعاملًا متوازناً معها. ولذلك لا يمكن مواجهة التربية إلا ضمن إطار الزمن والحضارة اللذين يتحكمان بالإنسان.

فال التربية المدنية ترمي إلى تكيف الإنسان مع متطلبات عصره ومحبيه الاجتماعي. وعلى ضوء الوضع الاجتماعي السائد والمتغير يتعدد مضمون التكيف معه وإن كانت القواعد الأساسية في مجتمع إنساني سليم تبقى هي نفسها. طالما أن الناس على مستويات مختلفة في التفكير وعلى درجات متفاوتة في الانغراص في الحياة الاجتماعية وفي مراكز مختلفة في سلم المسؤوليات، وطالما أن الثقافات المتعددة في المجتمع واحد حقيقة واقعة لسبب نشأة مذاهب وتيارات فكرية متعددة، وتكون نسبيات وعقلانيات مختلفة، وطالما أن درجات الذكاء لدى الناس وقابليتهم للعلم وللفهم مختلفة، فقد كان لا بد من تصنيف المفاهيم السلوكية والأخلاقية التي تشكل جوهر التربية المدنية ضمن فئات تأخذ بين الاعتبار اختلاف المستويات، الأولى: التربية المدنية على مستوى العائلة، والثانية: على مستوى المدرسة والثالثة: على مستوى المجتمع.

إن العائلة هي الركن الأساسي في بنية المجتمع الإنساني. عملية التربية المدنية على المستوى العائلي تتضمن اتجاهين، الأول: نحو علاقة الوالدين بالولد وواجبهما نحوه، والاتجاه الثاني: نحو علاقة الوالدين فيما بينهما كزوجين، كمربيين، لما لهذه العلاقة من تأثير مباشر على تربية ولدهما وتنشئته تنشئة سليمة.

أو أن يبقى هذا الإنسان بعفلة عما يفعل ساسة بلده بيده. فكل مواطن له دور في إدارة بلده ورعايته شؤونه والمساهمة في إعلاء شأنه، خصوصاً في إجراء الرقابة المباشرة على من يسوس أمره.

ولذلك فإن النظام السياسي يشكل أحد مقومات علم المدنيات. وتقول بهذا الشأن السيدة مرشدت ممثلة مؤسسة فريديريش إيربرت المهمة بشؤون نشر التربية المدنية في العالم^(١):

«بقدر ما يتفهم الولد جوهر النظام السياسي والحكم في بلده ودوره في بناء وطنه سياسياً واجتماعياً، وبقدر ما يعايش بتفهم هذا النظام والحكم، بقدر ما نغرس في نفسه شعور الانتفاء إلى وطنه وإلى نظامه مقتضاً بمحاسنه مصلحاً لمساؤه مطروراً دائماً لمفاهيمه تحقيقاً لغاياته القصوى وهي سعادة المجتمع وانتظامه في سبيل تحقيق أمنه، الأمن الاجتماعي والأمن السياسي».

ولا غرو، بأن النضوج السياسي لدى المواطن يحصنه من انحرافات كثيرة في حياته الاجتماعية بسبب شعوره بالالتزام نحو وطنه أو بما يملئه عليه واجب المواطنية والإحساس المدني.

فتفهم المواطن لنظامه السياسي يسهل عليه فهم ما يطلب منه هذا النظام من التزام وواجبات. فإذا طلب منه الانخراط في سلك الجندي وخدمة العلم، ودفع الضرائب وغيرها، يجب أن يدرك أنه يقوم بذلك لأن نظامه السياسي يفرض عليه هذا الواجب لصيانته وصيانة بلده، مما يدفع عنه الأذى ويسهل عليه النمو والرقي.

وكذلك عندما يفهم أن سن القوانين والشائعات هي من الأعمال التشريعية السياسية التي تمارس في سبيل خير المجموعة، وطاعتتها ليست واجباً فقط وإنما وسيلة الإنسان نحو الأمان والاطمئنان. فإذا أدرك الإنسان فحوى

بالعائلة، ويرتفع رويداً رويداً حتى يبلغ مستوى المدرسة، فالمهنة، فالدور الاجتماعي، والمسؤولية حل ثقيل وإلزام شديد والتزام من الجميع.

وال التربية المدنية هي علم المسؤوليات لأنها تبني مسؤولية الإنسان نحو نفسه وأقرانه ومجتمعه ووطنه.

يشمل علم المدنيات التواحي التالية^(١):

أ - المحافظة على البيئة

ولا عجب من وضع المحافظة على البيئة في قمة الأولويات لأن الوطن يفترض موطننا والمواطن لا يقوم إلا في بيئه طبيعية صالحة للعيش.

ب - المواطنية

انتفاء الإنسان للأرض يتبلور عبر المواطنية الصحيحة، تلك الرابطة بين الإنسان ووطنه، هذه الرابطة لا تدرك عند الإنسان إلا بالتربية المدنية لأن الإنسان بطبيعته يميل إلى الاستئثار بكل شيء. والانتفاء للوطن يرتب واجبات على الإنسان كما يولد فيه شعور المحافظة على ما يتميّز إليه.

ج - الحضارة

إن رقي الإنسان يقاس بحضارته وثقافته وسلامة تقاليده وسموها. فالحضارة هي الميزة الإنسانية التي تطبع قوماً بطبع التمدن فيتميزون عن الآخرين بطرق حياتهم ومعيشتهم وتفكيرهم وسلوكهم وتصرفاتهم.

د - النظام السياسي

ينطوي من يظن أن المواطن العادي غريب عن نظام بلده السياسي أو يجب أن يبقى غريباً عنه. والخطأ أن يفصل بين الإنسان وسياسة أمور بلده،

(١) العوجي، م.ق.ص: ٣٦ - ٧٠.

(١) العوجي، م.ق.ص: ٣٦ - ٧٠.

الكماليات ومن شأنه أن يعزز الاقتصاد الوطني ويحفظ القوة الشرائية لعملة البلد ويووجه المال الفائض نحو التوظيف المثمر داخل الوطن.

إن تعلم مبادئ النظام الاقتصادي والتدريب عليها والتعرض لها يتم عبر التربية المستمرة المنطلقة من القيم والتعاليم الأخلاقية والمدنية والدينية. وتستمر هذه التربية ما استمرت حياة الإنسان المدنية.

و - النظام الاجتماعي

النظام الاجتماعي يفرضه الاجتماع البشري حفاظاً على الفرد والجماعة. فالبنية الاجتماعية مهددة بالانهيار على مدى الزمن القصير أو البعيد تبعاً لقوة المعاول التي تعمل فيها لقوة المقاومة والصلابة في المواقف والتداعيم المتين المعطى لهذه البنية من أبنائها^(١).

هذا هو التحدي الذي تواجهه اليوم المجتمعات وقد انصبت كلها على التربية المدنية الاجتماعية تقوم بواجب المحافظة على البنية ودعمها بما أورتت من وسائل قوة.

والنظام الاجتماعي ليس فقط تنظيماً للعلاقة الوالدية وللحياة الجنسية بل يتعدى ذلك إلى تنظيم الحياة الفردية والزوجية والاجتماعية والمهنية والثقافية.

ز - النظام الأخلاقي

إن الإرشاد والتصح لا يكفيان بمفردهما في عملية التعلم إذا لم يقترنَا بالتدريب وبالمارسة^(٢) انطلاقاً من نموذج أخلاقي يمثله الأب الصالح والأم الصالحة والمعلم القدوة.

(١) عبد الرحمن، عزام، الرسالة الخالدة، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٥٤، ص ٦٠ -

٦١

Benjamin, S. Bloom, Learning for Masters, University of California 1968, p. 225. (٢)

القوانين وغايتها أصبح التوافق معها أسهل وأبسط مما لو كان يجهلها ويجهل أهدافها ووظيفتها، فيصبح في وضع الرافض لها والمتهرب منها والمخالف لها.

ه - النظام الاقتصادي

إن الفرد في حاجة إلى أن يتعلم كيفية ممارسة وسائل الكسب والصرف والآدخار منذ حداثة سنّه، فالطفل بطبيعته لا يقيم وزناً للمال بل الوزن للأشياء التي تستهويه. فإن الرابطة الذهنية لديه تقوم بين الماء وإرواء الحاجات وليس بين المال ومصدر كسبه. وهذا يكسبه نظرية ناقصة، فتدفعه رغاءه في سبيل تحقيق رغباته دون التبصر بمصادره وبصعوبة الوصول إليه. فإذا شبّ الطفل على هذه الوريرة غالب عليه طابع إرواء الحاجات على واجب الكسب، فيحلل كل شيء بما فيه مال الغير، لأن غريزة التملك تغلب واجب الكسب.

ولذا نرى في معظم البلدان التي وعثت أثر التربية المدنية في العائلة، تكلفة القيام بأعمال منزلية لقاء أجر يربط بين واجب الكسب عبر العمل وحق الصرف. ومتى انتظمت اقتصاديات الفرد والعائلة انتظمت أيضاً اقتصاديات الوطن ودارت عجلة اقتصاده بصورة متوازنة.

وعندما يدرك الإنسان مفهوم العمل وما يقابلها من إنتاج ودخل يدرك وظيفة الإنتاج والدخل في حياة الوطن والأمة وأثرها في رفاهية الفرد والمجتمع. كما يصبح في وضع ذهني يؤهله للتعامل مع النظام الاقتصادي لما يمثله هذا النظام من قاعدة أساسية في المجتمع وما يفرضه من واجبات ومن مساهمة فعلية في سبيل ازدهاره ونموه وتحقيق وظائفه الاجتماعية والإنسانية. فمثلاً إن تربية الشعور لدى الفرد بضرورة إقامة ميزان صحيح بين الدخل القومي وال النفقات المبذولة في سبيل استيراد واستهلاك الكماليات من شأنه أن يبرز الدخل القومي وال النفقات المبذولة في سبيل استيراد واستهلاك

التربية و يجعلها عبئاً على المعلمين والتلامذة . فيجب أن تؤخذ هذه المادة بجدية أكثر وأن تمارس تلك التربية بصورة فعلية في المدرسة خلال التعرس بمسؤوليات محددة ضمن المدرسة وخارجها بصورة تبني الشعور بالمسؤولية لدى المواطن والثقة بالنفس والمقدرة على التصدي لمشكلات الحياة وحلها وتجاوزها وتنمية علاقات إنسانية واجتماعية بين طبقات الشعب كافة .

ولا بد من اعتماد خطة أكثر واقعية من التربية المدنية ، تأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية :

- أن المدرسة مجتمع مصغر مهمي للمجتمع الأكبر فيه جميع عناصر الاتصال البشري والعلاقات الإنسانية والتفاعل بين الفرد والجماعة .
- يجب أن تحدد أهداف التربية المدنية للمعلم من قبل المتعلم حتى يدرك الأهمية المعطاة لهذه المادة ضمن البرنامج المدرسي ، أو برامج تعليم الكبار .
- أن المعلم بحاجة للتدريب على تعليم التربية المدنية نظرياً وعملياً .
- أن المعلم يقوم بدور قيادي ، فهو نموذج سلوكي يقتدي به .
- يجب أن يدرك المعلم أن ما يبيه له تلامذته ليس فقط ترنيماً بمحضارة ماضية بل استعداداً وبيئة لمحضارة معاصرة متغيرة .
- أن التربية المدنية تهدف إلى تنمية وتعزيز العلاقات الإنسانية والاجتماعية وإلى تدريب الإنسان على دوره في الحياة مع أقرانه .
- أن التربية المدنية في المدرسة عمل تكميلي للتربية البيتية .
- أن التربية المدنية في المدرسة تتناول نفس المواضيع التي تناولتها تربية البيت إلا أنها تطورها وتعطيها القاعدة النظرية العملية الالزمة لإقامتها بصورة ثابتة ومتينة .

إن التعاطي بالخير والأخلاق الحسنة عملية اقتناع أكثر منها عملية وعظ وإرشاد . فالوعظ والإرشاد يجب أن يؤدي إلى الاقتناع . لأن الصفة الملزمة للشخص هي المكتسبة عن قناعة والملتصقة بالشخصية ، وليس ذلك المظهر الخارجي الزائل والموسمي .

ح - النظام الديني

الدين عقيدة وعتقد ، لذا نرى أن الدين امتزج في حياة الأمم بكل شيء . ونتيجة للانصهار الحاصل بين الروح والمادة ، بين المعتقد الإلهي والطبيعي ، جاءت المفاهيم الأخلاقية والسلوكية والأنظمة الاجتماعية والتواميس الإنسانية ممزوجة بالمعتقدات الدينية مؤلفة وحدة معها من الفهم والربط والمعتقد . فالمفهوم الأخلاقي ديني كما هو مفهوم سلوكي وإنساني . هكذا تكون الأديان قد أدت رسالتها للإنسان بأن أوجدت في قلبه الإيمان كما أوجدت فيه حب الخير والابتعاد عن الشر لأن ذلك من الإيمان .

ونبت الواقع الديني ضمن الضمير الاجتماعي فالتقيا على وظيفة واحدة هي الإرشاد والرقابة ومحاسبة النفس والتحذير والوعيد .

هذه هي وظيفة الدين في تكوين الضمير الإنساني . عندما ندرك هذه الوظيفة الروحية المتسامية نجد أن التعليم الديني نفسه يشكل جزءاً من التعليم الأخلاقي . بل إن التعليم الأخلاقي منشق عن التعليم الديني . ومن هذه الزاوية يجب أن ننظر إلى الدين كنظام اجتماعي محاط بالنظام الأخلاقي وحافظ له . ومن هذا المفهوم للدين يمكن أن نتصوره من التربية المدنية .

إن المجتمع في تطور مستمر وهذا ما يفرض مواكبة مؤسساته لتطوره حتى تؤدي هذه المؤسسات وظائفها . فالمطلوب من المدرسة اليوم ومن المؤسسات الأخرى أن تكون أداة تأهيل وتكيف اجتماعي لا أداة اضطراب وإخلال بالتوازن المفترض بين الفرد والجماعة .

إن الطابع النظري هو المسيطر على مادة المدنيات ، مما يعطى وظيفتها

- يجب أن يحصل تفاعل بين المدرسة ومحيطها بشكل يجعل منها مؤسسة مفتوحة ذات وظائف متعددة.

- أن تنمية المواطنة الصحيحة لدى الفرد تفترض توجيه التعليم نحو خلق الشعور بالنظام والتنظيم لديه، بحيث يتهدأ ذهنياً ونفسياً للتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيراً أختتم كلامي بالقول:

كل إصلاح لا بد له من رائد، لا بد من أول، فليكن مواطننا صالحاً ول يكن رائداً، من يستطيع.

التعليم ومحو الأمية*

إن قضية المرأة لا يمكن أن تكون قضية منفردة ومستقلة عن المجتمع الإنساني اللبناني، فهي جزء منه وبناتها قسم كبير من معاناته وحل مشكلاتها يرتبط بحل مشكلاته.

ونذكر أن انعكاس الأحداث الأليمة التي استمرت ست عشرة سنة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً كبيراً في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أظهر تدهوراً في العلاقات الإنسانية وضياعاً في القيم والتقاليد. وعمق هذا الوضع السلبي اتساع الفارق في المجتمع اللبناني، في مستوى التعليم والقدرة الإنتاجية بين النساء والرجال، ويفي بالفعل ثانوية بالنسبة إلى كثير من النساء، ولم يرق إلى مستوى الطموح الأساسي إلا عند القليلات.

هناك عوامل تواجه مجتمعنا وتؤثر في تعليم المرأة، فمشاكل تعليم المرأة تتصل طبعاً بغيرها من المشكلات الحيوية، والمشكلة لا تنحصر في الأمية أو الجهل أو الفقر الذي تعاني منه نسبة كبيرة من النساء في لبنان، بل المشكلة الكبرى تكمن في الأمية النفسية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي تعيشها النساء، مجررات في معظم الأحيان لا محيرات.

ورغم الجهود التي تبذل في لبنان في تعليم المرأة، فإن النماذج التقليدية في المجتمع ما زالت ظاهرة بوضوح، وهي تشكل عائقاً في وجه

(*) مداخلة القيت في إدارة جلسة من ورشات العمل، موضوعها «التعليم ومحو الأمية» التي أقامتها اللجنة الوطنية في سياق التحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين، في مركز الرعاية، الحازمية - بيروت، ٢٠/٢/١٩٩٥.

في مختلف الجامعات العاملة في لبنان فهي تبيّن تطوراً إيجابياً لنسبة الخريجات من إيجالي الخريجين، وهي ٤٩,١٥٪ سنة ٩٢ - ٩٣. أي أن النسبة أصبحت معادلة تقريباً لنسبة الذكور وهي قريبة من نسبة الطالبات من إيجالي المسجلين في الجامعات في مختلف الفروع والاختصاصات: فيلاحظ أن الطالبات يشكلن الأكثرية الساحقة للمسجلين في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والإعلام والتوثيق والتربية والعلوم الاجتماعية والصحة العامة. ولكن لا بد من الإشارة إلى أنهن بذأن بالدخول وبالازدياد في الاختصاصات الأخرى العلمية والتطبيقية التي كانت في الماضي حكراً على الذكور.

ورغم تقدير الأمم المتحدة أن حصة الإناث من قوة العمل اللبنانية قد زادت في سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ بحوالي ١٤٪، فأصبحت ٢٧,٨٠٪، إلا أن هذه الزيادة لم تؤدِّ إلى المساواة في فرص العمل.

رغم ازدياد نسبة تعلم النساء، لا تزال الأبواب شبه مغلقة أمامهن في وجود عمل.

فهل نفرح بالمساواة في التعليم بين الرجال والنساء ونعتبرها علاقة حيوية مستمرة في هذا المجتمع؟

فهناك مشكلات متصلة بشروط التعليم ويضمانيه وقيمه ويوقه على أدوار النساء. هذه مشكلات بالغة الخطورة يقتصر التخطيط التربوي عن إدراكتها في التعليم الأساسي أو في مختلف مراحل التعلم.

لا شك أن الدور المحرر للتعليم الأساسي كأداة لتحسين أوضاع المرأة هو أولى الخطوات نحو إنصافها وسيطرتها على حياتها وتمكينها من المشاركة الكاملة في أنشطة المجتمع، وزيادة درجة تحررها اقتصادياً من الاستغلال.

فتلبية حاجات التعلم الأساسية للنساء والفتيات تؤهلن لتحمل المسؤولية في مجتمعهن واحترام التراث الثقافي واللغوي والروحي المشترك، والبناء عليه، وإثرائه، والنہوض ب التربية الآخرين، ودعم قضيّا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حماية البيئة، والحفاظ على القيم الإنسانية وعلى حقوق

مشاركة المرأة الفعلية في برامج التنمية الوطنية.

ورغم الاتساع الكمي الذي حققه تعليم المرأة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية، فإن ما توفر لدينا من إحصاءات في التقرير الوطني الذي أعدته اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين ١٩٩٥ يدل على أن المرأة اللبنانيّة هي دون مطلبات التطور والتقدم الذي تنشده التنمية المطلوبة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فما هي المعطيات البارزة في المجال التربوي؟

ما زالت الأمية عند النساء تشكّل درجة عالية، رغم أنه ليس هناك إحصاءات دقيقة حول واقع الأمية في لبنان، منذ ١٩٧٣ إلا أن هناك إحصاءات جزئية وعينات ودراسات تدل بمجملها أن نسبة الأمية عند الإناث في مختلف الفئات تشكّل دائماً ضعف نسبة الذكور وبالتالي يمكن الاستنتاج أن النساء تشكّلن ثلثي الأميين أيّاً كان عدد هؤلاء. وليس للدولة خطة رسمية في هذا المجال، وليس هناك من وحدات إدارية في وزارة التربية لتنفيذ المهام في مجال محو الأمية وتعليم الكبار مع أن آثار الأمية لا تقتصر على المرأة وحدها بل تتعداها إلى أبنائهما وأسرتها وبخاصة في التواهي التربوية، حيث لا تتمكن المرأة الأمية من تقديم تربية متوازنة لأبنائها وبالتالي فإن أمية المجتمع تمثل في عدم القدرة على مواكبة المتغيرات والتطورات المتلاحقة في عصر يضيّع بالتقدم العلمي والتكنولوجي. ومن الظواهر الأخرى، دلت الإحصاءات أن نسبة الفتيات المسجلات في المرحلة الابتدائية بلغ ٤٨,٥٧٪ من مجموع الأولاد المسجلين في هذه المرحلة في مجلّم قطاعات التعليم (ال رسمي والخاص والمُجاَني وغير المجاني).

وتبلغ نسبة الفتيات المسجلات في المرحلة المتوسطة ٥٢,٩٥٪. وبلغت نسبة الإناث المسجلات في المرحلة الثانوية ٥٣,٦٧٪. وفي سنة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ نجحت نسبة ٦٤٪ من الإناث في الرياضيات في إيجالي الناجحين و٥٥٪ في العلوم الاختيارية و٦٢٪ في الفلسفة. أما أرقام الخريجين

الإنسان، والعمل من أجل المساواة والتنمية والسلام.

ولكي تكون التربية قائمة على المساواة، ينبغي أن تمنح الأولية في وضعنا، لضمان توفير التربية للفتيات والنساء وتحسين نوعيتها وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن؟ والعمل على القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم. إن مشاركة المرأة في التنمية هي ضرورة لا ترد ولا تجادل وهذا يفرض زيادة فاعلية دورها من خلال تطوير معارفها ومهاراتها وخبراتها.

كيف نحقق هذه المشاركة؟ وما هي التوجهات والأراء والتوصيات التي يقدمها أهل الاختصاص للدولة وللمؤسسات الأهلية والخاصة للقيام بمشاريع لاستثمار الطاقة البشرية النسائية في مجتمعنا ضمن تخطيط يلبي أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي، كما نعلم، صلة دائرة وتأثير متبادلين. وهذه الصلة ينبغي أن تقوم بين تنمية الثروة البشرية وبين تنمية الثروة الطبيعية والمادية. ومن هنا كان لا بد للتخطيط التربوي من أن يعني بمشكلات المرأة وأن يقيم وزناً أساسياً لإزالة المعوقات في سبيل ذلك.

كيف نؤمن فرص متكافئة بين النساء والرجال في مجتمعنا؟ وكيف نشجع الفتيات والنساء على الإقبال على التعلم بجميع أنواعه؟

كيف نطلب فرضاً متكافئة في التعلم الفني والمهني؟ كيف نوفر الظروف الاجتماعية والعائلية التي تتيح للنساء التعلم والتدريب؟

كيف نفسح المجال للمرأة في تجديد معلوماتها بواسطة التربية المستديمة حتى لا تفقد الصلة بينها وبين محیطها؟

كيف تستقطب دعم المؤسسات الدولية بإيلاء عناية خاصة وبتخطيط برامج خاصة لتعلم المرأة على أساس حاجاتها الأولية في المدن والأرياف؟

كيف يمكن دمج نشاطات المؤسسات الأهلية والمؤسسات الرسمية في

حالات محو الأمية والتوعية ضمن خطة ذات أهداف وطرق موحدة؟

كيف يمكن حد الإعلام على القيام بدوره الإنمائي من تحقيق التوعية الإنمائية عند النساء؟

كل هذه أسئلة ترحب في طرحها مع الاختصاصيين والعامليين في المجال التربوي، للاستفادة من خبراتهم وأبحاثهم ودراساتهم في هذا المجال، لتوصل من خلال مناقشتها، إلى آراء وتوجهات ومنطلقات، تدعم خطة عملنا المستقبلية لإنهاض المرأة اللبنانية وتحتفظ عنها عباء العوامل المعاقة للمشاركة في الحياة الوطنية والإنسame الوطني.

إن التعليم مفتاح الحل لجميع المشكلات، ولا بد أن يمثل مكان الصدارة في أولويات جهودنا الإصلاحية، بعد الحرب اللبنانية، التي كان لها أكبر الآثار السلبية على القطاع التربوي برمتها، وعلى ثقافة الإنسان اللبناني وقيمه، ولتكن أهم أهدافنا، تعزيز الهوية الثقافية، والتوفيق بين امتحانات المتلقين للثقافة وحاجات التنمية وتحقيق التكامل بين الثقافات العلمية والإنسانية، وإقامة التوازن في التركيز على الثقافة المحلية وال العامة، وبين اهتمامات المدن والقرى، واهتمامات الذكور والإإناث.

إن لبنان في حاجة إلى كل أبنائه، نساء ورجالاً، وتحت قبة القيم يجب أن نبقى، وقيم الحق هي قيم العدل والحرية والديمقراطية. وهذه كلها من أصول الحضارة والتحضر، وال التربية ورشتنا الأولى ومرجعنا الأول في البناء والوحدة.

البناء، حتى القيادة.

يعتقد علماء الاجتماع، وهم على حق، أن التسلط من أخطر مظاهر التخلف، وهذا ما نتمنى أن يسلم مجتمعنا منه، ليصبح الإنسان فيه المحور وصانع الأقدار رجلاً كان أم امرأة.

إن التمييز ضد المرأة في مجتمعنا، يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة مع الرجل في حياة بلدنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يعيق النمو والرخاء في الأسرة والمجتمع، ويزيد من صعوبة التنمية لإمكانات المرأة في خدمة بلدها وتطويره.

إن قضية المرأة جزء لا يتجزأ من قضية الإنسان، ومطالبنا بمشاركة المرأة في عملية البناء الاجتماعي لا تقف عند عتبة المطالبة بمساواتها مع الرجل بل تنادي بتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين لأي جنس انتماً، لأن هذه هي القاعدة الأساسية للعدالة الاجتماعية.

وإن أي تقدم للمرأة هو بالحقيقة تقدم للمجتمع، وإن استقطاب جميع الطاقات لا هدرها، وتوظيفها لخدمة الإنسان والوطن، يؤدي إلى عدالة اجتماعية محققة.

فاحتلال المرأة مكانتها في المجتمع، وإشراكها في التفكير والخطيط وصنع القرار، هو تجسيد للحياة الديمقراطية وللممارسة الديمocrاطية.

إن اللبنانيين اليوم يمررون في مأزق الحالة الجديدة التي أفرزتها الحرب والأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية. وإن إخراج البلاد من حالة الانزلاق يتطلب نمطاً جديداً من التعاطي في الشأن الوطني وإنماءه. وإن كل تحرك يجب أن يتسع ويشمل، كل اللبنانيين، رجالاً ونساء، على قاعدة من المبادئ واضحة تعمل في إطار برامج وخطط، تتضمن في أولوياتها احترام حقوق الإنسان وكرامته.

التمييز ضد المرأة*

يوم تغيب المرأة، أو تُبعد عن معايير البناء والتنمية، يتفاقم الخلل في شتى الميادين، وفي المجتمعات المتقدمة والنامية والمتخلفة على السواء، كلٌّ بالنسبة إلى وضعه وظروفه. ولسنا هنا في هذه المناسبة لإبراز حزبية جديدة في مجتمعنا المحلي وفي المجتمع العالمي، بل لتأكيد حقيقة باركها النظام الكوني، كما ثبّتها في الواقع رؤى الإصلاح والتطوير والبناء. هذه الحقيقة قائمة على الترابط الأساسي بين المرأة والرجل في شتى حقول الحياة، وفي مواجهة المصير المشترك والقدر المشترك.

إن الخلل في العلاقة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة، يضرب العالمين، العالم الصناعي التكنولوجي المتتطور، كما يضرّب العوالم المتختلفة السائرة في دروب النمو كلاً في نطاقه.

وإن الإنقاذ في أي موقع لا يمكن أن يقوم على رؤية تمييزية تصنف الإنسان حسب جنسه، فالجنس لم يوجد ليصنف، بل وجد ليكتمل بالجنس الآخر. وهذا ما أكدته الشرائع الدينية والشرعية المدنية على السواء. وخلاص العالم النامي لا يكون بإضعاف المرأة أو بتضييقها، أو بتأجيل دورها، ولعلّ من أولى أسباب تخلّفه إبعاد المرأة عن ورشات الإنقاذ في وجه الجهل والقهر والمرض والفقر والحرمان في شتى المجالات المعنية والنفسية والمادية.

ولا يكفي أبداً أن يقتصر دور الإصلاح في البلاد النامية على رفع شأن المرأة التي يختلف وضعها عن مستوى الوجود السليم والكريم، بل إن أبرز أهدافه وأهمها إشراك المرأة في هذا العمل إشراكاً فعلياً وفاعلاً في مراتب

(*) مداخلة ألقيت في مؤتمر حركة السلام الدائم، موضوعها «التمييز ضد المرأة»، في الإدارة المركزية، الجامعة اللبنانية، بيروت في ٢٦/٢/١٩٩٥.

والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، في سبيل ترسیخ مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات وترسيخ القيم الخلقية والإنسانية بمختلف الوسائل المتاحة. ومن الشروط الأساسية في أي خطة تربوية التعرف على أولويات أساسية تبني التقديرات على أساسها. ومن الأولويات في نظرنا تعليم النساء والفتيات لأنهن يشكلن نصف المجتمع. ومن هنا كان لا بد للتخطيط التربوي من أن يعني بمشكلات تعليم المرأة وأن يقيس وزناً أساسياً لإزالة المعوقات من أمامها.

لقد عبر معظم المسؤولين والقادة في مجتمعنا في مناسبات ومواقف عديدة، عن ضرورة تعبئة النساء ضمن خطة التنمية العامة، إلا أن القليل من أقوالهم نال حظه في التطبيق العملي. وبما أننا نحمل المرأة دوراً رائداً في هذه الظروف الصعبة، علينا أن نخطط لتحسين نوعية تعليمها وتوجيهها.

وحتى تتمكن المرأة من القيام بهذا الدور الرائد عليها أن تكون عضواً فعالاً ضمن خطة التنمية الشاملة في المجتمع اللبناني، مشاركة في التغيير في المفاهيم، مشاركة في التخطيط والتنفيذ على أساس وقواعد مشتركة، متسلحة بالعلم والعمل والمعرفة والثقافة لرفع مستوى الأسرة والوطن على الصعيد الاجتماعي، السياسي، الثقافي، الاقتصادي.

٢ - تعديل القوانين المجنحة بحق المرأة وإبرام اتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

إن في النصوص التشريعية اللبنانية ما أصبح مقصراً عن دينامية التطور. والقانون الذي لا ينصف ولا يحمي الكرامة، نص يجب أن يعدل أو يلغى. ولكن تعديل النصوص وحده لا يكفي، ينبغي أن يقف وراء النصوص ومن ينقلها من سطور النظريات إلى التطبيق والممارسة.

ورغم حصولنا على تعديل قانون الشهادة في السجلات العقارية، وقانون التجارة، وجزء من قانون الجنسية إلا أن هناك الكثير من القوانين المجنحة التي تقدمنا بها إلى المسؤولين في وزارة العدل وفي مجلس النواب

وهذا لا يتم إلا ضمن تكوين إرادية تدخل في إطار المسؤوليات التي تحملها المواطننة نفسها والمؤسسات الرسمية والأهلية في مجالات التنمية المطلوبة.

لا شك أن النضال ضروري، في ثبيت المرأة في دينامية هذا الوطن، كعضو مساهم وفاعل وراصد وشاهد. لأن تهميش المرأة معناه تشرط الوطن، ومعناه حرمانه من التمتع بعطاءات كل أبنائه وكفاءاتهم. لا شك أن النضال ضروري، وأن العقلية النضالية يجب أن لا تغيب عن مسيرتنا، ويجب أن تتجدد في ضوء التطور المحلي والإقليمي والعالمي.

وأذكر بأن حق الحياة، حق الطعام، جزء من الحياة نفسها، وذلك قبل أن تكسره القوانين وأن توزع بنته الدستير. والمرأة المغيبة عن هذا الحق، هي امرأة مظلومة في مجتمع مظلوم. فالمجلس النسائي اللبناني، مؤمن بكل الإيمان، بهذا النضال، وقد اخْتَطَ لنفسه دوراً، ليس دوراً تحزبياً ولا تقسيميّاً ولا فتنيّاً، وإنما هو دور يرتكز على دينامية بناء وإصلاح وطني، لا تميز فيها بين جنس وآخر. وإنه يعني أيضاً ضرورة الانفتاح على الخبرات، والحركات الإصلاحية العالمية في ظل المؤسسات والتجمعات، لأن المجتمع الإنساني في النهاية هو الملتقى الأكبر فوق الحدود العرقية والطائفية، مع العلم، أن الخصوصية الأصلية هي الخصوصية المفتوحة، لا الخصوصية المنغلقة في مفاهيم جديدة فأهداف المجلس النسائي اللبناني في مسيرة البناء والإصلاح تؤكّد على شروط كثيرة أهمها:

- ١ - اعتبار الوطن مساحة موحدة لكل أبنائه.
- ٢ - ثبيت العمل الفريقي الجماعي.
- ٣ - تشجيع الكفاءات وتفعيلها ضمن اختصاصاتها.
- ٤ - إنصاف المرأة.

إن التصدي للتمييز ضد المرأة، يكمن في اتجاهين:

- ١ - خلق الوعي في إطار التنمية المطلوبة على الصعيد الوطني

تحتاج إلى إعادة نظر وإنصاف.

الهيئات الاجتماعية ومشاركة المرأة في اتخاذ القرار*

كان للهيئات الأهلية في كل لبنان دور ملحوظ في دفع عجلة التغيير، رغم الصعوبات التي عشناها والمشاكل التي نحاول أن تخطتها.

وقد مررت هذه الهيئات الأهلية، بمرحلة انتقالية حاسمة بفعل عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وكلنا يعلم كيف تلعب هذه المتغيرات دوراً محورياً في تشكيل القطاع الأهلي. ولكن قوة مؤسساتنا في مستواها الفردي لم تتعكس بعد قوة جماعية بعد للتنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الرسمية في رسم السياسات والمشاركة في القرار.

نوعاقتنا ما زال بحاجة إلى ترميم أولي ليشكل أرضية يمر فوقها التغيير. إننا في كيان مضطض، متناقض، ولا حاجة الآن لذكر شهادات خبراء كثيرين قالوا إن التغيير الاجتماعي يفترض مواجهة بين فرقاء على أرض واضحة بهوية واضحة.

والمرأة وحدها لا يمكنها أن تزيل هذه التناقضات المتبدلة. فالقضية ليست قضية امرأة فقط، ولا قضية حقوق امرأة فقط بل إنها قضية كيان مجزأ إلى كيانات، والكيانات بدورها مرتبطة بعوامل قوى متناقضة ومتضاربة

وهنا، بينكم، وبين هذه النخبة من أهل الفكر والثقافة في بلادي، أطرح السؤال: لماذا لم تبرم في لبنان الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعمر هذه الاتفاقية تجاوز الأربع عشرة سنة، وقد وافق عليها مئة وثمانيني دول منها خمس من الدول العربية الشقيقة؟

إن المؤتمر العالمي الرابع الذي سيعقد في بيجين أيلول ١٩٩٥ هو موعدنا الكبير لنسعي كلنا للمشاركة فيه مشاركة تليق بالمرأة اللبنانية، والمجلس النسائي اللبناني، واللجنة الأهلية والوطنية تقوم بالنشاطات جاهدة للتحضير له، ولكتنا لا نعتبره الأخير والوحيد.

إن موعدنا الدائم في سبيل تعزيز الحق والعدالة والسلام والتنمية سيجمعنا في مواعيد كثيرة، ستكون لا شك نافعة وناجحة ما دمنا نؤمن بالعمل الجماعي المشترك، وما دامت المرأة في لبنان قد اختارت طريق المشاركة في صلب قضايا البناء والتنمية والإصلاح. فليتدخلنضال المرأة مع نضال الهيئات الأخرى إلى شروط حياة سليمة للمواطنين كافة، رجالاً ونساء.

(*) مداخلة ألقيت في المحور الاجتماعي من الحلقة الدراسية الثانية التي نظمتها اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجن، «مشاركة المرأة في السلطة ومواقع القرار»، موضوعها «الهيئات الاجتماعية ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات»، فندق الريفييرا، ٣/٧، ١٩٩٥.

هذه هي القاعدة الأساسية للعدالة الاجتماعية.

وإن أي تقدم للمرأة هو بالحقيقة تقدم للمجتمع، واحتلال المرأة مكانتها في المجتمع، وإشراكها في التفكير والتخطيط وصنع القرار لهو تجسيد للحياة الديمقرطية وللممارسة الديمقرطية.

المجلس النسائي اللبناني نموذج حي للمؤسسات التطوعية الأهلية في هذا البلد. إننا ندرك أبعاد واقعنا الذي يحتاج إلى عمل ضخم أعجز عن وصفه وصفاً متكاملاً.

ورغم الإمكانيات المحدودة لم تتوقف مسيرتنا في السعي لإرساء قواعد التغيير في مجتمعنا نحو الأفضل تربوياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وقف المجلس في خطه التغييري وهذا دليل إرادة وإيمان بالوطن.

نجحنا في ثبيت روابط مهمة بيننا وبين المنظمات المحلية والدولية والمؤسسات الإنسانية في العالم العربي وفي الشرق وفي العالم.

وقد استطاع المجلس النسائي اللبناني بوحدة الكلمة، رغم انتمامات أعضائه المتعددة إلى طوائف ومنذهب ومناطق وأحزاب، أن يتخد مواقف منبهرة ومشفرة في القضايا الوطنية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

لقد تجاوب مع التغيرات الاجتماعية بمروره تجاه عدد القضايا، منها الصحة والتعليم والفقر وأثار الحرب، والقوانين الموجهة بحق المرأة وال Kovaroth الطبيعية وغيرها.

ومن المهم الإشارة إلى أن التغيرات التي يشهدها المجلس النسائي اللبناني لم تقتصر على هيكله التنظيمي ونشاطاته فقط، بل امتدت إلى المفاهيم والفلسفة التي تحدد توجهاته وتؤثر عليها.

بعد أن كان مفهوم النشاطات «الخيرية» والرعاية الاجتماعية يختلطان المنطلقات الأساسية عنده، طرحت أهداف أخرى كالتنمية والمشاركة والمساواة، كمبادئ للارتياز عليها في معالجة المشكلات التي لحقت

ويارات فوق إرادتنا.

وإن ما ينقص العمل عندنا عموماً على الصعيدين النظري والعملي هو الصدى والاستقطاب.

وإن ضعف الصدى والاستقطاب سببه العلاقات الضائعة بين الفئات البشرية والثقة الضائعة بالحاضر والمستقبل، فضلاً عن العلاقة المتورطة غير الواضحة بالماضي والمُخلفاته.

وإن تعاطي المرأة في العمل الاجتماعي له عدة أسباب أهمها طبيعة دورها في العطاء الإنساني، وثانياً بإعادتها الكلية عن موقع القرار. هذا الإبعاد الذي يعود إلى تركيبة مؤهلة، تجمع متافقاً متداخلة ومترابطة.

في ظل هذا الواقع بعيد عن الإنماء ومتطلباته استمرت المرأة في عطائها في مجالات عديدة لتحسّنها بخوضورة المشكلات المجتمعية وأبعادها.

فقد ناضلت في مكافحة الأمية، وفي النوعية والخدمات الصحية، وفي مكافحة التشرد والانحراف، وفي مكافحة المخدرات والعقاقير وناضلت في ترسیخ القيم والأخلاق ليكون التغيير بناءً وتطوراً ينحطيان التخلف والجهل والانحراف والفساد.

فالهيئات النسائية والمجلس النسائي اللبناني، التي كانت ولا تزال تسعى وتطالب بديمقراطية تشعر فيها كل مواطنة في مجموعة ما أنها شتركت في التفكير وصنع القرارات، تدرك كل الإدراك أن هذا لا يتم فعلاً إلا إذا استجمعت هذه الهيئات قواها ونظمت صفوفها ووسيط نشاطاتها في الخدمات الاجتماعية إلى المجالات التنموية الأخرى.

إن قضية المرأة جزء لا يتجزأ من قضية الإنسان. ومطالبتنا بمشاركة المرأة من عملية البناء الاجتماعي لا تقف عند عتبة المطالبة بمساواتها مع الرجل بل تناجي بتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين لأي جنس انتموا، لأن

**المرأة اللبنانيّة
في المشاركة في السلطة
واتخاذ القرار والقيادة***

The Lebanese Woman in Decision Making, Political Participation and Leadership

Since the purpose of the workshop is to share ideas from all regions on specific issues, I will take this opportunity to share with you, the role of Lebanese women in decision making, political participation and leadership, asking for your participation in dealing with this issue, so that we can share ideas & suggestions & ensure our global views together and plan for networking during & after beginning.

I. The Effects of War

The problems confronting women in Lebanon today are closely related to the problems facing the Lebanese society. Women are part of society and therefore they are affected to a great extent by its sufferings.

The seventeen-years of war in Lebanon have left the Lebanese society with problems that may last for generations to come, unless we become fully aware of them, plan to confront them, and strive to overcome the damages created by the war.

(١) ورشة عمل نظمتها اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجن، في المؤتمر التحضيري الأخير الذي عقد في نيويورك، باللغة الإنجليزية، موضوعها: «The Lebanese Women in Decision Making, Political Participation and Leadership», 14/3/1995.

بالمجتمع، كما اعتمد على التوعية والتنقيف والتدريب والتأهيل، كآليات لتلبية المطالب والاحتاجات.

وأخيراً، إن موعدنا الدائم في سبيل تعزيز قضيّاً الحق والعدالة والسلام والتنمية، سيجمعنا في مواعيد كثيرة ستكون لا شك نافعة وناجحة ما دمنا نؤمن بالعمل الجماعي المشترك، وما دامت المرأة في لبنان قد اختارت طريق المشاركة في صلب قضيّاً البناء والتنمية والإصلاح.

The Lebanese woman offered many sacrifices during the war, while raising her children in the most difficult.

The traditional standard places women in a secondary position and gives them a marginal role in society, where it allows men to be superior. This however cannot conform in the long run with her aspirations and struggle for social freedom.

Despite the difficulties, obstacles, and pain, women experience in the Lebanese society, the civil institutions, especially women's boards, have played a significant role in accelerating the progress of change and has helped the progress of women on the social work level. As a result of such efforts, women became involved in different fields of activism.

The Lebanese woman proved to have an effective role in improving the methods of social services in the professional fields, in training family organizations, in the eradication of illiteracy, in child care, mother's guidance, and in the care of the handicapped.

During the war, the Lebanese women played an important role in the Lebanese society. This role was not restricted only to the provision of the daily living needs, but it surpassed that to include a national role where they defended their sons, husbands and brothers as well as the national values of their country with courage. Women have often participated in demonstrations and strikes in support of the circumstances of poverty and deprivation. She has undergone migration which has forced the family to move and caused its dislocation. The Lebanese woman played an important role in holding the family structure as well as the social structure, in a period of absolute disorder of militia control, of educational regression and in the absence of social and moral standards.

The negative results of the war were enormous, most of which exposed women to many handicaps and weaknesses, not to mention her failure in planning for the future, facing poverty and different financial

The painful events which were generated by the war, have resulted in a social, economical, and cultural decline. The violent events have resulted in personal injuries and property damages among the various social Lebanese groups. It was the Lebanese family who suffered the most during and after the war. Many disturbances in the family life occurred which in turn affected both parents and children. Breakdown in human relations, loss of many values and traditions occurred. The devastating effects of the war on the Lebanese family varied depending on the region and location of a particular family, as well as the social and economical family status.

Although accurate statistical analysis is still locking on the effects of war on the family. We can nevertheless conclude that these disturbances in family relations have created imbalance and instability in the development of children's personalities.

In addition, the severe economic recession and the decrease in domestic production as well as the political and social instability, have led to the depreciation of the Lebanese pound, and the increasing demand for foreign currencies to meet the requirements of importation services and to facilitate the transfer of funds abroad. The overall result was the economical instability of the family to serve the basic needs and to cope with the increasing cost of living.

Women have been directly affected by the war which has destroyed the infrastructure of Lebanon. Women have suffered on both the private and the public sectors. They have suffered not only as wives, mothers, and daughters but also as individuals in society. This has affected their physiological and emotional lives. Physical problems among women increased. Many women experienced high levels of emotional stress, depression, and other psychological problems. Others suffered from disturbances in marital relationships which led to an increase in divorce rate among the Lebanese families.

rigid. Conservative social customs maintain that women's education should be a preparation for marriage rather than preparing for the work place.

Until this day, compulsory education for males and females have not been decreed. Illiteracy rate among women remains high. The latest statistics before the war in 1978, was 47.9% compared to 25.1% men. The rate of illiteracy has undoubtedly increased as a result of the destruction of a large number of schools, the migration of thousands of people from their residences, and the migration of many people from the southern and the western part of Lebanon as a result of the oppression and aggression in that area.

Women in Lebanon are still not completely independent. Despite the increase in elementary, secondary, and higher female education, statistical studies indicate that female education is still short in the necessary developmental requirements, in the economical, social, and political areas. Females continue to choose to major in theoretical and humanistic fields. They are still less prepared than males in economical developmental issues. Although Lebanese women are actually qualified in various professions, nevertheless, the rate of professional women remains considerably low.

In spite of such obstacles, the educational status of women has improved considerably during and after the war, as a result of the establishment of various private universities and of new branches of the national Lebanese university in all the districts. The number of registered females has increased forming 40% of the total number of students in 1993.

IV. Lebanese Women in Political Decision Making and Leadership

Unfortunately, Lebanese women do not participate in decision making and their number in political institutions and in the government still lags behind. Although a quarter of century has passed since women

and moral problems.

II. The social situation

The situation of the Lebanese woman today is a reflection of the development of the active forces in society. The division of labor, the values inherited, and the traditional restrictions on women remain strong. The responsibilities placed on women are defined according to the prevailing social culture. The most important aspect of this culture is that power remains a male prerogative. Men still enjoy the authoritative position in the Lebanese family. They are the head of the family and are totally responsible for its well being.

However the Lebanese woman proved to have an effective role in social services, and had an important role during the war. She defended her sons, husband and Brothers as well the national values without fearing oppression, and participated in military operations defending her country. In this content we express our deepest admiration and appreciation for the southern Lebanese women who have decided to stay in their land facing with tenacious courage the Israeli occupation.

III. Education

Many factors are hindering the Lebanese educational system today especially the female education. Problems of female education are related to other vital problems, such as the problem of overpopulation, health nutrition, the decrease of the standard of living, and other socio-economic problems caused by the different phases of deterioration in Lebanon during the war.

Despite all the efforts exerted in Lebanon for the encouragement of women's participation in economic and social development, the traditional set up and the structure of the Lebanese society are still

In the intermediate level positions, the presence of women represents a low rate not exceeding 5%.

4 - The syndicates of the different professions still include a low rate of women. The percentage of women members in the doctors syndicate represents 15.8%. In the Pharmacists' syndicate, 51% of its members are women. This syndicate elected a women chairman for one of its 2 years sessions. Percentage of women in the lawyers' syndicate is 24%. In the Engineers' syndicate, 6.8% are women.

5 - Women's participation in both the public and the private institutions, is very limited. They are more welcome in less influential positions, and their presence decreases in higher positions where decision making is required. However, the private sector gives more opportunities for efficient and qualified women because it has liberated itself more from the political, and social considerations which are still very prevailing in the public sector. In general, we can conclude that Lebanese women are still out of the political decision making arena.

V. Visions and Suggestions

Women's participation in economical, social, and political development requires an increase in the effectiveness of her role by improving knowledge, skills, and experiences. This requires a relationship between educational policies and the needs for development in human capacity.

This should be done through the consolidation of equality in rights and duties between the sexes especially through the school curriculum and awareness campaigns to educate the public and to encourage them to reject all violation and eradicate sectarianism..

The following are some suggestions to improve the role of women in different Lebanese sectors:

1 - Discrimination and prejudice are signs of ignorance and stagnation which could only be eliminated through knowledge. Women's roles can

have acquired their political and civil rights, and although Lebanese women have acquired the right to vote, the Lebanese society continues to resist change, and still does not acknowledge women's political rights.

Respect, and consideration for women are offered in social gatherings rather than in the work place. She is admired and appreciated only for her social skills and beauty and not for her abilities in the political, professional or leadership positions. Even in political parties that consider themselves progressive, some men do not support women in reaching leadership positions and do not try to facilitate equal participation for women in the political parties.

In addition, the Lebanese women themselves have hindered the achievement of their own rights. Unfortunately, successful and professional women do not get enough support and encouragement from other Lebanese women who have until now preferred men in Leadership and political positions. Even in situations where the political positions are inherited, women usually try to pass this role onto their brothers or sons even though they may be more qualified, in order to keep the position of men in the family strong and unshaken.

In preparation for the Beijing 1995 conference, the Lebanese council of women was involved in a research in 1994 on the role of Lebanese women in various social fields. Data from this report showed the following 5 facts:

1 - The Cabinet which represents the executive authority does not include any women among its members.

2 - The Parliament which represents the legislative authority appointed one woman deputee in 1991. This of course represents a very low rate. The percentage increased to 2.3% in 1993 with three women deputees for one hundred and twenty eight men. The Parliament with its thirteen committees elected one woman as a chairman of one committee.

3 - In administrative positions, on the senior level, there is one woman.

educational standards, to increase professional, technical and scientific skills, to improve libraries, and to conduct studies about the status of Lebanese woman.

The Lebanese council of women is planning to set up an educational program to train monitors and teachers on N.G.O members, in the political field, to contribute to the political awareness among women and all Lebanese citizens.

The Lebanese council of women is very concerned to build and strengthen its relations with various regional and international organizations.

Finally, we would like to express our deepest appreciation to the organizer of the N.G.O consultation program, and preliminary program of N.G.O Caucuse and workshops, and especially to Mrs. Irene Santiago, the executive director, and Mrs Supatra Masdit the convenor of the N.G.O forum on women 95.

On behalf of the Lebanese council of women, and the N.G.O Committee for the preparation and participation for Bejing conference 95, we thank you for giving us the opportunity to be part of this fruitful event.

VI. a Pattern of Lebanese Women's Contribution The Lebanese Council of Women

The Lebanese Council of Women has participated in several Arab, regional, and international conferences. The latest were:

1992 - The Mediterranean women conference held in Valencia-Spain.

1993 - The Women's activities in the Mediterranean countries in Mersin-Turkey.

1994 - The Women's role in social, economic, and cultural development in Kuwait.

only be activated through education. A progressive educational system is the primary source of enlightenment for both males and females. This enlightenment cultivates the sense of fairness justice, and equality between the sexes. A coherent educational system defines rights and duties. It teaches males and females to accept one another and to consider women as primary members of society having primary roles as men. Education will help both sexes to work together in building society, begining from the family, which is the basic unit to the country as a whole.

2 - Democracy is an expression of enlightenment. It calls for liberty and equality. Education is the answer to the spread of effective and real democracy.

3 - The financial factor has proved to be a very suppressive factor for women preventing them from reaching their independence. This has led to their oppression in their families and in their societies. Through real qualifications in the different educational fields, women may reach financial independence.

4 - Women's responsibility should not be limited to certain fields. Women are capable, like men, for the well-being of their families, and their environment. To ensure a better generation and better future in Lebanon, training programs should be available for women to be instructed about their basic roles in civic education and knowledge progress can be achieved.

5 - Post war Lebanon calls for a special awareness of nationalism in both the political and social fields. The role of women in activating and reviving this awareness is basic and vital. Education again is the answer to all changes. It should focus on the training of women for leadership and guidance.

Among the ways and means to achieve these goals, measures should be made to eradicate illiteracy, to promote education for adults, to expand educational programs in rural areas, to promote higher

الآثار الاجتماعية والاقتصادية على عمل المرأة عموماً وعلى المرأة الريادية خصوصاً

أولاً: تحديد معنى عمل المرأة

قبل الانطلاق في بحث هذا الموضوع، علينا في البداية تحديد معنى عمل المرأة، الذي يتناول فئة العاملات لعمل مأجور، وفئة العاملات لحسابهن الخاص، لأن عمل المرأة غير المأجور (الهامش) ليس معترفاً به اقتصادياً ولا يدخل بحسابات الدخل القومي.

فمثلاً، هناك من النساء من يعملن في الحقل الزراعي ولا يحتسبن رسمياً في الإحصاءات الاقتصادية.

وأما ما يقصد بالعمل المأجور، فهي الأعمال التي تتعلق بالوظائف وفي قطاع الخدمات. وأما الفئة الثانية وهي العاملات المنفردات، صاحبات المهن الحرة اللواتي يشاركن في الإنتاج لحسابهن الخاص، ويتعاطين مع السوق بأساليب متعددة ومتعددة.

ويشمل تعريف المرأة العاملة لحسابها الخاص في دراسة اليونيفيم كل فئات النساء الناشطات اقتصادياً اللواتي لا تصنفن أجيرات ومنهن:

١ - ربات العمل، أي اللواتي يشكلن دخلهن من الربح الناتج عن استخدام عمل مأجور يقوم به أجراء في مؤسسات تملكها نساء.

(*) دراسة قدمت في ندوة المرأة العاملة عموماً والمرأة الريادية خصوصاً التينظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سوريا ومؤسسة فريدريش إيررت، واليونيفيم (الأمم المتحدة) في الكورال بيتش، بيروت، في ١٩٩٥/٩/٩.

1994 - The Cultural exchange in Mediterranean countries in Bonn-Germany.

1994 - Preparatory meeting for the Beiging conference in Egypt.

1994 - Mediterranean «Shore to Shore» women conference in Casablanca.

1994 - The regional Arab conference for the preparation of Beiging conference in Amman-Jordan.

The Lebanese Council of Women has held many seminars in Beirut. Some of the topics discussed were:

1992 - «The Activation of Women's Role in Political Decision Making», which was published in a book.

1993 - «The Media's Role in Promoting Women's Participation Development», which was also published in a book.

1994 - The aim of this conference was to improve the awarness level of women's legal rights. This seminar conference was a part of the preparation for the Beiging conference.

ثانويًا بالنسبة إلى كثير من النساء، ولم يرق إلى مستوى الطموح الأساسي إلا عند القليلات اللواتي صنفن من النخبة.

لكن النخبة تعجز عن التحرك الفاعل في مثل هذه الظروف.

إن التمييز ضد المرأة في مجتمعنا شكل انتهاكًا لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة مع الرجل في حياة بلدتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويصيّب النمو والرخاء في المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية لإمكانات المرأة في خدمة بلدتها وتطوره.

ب - البنية الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة

لقد أدت نتائج الحرب اللبنانية إلى تغيرات عميقة وتشوّهات في التركيبة الاقتصادية الاجتماعية. وشكل التراجع الحاد في حجم النشاط الاقتصادي في البلاد المؤشر الأهم المعبر عن المحصلة العامة لهذه التغييرات. وإلى جانب هذا المؤشر الكمي، البالغ الدلالة، برزت جملة ظاهرات نوعية متداخلة ومعقدة، طبعت بخصائصها وسماتها محفل نواحي التركيبة الاقتصادية الاجتماعية السائدة، وكان أهمها كما يقول الخبراء الاقتصاديون:

١ - تعطيل جزء أساسي من أدوار الوساطة التقليدية التي اضططع بها لبنان، من قبل في إطار المحيط العربي. وينطبق هذا بشكل أساسي على الوساطة الخدمية والمالية، كما ينطبق أيضًا على الوساطة الصناعية التي كانت قد ازدهرت بين أواسط السبعينيات وأواسط السبعينيات.

٢ - الانهيار الكلي أو الجزئي في فروع خدماتية طبيعية كانت تشكل، فيما نص، نقاط ارتكاز للاقتصاد اللبناني (الترانزيت، السياحة، التجارة، خدمات النقل).

٣ - عدم تجديد المخزون (من الآلات والمماكن) في قطاعات الإنتاج الأساسية، لا سيما الصناعة، مما أضعف قدرة هذه القطاعات على النمو

٤ - الحرفيات وربات العمل الصغار، اللواتي يمارسن نشاطاً إنتاجياً مباشراً، منفردات أو بالتعاون مع عدد صغير من العاملين المساعدين.

٥ - المهنيات، ذوات الاختصاص العاملات في المهن الحرة الأساسية (طب، صيدلة، محامية، هندسة).

٦ - المساعدات العائليات، اللواتي يتحملن إدارة مشاريع لإعالة الأسرة بسبب هجرة رب العائلة أو إصابته أو إعاقته^(١).

ثانياً: البنية الاجتماعية وأثرها على عمل المرأة

أ - أثر الواقع الاجتماعي على عمل المرأة

إن واقع المرأة اللبنانية ليس سوى انعكاس لتطور القوى الفاعلة داخل المجتمع، وإن تقسيم العمل والقيم الأساسية التي يقوم عليها الإعداد الذي تتلقاه في مختلف مراحل حياتها، فضلاً عما يوكل إليها من مسؤوليات، كل هذه تحديدها الثقافة الاجتماعية السائدة.

ولا بد هنا من التأكيد على أن قضية المرأة لا يمكن أن تكون قضية منفردة ومستقلة عن المجتمع الإنساني اللبناني، فهي جزء منه وبنالها قسم كبير من معاناته وحل مشكلاتها يرتبط بحل مشكلاته.

ونذكر أن انعكاس الأحداث الأليمية التي استمرت ست عشرة سنة على الحياة اللبنانية أظهر تراجعاً في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أظهر تدهوراً في العلاقات الإنسانية وضياعاً في القيم والتقاليد، التي لا غنى عنها للمجتمع في حاضره وفي تطلعاته نحو المستقبل.

وعن هذا الوضع السلبي، نتج اتساع الفارق في المجتمع اللبناني في مستوى التعليم والقدرة الإنتاجية بين النساء والرجال، وبقي العمل بالفعل

(١) مؤسسة البحوث والاستشارات، دراسة استطلاعية لأوضاع المرأة العاملة لحسابها الخاص في لبنان، اليونيفم ١٩٩٣.

قلتها تبين المخاطر الحقيقة البالغة التأثير في عدم توفر فرص العمل وخصوصاً للإناث، وفي كيفية استغلال عمل المرأة، وعدم تهيئة الفرص لإشراكها الفعال في الدورة الاقتصادية في الوطن.

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة القوة العاملة النسائية التي كانت تقارب ١٧,٥٪ سنة ١٩٧٠، قد سجلت ارتفاعاً بسيطاً سنة ١٩٧٥ حسب مصادر الأسکوا (١٨,٥٪)، لتعود وتسجل ارتفاعاً ملحوظاً وتصل إلى ٢٥٪ سنة ١٩٨٥^(١)، ولكن هذا المعدل انخفض فيما بعد نتيجة الوضع الأمني المتدهور الذي أدى إلى تدمير المؤسسات والمصانع. وقد دلت إحصاءات منظمة العمل الدولية ١٩٩٣ أن اليد العاملة النسائية أصبحت تساوي ٢٢٪ من مجمل القوى العاملة في لبنان^(٢).

اتجهت النساء في أوائل السبعينيات، نحو العمل المأجور بمختلف أنواعه، وكانت أكثر المهن التي تستقطبنهن هي: التعليم، والمهن الإدارية، والتمريض، والحرف والصناعة المتعلقة بالخياطة والنسيج، والخدمات المختلفة، والعمل الزراعي، والتجارة، إلخ^(٣).

وفي غياب المعطيات الإحصائية الحديثة حول تطور عمل المرأة في لبنان منذ مطلع السبعينيات حتى اليوم، لا يمكن الباحث من استخراج نتائج واستنتاجات دقيقة حول القوى العاملة النسائية في لبنان في الوقت الحاضر، وتوزيعها بحسب القطاع الاقتصادي والوضع في المهنة وغير ذلك، رغم بعض التقديرات والإحصاءات التي صدرت خلال هذه الفترة وألفت الأضواء

Hamdan, Kamal, Makdesi, Samir, *Esqua Study*, 1989. (١)

Kasparian, A. Beaudouin *La population déplacée au Liban, 1975-1987*. Institut d'études en sciences sociales Appliquées, Université Saint-Joseph, Université Laval 1991. (٢)

(٣) حرب، سامي، عمل المرأة وتعليمها رسالة دبلوم ودراسات عليا، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٩.

المستدimes والمنافسة.

٤ - تفاقم أزمة الموارد البشرية نتيجة انهيار مستوى التعليم وتعاظم موجات الهجرة الخارجية والتزوح الداخلي القسري، إضافة إلى الهوة في مستويات الأجور والمداخيل السائدة، وبين تكاليف المعيشة، وسط ضغوط تضخمية وإنهاire مرتفع في أسعار صرف العملة الوطنية^(١). ورغم الجهد التي بذلت على غير صعيد لإطلاق ورشة الإعمار في البلاد، فإن المزيد من التركيز يجب أن ينصب على الأولويات في إعادة تأهيل وإعداد الموارد البشرية وإعادة النظر في علاقة نظام التعليم^(٢) بخصائص سوق العمل، وتعزيز التعليم المهني لا سيما في شقه الصناعي على حساب التعليم العام.

فالتأكيد على إدراج الخيار الصناعي من ضمن الأولويات، بما في ذلك تصنيع الزراعة، شرط أساس من شروط النمو المطرد والمتوارد ذاتياً للقطاع الخدماتي. فتطور الخدمات، من دون تطور صناعي، متزامن معه، يبقى مقتناً باختلالات على غير صعيد، كما أنه يجد من آفات النمو والتنمية الاقتصاديين في المدى البعيد.

ج - تطور عمل المرأة في لبنان

وفي ضوء المعطيات التي ذكرناها تبدو قضية المرأة متشابكة مع غيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقد طالت المرأة والرجل معاً. ومهما حاولنا فصل الموضوع، أو حتى حصره، في إطار المرأة التي تمثل نصف المجتمع، فالقضايا تبدو مترابطة لا تفصل، لا سيما أن نتائج الدراسات على

(١) حдан، كمال، هل يفقد لبنان دوره الاقتصادي في محيطه العربي، مجلة الطريق، كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢) كيوان فادي، شعراني أمان، دراسة أعدت لـ U.N.D.P عن، فرص المرأة وواقعها في القطاع التربوي في لبنان.

مجموع القوى العاملة فانخفض العمل في هذا القطاع إلى ٧٪ فقط في العام ١٩٨٧.

وفيما كانت نسبة النساء العاملات فيه ٢٢,٥٪ من مجمل القوى العاملة النسائية في ذلك العام، انخفضت هذه النسبة إلى ١١,٨٪ في العام ١٩٨٧. وقد اتجه لبنان أكثر إلى الاعتماد على عمال خدمات غير لبنانيين فيما اتجه اللبنانيون أكثر نحو وظائف الكوادر الصغيرة والوسطى التي تتفرض أعداداً تعتبر أعلى مرتبة من فئة عمال الخدمات^(١).

ومن جهة أخرى حصل تطور واضح في انخراط النساء في المهن الحرة كالمحاماة والهندسة والطب والصيدلة.

وفي الجمعية اللبنانية للصناعيين هناك ١٠٨٦ مؤسسة مسجلة حتى حزيران ١٩٩٤ تمتلك عشرة منها نساء ومن بين هؤلاء ثلاثة نساء فقط أنسن المؤسسة بأنفسهن والسبعين الآخريات ورثن المؤسسة عن الآباء والأزواج.

وفيما تتفاوت التقديرات حول حجم القوى العاملة في لبنان حتى نهاية العام ١٩٩٣، بلغت نسبة الإناث المسجلات^(٢) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى نهاية ١٩٩٣ ٣٢,٦٤٪، وهي في تزايد مستمر.

د - عوامل وعوائق مؤثرة في عمل المرأة

لا شك أن الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان منذ عام ١٩٧٥ حتى يومنا هذا قد أثرت على هيكلية القوى العاملة في لبنان ومن ضمنها القوى العاملة النسائية. فقد ظهرت بعض العوامل المؤثرة في نسبة الطلب على عمل المرأة في لبنان، كما ظهرت عوامل أخرى معيبة.

(١) عيسى، نجيب، شؤون اليد العاملة دراسة عرضت في اللقاء الصناعي الذي نظمته جمعية الصناعيين ومؤسسة فريديريش إيريت في نيسان ١٩٩٣.

(٢) التقرير الوطني م.ق.

على الموضوع من دراسات عينة محلية أو من دراسات لمؤسسات دولية. ينفرد القطاع المصرفي بنشر إحصاءات حول عدد العاملين فيه، وتشير هذه الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة الإناث العاملات فيه، من ١٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٣^(١).

ويشير التقرير الوطني المعد إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥ أن نسبة النساء في صفوف السكان الناشطين اقتصادياً بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ تطورت حيث تحولت من ١٩,٠٤٪ في العام ١٩٧٠ إلى ٢٣,٠٤٪ في العام ١٩٨٠ إلى ٢٧,٨٠٪ في العام ١٩٩٠.

وهناك تطور في توزيع القوى العاملة في مختلف القطاعات بين ١٩٧٠ و ١٩٨٧. إذ ظهر ارتفاع ملحوظ في عدد النساء اللواتي انخرطن في العمل الإداري، فهناك حوالي ثلث القوى العاملة النسائية في هذا النوع من العمل (موظفو ورتب وسطى: ٣٠,٥٪ في العام ١٩٨٧). ويتبع هذه الفئة من الأعمال، وظائف القطاع التجاري والمبيعات حيث تعمل خمس القوى العاملة النسائية ٢١٪ في العام ١٩٨٧ في حين أن نسبتهن في وظائف القطاع التجاري والمبيعات لم تتعذر ٣,٢٪ من مجمل القوى العاملة النسائية في عام ١٩٧٠^(٢).

وهناك تراجع ملحوظ في العمل في قطاع العمال الزراعيين وعمال الخدمات^(٣). ففي العام ١٩٧٠ كان عمال الخدمات يشكلون ١١,٧٪ من

(١) التقرير الوطني لجمعية المصارف في لبنان ١٩٩٣ - ١٩٩٤، ص ١١٣.

(٢) اللجنة الوطنية اللبنانية، التقرير الوطني إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المعد للمشاركة في مؤتمر بيجين أيلول ١٩٩٥.

منشورات مؤسسة فريديريش إيريت، بالتعاون مع المجلس النسائي اللبناني، تفعيل دور المرأة في القرار السياسي، ١٩٩٢.

(٣) نصر، مارلين، العمل الزراعي النسائي في المناطق الريفية بالشرق العربي إصدار معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بروت الجامعية ١٩٨٨.

وقد يفسر ذلك ارتفاع نسبة تسجيل طلبات في الفروع التي تصب في قطاع الخدمات، أكثر منها في الفروع المؤدية إلى المستوى الأعلى من المهن الحرة.

ولـا زالت الفتـيات تتأثـرـن بالقيم والأعـرفـ السـائـدةـ التي لا تعـزـزـ
انـدـفـاعـهـنـ لـلـاتـخـاطـ فـيـ العـمـلـ وـلـتـحـمـلـ مـسـؤـلـيـةـ العـاـئـلـةـ الـاقـتصـادـيـةـ،ـ أيـ التـيـ
تـقـدـ عـلـيـ ضـرـورـةـ العـمـلـ لـدـهـاـ.

إن هذه القيم والتقاليد أكثر تأثيراً من التشريعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، ولذلك إن تقليد توجه الإناث نحو الاختصاصات النظرية يعبر عن عدم الارتباط لديهن بين التعليم العالي والتخصص والعمل أو الانخراط في مهنة أو وظيفة إذ يبقى مجمل التخصص العالي لديهن الدافع للتحقيق الشخصي. فالآئتي البنائية تمتلك في أحجام كبيرة عن أشغال تناسب وكفاءتها، لكي تتزوج وتتصرف لتكونين أسرة. وهي إذ تتخلى طوعياً عن طموح مهني مشابه لطموح الرجل، فإنها تمتلك عن استغلال الكفاءات التي اكتسبتها مهنياً وعلمياً.

وهذا طبعاً يحد من منافستها للرجل في سوق العمل. وغالباً ما نجد أن الحصول على شهادة جامعية يشكل بالنسبة للكثيرات من النساء مرحلة تمهد للذواج أكثر مما تمهد لقلة نوعية علم، الصعيد المهني.

ويغلب عامل دخول المرأة إلى سوق العمل الحاجة الاقتصادية، وبخاصة عندما يكون رب العائلة غير قادر على تلبية احتياجات أفراد أسرته. وهنا تواجه المرأة صعوبات ومشاكل في التوفيق بين مسؤولية العمل والمتنزل. وهذا ما يجعل النساء تقدمن لشغل أعمال تتطلب ساعات عمل محدودة⁽¹⁾ وجهداً ذهنياً وبدنياً محدودتين، الأمر الذي يفسر الإقبال على مهن معينة

إن التزوج والهجرة أثناء الحرب الذي أصاب الذكور على وجه الخصوص، أديا إلى ظهور نقص في اليد العاملة في بعض المهن والقطاعات الأمر الذي أفسح مجالاً أوسع للإثاث للحلول محل الذكور في العديد من مواقع العمل، استجابة لزيادة الطلب عليها من قبل المؤسسات وأرباب العمل. وهذا ما جعل القوى العاملة النسائية تتجه إلى خبرات علمية ومهنية رفعت من مستواها الفني وإنتاجيتها وعززت الطلب عليها من قبل المؤسسات.

كما شهدت الحقبة إقبالاً متزايداً من قبل النساء على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص. ونلاحظ ذلك في نسبة الإناث المرتفعة في الجامعات التي تعدد في كثير من الأحيان وفي كثير من الاختصاصات نسبة الذكور^(١).

إن الشروط العلمية والإعداد والتدريب التي اتجهت إليها الإناث، بفعل زيادة سنوات تعليمها وحصولها على شهادات جامعية شكلاً عاملاً إضافياً في تعزيز طلب المؤسسات لها والإقبال عليها.

ولكن رغم التحسن الملحوظ في فرص التعليم في جميع مراحله للنساء في لبنان فلا يزال الفرق شاسعاً بينها وبين الرجل في النشاط الاقتصادي. ولا تزال هناك عوائق أمامها تؤثر على درجة إدماجها في عملية التنمية الاقتصادية. والدليل على ذلك أن زيادة التعليم لدى النساء لا تقابلها زيادة موازية في موضع العمل التي تشغله^(٢).

(١) منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الإحصائية، لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤.
أبي فرج، أنيس، تخصص الإناث في الجامعة. الإدارة المركزية - المتحف بيروت
١٩٨٨.

(٢) بيضون، أحمد، بنات لبنان في المدارس، مهرجان مساواة أم حزام بؤس جديد بحث قدم في مؤتمر المجلس النسائي اللبناني في كانون الأول، البريستول، بيروت ١٩٩٣.

فمثلاً إذا أردنا أن نزيد من الاختصاصات التقنية علينا أن ندرك مسبقاً، ما هي ميادين الإعداد والتدريب التي تحتاج إليها.

ما زال التخطيط التربوي تجاه تعليم النساء في لبنان وبشكل عام مقصراً عن إيجاد الحلول لمشكلات النظام التربوي وأزماته من حيث:

- ١ - فقدان التوازن بين جنوبات التعليم المختلفة.
- ٢ - التوازن بين مراحل التعليم وأنواعه.

٣ - فقدان التوازن في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق وبين الذكور والإإناث وبين الطبقات الاجتماعية.

٤ - فقدان التوازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي في التربية أي أن هناك مثلاً توسيعاً مفرطاً في التعليم الابتدائي على حساب التعليم التقني، إلخ^(١).

إن وضع الإناث في التعليم هو مقبول بصورة عامة وهو على تطور في اتجاه المساواة مع الذكور. والتفاوت الذي يحصل في المراحل أو في بعض القطاعات يعود إلى روابط ثقافية واجتماعية وإلى ثغرة بين نوع التعليم وسوق العمل، ومن الأولويات في خطتنا التربوية، تعليم النساء والفتيات لتعزيز تكافؤ الفرص بين الذكور والإإناث، كي يتحولن إلى عناصر متوجة وفاعلة في المجتمع في عملية التنمية.

فال المشكلة الحقيقة تكمن في تكثيف الوعي الاجتماعي والتربوي ورفع مستوى عند الجنسين في إطار التنمية المطلوبة عن طريق ترسیخ المساواة في الحقوق والواجبات بمختلف الوسائل المتاحة.

كما ينبغي العمل على القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم وفي فرص العمل والترقي فيه.

(١) شعراوي، أمان، تعليم الفتيات والنساء والتخطيط التربوي، دراسة أعدت في سياق التحضير لمؤتمر بيجين ١٩٩٥.

كالأعمال الإدارية وما شابها مما يناسب ظروفها المقيدة والمحدودة. ومن المعوقات الأخرى، موقف الأهل والمجتمع من عمل المرأة، والزواج المبكر، وتسخير الفتاة لعمل المترجل، وضعف التأهيل والتدريب المهني للمرأة العاملة وانتشار البطالة، والقوانين المجنحة التي لا تحفظ لها المساواة في فرص العمل والأجر والترقي وإبعادها عن مركز القرار والتخطيط.

ثالثاً: دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
منذ متى سنة ونيف لم يكن اهتمام الاقتصاديين منصباً على الإنسان بحد ذاته بل على الإنتاج والعمل والدخل.

وأصبحت النظريات الاقتصادية، فيما بعد تأخذ بعين الاعتبار، عدالة توزيع الدخل والثروة والاستثمار في جميع الميادين، فكان الاهتمام بالإنسان نابعاً من كونه أحد عناصر الإنتاج الأساسية.

وأصبح هدف الاهتمام الاقتصادي بنظرية التنمية البشرية رجالاً ونساء يركز على الكفاءة الإنتاجية، والعدالة في التنمية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبخاصة دور المرأة في هذه التنمية البشرية.

إن دور المرأة في مواجهة التحديات الاقتصادية في لبنان يفوق دورها في أي بلد نام آخر، وذلك بسبب التحديات الإضافية التي يواجهها لبنان في هذه المرحلة من تاريخه.

فالتجربة التاريخية تدل على أن المرأة تأخذ دورها الاقتصادي بالعمل وبالمساهمة بالإنتاج. ولقد أصبح حق العمل في العصر الحديث حقاً اجتماعياً وهذا ما أكدته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا يتطلب تخطيطاً تربوياً لتلبية أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي صلة دائمة، صلة تأثير وتأثر متبادلتين، وهي الصلة التي ينبغي أن تقوم بين تنمية الثروة البشرية وبين تنمية الثروة الطبيعية والمادية.

ومن إعلانات مؤتمر بيوجين:

- التركيز على الاستقلالية الاقتصادية للمرأة وإنماء شخصيتها وحياتها الاجتماعية.
- التنسيق بين المنظمات الأهلية والمنظمات الحكومية لمكافحة الفقر والبطالة والأمية.
- تمكين المرأة من الوصول إلى الوسائل التكنولوجية وإلى العلوم التي تساهم في توعيتها وتحسين نوعية حياتها^(١).

في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ذكرناها، فقد بات من الضروري التركيز على التنمية الإنسانية والتي تكشف دور المرأة المحدود في مشاركتها في العمل والتي تشير إلى أن معدل مساهمة الإناث في القوة العاملة في لبنان لم يتغير بشكل كبير. وهذا ما يحدث في كثير من البلدان النامية^(٢).

وهذا ما أكدته السيد محجوب الحق، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قوله:

«إن ثمة فرقاً كبيراً بين كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية في معدلات التنمية البشرية ومعدلات إشراك الجنسين. وإن حرمان المرأة من الفرص الاقتصادية والسياسية إنما يمثل مشكلة عالمية. ويمكن الاستنتاج من تقرير الأمم المتحدة أنه ما زالت هناك في البلدان النامية والفقيرة أشواظ طولية يتquin قطعها فيما يتعلق باقتسام الفرص السياسية والاقتصادية بين الجنسين»^(٣).

(١) اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع «إعلان بيروت» موجز الأهداف - النشاطات - التوجيهات ١٩٩٥، ص ١٩ - ٢٣.

(٢) Popps, IVY, Women Work and Well-being in the Middle East - An Outline of the Relevant Literature The journal of Developmental Studies - July 1922.

(٣) الديار، الجمعة ٢٥ آب ١٩٩٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولتجاوز المعوقات المختلفة في تعليم النساء، لا بد للتخطيط التربوي أن يسهم في تحسين نوعية تعليم المرأة وتطوير قدراتها، واحترامها، والمساهمة في تنمية مواردها المالية، ورفع القيود المفروضة عليها القابلة للتغيير والتطوير والتقدم، وإثارة الحافز والدافع على ربط الدراسة بضرورة الانخراط في عمل هي ضرورة اقتصادية^(٤).

رابعاً: نحو مشاركة أفضل للمرأة اللبنانية في النشاط الاقتصادي

١ - التأكيد على أهمية عمل المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونشير هنا إلى توصيات إعلان بيروت في ٨ آذار ١٩٩٥، وإلى توصيات مؤتمر بيوجين في أيلول ١٩٩٥، نورد من كليهما بعض النصوص في هذا المجال:

جاء في نص إعلان بيروت التأكيد على:

- إعطاء أولوية للتنمية البشرية، وخصوصاً المرأة، والاهتمام بمحو الأمية، وتوفير فرص التعليم المتقدمة لها، والنهوض بها وتعزيز مكانتها.
- دعم عمل المرأة كحق أساسي لها، وتنمية قيم العمل، وإعادة تأهيلها تقنياً في الميادين الجديدة غير التقليدية في ضوء التقدم التكنولوجي بما يخدم أغراض التنمية.

- مواجهة البطالة، وخصوصاً عند المرأة، والقضاء على العوامل التي تزيد من الفقر بين النساء، وتأهيل المرأة لمواجهة تحدياته وتعزيز اعتمادها على ذاتها^(٢).

(١) شعراني، أمان، التربية والمرأة والعمل، دراسة ١٩٨٥.

(٢) شعراني، أمان، آفاق العمل السياسي في لبنان، دراسة أعدت في سياق التحضير لمؤتمر بيوجين.

المعيشة، والحلول محل الرجل في إعالة الأسرة أثناء هجرة الرجل أو غيابه. قليلاً جداً هن اللواتي يعملن لإنماء شخصياتهن وتوسيع آفاقهن في العمل لمشاركة الرجل في النشاطات الفكرية والمناصب الإدارية العليا، فتكاد المرأة تحصر في دوائر الأعمال الصغيرة التي تقل فيها حواجز الخلق والجهد الفكري.

وفضلاً عن ذلك فإن صعوبة الجمع بين عمل المرأة المتزلي وعملها في الخارج كثيراً ما تفرض عليها اللجوء إلى عمل جزئي لا يوفر لها فرص الترقية، أو إلى مهنة لا تتعارض مع المتزلي ولا مع التقاليد الاجتماعية مثلاً كمهنة التعليم.

والواقع أنه يمكن القول، بأن الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالقيمة من ناحية، والدافع الاقتصادي، كلاماً يرتبط بالأخر أشد الارتباط. فالحاجة إلى تأكيد الذات والاستقلال والشعور بالمكانة تستلزم بالضرورة الاستقلال الاقتصادي كي يستطيع الإنسان أن يتحرر من تبعيته للأخر، وبالتالي يستطيع التعبير عن نفسه تعبيراً حرّاً تلقائياً. فإن الوضع الاقتصادي للفرد ليس مسألة كمية فحسب، فقد يكون الدخل كافياً لإشباع حاجات الإنسان الأساسية، بل يفوقها أحياناً ولكنه مع ذلك لا يحقق حالة الشعور بالأمن، أو الإشباع أو الرضى النفسي أو الاجتماعي، كما أنه لا يتحقق المكانة الاجتماعية التي يطمح إليها الفرد. كذلك لا يحقق الدور الاجتماعي الذي يتطلبه المجتمع من الفرد في ظروف وأوضاع حضارية معينة.

إن العمل بحد ذاته ميدان تعلم، يساعد المرأة على الاستقرار النفسي، وعلى زيادة خبراتها ومهاراتها، وعلى التغلب على الفراغ والملل، واكتساب سلوك ناضج مع زوجها وأولادها.

ومن أهم المكاسب التي تحققت باشتغال المرأة، فضلاً عن الاستفادة من فعاليتها في عملية الإنتاج، أن مشاركتها في العمل أدت إلى ارتفاع في مستوى العلاقات الإنسانية بينها وبين زوجها وأولادها في البيت وبين أرباب

وقد شهدت السنوات الأخيرة في مجتمعنا تراجعاً عن مبدأ المساواة بالنسبة للمرأة في مجال العمل، رغم أن المرأة اللبنانية تتمتع بحكم القانون بالمساواة الكاملة في ميدان العمل، إنما مجال التطبيق الفعلي للقانون لم يحقق ذلك إلى حد كبير. وظهر ذلك في بعض الممارسات المخالفة للدستور والقانون مثل الإعلان في الصحف اليومية عن وظائف خالية ومن شروط القبول أن يكون المتقدم للوظيفة رجلاً.

وقد شجع عدم التصدي لذلك بعض المؤسسات الرسمية، وبعض الشركات والبنوك في القطاع العام والخاص، بفضيلها إعطاء فرص العمل للرجل دون المرأة. وقد استند هذا التيار على حجة ساقها البعض وهي انخفاض إنتاجية المرأة العاملة نتيجة لانشغالها بمشاكل أسرتها واستخدامها لحقها في إجازات الأمومة إلخ... مما يؤثر في مستوى أدائها لعملها.

إن جميع هذه العوائق هي ضمن المشاكل الاجتماعية عامة والتي تعني الرجل والمرأة ويتطلب حلها مشاركتها في التصدي لها.

لمشاركة أفضل للمرأة في النشاط الاجتماعي والاقتصاد، يتطلب التأكيد على أهمية عمل المرأة ودورها في التنمية، والاعتراف فيه، وذلك من خلال إحداث التغيير في نظرية المرأة والرجل معاً عن طريق المناهج ووسائل الإعلام وطرق التوعية، مما يحقق فرصة تعليمية أفضل للنساء ويعزز التعليم المهني وبرامج الإعداد والقيام بالأبحاث والدراسات.

٢ - تنمية دوافع وحواجز للعمل

إن تنمية الدوافع والحواجز للعمل عند المرأة، تشكل خطوة أساسية في تقبلها للمشاركة الفعالة في عملية الإنتاج. يبدو أن العامل الأول عند كثيرات من النساء هو الاستقلال الاقتصادي، الذي يعد ظاهرة جديدة في العالم العربي بالنسبة للمرأة، هناك رغبة في زيادة دخل الأسرة لمواجهة غلاء

العمل وجعاته حيث تعمل هي^(١).

٣ - التكيف السياسي والاقتصادي

إن استقلال المرأة يبدأ بالعمل، ودخولها المعرك الإنتاجي، ومن هنا، فإن قضايا التصنيع وتطوير الزراعة، والاهتمام بالوضع الاقتصادي، لا بد وأن تثال اهتماماً أكبر من المرأة الوعية.

ثم إن رفع الوعي النسائي والكافئات النسائية للمشاكل الأساسية للمجتمع، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يؤدي إلى إدراكتها لواقعها وإلى توق ورغبة من قبلها لرفع مستواها على كل الصعد، والمطالبة بالمشاركة المحققة والعادلة.

وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالعلم والمعرفة، وتوفير الشروط الازمة والحفزة لها للمشاركة. لذلك لا بد من اتخاذ تدابير جديدة تربوية وثقافية تطلعها على المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحدد دورها من التنمية المطلوبة في مجتمعها، والتفكير في التوسع في المشروعات الحرفية والإنتاجية. وأي تنمية وأي تقدم أو خطوة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبشري لا يمكن أن يكون اليوم دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة.

٤ - التدريب والإعداد

إن إعداد المرأة للحياة العملية ضرورة حتمتها إرادة التغيير والتطوير الحضاري، على أن يكون الهدف الأساسي هو استئناف قدرات المرأة ودعم وتحسين وضع المرأة في مجتمع يقوم على أساس من الحقوق والواجبات.

ليس هناك معطيات دقيقة للحكم على الأداء المهني للمرأة العاملة في لبنان وليس هناك دراسات معمقة حول إنتاجية الرجل والمرأة في العمل،

(١) شعراوي، المرأة والعمل، م.ق.

ونفتقر إلى المعايير الدقيقة التي نبني عليها تصوراتنا وفرضياتنا.

لقد أشارت دراسة التجمع النسائي الديمقراطي في العينة أن ٦٧٪ من العاملات يزاولن أعمالهن دون إعداد مهني^(١).

وإذا ما استعدنا مجدداً حالة المرأة العاملة في الريف وعملها في القطاع الهامشي، فإن النقص في التدريب والتأهيل يصبح من المشاكل الخطيرة التي تعرّض الإنماء ونهضة النساء على السواء.

إن معظم مراكز التعليم المهني تتبع جمعيات خيرية إنسانية، وهي تتوجه ببرامجها غالباً إلى الإناث (٧٥٪ من المسجلين فيها إناث) وترتكز على الخياطة والتطريز وتصفيق الشعر وما شابه.

أما الاختصاصات التقنية من الكهرباء والإلكترونيك والميكانيك والحدادة، فإن المقبولين عليها لا يتجاوز عددهم ٣٧٥ متدربي^(٢).

يتبيّن من هذه الدراسات العينة نقش فاضح في التدريب للعاملين عموماً، وللمرأة بصورة خاصة، وهذا النقص يستدعي إعادة النظر في نظام التعليم العام والمهني وعلاقة هذا النظام بسوق العمل و حاجتنا إلى التطور والإنداء.

ينبغي الاستفادة من الجهد الأهلي في مجال التدريب وتوجيهه انطلاقاً من سياسة رسمية مسؤولة، تعزز المدارس الرسمية المهنية القائمة، وتستحدث مراكز ومعاهد مهنية جديدة في المناطق والأرياف على أساس حاجات سوق العمل^(٣).

Kalaf, G. Rimling, The Response of the Lebanese Labour Force to Economic Dislocation Middle East Studies, Vol. 18 July 1983, p. 310.

(١) الاتحاد النسائي الديمقراطي، د. الأثاث، تحقيق إحصائي بالعينة ١٩٨٦.

(٢) جباعي، يوسف، المرأة اللبنانية في عالم الشغل، دراسة عرضت في حلقة دراسية أعدّها المجلس النسائي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيربرت، في الريفيرا، في تشرين الأول ١٩٩٤.

٥ - دعم الدولة والمؤسسات الدولية لتنشيط دور المرأة الاقتصادي وتأسيس المشاريع الصغيرة

إن عمل المرأة العاملة لحسابها الخاص عموماً يطال كل قطاعات النشاط الاقتصادي، الصناعة، الحرف، التجارة، الخدمات الاجتماعية، المهن الحرة والخدمات الأخرى. إلا أن طبيعة العمل الذي تقوم به النساء، يتأثر بالعادات والتقاليد، ويتقسم العمل بحسب الجنس، كما يغلب عليه طابع العمل الفردي والحرفي، والصغير.

إن فرص العمل في لبنان أمام النساء العاملات لحسابهن الخاص تتعدد بينية الاقتصاد اللبناني وبخيار النمو الاقتصادي المعتمد حيث يغلب العمل الحرفي والصغير الحجم العائلي والفردي.

يستدل من إحصاءات وزارة التصميم سنة ١٩٧٠^(١) أن نسبة أرباب العمل والمستقلين ٣٦٪، نحو ٧,٣٪ للنساء، مقابل ٩٢,٧٪ للذكور، وتراجعت هذه النسبة عند النساء إلى ٦,٤٪ عام ١٩٨٧. في حين أن نسبة الإناث العاملات لحسابهن الخاص كانت ١٤,٢٪ وهذا ما أكدته دراسة عينة لاحقة سنة ١٩٨٧.

إن ربة العمل أو العاملة لحسابها الخاص مضطورة لتحمل مسؤوليات إضافية لجهة تأمين التمويل أو تصرف الإنتاج، وهذه مسائل غير واردة عند العاملة أو الموظفة. وإن مسائل التمويل والتصريف تشير إلى مدى اندماج النشاط المعني في دورة الاقتصاد الوطني وإلى موقعه في آليات السوق ونظم التسليف وغيرها. والملاحظة الأولى في الدراسة لسنة ١٩٨٧ اللبنانية في هذا الشأن المتعلقة بالمرأة العاملة لحسابها، هو وقوع هذا العمل في موقع هامشي من آليات التبادل أو التمويل في السوق الداخلية، إذ إن ٤,٠٪ فقط من هذه الفتاة حصلن على قرض مصري لتمويل أعمالهن، كما أن ٣٪ منها يعرضن

نتائج عملهن في السوق.

أما الطابع الغالب فهو التمويل الذاتي الذي يشكل ٥١,٧٪ ثم بواسطة أقرباء ١٤٪، فبواسطة تسهيلات من تاجر ١٢,٩٪، أما تصرف ناتج العمل فيتم أساساً بالصلة المباشرة بين المتجرة والزبائن ٧,٧٪^(١).

إن غالبية هذه المشاريع الصغيرة لا تشملها آليات الجهاز المصرفي، ولا تخضع لشكليات المؤسسات الصناعية أو الخدمية أو التجارية المسجلة حسب الأصول لدى الجهات الرسمية أو شبه الرسمية المختصة.

كما أن دور المساندة من جانب المؤسسات الأهلية على اختلافها لا يزال محدوداً أيضاً من ناحية التمويل ومن ناحية الخطوات اللاحقة التي تسهم في تصرف الإنتاج بما يساعد هذه المشاريع على النمو.

فالطابع الغالب لهذه الأعمال، هو العمل التجاري الصغير في المحلات أو المنازل والخدمات الخاصة بالأفراد، كما أن المهن لا تخرج عن التقسيم الجنسي التقليدي للعمل حيث المرأة إما خياطة أو بائعة ألبسة ومواد غذائية وأدوات تجميل أو هي مزارعة^(٢).

٦ - دعم تأسيس مؤسسات اقتصادية صغيرة للنساء

إن تعزيز مشاركة المرأة في العملية الاقتصادية، وبخاصة النساء العاملات لحسابهن الخاص، ضرورة اقتصادية لما لهذه الفتاة من دور نوعي في تطوير مشاركة المرأة وفي توفير فرص عمل جديدة لفئات أخرى من النساء في سياق نشاط اقتصادي متوج له مفاعيل تنمية محلية وإن كانت محدودة. وهذا أمر لا يتوفّر في أنواع العمل الأخرى حيث المرأة تقوم بعمل مأجور في وظائف تابعة للقطاع العام أو الخاص، وحيث القرار لا يعود لها

(١) التجمع النسائي الديمقراطي، دراسة عينة، م.ق.

(٢) اليونيفم، دراسة استطلاعية، م.ق.

(١) وزارة التصميم العام، مديرية الإحصاء المركزي، تحقيق إحصائي بالعينة، ١٩٧٢.

أو للمتاجع مباشرة.

إن مجال الاستفادة من هذه القروض من البنوك المحلية والدولية يبدو ملحاً اليوم في ورشتنا الإعمارية الإنمائية ويتمثل ذلك بـمطالبة البنوك المحلية والبنك الدولي وصندوق النقد العالمي بدعم مشاريع اجتماعية في مجتمعنا تخفف من تهميش بعض الفئات وبخاصة المرأة، لتحسين أوضاعها وتنشيط دورها في النمو الاقتصادي. كما يجب أن نطالب المؤسسات النقدية والمصرفية المالية بتبني المساهمة في تعبيئة الموارد اللبنانية واستثمارها لأغراض التنمية الصناعية، وتوفير فرص التخصص في فروع خدماتية حديثة تساعد على تصويب وتصحيح التشوهات التي كانت قد لحقت بنية الاقتصاد اللبناني في مرحلة ما قبل الحرب وعمقت الخلل في أسواق توزع الدخل، قطاعياً ومناطقياً وطبقياً وعلى أساس الجنس.

ولا بد من القول أخيراً إن الحكومة اللبنانية تؤمن بأن آية سياسية إنمائية لا يمكن أن تتحقق من غير وجود إطار اقتصادي اجتماعي من خلال رؤية الإنماء البشري التي تتطابع مع الحاجات للأفراد، وبخاصة النساء، حتى تستمر جميع الطاقات والقدرات المهدورة.. فكل الأفراد والمؤسسات الرسمية والخاصة والدولية مدعوة اليوم للمساهمة في استئناف قدرات المرأة في العمل وتنميتها لترسيخ الاستقرار وتأمين العيش الكريم لكل مواطن ومواطنة.

ولا بد في هذا المجال من القيام بخطوة عملية لتطوير مشاركة المرأة في العمل أسوة ببعض البلدان المتقدمة والنامية وذلك بإنشاء بنك تسليف لتمويل قروض للنساء على أن تعطى الأولوية للأرامل والأيتام وتطوير عمل المرأة الريفية، وتحسن مستوى مشاركة المرأة العاملة في الأحياء الفقيرة وفي أماكن الboss.

ومن الأمور الأساسية التي ركز عليها مؤتمر بيجين أهمية حصول النساء على الموارد وأهمية الاستقلال الاقتصادي.

ولقد أشارت السيدة نانسي باري⁽¹⁾ رئيسة المصرف الدولي للنساء الفقيرات Women's World Bank إلى أن هذا الاستقلال الاقتصادي يتأمن من خلال الحصول على قرض زهيد يهدف إلى إطلاق مؤسسة صغيرة جداً مربحة في مجالات التجارة والإنتاج الزراعي أو الأشغال الحرفية.

وقد بينت الدراسات أن النظام المصرف التقليدي لا يثق بالنساء إذ إنهن لا يستفدن إلا في ١٠٪ فقط من القروض المصرفية المقدمة في أنحاء العالم. أما النساء الفقيرات فإنهن لا يعبرن حتى عنبة المصرف.

ومن أجل هذه الفتنة من النساء فإن المصرف الذي يملك فروعاً في ٤٠ بلداً في العالم ومنها الولايات المتحدة، ألمانيا، البرازيل، بوليفيا، اليابان، المكسيك، روسيا، هذا المصرف قدم في فترة العشرين سنة الأخيرة حوالي ٢٠٠ ألف قرض تبلغ قيمة كل منها نحو ٣٠٠ دولاراً. ويعمل المصرف أيضاً بالتنسيق مع منظمات أخرى غير تجارية مشابهة لها في العالم مثل «غرامين بنك» في بنغلادش الذي ساعد ما يزيد على مليون عائلة في هذا البلد ويركز مساعداته من الآن فصاعداً على النساء لأنه يعتبرهن محركاً أفضل للتغير.

(1) نانسي، باري، ندوة في مؤتمر بيجين.

هدفها الأساسي إثارة الوعي بقضايا المرأة والتعرف بالعوائق والمشكلات التي تعيق تقدمها. فأقامت ندوات محلية في المناطق اللبنانية ومؤتمرات مركبة في العاصمة بيروت عالجت جميع المحاور التي حددتها الأمم المتحدة وهي، الفقر، التربية، الصحة، العنف، التزاعات المسلحة، المساهمة الاقتصادية، المشاركة في السلطة واتخاذ القرار، الآليات الوطنية والدولية، حقوق الإنسان، وسائل الإعلام، البيئة والتنمية.

وقد صدر على أثر هذه الندوات والمؤتمرات إعلان بيروت في ٨ آذار ١٩٩٥.

كما شارت اللجنة الأهلية بعدد كبير يقدر بحوالي ٦٠ امرأة في منتدى مؤتمر عمان الإقليمي الذي ضم حوالي ٩٠٠ امرأة من ١٦ بلداً، ونتج عنه إعلان عمان الذي تضمن التوصيات الأساسية على الصعيد الإقليمي. كما شارت اللجنة الأهلية بالمؤتمر التحضيري الأخير ما قبل القمة الذي عقد في نيويورك في ٩٥/٦، وساهمت هناك بتكتيف اتصالاتها بالوفود العربية، كما ساهمت مساهمة فعالة بقرار مشروع الأولويات العربية لتسويةها في مؤتمر بيجين، كان أولها مواجهة الاحتلالات الأجنبية في البلاد العربية، وتحرير المعتقلين في السجون، وتسلیط الضوء على الاحتلال الإسرائيلي لقسم كبير من أرضنا اللبنانية، وانتهاكات العدو الصهيوني لحقوق الإنسان في عمليات الاعتقال والأسر والتعذيب.

وقد أعدت اللجنة الأهلية بالتعاون مع اليونيفيم دورة قبل الذهاب إلى بيجين للمشاركات في المؤتمر الذي بلغ عددهن ٧٠ مشاركة، وذلك لتزويدهن بمهارات ضرورية، كتسويق الأفكار والتعامل مع النص والتفاوض والتواصل مع الإعلام، حتى يؤدي الحوار والتواصل مع المنظمات والهيئات من كل أنحاء العالم، إلى نتائج مفيدة.

ثانياً: المشاركة في المنتدى

عقد منتدى المنظمات غير الحكومية في هاويرو - ٥٣ كيلومتراً بعيداً عن بيجين تحت شعار «المتغيرات المتغيرة في عالم متغير من ٣٠ آب - ٨

خواطر وأفكار حول مؤتمر بيجين ١٩٩٥ (*)

أولاً: التحضير للمتدى والمؤتمر

انطلاقاً من القناعة بدور المرأة المهم في عالمنا المعاصر والمتتطور، قررت الأمم المتحدة تخصيص عام دولي للمرأة وذلك سنة ١٩٧٥.

وسنة ١٩٨٠ عقد مؤتمر ثانٍ في مدينة كوبنهاغن (الدانمارك) وعقد المؤتمر الثالث سنة ١٩٨٥ في نيروبي (كينيا)، وفيه أقرت استراتيجية نيروبي التطلعية للمرأة للعام ٢٠٠٠، وهي إطار عمل للتحرك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز المساواة والفرص أمام المرأة. ومن أجل تطبيق استراتيجية نيروبي، عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة سنة ١٩٩٥ في بيجين الصين، تحت شعار «العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام».

لتحضير لذلك المؤتمر، دعت الأمم المتحدة كل دولة من أصحابها لتشكيل لجتين: واحدة أهلية وواحدة وطنية رسمية.

فكان للمجلس النسائي اللبناني فضل تشكيل اللجنة الأهلية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيربرت، التي ضمت ممثلين عن الجمعيات الأهلية والهيئات النقابية والثقافية.

وسعّت اللجنة الأهلية إلى تشكيل اللجنة الوطنية، فاتصلت بالمسؤولين وأصحاب القرار وطالبت بأن تمثل في اللجنة الوطنية بنصف أصحابها.

بادرت اللجنة الأهلية إلى تنظيم نشاطاتها على المستوى الداخلي أو المحلي والوطني، والخارجي أي الإقليمي والدولي. فوضعت خطة كان

(*) مداخلة ألقيت في ندوة «خواطر وأفكار حول مؤتمر بيجين» التي نظمها الاتحاد النساني الاشتراكي في مقره في المصيطبة، بيروت، في ١٥/١٠/١٩٩٥.

اشتركت اللجنة الأهلية في المسيرة الكبرى التي مدت الشريط وطوله ألف متر، ويحمل أسماء توقيع نساء العالم كله، دلالة على قدرهن على تشكيل قوة وصل في العالم أجمع. كما اشتركت في معارضات الخيمة العربية وبعرض ويتوزع منشوراته اللبنانية.

وقد اشتركت في عدة ورش عمل عربية، وأجرت مقابلات إعلامية مع إعلاميين من شتى دول العالم، واشتركت في توقيع عرائض ضد العنف، كما اشتركت في جلسات مناقشة دعت إليها مؤسسات دولية. كما قدم بعض أفراد الوفد الأهلي في اليوم الثقافي العربي في المنتدى مشاهد فنية من رقص إيقاعي ودبكة وعرض بعض الأزياء التراثية اللبنانية ووزعت الحلوي.

ثالثاً: التيارات والاتجاهات

Sad المؤتمر أكثر من تيار فكري واجتماعي وسياسي وبرزت تعددية الرؤية حول مفاهيم الأسرة وأشكال الأسرة وتنظيم الأسرة في العالم، فضلاً عن الإنجاب وحقوق المرأة بالنسبة إليه.

هذه القضايا أثارت المناقشات الطويلة والساخنة، أهمها: الرعاية الأبوية، الحياة الجنسية قبل الزواج، المساواة في الميراث، الاحتلال والإرهاب. وقد أدى ذلك إلى نصوص منها توفيقي ومنها ما يحفظ لكل دولة خصوصيتها مع التأكيد على أهمية دور الأسرة والمرأة فيها. هذا التوجه التوفيقي إذا صح التعبير لا يخلو أحياناً من تناقض لأن الإجماع المطلوب غير ممكن والرأى مختلف في بعض التفاصيل.

ولقد بُرِزَت تحالفات في هذا الصدد أهمها لدعم القيم الخلقية والروحية التي تساند العائلة وتثبت دورها.

وليس المطلوب في هذا الخضم العالمي وحدة مطلقة في الرأي لكن أضعف الإيمان نوع من التقارب الذي يجمي الأسرة من التفكير والانهيار، ويبقى لها الأفضلية والأولوية في وجه أنواع الشواد والانحراف وهي جزء من

أيلول ١٩٩٥. وضم المنتدى نساء ورجالاً مهتمين بقضايا المرأة. والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من الرجال انضموا إلى المنتدى بقصد واضح هو مساندة قضايا المرأة والتعرف إلى مشاكلها على خريطة العالم.

اشتركت في المنتدى ١٨٩ دولة و٣٠ ألف مشاركة ومشارك من كل أنحاء العالم، ٥٠٠٠ منهم من الصين.

افتتح المنتدى أعماله في стадион الأولمبي الرياضي وأكدت جيرتورد مونجيلا السكرتيرة العامة للمؤتمر في كلمتها عن أهمية المنظمات الأهلية، كما أكدت على هدف المؤتمر بالسعى لإزالة حاجز التفرقة بين نساء العالم حتى يشكل هذا التقارب صوتاً موحداً يدعو إلى المساواة والتنمية والسلام.

شارك الوفد اللبناني في كل نشاطات المنتدى الأهلي وكان أفراده يتوزعون في ورش العمل المتعددة التي فاقت قدرة كل وفد على حضورها جميعاً. إذ بلغ عدد ورش العمل يومياً (٣٥٠) ورشة وضمنها عدد كبير يدور حول محور واحد في اليوم الواحد.

وقد عقدت اللجنة الأهلية اللبنانية ٦ ورشات عمل حول: المرأة والنزاعات المسلحة، المرأة والإعلام، المرأة وال التربية، نحو مشاركة أوسع للمرأة اللبنانية في السلطة والقرار السياسي، المرأة والصحة، والمرأة وحقوق الإنسان.

كما عرضت فيلماً وثائقياً حول الجنوب والبقاع الغربي المحتل وواقع المرأة الصامدة في الأرض المحتلة.

وقد قالت بمسيرة رفعت الأعلام اللبنانية وأعلنت فيها نضال المرأة اللبنانية مع الأسرى في المعقلات الإسرائيلية، كما أعلنت شجبها لوسائل العنف المعتمدة في السجون الإسرائيلية، ومطالبتها بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة وتطبيق القرار ٤٢٥. وهذه المسيرة لاقت التأييد والتضامن من الكثيرات وغضتها بعض وسائل إعلام عالمية.

فقد تراجعت خطوات من حيث إنها باتت موضع تهديد في مجتمعات عدّة، حتى في تلك التي قطعت أشواطاً في الحضارة والرقي.

لذلك لا يمكن أن ننتظر من مؤتمر بيجين الحلول السريعة الناجحة، وإنما يلزم ذلك سنوات طويلة ومؤتمرات متعددة لتحديد معالم النضوج الإنساني، الذي يفترض أن يحدث اختراقاً في سلم التنظيمات الاجتماعية ليحصل التوازن المنشود بين المرأة والرجل. وعندئذ تبثق معالم حضارة جديدة ليست بحضارة الرجل ولا بحضارة المرأة، إنما هي حضارة التكامل الإنساني.

إذاً قضية المرأة هي قضية حضارية بالأساس. وانطلاقاً من القناعة بدور المرأة، عقدت المؤتمرات الأربعية. وللن كانت هذه المؤتمرات التي رعتها الأمم المتحدة دفاعاً عن حقوق المرأة، فقد سارت بعض الأشواط نحو تحسين أوضاعها، إنما لم تتوصل بعد إلى تحقيق أهدافها في المساواة والتنمية والسلام. وهذا لا شك ستتابعه مؤتمرات لاحقة في القرن المقبل. ومن هنا يبرز دور المؤتمرات وأهميتها. فما هو الجديد في مؤتمر بيجين؟

إن مؤتمر بيجين كان مرحلة تاريخية واعدة، وملقى عالياً متفاعلاً، تداخلت فيه الحضارات والديانات والمعتقدات والمذاهب.

١ - الجديد في بيجين هو هذا الحشد الهائل الذي كرس قضية المرأة وجعلها من الأولويات لدى المجتمعات والدول. فاشتراك ٤٠ ألف مشاركة ومشاركة من ١٨٩ دولة قد سلط الضوء على قضيتها وعلى الهدر الاجتماعي الحاصل من جراء الغبن والتمييز ضدها، كما وضع قضيتها أمام المحجر وذلك لحث المجتمعات على استيعاب دورها وصيانتها وطاقاتها.

لقد هزت النساء المجتمعات في بيجين العالم، شتنا أم أبينا، وشكلن نسيجاً من الشجاعة والجرأة والمسؤولية امتد على بساط الأرض ومداها، ليعلن أن المساواة هي فعل إيمان بالحرية. والحرية هذه ليست ثمرة الظروف

واقع، المهم ألا يصبح مشرعاً ومقبولاً في النصوص التشريعية.

ولقد أكدت اللجنة الأهلية واللجنة الوطنية اللبنانية في شتى المناسبات على أهمية العائلة، وعلى القيم التي تصونها، كما أكدت على مناعة الأسرة اللبنانية خصوصاً خلال مهنة الحرب الأهلية، وأكّدت أيضاً على وحدة الرؤية بالنسبة إلى الأديان السماوية حول هذه المواضيع. ولبنان مثال لتعايش الأديان ولتفاعل أبنائها وكلها تؤمن بدور الأم وبفضلها، وبالقيم والحقوق التي يجب أن تقوم عليها الروابط الزوجية والأسرية.

ضمن هذا الإطار أكد الوقـد اللبناني على وحدة الرؤية بالنسبة لحماية الأسرة اللبنانية وعلى أهمية القيم التي تصونها. ورغم الانتقادات التي وجهت إلى اللبنانيـات اللواتي ذهبن إلى بيـجين أقول: «إن هؤـلاء النساء حـاولـن إسـمـاع أصـواتـهنـ لـلـعـالـمـ،ـ منـطـلـقـاتـ منـ أـصـالـةـ الثـقـافـةـ وـالـدـيـنـ وـالـتـارـيـخـ وـمـتـلـعـلـاتـ إـلـىـ المـشـارـكـةـ فـيـ صـيـاغـةـ مـعـاصـرـةـ لـلـحـاضـرـ وـالـمـسـتـقـلـ».ـ

رابعاً: ما هو الجديد بقضية المرأة في بيـجين؟

مسيرة المرأة إلى المساواة والإنصاف طـوـيلـةـ وـشـاقـةـ.ـ وهذاـ ماـ أـكـدـهـ بنـازـيرـ بوـتوـ فيـ خطـابـهاـ بـقولـهاـ:ـ «ـإـنـ المـعرـكـةـ طـوـيلـةـ أـمامـ المـرأـةـ،ـ المـعرـكـةـ لـاـ تـتـهـيـ قـطـ،ـ فـفـورـ اـتـهـاءـ مـعرـكـةـ تـبـدـأـ أـخـرىـ.ـ وـأـعـتـقـدـ أـنـ عـلـىـ المـرأـةـ أـنـ تـثـبـتـ أـنـهـاـ عـلـىـ نـفـسـ قـدـرـ كـفـاءـةـ الرـجـلـ.ـ وـأـمـلـ أـنـ يـأـتـيـ الـيـومـ الـذـيـ لـاـ تـجـدـ فـيـ المـرأـةـ نـفـسـهـاـ مـضـطـرـةـ لـإـثـبـاتـ نـفـسـهـاـ أـمـامـ الرـجـلـ،ـ وـأـنـ تـصـبـحـ مـسـأـلـةـ المـساـواـةـ بـيـنـهـمـاـ قـضـيـةـ مـسـلـمـاـ بـهـاـ».ـ

إن عمر المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة لا يكاد يتجاوز القرنين من الزمن، وهي فترة قصيرة جداً إذا ما قيسـتـ بـالـحـقـبةـ الزـمـنـيةـ الطـوـيلـةـ التيـ تكونـتـ خـالـلـهـ مـفـاهـيمـ الـحـضـارـةـ الـبـشـرـيةـ.ـ ومنـ يـلـقـيـ نـظـرـةـ سـرـيـعـةـ عـلـىـ الـاتـجـاهـاتـ فـيـ هـذـاـ الـمـيدـانـ كـمـاـ تـاـوـلـتـهـاـ كـتـبـ التـارـيـخـ وـغـيـرـهـاـ،ـ يـظـهـرـ لـهـ وـاقـعـ مـرـيـرـ فـيـ أـنـ حـقـوقـ الـمـرأـةـ لـمـ تـتـقـدمـ بـالـشـكـلـ الـمـطـلـوبـ،ـ وـأـحـيـاـنـاـ عـلـىـ الـعـكـسـ

يتسعان ولا يضيقان، واتساعهما مفتوح على العائلة والعشيرة والأمة إنسانياً، وعلى القرية والحي والمنطقة والوطن، ويرتبط اتساعهما على العلاقات التي تنشأ من شروط الحياة الإنسانية للجماعة بدءاً من الأسرة وصولاً إلى الوطن وعلاقته بالعالم، وفي كل مستوى من حالات الاتساع الإنساني هناك قابلية للانغلاق والانفتاح، وهذه الدينامية بينهما تفترض وعيًا معيناً في كل مستوى، وهذا الوعي ينشأ من مستوى الانتماء الذي بلغته الجماعة، وفي الوقت نفسه يحدد هويتها ونهايتها في إعادة إنتاج الحياة.

٤ - الجديد في بيجين أيضاً التأكيد على مبدأ التلازم بين العلم والعمل للمرأة الذي يعاكس نظرية الصراع القائم في المنطقة والعالم لا تسمح لنا بالترف تعليم الإناث، فطبيعة الصراع القائم في المنطقة والعالم لا تسمح لنا بالترف الفكري بل توجب علينا مبدأ التلازم بين العلم والعمل.

وهذه الظاهرة اللافتة لعزوف المرأة عن العمل، حتى عند صاحبات الاختصاص لا تزال قائمة في بعض المجتمعات، كما أن البطالة وقلة فرص العمل عند البعض الآخر، تساهم إلى حد كبير في حدودية الإنتاج والعمل عند النساء. والمرأة عندما تكون عاطلة عن العمل، يقع على كاهل الرجل إعالتها، أما عندما تكون متوجة، فهذا يعزز شخصيتها ويساهم في اقتصاد وطنها وبناء مستقبلها.

خامساً: ما بعد بيجين

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الجميع بعد بيجين هو كيفية ضمان تنفيذ خطة العمل الدولية، ومن الضروري أن تلتزم الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية من أجل تعزيز تقدم المرأة.

ذلك يتطلب خطة عمل وطنية يشترك بها النساء والرجال، من مختلف الأعمال، لرفع مستوى المهارات والتدريب والتوجيه وتوفير الموارد المالية. وعندما وضعت اللجنة الوطنية في لبنان الخطة المستقبلية اعتمدت،

بل من صنع الرجل والمرأة معاً.

٢ - نند أجمع العالم في المؤتمر على اعتبار قضية المرأة قضية مركزية في كل مشروع لإنماء المجتمعات وتقديرها.

إذاً الجديد في النظرة إلى هذه القضية اليوم، هو تحويلها إلى قضية وطنية ترتبط بالتغيير المطلوب إحداثه في المجتمع من أجل إنجاز التقدم، وتحويلها من عالة على المجتمع إلى عنصر فاعل فيه. والفاعلية ترتبط بالمشاركة في مختلف نواحي الحياة الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الوضع الراهن لل الاقتصاد العالمي، وما يعني منه من أزمة وركود وتهميشه وإقصاء لبعض الفئات، بدوره ليس لصالح المرأة. فمثل هذه الحالات يتآثر منها الأضعف غالباً، والمرأة في عدد الأضعف. وإن برامج الإصلاح الهيكلية لل الاقتصاد، أي تلك التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد العالمي على العديد من بلدان العالم، كثيراً ما قامت في سعيها إلى تشجيع المردودية والجدوى الاقتصادية دون التركيز على النفقات ذات الطابع الاجتماعي. وفي هذه الخانة ظهر استعداد الدول والمؤسسات الأهلية والدولية في المؤتمر لتقديم دعم البرامج المتعلقة بتقدم المرأة وتحسين أوضاعها، خصوصاً في البلاد النامية والأقل نمواً.

٣ - بروز خصائص المجتمعات، مهما كانت مقررات المؤتمر، وتوصياته التي صدرت عنه، فهي غير ملزمة، فلكل مجتمع خصائص. ولكل حضارة جذورها. ولكل بيته تراثها. ولا يستطيع المؤتمر اقتلاع كل المجتمعات من أصلاتها. ورغم التقارب والتلاحم بين المشاركين في السعي للتغير في البنى والمفاهيم الذهنية والمعرفية لاستثمار طاقة النساء في عملية التنمية، إنما يبقى التغيير الذي نتشده ضمن هوية وطنية قومية متفاعلة مع الحضارات الأخرى، وغير مقلدة لها.

إن توجهنا في الانتماء إلى الأسرة والبيت ذو بعدين: إنساني وطبيعي،

ضمن استراتيجيتها، إنشاء جهاز خاص يعني بشؤون المرأة ويلحق بمجلس الوزراء.

إن وجود هذه المرجعية الدائمة والثابتة يسهل القيام بمهام قضايا المرأة، عبر التنسيق والتعاون مع سائر السلطات العامة والدوائر الرسمية كافة، ومع الهيئات الأهلية المعنية. ولما كانت قضايا المرأة تحدث تقاطعاً وفي بعض الأحيان تشابكاً بين مجالات العمل كافة، فقد ساد افتتان بضرورة إحداث هذه المرجعية خارج نطاق سائر الوزارات وفي موقع يسمح لها بالتعاون معها جيئاً.

هذا الارتباط يسمح بإعطاء المرجعية قدرات وإمكانات تقوم بمهامها، كما وأن هناك حاجة لتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها بنصوص تنظيمية تصدر عن السلطات العامة. ووضع نظام داخلي لتشغيل هذه المرجعية من خلال تحديد آلية العمل فيها ومعها وتوزيع المهام في داخلها.

أخيراً، يمكن القول إن عصرنا هو عصر التحولات الكبرى، وإن الحقائق جاءت تدل في مؤتمر بيجين وتؤكد أن الصراع حول تركيبة السلطة في المجتمع الحديث اتخذ مساراً جديداً. وإن الحركة النسائية التي ظهرت بقوة لن تراجع، وعلى المجتمع، أن يتصرف على هذا الأساس.

فما هو المطلوب اليوم، هو أن نتحول هذه المحطة لاستيعاب هذه التحولات في تعزيز دور المرأة في موقع صنع القرار في حركتنا السياسية والاجتماعية.

التربية المدنية: مفاهيم وقضايا*

أولاً: مفهوم التربية المدنية

إن التاريخ الحضاري العربي عرف التربية كعلم قائم بذاته. فمنهم من أسماء بالسياسة المدنية، ومنهم بالعلم المدني، ومنهم بعلم الأخلاق والسياسة المدنية. وقد أجمع الكل على اعتبار هذا العلم علمًا أساسياً في تكوين المجتمع الصالح.

وقد عرف ابن خلدون السياسة المدنية، بأنها تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليعمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاوته.

وذكر ابن مسکويه أن أفضل الصناعات صناعة الأخلاق، والماوردي شدد على تأديب الإنسان في المستويات المختلفة منذ صغره وكبره، كما شدد الغزالى على تأديب الإنسان وتهذيب أخلاقه، وغيرهم من الفلاسفة والعلماء كذلك.

إن ما كتبه علماء العرب حول التربية وتهذيب الأخلاق وصلاح المجتمع يشكل عmad علم التربية المدنية الحديثة. وهكذا نرى أن مضمون وفحوى التربية المدنية تتوافران في العلم الذي ينشد القواعد السليمة للمجتمع السليم عبر التربية الأخلاقية التي يجب أن توفر للإنسان، والتي يمكن أن تعرف بالسياسة المدنية أو العلم المدني أو الفلسفة المدنية أو الحكمة العلمية. وإذا

(١) دراسة قدمت في دورة التثقيف السياسي، موضوعها «التربية المدنية مفاهيم وقضايا» التي نظمها المجلس النسائي اللبناني، في مقره في الصنائع، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ١٣/١١/١٩٩٥.

ثانياً: الأركان الأساسية في بنية المجتمع الإنساني

- ١ - العائلة
- ٢ - المدرسة
- ٣ - المهنة
- ٤ - المجتمع بجميع مؤسساته

إن العائلة هي الركن الأساس في بنية المجتمع الإنساني.

عملية التربية المدنية على المستوى العائلي تتضمن اتجاهين: الأول، نحو علاقة الوالدين بالولد وواجبهما نحوه؛ والاتجاه الثاني، نحو علاقة الوالدين فيما بينهما كزوجين وكمرببين لما لهذه العلاقة من تأثير مباشر على تربية ولدهما وتشتتة تنشئة سليمة. وبقدر ما تتبع العائلة لكل فرد من أفرادها القيام بدوره ضمنها مع ما يتضمنه هذا الدور من واجبات ومسؤوليات بقدر ما تكتسب الشخصية الإنسانية خبرة في أداء دورها الاجتماعي الأوسع.

وكم من الأهل والوالدين في مجتمعنا يتخلفون عن الطلب من الأولاد القيام بوظائف معينة في العائلة. وهذا التخلف يزيد من الأنانية وشراسة الأخلاق، وهي ظاهرة مرافقة للأولاد المدللين الذين لا يعرفون من علاقتهم بوالديهم سوى الطلب والفتح والدلع، وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى الانحراف الخلقي والسلوكي وإلى الشاذ من المواقف والتصورات والمفاهيم.

اقتصرت معرفتنا بالمسؤوليات على نتائجها دون أصولها. نجعل الناس مسؤولين عن أشياء وأفعال كثيرة دون أن ننظر إلى درجة علمهم بها وتعلمهم لها، فنحاسبهم على ما يفعلون. إن علم المسؤوليات يكتسب بالتدريج ابتداء بالعائلة ويرتفع رويداً رويداً حتى يبلغ مستوى المدرسة، فالمهنة، فالدور الاجتماعي، والمسؤولية حل ثقيل والالتزام شديد والتزام من المجتمع. والتربية المدنية هي علم المسؤوليات لأنها تبني مسؤولية الإنسان نحو نفسه وأقرانه ومجتمعه ووطنه.

إن مجتمعنا فقد صوابية التوجه وأصبغ بشرخ أساسي في العبادىء

كان علم التربية المدنية اشتمل على علم الأخلاق وسياسة المدن، فإنه مدعو في عصرنا الحالي إلى تناول مواضيع مستحدثة أوجدها العصر التقني والصناعي بما حققه من تطور أدخله في عادات وتعامل لم يكن معروفاً من قبل. إن وسائل التعلم والتعليم والتعامل مع المعطيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة أصبحت بحاجة إلى تطوير يتاسب مع التطور الحاصل حتى يتمكن الإنسان من مواجهة كل التغيرات المستحدثة في حياته بما يؤمن له تعاملًا متوازناً معها. ولذلك لا يمكن مواجهة التربية إلا ضمن إطار الزمن والحضارة اللذين يتحكمان بالإنسان.

فال التربية المدنية ترمي إلى تكيف الإنسان مع متطلبات عصره ومحیطه الاجتماعي. وعلى ضوء الوضع الاجتماعي السائد والمتغير يتحدد مضمون التكيف معه.

إن الدور الذي يقوم به الإنسان في المجتمع يشكل جزءاً من الحياة الاجتماعية وهو وسيلة لتأكيد الذات الإنسانية. فالذات الإنسانية هي حصيلة ما اكتسبه الإنسان من مفاهيم وقيم وسلوك، ومن جهة ثانية هو صورة لإدراك الإنسان لنفسه ولدوره في المجتمع.

وتقى ممارسة الدور من خلال السلوك. ولا شك أن ممارسة الأدوار بما تعمده من تحرك وتفاعل وتدخل وأخذ وعطاء وعلاقات، تحتاج إلى تعلم وانقباط حتى تتبع عن الأنانية والعشوائية والغوضى.

ومن هنا تبدو أهمية القيم التي تكتسب والمفاهيم الإنسانية والسلوكيات التي تتكون عبر التعلم. فالإنسان المتمدن ليس ذلك الذي تمتزج في ذهنه المعلومات التي التقاطها في سنوات دراسته، من تكيف البرامج المدرسية، بل ذلك الذي استوعب دوره في الحياة فاختلط لنفسه منهاجاً يجعل منه عضواً فاعلاً في محیطه يؤثر فيه بناء وتطوراً وصيانة لمبادئ الأخلاقية والدينية والسلوكية.

إن تحديد سياسة تربوية جديدة للبنان، ووضع خطة إجرائية منهجية يتطلبان الاتفاق على تحديد هوية لبنان ودوره الإقليمي ورسالته العالمية، ويستلزمان درجة مقبولة ومعقولة من التوافق الوطني على أيديولوجية سياسية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية محددة.

إن مواجهة التحديات بحلول ناجحة اليوم يرهن بترجمة اتفاق الطائف بتربيه المواطن اللبناني من موقع الولاء الفنوية والطائفية والمذهبية والمناطقية إلى موقع الولاء للوطن والالتزام بقضاياها.

ثالثاً: مضمون التربية المدنية

١ - المحافظة على البيئة

إن الوطن يفترض موطنًا للمواطن، والمواطن لا يقوم إلا في بيته طبيعية صالحة للعيش.

٢ - المواطنة

إن الرابطة بين الإنسان ووطنه لا تدرك إلا بال التربية المدنية. والانتفاء للوطن يرتب واجبات ومسؤوليات.

٣ - الحضارة

إن رقي الإنسان يقاس بحضارته وثقافته وسلامة تقاليده وسموها.

٤ - النظام السياسي

كل مواطن له دور في إدارة بلده ورعاية شؤونه والمساهمة في إعلاء شأنه، خصوصاً في إجراء الرقابة المباشرة على من يسوّس أمره. ففهم المواطن لنظامه السياسي يسهل عليه فهم ما يطلب منه هذا النظام من التزام وواجبات. مثلاً: القوانين، الشريائع، خدمة العلم، دفع

والقيم وأصبحت بحاجة لإعادة بناء على المستوى النفسي والتربوي والاقتصادي والسياسي.

إن الحياة الكريمة لجميع البشر ولجميع المواطنين هي جوهر التطوير الإنمائي.

ولقد ساد مفهوم غامض للحرية، وهو أبعد ما يكون عن مفهومها الديمقراطي السليم والكامل. إن ذلك المفهوم يرى في الحرية صنماً لا قيمة. وباسم صنمية الحرية مورست كل الغرائز والأطماع، وكل التجاوزات، مارسها الأفراد والجماعات وظنوا حرية ممارستها هي الحرية وهي القوة والقدرة.

لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل انتقلت لتصبح أسلوبًا للممارسة السياسية وصفة لأسلوب الحركة السياسية أو الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام، وأصبحت نمط سلوك حياني وصفة للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين المجموعات.

فالإنسان الذي لم يتعود أن يمارس قواعد السلوك الديمقراطي في الأسرة أو المدرسة أو النقابة، كيف يتوقع منه أن يكون مواطناً مشاركاً! واستمرار الديمقراطية يستند إلى وجود منظومة من القيم المتعلقة بالسلطة والمواطن والعلاقة بينهما مثل الحق في المشاركة، وإن السلطة خدمة عامة...

وهناك مستلزمات ومتطلبات اقتصادية للنظام الديمقراطي، ترتبط بمفهوم الديمقراطية وسياساتها، مثلاً: لا حرية لجائع أو محتاج. ثم إن حالة التخلف الاجتماعي والثقافي، وانتشار الأمية، لدى الطبقات الشعبية تقدم أرضية خصبة للأزمة الديمقراطية، لأن هذه الحالة تجعل عدداً لا يستهان به من الشعب خارج العملية السياسية وتسهل على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية.

الضرائب... الخ.

٥ - النظام الاقتصادي

إن الفرد في حاجة إلى أن يتعلم كيفية ممارسة وسائل الكسب والصرف منذ حداثة سنها. ومتى انتظمت اقتصاديات الفرد والعائلة انتظمت أيضاً اقتصاديات الوطن ودارت عجلة اقتصاده بصورة متوازنة.

وعندما يدرك الإنسان مفهوم العمل وما يقابلها من إنتاج ودخل يدرك وظيفة الإنتاج والدخل في حياة الوطن وأثرها في رفاهية الفرد والمجتمع. كما يؤهله إدراكه للتعامل مع النظام الاقتصادي بما يمثله هذا النظام من قاعدة أساسية وما يفرضه من واجبات ومن مساهمة فعلية في سبيل ازدهاره ونموه وتحقيق وظائفه الاجتماعية والإنسانية.

٦ - النظام الاجتماعي

إن النظام الاجتماعي ليس فقط تنظيماً للعلاقة الوالدية، بل يتعدى ذلك إلى تنظيم الحياة الفردية الزوجية والاجتماعية والمهنية والثقافية. والتربية المدنية الاجتماعية تقوم بواجب المحافظة على البنية ودعمها.

٧ - النظام الأخلاقي

إن الإرشاد والتصح لا يكتفىان في عملية التعلم إذا لم يقترن بالتدريب وبالمارسة، لأن الصفة الملائمة للشخص المكتسبة عن قناعة والملتصقة بالشخصية، هي المؤدية إلى التعاطف بالخير وبالأخلاق.

٨ - النظام الديني

الدين عقيدة ومعتقد. والمفهوم الأخلاقي ديني كما هو مفهوم سلوكي وإنساني. ونبت الوازع الديني ضمن الضمير الاجتماعي فالتقى على وظيفة واحدة هي الإرشاد والرقابة ومحاسبة النفس والتحذير والوعيد.

هذه هي وظيفة الدين في تكوين الضمير الإنساني. إلا أن التعليم الديني نفسه يشكل جزءاً من التعليم الأخلاقي، بل إن التعليم الأخلاقي منبع عن التعليم الديني. ومن هذه الراوية يجب أن ننظر إلى الدين كنظام اجتماعي محيط بالنظام الأخلاقي وحافظ له. ومن هذا المفهوم للدين يمكن تصور التربية المدنية.

مواقف ومؤتمرات صحفيّة

مؤتمر صحفي عن توصيات مؤتمر المرأة المتوسطية*

نظمت مؤسسة فالنسيا دولا دونا في فالنسيا - إسبانيا بالتعاون مع منظمة اليونيسكو مؤتمراً دولياً موضوعه (أوضاع المرأة في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط) وذلك بين (٢٤ - ٢٨) تشرين الثاني ١٩٩٢.

وقد كان لي شرف تمثيل المجلس النسائي اللبناني مع نائبة رئيسه المحامية الأستاذة صونيا إبراهيم عطية.

وقدمت كل منا بحثاً. موضوع بحثي كان «أوضاع وقضايا المرأة اللبنانية الثقافية والاجتماعية»، وموضوع بحث الزميلة الأستاذة صونيا إبراهيم عطية، كان وضع المرأة اللبنانية في القانون اللبناني.

كانت الأبحاث المقدمة مفيدة جداً، وخرج المؤتمرون بخاتمة وتوصيات اختصر منها ما يلي:

يعاني عالم اليوم من أزمات متعددة الأبعاد على الصعد الاجتماعية والسياسية والثقافية. بعضها يصل إلى درجة المأساة في مناطق متعددة من حوض البحر المتوسط. وهذه تضعف أوضاع المرأة ودورها في تطوير المجتمعات نحو قيم السلام والعدالة.

لقد وعي هذا المؤتمر، هذه الأزمة مدركاً أن من حلولها التأكيد على العمل الثقافي، وتمتين التفاهم بين دول بحر المتوسط. لكن هذا لا ينسينا أهمية التطور الاقتصادي، والاستجابة إلى الحاجات الاجتماعية والسياسية.

(*) مؤتمر صحفي لإعلان توصيات مؤتمر المرأة المتوسطية. (فالنسيا - إيطاليا)، في دار نقابة الصحافة، بحضور النقيب الأستاذ محمد العلبيكي، ١٩٩٢/٥/٣٠.

للحصول على حقوقها أكثر صعوبة. في مناطق المتوسط اليوم، حرب وعنف يثير القلق الكبير. والأسوأ في ذلك أن الضحايا هم دائمًا من المدنيين، وخصوصاً النساء والأطفال.

هذا يحتم على المجتمع الدولي، تحمل مسؤولية خلق ظروف وأجواء سلام هو نتيجة تفاوض واتفاق بين الأطراف المتنازعة.

هذا السلام يجب أن يحترم الثقافات وخصوصياتها، وحقوق الإنسان في كل البلدان المعنية. ولا شك في أن التقاليد الخاصة بالمرأة، والتي تمثل إلى السلام والتسامح والاحترام تساعد في ذلك كثيراً.

ومن أهم مطالب المؤتمر:

- الاعتراف بالمواطنة الكاملة للنساء والحصول عليها في الحياة الخاصة والعامة، في العائلة وفي المجتمع.
- المساواة التامة في الحقوق بين النساء والرجال وإلغاء كل تمييز قانوني واقتصادي وسياسي واجتماعي بينهما.
- الموافقة على ما قرر في مؤتمر الأمم المتحدة سنة ١٩٨٠ لإلغاء كل أنواع التمييز ضد النساء من قبل الحكومات.
- مساندة الجهد الذي تقوم بها لجنة إلغاء التمييز ضد النساء (CEDAW) التابعة للأمم المتحدة، ومساندةسائر الهيئات والمؤسسات العاملة في هذا الاتجاه.

وللمساهمة في حل الأزمة في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط نطالب:

- المؤسسات السياسية والمنظمات الخاصة تنفيذ برامج تربية وإعلامية تسهم في تعزيز التضامن، والحوار، والتفاهم. هذا لا شك يساعد على تجنب تدهور العلاقات بين الجماعات المتممة إلى ثقافات مختلفة.

والهدف من ذلك متعدد الوجه، منها:

- السلام
- المشاركة
- الديمقراطية
- احترام الاختلافات
- تكافؤ فرص التطور بين الرجل والمرأة على الصعيدين الشخصي والمهني هذه الأهداف بقيمها، لا شك أنها ساند الدول في تحقيق الانسجام بينها وتسهم في سبيل مستقبل يوفر الرخاء والسعادة.

في بيئات المتوسط ثقافات متعددة، كل واحدة منها تستجيب لحاجات الملايين من النساء والرجال في مختلف البيئات المتوسطية. ويفترض أن يتمتع كل الناس بحقوق متساوية، لذلك فإنه لا يمكننا أن نفاضل بين هذه التماذج الثقافية التي لها أهميتها، كل واحد منها في بيته الخاصة.

الثقافة تعاني أحياناً كثيرة من سوء التطبيق، من قبل بعض السلطات، رغم أنها تحمل ضمنها قوة التغيير الفضورية في سبيل تثبيت القيم التي تدافع عنها وتوحدها.

والثقافة تبقى ضمن إطار عمل المرأة ونشاطها وهي عنصر فعال في نقلها وفي تعزيزها.

إن الأزمة الراهنة، سببت انحطاطاً ملحوظاً في منطقة المتوسط، وازدادت نسبة عدم المساواة بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب. كما أنها ساهمت في خلق مناخ رacist، جعل كل منطقة ترفض ثقافة الأخرى. وظهر بذلك، وبقوة التصub العرقي وموقف الرفض للأجنبي، كما ظهر تفسير منحرف للتقاليد. هذا المناخ المتوتر سبب أحياناً العنف الجسدي، ووضع التراث المتوسطي على محك الشك. في هذا الموقع يصبح نصال المرأة،

- ٥ - الدراسة المعمقة للثقافات المختلفة، والتأكيد على التقارب التراكي بينها.
 - ٦ - تدريب النساء في حقول الإعلام والتواصل، وأصول الإدارة وآلياتها، لتنمية قدرات المرأة في التنظيم وفي القيام بنشاطات اجتماعية.
 - ٧ - جمع وتوزيع المعلومات حول بنوك المعلومات في هذا المجال.
 - ٨ - خلق المجالات التي تشجع الحوار بين النساء، في كل الأجيال والبيئات من كل البلدان والمناطق في حوض البحر المتوسط. هذا ملخص المقترنات والتوصيات.

يقي على أن أضيف مقترنات من وحي واقتنا نحن في لبنان، أرفعها إلى المسؤولين وأهل القرار والعاملين في المؤسسات المعنية بقضايا المرأة وحقوقها، فضلاً عن المؤسسات الثقافية والعلمية التي للمرأة فيها دور بارز. أهمها:

١- تعزيز التمثيل اللبناني في المؤتمرات الإقليمية والدولية، واعتبار هذا التمثيل جزءاً من الدور الوطني المهم، حتى لا يظل هذا التمثيل منحصراً أو متوكلاً على طاقات الأفراد أو على إمكانيات الهيئات الأهلية المحدودة.

٢ - عدم تغيب اللغة العربية في هذه المؤتمرات، مع العلم أن اليونسكو قد اعترف بها لغة عالمية. وهذا المؤتمر قد أكد على أهمية الخصوصية الثقافية، وأبرز تلك الخصوصية اللغة. وقد طالبت بذلك في مؤتمر فالنسيا، وكان الوعد لنا باعتماد اللغة العربية واحدة بين لغات المؤتمر القاسم .

٣- دعم الدولة المستقر لاستضافة المؤتمرين وللتنسيق في تنفيذ التوصيات والبرامج المقترحة.

ونطالب المجتمع الدولي بتشجيع عملية التفاوض للسلام التي تحفظ حقوق كل الفرقاء المعنيين خصوصاً في المناطق الساخنة.

نقد و ترجیح:

- إيجاد ندوة عامة للعمل والتخطيط، من أهدافها إعلام الرأي العام المحلي والدولي، وجماعات القرار، فضلاً عن الأمم المتحدة، بمشاكل المرأة المتوسطة (في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط).

هذه الندوات يجب أن تحافظ على مجالات حرية التعبير عند المرأة، أو يجب أن تخلق ما نسميه بالمجتمعات الضاغطة التي لا بد أن تساعد في تحسين أوضاع المرأة المتوسطية، كما أنها تنشر المعلومات حول نشاط مؤتمر فالنسا في هذا المجال.

ولقد قرر المؤتمر تحقيق بعض الخطوات المقترحة من قبل الأعضاء المؤتمرين:

- ١ - خلق شبكة إعلامية، كل عضو في المؤتمر يكون فيها رئيساً في بلاده أو في المنطقة التي يمثلها.
- ومنطقة الانتساب إلى هذه الشبكة مفتوح للأشخاص وللمؤسسات التي ترغب في ذلك.

- ٢ - إصدار نشرة دورية حول أوضاع المرأة في منطقة البحر المتوسط.
- ٣ - إقرار برنامج تعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث وغيرها، التي تسهل التبادل بين الطلاب، والباحثين، والأساتذة.

٤ - المساعدة في نشر الأعمال العلمية والأدبية عن وضع المرأة.

الإصلاحية والمؤسسات التي تضمن حقوق المواطن وكرامته على حد سواء في مجالات التربية، والصحة، والعمل والإنتاج، والسكن والعيش المستقر والمطمئن.

٢ - ثبيت قضايا التربية في عنوان الإصلاح الأول لتكون التربية في خدمة المواطن في شتى مراحل التعلم والنمو، بدءاً بالحضانة حتى الجامعة - والجامعة محور أكبر لاهتماماتي، فأنا ابنتها وأستاذة فيها.

لا بد من ورشة تربوية كاملة شاملة هدفها الإصلاح والتحديث والتنوع والإنهض يكون فيها لأهل الاختصاص والخبرة والرؤية المتتجدة الدور الأول، وأذكر منها:

- وضع سياسة تربوية واضحة، والاعتماد على استراتيجية تربية تنمية.
- تعزيز الثقافة العربية وبعث التراث العربي.
- تطبيق التعليم الإلزامي.
- تحسين نوعية التعليم وإصلاح جميع مستوياته.
- تعزيز المدرسة الرسمية بتقوية مكانتها.

- تعديل المناهج وربطها بالأهداف والغايات التربوية وتوحيد الكتاب المدرسي الوطني.

- تعزيز التعليم التقني.
- مكافحة الأمية.

- تعزيز التأهيل والتعليم للمعاقين، الأكاديمي والمهني، وذلك عن طريق الدمج في المدارس العادية، وتهيئة الفرص لهم في سوق العمل.

- تعزيز الجامعة اللبنانية والتسيق والتعاون بينها وبين الجامعات الأخرى في سبيل تطوير التعليم الجامعي من أجل الوطن الواحد.

- تأمين الرعاية والتوجيه اللازمين للأطفال والشباب.

كلمة رئيسة المجلس النسائي اللبناني في إعلان ترشيحها من المجلس لخوض الانتخابات النيابية في مؤتمر صحفي

حضررة نقيب الصحافة الأستاذ محمد البعليكي
حضررات مندوبي وسائل الإعلام

إن ترشحي للمقعد النيابي، ويقرار من المجلس النسائي اللبناني، هو بالنسبة إلي شرف عظيم. وأنا أدرك تماماً خطورة المسؤولية في مجال السلطة التشريعية وفي هذه الظروف بالذات، دعماً للثوابت الوطنية التي لا يمكن أن يقوم إصلاح أو بناء بدونها: أولها، المقاومة الوطنية المنيعة في وجه العدو الإسرائيلي؛ ثانياً، كرامة الإنسان والمواطن في لبنان في الحقوق والواجبات والمسؤوليات وشروط العيش.

سانصرف بجدية كبيرة، للدراسة وضعي بالنسبة إلى هذا الترشيح في محافظة الشمال، وأمامي أهداف أرغب في أن تتحقق على يد كل من يخوض هذه المعركة الانتخابية، وهي طبعاً معركة لخدمة الشعب والوطن.

من أبرز تلك الأهداف السعي على الصعيد الفردي والجماعي للتغيير الأساليب في خدمة الشعب وأهمها:

١ - رفع ضغوط الخدمات الخاصة عن كاهل النائب بتعزيز القوانين

(*) كلمة رئيسة المجلس النسائي، الدكتورة أمان كباره شعراني، في مؤتمر صحفي، لترشح المجلس لها لمقعد نبلي، بحضور نقيب الصحافة، الأستاذ محمد البعليكي، في مقر المجلس، ١٠/٩/١٩٩٢.

حق المرأة في التعيينات في المناصب العليا*

موضوع لقائنا اليوم هو حق المرأة في التعيينات الإدارية، وهذا موضوع يعني المجلس النسائي اللبناني الذي يضم مئة وعشرين جمعية من كل المحافظات.

إن المجلس النسائي اللبناني قائم على أهداف أساسية أهمها تنشيط دور المرأة على شتى الصعد وفي مختلف الميادين، ومع هذا التنشيط، إنصاف المرأة واحترام كفاءتها وقدرتها، والاستفادة منها في مجالات الإصلاح والبناء والتطوير.

إن التعيينات الأخيرة، قد غاب عنها وجود المرأة، ولا تتجاهل أبداً السيدة نعمت كعنان التي تستحق بجدارة مركزها الجديد، وهي مستشارة في المجلس النسائي اللبناني، ولها متأ تحيات التقدير والتهنئة. وفي هذا المجال، وباسم المجلس النسائي اللبناني، أود أن أركز على النقاط التالية:

- ١ - إن التعيينات الأخيرة جاءت صادمة لدور المرأة في مجال العمل الوظيفي وفي مجال القطاع العام الذي هو في أمن الحاجة إلى عناصر تتخلّى بالكفاءة والخبرة والخلفية والعلم والاختصاص.
- ٢ - إن طرح حق المرأة في التعيينات ليس بقصد التفريق بين الرجل والمرأة، بل بقصد توحيد جهودهما في سبيل مجتمع متكمال ووطني موحد متقدم يعنى ويهم كل أبنائه، بقطع النظر عن جنسهم، ومناطقهم، ومواعدهم.

(*) مؤتمر صحفي حول «تفييب المرأة عن التعيين في المناصب العليا من التعيينات العامة التي أقرها مجلس الوزراء»، في مقراً المجلس، بحضور نقيب الصحافة الأستاذ محمد العلبيكي، في ٣/٥/١٩٩٣، بيروت.

- الحفاظ على البيئة في لبنان وحمايتها، والتبصر في ما يهدى من ثروتنا الطبيعية، وتسلیط الأضواء على مضار وأخطار التلوث، وكيفية الحد والحدّ من تماييذ هذه المخاطر.

ولا مجال هنا لذكر الأزمات التربوية التي يتخبط فيها مجتمعنا والتي آن لنا أن نتصدى لها في العمق، هذه الأزمات التربوية تضرّب فيما الخلقية والوطنية، وتهزّ أركان الأسرة ومرافق الدولة، كما لها انعكاساتها الهدامة على واقعنا الاجتماعي والاقتصادي. وأملنا أن يكون الوطن حصنًا للشباب، وسنداً لأصحاب الكفاءات، وميداناً للعمل يراعي تكافؤ الفرص ويصهر المواطنين في وحدة وطنية تضمن الأمن الاقتصادي كما الأمان الاجتماعي.

٣ - التأكيد فعلاً وإصلاحاً، على أن الوحدة الوطنية أساسها تعاون المرأة والرجل، تعاوّناً متكافئاً في كل المجالات.

٤ - تبني المنهج المتجدد في العمل السياسي، وقوامه بناء وإصلاح وتشريع، وثبت كلها وتضمن فعلاً لا قولًا وحدة لبنان وسيادته واستقلاله. وهذا كله ثمرة تخطيط ونضال يعزّزان مناعة الكيان الوطني والإنساني.

٥ - ثبيت العدالة الاجتماعية التي هي العلاج الأضمن لأمراضنا ولأزماتنا. فالمواطن المطمئن، لا بد أن يتحرّر من الحقد والتعصب واليأس وغياب الثقة والعنف والانحراف.

لا شك في أن الظرف، رغم أهميته، لا يسمح لي بالتبسيط في العرض. لكنني أكرر أن التمثيل الشعبي هو نضال يلتزم بمسؤوليات خطيرة لا يمكننا بعد اليوم تجاهلها أو تأجيلها أو المساومة حولها، أبرزها كرامة الوطن وكرامة الإنسان فيه، رجلاً كان أم المرأة، شاباً كان أم شيخاً أم طفلاً.

وا الله ولني التوفيق

مؤتمر صحفي عن زيارة وفد المجلس النسائي اللبناني إلى الصين*

سعادة النقيب الأستاذ محمد البعبكي

سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية السيد Zhu peing والسفيرة
قرينته

سعادة النواب الكرام

حضررة رؤساء المؤسسات الثقافية والاجتماعية
أيها السيدات والسادة

أرجوكم في هذا اللقاء الجامع ويشرفني أن أستهل كلامي بالشكر الكبير أرفعه باسمي وباسم المجلس النسائي اللبناني إلى الاتحاد النسائي لعموم الصين وإلى سعادة سفير جمهورية الصين الصديقة والسفيرة قرينته وأركان سفارتها في لبنان.

لقد شرفونا بدعوتهم لزيارة بلادهم العظيمة وللتعرف على حضارة الصين الفنية وعلى نشاط أختنا المرأة الصينية في مجال عطاءاتها ومساهماتها الفاعلة في ازدهار بلادها وتطورها كما في تطور الإنسانية جماء.

تألف الوفد النسائي اللبناني من عضوات في الهيئة الإدارية للمجلس النسائي، هن:

١ - الرئيسة الدكتورة أمان كباره شعراني.

(*) مؤتمر صحفي عقده المجلس النسائي اللبناني في دار نقابة الصحافة بحضور النقيب الأستاذ محمد البعبكي وسفير الصين في لبنان، بيروت في ١٤/١/١٩٩٤.

٣ - إن المجلس النسائي اللبناني يدرك ويملك المعلومات الكافية التي تؤكد وجود نساء من ذوات الخبرة والاختصاص والكفاية القيادية لعمل مختلف المراكز الوظيفية في القطاع العام، من الفتاتين الأولى والثانية، لذلك نذكر تكراراً بحق المرأة في الوظيفة المتقدمة، وفي شتى مسؤوليات القرار، خصوصاً أن نسبة كبيرة من النساء في الوظيفة العامة، في المؤسسات العامة وفي الجامعة اللبنانية، يتحلىن بالكفاءات العلمية والخلقية، فضلاً عن الخبرة الوافية في مجالات عملهن.

٤ - لقد أجرى المجلس النسائي اللبناني أكثر من اتصال بأصحاب القرار، مطالباً بحق المرأة في الوظائف القيادية، إلى جانب حقها في التدرج للوصول إلى القمة الوظيفية بناء على كفاءاتها، وقد لاقى المجلس من المسؤولين تجاوباً ترجم مؤخراً في احتفالات يوم المرأة العالمي.

يرجو المجلس أن يترجم هذا التأييد بالفعل وبالتنفيذ العملي، قبل فوات الأوان، لأن تغيب المرأة في هذا المجال، يهدّ من طموحها، وهو خسارة للوطن، وتخسيس لزخم الإصلاح والبناء فيه، خصوصاً في هذه المرحلة التي يجب أن تتضافر فيها كل الجهود لتحطّي دمار الماضي وماسيه.

إن المجلس النسائي اللبناني في وقته هذه، يؤكد على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتقدير الكفاءات، وهو يتربّب من قبل المسؤولين خطوات تعوض عمّا سبق من تغيب للمرأة.

ونحن في طريق الإصلاح والبناء صامدون وسائرون لخير لبنان وإنسان لبنان رجالاً ونساء.

- أن تقف عنده ويفكك على أن التعددية لا تشكل خطراً إذا قامت على تخطيط مناسب ومبادئ موحدة وقيادات مسؤولة.
- ٣ - في جمهورية الصين حرية الاعتقاد الديني وحرية ممارسة النشاطات الدينية المختلفة.
- ٤ - وضع الدولة استراتيجية جديدة للانفتاح الاقتصادي أهمها:
- إنشاء منطقة بودينغ الجديدة في مدينة شنغيانغ الواقعة على ضفة نهر هوان بو الجميل لتكون منطقة مفتوحة على الاقتصاد الخارجي ومركزاً اقتصادياً ومالياً وتجارياً محورياً.
 - ومن استراتيجية الانفتاح أيضاً السماح للتجار ورجال الأعمال والأجانب بتأسيس هيئات مالية وفتح مؤسسات تجارية.
 - بلغ عدد هذه المؤسسات الأجنبية ألفين وثلاثمائة مؤسسة (٢٣٠٠) وقيمة الاستثمار الأجنبي فيها ٣,٤٢ مليار دولار أمريكي.
 - تطوير العلاقات مع جميع الدول وتعزيز التعاون مع دول العالم الثالث على أساس الثوابت والمبادئ الخمسة وهي:
 - الاحترام المتبادل.
 - سلامة الأرضي وسيادتها.
 - عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
 - تعزيز المنفعة المتبادلة.
 - تعزيز التعايش السلمي.

حقائق عن النظام السياسي

- السلطة في الصين بيد الشعب.
أما الأجهزة التي يمارس الشعب سلطتها بها فهي:

 - المجلس الوطني لنواب الشعب.
 - مجالس نواب الشعب المحلية.
 - عدد النواب في المجلس الوطني الثامن لنواب الشعب (١٩٩٣ - ١٩٩٨)

- ٢ - السيدة ماجدة كبارا نائبة الرئيسة.
- ٣ - الآنسة وداد شخنورة رئيسة اللجنة الإعلامية.
- ٤ - السيدة فائقة تركية رئيسة اللجنة المالية.

الحضارة

يعجز الكلام عن وصف الحضارة التي أحطنا بها من قبل ممثلاً الاتحاد النسائي لعموم الصين في العاصمة وفيسائر المناطق والمدن التي كان لنا شرف زيارتها.

- استقبل الوفد النسائي اللبناني استقبالاً رسمياً وفتحت له صالونات الشرف في كل بلد زارها.
- خصص للوفد عدد من المرافق والمتجممات باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية.
- وفرت للوفد كل أسباب الراحة بأرفع مستوى.
- كرّم مجلس الشعب لعموم الصين الوفد النسائي اللبناني في قصره مثلته نائبة رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.

حقائق حية عن جمهورية الصين

- تبلغ مساحة جمهورية الصين ٩,٦ مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ١,١٧ مليار نسمة وهذا العدد الهائل يمثل ٢١,٥٪ من سكان العالم تقريباً.
- إن الازدياد السريع في عدد السكان جعل حكومة الصين تواجه مشاكله بخطوات ثابتة هي:

 - تطبيق نظام لتنظيم الأسرة يقوم على تأخير الزواج وتأمين الإنجاب ثم إنجاب طفل واحد في كل عائلة.
 - اتساع مساحات البلاد وكثافة سكانها جعل الدولة تنشئ نظاماً يقوم على الحكم الذاتي الإقليمي ضمن ثوابت مشتركة في البلاد كلها خصوصاً أن الجمهورية تضم ستّاً وخمسين قومية. وهذا أمر يدعونا

- مسؤولية الأمور والقضايا اليومية في نشاطات الاتحاد.
- ٤ - من أهداف الاتحاد:
- تثبيت المساواة بين النساء والرجال
 - وضع خطة موحدة للنهوض الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية
 - توجيه النساء في طريق احترام الذات والثقة بالنفس والقدرة على تحمل المسؤولية في شتى المجالات
 - تحقيق المشاركة الفاعلة في الإدارة وتبني القوانين والمواثيق والقرارات المتعلقة بالنساء والأطفال
 - تقديم الخدمات المناسبة والضرورية إلى النساء والأطفال ومتمنين سبل الاتصال بالشعب
 - ترسیخ الوحدة بين نساء الصين على مختلف قومياتهن وإقامة روابط الصداقة والتعاون بينهن ثم بين نساء العالم، تعزيزاً لتفاهم العالمي وللسلام العالمي أيضاً

نشاطات المجلس النسائي لعلوم الصين

تبنت الحكومة خطة نيروبي في دعم وتحقيق المساواة والتنمية والسلام من أجل تقدم المرأة الصينية.

و ضمن هذه الخطة تحرك في المجالات التالية:

- المجال الاقتصادي يركز الاتحاد على أهمية البناء الاقتصادي خصوصاً في الصناعة والزراعة.
- نذكر للتوضير أن ٥٨ مليوناً من النساء موظفات في المدن ويشكلن ٣٨٪ من العاملين كما يشكلن ٤٢٪ من العاملين في بعض المناطق المتطرفة.
- تمكن الاتحاد من مساعدة النساء العاملات في الأرياف حيث يعمل ٤٠

٢٩٧٨ نائباً، بينهم ٦٢٦ نائبة أي بنسبة ٢١,٢٪ من النساء). والمرأة الصينية تتولى ثلات وزارات هي:

- وزارة الاقتصاد
 - وزارة الشؤون العلمية
 - وزارة تنظيم الأسرة
 - وهناك ١٤ نائبة وزير
- ٤ - رئيسة الاتحاد النسائي لعلوم الصين، السيدة تشى موهاوا هي حالياً نائبة رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.
- ٥ - في جمهورية الصين أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية متعددة أهمها:
- اتحاد نقابات العمال لعلوم الصين.
 - الاتحاد النسائي لعلوم الصين، وهو منظمة جامعة اجتماعية مؤلفة من نساء يتمنين إلى مختلف القوميات والأوساط. وهدف هذا الاتحاد النضال المستمر من أجل المزيد من تحرير المرأة.

الاتحاد النسائي لعلوم الصين

تأسس هذا الاتحاد في أبريل ١٩٤٩. رئيسه تعاونها ثمانى نائبات رئيسة فضلاً عن رئيسيات فروع الاتحاد في المناطق والمدن والأرياف.

لقد تشرفتنا بمقابلة عدد كبير من المسؤولات في بيجين وهانجو وشنغهاي وأطلعنا على أوضاع النساء الصينيات، منها:

- المرأة الصينية موجودة وفاعلة في الحزب وفي الدوائر الحكومية وفي المؤسسات الشعبية والتربوية والعلمية والثقافية والصحية.
- يتميى إلى الاتحاد النسائي لجان النساء العاملات في المصانع وفي النقابات.
- القيادة العليا للاتحاد وفي المجلس الأعلى للنساء في الصين تجتمع كل خمس سنوات وتقرر خطة العمل للفترة المقبلة. ثم تنتخب الهيئة التنفيذية التي تتصرف بدورها اللجنة الدائمة. هذه اللجنة الدائمة تتولى

مصانع التحف الفنية وصناعة الشاي

زرنا عدداً من هذه المصانع، معظم العاملات فيها من النساء.

٢ - المجال التربوي

أ - وجه الاتحاد اهتمامه لرفع مستوى الوعي عند النساء في مجالات التخصص المختلفة. كما وجه نشاطاته واهتماماته لرفع مستوى التعليم في المدارس والجامعات وتعزيز التدريب الميداني والريفي لاكتساب المهارات المطلوبة، والتأكد على التعليم الأساسي للفتيات والهدف تخفيف عدد المتسربات والأميات.

ب - نسبة الأميات في الصين تشكل ٧٠٪ من مجموع الأميين. لكن الاهتمام موجه لتقليل هذه النسبة بين النساء والرجال.

ج - التعليم الإلزامي مفروض حتى سن التاسعة ويكافأ من سكان الأرياف كل من يتابع دراسته في المرحلة الثانوية والجامعة. هدف الخطة التربوية محظوظاً في الصين في مطلع عام ٢٠٠٠.

بلغت نسبة الفتيات في مدارس شنغهاي بين سن ٤٩ سنة ٩٩,٧٪ من مجموع الطلاب. ولا توجد فيها أمية في الصين، تبلغ نسبة الطالبات في المدارس ٣٦٪ من مجموع الطلاب.

د - في جمهورية الصين عشرة آلاف دور حضانة تابعة للاتحاد بكافة فروعه ومرافقه. أقيمت هذه الدور خدمة للنساء العاملات ولتأمين النمو الصحيح للأطفال في غياب والديهم.

زرنا عدداً منها واستوقفنا حسن الرعاية والعناية.

ه - أقام الاتحاد النسائي تجمعات للأطفال وهي مخصصة للنشاطات غير المدرسية من سن الثالثة حتى الرابعة عشرة.

وسائل الترفيه فيها فردية وجماعية.

زرنا بعضها في بيجين وهانجو وشنغهاي. ومن الدروس غير النظامية

مليوناً منهن في المصانع والمزارع، وتمكن بعضهن من الحصول على مرتب متوفقة.

لقد تشرفت بزيارة المركز الزراعي في ضواحي مدينة هانجو الذي يشرف على مزرعة نموذجية تتبع القطن والرز، كما زرنا مصانع للأسمدة والمواد الكيماوية ومصانع لتلوين الملابس ومعامل للنسيج. المرأة العاملة في تلك المصانع تتمتع بمنافع اجتماعية تناول السكن والاستئفاء. أما سن التقاعد فتبلغ في الخامسة والخمسين.

مصنع الحرير

الصين عريقة جداً في صناعة الحرير. زرنا متحف الحرير في هانجو الذي تبلغ مساحته (٥٠,٠٠٠) متر مربع.

صناعة الحرير في الصين تعود إلى خمسة آلاف وستمائة سنة (٥٦٠٠) وقد تطور إنتاج الحرير في الصين وازداد بنسبة كبيرة جداً.

زرنا مصنع الحرير في مدينة شنغهاي وهو متخصص في الرسم والتصميم والتلوين.

صادراته السنوية ٢٠ مليون دولار.

يعمل فيه ١٣٠٠٠ عامل ستة آلاف منهم من النساء. تدير هذا المصنع العظيم امرأة.

منطقة الصادرات أو مركز التخطيط

زرنا هذه المنطقة في شنغهاي، لفتتنا:

أ - مشاركة المرأة في القرار الاقتصادي بوجودها في كل المجالس التمثيلية والبلديات والدوائر الفنية.

ب - امرأة في التاسعة والعشرين من عمرها صممت جسراً في ثلاث طبقات دائرة، وأخرى صممت برج التلفزيون.

خصوصاً في الأرياف.
لقد زرنا في هذا المجال الشارع النموذجي لأكبر مجموعة سكن للعمال في شنغهاي تديره امرأة.

- ١ - تبلغ مساحة المجموعة ١,٢٥٠ كيلومتر.
- ٢ - عدد سكانه ٢٥٠٠٠ نسمة.
- ٣ - فيه ١٧ ألف عائلة.
- ٤ - بنية مؤلفة من ٢٩ طابقاً.
- ٥ - في هذا المجمع أربع ثانويات و٦ مدارس ابتدائية وعشرين رياض أطفال ومدرستان للتعليم المهني والتقني.
- ٦ - فيه مستشفى ومستوصفات.
- ٧ - في المجمع أيضاً مستشفى خاص للمسنين وروضة لهم وحدائق للأطفال، ومراكيز للشباب وتعاونيات.

٤ - المجال القانوني

- أ - يسعى الاتحاد لتوسيع المفاهيم المدنية والرؤية التقدمية عند النساء لرفع مستوىوعيها لحقوقها.
- ب - توجيه الرأي العام لتقبل حقوق المرأة.
- ج - الإشراف على تطبيق القرارات المختصة بالعمل وحماية النساء العاملات. نذكر على سبيل المثال بندًا من قانون الزواج الذي يسمح للمرأة بأن تحفظ باسمها، ويمنع تعدد الزوجات، ويقر المساواة في المسؤوليات بين المرأة والرجل، كما يمنع حرية الطلاق إذا وافق عليها الزوجان.

رغم النصوص المنصفة وجهود الاتحاد النسائي لا يزال المجتمع الصيني يواجه بعض المشاكل لتحقيق المساواة في بعض الأوساط. ويعود هذا إلى العوامل الثقافية والتربوية والبيئية. ومنها تدني نوع العمل، وانشغال المرأة في الأرياف اشتغالاً كاملاً في العمل المترizi.

فيها الكمبيوتر، والكهرباء، والرقص والغناء، والرسم، والسباحة، والرياضية، والعزف على مختلف الآلات الموسيقية.

هذه الجمعيات متعددة للأولاد يتعارفون ويتصادقون ويحافظ كل تلميذ بعناية خاصة. المتفوقون منهم يمثلون بلادهم في المباريات العالمية.

يستقبل هذا المجمع ما يقارب مليون طفل سنوياً.

و - أنشأ الاتحاد النسائي أيضاً مدارس لإرشاد الأهل في تربية الأطفال في مراحل نموهم من سن ٤ - ١٤ سنة.

ز - أنشأ الاتحاد مدارس للأمهات الحوامل ومدارس للتأهيل للزواج.

ح - تستثني للوفد اللبناني زيارة جامعة في شنغهاي وهي واحدة من ست وثلاثين جامعة في تلك المدينة.

تضم هذه الجامعة (١٤٠٠) طالب يستعدون للحصول إما على شهادة الماجستير أو الدكتوراه في مجال التربية والتعليم.

هذه الجامعة تضم (٤٠٠٠) موظف و(٣٠٠٠) أستاذ. عدد كلياتها ثمانية فيها ثلاثة وعشرون قسماً وتضم أيضاً سبعه وعشرين معهداً للتحصيل العلمي ومكتبة ومطبعة فضلاً عن أربع مدارس نموذجية وروضات أطفال ملحقة بها.

نسبة الفتيات بين الطلاب هي خمسون بالمائة. ويشكل النساء فيها ثلث الهيئة التعليمية. نضيف أن نسبة النساء العاملات في مجال التعليم العالي في الصين هي ٢٦٪.

٣ - المجال الاجتماعي

أ - أخذ الاتحاد النسائي على عاتقه تحسين أوضاع النساء في البيئات الفقيرة وذلك بدمجهن في مسيرة النهضة والتطور الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة والإنتاج.

ب - ويسعى الاتحاد لنشر المعلومات الصحية عند النساء لتخفيض نسبة الوفيات عند النساء الحوامل وعند الأطفال ولرفع مستوى الوعي

جال الطبيعة في الصين

الطبيعة في بلاد الصين ساحرة بمناظرها الخلابة وأنهارها وبحيراتها وسخاء تربتها مما يعجز القلم عن وصفه.

أذكر على سبيل المثال البحيرة الغربية وحدائق الأشجار المتنوعة، وحدائق إنتاج الشاي في هانجو، وتوصف هذه المدينة بأنها جنة الأرض.

التاريخ العريق

تاريخ الصين عريق وقديم. هي غنية بأثارها الفنية والثقافية وكلها تعبر عن حضارة غنية لها تقاليدها وعاداتها الفريدة.

زرتنا القصر الإمبراطوري في بكين، كما زرنا السور الصيني العظيم، ولا بد من ذكر الفنون المتنوعة، منها الأوبرا والعزف الموسيقي الرائع والفنون الشعبية المتنوعة في الرقص والألعاب البهلوانية الخارقة وتزيينها.

المطبخ الصيني

المطبخ الصيني صحي جداً وغني جداً ومتنوع جداً. وهو يرحم المعدة ويرضيها، وكلكم يعرف طعم الشاي باليسرين.

في هذا المجال أذكر الضيافة الكريمة التي أحطنا بها في كل المناطق والمدن التي زرنا.

المرأة الصينية والسلام

الاتحاد النسائي لعموم الصين يعتبر السلام محوراً أساسياً في الاستقرار المحلي والعالمي. وقد أكدت لنا النائبة الأولى لرئيسة الاتحاد وهي عضو في مجلس الشعب أن المرأة الصينية مهتمة جداً بموضوع السلام في المنطقة العربية، وهي تدعم مقررات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب اللبناني وسلامة أراضيه.

ملاحظات ختامية

١ - إن الشعب الصيني شعب يؤمن بالعمل والنظام والاكتفاء الذاتي. وهو متعلق بأرضه وبترابه وبقيمته الخلقية.

٢ - إن المرأة في الصين تشكل على الصعيدين الشعبي والحكومي دعامة قوية لتقدم البلاد وازدهارها.

٣ - إن دور الصين في العالم الجديد سيكون دوراً بارزاً في شتى المجالات.

٤ - ستشهد بيجين في سنة ١٩٩٥ مؤتمراً نسائياً عالمياً ضخماً، يستقطب كل القيادات والتجمعات النسائية في العالم.

لقد قام الوفد النسائي اللبناني بزيارة المسؤوليات عن تنظيم المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بقصد تبادل الآراء والتزود بالمعلومات اللازمة لتسهيل مهمة مشاركة المرأة اللبنانية في المنتدى، خلال المؤتمر.

٥ - ويسريني أن أذكر أن هذه الزيارة قد سبقتها زيارة للصين برئاسة السيدة زاهية سلمان منذ سبعة عشر عاماً. واعتبر الاتحاد زيارتنا استمراً للصداق، وقد حملتني المسؤوليات في الاتحاد سلامهن إلى السيدة زاهية سلمان مع هدية فنيسة من الصناعة الصينية.

يعود الضيف من مثل هذه الزيارة الفنية والمفيدة محملاً بالmemorabilia والأراء والفوائد.

إن صورة الصين العظيمة ستبقى في ذاكرتنا الجيدة وستتمثل في نشاطاتنا الساعية إلى العمران والتقدم والمساواة والسلام.

والشكر المكرر لأنجواتنا في الاتحاد النسائي لعموم الصين، ولسعادة سفير جمهورية الصين الشعبية في لبنان، وللسيدة قرينته، ولأركان السفارة، وللذين لبوا دعوتنا لحضور هذا اللقاء.
وإلى لقاءات أخرى، وشكراً.

- مشاركة المرأة على قدم المساواة في المجتمع هي الضمانة للإدماج التام في المجهود الإنمائي الكلي.
 - أهمية دور المرأة في تعزيز السلم العالمي.

ولقد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات دولية في هذا المجال أكدت خلالها الالتزام الدولي بالقضاء على التمييز القائم على الجنس، كما أن الأمم المتحدة بشتى لجانها وفروعها عملت على وضع استراتيجيات للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠.

وُعِدَ المؤتمر العالمي الأول للمرأة عام ١٩٧٥ في مكسيكو، وُعِدَ المؤتمر الثاني في كوبنهاغن، أما المؤتمر الثالث فقد في نيروبي عام ١٩٨٥، ونحن اليوم في صدد التحضير للمؤتمر الرابع الذي سيُعقد في سجنن - الصين ١٩٩٥.

واستعداداً لهذا الحدث العالمي دعت الأمم المتحدة منذ آذار ١٩٩٢ جميع حكومات العالم لتأليف لجان وطنية للتحضير لمؤتمر يجتمع الحكومي، كما دعت إلى تأليف لجان أهلية للتحضير للمتدى الأهلي الذي سيعقد قبل المؤتمر.

لبي المجلس النسائي هذه الدعوة، وهو يمثل أوسعاً قاعدة للتجمع النسائي في لبنان وبالاشتراك والتعاون مع مؤسسة فريديريش إيريت، دعا المجلس نخبة من الأفراد والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة وألفت اللجنة الأهلية التي أخذت على عاتقها التنسيق مع اللجنة الوطنية عند تأليفها، ومتاجدة موضع المؤتمرات مع الجهات الأهلية في جميع مناطق لبنان.

تتألف اللجنة الأهلية من عدد من النواب ومن ممثلي مختلف النقابات (نقابة الصحافة ونقابة المحامين ونقابة المحررين ونقابة المعلمين والاتحاد العمالي العام) كما تضم اللجنة أستاذة جامعيين وممثلات عن المجلس النسائي اللبناني وممثل مؤسسة فريديريش إبيرت. ويشترطني أن أذكر بالتفصيل أسماء أعضاء اللجنة الأهلية:

مؤتمر صحفي لإعلان تأليف اللجنة الأهلية
للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين * ١٩٩٥

سعادة النقيب الأستاذ محمد البعليكي
حضره الأخوات من الأسرة الإعلامية

حضرت ممثلي المؤسسات الثقافية والاجتماعية والدولية أيها الأصدقاء جميعاً

موضوع اجتماعنا اليوم هو المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في جمهورية الصين الشعبية في بكين في أيلول ١٩٩٥ لطرح قضايا المرأة حول محاور المساواة والتنمية والسلام. هذه المحاور الأساسية لم تغب أبداً عن واقع المرأة المناضلة في لبنان وأفاقها. وكان صمودها خلال محنة الوطن أبلغ دليل على إيمانها بدورها في مساندة هذه المحاور.

في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٣ وبدعوة من المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريديريش إيررت، تم تشكيل اللجنة الأهلية للتحضير لهذا المؤتمر العالمي الرابع وللمشاركة الفاعلة فيه.

تعريف بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة
تولى منظمة الأمم المتحدة اهتماماً وعنابة خاصة بموضوع المرأة
لأسباب وحمة أهمها:

- أن تقدم المرأة وتطورها يتصلان اتصالاً وثيقاً بتقدم الشعوب وتطورها.

(*) مؤتمر صحفي لإعلان تأليف اللجنة الأهلية للتحضير لمؤتمر بيجين وأهدافها وخطتها عملها وبرنامجهما بحضور النقيب الأستاذ محمد البعلبكي، نقابة الصحافة، في ١٥/٩/١٩٩٤.

- الدكتورة فاديا كيوان
مستشاره وزير التعليم العالي، وأستاذة جامعية.
- الدكتورة إلهام كلاب البساط
رئيسة جمعية تنظيم الأسرة، وأستاذة جامعية.
- الدكتورة لمياء شحادة
رئيسة قسم الحضارات في الجامعة الأمريكية.
- الأستاذة منى خلف
أستاذة في كلية بيروت الجامعية.

إن الترجمة الحقيقية لهذه الأهداف هي برفع مستوى الوعي لدى كل شرائح المجتمع بمختلف فئاته نساء ورجالاً شباباً وشابات وفي مجالات الحياة العامة والخاصة.

سعت اللجنة ضمن استراتيجيتها إلى كسب الدعم الحكومي والقيادات الرسمية فضلاً عن مختلف المؤسسات الأهلية، وضمن استراتيجية اللجنة الأهلية أيضاً إلى تسريع تأليف اللجنة الوطنية لتمثيل لبنان في مؤتمر بيجين تمثيلاً شاملاً وكاملاً. أما اللجنة الأهلية، فقد شاركت في مؤتمرات تحضيرية لمؤتمر بيجين في الكويت والقاهرة وهي تستعد للمشاركة في المؤتمر التحضيري الذي سيعقد في عمان من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني. ورشحت اللجنة بعض أعضائها لتقديم أوراق عمل في مؤتمر عمان. والجدير بالذكر أن الوفد اللبناني النسائي إلى مؤتمر عمان سيضمأربعين سيدة من مختلف المناطق اللبنانية.

لا شك في أن التمويل هو عصب العمل، لذلك سعت اللجنة الأهلية، وتسعى، للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها على الصعيد المحلي والدولي، فاتصلت اللجنة بمنظمة اليونيسف ومكتب الأمم المتحدة في بيروت ومكتب السوق الأوروبية المشتركة فضلاً عن المؤسسات الرسمية لدعم ميزانيتها، واللجنة في انتظار تحقيق الوعود الإيجابية.

- الدكتورة أمان كباره شعراني
رئيسة المجلس النسائي اللبناني، وأستاذة جامعية، والمنسقة العامة للجنة الأهلية.
- السيدة نائلة معوض
نائب في المجلس التأسيسي اللبناني.
- الأستاذ حبيب صادق
نائب في المجلس التأسيسي اللبناني.
- الدكتورة نور سلمان
رئيسة الهيئة الوطنية للطفل، وأستاذة جامعية، والمستشارة الثقافية للمجلس النسائي اللبناني.
- الأستاذة لور مغيلز
محامية - المستشارة القانونية في المجلس النسائي اللبناني، رئيسة لجنة المساواة في جمعية حقوق الإنسان.

- السيدةليندا مطر
المستشارة الاجتماعية للمجلس النسائي اللبناني، ورئيسة لجنة حقوق المرأة في لبنان.

- السيدة ماجدة كباره
نائبة رئيسة المجلس النسائي اللبناني، ورئيسة لجنة الأمهات.

- السيدة سعاد سلوم
نائبة رئيسة المجلس النسائي اللبناني، ورئيسة جمعية بيت المرأة الجنوبي.

- السيدة منى مراد
أستاذة جامعية، ورئيسة لجنة التخطيط والدراسات في المجلس النسائي اللبناني.

- الآنسة وداد شختورة
رئيسة اللجنة الإعلامية في المجلس النسائي اللبناني، ورئيسة التجمع النسائي الديمقراطي.

وإن إدماج المرأة في التنمية لا يعكس أبداً مظهراً سطحياً من مظاهر التحدث ولا تقليداً جاماً لأنماط التطور في المجتمعات الأخرى. هذا الإدماج هو تطور حضاري لتحرير الإنسان وإعداده لإغناء الحياة بطاقةه وأعماله.

إن النضال الأهلي في هذا المجال لا يمكن أن ينفصل عن النشاط الرسمي، لا بل هو في أمس الحاجة إلى الدعم الرسمي الذي نرجو على الدوام أن يكون منصفاً وكافياً.

أما الأسرة الإعلامية فاتكالنا عليها كبير لأن الإعلام هو المدرسة والمرجع. نرفع إلى الإعلاميين من مختلف مواقعهم شكرأً وامتناناً ونحن في الدرج الواحد سائرون. إنها درب الحق والحقيقة.
وشكرأً.

ويشرفني كرئيسة لللجنة الأهلية أن أثني بكل تقدير بالدعم المادي والمعنوي الذين قدمتهم إلى اللجنة مؤسسة فريديريش إيبرت في بيروت. وكان لها الفضل في دعم برنامج الندوات والحلقات الدراسية.

إن اللجنة الأهلية في عملها المستمر تواصل إعداد الأبحاث والدراسات، كما أنها تعلن إقامة حلقات دراسية في بيروت حسب البرنامج التالي:

- الحلقة الأولى: موضوعها «رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة» في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٤، فندق الريفييرا - بيروت.

- الحلقة الثانية: مشاركة المرأة في موقع القرار، ٧ و ٨ آذار ١٩٩٥.

- الحلقة الثالثة: دور المرأة في تعزيز الوحدة والسلام، ٢٦ و ٢٧ أيار ١٩٩٥.

أما الندوات التي ستقييمها اللجنة الأهلية في كل محافظات لبنان، فسيكون برنامجها على الشكل التالي:

- البقاع - زحلة: دور المنظمات الأهلية والحكومة من أجل تقدم المرأة على الصعيد الوطني، ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤.

- الشمال - طرابلس: تعليم النساء والفتيات، ١٥ كانون الأول ١٩٩٥.

- النبطية - الجنوب: المرأة في مواجهة الاحتلال، ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٥.

- جبل لبنان - جبيل: المرأة والإعلام، ١٨ شباط ١٩٩٥.

- الجنوب - صيدا: المرأة والعمل، ٣ كانون الثاني ١٩٩٥.

أيها السيدات والسادة،

إن اندماج المرأة في عملية التنمية ضرورة أساسية في مسيرة الإصلاح والتطوير. وإن التغيرات والتحولات السريعة والمترابطة في هذا العصر تُواجهنا بتحديات تفرض إعادة التفكير في أنواع وأحجام المسؤوليات الملقاة على عاتق المواطن رجلاً وامرأة على السواء.

ومنذ آذار ١٩٩٢ دعت الأمم المتحدة جميع حكومات أعضائها لتأليف لجان وطنية، للتحضير وللمشاركة في اللقاءات الإقليمية والدولية حتى ١٩٩٥.

ولقد وجه المجلس النسائي في حينه وتبعاً، استفادة من هذا الحدث العالمي، كتاباً إلى المسؤولين يطلب منهم الإسراع في تأليف لجنة وطنية حتى يتسعى لها القيام بالتحضير والمشاركة الفعالة غير المرتجلة.

وإدراكاً منه لأهمية التحرك وحشد الطاقات، حتى المجلس جميع أعضائه المئة والعشرين من المؤسسات الأهلية في كل مناطق لبنان، على تكثيف النشاطات المتعلقة بقضايا المرأة وإنمائها.

كما وجه المجلس النسائي اللبناني دعوة وذلك بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيربرت/مركز بيروت، إلى عدد من الأفراد والمؤسسات والهيئات المعنية بهذه التنمية، بقصد تأليف لجنة أهلية تأخذ على عاتقها التنسيق مع اللجنة الوطنية عند تأليفها، ومتابعة الموضوع مع الهيئات الأهلية في جميع المناطق.

وفي تاريخ ١٩٩٣/١١/١٩ تم تشكيل اللجنة الأهلية من السيدات والسادة:

- د. أمان كباره شعراني

رئيسة المجلس النسائي اللبناني وأستاذة جامعية.

- السيدة نائلة معوضن

نائب في المجلس النيابي اللبناني.

- الأستاذ حبيب صادق

نائب في المجلس النيابي اللبناني.

- د. نور سلمان

رئيسة الهيئة الوطنية للطفل وأستاذة جامعية والمستشارة الثقافية للمجلس النسائي اللبناني.

ورقة عمل اللجنة الأهلية لتحضير والمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥ بيجين - الصين

منذ أن أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٢٧٠/٣٠ الذي يكرس مضافة العمل على تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة، عقد المؤتمر العالمي الأول في مكسيكو عام ١٩٧٥ ، والمؤتمر الثاني في كوبنهاغن والثالث في نيروبي ١٩٨٥ وسيعقد المؤتمر العالمي الرابع من ٤ - ١٥ أيلول ١٩٩٥ في بيجين - الصين، موضوعه: «المساواة والتنمية والسلام».

تهدف هذه المؤتمرات إلى إنهاء التمييز ضد المرأة، وكفالة مشاركتها على قدم المساواة في المجتمع، لضمان الإدماج التام في المجهود الإنمائي الكلي، وزيادة إسهامها في تعزيز السلم العالمي.

وانطلقت جهود تلك المؤتمرات من محور يعتبر أن تقدم المرأة وتطورها يتصل اتصالاً وثيقاً بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في مجتمعها، وأن العوامل التي تكشف الاستغلال الاقتصادي وتجعل لها دوراً هاماً، وتعرضها للاضطهاد، إنما تتبع من الأحوال المزمنة المتعلقة بالتفاوت والظلم والاستغلال في مجال الأسرة والمجتمع، وذلك على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد تضمنت الاستراتيجيات المرتبطة للنهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ تدابير ملموسة من قبل الأعضاء المشاركين في تلك المؤتمرات، للتغلب على العقبات التي تعترض المرأة، ولتأكيد الاهتمام الدولي والتزامه بالقضاء على التمييز القائم على الجنس وذلك على أساس مبادئ المساواة التي تناولها المواقف والإعلانات العالمية والدولية.

- مندوب عن نقابة الصحافة.

- السيدة نيللي الحلو مندوبة - نقابة المحررين.

- الأستاذ نقولا برباري مندوب عن الاتحاد العمالي العام - ورئيس اتحاد نقابات القطاع التجاري.

- مندوب عن رابطة الأساتذة المتقنون في الجامعة اللبنانية.

- مندوب عن نقابة المحامين.

- الأستاذ سمير فرح ممثل مؤسسة فريديريش إيرت في لبنان.

- د. يوسف جباعي مندوب عن مؤسسة فريديريش إيرت، وأستاذ جامعي.

وقد باشرت اللجنة الأهلية اجتماعاتها لإعداد خطة عمل للمدى القصير والبعيد ترتكز أهدافها إلى استهان قدرات ومهارات وموهاب النساء في لبنان، وعلى عرض القضايا الأساسية التي تشكل عوائق أساسية. أما تقدم غالبيهن، والقيام بنشاطات تحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة سنة ١٩٩٥، فتصب جميعها في عملية تغيير للنظم الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية والقانونية بشكل يتلاءم مع استراتيجيات المؤتمر العالمي للمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥، للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠، وذلك للنهوض بالمرأة على أساس المساواة والتنمية والسلام.

إن الترجمة الحقيقة لهذه الأهداف، تتحقق برفع مستوى الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، بكل فئاته نساء ورجالاً، وشباباً وشابات، وفي الحياة العامة والخاصة، حول القضايا المتعلقة بالتمييز الجنسي وتأثيرها على كافة

- الأستاذة لور مغیزل محامية - المستشارية القانونية في المجلس النسائي اللبناني، رئيسة لجنة المساواة في جمعية حقوق الإنسان.

- السيدةليندا مطر المستشارية الاجتماعية للمجلس النسائي اللبناني، ورئيسة لجنة حقوق المرأة في لبنان.

- السيدة ماجدة كباري نائبة رئيسة المجلس النسائي اللبناني، ورئيسة لجنة الأمهات في لبنان.

- السيدة سعاد سلوم نائبة رئيسة المجلس النسائي اللبناني، ورئيسة جمعية بيت المرأة الجنوبي.

- السيدة منى مراد أستاذة جامعية ورئيسة لجنة التخطيط والدراسات في المجلس النسائي اللبناني.

- الآنسة وداد شحثورة رئيسة اللجنة الإعلامية في المجلس النسائي اللبناني، ورئيسة التجمع النسائي الديمقراطي.

- د. فادي كيوان مستشارية وزير التعليم العالي، وأستاذة جامعية.

- د. إلهام كلاب رئيسة جمعية تنظيم الأسرة، وأستاذة جامعية.

- د. لميا شحادة رئيسة قسم الحضارات في الجامعة الأمريكية.

- الأستاذة منى خلف أستاذة في كلية بيروت الجامعية.

- د. فهمية شرف الدين مديرية معهد الإنماء العربي وأستاذة جامعية.

ويتطلب أيضاً التحضير لمؤتمر المرأة العالمي سنة ١٩٩٥ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، الإجراءات التالية:

- ١ - تسجيل لبنان الرسمي في المؤتمر كعضو فاعل.
- ٢ - تأليف أو تعين الدولة لأعضاء اللجنة الوطنية للمؤتمر، مع العلم أن الدول الأعضاء المشاركة قد قامت بالتحضير والتثليل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي منذ سنة ١٩٩٥.
- ٣ - تسجيل اللجنة الأهلية اللبنانية في المنتدى للمؤتمر العالمي للمرأة سنة ١٩٩٥ بصفة استشارية.
- ٤ - التوجّه إلى القطاع الرسمي والخاص، والمؤسسات الدولية كمصادر تمويل لدعم البرنامج التحضيري.
- ٥ - التوجّه إلى وسائل الإعلام لتقديم صورة عن إنجازات المرأة في المجتمع على الصعيد الوطني والعالمي في كافة المجالات.

ولقد قررت اللجنة الأهلية وضع هيكلية لمرتكزات العمل خلال الفترة الممتدة حتى تاريخ انعقاد المؤتمر في أيلول ١٩٩٥ كما قررت أن تعمل تحت شعار:

«رفع مستوى الوعي بقضايا تميز الجنس في المجتمع اللبناني، لتحقيق المساواة والتنمية والسلام»

وذلك في الميادين القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتربيوية، والثقافية، على أن يكون التركيز ضمن محورين هما:

- ١ - العوائق والكوابح التي تمنع المرأة اللبنانية من المشاركة في التنمية.
- ٢ - الخطوات والإجراءات التي يمكن أن تتخذ في سبيل النهوض بها وتوسيع هامش مشاركتها في الحياة الوطنية، وسيكون هذا العمل موزعاً في العاصمة بيروت وفي كافة المحافظات اللبنانية.

نواحي الحياة في المجتمع.

وبالطبع هذا يتطلب جهوداً من قبل المسؤولين في الوزارات والدوائر ذات العلاقة، كما يتطلب ذلك أيضاً جهوداً من كافة الهيئات الأهلية والمؤسسات للاستفادة من خبراتهم ودعمهم، ويُتطلب كذلك عقد ندوات مستديرة، وحلقات نقاش تربوية وسياسية وعلمية واجتماعية، فضلاً عن إعداد أبحاث ودراسات وإحصاءات، وتنظيم مؤتمر وطني، والمشاركة في مؤتمرات إقليمية لبيان واقع المرأة اللبنانية وتحليله، ووضع خطة مستقبلية لطموحات المجتمع في إنمائها وتطورها ومشاركتها الفعالة، ضمن الرؤية التي حددتها لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة في المجالات الثمانية التالية:

- ١ - التمييز في مجال المشاركة في السلطة وموقع اتخاذ القرار في كافة المستويات.
 - ٢ - نقص الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدم المرأة.
 - ٣ - نقص الوعي والالتزام بحقوق المرأة المقررة والمعترف بها على الصعيدين الوطني والدولي.
 - ٤ - الفقر.
 - ٥ - التمييز في تمكين المرأة من المشاركة في وضع وتحديد البنى والهيكلات الاقتصادية والسياسات في عملية الإنتاج ذاتها.
 - ٦ - التمييز في تمكين المرأة من دخول مجالات التعليم والصحة والعمل وال المجالات الأخرى لزيادة الوعي بحقوق المرأة ومدى جدوى الاستفادة من قدراتها وطاقاتها.
 - ٧ - العنف ضد المرأة.
 - ٨ - أثر الحروب والنزاعات المسلحة المستمرة الوطنية والدولية على أوضاع المرأة.
- وسترقى مع هذه الخطة الميادين الفرعية لهذه المجالات لتكون أساساً للأبحاث والدراسات والإحصاءات الوطنية.

| | | |
|--|---------------------|--|
| الحكومة. | | |
| المجتمع الدولي لمنظمة العمل الدولية بشأن تحقيق المساواة للمرأة في عالم متغير: تحديات المستقبل. | نيسان | |
| عمان/الأردن - اجتماع فريق الخبراء الإقليمي بشأن المرأة والتنمية (غربي آسيا). | ٤ - ٨ أيلول | |
| القاهرة/مصر - مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية. | ٥ - ١٣ أيلول | |
| عمان/الأردن، المؤتمر التحضيري الإقليمي لغربي آسيا. | ٦ - ١٠ تشرين الثاني | |
| | عام ١٩٩٥ | |
| لجنة المساواة بين المرأة والرجل. | بداية ١٩٩٥ | |
| - المجلس الأوروبي «المساواة والديمقراطية». | | |
| - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. | كانون الثاني | |
| - ندوة يوينسكو عن «المرأة ووسائل الإعلام». | شباط | |
| - نيويورك - اجتماعات ومشاورات المنظمات غير الحكومية. | ٩ - ٢٤ آذار | |
| - منتدى المنظمات الحكومية. | ٣٠ آب - ٨ أيلول | |
| - بكين/الصين - المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. | ٤ - ١٥ أيلول | |

أما من ناحية التمويل فإن اللجنة الأهلية ستوجه إلى الدولة اللبنانية، وإلى القطاع الخاص، وإلى المؤسسات الدولية لدعم موازتها حتى تصبح قادرة على التنفيذ. وسترقى اللجنة الأهلية هذه الخطة بموازنة تقديرية لإجراءات العمل والتنفيذ.

المرفقات: المجالات والميادين الفرعية للرؤية التي حدتها لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

وفي إطار التحضير للمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع، تدرك اللجنة الأهلية أهمية القيام باحصاءات ودراسات وأبحاث تضمها في ملفات ثلاثة:

- ١ - المساواة
- ٢ - التنمية
- ٣ - السلام

هذه الملفات تؤهلها للمشاركة الفعالة في المنتدى، وذلك عن طريق استقطاب الكفاءات وذوي الاختصاص في هذه المجالات. لذلك يمكن أن تم الإجراءات التنظيمية لهذه الخطة عن طريق تأليف لجان من أعضاء اللجنة الأهلية لوضع البند التفصيلي تحضيراً للتنفيذ. وهذه اللجان هي:

- ١ - اللجنة الإدارية
- ٢ - لجنة حلقات العمل والندوات
- ٣ - اللجنة المالية
- ٤ - اللجنة الإعلامية
- ٥ - لجنة المراسلات الخارجية
- ٦ - لجنة تحضير الملفات لمؤتمر بكين

كما ترى اللجنة الأهلية أن تغطية نشاطاتها والقيام بحملات إعلامية في تحضير «سبوتات» وندوات إذاعية وتلفزيونية تعمم فائدة الوعي على كافة الشرائح الاجتماعية.

ومن الأمور التي تطمح إليها اللجنة الأهلية، أن تمثل في اللقاءات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تنظمها منظمات الأمم المتحدة حتى أيلول ١٩٩٥، وهي كما يلي بالنسبة للعناوين ومواعيد انعقادها خلال عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

عام ١٩٩٤

نيويورك - مشاورات واجتماعات المنظمات غير

٣ - ١٨ آذار

٣ - التمييز في تمكين المرأة من دخول مجالات التعليم، والصحة والعمل وال المجالات الأخرى، لزيادة الوعي لحقوق المرأة وضرورة الاستفادة من قدراتها وطاقتها

- مدى الفجوة بين استثمار طاقات النساء والرجال والفتيات والأولاد وكيف تتطور مع مرور الزمن.

- التعليم، الأمية، وخاصة بين ١٥ - ٢٤.

- إكمال الدراسة - خريجو المرحلة الثانوية، والتعليم الفني، في الجامعات، في الهندسة، في مهنة التعليم.

- الصحة - مدى توفر الخدمات.

- الاتجاه الإيجابي بين النساء تجاه الرعاية الصحية.

- العمل - نسبة النساء في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي.

٤ - الفقر

- النساء المعيلات لأسرهن.

- البطالة في المدن.

- المراكز العامة للرعاية اليومية بالأطفال تبين مدى توفر بدائل وإمكانيات تجعل المرأة قادرة على العمل.

- التدريب المهني للنساء والرجال.

٥ - نقص الوعي والالتزام بحقوق المرأة المعترف بها وطنياً ودولياً

- مدى تطور الأساس القانوني لواقع المساواة بين الرجال والنساء.

- التدابير الأساسية التي وضعت لزيادة الوعي بين النساء والرجال لحقوق المرأة.

المجالات والميادين الفرعية للرؤية التي حددتها لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة

١ - التمييز في المشاركة بالسلطة وفي موقع اتخاذ القرار في كافة المستويات

- المشاركة في البرلمان وال المجالس العامة.

- المشاركة في الحكومة.

- المشاركة في الشؤون الخارجية (العلاقات الدولية).

- المشاركة في المؤسسات المحلية الوطنية (في البلديات والهيئات التشريعية للدولة).

- كبار العاملين برؤوس أموالهم الخاصة - مؤشر وجود المرأة في موقع اتخاذ القرار الاقتصادي في القطاع الخاص.

- كبار العاملين في الحقول الإدارية.

- أصحاب وأرباب مؤسسات العمل - مؤشر على وجود المرأة كصاحبة قرار اقتصادي في القطاع الخاص وجودها في مجالس الإدارة في القطاع الخاص والعام.

٢ - أثر النزاعات المسلحة والحروب المستمرة على المرأة على الصعيدين الوطني والدولي

- المهجرن.

- مشاركة المرأة في القوات العسكرية.

- تحمل المرأة أعباء الحرب.

٦ - العنف ضد المرأة

- الإجراءات الخاصة المتبعة لتعزيز القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة.

- الأساليب المتبعة لحماية المرأة من الاستغلال والاضطهاد.

- مشاركة المرأة في السلطة القضائية.

- مشاركة المرأة في أعمال الشرطة والأمن العام.

- النقص في الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدم المرأة مثل (وزارة - مكتب).

- المنظمات غير الحكومية من أجل تقدم المرأة على الصعيد الوطني.

٧ - التمييز في تمكين المرأة المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي ورسم السياسات وفي العملية الإنتاجية ذاتها.

- الحسابات في البنوك الرسمية تبين مدى إمكانية المرأة لحساب مؤمن أو مضمون رسمياً.

- وجود المرأة في مجالس الإدارة في القطاع العام والخاص.

مؤتمر صحفي لإعلان بيروت*

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يجتمع عشرات الآلاف من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم في بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، وفي هذا المؤتمر سيعمل المشاركون على تقييم التغيرات التي لحقت بوضع المرأة على مدار العقد الماضي، أي منذ مؤتمر نيروبي ١٩٨٥، واتخاذ خطوات لوضع القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمرأة في صدارة جدول أعمال المهام الدولية والوطنية.

من أجل هذا الهدف، قامت اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع وتتألفت من شخصيات نياية وهيئات ثقافية ونقابية، بمبادرة من المجلس النسائي اللبناني. وقد استهدفت اللجنة في نشاطاتها على مدار السنة الماضية وخلال السنة الحالية وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين، أن تلم الواقع المرأة اللبنانية والعوائق والمشكلات التي تواجهها وأن ترسم مع نساء لبنان ورجاله ومسؤوليه الخطوات الالزمة من أجل تمكين المرأة من الاندماج في عملية التنمية وتحسين شروط حياتها وتطوير طاقتها.

فالمرأة اللبنانية لا تزال بعيدة عن المشاركة في القرار على المستويات كافة. كما أنها تواجه مزيداً من التضارب بين دورها في الحياة ودورها في الأسرة.

وانطلاقاً من هذا الواقع،

وإدراكاً بأن تحقيق التنمية الشاملة في لبنان بما تقتضيه من تركيز على

(*) مؤتمر صحفي لإعلان بيروت في ختام الحلقة الدراسية التينظمتها اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين في فندق الريفيرا، بيروت، ١٩٩٥/٣/٨.

- لبنان من احتلال واعتقال وهجرة، والعمل على تركيز دور المرأة في إرساء السلام العادل والشامل.
- ٢ - اعتبار العنف ضد المرأة أثناء الحرب والتزاع المسلح من جرائم الحرب التي يعاقب عليها القانون ويسجن مرتكبيها، والقيام بحملات من أجل الإفراج عن المعتقلات والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.
 - ٣ - إفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في حل التزاعات الوطنية ومواجهة آثار الحرب.
 - ٤ - إعطاء أولوية للتنمية البشرية، وخصوصاً المرأة، والاهتمام بمحو الأمية، وتوفير فرص التعليم المتعددة لها، والنهوض بها، وتعزيز مكانتها.
 - ٥ - دعم عمل المرأة كحق أساسي لها، وتنمية قيم العمل، وإعادة تأهيلها تقنياً في الميادين الجديدة غير التقليدية في ضوء التقدم التكنولوجي بما يخدم أغراض التنمية.
 - ٦ - مواجهة البطالة، وخصوصاً عند المرأة، والقضاء على العوامل التي تزيد الفقر بين النساء، وتأهيل المرأة لمواجهة تحدياته وتعزيز اعتمادها على ذاتها.
 - ٧ - تطوير وتطبيق سياسة وبرامج وأنشطة متكاملة هدفها تطوير قدرات المرأة وحسن استغلالها.
 - ٨ - اعتبار العنف ضد المرأة في المنزل وفي العمل من الأعمال التي يعاقب عليها القانون.

واهتماء بالمبادئ الواردة في هذا الإعلان وسعياً لتحقيق ما تضمنه من أهداف، فإننا ندعو المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية وجميع أفراد مجتمعنا نساء ورجالاً، شباباً وشابات إلى ما يلي:

- ١ - دعوة الحكومة ومجلس النواب للموافقة على اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة وتطبيقاتها بما يتلاءم والتشريعات الوطنية، والسعى لتطوير التشريعات التي تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة اللبنانية لا سيما ما يتعلق منها بالعلاقات داخل الأسرة،

التنمية البشرية يتطلب تحقيق التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع والمساواة بين حقوق المرأة والرجل، وإنمائياً بأن المرأة اللبنانية في ظل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وسائر الشروط الموضوعية لحركتها وفاعليتها في الجهود الإنمائية قادرة على التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها وطنها لبنان، والتزاماً بالثوابت الوطنية التي تؤمن بها وبسيادة لبنان واستقلاله والدفاع عن أرضه،

ترى:

- ١ - أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.
- ٢ - أن مشاركة المرأة في التنمية ضرورة ملحة للوصول إلى مستوى مرضٍ من الرفاه والرخاء في وطننا لبنان بما يعنيه من تقدم اقتصادي وسياسي واجتماعي وعدلة وديمقراطية وحماية لحقوق الإنسان.
- ٣ - أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، والأم هي ركيزة أساسية فيها، ويجب تهيئة كل الظروف المناسبة للمحافظة على سلامتها، ورفع مستوى معيشتها، وحماية قيمها، وتماسكها، وتوفير فرص العيش الكريم لأفرادها، وأن هناك ضرورة للإدراك السليم لاحتياجات المرأة الذاتية لإنسان.
- ٤ - أن المرأة تتطلع كالرجل تماماً بدور بالغ الأهمية في المجتمع لا يوصفها أمّا فحسب، بل كعنصر أساسي في المشاركة في القرار في الأسرة وفي إدارة الموارد والعمل الاقتصادي والسياسي والتنمية الوطنية.
- ٥ - أن الديمقراطية في لبنان والعمل الجماعي يجب أن يلقي الدعم من خلال احترام إرادة الإنسان وقدراته الإبداعية في ظل قوانين وتشريعات مناسبة تحمي مكتسباته وتحترم إنسانيته وحقوقه.
- وفي ضوء كل ذلك، لا بد من:
- ٦ - مواجهة الأساليب التي تستخدمها إسرائيل لانتهاك حقوق الإنسان في

الحياتية التي تواجهها المرأة اللبنانية بغية التوصل إلى السياسات والبرامج الهدافة لحل هذه المشكلات والصعاب، وتحسين وضعها ونوعية حياتها.

وبالعمل، وبالضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والتعاقد، وإجازات الأومة، والتعيين، وفرص الترقى الوظيفي، والتعليم، وغير ذلك. كما يجب التمييز بين الأفكار الاجتماعية الخاطئة والفهم الصحيح للدين.

٢ - تضمين السياسات والبرامج المعتمدة من قبل الحكومة الخطوات التي ترمي إلى تحسين مكانة المرأة كهدف من أهداف الخطط الإنمائية الوطنية.

٣ - تضمين السياسات الإعلامية العناصر الازمة لاحترام شخصية المرأة ولكتينتها الذاتية.

٤ - إلزام أصحاب القرار باستشارة المنظمات الأهلية غير الحكومية عند رسم السياسات وتنفيذها، ودعم المنظمات مادياً وفنياً وإدارياً، وتنسيق علاقاتها بالمؤسسات الرسمية الحكومية والمنظمات العربية والدولية فيما تقوم به من برامج وخدمات تنمية مختلفة.

٥ - عدم اتخاذ الدور الإنجابي للمرأة بأي شكل من الأشكال سبيلاً للحد من حق المرأة في العمل والتعليم والمشاركة في الحياة العامة.

٦ - رسم السياسات والبرامج التي تساعد على:

(أ) إسهام المرأة في العمل في مختلف النشاطات المجتمعية وعلى مختلف مستوياتها بما يعزز المساواة بين المرأة والرجل مع توفير الظروف والخدمات التي تساعد على هذا الإسهام.

(ب) زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة على اختلاف مستوياتها وخاصة مستويات المشاركة في اتخاذ القرار.

(ج) دعم المجلس النسائي اللبناني والمنظمات الأهلية للقيام بدورها في مجال رفع مستوى الوعي عند النساء بغية إسهامهن في التنمية ومشاركتهن في جوانب الحياة كافة والعمل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للاستفادة من البرامج والدراسات والتدريب المتعلقة بالمرأة والتنسيق معها.

(د) إجراء البحوث والدراسات المعمقة لتشخيص المشكلات والصعوبات

- ١ - مراجعة وتقدير مدى تقدم المرأة منذ العام ١٩٨٥، وفي ضوء استراتيجيات نيروبي التعلية للنهوض بالمرأة لعام ٢٠٠٠.
 - ٢ - تعبئة وحشد طاقات النساء والرجال على كافة المستويات، من مستوى القاعدة حتى مستوى رسم السياسات لتحقيق أهداف المؤتمر.
 - ٣ - تبني قاعدة عمل تركز على بعض القضايا الأساسية التي يمكن اعتبارها عقبات رئيسية أمام تقدم غالبية النساء في العالم.
 - ٤ - تحديد الأولويات التي يجب اتباعها لتطبيق الاستراتيجيات داخل نظام الأمم الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠.
- وحددت الأمم المتحدة محاور خطة العمل باثني عشر محوراً وهي:
- ١ - الفقر، ٢ - التربية، ٣ - الصحة، ٤ - العنف، ٥ - التزاعات المسلحة وغيرها، ٦ - المساهمة الاقتصادية، ٧ - المشاركة في السلطة واتخاذ القرار، ٨ - الآليات الوطنية والدولية، ٩ - حقوق الإنسان، ١٠ - وسائل الإعلام، ١١ - البيئة والتنمية، ١٢ - الطفولة.
- خلال العقدين الماضيين برز اهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدور المنظمات غير الحكومية وهي منظمات فاعلة وناشطة. وقد تم تعيين الدكتورة هيفاء أبو غزالة (الأردن) منسقة لهذه الهيئات في منظمة غربي آسيا ونحن منها، كما تم تعيين الدكتورة هدى بدران (مصر) منسقة لمنظمات شمالي أفريقيا. وتم اختيار ضابطة اتصال من كل بلد عربي. من لبنان اختيرت الدكتورة أمان كباره شعراني.
- أما ضابطات الاتصال فقد شكلن بدورهن اللجنة التحضيرية العربية للإعداد للمتدى برئاسة المنسقين الإقليميين.

تأليف اللجنة ونشاطاتها

دعت الأمم المتحدة كل دولة من أعضائها لتشكيل لجتين: واحدة أهلية وواحدة وطنية رسمية. فكان للمجلس النسائي اللبناني فضل تشكيل اللجنة

مؤتمر صحفي عن مشاركة اللجنة الأهلية في منتدى المنظمات غير الحكومية في بيجين*

مقدمة: تاريخ المؤتمرات النسائية

انطلاقاً من القناعة بدور المرأة المهم في عالمنا المعاصر والمتطور، قررت الأمم المتحدة تخصيص عام دولي للمرأة وذلك سنة ١٩٧٥. وخلال هذا العام نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً نسانياً عالمياً تحت شعار المساواة والتنمية والسلام في مكسيكو عاصمة المكسيك. في هذا المؤتمر أعلن عقد المرأة وثبت برنامج النصف الأول من العقد.

وستة ١٩٨٠ عقد مؤتمر ثان في مدينة كوبنهاغن (الدانمارك) أقرت فيه خطة عمل النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة. هنا العقد ركز على ضرورة تحقيق مشاركة كاملة في القرارات.

أما المؤتمر الثالث فقد في عام ١٩٨٥ في نيروبي (كينيا) وفيه أقرت استراتيجية نيروبي التعلية للمرأة لعام ٢٠٠٠، وهي إطار عمل للتحرك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز المساواة والفرص أمام المرأة. ومن أجل تطبيق استراتيجية نيروبي، ولتصبح المساواة حقيقة في بداية القرن الحادي والعشرين، عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة سنة ١٩٩٥ في بيجين الصين بين ٣٠ آب و ١٥ أيلول تحت شعار «العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام». وتلخص أهداف مؤتمر بيجين الرئيسية في النقاط التالية:

(*) مؤتمر صحفي حول مشاركة اللجنة الأهلية في منتدى المنظمات غير الحكومية في بيجين. (٣٠ آب - ٨ أيلول) بحضور نقيب الصحافة الأستاذ محمد البعلبكي، نقابة الصحافة، في ٢٧/٩/١٩٩٥.

امرأة من ١٦ بلداً وقد تألف وفد اللجنة الأهلية من ٦٠ امرأة. وكانت مشاركته فاعلة ومميزة. في المنتدى في عمان نوقشت المشاكل التي تعاني منها المرأة العربية. وأكد على القضايا الأكثر إلحاحاً كالفقر والأمية والعنف ضد المرأة وبالطالة، ثم استراتيجية الوصول إلى موقع القرار وتحديد التشريعات وقضايا البيئة، ونتج عنه إعلان عمان الذي تضمن التوصيات الأساسية.

وعقد المؤتمر التحضيري ما قبل القمة في نيويورك من ٩٥/٣/٩ إلى ٩٥/٣/٢٤. شاركت ممثلتان عن اللجنة الأهلية مشاركة فاعلة في هذا المؤتمر وساهمتا مساهمة فعالة بتكييف اتصالاتها بالوفود العربية، وباقرار مشروع الأولويات العربية المؤلف من تسعة نقاط، وطورت النقاط في اجتماع عمان الذي عقد ما بين ١٠ - ٩٥/٦/١١ فأصبحت أربع عشرة نقطة. من الأولويات التي تضمنتها هذه النقاط: مواجهة الاحتلالات الأجنبية في البلاد العربية، وتحرير المعتقلين في السجون، وتسلط الضوء على الاحتلال الإسرائيلي لقسم كبير من أرضنا اللبنانية، وانتهاكات العدو الصهيوني لحقوق الإنسان في عمليات الاعتقال والأسر والتعذيب. تألف الوفد الأهلي اللبناني للمشاركة في المنتدى في بيجين من ستين مشاركة وبينهن عدد كبير يحضر مؤتمراً عالمياً للمرة الأولى. إن هذا المؤتمر قدم إلى المشاركين فرصه ثمينة ومفيدة للتواصل والمحوار مع المنظمات والهيئات غير الحكومية في كل أنحاء العالم. ولا شك في أن المشاركة في المؤتمرات العالمية تتطلب مهارة معينة كمهارات تسويق الأفكار والتعامل مع النص والتفاوض والتواصل مع الإعلام. وقد أعدت اللجنة الأهلية بالتعاون مع اليونيفيم (الأمم المتحدة) دورة لإعداد المشاركات في المؤتمر قبل توجههن إلى بيجين.

منتدى المنظمات غير الحكومية في بيجين

إن العمل مع المنظمات غير الحكومية ضرورة لا بد منها بالنسبة إلى المؤسسات الرسمية والحكومية، لأن الحكومات وحدها لا يمكنها حل المشاكل القائمة في بلادها.

الأهلية بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيررت. ضمت اللجنة ممثلين عن الجمعيات الأهلية والهيئات النقابية والثقافية، وكانت مهمة هذه اللجنة الأهلية الموسعة التحضير والمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بيجين. بادرت اللجنة الأهلية إلى تنظيم نشاطاتها على المستوى الداخلي أو المحلي والوطني، والخارجي، أي الإقليمي والدولي. وجميع هذه النشاطات عالجت العناوين والقضايا العشر التي حددتها منظمة الأمم المتحدة.

لقد أولت اللجنة الأهلية النشاط المحلي عناية خاصة، خصوصاً أن الغاية الأساسية من تشكيل هذه اللجنة هي إثارة الوعي لقضايا المرأة والتعرف على المعوقات والمشكلات التي تعيق تقدمها. وتم اختيار الشعار التالي: «رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة عند الجنسين» ليكون عنواناً للنشاط المحلي وإطاراً لكل الدراسات والابحاث. وقد فصلت الخطة في مستويين: الندوات في المناطق ومؤتمرات مركزية في العاصمة بيروت، وصدر على أثرها إعلان بيروت في ٨ آذار ١٩٩٥.

وسعـت اللجنة الأهلية إلى تشكيل اللجنة الوطنية. اتصلت بالمسؤولين وأصحاب القرار وطالبت بأن تمثل اللجنة الأهلية في اللجنة الوطنية بنصف أعضائها. وكانت استجابة كريمة من رئيس مجلس الوزراء لطلبنا، إذ صدر قرار وزاري بتعيين اللجنة الوطنية وضمنها ثمانية أعضاء من اللجنة الأهلية. رئيسة اللجنة الوطنية الرئيسية هي اللبنانية الأولى السيدة مني الهراوي، ونائبة الرئيسة هي السيدة رنده بري.

شاركت اللجنة الأهلية على الصعد المحلية والإقليمية والدولية في التحضير لمؤتمر بيجين وذلك بحضور مؤتمرات عقدت لهذا الغرض في الكويت والقاهرة وعمان ونيويورك.

عقد في عمان بين ٣١ تشرين الأول ١٩٩٤ و١٥ تشرين الثاني ١٩٩٤ منتدى المنظمات العربية غير الحكومية في عمان. هذا المنتدى هو من أهم الأنشطة في المنطقة العربية منذ سنة ١٩٨٥. شارك في المنتدى حوالي ٩٠٠

افتتح المنتدى في стадион الأولمبي الرياضي بمهرجان فني رائع استغرق التحضير له ستين تقريراً وتجلت فيه روعة الرقص الشعبي الجماعي في جمهورية الصين الشعبية. وكان الحضور يزيد عدده عن ٦٠ ألف مشاهد، ولقد استوعب هذا الحضور الحاشد تنظيم متفوق. السيدة جيرثرود مونجيلا السكرتيرة العامة للمؤتمر وهي وزيرة سابقة أكدت في كلمتها الافتتاحية في المناسبة عن أهمية المنظمات الأهلية وعلى هدف المنتدى الأساسي وهو تناول الخبرات والسعى لإزالة حواجز التفرقة بين نساء العالم حتى يشكل هذا التقارب صوتاً موحداً يدعو إلى المساواة والسلام والتنمية.

من نشاط المنتدى

- ندوات متعددة الأصوات حول قضاياهن المرأة.
- ورش عمل لمناقشة القضايا ومواضيع تدخل في إطار عنوان المؤتمر.
- معارض فنية للمنتجات الفنية الشعبية المحلية.
- عرض أفلام وثائقية حول واقع المرأة في مختلف البلدان والبيئات.
- لقاءات مسائية ثقافية فنية.
- مسيرات للمطالبة بحقوق المرأة ولشجب واقع تعاني منه المرأة في مختلف المجتمعات.
- تجمعات شعبية في خيم أقيمت لهذا الغرض.
- مقابلات إعلامية لعرض قضايا ومطالب.

نشاط اللجنة الأهلية اللبنانية

شارك الوفد اللبناني في كل نشاطات المنتدى الأهلية وكان أفراده يتوزعون في ورش العمل المتعددة التي فاقت قدرة كل وفد على حضورها جميعاً. إذ بلغ عدد ورش العمل يومياً ٣٥٠ ورشة وضمنها عدد كبير يدور حول محور واحد مثلاً في اليوم الواحد، ٥٨ ورشة عمل حول التربية و٦٤ ورشة عمل حول السلام.. أما لبنان فقد عقد ٦ ورشات عمل حول:

عقد منتدى المنظمات غير الحكومية في بيجين تحت شعار «المنتديات المتغيرة في عالم متغير» خلال الفترة ما بين ٣٠ آب و٨ أيلول ١٩٩٥ ، وضم المنتدى نساء ورجالاً مهتمين بقضايا المرأة. الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من الرجال انضموا إلى المنتدى بقصد واضح هو مساندة قضايا المرأة والتعرف إلى مشاكلها على خريطة العالم. وقد تحملت إحدى الجمعيات نفقات سفر ٣٠ رجل إلى المنتدى.

قال أحدهم: «أنا هنا لأعبر عن إمكانية تعاون الرجل مع المرأة لتحقيق مطالباتها، وأنا هنا لأنعلم كيف أدعم قضايا المرأة لأعلم غيري من الرجال. فتحسين وضع المرأة يعني تحسين وضعنا جميعاً».

تكونت لجنة التحضير والتخطيط للمنتدى من ٦٠ عضواً. وعقدت اجتماعات تمهيدية تحضيرية في فيينا ثم في نيويورك. وشاركت في الاجتماعات ٨٠٠ مندوية من جميع القارات.

السكرتير العام للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة هي السيدة جيرثرود مونجيلا من تنزانيا.

مديرة المنتدى الأهلي هي سوباترا مادسيت من تايلاند.

المنسقة العامة للمنتدى الأهلي هي إيرين ساثياغورو - من الفلبين.

عقد المنتدى في هاوايرو، وفي منطقة جبلية تقع في ضواحي بيجين قرب أحد النقاط السياحية لسور العظيم. مساحة هذا المقر ٤٢ هكتاراً وتبعد ٥٣ كلم عن مركز المؤتمرات العالمي الذي هو مكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن المرأة. وفي احتفال رفع العلم تمثلت الأمم المتحدة بالسيدة عصمت كتاني والصين بنائب وزير الخارجية وزيرة التخطيط والعائلة، ورئيسة الاتحاد النسائي الصيني ونائبتها.

اشترك في المنتدى ١٨٩ دولة و ٣٠ ألف مشاركة ومشاركة من كل أنحاء العالم، ٥٠٠٠ منهم من الصين.

العالمية المسؤولة التي لها تأثير سلبي على المجتمع الدولي، ولإعادة تقييم الاستراتيجيات والآليات التي اعتمدت، وتمديد النشاطات لمواجهة القوى العالمية الجديدة، والنظر إلى النساء كقوى سياسية في العالم.

- المشاركة في ورش عمل عربية حول:

- ١ - البيئة
- ٢ - التمييز ضد المرأة
- ٣ - حقوق الطفلة الأنثى
- ٤ - الأديان وحقوق المرأة
- ٥ - المرأة والعمل
- ٦ - الصحة الإنجابية والمرأة
- ٧ - المرأة والإعلام
- ٨ - المرأة والتزاعات المسلحة

والجدير بالذكر أن شخصيات عالمية رسمية وأهلية شاركت في

نشاطات المتدى منها السيدات والساسة:

- هيلاري كلينتون (الولايات المتحدة).

- سوزان مبارك (جمهورية مصر العربية).

- الأميرة بسمة بنت طلال (المملكة الأردنية الهاشمية).

- منى هراوي (لبنان).

- حنان عشاوي (فلسطين).

- فريديريك مايدر (منظمة اليونسكو).

- ٥٠٠ عضو من برلمانات تسعين بلدًا في العالم.

- مقابلات إعلامية مع إعلاميين من شتى دول العالم.

من مؤلاء الإعلاميين أولاد في سن الثالثة عشرة من مختلف البلدان بإشراف

١ - المرأة والتزاعات المسلحة

٢ - المرأة والإعلام

٣ - المرأة وال التربية

٤ - نحو مشاركة أوسع للمرأة اللبنانية في السلطة والقرار السياسي

٥ - المرأة والصحة

٦ - المرأة وحقوق الإنسان

- عرض فيلم وثائقي حول الجنوب والباقع الغربي المحتل وواقع المرأة الصامدة في الأرض المحتلة.

- مسيرة رفعت الأعلام اللبنانية وأعلنت نضال المرأة اللبنانية مع الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية، كما أعلنت، شجبها لوسائل العنف المعتمدة في السجون الإسرائيلية، ومطالبتها بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة وتطبيق القرار ٤٢٥. هذه المسيرة لاقت التأييد والتضامن من الكثيرات وغضتها وسائل إعلام عالمية متعددة.

- الاشتراك في المسيرة الكبرى التي مدت الشريط وطوله ألف متر، ويحمل أسماء توقيع نساء العالم كله دلالة على قدرتهن على تشكيل قوة وصل في العالم أجمع.

- اشتراك لبنان في معارضات الخيمة العربية بعرض متوجات ومشورات لبنانية.

- لقاء أعضاء الوفد اللبناني الأهلي بأعضاء الوفود العربية في الخيمة العربية في لقاءات يومية للتشاور والتحاور وقد قدمت في الخيمة شرائط فيديو وموسيقى وطنية عربية مختلفة.

- لقاء الوفد اللبناني بأعضاء وفود من مختلف دول العالم في الخيم المختلفة المخصصة لمناطق العالم. وقد بلغ عدد الخيم ٣٠ خيمة.

- مشاركة أعضاء الوفد اللبناني في الجلسات العامة التي كانت تعقد يومياً وهدفها تجميع المشاركات في المتدى وتوفير منبر حر لتوجيه النقد للقوى

ولقد بروز تحالفات في هذا الصدد أهمها التحالف الكاثوليكي والفاتيكانى والإسلامي والأصولى لدعم القيم الخلقية والروحية التي تساند العائلة وثبت دورها.

وليس المطلوب في هذا الخضم العالمي وحدة مطلقة في الرأي، لكن أضعف الإيمان نوع من التقارب الذي يجمي الأسرة من الفكك والاهيار، ويقي لها الأفضلية والأولوية في وجه أنواع الشواد والانحراف. وهي جزء من واقع، المهم لا يصبح مشرعاً ومقبلاً في التصوص التشريعية. ولقد أكدت اللجنة الأهلية اللبنانية في شتى المناسبات على أهمية العائلة وعلى القيم التي تصونها، كما أكدت على مناعة الأسرة اللبنانية خصوصاً خلال محنة الحرب الأهلية. أكدت اللجنة الأهلية اللبنانية أيضاً على وحدة الرؤية بالنسبة إلى الأديان السماوية حول هذه المواضيع. ولبنان مثال لتعايش هذه الأديان وتتفاعل أدباتها وكلها تؤمن بدور الأم وبفضلها وبالقيم والحقوق التي يجب أن تقوم عليها الروابط الزوجية والأسرية. ومن أهم توصيات المنتدى:

- ١ - حقوق المرأة جزء أساسى من حقوق الإنسان.
- ٢ - تعزيز حقوق المرأة بدءاً بالتعليم والتدريب وتكافؤ الفرص وصولاً إلى الممارسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الحقوق.
- ٣ - التركيز على القيم الروحية في حياة المرأة والرجل وفي مسلكهما.
- ٤ - التركيز على الاستقلالية المالية للمرأة وإنماء شخصيتها وحياتها الاجتماعية من خلالها.
- ٥ - ضرورة تعزيز حقوق المرأة، وضرورة تحسين أوضاعها وإزالة مختلف أعمال العنف المرتكبة بحقها.
- ٦ - التركيز على دور المرأة في تعزيز السلام في العالم.
- ٧ - المطالبة بالمزيد من المساعدات المالية والاقتصادية والإغاثات اللازمة من الديون الخارجية، لكي تتمكن الحكومات المعنية من توفير البرنامج الإنمائى النسائي المطلوب.
- ٨ - إيجاد موارد جديدة للدول النامية من خلال المساعدات الثنائية والمتعلقة

وكالة رووتر العالمية.

هؤلاء الأولاد ساهموا في تغطية أخبار المؤتمر ضمن إمكانياتهم.

- وزع الوفد الأهلية منشورات حول نشاطاته وأبحاثه لعدد من رؤساء وأعضاء الوفد.

- قدم بعض أفراد الوفد الأهلية في اليوم الثقافي العربي الفني في المنتدى مشاهد فنية من رقص إيقاعي ودبكة وعرض بعض الأزياء التراثية اللبنانية، ووزع بعض الحلوي اللبناني، لاقت الاستحسان.

- اشترك في توقيع عرائض ضد العنف والاحتلالات الأجنبية.

- اشترك في جلسات مناقشة دعت إليها مؤسسات دولية للتحضير لما بعد بيجين.

وفي المنتدى شاركت اللبنانية الأولى السيدة منى الهراوي في ورشتي عمل:

- الأولى حول «الحوار بين نساء عربيات وغربيات».

- والورشة الثانية حول موضوع «المؤسسات الأهلية في العالم العربي ودورها في عملية تنمية المرأة».

Sad المنتدى أكثر من تيار فكري واجتماعي وسياسي وبرزت تعددية الرؤية حول مفاهيم الأسرة وأشكال الأسرة وتنظيم الأسرة في العالم، فضلاً عن الإنجاب وحقوق المرأة بالنسبة إليه.

هذه القضايا أثارت المناقشات الطويلة والساخنة وأدى ذلك إلى نصوص منها توفيقي ومنها يحفظ لكل دولة خصوصيتها مع التأكيد على أهمية دور الأسرة والمرأة فيها.

هذا التوجه التوفيقى إذا صح التعبير لا يخلو أحياناً من تناقض لأن الإجماع المطلق غير ممكن، والرؤى تختلف في بعض التفاصيل.

- ٢١ - إزالة العنف ضد المرأة في البيت وتبثت تشيريعات تمنعه.
- ٢٢ - دعم دور المنظمات الأهلية النسائية خصوصاً في مجالات القرار والتخطيط.
- ٢٣ - تأمين حقوق ربات البيوت والمسؤولات عن العائلة والعجزة والمعاقين.
- ٢٤ - حرية التعبير والفكير للمرأة في مناخ ديمقراطي.
- ٢٥ - التنسيق بين المنظمات الأهلية والمنظمات الحكومية لمكافحة الفقر والبطالة والأمية والتلوث البيئي.
- ٢٦ - تأمين وتبثت التشريعات التي تضمن استقرار الأسرة واستقرار الزوجين وتتكاملهما.
- ٢٧ - تمكين المرأة من الوصول إلى الوسائل التكنولوجية وإلى العلوم التي تساهم في توعيتها وتحسين نوعية حياتها.
- ٢٨ - تشجيع المشاركة المتساوية للرجال والنساء في الحياة السياسية وتعزيز دور المرأة في استراتيجيات التنمية.

ما بعد بيجين

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الجميع بعد بيجين كيفية ضمان تنفيذ خطة العمل الدولية، ليس من أجل تعزيز التقدم الذي أحرزته المرأة حتى الآن وحمايته فحسب، بل للانطلاق أيضاً بمنهاج عمل بيجين يأخذ بالاعتبار الالتزام والأمل. ومن الضروري أن تلتزم الحكومات والمؤسسات التمويلية بتوفير الموارد المالية والموارد البشرية وتعزيز المؤسسات التي تنفذ البرامج الرامية إلى النهوض بالمرأة. فالعديد من الناس يعتقدون الأمل على أن تؤدي خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر العالمي الرابع إلى اتخاذ الإجراءات من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والناس رجالاً ونساء، شباباً وشابات وفي مختلف الفئات العمرية من أجل تحقيق عالم أفضل. إن كل ذلك يتطلب من كل بلد ومن بلدنا لبناء العمل على:

- الأطراف والخاصة لتمويل برامج خاصة بالنساء.
- ٩ - دفاع المنتدى عن دور المرأة كأم وحقها في الأسرة ودورها كمشاركة أساسية للرجل في حياته السياسية العامة.
- ١٠ - مطالبة المنتدى الدول كافة بتوقيع المعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة ولا سيما المعاهدة التي تقضي بإلغاء مختلف أنواع التمييز ضد المرأة.
- ١١ - تعزيز الآليات على كل المستويات لتعزيز تقدم المرأة.
- ١٢ - نشر الوعي بحقوق المرأة المعترف بها دولياً ووطنياً.
- ١٣ - توجيه وسائل الإعلام لتعزيز المساهمات الإيجابية للمرأة في المجتمع ولنقل الصورة الصحيحة للمرأة في مختلف ميادين نشاطها.
- ١٤ - إفساح المجال للمرأة لمشاركة في تحديد وتخطيط الهياكل والأطر للسياسات الاقتصادية والعملية الإنتاجية وتمكينها من الوصول إلى وسائل الاقتراض ومساعدتها على تأسيس شركات أو القيام بنشاطات تحقق لها الكسب المادي.
- ١٥ - تعزيز نسبة النساء في مواقع القرار.
- ١٦ - إزالة أسباب التزاعات المسلحة التي تؤدي إلى هدر الطاقات والموارد وإلى تدهور مستوى الخدمات العامة، وهذا يستهدف وضع المرأة في الهجرة والترمل والفقير.
- ١٧ - إزالة أسباب التلوث الداخلية والخارجية لتحسين مستوى الصحة العامة وصحة النساء.
- ١٨ - إزالة الهوة في مستوى المعيشة بين المرأة في المدينة والمرأة في الريف.
- ١٩ - رفع وسائل العنف عن النساء خصوصاً في السجون والمطالبة بإطلاق سراح المسجونين والموقوفين.
- ٢٠ - المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي، وفي الجولان وفي فلسطين حيث المرأة مثال للنضاحة وللصمود وللمعانة.

- ٢ - دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري، الذي ضم إلى الوفد الرسمي اللبناني ثمانية من أعضاء اللجنة الأهلية.
- ٣ - سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية في لبنان والسمدة قرينته وأركان السفارة لما قدموه إلينا من تسهيلات لأعضاء الوفد وكانوا لنا خير مرشدین.
- ٤ - سعادة سفير لبنان في جمهورية الصين الشعبية الأستاذ فريد سماحة والسمدة عقيلته لرعايا الوفد الأهلي ولحفاوتهم وكرمهما. وهذا خير من مثل لبنان في الخارج.
- ٥ - اللجنة المنظمة للمؤتمر في الصين الشعبية لهذا المؤتمر العالمي الكبير التي بذلت أقصى جهودها لاستضافة ما يزيد عن ٣٠ ألف مشاركة ومشاركة.
- ٦ - مؤسسة فريدريش إيرت، وممثلها الأستاذ سمير فرح في لبنان، وقد ساهمت المؤسسة في دعم كل نشاطاتنا وفي إصدار منشوراتنا الوثائقية لهذا المؤتمر.
- ٧ - مؤسسة (U.N.D.P) الأمم المتحدة
- مؤسسة (U.N.F.P.A) الأمم المتحدة
- مؤسسة (UNIFEM) الأمم المتحدة لدعمهم المادي والمعنوي لبعض نشاطاتنا.
- ٨ - المنسقة الإقليمية لغربي آسيا د. هيفاء أبو غزالة لما بذلته من جهد كبير في التنسيق بيننا وبين ممثلي الدول العربية ومنظمي المنتدى.
- ٩ - وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمفروعة التي رافقت نشاطاتنا وغطتها.
- ١٠ - وشكراً لنقابة الصحافة وعلى رأسها النقيب محمد البعلكي، ل توفير المنبر الحر الدائم لكل مواطن ومواطنة لبنانية. وشكراً لكم جميعاً.

- ١ - وضع خطط عمل وطنية
- ٢ - توفير البنية المؤسساتية
- ٣ - رفع مستوى المهارات بالتدريب والتوجيه
- ٤ - توفير الموارد المالية

ملاحظات ختامية من وحي بيجين

- أبرز مؤتمر بيجين الكبير أهمية القيادة المعدة والملزمة إلى جانب أهمية العمل الجماعي المدرب والملتزם سواء على الصعيد المهني أو على الصعيد التطوعي. وهذا يتطلب بندًا جديداً في ترتيبتنا الاجتماعية هو بند التدرب على العمل الجماعي وعلى توزيع الأدوار والالتزام بها في إطار متكمال.
- قسم المنتدى الدول العربية إلى قسمين: قسم غربي آسيوي وقسم شمالي إفريقي. وهذا التقسيم كان على حساب وجود عربي قائم على عناصر تتعدي القسم الجغرافي، منها التراث المشترك ووحدة اللغة ووحدة القيم الروحية ووحدة المصير.
- أبرز هذا المؤتمر أهمية التواصل وتحطي عقبات اللغة بواسطة الترجمة التي لا يمكن أن يقوم مؤتمر بضعها أو بغيتها.
- إن هذه المؤتمرات تجمع العالم كله في ساحة واحدة. وهذا ضروري لعلمنا الجديد الذي لا يمكن أن يقوم إلا بالسلام القائم بدوره على المعرفة والتفاهم والعدالة.

شكراً لا بد منه

باسم اللجنة الأهلية اللبنانية، نرفع شكرنا إلى:

- ١ - السيدة مني الهراوي التي ساندتنا ورافقت نشاطنا واعتبرت نفسها واحدة منها.

للتعريف بالمجلس النسائي اللبناني وأهدافه وأعماله.

كما أتيح لي أيضاً أن أسجل حديثاً إذاعياً في الإذاعة البريطانية (B.B.C) حول واقع المرأة اللبنانية وإنجازاتها وخططها المستقبلية.

وفي هذه الزيارة تستنenti لي مقابلة بعض مراسلي الصحف والمجلات البريطانية والعربية في مؤتمر صحفي خاص.

الهيئة الوطنية للنساء في بريطانيا Women's National Commission

إن الهيئة الوطنية للنساء في بريطانيا، تضم خمسين مؤسسة أساسية، وخمساً وعشرين مؤسسة معاونة، تعنى بالحقوق الحياتية كافة، وترتبط هيكليتها برئاسة مجلس الوزراء. من أهم أهدافها، دعم حقوق الإنسان في بريطانيا، والسعى لإزالة الفوارق بين الجنسين، ورفع التمييز ضد المرأة، وهذه الهيئة هي حلقة وصل بين الجمعيات التي تسعى لتحقيق الأهداف نفسها.

وتقوم الهيئة، بإعطاء الوزن المطلوب للحركة النسائية في القرارات الحكومية، كما تقوم بإيصال وجهات النظر المتعلقة بالتشريعات والقوانين التي تخص المرأة البريطانية، بغية إتمامها وتطورها.

كما تقوم الحكومة البريطانية باستشارة هذه الهيئة في كثير من التشريعات، بناء على التحقيقات والأبحاث، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تنظمها وتعدها هذه الهيئة.

ولهذه الهيئة ممثلتان، الممثلة الأولى تمثل المجلس في الحكومة، وهي برتبة وزير، تعين من قبل رئيس الوزراء لمتابعة القوانين وتطبيق التشريعات.

أما الممثلة الثانية فيتم انتخابها من قبل أعضاء المجلس.

وقد تولت عدة شخصيات نسائية مرموقة على تمثيل المجلس في

مؤتمر صحفي عن

المؤسسات الاجتماعية البريطانية*

لقد تشرفت بتلبية دعوة وزارة الخارجية في حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا، وبواسطة سعادة سفيرة بريطانيا في لبنان السيدة ماي جيرالدين فورد، للمجلس النسائي اللبناني لزيارة بريطانيا من ٢٩ تموز إلى ٤ آب ١٩٩٥ والهدف من الدعوة الاطلاع على الخبرات والإنجازات التي تمكنت المؤسسات التربوية والثقافية والاجتماعية البريطانية من تحقيقها في إنماء المرأة وتطورها وإشراكها في الحياة العامة.

وأنهت الفرصة، بعد القيام بهذه الزيارة المفيدة، لأنقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة السفيرة، وإلى أركان السفارة، للفرصة الثمينة التي أتاحوها لي، لإنماء خبراتي في هذا المجال، ولإقامة تواصل ثقافي بين المجلس النسائي اللبناني، وعدد كبير من المؤسسات البريطانية المعنية بالتنمية الاجتماعية.

كما أتقدم بالشكر الجليل إلى وزارة الخارجية، التي أحاطتني بحفاوة بالغة، والتي أعدت لي برنامجاً مكثفاً، محكم التنظيم، لمقابلة كبار المسؤوليات من وزارات، وقاضيات، ورئيسة وأعضاء الهيئة النسائية البريطانية، ورؤساء ورئيسات العديد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية.

وأتيح لي أيضاً مجال حضور اجتماع المجلس النسائي البريطاني، بحضور أعضاء من المجلس النسائي العالمي، وكان لي شرف إلقاء كلمة

(*) مؤتمر صحفي عقده المجلس النسائي اللبناني عن المؤسسات الاجتماعية في بريطانيا إثر دعوة السفارة البريطانية في بيروت ووزارة الخارجية البريطانية لرئيسة المجلس لزيارة بريطانيا، في نقابة الصحافة، بحضور سفيرة بريطانيا في لبنان السيدة ماي جيرالدين فورد ونقيب الصحافة الأستاذ محمد العلبي في ١٠/١٢/١٩٩٥.

الفقر

وقد بينت الدراسات في هذا المجال، أنه انخفض مدخل الفقراء ١٧٪، بينما ارتفع مدخل الأغنياء ٣٦٪ في العقد الأخير. كما تبين أن ٦٢٪ من الفقراء هن من النساء.

- تغير البنية الذهنية التقليدية لحقوق المرأة في المجتمع

أسباب ارتفاع نسبة الموت، وانخفاض نسبة الإنجاب والولادة

يتميز المجتمع البريطاني بارتفاع معدل حياة أفراده، والنساء هن أطول عمرًا من الرجال في هذا المعدل.

مستقبل العائلة في أوروبا

تبين الإحصاءات أن هناك طلاقاً واحداً لكل زوجين. كما أن هناك مشكلات تتعلق بشيوع المساكنة، ونتائجها ومضاعفاتها.

- افتقار المرأة إلى الاستقلالية الاقتصادية

- المشاركة في البرلمان والحكومة

- تشريع المساواة في الرواتب

- الإجهاض

- الاغتصاب

- أهمية التربية الجنسية في المدارس

- المرأة والعمل والعائلة والتوفيق بين العمل ومسؤوليات المنزل ومشاركة الرجل في المسؤوليات المنزلية

- العلاقة بين الإجهاد والإدمان عند المرأة

- النساء دون سكن

- المشكلات التي تواجه الآباء والأمهات الوحديين

- المرأة والديون

- المرأة والسجن

الحكومة، ومنهن (البارونة لرنز دتنن أوف ويكفيلد، وباريبرة كاسل، ومارغريت تاتشر، وجillian ستبرد)، أما مدى استمرار العلاقة بين الحكومة والهيئة فتعبر عنه بارونة ويكفيلد في إحدى خطبها بقولها: «من ناحيتي سأستمر بتمثيل آراء ووجهات نظر الهيئة الوطنية للنساء في بريطانيا إلى زملائي أعضاء الحكومة مؤكدة على طرح هذه التوجهات حتى لو كانت تشكل تناقضاً مع السياسة العامة للحكومة. وأسأتمر في إقناع زملائي الوزراء وفي حثهم على الأخذ بها».

وتنتخب الهيئة لجتها التنفيذية المؤلفة من عشرة أعضاء. كما تنتخب الهيئة أيضاً لجنة العلاقات الخارجية، ودورها إقامة الصلات الدولية، وتنظيم النشاطات والأعمال التي تجري خارج الكومونولث على الصعيد الدولي. والهيئة عضو فاعل في المجلس النسائي العالمي، وهي تسعى مع أعضائها إلى إرساء قواعد السلام في العالم.

ومن الجمعيات الأساسية المتممية إلى المجلس، اتحاد المعلمين، والاتحاد البريطاني لتعليم الطفولة، والاتحاد البريطاني للجامعيات، واتحاد نساء القوات المسلحة، والمنظمة النسائية لحزب العمل، واتحاد النساء الكاثوليك، وجمعية النساء الآسيويات، ومجمع نساء ويلز، والجمعيات المسيحية للشبابات والجمعية النسائية الليبرالية الديموقراطية.

ومن الجمعيات المساعدة المنضمة إلى المجلس، جمعية تنظيم الأسرة، والاتحاد الوطني النسائي للأعمال المستقبلية، والشبكة النسائية للبيئة، ومتدى النساء السكوتلندي، وجمعية مكافحة السرطان وغيرها أيضاً. ولا يسمح المجال لذكرها كلها.

ومن أهم محاور النشاط في الهيئة، البحث عن العوائق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تواجه المرأة البريطانية في تحقيق المساواة.

وركزت الهيئة بحثها ودراساتها ونشاطاتها خلال السنوات الأخيرة حول ماضيع متعددة أهمها:

نسبة البطالة عند النساء في المجموعات الأقلية تتعذر ١٦٪ بالمقارنة مع ٦٪ من النساء من العرق الأبيض، وإن معظم النساء يعملن بنصف دوام.

وتبيّن الإحصاءات أيضًا، التساوي في نسبة الفتيات والشبان الذين يلتحقون بالجامعات، ولكن الفتيات ما زلن يتبعن التخصص في الميادين الإنسانية أكثر منهن في الميادين العلمية. وظهر تفوق ملحوظ للفتيات في الامتحانات الرسمية في جميع الميادين في سن السادسة عشرة.

وتقوم اللجنة بحملات لرفع مستوى الوعي من أجل المساواة، واستقصاءات لأراء الموظفات وأفكارهن ومشكلاتهن، تساعد اللجنة المؤسسات التي تعنى بالتنمية والتدريب في تحضير مشاريع لهذه الغاية، فهي تصور منشورات وكتاباً وتدعى إلى نظام جديد للضمان الاجتماعي الذي يشجع على الاستقلال الاقتصادي للنساء، ويساعد النساء العاملات لتأمين حقوق التقاعد الكاملة.

هذه اللجنة الناشطة تتلقى دعماً مادياً من الحكومة ومن مؤسسات اقتصادية أخرى لتحقيق أهدافها.

وتقول رئيستها السيدة «كاملش باهيل» Kamlesh Bahl: «إن الأعمال التي استطاعت اللجنة تحقيقها في حقل تطبيق المساواة بين المرأة والرجل، تشكل بداية سليمة لتحسين وضع المرأة البريطانية في مجتمعها. ومن الملاحظ أن هناك إدراكاً أعمق من قبل أرباب العمل اليوم لأهمية دور المرأة في العمل».

جامعة الثلاثمائة The Group of 300

جامعة الثلاثمائة وهي قوة فاعلة وضاغطة تقوم ببحث كل الأحزاب والهيئات لإشراك المرأة في البرلمان. وتهدف من وراء ذلك إلى جعل عدد النساء يصل إلى ثلاثة امرأة في البرلمان للمشاركة في القرار السياسي.

- تأمين الأمان للمرأة في الطرقات (إن ٦٠٪ من النساء يستعملن وسائل المواصلات العامة، و٣١٪ من النساء يمتلكن سيارات).

- المرأة النازحة
- صحة المرأة

- الحمل غير المرغوب فيه وخصوصاً عند المراهقات
- أمراض شرايين القلب عند النساء

لجنة أو وكالة تكافؤ الفرص Equal Opportunities Commission تأسست لجنة أو وكالة تكافؤ الفرص سنة ١٩٧٦.

من أهم أهدافها العمل على إلغاء التمييز بين الجنسين وتحقيق المساواة. وقد وضعت خطة عمل في البداية لمدة أربع سنوات، تسعى من خلالها إلى تحديد أسباب ونتائج التمييز على أساس الجنس، وصولاً إلى تحديد الطرق والوسائل لدعم المساواة بين الجنسين في جميع الميادين الحياتية وخصوصاً في التربية والتعليم والعمل والتشريعات.

ومن أهم القضايا التي ركزت عليها المؤسسة، حقوق العمل بنصف دوام، والمتساوية في الرواتب، والفرص المتكافئة للترقي، وضمان حقوق الأم العاملة، والمتساوية في توظيف النساء، والتحرش الجنسي أثناء العمل، وحقوق المرأة في التقاعد، ومشكلة البطالة عند النساء، والمتساوية في حقل الإعداد والتتأهيل والتدريب للمرأة، والمشكلات التي تواجهها نساء الأقليات.

ولقد أظهرت الأبحاث والدراسات التي قامت بها المؤسسة أن الرواتب غير المتساوية بين الرجال والنساء تؤدي إلى مستوى حياة متدنية عند النساء وهذا ما يزيد حالة الفقر عندهن. وبينت أيضاً أن مدخول النساء اللواتي يعملن بدوام كامل قد ارتفع جزئياً من نسبة ٧١٪ إلى نسبة ٧٩٪، أي أن نسبة الارتفاع ٦٪ في السنوات السبع الأخيرة. وأن نسبة البطالة عند النساء من العرق الأسود كبيرة جداً إذ تبلغ ١٧٪ بين النساء مقابل ٧٪ بين الرجال. إن

ولقد قامت هذه الجمعية على السرية، وب بواسطتها جرى تدريب (٣٧٠) مجموعة محلية على كيفية التعاطي مع الضحايا وكيفية إخراجهم من أزماتهن النفسية المتأتية من التعرض للاعتداءات المختلفة.

أقامت المؤسسة حوالي (١١٠) مشروعات متعلقة بالعنف ضد المرأة والمهجرين خلال العشرين سنة الماضية، وقد شملت مساعداتها حوالي خمسة ملايين نسمة. وتوسّع نشاطها في السنوات الأخيرة، بإقامة (٣٧٦) مشروعًا لمساعدة مليون شخص سنويًا.

وفي سنة ١٩٩٤ ازداد عدد المتطوعين بنسبة ١٤٪، وصل هذا العدد إلى ١٢,٠٠٠ متطوعاً. ويُتدريب هؤلاء المتطوعين لتقديم معلومات حول إجراءات المحكمة، وتقديم الدعم النفسي والمعنوي للنساء اللواتي يتعرضن للعنف.

ومن أهم المساعدات التي تقدمها المؤسسة، دعم المرأة في حضور جلسة المحاكمة ومرافقتها لسماع الحكم لمدتها بالحماية ولدعم ثقتها بنفسها.

ومن أنواع المساعدات:

- تقديم معلومات وإرشادات
- دعم شخصي
- مساعدة في فهم سير المحاكمة، والتعرّف بتعويض أضرار الجرائم
- مساعدات خاصة للمرأة التي تواجه جرائم معينة مثل الإغتصاب والاعتداء الجنسي

- مرافقة الضحية إلى غرفة المحكمة للإدلاء بالشهادة يقوم المتدربون أو المختصون عادة، بالزيارات الدورية للضحايا، ويكون ذلك بمصاحبة الشرطة، عندما تحجم الضحية عن إبلاغ أمر الاعتداء. ومن نشاطات المؤسسة أيضًا التأكيد على تطوير العلاقات بين السلطات المعنية بالصحة والأخصائيين الصحيين والعاملين في الطوارئ، وأقسام الإسعافات الأولية التابعة للمستشفيات، والمؤسسات التي تؤمن المسakens

كما تسعى في الوقت نفسه لتشجيع النساء، للانخراط في العمل الحكومي وفي المؤسسات الرسمية. وتشجع النساء على الانخراط أيضًا في الأعمال الجماعية، وتقدم التدريب المهني للمرأة، وهي تسعى أيضًا إلى تحريك وسائل الإعلام لتبني وخدمة قضايا المرأة. وهي عضو في الهيئة الوطنية للنساء في بريطانيا.

لقد تشرفت بمقابلة إحدى عضواتها السيدة Diana Driscoll Driscoll، وقد ذكرت لي:

«إن الأحزاب والهيئات السياسية بصورة عامة ما زالت تتردد في ترشيح المرأة للبرلمان ولمناصب عليا في الحكومة، وذلك رغم وصول السيدة مارغريت تانشر كرئيسة للوزراء، وهي التي لم تساند المرأة للوصول إلى كامل حقوقها». وهذا أمر يطرح أكثر من سؤال ويفتح باباً للنقاش.

أما تعين النساء في المناصب العليا في الدولة، فقد ازداد من ٢٣٪ إلى ٣٠٪، وقد ذكرت لي وزيرة التربية والعمل، أن من أهم العوائق في نظرها التي تحد من مشاركة المرأة بنسب أكبر في المناصب العليا، العامل الاقتصادي، لأنها عند تعينها يفرض عليها عملياً السكن في لندن، لكن مدخولها لا يسمح بتغطية مصاريف السكن والانتقال في هذا الوضع.

مؤسسة مساندة ضحايا العنف Victim Support

تأسست هذه الجمعية الخيرية بسبب ازدياد نسبة العنف وبخاصة ضد المرأة في المجتمع البريطاني، ولم يكن يبلغ عنها من قبل في أكثر الحالات، وهذه الجمعية غايتها مساندة ضحايا الإجرام بكل أنواعه ابتداء بالسرقة وانتهاء بالقتل. وهدفها أيضًا دعم ضحايا الجرائم، والعمل على إلغاء العنف بكل أشكاله، وخاصة العنف الأسري.

نظمت الجمعية برامجها منذ العام ١٩٧٤ بالتعاون مع أخصائيين في العمل الاجتماعي والنفسي، والقانوني، كما استقطبت المتطوعين والمتدربين.

تتمتع هذه المؤسسة بخبرة حسين عاماً في هذا المجال، ولها شبكة مؤلفة من مئة وثلاثين مركزاً، منتشرة في بريطانيا وويلز وإيرلندا الشمالية، وتضم (٢٣٠٠) مرشد.

تركز هذه المؤسسة على تقديم الإرشاد والتوجيه إلى البالغين، لما يعود عليهم من فوائد نفسية وصحية، وبالتالي بما يعكس إيجاباً على الأطفال. من أهم أهدافها:

- تحسين العلاقة بين الزوجين، وتحسين العلاقات بين أفراد الأسرة.
- المساعدة في تجنب الزواج غير المتكافئ.
- المساعدة في الحد من حالات الفراق والطلاق.
- إعداد مرشدين.

ومن نشاطاتها أيضاً، تقديم الخدمات الإرشادية، بجلسات إفرادية وجماعية.

فالإرشاد الفردي، يقتصر على حضور الفرد وحده لجلسات متابعة، أو حضور كلا الطرفين المتنازعين، أو الذين يعانون من الاضطرابات النفسية.

أما الإرشاد الجماعي، فهو يسعى إلى توطيد العلاقات ضمن مجموعة لها خصائصها المميزة ضمن لقاءات أسبوعية واحدة تدوم حوالي ثلاثة أسابيع، ويدفع كل شخص حوالي (١٥) باونداً إنكليزياً مقابل كل جلسة إرشادية.

كما تقوم المؤسسة بتدريب وإعداد مرشدين لتنمية مهارات الإرشاد بين مدراء شؤون الموظفين، والعاملين في الخدمات الصحية والاجتماعية والمرشدين والمتطوعين.

وقد أنجزت (٥٠٠٠) يوم تدريسي لحوالي (٢٠,٠٠٠) شخص في هذا المجال.

كما تنظم المؤسسة ورش عمل محورها الإرشاد، للتعرف، بالإرشاد،

للواتي يتعرضن للعنف الأسري.

وقد وافقت الحكومة على زيادة ٢٠٪ من القيمة المحددة لدعم هذه المؤسسة، حتى تقوم بحملات إعلامية لحماية الضحايا من النساء. فنظمت برنامجاً عنوانه «أسبوع الضحايا» Victims' Week لذكر الناس بالجرائم وبأنواعها وتأثيراتها ونتائجها، وأصدرت كتيباً يضم معلومات ومواضيع صحية وقانونية كدليل توعية حول جرائم العنف.

مؤسسة أو معهد النساء The Women's Institute

أما مؤسسة أو معهد النساء، فهي قديمة العهد وتعتبر أكبر مؤسسة تطوعية في بريطانيا. تأسست سنة ١٩١٥، وتضم سبعين اتحاداً نسائياً يشمل ٣٠٠,٠٠٠ امرأة.

مركزها الأساسي في لندن، وتنشر فروعها التي تبلغ (٨٧٥٠) مركزاً في المدن والضواحي وفي مقاطعة ويلز.

إن هدف هذه المؤسسة ثقافي، واجتماعي، فيما تقدمه من فرص الصداقة والعمل والتعليم لتحسين الظروف المعيشية في المجتمع، ولتطوير المهارات والقدرات عند النساء في الريف.

ومن أهم إنجازاتها إنشاء (٥٥٠) سوقاً تعاونية بمحدود يقارب عشرة ملايين باوند إنكليزي. كما أنها أسست جامعة Denman لتعليم الكبار، ولتحسين فرص التعليم للنساء في الريف. وساهم كل اتحاد نسائي يتميّز إليها في بناء غرفة في تلك الجامعة. كما تملك المؤسسة مجمعات سكنية للمسنين ومراكيز ثقافية.

مؤسسة ريليت Relate

وهي مؤسسة خيرية لا تتوخى الربح، وتعتبر من المؤسسات الأولى المتخصصة بتقديم الإرشاد والتوجيه للأفراد في المجتمع.

وأثناء مقابلة القاضية في المحكمة العليا في بريطانيا السيدة جاستس برسويل Justice Bracewell التي ناضلت في تعديل عدد من القوانين لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، ذكرت أن المرأة البريطانية حصلت على القانون الذي يؤكد الأجر المتساوي في الرواتب سنة ١٩٧٠، وعلى الأمة (١٤ أسبوعاً بعد الولادة) سنة ١٩٩٤.

The British Youth Council

يضم هذا المجلس شباباً وفتيات من الأحزاب السياسية الرئيسية ومن المنظمات الشبابية. ويبلغ عدد أعضائه ستة ملايين عضو.

من أهدافه الأساسية، الثقافة والحركة والعمل ضمن تبادل الآراء والاهتمامات التي تخص الشباب، والسعى لتكافؤ الفرص في كل المجالات دون تمييز في العرق أو الدين أو الجنس. يقوم بإدارة هذا المجلس، الشباب أنفسهم، وضمن نشاطاته السعي لتأمين الأمور التالية:

- الاستشارات في العمل، ومشاكل الشباب العائلية والنفسية، كما يساعد الشباب الذين لا سكن لديهم.
- إرشاد وتوجيه الشباب لمكافحة الجريمة.
- تنقيف الشباب عن طريق ورشات العمل وعقد المؤتمرات.

يساهم مكتب الكوندولث في تمويل هذا المجلس لدعم نشاطاته. والمجلس عضو في المنتدى الشبابي الأوروبي وفي بعض المنظمات الشبابية العالمية.

The National Society For The Prevention of Cruelty to Children

تضم هذه الهيئة، أفراداً متطوعين، من إنكلترا، وويلز، وإيرلندا الشمالية، مخولة بالقيام بالتحقيقات الواجب اتخاذها في حال حدوث استغلال

ومهارات الإصغاء، وطرق التعامل مع منحرفي السلوك.

أما مصادر تمويلها، فقسم منه من المدخول الذي تحصله من الزبائن، ثمناً لل拉斯يرات المطلوبة، وأما ٤٩٪ من نشاطاتها فيما يمول من وزارة الشؤون الاجتماعية.

Fawcet Library

أسست جمعية فاوست، مكتبة في لندن عام ١٩٢٦ لخدمة الباحثين حول قضايا المرأة، وأطلق عليها اسم مكتبة فاوست، نسبة إلى ملنث فاوست، المناضلة في مجال حقوق الإنسان، والمساواة بين حقوق المرأة والرجل.

وقد انتقل مركز المكتبة إلى جامعة City Polly في لندن لتكون مركزاً وثائقياً يقدم الخدمات إلى طلب البحث من مؤسسات وأفراد وطلاب. وتتضمن هذه المكتبة الوثائق، والكتب والأبحاث، التي تعنى بقضايا المرأة في بريطانيا، كالعمل، والتربية، والثقافة، والصحة، والقانون، والفنون، والعلوم، والتكنولوجيا، واللغة، والجنس.

وتسعى المكتبة حالياً لجمع وثائق وكتب وأبحاث حول المرأة في العالم الثالث.

تقدم المكتبة منشورات، منها: Fawcet Tews Letter، توزعها على المدارس والجامعات للدعم تطبيق المساواة بين الجنسين. وتنشر ملصقات إعلانية تتضمن تاريخ نضال المرأة البريطانية في سعيها لتحقيق المساواة وذلك منذ عام ١٨٦١.

ودعت الجمعية إلى تأمين مرشددين للمناهج والأبحاث، يخططون لمسؤوليات متساوية بين المرأة والرجل، كالاعمال المترتبة وغيرها.

وتنظم الجمعية احتفالات بيوم المرأة العالمي، وتعقد مؤتمرات حول مشكلات تواجهها المرأة البريطانية، واللامساواة في الرواتب، والحقوق المتساوية في التقاعد، والمساواة في العمل.

الأطفال، أو الشك في ذلك.

تتلقي الهيئة الشكاوى والمعلومات عن طريق خط تلفونى يسمى بالخط الساخن (Hot Line) على مدار أربع وعشرين ساعة يومياً، يجib على شكاوى الأطفال المستغلين، أو أهلهم، أو أفراد المجتمع.

لدى هذه الجمعية شبكة من المؤهلين والفنين في كل مراكزها، لتأمين الأمور التالية:

- الاستشارات لنقل الطرق التربوية الصحيحة للتعامل مع الأطفال
- مساعدة الأطفال في التأهيل النفسي والتربوي
- تدريب عناصر للاستشارات التربوية
- توعية الأطفال للتنبه لحوادث الاستغلال والإبلاغ عنها عن طريق الحملات الإعلامية
- التقيف الجنسي للبالغين

رعاية العمر المديد Age Concern

تضm هذه المؤسسة (١٤٠٠) جمعية في كل أنحاء بريطانيا وتعنى بشؤون المسنين. وهي ليست داراً كما يتادر إلى الذهن في بادئ الأمر، وإنما هي مؤسسة خيرية إنسانية تعمل على حماية المسن في المجتمع ومن المجتمع، وخصوصاً الناشطين والقادرين على العمل، فضلاً عن الاهتمام بمساعدة العاجزين والضعفاء.

يضم هذا المركز (١٨٠,٠٠٠) متطلع، يقدمون مختلف أنواع الخدمات للمسنين.

تبث هذه الهيئة عن المعلومات التي تخص فئة المسنين، وتقدم على أساسها الخدمات ومنها مساعدة هؤلاء، وتأهيل متطلعين ومتخصصين في مجال العمل الاجتماعي.

ومن أهم أهدافها:

- تشجيع المسنين وتوفير الفرص لهم للمشاركة والانصهار في المجتمع.
 - تقديم الاستشارات والمقترحات للمشاكل العائلية الناتجة عن وجود المسن في الأسرة.
 - تعريف المسن بالمنافع والحقوق التي يستطيع الحصول عليها من الدولة، والواجبات من دفع ضرائب وغيرها.
 - التوعية في معاملة المسن في المجتمع.
 - الاهتمام بالصحة النفسية والعقلية للمسن.
 - تقديم التأمين للراغبين في المجالات التالية: الأدوات المتنزلة، المباني، الشقق، الأثاث، السيارات، الحيوانات الأليفة.
 - إشراك المصانع والمعامل بتأمين ١٨٪ من الصناعة البريطانية لتوافق واستعمال المسن بما يتناسب وقدراته السمعية والبصرية والجسدية.
 - تجنيد المنظمات الأهلية والمؤسسات الرسمية لتأمين رفاهية المسن.
- ومن سياسة الهيئة أن يبقى المسن في بيته، كي يواصل حياته العادمة، إلا في حالة العجز.

The United Kingdom للمهن الحرية Federation of Business and Professional Woman

أسس هذا الاتحاد عام ١٩٣٨ وهو يعمل على تطوير المهارات التي تساعد المرأة على توسيع آفاقها وقدراتها في مجالات العمل والمعرفة في المهن.

يدعم هذا الاتحاد النشاطات في مجال الأعمال ويقدم برامج تدريب بالتنسيق مع الهيئة الملكية للفنون.

كما أن هناك شبكة من النوادي المتتحقة به، حيث يتمكن الأعضاء من خلال النشاطات اكتساب الخبرة والثقة المطلوبة. كما تنظم لقاءات دورية

- تحضير ورش عمل لتدريب المعلمات في المدارس
- تنظيم محاضرات في التسويق والإنتاج
- تدريب وتطوير الكوادر العاملة في السياحة
- تدريب وتطوير المهارات للعاملين في الشؤون الاجتماعية
- المساعدة في تأسيس فروع لبنوك دولية

ملاحظات واستنتاجات

إن المؤسسات التي قمت بزيارتها، تشكل نسبة محدودة وقليلة من المؤسسات العديدة والغنية المتشربة في جميع أنحاء المملكة البريطانية، والتي تعمل بمثابة ونشاط لخدمة المواطن البريطاني في سبيل تأمين سعادته ورفاهيته.

ومن أهم العوامل التي ساعدت هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها:

١ - تخصصية المؤسسات

رغم أن أكثرية المؤسسات التي قمت بزيارتها، تعنى بقضايا المرأة، إنما كل مؤسسة وضعت نصب أعينها برامجها أهادافاً تكمل الأخرى ولا تردها، فمنها ما ركز على الأبحاث والدراسات، ومنها ما ركز على التدريب والتعليم والتأهيل، ومنها على التغيير والتعديل واستحداث القوانين، ومنها من اهتم بمشاركة المرأة في القرار السياسي.

وهذا ما جعلها تتناول قضايا الواقع بعمق وموضوعية وتحدد العوائق التي تواجه المرأة البريطانية بغية إيجاد الحلول لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية المنشودة.

٢ - الوعي التطوعي في خدمة المجتمع

وما يسترعى الانتباه، ذلك الوعي عند أفراد المجتمع البريطاني، الذي يدفعهم إلى العمل التطوعي بجدية واستمرارية ومثابرة، لتنمية مستديمة، في

تبادل الآراء ووجهات النظر على الصعيد المحلي والوطني.

وهو عضو في المنظمة العالمية للنساء المحترفات التي تضم ثمانين دولة تعمل على تحسين أوضاع المرأة على الصعيد العالمي.

مؤسسة العمل في المجتمع البريطاني Business in the British Community وهي مؤسسة وطنية، تضم شبكة من الجمعيات في مجال الأعمال في المجتمع.

من أهم أهدافها، التنسيق والمشاركة والتعاون بين الأعمال الحرة والعمل في المؤسسات الحكومية لتطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية. تمحور نشاطاتها حول خلق وتحفيز الأفكار المتقدمة وتقيمها ووضعها موضع التنفيذ. وذلك بالقيام بالدراسات والبحوث اللازمة، ومن خلال وسائل الإعلام والإعلان الموجه.

مركز الخدمات البريطاني لما وراء البحار Overseas

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٧٢ بدعم من غرف التجارة والصناعة، وبعض المؤسسات الأخرى في بريطانيا، وبعض المؤسسات الدولية، ومن أهدافها تقديم استشارات في حقول الإدارة والمهن، للنساء وللرجال، والتدريب على اكتساب مهارات في هذه الحقول في الدول النامية على صعيد الأفراد والمؤسسات. وقدمت هذه الجمعية مساعدات استشارية وتدريبية في أوروبا الشرقية، أفريقيا الجنوبية، أمريكا اللاتينية، أريتريا، غواتيمالا، ناميبيا، كمبوديا، لاوس، فيتنام.

ومن أهم نشاطاتها:

- دعم برامج وتدريب مهني لتأسيس مشاريع مهن صغيرة ومتوسطة
- تشجيع التعاون مع المؤسسات غير الحكومية والحكومية في إقامة مشاريع تأهيل وتدريب لمهن متعددة

إطار العمل المؤسساتي الذي يطور المجتمعات وينميها، ويثبت كيانها.

٣ - دعم الحكومة للمؤسسات الأهلية

إن دعم الحكومة مادياً لهذه المؤسسات الأهلية بمبالغ طائلة، دليل، على قناعة الدولة بسياسة التنمية الاجتماعية، القائمة على تعاون المؤسسات الرسمية والمؤسسات الأهلية.

٤ - دعم المؤسسات الاقتصادية للتنمية

إن جانباً كبيراً من التمويل لهذه المؤسسات التنموية يعتمد على دعم المؤسسات الاقتصادية البريطانية، من غرف الصناعة والتجارة والمصارف وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي تلتزم واجب الدعم للأعمال والنشاطات الاجتماعية التنموية.

هذه الزيارة المفيدة أكدت لي ضرورة التعاون الجماعي بين مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة لإنهاض المجتمع ولإنقاذه وتنميته. والعمل الاجتماعي هو أساس العمل الوطني بكل أبعاده.

مؤتمر صحفي لإعلان تأليف اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة بعد بيجين*

انطلاقاً مما تم تحقيقه في اللجنة الأهلية للتحضير لمؤتمر بيجين وأملاً في تحقيق المزيد من النشاط بادر المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريدريش إيررت إلى دعوة النقابات والاتحادات وعدد من أساتذة الجامعات، لمتابعة العمل المشترك من أجل تعزيز دور المرأة اللبنانية في رحلة ما بعد بيجين.

وبناء على الاجتماع الذي عقد في ٥ كانون الثاني ١٩٩٦ في مؤسسة فريدريش إيررت الثالثة بعد الظهر، بحث المجتمعون ضرورة المتابعة وأهدافها، وأجمعوا على تأليف «اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة (بعد بيجين)» تكون مهمتها تحديد الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية على ضوء وثيقة العمل الدولية، وإعداد وتنفيذ مشاريع لأنشطة المتابعة لمؤتمر بيجين.

وقد تكونت اللجنة الأهلية في ١٥/١/١٩٩٦ من الأسماء التالية:

د. أمان كباره شعراني

رئيسة المجلس النسائي اللبناني، والمستشارة التربوية فيه، وأستاذة جامعية.

د. نور سلمان

رئيسة الهيئة الوطنية للطفل، والمستشارة الثقافية في المجلس النسائي، وأستاذة جامعية.

(*) مؤتمر صحفي للإعلان عن تأليف اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة (بعد بيجين)، فندق الريفييرا، بيروت، ١٠/١/١٩٩٦.

الأستاذة لور مغيلز
محامية - المستشارة القانونية للمجلس النسائي، ورئيسة لجنة المساواة في جمعية حقوق الإنسان.

السيدةليندا مطر
المستشارة الاجتماعية في المجلس النسائي، ورئيسة لجنة حقوق المرأة.

السيدة ماجدة كباره
نائبة رئيسة المجلس النسائي، ورئيسة لجنة الأمهات في لبنان.

السيدة سعاد سلوم
نائبة رئيسة المجلس النسائي، ورئيسة جمعية بيت المرأة الجنوبي.

السيدة منى مراد
أستاذة جامعية، ورئيسة لجنة التخطيط والدراسات في المجلس النسائي.

الأنسة وداد شخورة
رئيسة اللجنة الإعلامية في المجلس النسائي، ورئيسة التجمع النسائي الديمقراطي.

د. فهمية شرف الدين
أستاذة جامعية، ورئيسة معهد الإنماء العربي سابقاً.

د. لمياء شحادة
أستاذة في الجامعة الأمريكية.

د. فاديَا كيوان
أستاذة جامعية، ومستشارة وزير الثقافة والتعليم العالي.

د. إلهام كلاب
أستاذة جامعية.

الأستاذة صونية عطية
محامية - نقابة المحامين.

التقيب حليم مطر
الاتحاد العمالي العام

الأنسة نيللي الحلو
نقابة المحررين

الأستاذ وليد الطبيبي
نقابة الصحافة

الأنسة سوزان هيدموس
اتحاد نقابة المهن الحرفة

الأنسة عايدة الشريف
مؤسسة الحريري

السيدة أمانى يحيى
جمعية الصناعيين

د. صادر يونس
رابطة الأساتذة المتفرغين

الأستاذ موسى معلوف
مكتب المعلمين

السيدة فدوى منصور
جمعية المصارف

الأستاذ نسيم عفيش
جمعية التجار

الأستاذ سمير فرح
ممثل مؤسسة فريديريش إيبرت في لبنان
د. يوسف جباعي
ممثل عن مؤسسة فريديريش إيبرت

وقد رشحت الدكتورة أمان كباره شعراني لرئاسة اللجنة الأهلية ونالت
الأصوات بالإجماع.

مؤتمر صحفي لإعلان موقف المجلس النسائي من تعين مكتب شؤون المرأة*

حضرة ممثل الإعلام الكرام

أيها الأخوات والإخوان رفاق العمل والنضال في الخدمة الاجتماعية
باسم المجلس النسائي اللبناني وهو القاعدة النسائية الجامعة والذي
يمثل ١٢٠ جمعية من كل أنحاء لبنان، أرجوكم جميعاً.
وأتوجه إليكم عن قرب عارضة قضايا لا بد للرأي العام من الاطلاع
عليها والهدف يبقى إغناء المسيرة الاجتماعية وتصحيح مسارها والكشف عن
حقائق تمس جوهرها.

إن المجلس النسائي الذي يشرفني رئاسته هو منظمة غير حكومية
وهو يتمتع بفضل نشاطاته التطوعية في حقول الخدمة الاجتماعية والتربية
والثقافية برصد شعبي ووطني مشرف.
وهو جاد في النضال والسعى لتعزيز الوحدة الوطنية وفي المساهمة في
إعادة بناء لبنان على قواعد العدالة والمساواة والديمقراطية الحقيقة.

إن المجلس النسائي عناه مؤتمر بيجين العالمي للمرأة فانتظم في خطة
طويلة الأمد للتحضير له وللمشاركة في متداه الأهلي وإليه يعود الفضل في
تأليف اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة لمؤتمر بيجين والتي ضمت

(*) مؤتمر صحفي عقده المجلس النسائي اللبناني لإعلان موقفه من تعين مكتب شؤون
المرأة بناءً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣/١/١٩٩٦ وذلك في ١٠/١/١٩٩٦
في مقره في الصنائع، بيروت.

- ٣ - مشروع وحدة الإعلام التنموي والاتصال السكاني
 - ٤ - اللجنة الوطنية للاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة
 - ٥ - اللجنة الوطنية لمؤتمر بيجين ومن توصيات مؤتمر بيجين تأليف لجنة تعنى بشؤون المرأة وتتولى محلياً متابعة توصيات مؤتمر بيجين.
- وكانت المفاجأة المستaggerية، إذ صدر عن مجلس الوزراء مساء الأربعاء في ٣ كانون الثاني ١٩٩٦، قرار تعين مكتب لشؤون المرأة ولمتابعة قضيتها وقد غُيب في هذا التعيين المجلس النسائي اللبناني، برئيسته، وبأعضائه في اللجنة الوطنية، وهي يتمتعن بالقاعدة التمثيلية الواسعة وبالكفاءة والخبرة والاختصاص.
- هذه الخطوة نفتح أمامنا مجالاً واسعاً لإثبات نقاط ولطرح أسئلة والإعلان مطالب:
- ١ - كيف يُعيّب المجلس النسائي اللبناني عن لجنة تعنى بقضايا المرأة وهو المعنى الأول بذلك؟ . . .
 - ٢ - كيف تُغيب اللجنة الأهلية للمرأة وهي التي تضم بين أعضائها ممثلين عن النقابات والاتحادات وأساتذة من الجامعات . . .
 - ٣ - ما هي مرجعية تأليف اللجان وما هي الملفات التي تراجع لذلك؟
 - نطالب بالعودة إلى ملفات الجمعيات المعنية والمؤسسات النسائية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية وهي المعنية بذلك.
 - نطالب بأن يكون القرار الاجتماعي مرتكزاً على المفهوم الديمقراطي وعلى الكفاءة والخبرة. فلا يكون العمل الاجتماعي التطوعي هو أيضاً أسرى الاعتبارات الشخصية والفنوية والارتجالية، والقائمة على مدى القرب أو البعد من كراسи السلطة.
 - نطالب بتوضيح أساليب وسياسات التعامل مع المؤسسات الدولية التي تعنى بدعم البرامج الإنمائية تجنيباً للخلل في توزيع هذا الدعم.

متذوبات عنه وعن مختلف النقابات والمؤسسات، فضلاً عن نخبة من الأكاديميين والباحثين.

واشتراك المجلس ضمن اللجنة الأهلية في اللجان الإقليمية والتحضيرية والدولية لمؤتمر بيجين وذلك طوال ستين من العمل المستمر والممتد والمداوم وياماً كانيات مادية محدودة جداً.

ومن أهم نشاطات اللجنة الأهلية:

- ١ - إقامة ورشات عمل حول قضايا المرأة في شتى مناطق لبنان ثم في بيجين خلال انعقاد المنتدى الأهلي قبيل المؤتمر الرسمي.
- ٢ - إصدار منشورات وإعداد دراسات وأبحاث متخصصة.
- ٣ - إعداد وعرض فيلم وثائقي باللغتين العربية والإنكليزية لعرض واقع صمود المرأة الجنوبية ومقاومتها للاحتلال ولمحنته المتعددة الوجوه.
- ٤ - تنظيم مسيرة في بيجين استنكاراً للاعتداءات الإسرائيلية مطالبة بتطبيق القرار ٤٢٥.

ولقد سعت اللجنة الأهلية في سياق التحضير لمؤتمر بيجين لتأليف اللجنة الوطنية الرسمية وطالبت بإصرار بأن تمثل داخل هذه اللجنة الرسمية بنصف أعضائها إيماناً منها بالتعاون المتساون بين القطاعين الرسمي والأهلي.

ولتحقيق هذا الطلب، وهو يتوافق مع قناعاتها، تعزز التنسيق الإيجابي بين اللجنة الأهلية واللجنة الوطنية الرسمية. وتجلّى هذا بأعمال ونشاطات مشتركة في لبنان وبيجين خلال انعقاد المؤتمر بفترته الأهلية والرسمية. واعتبر هذا التعاون من التجارب الرائدة.

إن المجلس النسائي اللبناني قد أثبت وجوده واقعاً وممارسة، لذلك فإنه غير عن جدارة وحق في كل القرارات التي صدرت عن مجلس الوزراء لتأليف المجالس واللجان الوطنية ومنها:

- ١ - المجلس الأعلى للطفولة
- ٢ - اللجنة الوطنية للإرضاع من الثدي

من واجبنا ثبيت المؤسسات الأهلية وجمع شملها وتنشيطها، وأعلن لكم اليوم أن اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة بعد بيجين قد تألفت في ٥/١٩٩٦ وهي تضم النقابات والاتحادات والهيئات وعدداً من الأساتذة الجامعيين.

وستكون مسيرتنا كمسيرة سابقتها عملاً لإنهاض المرأة والمجتمع الإنساني في لبنان.

هذه اللجنة لا يمكن أن تستقل عنها اللجان الحكومية لأنها تمثل الشعب المنضوي في المؤسسات المدنية.

نطالب أخيراً بصيغة متوازنة متكاملة منصفة للجنة وطنية تحقق مطالب وطموحات المرأة في لبنان.

إن هذا يفرض سياسة جديدة قائمة على التخطيط والمرجعية الثابتة والموضوعية، فالاختيار لا بد أن يستند إلى ترشيح ولا بد للترشيح أن يقوم على أسس ديمقراطية.

- نطالب بإعادة النظر في تأليف هذه اللجنة خصوصاً وأن تركيبتها متناقضة مع توصيات الوثيقة الدولية التي أكدت على التعاون المتساوي بين القطاعين الرسمي والأهلي، والمؤسسات الدولية تسخر آلياتها لتحقيق هذا الهدف وفي كل البلدان تحقيقاً متوازناً في الجوهر لا في الشكل فقط.

إننا نحيي نشاط السيدات قريبات رؤسائنا، لكننا نطالبهن أن يكن على مسافات متساوية مع كل المؤسسات والأفراد.

فزووجات الرؤساء لهن المنزلة الفخرية والشرفية الأولى، والرئاسات الفخرية، ولهن في هذا المجال احضان الجميع والقبول بالجميع ورعايته الجميع وإنصاف الجميع، ولهن مباركة القرارات الديمقراطية التي تنشط العمل ولا تثير في التفوس نوعاً من الإحباط والخيبة.

إن نساء الرؤساء هن راعيات وحارسات القرار الديمقراطي والمسيرة الديمقراطية.

ونحن هنا في هذا المجلس وفي جمعياتنا وفي اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة (بعد بيجين) نعمل ونسير في ظل القرار الديمقراطي وبقوته ونجاح. فهل الذي يجري من تهميش وإبعاد هو ضرورة هذا النجاح!

إن المجلس النسائي اللبناني يعلن احتجاجه على تغييب المجلس النسائي رئاسة وأعضاء ومؤسسات من تعين مكتب شؤون المرأة ويطالب بإعادة النظر في تأليف هذه اللجنة بهدف متابعة مسيرة بيجين.

إن العمل الاجتماعي التطوعي هو عطاء لا بد في النهاية من أن يقيّم نفسه وأن يكرّم نفسه بنفسه وقد تكون ضرائب النجاح.

السؤال الدائم: لماذا لا يكون الحق سيداً في كل مكان؟

بيانات ورسائل مهمة

رسائل وجهت إلى أمين عام الأمم المتحدة، وإلى
سفراء الدول الخمس؛ الولايات المتحدة الأميركيّة،
فرنسا، الصين، اتحاد روسيا، وبريطانيا،
لمناشدتهم الضغط على إسرائيل لاحترام القوانين
الدولية، على أثر إبعاد ٤١٨ فلسطينيًّا من بلادهم
إلى الأراضي اللبنانيّة في ٢٣/١/١٩٩٢

حضره الأمين العام للأمم المتحدة الأستاذ بطرس غالى المحترم
تحية طيبة وبعد،

إن قرارات مجلس الأمن المتعلقة باعتداءات إسرائيل المتكررة
والمتلازمة، تصدر من دون أن يكون هناك إلزام للدولة المعتدية إسرائيل
بااحترام القوانين الدوليّة واستقلال البلد المعتمد عليه. فلا تزال الاعتداءات
الإسرائيلية تتكرر على جنوب لبنان والبقاع الغربي - راشيا، ولا تزال إسرائيل
تقوم بأشنع أعمال القمع اليومي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهذا هي
اليوم تقدم على إبعاد ٤١٨ مواطنًا فلسطينيًّا من بلادهم، وهو إجراء تعسفي
إجرامي، يدل على ممارسة أشنع أنواع العنف الإنساني. إن إبعاد هؤلاء
الموطنين الفلسطينيين من ديارهم يضع المجتمع الدولي أمام أزمة ضمير
وأخلاق.

لا يجوز إطلاقاً الإمعان في القصف والاعتداء على أرض لبنان وأهله،
ولا يجوز إطلاقاً الإمعان في إبعاد الفلسطينيين عن أهله وأولادهم وعائلاتهم.
كما أن عملية الإبعاد هذه لا تتفق إطلاقاً مع المواثيق الدوليّة ولا مع الأعراف
ولا مع شرعة حقوق الإنسان. كما يتناهى مع القانون الدولي ومع قرار
مجلس الأمن الرقم ٦٩٤ الصادر في ٢٤/٥/١٩٩١ الذي يطالب إسرائيل

رسالة إلى مدير عام تلفزيون لبنان
الأستاذ جورج سكاف لتفعيل
دور المرأة في الإعلام
١٩٩٢/٤/٥

حضره مدير عام تلفزيون لبنان
الأستاذ جورج سكاف المكرم
تحيات التقدير وبعد

يشرف المجلس النسائي اللبناني بيته الجديدة وهو الذي يضم ١٢٠ جمعية نسائية في كل أنحاء لبنان، أن يرفع إلى حضرتكم مطالب يعتبرها جزءاً من أهدافه وهي تفعيل دور المرأة في المجتمع اللبناني، ولا شك في أن للإعلام دوره البارز في هذا المجال، ونخص بالذكر مؤسستكم الكريمة التي حققت في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال الإعلام التلفزيوني، الذي نريده وسيلة للتطوير والإرشاد والبناء.
ويعتبر المجلس النسائي مشاركة المرأة شرطاً أساسياً في هذا المجال الحيوي. من هذا المنطلق نطالب حضرتكم بـ:

- ١ - إشراك المرأة وخصوصاً المجلس النسائي في مجلس إدارتكم وفي المجالس الاستشارية للتخطيط والتنفيذ من أجل برامج مفيدة وقيمة.
- ٢ - استحداث برنامج خاص للمرأة تعدد لجنة من أهل الخبرة والكفاءة.
- ٣ - استحداث ركن مده لا تتعذر الثلاث دقائق يفسح المجال لسماع رأي المرأة وصوتها في مواضيع الساعة.
- ٤ - تعيين موظفة من قبلكم لتنفيذ أخبار المرأة اليومية ولتكون صلة الوصل

باتوقف عن عمليات الطرد والإبعاد وإعادة جميع المبعدين الفلسطينيين. كما يتناهى مع تنفيذ القرار ٧٩٩ الصادر عن مجلس الأمن الدولي / ١٩٩٢/٥ القاضي بإعادة المبعدين إلى أراضيهم فوراً.

إن المجلس النسائي اللبناني يدعم موقف الدولة اللبنانية الرافض لاستقبال الفلسطينيين المبعدين عن وطنهم ويعتبر أن موقع هؤلاء المواطنين الطبيعي هو فلسطين، لأن هذا التوجه يتلامع مع حقوق القضية الفلسطينية ويرؤكد احترام اللبنانيين لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني.

كما يناشد المجلس النسائي اللبناني أمين عام الأمم المتحدة، بما لديكم من تأثير وجهود لوقف هذا العمل الإنساني، ومتبايعة الموقف بإدانة إسرائيل لإبعادها ٤١٨ فلسطينياً، والعمل على إعادة هؤلاء إلى أرضهم ووطتهم، والمطالبة بفرض العقوبات عليها بسبب تمزّدها على قرارات مجلس الأمن الدولي .

نطالب بمعالجة هذه المشكلة بجدية وبسرعة لئلا يؤدي استمرارها إلى تفاعلات تعكس سلباً على مسيرة مفاوضات السلام المقبلة.

كما أنتنا نناشد الدول الصديقة التي تعلن دوماً حرصها على لبنان واستقلاله وسيادته معازرة لبنان بالتزام إسرائيل احترام استقلاله وتطبيق القرار ٤٢٥ الذي يمكن لبنان من بسط سيادته كاملة على ترابه الوطني.

مع التقدير والاحترام.

بين المجلس النسائي ومؤسسكم.

- ٥ - تسهيل أمر تغطية نشاطات المجلس وجمعياته بالصورة والصوت.
 - ٦ - استحداث لجنة لمراقبة الإعلانات والأفلام التي تحرف عن المبادئ التربوية والخلقية وتشوه صورة المرأة وتشارك فيها ممثلة عن المجلس النسائي اللبناني.
- وتفضلاً بقبول فائق الاحترام.

بيان لضرورة مشاركة المرأة في الندوة النيابية في ١٩٩٢/٧/٧

بما أن موضوع الانتخابات النيابية هو موضوع وطني هام وحساس وهو من ركائز الديمقراطية في البلد، وبما أن المجلس النسائي اللبناني هو مؤسسة وطنية تضم حوالي مائة وعشرين /١٢٠ جمعية نسائية من كافة المناطق اللبنانية فقد رأى من الضروري أن يعقد عدة جلسات استثنائية للتداول بموضوع الانتخابات النيابية، وتحديد موقفه منها. وبعد التداول والمناقشة قرر ما يلي:

- التمني أن تجري الانتخابات النيابية بحرية ونزاهة تضمن لجميع المواطنين ممارسة حقهم في الانتخاب بعيداً عن الضغوطات والرشاوي.
- التوجّه إلى كل مواطن ومواطنة لاتخاذ المعايير السليمة في اختيار ممثليه في المجلس النيابي رجالاً كانوا أو نساء.
- دعم المجلس لكل مرشحة ذات كفاءة يتلاءم برنامجه الانتخابي وتطلعات المجلس النسائي، إيماناً منه بضرورة مشاركة المرأة في الندوة النيابية والاستفادة من طاقتها في خدمة الوطن لأنها قد أثبتت كفاءتها في جميع الميادين وشتى الحقول.

وسيعلن المجلس لاحقاً عن دعمه وتبنيه للمرشحات.

مرحلة معينة، يتحكمها بعض العوالم المعاينة للعمل المنظم والمدروس. وتبقي مشاركة المرأة ضمن خطة مستقبلية شمولية قوامها التوعية والمثابرة، والإيمان بالقيم الإنسانية وبقيم التطور والديمقراطية.

٦ - إنني بكل تواضع فرد من هذه القافلة الطامحة إلى التغيير. ويبداً هنا التغيير بقلل مفهوم العمل السياسي من مستوى الخدمات الفردية الخاصة إلى مستوى الخدمة العامة وقضاياها الجامعية، التي تبني حقوق الإنسان وتنميتها على أساس ثابتة فوق عواصف الموسم وأزمات المناسبات.

إنني إذ أعرضت عن تقديم ترشيحي، أعتبر نفسي مجندة مع أخواتي وإخوانني في المجلس النسائي، كما في محافظة الشمال الغالية، للنضال ولإنقاذ واقعنا من أزماته ومحنه، وهدفنا الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، والرقي الخلقي والإيمان بالله.

**كتاب اعتذار رئيسة المجلس النسائي اللبناني
عن قبول ترشيحها لخوض الانتخابات
النيابية *١٩٩٢/٩/٤٥***

كلماتي الأولى هي شكر المجلس النسائي اللبناني الذي كرمني وشرفني بترشيحه لي للمقعد النيابي في محافظة الشمال مفوضاً لي صلاحية دراسة وضعي في المنطقة واتخاذ القرار المناسب، والتزاماً بخطورة هذه المسؤولية الكبيرة والمشترفة، أدون الملاحظات التالية:

١ - إن تمثيل الشعب في المجلس النيابي رسالة مقدسة لا تقبل أية مساومة على صعيد التضحية كما على صعيد الخدمة المجردة في سبيل المصلحة العامة.

٢ - إن مشاركة المرأة في هذا الميدان وفي كل مجالات القرار السياسي، تبقى ثمرة نضال جماعي طويل، هدفه كرامة الإنسان في لبنان امرأة كان أم رجلاً.

٣ - لقد واكت ترشيح المجلس النسائي لي ودعمه حماسة كبيرة وثمينة من الهيئات النسائية والنقابية، ومن المؤسسات الثقافية والاجتماعية والإعلامية، ومن الأحزاب السياسية في كل أقضية المحافظة الشمالية.

٤ - واجهت عقبة مباشرة أولى هي قصر الوقت وضيقه الذي يحول دون تحرك جماعي لا بد أن يستعين بروافد متعددة معنوية وبشرية، في سبيل تحقيق هذا الهدف الشجاع والرائد.

٥ - لقد أكدت المرأة في الشمال أنها ما زالت رائدة في النضال، وفي طريق الإصلاح، وكذلك النخبة الطبيعية في الشمال، مما عزّز إيماني بأن دعم المرأة، للمشاركة في القرار السياسي هو موقف تاريخي، لا يتوقف عند

**رسالة وجهت إلى دولة رئيس مجلس الوزراء
وإلى دولة رئيس مجلس النواب، لإبرام اتفاقية
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك
في ١٩٩٣/١/٢١**

دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري المحترم

تحية واحتراماً، وبعد

يتشرف المجلس النسائي اللبناني أن يعرض لدولتكم ما يلي:
منذ أن كانت الأمم المتحدة، ولبنان من واضعي ميثاقها وشرعنة حقوق الإنسان، لم يتخلف لبنان عن الانضمام إلى أي من هيئاتها أو عن التوقيع على أية اتفاقية في إطارها، وخاصة الاتفاقيات التي تتفق وميثاق المنظمة أو تتنبأ عن شرعة حقوق الإنسان أو تلك التي لها صفة حضارية مميزة.
وفي جملة الاتفاقيات التي تقع في هذا الإطار، إنما بكلأسف لم ينضم إليها لبنان بعد، «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة». ونشير هنا إلى أن هذه الاتفاقية تم وضعها وإبرامها في الأمم المتحدة سنة ١٩٧٩. ومنذ ذلك التاريخ انضم إليها مئة وتسع دول بينها خمس دول عربية هي: مصر وتونس والعراق ولibia واليمن.
ونلتفت إلى بعض ما جاء في الأسباب الموجبة لهذه الاتفاقية، ومنها ما نصه:

«وأقتناعاً منها (أي الدول الأطراف في الاتفاقية)، بأن التنمية التامة والكافحة لبلد ما ورفاهية العالم، وقضية السلم، تتطلب جميعاً أقصى مشاركة سيدة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين».

**رسالة وجهت إلى معالي وزير الصحة
الأستاذ مروان حمادة لتقديم اقتراحات
فيما يتعلق بالوثيقة الصحية قبل
الزواج في ١٩٩٣/١/١٣**

معالي وزير الصحة الأستاذ مروان حمادة المحترم
تحية واحتراماً وبعد،

يسر المجلس النسائي اللبناني أن يتقدم من معاليكم راجياً العمل على تطبيق وتنفيذ اقتراحات لجنة العلاقات الاجتماعية بالمجلس، وبالسرعة الممكنة، وهي كالتالي:
أولاً - إحياء الوثيقة الصحية قبل الزواج وذلك منعاً لولادة أطفال معاين خصوصاً بعد تفشي مرض السيدا.
ثانياً - تحديد المختبرات الموثوق بها لإجراء هذه الفحوصات.

ثالثاً - إلزامية إجراء صورة صوتية للحوامل في الشهر الثالث، منعاً لولادة أطفال مشوهين، وتأمينها مجاناً لأصحاب الدخل المحدود.
 وإننا لعلى ثقة أن معاليكم سيحقق مطالعينا هذه الهدفـة لضمانة مستقبل أطفال أصحاء.

دمتم ذخراً لبناء الإنسان في لبنان.

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم
تحية واحتراماً،

يتشرف المجلس النسائي اللبناني أن يعرض لدولتكم مذكرةً أن في بعض القوانين اللبنانية الوضعية نصوصاً تميز بين الرجل والمرأة، لا شك أنتم أول المطلعين عليها والعارفين بها.

ونود أن نلفت دولتكم إلى أن الأمم المتحدة وضعـت في العام ١٩٧٩ «اتفاقية للقضاء على جميع أشكال التميـز ضد المرأة»، انضم إليها حتى تاريخه مئة وتسـع دول بينها خـمس دول عـربية.

لذا، وبـما لكم من موقع قيادي ومميز على صعيد التشريع في لبنان، وفي مركز الـقيادة السياسية والشعبـية، نأمل أن يكون لكم سعي وريادة في هذا المجال، فـيتـم في زـمن رئاستـكم للسلطة التشـريعـية وبـمبادرة منـكم تعـديل النصـوص التي تـضـمـن تمـيـزـاً ضدـ المرأةـ.

وـإنـا إـذ نـرقـقـ بـكتـابـنا بـعـضـ النـصـوصـ مـوـضـعـ الشـكـوىـ وـالـاقـتراـحـاتـ بـالـتعـديـلاتـ الـمـطـلـوـبـةـ، نـأملـ مـنـكـمـ تـجـاوـيـاـ عـرـفـنـاهـ عـنـكـمـ معـ كـلـ مـطـلـبـ حقـ.

وـتفـضـلـواـ يـاـ دـولـةـ الرـئـيسـ بـقـبـولـ فـاقـنـ اـحـتـرـامـنـاـ وـتـقـدـيرـنـاـ.

وـإـنـا إـذـ نـدرـكـ أـنـ تـخـلـفـ لـبنـانـ عـنـ اـنـضـمـامـ إـلـىـ هـذـهـ اـلـتـفـاقـيـةـ لـمـ يـكـنـ عـنـ قـصـدـ أـوـ سـابـقـ تـصـمـيمـ، إـنـماـ مـرـدـهـ إـلـىـ الـظـرـوفـ الـتيـ مـرـرـنـاـ فـيـهاـ مـنـذـ أـنـ وـضـعـتـ هـذـهـ اـلـتـفـاقـيـةـ عـامـ ١٩٧٩ـ.

لـذـكـ، وـمـعـ طـيـ صـفـحةـ الـحـربـ، وـانـطـلـاقـ الـأـمـلـ الـجـدـيدـ فـيـ التـنـمـيـةـ وـالـبـنـاءـ لـمـجـتمـعـنـاـ وـوـطـنـاـ العـزـيزـينـ، نـرـفـعـ هـذـاـ الـكـتـابـ إـلـىـ دـولـتـكـمـ مـرـفـقاـ بـنـصـ الـاـنـتـفـاقـيـةـ، آـمـلـيـنـ مـنـكـمـ إـيلـاءـ الـأـمـرـ ماـ يـسـتـحـقـ مـنـ اـهـتـمـامـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ اـنـضـمـامـ لـبـنـانـ إـلـىـ هـذـهـ اـلـتـفـاقـيـةـ مـسـاـهـمـةـ مـنـكـمـ بـتـعـزيـزـ الـمـرـأـةـ الـلـبـانـيـةـ فـيـ الـاـحـفـالـ فـيـ يـوـمـهـاـ الـعـالـمـيـ.

وـتـفـضـلـواـ يـاـ دـولـةـ الرـئـيسـ بـقـبـولـ فـاقـنـ اـحـتـرـامـنـاـ وـتـقـدـيرـنـاـ.

ممارستها في التشريع الإسلامي هما البغاء والتعرية
فلماذا إذا نص قانون التجارة اللبناني على عدم أهلية المرأة لممارسة
التجارة، إلا بإذن زوجها؟

من المعلوم أن قانون التجارة اللبناني أخذ عن قانون التجارة الفرنسي
ال الصادر سنة ١٨٠٧ الذي اعتبر المرأة المتزوجة غير أهل لممارسة التجارة
بقطع النظر عن قانون الأحوال الشخصية الذي تخضع له هذه المرأة.

إلا أن أحكام قانون سنة ١٨٠٧ الفرنسي المشار إليه قد عُدلت بموجب
أحكام القانون الذي صدر سنة ١٩٤٥ والذي اعتبر المرأة المتزوجة تملك
الأهلية التجارية إلا إذا اعرض زوجها على ذلك.

أما بصدور القانون رقم ٦٥ - ٥٧٠ تاريخ ١٣ تموز ١٩٦٥ الفرنسي فقد
أصبح للمرأة الحرية التامة لتعاطي التجارة أو أيه مهنة أخرى دون أن يعن
لأحد أن يعرض على ذلك.

المادة ٢٢٣ من القانون المدني الفرنسي تنص على ما يلي:

«Art. 223 (L. No. 65-570 du 13 Juillet 1965) La femme a le droit
d'exercer une profession sans le consentement de son mari, et elle peut
toujours, pour les besoins de cette profession, aliéner et obliger seule ses
biens personnels en pleine propriété. Com. 4, 5».

وتنص المادة الرابعة من قانون التجارة الفرنسي على ما يلي:

«La femme mariée peut librement exercer un commerce. Elle n'est pas
réputée commerçante si elle ne fait que détailler les marchandises du
commerce de son mari. Elle n'est réputée telle que lorsqu'elle fait un
commerce séparé».

بناءً عليه يكون سبب وجود المواد التي نصت على عدم أهلية المرأة
لممارسة التجارة إلا بإذن زوجها، في القانون اللبناني، هو كون هذه المواد
اقبست عن القانون الفرنسي الذي عُدل وبقيت النصوص اللبنانية على حالها
منذ وضعت.

**دراسة قدمها المجلس النسائي اللبناني
إلى معالي وزير العدل الأستاذ بهيج
طباره بشأن تعديل عدد من القوانين
المجحفة بحق المرأة اللبنانية في
١٩٩٣/٧/٧**

تحية طيبة وبعد،
عطناً على اجتماعنا السابق ومشروع القانون الذي تقدمنا به من معاليكم
والذي يرمي إلى تعديل بعض النصوص القانونية التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة،
وبالإشارة إلى ما دار من مناقشات حول طلبنا إلغاء المواد ١١ و ١٢ و ١٣
و ١٤ من قانون التجارة اللبناني،
ندلي بما يلي موضعين النقاط التي كانت موضع تبادل في الرأي فيما
بيتنا:

أولاً: لماذا نص قانون التجارة اللبناني على عدم أهلية المرأة المتزوجة
لممارسة التجارة إلا بموافقة زوجها؟

إن خلفيات معظم النصوص التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة في لبنان
تكمّن في قوانين الأحوال الشخصية فيما عدا المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من
قانون التجارة اللبناني.

ذلك أن المرأة المتزوجة لا تملك الأهلية لممارسة التجارة مهما تكن
أحكام القانون الشخصي الذي تخضع له، حتى ولو كان ذلك القانون يحيى لها
تعاطي التجارة (المادة ١١ تجارة). وتتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق
بالتشريع الإسلامي، فإن آيات القرآن الكريم لم تمنع المرأة من العمل في أي
من مجالات الإنتاج، وإن المهنتين الوحدين اللتين منعـت المرأة من

المفلاسة؟ وما هي الأحكام التي تطبق على الرجل إذا ما تعرضت زوجته التجارية للإفلاس؟

جاء في الجزء الأول من أحكام الإفلاس للدكتور إدوار عيد تحت رقم ١٦١ ص ٤٢٥ ما يلي:

«... إذا طالب الزوج استرداد أمواله من تفليسه زوجته فإنه يتبع القواعد العامة في الاسترداد المنصوص عليها في المادة ٦٠٧ من قانون التجارة وما يليها».

هذا وإن المادة ٦٠٧ من قانون التجارة اللبناني تنص على أن الأشخاص الذين يدعون ملكية أموال موجودة في حوزة المفلس أن يطلبوا استردادها، ولوكلاء التفليس أن يقبلوا طلبات الاسترداد بعد موافقة القاضي المتدب. أما إذا كان هناك نزاع فالمحكمة تفصل فيه بعد سماع أقوال القاضي المتدب.

فمن مجرد الاطلاع على أحكام هذه المواد يتضح أن المشرع وضع المواد ٦٢٥ وما يليها لوجود قرينة على كون المال الذي يخص العائلة هو ملكاً للرجل وليس للمرأة. الأمر الذي جعل المشرع يضع على المرأة عبء إثبات ملكيتها لأموالها إذا ما تعرض زوجها للإفلاس، وإلا لكان المشرع اكتفى بتطبيق أحكام المادة ٦٠٧ على الزوج أو الزوجة على السواء. هذا وإن نص المادة ٦٠٧ يكفي لكي تكون أموال الزوج بمنأى عن التأثير بإفلاس زوجته.

لذا، فإن كل استنتاج بأن إفلاس الزوجة له تأثيره السلبي على مال الزوج هو استنتاج خاطئ، وفي غير محله، إذ إن المواد المشار إليها أعلاه تبين بصورة لا يرقى إليها الشك أن نظام تفريق الأموال المتبعة في لبنان يجعل أموال أيّ من الزوج أو الزوجة مستقلة تماماً ويجعل التزامات أو تصرفات أحدهما لا تؤثر على أموال الآخر.

ولذلك فلا مبرر في لبنان للبقاء على المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ التي تقيد حرية المرأة وتحدد من نشاطها وتضيق عليها سبل العيش.

ثانياً: في استقلالية أموال كل من الزوج أو الزوجة في لبنان

إن لبنان يعتمد نظام تفريق الأموال Séparation de Biens ذلك أن أموال كل من الزوج أو الزوجة مستقلة تماماً، بحيث إن التزامات أحدهما وتصرفاته لا تأثير لها على أموال الزوج الآخر، الأمر الذي يعني وجود أي مبرر لوضع المواد المطلوب إلغاؤها.

ثالثاً: في السبب الذي جعل المشرع اللبناني ينحص المرأة بعض النصوص التي تصون أموالها في حالة إفلاس زوجها

جاء في المادة ٦٢٥ من قانون التجارة اللبناني ما يلي:

«إذا أفلس الزوج فسترجع الزوجة عيناً العقارات والمتغولات التي ثبت أنها كانت مالكة لها قبل الزواج، والأموال التي آلت إليها بطريقة مجانية في أثناء مدة الزواج.

وكذلك يحق لها أن تسترجع الأملاك التي اشتراها في أثناء مدة زواجهما باستعمال نقود آلت إليها على وجه المتقدم بشرط أن ينص عقد الشراء بصرامة على بيان استعمال النقود وأن ثبت الزوجة مصدرها».

ونصت المادة ٦٢٦ أيضاً على ما يلي:

«فيما خلا الافتراض المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة السابقة تحسب الأموال التي أحرزتها الزوجة مقابل بدل في أثناء مدة الزواج مشترطة بنقود زوجها. ويجب أن تضم إلى موجودات التفليس إلا إذا قدمت الزوجة برهاناً على العكس».

وكذلك نصت المادة ٦٢٧ من القانون نفسه على أنه إذا أوفت الزوجة ديوناً لحساب زوجها كانت هناك قرينة قانونية على أنها أوفت هذه الديون من مال زوجها فلا يمكنها أن تقيم أي دعوى على التفليس إلا إذا قام البرهان على العكس.

وهذه المواد تطبق فقط على زوجة المفلس. فما هي حال زوج

رابعاً: في مخالفة المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ لأحكام الدستور ولشرعية حقوق الإنسان

رسائل وجهت إلى دولة رئيس مجلس الوزراء
الشيخ رفيق الحريري، وإلى سعادة السفير
الأستاذ جورج سيام مدير العلاقات مع المنظمات
الثقافية في وزارة الخارجية، وإلى رئيس
مجلس الإنماء والإعمار الأستاذ فضل شلق
لطلب مشاركة المجلس النسائي اللبناني
في مؤتمر المرأة العالمي الذي سيعقد في بيجين
في ١٥/٧/١٩٩٣ *

دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري المحترم

الموضوع: المشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الذي سيعقد في بيجين
١٩٩٥

تحية واحترام وبعد،

إن المجلس النسائي اللبناني، مؤسسة وطنية منذ ١٩٥٢، يجمع ما يقارب حالياً المائة والعشرين جمعية من كل لبنان، صمدت بتماسكها أيام المحنّة التي مرّ بها لبنان لأنّه يؤمن بثوابت الوفاق الوطني والعيش المشترك ووحدة لبنان وسيادته واستقلاله.

إنه يسعى من خلال نشاطاته المستمرة، من مؤتمرات وندوات ولقاءات، في المناطق اللبنانية كافة، أن يتحسّن القضايا الوطنية، وأن يكون

(*) وجهت الرسالة نفسها إلى سعادة السفير جورج سيام ورئيس مجلس الإنماء والإعمار.

نصت المادة السابعة من الدستور اللبناني على ما يلي:
«كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض العامة دون ما فرق بينهم». وقد كرس مبدأ المساواة هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمادته الأولى، إذ جاء فيها ما يلي:
«الناس يولدون أحرازاً متساوين في الكرامة والحقوق».

ولما كان في المواد المشار إليها ما يمس بكرامة المرأة ويجد من حريتها وينخرق مبدأ المساواة بين اللبنانيين تكون هذه المواد مخالفة لأحكام الدستور وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالتالي انتقض إلغاؤها.

لذلك، فإن المجلس النسائي اللبناني يطالب مجدداً بما يلي:
أولاً: بإلغاء المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ تجارة لارتفاع أسعارها الموجبة.
ثانياً: لمخالفته هذه المواد أحكام الدستور اللبناني.

راجياً أن تلقى هذه المذكرة يا معالي الوزير اهتماماكم بإحاله مشروع القانون الذي سبق وتقدمتا به من معاليكم إلى مجلس النواب وأن تسعوا لإقراره خدمة للمجتمع.
مع فائق التقدير والاحترام.

**رسائل وجهت إلى الاتحادات النسائية
في الدول العربية الشقيقة على أثر
الاعتداء الإسرائيلي في ٢٥/٧/١٩٩٣
لمناشدته الوقوف إلى جانب لبنان
ضد العدوان**

جانب الاتحاد.....

إن المجلس النسائي اللبناني يتوجه إلى الاتحادات النسائية العربية الشقيقة والعاملية الصديقة وأधعها في الصورة المأساوية الحقيقة لما يجري على الأرضي اللبناني.

إن لبنان يتعرض منذ يوم الأحد الواقع في ٢٥/٧/١٩٩٣ إلى أشرس وأوسع عدوان إسرائيلي بعد اجتياح حزيران ١٩٨٢.

إن هذا الاعتداء يهدف إلى تهجير اللبنانيين من أرضهم وذلك باتباع سياسة الأرض المحروقة كما صرّح المسؤولون الإسرائيليون بهدف:

- ١ - زعزعة الوضع الداخلي اللبناني الذي أخذ طريقه نحو السلام والبناء.
- ٢ - إخضاع لبنان لتوقيع صلح منفرد يخدم المصالح الإسرائيلية للسيطرة على أرض لبنان وميادنه.

إن المجلس النسائي اللبناني وكل الشرفاء في العالم يعتبرون أن مقاومة الاحتلال حق طبيعي ومشروع لكل شعب انتصبت أرضه.

إن إسرائيل قد ضربت عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة خاصة

فاعلاً فيها، وذلك بحسب جهوده في المساهمة الفعلية في بناء الوطن وإرساء قواعد التغيير نحو الأفضل، في القضايا التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن هذا المنطلق، كان المجلس يتبع الإعداد للمؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في بيجين ١٩٩٥، وقد دعيت إليه كل دول العالم، وجرى التحضير له بمؤتمرات فرعية في جنيف، وفيينا، وفي نيويورك، ومصر، غيب لبنان عنها جيّعاً، كما غيب عن عدة مؤتمرات أخرى عقدت لأجل المرأة وتنميتها.

ومجلس النسائي اللبناني، يتساءل عن سبب هذا التغيب عن المشاركة في مؤتمرات المرأة، مع العلم أن لبنان لم ينقطع عن المشاركة في المؤتمرات العالمية والإقليمية الأخرى، أثناء الحرب ولا حتى بعده.

إن المجلس النسائي اللبناني الذي يمثل أكبر قاعدة نسائية في هذا الوطن، كان الممثل الوحيد في الوفود الرسمية لمؤتمرات المرأة في الخارج، وهو يطلب اليوم المشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الذي سيعقد في بيجين ١٩٩٥، مع تغطية التكاليف التي يتطلّبها المؤتمر من سفر وإقامة.

كما يلفت نظر المسؤولين إلى أهمية الوقت في تشكيل الوفد، حتى يتسلّى للمشاركات في المؤتمر إجراء الأبحاث والدراسات المطلوبة. ودمتم ذخراً للوطن.

**بيان اللقاء الوطني العام بمشاركة المجلس
النسائي اللبناني في دار نقابة الصحافة في
بيروت، على أثر تعرض الجنوب والبقاع الغربي
لثلاثة أيام متالية للعدوان الشرس، وزيارة
المجلس لمناطق الجنوب، ودعوة الأهالي
للصمود، وتقديم بعض الحاجات**
١٩٩٣/٧/٢٥

تواصل إسرائيل حرها المفتوحة على لبنان، مشركة في عدوانها أسلحة الجو والبر والبحر، حيث يشن الطيران الحربي والمروحي الإسرائيلي عشرات الغارات على الجنوب والبقاع الغربي وخيم البداوي في الشمال، هدفه قتل الأبرياء والتهجير الجماعي لسكان القرى، متبعاً سياسة الأرض المحروقة.

إن هذا العدوان البربرى غير المبرر يستفرر مشاعر كل إنسان، وإن التضامن، ووحدة الصف، هو الدرع الواقي للبنان الحبيب، فالمجلس النسائي اللبناني يدعم موقف الحكومة، وموقف الجيش اللبناني الباسل، و موقف المقاومة في مواجهة هذا العدوان. ويطالب الإخوة العرب الأشقاء بدعم لبنان في مواجهة هذا العدوان الذي يستهدف العرب جميعاً وليس لبنان فحسب.

كما يناشد المجتمع الدولي، الضمير العالمي وهيئة الأمم ومجلس الأمن والبلاد الصديقة، ألا يقفوا موقف المتفرج مما يجري في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، ويastطاعتهم إذا أرادوا فعلآً أن يلجموا هذا العدوان البربرى.

وتحية إلى أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي على تضحياتهم وصمودهم ومقاومتهم.

القرارين ٤٢٥ - ٤٢٦ اللذين يحتمان عليها الانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية المحتلة كافة.

إن هذا الاعتداء هو انتهاك صارخ لأبسط مبادئ حقوق الإنسان. فقد دمرت الطائرات الإسرائيلية مئات المنازل على رؤوس أصحابها والمستشفيات والمؤسسات الإنسانية والمرافق الحياتية كافة مما تسبب بقتل وجرح أكثر من ألف شخص خلال ثلاثة أيام وتشريد ما لا يقل عن ثلاثة آلاف شخص.

إن المجلس النسائي اللبناني ينashد الاتحادات النسائية للوقوف وقفـة حق شجاعة لشجب واستنكار ما يجري على الساحة اللبنانية ودعم الشعب اللبناني معنوياً ومادياً، كما يطالـها بالضغط على حكومتها للوقوف إلى جانب لبنان في المحافـل الدولية ضد العـدوان، واتخـاذ أقصـى العـقوبات بحق إسرـائيل المعـتـدية.

إن نساء لبنان كن وما زلن وسيقـن دومـاً إلى جانب الحق والحرية والعدالة والإنسانية.

رسالة وجهت إلى معالي الوزير الأستاذ الياس حبيقة، رئيس الهيئة العليا للإغاثة، لوضع إمكانات المجلس النسائي اللبناني البشرية والمادية بتصرف اللجنة لتأمين الإغاثة للمواطنين على أثر الاعتداءات الإسرائيلية في ١٩٩٣ / ٧ / ٢٩

معالي الوزير الأستاذ الياس حبيقة رئيس الهيئة العليا للإغاثة المحترم

تحية طيبة وبعد

إن المجلس النسائي اللبناني، استجابة منه لنداء الواجب، وشعوراً منه بالمسؤولية الوطنية، وتقديراً لخطورة المرحلة التي يمر بها الوطن والمواطنون من جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي اللبنانية، قد قرر، وبعد اجتماع عقده مع الهيئة الإدارية، أن يضع كل إمكاناته المتوفرة، من جهاز بشري ومرافق ومؤسسات، بتصرف لجتكم الكريمة، كونها اللجنة الرسمية العليا التي أخذت على عاتقها القيام بكل الإجراءات الضرورية لتأمين الإغاثة المأهولة النازحة: أصحاب القصف والتدمر والتهجير.

وبناءً عليه فإننا بانتظار تحديد نوع المساهمة التي يمكن المجلس من تقديمها.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام.

**نداء وجه عبر الصحف إلى جميع أصحاب
الضمائر الحية للتدخل السريع لوقف العدوان
الإسرائيلي على الجنوب والبقاع الغربي في
١٩٩٣ / ٧ / ٢٩**

نداء من المجلس النسائي اللبناني إلى جميع أصحاب الضمائر الحية

اجتمعت الهيئة الإدارية للمجلس النسائي اللبناني بصورة استثنائية وبحثت في الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على جميع الأراضي اللبنانية وأصدرت البيان التالي:

إن المجلس النسائي اللبناني إذ يدين بشدة قرارات إسرائيل العدوانية
الهادفة إلى هجир أهلنا في الجنوب والبقاء الغربي واتباع سياسة الأرض
المحروقة بمبادرة أميركية فهو يطالب الضمير الإنساني العالمي الحي للتتدخل
السرع لوقف هذا العدوان المستمر وإجبار إسرائيل على الانسحاب الفوري
من كل الأراضي اللبنانية بموجب القرار رقم ٤٢٥ و٤٢٦ وذلك تحت طائلة
أخذ المقوية القصوى بحقها.

كما أن المجلس النسائي اللبناني يقف وراء جيشه الصامد الذي يتصدى للعدو المحتل ويدعم مساعي الدولة الآيلة إلى التخفيف من المأساة التي سببها هذا العدون الغاشم. كما أنه يعلن تضامنه الكامل مع الصامدين والمقاومين على أرضهم، ويناشد الإخوة العرب القيام بواجبهم القومي، كما يناشد الحكومات الحرة الصديقة إدانة هذا الانتهاك المرريع للمواثيق الدولية والعالمية والإنسانية.

لذلك ناشدكم العمل على العودة عن هذا القرار الجائر بحق المرأة، ونحن كاملو الثقة بأن المراجع التي نخاطبها لن توافق على الإخلال بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وقد أصبحنا على مشارف القرن الواحد والعشرين. وتفضلاً بقبول فائق الاحترام.

كتاب مفتوح إلى فخامة رئيس الجمهورية، ودولة رئيس مجلس الوزراء ودولة رئيس مجلس النواب وإلى معالي وزير العدل لمناشدتهم تعديل القرار الذي أصدره مجلس القضاء الأعلى، بعدم قبول مرشحات النساء لتولي وظيفة القضاء في ١٩٩٣/١٢/٦

إلى فخامة رئيس الجمهورية المحترم
إلى دولة رئيس مجلس النواب المحترم
إلى دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم
إلى وزير العدل المحترم
وإلى جميع المهتمين بقضية المرأة

بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٩٣ أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً بقبول طلبات المرشحين للانساب إلى معهد الدروس القضائية بالاستناد إلى المادة ٦٢ من قانون القضاء العدلي.

وقد فوجئت جميع المرشحات بأن طلباتهن قد رفضت دون استثناء مما يعني أن مجلس القضاء الأعلى اتخذ قراراً صريحاً برفض قبول النساء لتولي وظيفة القضاء.

وبما أن القرار المذكور يخالف أحكام الدستور اللبناني ومبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العامة، فضلاً عن خالفته لأحكام الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن،

جملة الاتفاقيات التي تقع في هذا الإطار، لم ينضم لبنان بعد إلى «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة». ونشير هنا، إلى أن هذه الاتفاقية تم وضعها وإبرامها في الأمم المتحدة سنة ١٩٧٩. ومنذ ذلك التاريخ انضم إليها مئة وتسعة دول بينها خمس دول عربية هي مصر وتونس وال العراق ولبنان واليمن.

لذا، وبما لكم من موقع قيادي، ومميز على صعيد التشريع في لبنان، وفي مركز القيادة السياسية والشعبية والاجتماعية، نأمل أن يكون لكم سعي وريادة في هذا المجال، ففيتم في زمان رئاستكم للسلطة التشريعية، وبمبادرة منكم تعديل بعض النصوص القانونية اللبنانية التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة، والموافقة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وإننا إذ نرفق كتابنا ببعض النصوص المشكوا منها، والاقتراحات والتعديلات المطلوبة، ونسخة عن الاتفاقية الدولية، نأمل تجاوباً عرفاً عنكم مع كل مطلب حق.

وتفضلاً يا دولة الرئيس بقبول فائق احترامنا وتقديرنا.

**رسالة وجهت إلى دولة رئيس مجلس النواب
تأكيداً لرسائل سابقة متعلقة بطلب تعديل
القوانين المجنحة بحق المرأة اللبنانية ودراسة
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة في ١١/١/١٩٩٤**

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم
تحية واحتراماً،

يتشرف المجلس النسائي اللبناني، أن يعرض لدولتكم مذكرةً أن في بعض القوانين نصوصاً، تميز بين الرجل والمرأة، لا شك أنتم أول المطلعين عليها والعارفين بها.

وقد تقدمنا بكتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء وإلى معالي وزير العدل في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، وفي ١٨ آذار ١٩٩٣، طالبين فيها دراسة تعديل بعض القوانين المجنحة بحق المرأة اللبنانية، ودراسة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ليصار إلى رفعها إلى مجلس النواب للبحث والإقرار.

وبعد مراجعات عديدة، لم تلتقي إلى اليوم أي جواب في هذا المضمار.

كما أن لبنان الذي ساهم في وضع ميثاق وشريعة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، لم يتخلّف عن الانضمام إلى أيّ من هياكلها أو عن التوقيع على أيّة اتفاقية في إطارها، وخاصة الاتفاقيات التي تتفق وميثاق المنظمة وتنسق عن شريعة حقوق الإنسان، أو تلك التي لها صفة حضارية مميزة. ومن

المستدي والمؤتمر العالمي للمرأة الرابع ١٩٩٥.

لذلك يا معالي الوزير، نطرح السؤال: لماذا لم يطلب من المجلس النسائي اللبناني المشاركة في إعداد هذا التقرير الوطني لدور المرأة في الزراعة، وهو الذي يقوم بنشاطات عدّة، لإنهاضها وتطورها في شتى الحقول؟ لماذا لم يطلب منه المشاركة في هذه اللجنة، وهو الذي يتمكّن من التواصل مع أكبر قاعدة نسائية من الشريحة الاجتماعية في لبنان؟

إن المجلس النسائي اللبناني مثل في جميع اللجان الوطنية التي تشكّلها أو تعينها الوزارات المتعلّقة بأهدافه، فلماذا تجاهله من قبل وزارة الزراعة، في تأليف لجتها الوطنية لإعداد التقرير عن دور المرأة في الزراعة، والذي يعتبره المجلس جزءاً من خطة عمل اللجنة الأهلية التي تألفت للتحضير والمشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع؟

وتفضّلوا يا معالي الوزير بفاتح الاحترام والتقدير.

كتاب مفتوح إلى معالي وزير الزراعة المهندس الأستاذ عادل قرطاس استفساراً لتغييب المجلس النسائي عن إعداد التقرير الوطني لدور المرأة في الزراعة في سياق التحضير للمؤتمر العالمي الرابع الذي سيعقد في الصين ١٩٩٥ وذلك في ١٩٩٤/١/٢٦

تحية طيبة وبعد،

بناءً على القرار الذي أصدره وزير الزراعة المهندس عادل قرطاس المتعلّق بتشكيل لجنة لإعداد التقرير الوطني لدور المرأة في الزراعة، وذلك تحضيراً للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في الصين ١٩٩٥ ، والذي نشر في الصحف في تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، يستغرب المجلس النسائي اللبناني تجاهله في تعيين هذه اللجنة، وهو الذي يضمّ مئة وعشرين من الهيئات الاجتماعية والثقافية الفاعلة في المجتمع من كل أنحاء لبنان، والتي تقوم بالخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في كل الميادين التي تصب في إنماء الإنسان اللبناني طفلاً كان أم رجلاً أم امراة.

إن المجلس النسائي اللبناني، إدراكاً منه لأهمية المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في الصين ١٩٩٥ ، قد وجه عدة كتب إلى المسؤولين لتأليف اللجنة الوطنية لذلك المؤتمر، والتي لم تؤلف إلى يومنا هذا، مع العلم أن الدول المشاركة قد قطعت أشواطاً في التحضير له.

كما أن المجلس النسائي اللبناني، هو أول من أخذ المبادرة في تأليف اللجنة الأهلية المؤلفة: من عدد من النواب، والنقابات، وأساتذة الجامعات، وأعضاء من المجلس النسائي، ومؤسسات دولية، للتحضير وللمشاركة في

وتحليل، قبل اتخاذ الإجراءات والحلول المجزأة.

يقول الخبراء التربويون في هذا المجال، إن التلميذ يتعلم ويدرك المفاهيم بطريقة أسهل وأسرع باللغة التي يتعامل على أساسها، وهي بالطبع لغة الأم، لغة بيته ومجتمعه.

فالصعوبة التي يواجهها معظم التلاميذ في المدارس الرسمية والمدارس الخاصة في تعليم العلوم والرياضيات في المرحلة المتوسطة، يعود إلى عدم إتقانهم هذه اللغة الأجنبية في المرحلة الابتدائية. وأن معالجة ضعف الطلاب في المدارس الرسمية خاصة في اللغات الأجنبية ضرورة تربوية وعلمية، ويمكن دراسة الحلول لها بزيادة عدد ساعات تعليمها مثلاً وتزويد المدارس بمعلمي اللغات الذين طالما يشكون النقص في عددهم، وإعدادهم.

إن هذا القرار في ظل الطرق والوسائل في تعليم اللغات الأجنبية، يؤدي إلى مزيد من إضعاف اللغة العربية، وجعلها لغة ثانوية، لا يقدرها التلميذ نفسه، ولن يؤدي في الوقت نفسه إلى تقوية اللغة الأجنبية، ولن يؤدي إلى إدراك أفضل للمفاهيم العددية.

إن ترجمة أهداف الخطة التربوية، التي نتظرها، يجب أن تؤدي فعلاً إلى إيماننا بالوطن الواحد والعيش المشترك، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، في جميع مجالات الحياة، وإن إتقان واستخدام لغة الأم هي إحدى سبلها. إن إعادة النظر بالمناهج التعليمية على كافة المستويات، تتطلب معالجة جذرية، ويجب أن يشترك فيها أهل القرار، وأهل الكفاءة والاختصاص، لأنها جميعها معنية في إعداد الطالب اللبناني لمواجهة تحديات العصر التي تنتظره مستقبلاً.

إن المجلس النسائي اللبناني، يعتقد أن استخدام اللغة العربية وإنقاذها ضرورة اجتماعية وقومية، يستلزم إعادة النظر في مضمونها في المناهج وطرق تدريسها.

كما أنها لا ندعو إلى إضعاف اللغة الأجنبية، ولكن ندعوا إلى التجانس عند أبناء المجتمع الواحد بإتقان اللغة الأم أولاً، ثم إتقان اللغات الأجنبية

رسالة إلى معالي وزير التربية، الأستاذ مخائيل الضاهر، احتجاجاً على إلغاء إلزامية تعليم العلوم والرياضيات باللغة العربية من المرحلة الابتدائية في خطة النهوض التربوي المقترحة على مجلس الوزراء في ١٩٩٤/٢/١٦

معالي وزير التربية الأستاذ مخائيل الضاهر المحترم

الموضوع: المجلس النسائي اللبناني يطالب بإعادة الطفل اللبناني إلى لغة المنزل ولغة الشعب ولغة الوطن، لغتنا الأم: اللغة العربية.

تحية طيبة وبعد،

إن خطة النهوض التربوي التي تقدمتم بها يا معالي الوزير تهدف كما تنص إلى صناعة الإنسان المنتج، ضمن نظام اقتصادي، اجتماعي تربوي واحد، يسعى إلى تكوين الإنسان المعتر بوطنه وبالانتماء إليه.

إننا نستغرب الترجمة العلمية الأولى لهذه الخطة بالقرار الذي صدر في ١٩٩٤/٢/٢ عن مجلس الوزراء بإلغاء إلزامية تعليم العلوم والرياضيات باللغة العربية من المرحلة الابتدائية، والذي يعتمد في أساليبه الموجبة، على تدني نسبة النجاح في المرحلة المتوسطة والثانوية.

ونتساءل هل يعتبر هذا العامل الوحيد، أو السبب الوحيد لتدني المستوى التعليمي؟

وهل أهل الاختصاص يجمعون على طريقة العلاج هذه؟

أين رأي أهل الاختصاص؟

هناك عوامل عديدة يا معالي الوزير تحتاج إلى دراسات، وتعمق

الأخرى، ومعها التزام المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة بأهداف تلك اللغات ومناهجها وطرائق تعليمها.
وتفضلاً بقبول فائق الاحترام.

بيان موجه إلى وسائل الإعلام تقديراً لإفساح المجال لنشاطات المجلس في أسبوع المرأة العالمي في ١٩٩٤/٣/١٨

إن المجلس النسائي اللبناني يتوجه بالتقدير إلى وسائل الإعلام المسنوعة والمقروءة والمرئية لاستجابتها في اعتبار أسبوع المرأة العالمي مناسبة لإثارة قضايا وأوضاع المرأة اللبنانية، بالإفساح في المجال للحوار والتلاقي في المفاهيم والأفكار والتطلعات بين المواطنات والمواطنات، على أساس وطنية مشتركة. كما يتمني أن يكون هذا الأسبوع امتداداً لأسابيع السنة بكمالها، في خطة تعبئة إعلامية إنمائية، متوازنة وعادلة، متعاوناً مع المؤسسات الأهلية في تصحيح التطورات والأنمط التقليدية والأعراف الاجتماعية غير الرشيدة نحو المرأة.

ويتوجه المجلس بالشكر إلى جميع محطات التلفزة والإذاعات التي خصصت ندوات وحلقات في هذا الأسبوع، لهذه المناسبة، ويسأل: لماذا يدخل تلفزيون لبنان في تحصيص ندوة أو حلقة عن المرأة اللبنانية في عيدها العالمي، مع العلم أن المجلس النسائي ألحَّ عليه في هذا الطلب؟
فهل عيد فالتين ألم من يوم المرأة العالمي؟

لذلك فإن المشروع كما أقرته الحكومة يتفق مع مطالب الاتحاد النسائي
لهذه الجهة.

بيروت في ٢٨/٥/١٩٩٤

وزير العدل
ببيج طارة

رسالة من وزير العدل الأستاذ بهيج طارة
ومستشار دولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور
يوسف شقير، تبلغ المجلس النسائي اللبناني
بتتعديل قانون التجارة، مما يتفق مع مطالب
المجلس في ٢٨/٥/١٩٩٤

جانب: المجلس النسائي اللبناني المؤقت
الموضوع: تعديل قانون التجارة

أحال دولة رئيس مجلس الوزراء رسالتكم المؤرخة بتاريخ ٢٤/٣/١٩٩٤
إلى مكتبنا الذي يتولى العناية بالأمور الواردة إليه، وبعد إحالتها إلى
الجهة المختصة تجدون مرفقاً الرد على رسالتكم.
مع أسمى التحيات.

دكتور يوسف شقير

مستشار دولة رئيس مجلس الوزراء

الموضوع: كتاب المجلس النسائي اللبناني تاريخ ٢٤/٣/١٩٩٤
المرجع: إحالتكم رقم ٣٣٩ د.ي.ش.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

إن الحكومة أحالت على المجلس النيابي مشروع قانون بتعديل المواد
١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة على نحو يعطي المرأة المتزوجة حق
ممارسة التجارة بحرية تامة، بما في ذلك الحق بأن تدخل في شركة تضامن
أو أن تكون مفوضة في شركة توصية.

**إحاله أمين سر لجنة الإدارة والعدل إلى المجلس
النسائي اللبناني بشأن مشروع إنشاء المجلس
الاقتصادي الاجتماعي قبل مناقشته وإقراره في
١٩٩٤/١١/٣**

حضره: السيدة أمان كباره شعراني المحترمة
تحية واحترام،
بناء لطلب رئيس لجنة الإدارة والعدل وبعد الجلسة التي عقدت بتاريخ
١٩٩٤/١١/٩ نودعكم ربطاً ما يأتي:
١ - نسخة عن مشروع المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي استردته
الحكومة.
٢ - نسخة عن اقتراح القانون المقدم من النائب د. عصام نعمان حول
المجلس الاقتصادي الاجتماعي.
٣ - نسخة عن الدراسة المقدمة من الدكتور ماري كلود سعادة حول المجلس
الاقتصادي.
على أمل درسها من قبلكم وإيداع أمانة سر لجنة الإدارة والعدل
الملحوظات الخطية حول مشروع القانون.
وأقلوا الاحترام.

أمانة سر لجنة الإدارة والعدل
سبعون معوض

حضره السيدة أمان كباره شعراني المحترمة
تعقد لجنة الإدارة والعدل جلسة لها عند الساعة الثانية من بعد ظهر يوم

بيان للوكالة الوطنية للأنباء استنكاراً للعدوان

الإسرائيلي ١٩٩٤/٧/٢٠

جانب الوكالة الوطنية للأنباء

إن المجلس النسائي اللبناني يقف إجلالاً لأرواح الشهداء لهذه العملية البربرية التي نفذتها إسرائيل بالأمس وأدت بالتالي إلى سقوط عدد كبير من أبنائنا جرحى يتخطبون بدمائهم الزكية، التي تروي أرض الوطن بالشهامة والكرامة والعنوان في سبيل الدفاع عن قضيئهم الكبرى، قضية السيادة والاستقلال.

إننا نرفع الصوت عالياً بإدانة هذه الجرائم المتكررة على شعبنا وقرانا الآمنة ومواطنينا الأبراء.

إن حرق الحقوق والبساتين وسرقة المياه وتحويلها، كلها لا تدل إلا على طبيعة إسرائيل العدوانية والتوسعة.

ندعو أهالينا إلى الصمود، ونطالب الحكومة اللبنانية، باتخاذ الخطوات اللازمة لإدانة إسرائيل ورفع الشكوى إلى مجلس الأمن لوضع حد لاعتداءاتها الهمجية المتكررة.

كما ندعو الدول الشقيقة والدول الصديقة أن تقف معنا وقفه تضامن لمنع إسرائيل من تحقيق أغراضها في زعزعة الاستقرار الداخلي وقلب المعادلة الإقليمية تحقيقاً لأطماعها في أرضنا وثروتنا.

**كتاب المجلس النسائي اللبناني مع إبداء
الملحوظات والاقتراحات بشأن مشروع إنشاء
المجلس الاقتصادي الاجتماعي الاجتماعي ١٩٩٤/١١/٢٣**

جانب/ حضرة رئيس لجنة الإدارة والعدل الأستاذ أوغست باخوس المحترم
بواسطة أمين سر لجنة الإدارة والعدل الأستاذ سيمون معرض المحترم
تحية وبعد،

تلبية لرغبتكم الكريمة للمشاركة في دراسة مشروع القانون المعجل
مرسوم رقم ٥٨٧٥ بإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي وإبداء ملاحظاتنا
الخطية حوله، ومع شكرنا الجزييل لتقديركم للمجلس النسائي اللبناني فإننا
نضع بتصرفكم الملاحظات التالية:

أولاً: بالنسبة للمادة الأولى

رغبة في تجديد أهداف المجلس الاقتصادي الاجتماعي فإننا نرى
إضافة بنود على المادة الأولى بحيث تصبح كما يلي:
يُنشأ مجلس استشاري يدعى المجلس الاقتصادي الاجتماعي تمثل
فيه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرئيسية، يسمى في سياق هذا
القانون: المجلس.

ويكون من أهدافه:

- أ - تمثيل مصالح العاملين في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ب - تنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف الفئات المهنية والفعاليات
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الأربعاء الواقع فيه ١١/٩/١٩٩٤ وذلك للدرس مشروع القانون الوارد
بالمرسوم الرقم ٥٨٧٥ الرامي إلى إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي.
الرجاء الحضور في الموعد المحدد، إذا لم يكتمل النصاب تعقد
اللجنة جلسة ثانية عند الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه.
بيروت في ١٩٩٤/١١/٣

رئيس اللجنة النائب
أوغست باخوس

التابع

رابعاً: بالنسبة للمادة الرابعة

نرى تعديل أو إضافة ما يلي بالنسبة للأتي:

الفقرة ١٩ : إيدال جلة (الاتحادات النسائية) لتصبح (المجلس النسائي اللبناني) لأنه يضم مئة وعشرين جمعية نسائية من بيروت وكافة المحافظات بعلم وبخبر، من وزارة الداخلية وهو الوحيد الممثل لمثل هذا التجمع من الجمعيات النسائية بما فيها المسماة «الاتحادات» نسائية وهي جمعيات متفردة لا تمثل إلا نفسها، وقد ارتأت أن تسمى نفسها بكلمة اتحاد كمصطلاح لغوي خاطئ لا يعبر عن تجمع للجمعيات النسائية.

(٢) بالنسبة للفقرة ٢١ : نرى إضافة كلمة (والتربيوية).

(٣) بالنسبة للفقرة ٢٢ : نرى حذف كلمة (مسرح) وإضافة كلمة (والرياضية).

كما أنتا نرى إضافة عبارة (على أن يؤخذ بعين الاعتبار التمثيل المناطقي) وذلك في آخر المادة.

فتتصبح المادة الرابعة كما يلي:

الفقرة ١٩ : أربعة ممثلين عن المجلس النسائي اللبناني.

الفقرة ٢١ : أربعة خبراء في العلوم الاقتصادية والتربية والاجتماعية والقانونية.

الفقرة ٢٢ : ممثلان عن قطاع الثقافة والفن والرياضة.

وآخر المادة: على أن يؤخذ التمثيل المناطقي بعين الاعتبار.

خامساً: بالنسبة للمادة الخامسة

انسجاماً مع اقتراحنا بتعديل الفقرة ٢٢ من المادة الرابعة نرى حذف

ج - مشاركة الفعاليات الاقتصادية والثقافية في صياغة سياسة الحكومة وإبداء الرأي في مشاريع القوانين والبرامج والتصاميم ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

د - مشاركة مجلس النواب ومجلس الوزراء، بناء على طلب كل منهما، في دراسة مشاريع القوانين والاقتراحات المحالة إليهما.

ه - تحديد الخيارات الإنمائية الاستراتيجية للبلاد ووسائل تحقيقها.

ثانياً: بالنسبة للمادة الثانية

إضاحاً وتبياناً لمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي نرى أن يضاف بعض النقاط لهذه المادة لتصبح كما يلي:

- يعتبر المجلس هيئة استشارية للسلطتين التنفيذية والتشريعية ويؤمن مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بالرأي عن طريق المشورة والاقتراحات في صياغة سياسة اقتصادية واجتماعية متطرفة للدولة.

- كما يطلب رأي المجلس وتحال إليه مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بمواضيع اختصاصاته بقرار من رئيس مجلس النواب أو من رئيس مجلس الوزراء.

- ويمكن للمجلس أن يلتفt الحكومة تلقائياً إلى سبل الإصلاح والإنماء والتشريع التي يراها مناسبة لتحقيق الأهداف المبينة في المادة الأولى من هذا القانون، وبلغ رأيه بتوصية يجري إقرارها بالأكثرية المطلقة لأعضائه الحاضرين.

ثالثاً: بالنسبة للمادة الثالثة

نرى إضافة كلمتي «مجلس النواب» على الفقرة الأولى منها فتصبح المادة الثالثة كما يلي:

- يمكن لمجلس الوزراء ولمجلس النواب استشارة المجلس في القضايا ذات

أكثرية النصف زائد واحد وذلك تسهيلاً لأعمالها ولا تخاذلها للقرارات وعدم إضاعة وقتها سدى فتصبح كما يلي:

الفقرة ٣ من المادة التاسعة:

تعقد جلسات اللجان بحضور أكثرية النصف زائد واحد من عدد أعضائها على الأقل، وتتخذ قراراتها بأكثرية الحاضرين المطلقة.

ثامناً: بالنسبة للمادة العاشرة انسجاماً مع اقتراحاتنا السابقة بتعديل المواد الآتية نرى تعديل المادة العاشرة كما يلي:

تعقد جلسات الهيئة العامة بالأكثرية العادلة (نصف عدد أعضائها زائد واحد) وتحتاج التوصيات والاقتراحات بأكثرية الحاضرين المطلقة. ويبقى نصاب جلسات انتخاب هيئة المكتب كما هو محدد في المادة السابعة أعلاه.

ناسعاً: بالنسبة للمادة الثانية عشرة

نرى حذف كلمة (غير) من الفقرة الأولى فتصبح:
تكون جلسات الهيئة العامة واللجان المتخصصة علنية.

عاشرأً: بالنسبة للمادة الرابعة عشرة

نرى تعديل هذه المادة لتصبح كما يلي:
يتضمن أعضاء المجلس بدل أتعاب يحدد بمرسوم يصدر عن رئاسة مجلس الوزراء.

حادي عشر: بالنسبة للأسباب الموجبة

انسجاماً مع اقتراحاتنا السابقة بتعديل بعض المواد نرى:

١ - أن تعدل الفقرة الثانية من الأسباب الموجبة لتصبح كما يلي:

كلمة (المسرح) من المادة الخامسة وإبدالها بكلمة (الرياضية).

فتصبح الفقرة الخامسة من المادة الخامسة كما يلي:

يستفيد من أحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة الأساتذة الجامعيون وأهل الفكر... وممثلو قطاع الثقافة والفن والرياضة.

سادساً: المادة السابعة

نرى أن يكون أعضاء مكتب المجلس ١٨ عضواً بدلًا من ١٢ عضواً وذلك للأسباب التالية:

أ - لتأمين مشاركة واسعة.

ب - لزيادة قدرة مكتب المجلس للقيام بالمهام الكبيرة الملقاة على عاته.

ج - لتأمين عدد كافٍ من الأعضاء لحضور اجتماعات المكتب.

وبذلك تصبح الفقرة الأولى من المادة السابعة كما يلي:

أ - ت منتخب الهيئة العامة مكتباً للمجلس يتتألف من ثمانية عشر عضواً كالتالي:

سابعاً: بالنسبة للمادة التاسعة

نرى إضافة ثلاث لجان زيادة على اللجان المقترحة في مشروع القانون لضوره إنجاز مهم وتحقيق غاييات المجلس وتنعيم أعمال النخبة من كافة القطاعات الموجودة في الهيئة العامة لتصبح كما يلي:

١ - لجنة العلاقات الاجتماعية وعددتها أربعة عشر عضواً.

٢ - لجنة التنمية الاقتصادية وعددتها أربعة عشر عضواً.

٣ - لجنة إنماء المناطق والبيئة وعددتها أربعة عشر عضواً.

٤ - لجنة الثقافة والتربية وعددتها أربعة عشر عضواً.

٥ - لجنة التخطيط والتقويم وعددتها أربعة عشر عضواً.

٦ - اللجنة القانونية وعددتها أربعة عشر عضواً.

كما أننا نرى تعديل نصاب اجتماعات هذه اللجان من أكثرية الثلثين إلى

كتاب المجلس النسائي اللبناني إلى دولة رئيس مجلس الوزراء، متمنياً عليه اعتماد بعض المبادئ المقترحة في اختيار المجلس الاقتصادي الاجتماعي في ١٩٩٤/١١/٣٠

دولة رئيس مجلس الوزراء
رفيق الحريري المحترم
تحية العدالة وبعد،

لما كان المجلس النسائي اللبناني قد تقدم للجنة الإدارة والعدل باقتراحات تعديل بعض المواد الواردة في مشروع قانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

ولما كان مشروع القانون الذي أحيل وأقر في مجلس النواب يوم ١٩٩٤/١٢/١٩ جاء متواافقاً مع بعض اقتراحاتنا وغافلاً البعض الآخر منها،

ولما كان ميثاق الطائف والدستور اللبناني قد أكدنا على ضرورة المساواة بين الجميع واعتماد الكفاءة في جميع التعيينات لتحقيق الوحدة والانصهار وإنجاح مسيرة الإعمار التي بدأها لبنان،

ولما كان المجلس النسائي اللبناني يعتبر أكبر تجمع نسائي لأنه يضم أكثر من مئة وعشرين جمعية نسائية من جميع المناطق اللبنانية،
لذلك نرى من واجبنا التوجه بالشكر الجليل لكل من ساهم بتحضير دراسة وإقرار هذا القانون الذي طالما انتظرنا.

أولاً: كما أنتا تمنى على دولتكم اعتماد المبادئ التالية في اختيار

وكما كانت الغاية من استحداث هذا المجلس هي تقديم المشورة والاقتراحات والتوصيات في المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي ترده من الحكومة ومن مجلس النواب والتي يراها عفواً.

٢ - كما نقترح تعديل الفقرة السادسة كما يلي:

وفيما تبقى الهيئة العامة للمجلس هي التي تنتخب الرئيس ومكتب المجلس المؤلف من ثمانية عشر عضواً أعطيت الحكومة حق تعيين المدير العام.

وختاماً

نقدم من حضرتكم بشكرنا الجليل وتقديرنا لكم لإحالتكم لنا لمشروع القانون المعجل بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدرسه وإبداء ملاحظاتنا عليه.

ومع أملنا بأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار لا سيما لجهة توضيح وشرح صورة تمثيل المجلس النسائي اللبناني للقطاع النسائي وجمعياته في لبنان، ونحن على استعداد لشرح ودعم هذه الملاحظات في أي لقاء تحديدونه.

تفضلاً لقبول فائق الاحترام.

أعضاء المجلس المذكور.

ثانياً:

١ - نتمنى حصر اختيار أعضاء الهيئات النسائية بالمجلس النساني اللبناني لأنه يعتبر الأكثر تمثيلاً للهيئات النسائية الموجودة وفقاً للمعيار المحدد في القانون المذكور أعلاه.

٢ - كما نتمنى أن يكون عدد الأعضاء مناصفة بين الجنسين ضمن شروط الكفاءات المطلوبة.

٣ - وأخيراً نرجو من دولتكم اختيار الأعضاء من كافة المناطق اللبنانية.
ونفضلوا بقبول الاحترام.

رسالة وجهت إلى فخامة رئيس الجمهورية
الأستاذ إلياس هراوي، من الهيئة العامة للمجلس
النسائي اللبناني التي اتخذت قراراً بالإجماع
لطلب وسام الأرز اللبناني برتبة فارس لرئيسه
الدكتورة أمان كباره شعراني، في ١٢/٧/١٩٩٤

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ إلياس هراوي المحترم
تحية تقدير واحترام

وأما بعد، فيتشرف المجلس النسائي اللبناني بأن يعرض لفخامتكم ما يلي: بناء على اجتماع الهيئة العامة للمجلس النسائي اللبناني المنعقد في جلسته بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٤ تقرر بالإجماع أن يتقدم من فخامتكم بطلب منح رئيسة الدكتورة أمان كباره شعراني وسام الأرز اللبناني برتبة فارس نظراً للعطاءات المهمة والإنجازات القيمة التي حققتها للمجلس وبخاصة على صعيد المرأة وقضاياها،

ونظراً لما بذلته وما زالت في سبيل تطوير العمل الإنساني في المجلس، حيث وضعت له هيكلية جديدة وخطة عمل جديدة وفق منهجية علمية راقية تواكب العصر وتماشي التحديث في التنمية فجاء عملها قفزة نوعية في تاريخ المجلس النسائي الذي أصبح بفضل نشاطها وتحظيطها الحضاري مؤسسة رفيعة المستوى ومرموقة، تكرس في المحافل الرسمية المحلية وفي المحافل الدولية،

نرجو أخذ طلبنا هذا بعين الاعتبار لأن ما عرضناه ما هو إلا قليل من كثير لما لهذه السيدة الرائدة من مأثر على الصعيد الأكاديمي بكونها أستاذة جامعية مرموقة ومتعددة خدمات الجامعة اللبنانية الوطنية بكل إخلاص،

رسالة إلى الدكتور محمد توفيق خفاجي، رئيس
مركز التوثيق والمعلومات في المجلس العربي
للطفلة والتنمية في القاهرة، للتعاون في
الخبرات والمعارف لتأسيس مركز توثيق
ودراسات في المجلس النسائي اللبناني، في
١٢/٨/١٩٩٤

حضره رئيس مركز التوثيق والمعلومات
في المجلس العربي للطفلة والتنمية
الدكتور محمد توفيق خفاجي
تحية وبعد،

إن المجلس النسائي الذي يتالف من مئة وعشرين جمعية من كل مناطق لبنان، يسعى ضمن الجهد الذي يقوم بها إلى تمكين المرأة اللبنانية من المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعمل في سبيل تطورها وممارسة حقوقها وواجباتها لما فيه خير الفرد والمجتمع.

ورغم الظروف القاسية التي مر بها المجلس أثناء الحرب اللبنانية، إلا أنه استعاد نشاطه في عدة اتجاهات منها: إقامة ندوات ومؤتمرات ودراسات وأبحاث وتدريب وتأهيل، وموافقات في القضايا الوطنية، ومشاركة في مؤتمرات إقليمية ودولية.

ولقد اهتم المجلس بقضية المعلومات، فأنشأ نواة لمركز توثيق ودراسات للمرأة، تكون مرجعاً للمؤسسات والباحثين، وكان أول عمل باشر به، هو دراسة ميدانية للجمعيات المختصة إليه، بقصد التعرف على أهدافها

وتغافل، وتصفية، كما لها آثار على الصعيد الإنساني تعذر بها كل امرأة وتباهى ويفتخر بها المجلس.

ونفضلوا بفارق الاحترام عن الهيئة العامة:

نائبة الرئيسة
ماجدة الخطيب كباره

ونشاطاتها وطرق مساهمتها في التنمية.

رسالة إلى Kelting Foundation في نيويورك للتعریف بالمجلس وللتعاون في مجالات إنماء المرأة

١٩٩٥ / ٢ / ٨

Kelting Foundation
Director of External Affairs
444 North Capital Street, N.W
suite 434
Washington, D.C. 2001
202-393-4478

Dear Mr. Jawese. Wilder

It has been a great pleasure to meet you in the Conference of Civicus in Mexico city in January 10-13-95. I have read all the information you gave me about the Kelting Foundation.

We, the Lebanese council of women, believe as you do, that democracy begins with how the citizen defines her, himself as a citizen. This is why our activities were focused on how to motivate and educate men and women to claim change, and how to participate for making change behavior, as individuals and as organizations towards the social, economical, educational and political levels.

We conducted Several Conferences and seminars and issued books for these purposes.

After the seventeen years of the civil war that we have faced in Lebanon, our main objectives centered on building common grounds for action and stressing public leaderships, and recognizing civic capacities, from the public's perspective.

In addition, our objective is to promote the values of the national reconciliation, the national coexistence, the unity of Lebanon, its

ولكن نشعر بحاجة ملحة لسد الفراغ المعلوماتي عن أحوال المرأة العربية وضرورة توفير معلومات موثقة ومتخصصة تكون مرجعاً للمنظمات المتخصصة للباحثين والدارسين، يستفيدون بواسطتها من الإنتاج الفكري العربي والعالمي عند المرأة وكذلك البيانات المتعلقة بالإحصاء.

إننا نتجه إلى تكوين مشروع بيبليوغرافيا أولية عن المرأة في التعليم والصحة والثقافة والاقتصاد والسياسة والشؤون الاجتماعية، والفن، والرياضة تكون بداية لعمليات الفهرسة والتكتشيف، واقتاء الأجهزة والأدوات الالزمة من مكن وغيره لتأسيس مركز توثيق حديث متطور للمرأة في المستقبل.

وبناء على اللقاء المستمر والمفيد الذي تم بيننا في القاهرة، برعاية الدكتورة فريدة العلاقي في ٩٤/١٢/٤، رأيت أن أتوجه إلى المجلس العربي للطفلة والتنمية، عبر شخصكم الكريم، رئيس لمركز التوثيق والدراسات فيه، بطلب الوثائق التي تسهل التخطيط لمشروعنا من استمرارات ووثائق وغيرها.

كما أني اتصلت بوزارة الخارجية في لبنان، لتأمين إيصال هذه الوثائق إلينا، فأعلموني أنه يمكن الاتصال مباشرة من قبلكم بحضور سفير لبنان في مصر، الأستاذ هشام دمشقية لإبلاغه بأهمية الوثائق، لإرسالها إلى المجلس النسائي اللبناني عبر الحقيقة الدبلوماسية بواسطة مدير المنظمات الدولية السفير الأستاذ وليد نصر في وزارة الخارجية في لبنان.

إننا نعتز بالمجلس العربي للطفلة والتنمية بما يقوم به من مشاريع تنموية بناء لتطوير أوضاع الطفل والمرأة، في جميع أنحاء العالم، وبخاصة العالم العربي الذي تعاني مجتمعاته الحرمان على الصعيد الإنساني.

نشكر تعاونكم سلفاً
مع تقديرنا واحترامنا.

رسالة إلى مؤسسة El-TALLER في تونس
للتعريف بالمجلس من أجل التعاون في
نشاطات إنماء المرأة في ١٩٩٥/٢/٨

Programme de formation

EL Taller

B.p. 137-1002 Tunis-

Belvédère Tunisie

Tel-216 1752457/752057

Fax: 216 1751 570

EMail: Genoet: Geo. 2. EL Taller

Dear sir

According to our meeting in the Conference of Civicus in Mexico city in January 10-13-95, I have read all the information you gave me about EL Taller.

I really appreciate this international movement, which is working toward building a strong civil society, dedicated to democracy, human rights and development.

The Lebanese Council of women who consists of one hundred and thirty non-governmental organizations, from all parts of Lebanon, is working towards the same objectives, on the basis of empowering the participation of woman in building a strong Civil Lebanese Society. In spite the diversity of the situation we faced, after the civil war, we feel that we have many factors in Common as individuals, that it should link us together, and let us cooperate to strengthen our civil society, and enlighten our people in human rights, equality for men and women.

It would be a great enrichment for our organizations in the

sovereignty and independance.

Besides, to act in favor of women's progresss, their ability to enjoy their rights and their obligations, for the well being of the individual and the society.

Women in our society need to acquire more value and skills in order to think better about political issues and engage in problem solving efforts, or participate in decision making.

Women in my country feel that they are being excluded from the spaces which ought to be part of the public domain, because a very low percentage are welcome to participate. This feeling creates an atmosphere of mistrust between them and the government and the people, and causes to distance themselves from the political process.

We believe, that social, political, and economic reforms in our society, after the war will not endure on the long term, unless women participate more actively in the decision making propers. For that reason we are trying to find common ground between us, based on values, to abolish discrimination, and stress democracy in all aspects of life.

We are really interested in getting more information about Keltering Foundations international programs, and keeping us updated to them.

**رسالة إلى فخامة رئيس الولايات المتحدة
الأمريكية السيد بيل كلينتون والسيدة عقيلته،
بواسطة السفارة الأمريكية، لمشاورة الشعب
الأميركي حزنه بالجريمة بشعة التي استهدفت
الأبرياء في أوكلاهوما في الولايات المتحدة، في
١٩٩٥/٤/٢٥**

فخامة رئيس الولايات المتحدة السيد بيل كلينتون
والسيدة عقيلته هيلاري كلينتون المحترمين
بواسطة السفارة الأمريكية في لبنان

إن المجلس النسائي اللبناني، يشاطر الشعب الأميركي حزنه وألمه بهذه الجريمة بشعة التي استهدفت الأبرياء من الناس في أوكلاهوما في الولايات المتحدة.

إننا نستنكر كل الجرائم الوحشية ومتى لها في عالمنا التي تطال المدنيين والأبرياء، فتأتي على أرواحهم وأرزاهم، بشكل عشوائي وجاعي.

وإننا كلبانيين نشعر مع العائلات المصابة من موقعنا لكثره ما عانينا من مثل هذه الفظائع.

إن مثل هذه الجرائم، تهزّ الضمير الإنساني، وتطاول الإنسان والقيم الإنسانية والروحية.

إننا نشاطركم الحزن والألم لهذا المصائب، ونشارك الشعب الأميركي وذوي الضحايا أعمق مشاعر الإدانة، وندعوكم إلى السعي في تحقيق السلام العادل وتعزيز الديمقراطية والحرية والرخاء في العالم.

Lebanese council of women, to benefit from the activities EL Taller is carrying, either in seminars, or conferences, or leaderships training, or networking or Research work.

Any participation in your activities, will provide us with an interculture space, for discussion, debate and exchange of experiences and ideas, that will help us and facilitate the process of executing programs in our society.

We hope that you will inform us about all the national, regional and international programs, sending us the publications, reports, discussion papers on the issues that concern the development of civil society.

In addition, we would like to get more information about the three month course in order to encourage some of the members of our organizations to benefit from it.

**بيان يستصرخ ضمير المسؤولين في الدولة
لإيلاء القضية المعيشية الأولوية ومكافحة الغلاء**
١٩٩٥/٧/١٨

على أثر الأزمة الوزارية وانعكاساتها السلبية على المجتمع اللبناني بأفراده ومؤسساته، يرى المجلس النسائي اللبناني، أن الحرص الوطني هو رأس المؤهلات الذي يجدر التمسك به من قبل الذين يتحملون مسؤولية الشأن العام، خصوصاً في خطة الخيارات واختلاط الحسابات، أمام الأخطار التي تهدد مسيرة استعادة بناء الدولة وسيادتها.

وإن دولة القانون والحرفيات يجب أن تعلو فوق جميع الأفراد، والدستور هو الذي يجب أن يبقى المرجع الأول والأخير، والضامن الأساسي لحقوق الأفراد والمؤسسات، في قول كلمة الفصل والتمييز بين الحق والباطل.

إن المنعطف الخطير الذي يتعرض سبيل الوطن يتطلب منا وعيًّا سياسياً على مستوى عالٍ، وإن السياسة التي تتوقف المرأة اللبنانية للمشاركة فيها في الحياة العامة في لبنان، هي السياسة المرتكزة على القيم، والتي تسعى دائماً إلى إعلاء شأن السياسي وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ويكون ذلك بالطبع عن طريق الالتزام بالقوانين، واستحداث قوانين جديدة للحد من استخدام السياسة لموقع شخصية وفردية.

كما أن التحديات التي تواجهنا في عملية السلام تتطلب منا الكثير من الحذر والابتعاد عن الصغار، وتحتطلب التوجه إلى التوازن الإنمائي المتوازن الذي يصبب الطبقة الكادحة في تأمين لقمة العيش بكرامة.

إننا نستصرخ ضمير المسؤولين في الدولة، لإيلاء القضية المعيشية الأولوية، وتحفيظ أعباء المعيشة عن الناس، ومكافحة الغلاء الذي يفترس

**بيان لاستصرخ المسؤولين في اتخاذ التدابير
الحاسمة للقضاء على النفايات السامة، لسلامة
البيئة ١٩٩٥/٦/١٢**

أعربت الهيئة العامة للمجلس النسائي اللبناني في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء في ٩٥/٢/٣، عن قلقها حيال أزمة النفايات السامة المكونة من كيماويات خطيرة، محرقة، والتي ما زالت تظهر كل يوم، وتفاقم وتثير القلق على سلامة البيئة والصحة العامة في البلاد.

يستصرخ المجلس النسائي اللبناني المسؤولين في الدولة، اعتبار هذه القضية فوق كل القضايا، ويحثهم على اتخاذ التدابير الحاسمة، بما يضمن سرعة التخلص منها، قبل أن يستفحلاً ضررها وتصيب أطفالنا إصابات قاتلة إنها فعلاً جريمة جاعية تهدف إلى القتل البطيء لعدد كبير من مواطنين أبرياء.

إننا ندعو إلى تحرك أهلي على مستوى الأخطار التي تتضرر فلذات أكبادنا، ونطالب المسؤولين بالكشف عن المجرمين وملحقتهم وإنزال أقصى العقوبات بمن ثبتت مسؤوليته عن هذه الجريمة.

الموطنين بأنّيات ضارسة، وبخاصة بعد أن طال «الرغيف» الذي يعتبر المادة الأساسية في حياة كلّ لبناني.

**بيان صادر عن المجلس النسائي اللبناني
للمطالبة بتصحّح الأوضاع المعيشية في
١٩٩٥/٧/١٨**

إنّ المجلس النسائي اللبناني الذي وقف دائمًا مدافعاً عن مصالح الفئات الشعبية التي دفعت ثمناً باهظاً من جراء الحرّوب التي عصفت بلبنان، ولا تزال تحمل تبعات السلم الأهلي ووزر إعادة إعمار الوطن، بينما يجني أصحاب رؤوس الأموال والمحتكرين أرباحاً طائلة دون حسيب ولا رقيب. يعتبر المجلس نفسه جزءاً لا يتجزأ من هيئة التنسيق النقابية يلتزم توجّهاتها وقراراتها في معالجتها للأزمة الاقتصادية الاجتماعية وفي رفضها للسياسات الضريبية التي تقاضم الأعباء المعيشية على المواطنين. وهو يعلن تأييده ودعمه الكاملين للنهج الذي التزمه الاتحاد العمالي العام في مواجهة سياسة التجويع من أجل وضع حد للمقامرة بلقمة العيش.

السفارات العربية الشقيقة والصديقة ومع مديرى المنظمات الدولية للاطلاع على برامج ومشاريع تنمية المرأة في أنحاء العالم، ولطلب توجيه دعوات إلى المجلس لما يعقد من مؤتمرات تخص المرأة، للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

ومن أجل طرح مشاكل المرأة في لبنان وتطوير دورها في الحياة العامة، أقام المجلس عدة ندوات ومؤتمرات، منها ندوة عقدت في طرابلس - لبنان - موضوعها «مشاركة المرأة في القرار السياسي» ومؤتمراً عقداً في بيروت بالتعاون مع مؤسسة «فريديريش إيربت» الأول بعنوان «تفعيل دور المرأة في القرار السياسي» رعااه فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي ممثلاً باللبنانية الأولى السيدة مني الهراوي، والثاني بعنوان «الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الإنماء» برعاية وحضور معالي وزير الإعلام الأستاذ ميشال سماحة. وقد شاركت في هذه النشاطات هيئات ثقافية واجتماعية ونسائية وأعلامية من جميع أنحاء لبنان كما ابتعق عن كل منها لجنة متابعة لتنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

ويساهم المجلس بدراسات وأبحاث ومداخلات تقييمها الهيئات والجمعيات الأخرى التي تهتم بتطوير الإنسان عامه والمرأة خاصة، كما شارك في عدة مؤتمرات دولية منها «مؤتمر المرأة المتوسطية» الذي أقيم في فالنسيا - إسبانيا عام ١٩٩٢، وفي مؤتمر «نشاطات المرأة في بلدان حوض البحر المتوسط» في مرسين - تركيا عام ١٩٩٣. وفي كلا المؤتمرين قدم المجلس أبحاثاً حول أوضاع المرأة اللبنانية الاجتماعية والقانونية.

ومجلس اليوم في صدد إنشاء مركز توثيق ودراسات بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أنه أعد دراسة وبرنامج عمل لمحو الأمية والتدريب المهني تقدم بهما إلى منظمي «الأونسكو» و«الإلكسو».

ولعل القضية التي يجدها المجلس الأكثر إلحاحاً هي القوانين المجنحة بحق المرأة وهي من خلفيات العهود الماضية من القرن التاسع عشر، لذلك

رسائل وجهت إلى المصادر في بيروت، لدعم المجلس مادياً لتحقيق وتنفيذ نشاطاته ضمن الأهداف التي يسعى إليها من ١٩٩٥ - ١٩٩٦

حضره.....

تحية وبعد،

تأسس المجلس النسائي اللبناني عام ١٩٥٢ بمثابة اتحاد يضم معظم الجمعيات النسائية اللبنانية العاملة على الأرض. ومنذ اندلعت الحرب في لبنان أض migliori نشاطه كغيره من المؤسسات الوطنية إلى أن انتخبت الهيئة الإدارية الحالية في شباط ١٩٩٢، وعلى رأسها الدكتورة أمان كبار شعراني التي كانت تشغله قبل ذلك منصب مديرية كلية التربية في الجامعة اللبنانية، والمجلس اليوم مؤسسة وطنية تضم حالياً مائة وعشرين جمعية من جميع المناطق اللبنانية وهو يؤمن بثوابت الوفاق الوطني والعيش المشترك ووحدة لبنان وسيادته واستقلاله.

بعد انتخابها، باشرت الهيئة الإدارية الجديدة اتصالها بمختلف المؤسسات والهيئات، وخاصة تلك التي تهتم بشؤون المرأة، لحثها على الانتماء إلى المجلس وعلى التنسيق والتعاون فيما بينها في الحياة العامة، كما دعت إلى التنسيق والتفاعل بين القطاعات المختلفة ومع الهيئات المحلية والערבية والدولية. وفي كل ذلك كان هدفها، وما زال، تمكين المرأة من المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسعى إلى إبرام القوانين والمواثيق المحلية والعربوية والدولية التي تمكن المرأة من ممارسة حقوقها وواجباتها.

وفي سبيل بلوغ أهدافه قام المجلس بسلسلة لقاءات ونشاطات مع

يسعى المجلس، عبر تقديم الورقة تلو الأخرى إلى المسؤولين، لتعديل هذه القوانين أو تحديتها بما يتلاءم ودور المرأة الوعائية في العصر الحديث، وقد أثمرت هذه الجهود وعداً بتحديث قانوني التجارة والشهادة.

ويصطدم المجلس، في كل نشاطاته التي يقوم بها، بصعب مادية ونفسية خلفتها الحرب، كما تعيقه الإمكانيات المادية عن تحقيق نشاطاته، خاصة وأنه يفتقر إلى الدعم المادي من الدولة المشغولة بإعادة بناء ما دمرته الحرب خلال سبعة عشر عاماً، لذلك يسعى من خلال الاتصال بالدول الصديقة والشقيقة إلى توفير المؤازرة والدعم للانطلاق في عملية إعادة بناء الإنسان التي هي غايتها المطلقة.

فهرس المحتويات

| | |
|----|---|
| ز | - تقديم بقلم السيدة ليندا مطر - رئيسة المجلس النسائي اللبناني |
| ط | - مقدمة بقلم الدكتور أمان كباره شعراني |
| ٣ | كلمات |
| ٥ | - كلمة الدكتورة أمان كباره شعراني إلى أخواتها اللبنانيات بمناسبة انتخابها |
| ٩ | رئيسة للمجلس النسائي اللبناني |
| ١٢ | - مشاركة المرأة في السياسة |
| ١٥ | - حفل تكريم الأديبة ناديا نوبيض |
| ١٩ | - لقاء الجمعيات في محافظة البقاع |
| ٢٣ | - المرأة والتهجير |
| ٢٦ | - لقاء الجمعيات في محافظة الشمال |
| ٢٨ | - لقاء الاتحاد العام لنساء سوريا |
| ٣٠ | - لقاء معالي الدكتورة السيدة نجاح العطار وزيرة الثقافة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة |
| ٣٢ | - لقاء معالي الدكتورة السيدة صالحة صنقر وزيرة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية الشقيقة |
| ٣٦ | - إعلان ترشيح سيدات من المجلس النسائي اللبناني للانتخابات |
| ٣٩ | - تكريم المجلس النسائي اللبناني لرئيسه الفخرية السيدة أميلي فارس |
| ٤٣ | ابراهيم |
| ٤٧ | - تأبين المرحومة السيدة نازك المقدم فرعون |
| | - افتتاح مؤتمر تفعيل دور المرأة في القرار السياسي |
| | - لقاء المجلس النسائي اللبناني مع جمعيات جبل لبنان |
| | - المرأة والأم |

| | |
|-----|--|
| ١٢٦ | - لقاء جمعيات الجنوب |
| ١٣٥ | - افتتاح الحلقة الدراسية الثانية للجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين في بيروت |
| ١٣٨ | - المرأة بين عدالة الرحمن وظلم الإنسان |
| ١٤٢ | - دور اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين |
| ١٤٧ | - رثاء الرائدة السيدة ثريا عدرة |
| ١٤٩ | - افتتاح ندوة المرأة والإعلام في جبيل |
| ١٥٣ | - دور المنظمات غير الحكومية في تأهيل وتدريب المرأة على المهن والوظائف |
| ١٥٨ | - دور المرأة في المحافظة على البيئة |
| ١٦٢ | - حفل تكريم الرائدة السيدة منيرة الصالح |
| ١٦٤ | - رثاء السيدة سلوى النويري |
| ١٦٦ | - دور اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين في ورشة إعداد الإعلاميين |
| ١٧٤ | - رأي حول الطفل في لبنان |
| ١٧٧ | - احتفال توزيع الإفادات للمشاركة في دورة التثقيف السياسي |
| ١٨١ | - تهئنة السيدة ليندا مطر في جلسة انتخابها رئيسة للمجلس النسائي اللبناني |
| ١٨٣ | - التغير في أعمال ومجالات ١٩٩٢ - ١٩٩٥ كرئيسة للمجلس النسائي اللبناني دراسات |
| ١٨٩ | - التربية وحقوق الإنسان |
| ١٩٤ | - تقييم كتاب الأدية السيدة أميني فارس ابراهيم «كلمات وموافق» |
| ١٩٧ | - توقيع كتاب «ربيع بلا ورود» للسيدة نهى طبارة حمود |
| ٢٠٠ | - رأي حول كتاب « نحو فلسفة تربوية عربية» للدكتور عبدالله عبد الدائم |

| | |
|-----|---|
| ٤٩ | - افتتاح الاحتفال بيوم المرأة العالمي |
| ٥٢ | - الاحتفال بيوم المرأة العالمي في بعلبك |
| ٥٥ | - دعم قضايا الطفولة |
| ٥٧ | - الاحتفال بيوم المرأة العالمي في النبطية |
| ٦٠ | - حقوق المرأة في لبنان |
| ٦٣ | - كلمة ترحيب برائدة الفضاء السيدة فالنتينا تريشكوفا |
| ٦٤ | - ترحيب بالمشاركين في حفلة عشاء الطبق الدولي |
| ٦٧ | - نضال المرأة من أجل الحقوق |
| ٧٠ | - بعد السياسي للانتخابات |
| ٧٣ | - افتتاح مؤتمر الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الإنماء |
| ٧٨ | - حفل تكريم الرائدات |
| ٨١ | - الأسرة ركيزة المجتمع |
| ٨٤ | - الاحتفال بيوم المرأة العالمي |
| ٩٢ | - مستقبل الحركة النسائية في لبنان |
| ٩٧ | - حفل تكريم رائدة الطفولة في لبنان السيدة زاهية سلمان |
| ٩٩ | - مؤتمر جيغاً لمواجهة الاحتلال وتحديات المرحلة في الإعلام والثقافة - البناء الأسري |
| ١٠٣ | - دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية |
| ١٠٦ | - كلمة في لقاء شبكة «المتوسط واحد متعدد» |
| ١١٠ | - كلمة في حفلة عشاء المجلس النسائي اللبناني سنة ١٩٩٤ |
| ١١٣ | - لقاء وفد المجلس النسائي اللبناني للاتحاد النسائي لجمهورية الصين الشعبية |
| ١١٥ | - حفلة توزيع الشهادات في جمعية اللقاء الخيري |
| ١١٨ | - افتتاح الحلقة الدراسية الأولى للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين «رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة» |
| ١٢١ | - افتتاح ندوة المرأة والعمل في سياق التحضير لمؤتمر بيجين |
| ١٢٤ | |

| | | | |
|---|-----|---|-----|
| - الآثار الاجتماعية والاقتصادية على عمل المرأة عموماً وعلى المرأة | ٥٣٣ | - الوضع الثقافي والاجتماعي للمرأة اللبنانية واستراتيجيات التغيير والتطوير | ٢٠٤ |
| الريادية خصوصاً | | المرأة في مواجهة مسؤولياتها التربوية البيئية | ٢٢٦ |
| - خواطر وأفكار حول مؤتمر بيجين | ٥٥٤ | - أزمة الصدقة اليوم | ٢٣٩ |
| - التربية المدنية: مفاهيم وقضايا | ٥٦٣ | - التربية والإبداع عند المرأة | ٢٧٣ |
| مواقف مؤتمرات صحافية | | - المرأة وصورتها في الإعلام | ٢٨٠ |
| - مؤتمر صحفي عن توصيات مؤتمر المرأة المتوسطية | ٥٧٣ | - أوضاع وقضايا المرأة | ٢٩٧ |
| - كلمة رئيسة المجلس النسائي اللبناني في إعلان ترشيحها عن المجلس | ٥٧٨ | - الثوابت التربوية والمتغيرات الأسرية | ٣٠٣ |
| لخوض الانتخابات النيابية في مؤتمر صحفي | ٥٨١ | - التربية الإسلامية واقع وفلسفه ونهج | ٣١٨ |
| - حق المرأة في التعيينات في المناصب العليا | ٥٨٣ | - تأهيل أم المستقبل | ٣٣٥ |
| - مؤتمر صحفي عن زيارة وفد المجلس النسائي اللبناني إلى الصين | ٥٩٤ | - تعليم النساء والفتيات | ٣٤٤ |
| - مؤتمر صحفي لإعلان تأليف اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين | ٦٠٠ | - الفشل المدرسي وعلاقته بالتوجيه والإرشاد | ٣٧٠ |
| - ورقة عمل اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥ - بيجين - الصين | ٦١١ | - الغراغ ومشكلاته واستئماره عند الأولاد | ٣٧٧ |
| - مؤتمر صحفي لإعلان بيروت | ٦١٦ | - المرأة في طرابلس بين الماضي والحاضر | ٣٨٧ |
| - مؤتمر صحفي عن مشاركة اللجنة الأهلية في منتدى المنظمات غير الحكومية | ٦٣٠ | - المرأة وتكافؤ الفرص التعليمية | ٤٠٥ |
| - مؤتمر صحفي عن المؤسسات الاجتماعية البريطانية | ٦٤٧ | - العائلة والسلام | ٤٢٣ |
| - مؤتمر صحفي لإعلان تأليف اللجنة الأهلية لتابعة قضايا المرأة بعد بيجين | ٦٥١ | - الطفولة صناعة المستقبل | ٤٢٧ |
| - مؤتمر صحفي لإعلان موقف المجلس النسائي من تعين مكتب شؤون المرأة | | - الهيئات النسائية في المجتمع المدني | ٤٣٥ |
| بيانات ورسائل مهمة | | - الوعي السياسي عند المرأة | ٤٣٩ |
| - رسائل وجهت إلى أمين عام الأمم المتحدة وإلى سفراء الدول الخمس | ٦٥٩ | - التغيير الاجتماعي والمرأة | ٤٤٨ |
| لمناشدتهم بالضغط على إسرائيل لاحترام القوانين الدولية | ٦٦١ | - دور المرأة في الحياة السياسية في لبنان | ٤٥٥ |
| - رسالة إلى مدير عام تلفزيون لبنان لتفعيل دور المرأة في الإعلام | | - دور التربية في تنمية الوعي السياسي وفي ممارسة الحقوق والواجبات | ٤٦٥ |
| | | - التعليم ومحو الأمية | ٥٠٩ |
| | | - التمييز ضد المرأة | ٥١٤ |
| | | - الهيئات الاجتماعية ومشاركة المرأة في اتخاذ القرار | ٥١٩ |
| | | - المرأة اللبنانية في المشاركة في السلطة واتخاذ القرار والقيادة | ٥٢٣ |

- كتاب مفتوح إلى معالي وزير الزراعة المهندس عادل قرباس استفساراً
لتغيب المجلس النسائي عن إعداد التقرير الوطني لدور المرأة في الزراعة
في سياق التحضير للمؤتمر العالمي الرابع الذي سيعقد في بيجين ١٩٩٥
- ٦٨٦ - رسالة إلى معالي وزير التربية الأستاذ مخائيل الصاهري احتجاجاً على إلغاء
الزامية تعليم العلوم والرياضيات باللغة العربية من المرحلة الابتدائية في
- ٦٨٨ خطة التهوض التربوي المقترحة على مجلس الوزراء
- بيان وجه إلى وسائل الإعلام تقديرأً لإفصاح المجال لنشاطات المجلس
في أسبوع المرأة العالمي
- ٦٩١ - رسالة من وزير العدل ومستشار دولة رئيس مجلس الوزراء تبلغ المجلس
النساني اللبناني بتعديل قانون التجارة مما يتفق مع مطالب المجلس
- ٦٩٢ - بيان للوكالة الوطنية للأبياء استنكاراً للعدوان الإسرائيلي
- ٦٩٤ - إحالة أمين سر لجنة الإدارة والعدل إلى المجلس النسائي اللبناني بشأن
مشروع إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي قبل مناقشته وإقراره
- ٦٩٥ - كتاب المجلس النسائي اللبناني مع إبداء الملاحظات والاقتراحات بشأن
مشروع إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي
- ٦٩٧ - كتاب المجلس النسائي اللبناني إلى دولة رئيس مجلس الوزراء متمنياً عليه
اعتماد بعض المبادئ المقترحة في اختيار المجلس الاقتصادي الاجتماعي
- ٧٠٣ - رسالة وجهت إلى فخامة رئيس الجمهورية من الهيئة العامة للمجلس
النساني اللبناني التي اتخذت قراراً بالإجماع لطلب وسام الأرض اللبناني
- ٧٠٥ برتبة فارس لرئيسة الدكتورة أمان كباره شعراني
- رسالة إلى الدكتور محمد توفيق خفاجي رئيس مركز التوثيق والمعلومات
في المجلس العربي للطفولة والتنمية في القاهرة للتعاون في الخبرات
والمعارف لتأسيس مركز توثيق ودراسات في المجلس النسائي اللبناني
- ٧٠٧ - رسالة إلى Keltering Foundation في نيويورك الولايات المتحدة
للتعريف بالمجلس وللتعاون في مجالات إنماء المرأة
- ٧٠٩
- ٦٦٣ - بيان لضرورة مشاركة المرأة في الندوة النيابية
- كتاب اعتذار رئيسة المجلس النسائي اللبناني عن قبول ترشيحها لخوض
الانتخابات النيابية
- ٦٦٤ - رسالة وجهت إلى معالي وزير الصحة لتقديم اقتراحات فيما يتعلق
بالوثيقة الصحية قبل الزواج
- ٦٦٦ - رسالة وجهت إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وإلى دولة رئيس مجلس
النواب لأبرام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- ٦٦٧ - دراسة قدمها المجلس النسائي اللبناني بشأن تعديل عدد من القوانين
المجحفة بحق المرأة اللبنانية
- ٦٧٠ - رسائل وجهت إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وإلى سعادة السفير الأستاذ
جورج سيم مدير العلاقات مع المنظمات الثقافية في وزارة الخارجية
وإلى رئيس مجلس الإنماء والإعمار طالبين فيها مشاركة المجلس النسائي
اللبناني في مؤتمر المرأة العالمي الذي سيعقد في بيجين
- ٦٧٥ - رسائل وجهت إلى الاتحادات النسائية في الدول العربية الشقيقة على أثر
الاعتداء الإسرائيلي لمناشنته بالوقوف إلى جانب لبنان ضد العدوان
- ٦٧٧ - بيان اللقاء الوطني العام على أثر تعرض الجنوب والبقاع الغربي للعدوان
- ٦٧٩ - نداء وجه عبر الصحف إلى جميع أصحاب الضمائر الحية للتدخل السريع
لوقف العدوان الإسرائيلي على الجنوب والبقاع الغربي
- ٦٨٠ - رسالة وجهت إلى معالي الوزير الأستاذ الياس حبيقة رئيس الهيئة العليا
للإغاثة، لوضع امكانيات المجلس النسائي اللبناني البشرية والمادية
بتصرف اللجنة لتأمين الإغاثة للمواطنين على أثر الاعتداءات الإسرائيلية
- ٦٨١ - كتاب مفتوح للمناشدة بتعديل القرار الذي أصدره مجلس القضاء الأعلى
بعدم قبول مرشحات للنساء لتولي وظيفة القضاء
- ٦٨٢ - رسالة وجهت إلى دولة رئيس مجلس النواب تأكيداً لرسائل سابقة بطلب
تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة اللبنانية ودراسة الاتفاقية الدولية
للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

- رسالة إلى مؤسسة El-TALLER في تونس للتعریف بالمجلس من
أجل التعاون في نشاطات إنماء المرأة
٧١١
- رسالة إلى فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد بيل كلينتون
والسيدة عقيلته بواسطة السفارة الأمريكية لمشاورة الشعب الأميركي حزنه
بالجريمة البشعة التي استهدفت الأبرياء في أوكلاندوما في الولايات
المتحدة
٧١٣
- بيان المجلس النسائي اللبناني لاستصراخ المسؤولين في اتخاذ التدابير
الخامسة للقضاء على التفایات السامة لسلامة البيئة
٧١٤
- بيان يستصرخ ضمير المسؤولين في الدولة لإيلاء القضية المعيشية
الأولوية ومكافحة الغلاء
٧١٥
- بيان صادر عن المجلس النسائي اللبناني للمطالبة بتصحيح الأوضاع
المعيشية
٧١٧
- رسائل وجهت إلى المصارف في بيروت لدعم المجلس مادياً لتحقيق وتنفيذ
نشاطاته ضمن الأهداف التي يسعى إليها
٧١٨